

كِتَابٌ

البرهان لأفضل المتأخرين * علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل
ابن مصطفى المعروف بشيخ زاده الكانبوي المتوفى سنة ١٢٠٥

وبليه حواشيه عليه (يعني منهواته) وبليه أيضا حاشية العلامة
المحقق ملا عبد الرحمن البنجيوني . وحاشية الناضل المدقق المشهور
بابن القره داغي * كلاهما من مشاهير محقق علماء الأكراد

بجيد حسن

﴿ تنبيه ﴾

وضعنا البرهان في صدر الصلب * وبعده حواشى المصنف * وبعدها
حاشية البنجيوني * وبعدها أيضا حاشية ابن القره داغي * وفصلنا
الكل بمداول مع مراعات موازنة المباحث في الجميع فليعلم

قد وقف على تصحيح هذه المجموعه حضرة العلامة المحقق الشيخ محمود
الامام المنصوري من كبار العلماء المدرسين بالازهر الشريف

حقوق الطبع محفوظة لناشره ومباشر طبعه وتصحيحه (فرج الله زكى الكردي)

يطلب هذا الكتاب مع شروح التلخيص * وشرح المسايير لابن الهمام
وحواشى العقائد الذنفيه وفرائد الآلى من رسائل الغزالي وشرح
المضنون به على غير أهله وآفات الاجتماع وغيرها

من ملتمز طبعها ببوسنة الازهر بمصر

فرج الله زكى الكردي

ويطلب ايضا مع الكتاب المذكوره في العراق العربى من الفاضل

﴿ ملا عبد الرحيم المربواني ﴾ بجامع همزة اغا بسلطاني

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

وقد انشد كلاً رأيت هذا الكتاب
تولد من الزمان به لا ساراً

١٢٠٥
١٢٠٥
١٢٠٥
١٢٠٥

صاحب هذا الكتاب
أؤلف

بجودة الكتب

مردود

﴿ ترجمة المصنف ﴾

هو علامة العصر * وفريد الدهر الشيخ اسماعيل بن مصطفى بن محمود المعروف بشيخ زاده الكلبوي نسبة الى مسقط رأسه بلدة (كلنبه) التابعة لولاية آيدين بالاناطول * توفي ببلدة ينكيشهر التابعة لولاية ناليابا سنة ١٢٠٥ ومكتوب على قبره الشريف هذه العبارة باللغة التركية (سابقا ينكيشهر قاضي افضل المتأخرين عمدة المصنفين * مرحوم ومغفور له كلبوي اسماعيل أفندي روحجون فأنحه) * وترجمتها الفأنحه على روح المغفور له افضل المتأخرين * وعمدة المصنفين * قاضي ينكيشهر سابقا المرحوم اسماعيل أفندي الكلبوي * وهو من كبار محققى علماء الأتراك المتأخرين ذو التصانيف العظيمة والمؤلفات المفيدة * أكثرها مطبوعة ومتداولة بين الطلاب * منها حاشيته على حاشية مير أبى الفتح على شرح ملا حنفى على آداب البحث للمعضد * ومنها حاشيته العظيمة على مير أبى الفتح على شرح تهذيب المنطق * ومنها حواشيه على شرح العقائد النسفية * ومنها حاشيته على قاضيمير على الهداية * ومنها حاشيته العظيمة على العقائد العضدية * يظهر أنها آخر مؤلفاته حيث قال فى خطبتها (بعد المقدمة) وانى كنت صرفت جل همى فى عنفوان الشباب فى الفنون العقلية والعقلية لحسن المآب * وحررت مايتعلق بفنى المنطق والآداب * وانتهى العمر الى أواسط الشيب بلا ارتياب * فكرهت أن تكون الآلات المهيأة مجردة عن الأثر * بحيث تكون خلافا بلا نمر * ودار فى خلدى أن أكتب بعض مايتعلق بعلم الكلام * حسب مايساعده الطاقة فى تحقيق المرام * الى قوله فلما اتفق لى الشروع فى تعليم شرح العقائد العضدية قصدت أن أجمع مايتعلق به من كلام الاكابر * وماسنع فى أثنائه للفكر الفارح * وله أيضا بعض الكتب فى الفلك والرياضة مطبوع بالمطبعة العثمانية لم اطلع عليها * واذا اطلمت عليها أدرج أسماءها فى آخر الكتاب * وأما رسائله التى اطلمت عليها فكثيرة منها رسالته المشهورة فى الآداب المعروفه باسمه * ومنها رسالة فى علم المعانى ومنها رسالة فى دخول الباء المتعلقة بمادة الخصوص الداخلة على المقصور عليه أو المقصور * ومنها رسالة فى الواسطة فى الاثبات والثبوت * ومنها رسالة فى مدلولات الأبواب ودوال المقصود * ومنها رسالة فى أحوال الاسناد الخبرى * ومنها رسالة فى تقديم الفن الثانى (علم البيان) على البديع * ومنها رسالة فى الألفاظ المخصوصة المعينة بالشخص على المشهور وبالنوع فى التحقيق * ومنها رسالة فى قول صاحب التلخيص (ولا شك

أن قصد المخبر بخبره افادة المخاطب) * ومنها رسالة في انكار المتكلمين الوجود الذهني وحصره في الوجود الخارجي * ومنها رسالة في التفليط * ومنها رسالة في الخلاف بين الحكماء والمتكلمين في أن هذا العالم قديم أو حادث * ومنها رسالة في تحقيق معنى التقسيم والمقسم * ومنها رسالة في تحقيق علم الله تعالى بالمعدومات * ومنها رسالة في تحقيق ماهية الممتنع * وهذه الرسائل كلها مطبوعة ضمن مجموعة * ومنها رسالة في الربع الحبيب أولها له الحمد في الارض والسموات رتبها على مقدمة وسبعة عشر مرصدا * رأيتها في المكتبة الملكية بمصر مكتوبة سنة ١١٩٠ وأما ما لم تطبع ولم أره فكثيرة أيضا ﴿ فرج الله زكي الكردي ﴾

﴿ ترجمة المحشى الاول المشهور بالپنجیونی رحمه الله ﴾

هو العلامة المحقق * الفهامة المدقق * الذي انتشر فتاواه وتأليفه وحواشيه شرقا وغربا وعجما سيدنا الامام العالم العلامة الخبير البحر الحجة الفهامة صدر المدرسين * بركة بلاد الله الأمين * ملا عبد الرحمن الشهير بالپنجیونی رحمه الله رحمة واسعة بجاه محمد صاحب المعجزات الباهرة * اكتسب العلوم عند أفاضل الاكراد فنأق أكثر أهل عصره * واشتهر بمزيد الفضل بين مصره * وانتفع بعلمه كثير من الافاضل * ووصلوا الى أوج الكمال * وأدرجوا في مسالك الابطال * وصرف عمره النفيس في التعریر والتدريس وألف حواشي مفيدة * منها حاشيته على هذا الكتاب المشتهر المرغوب فيه بين أولى الالباب * ومنها حاشيته على تريب المرام شرح تهذيب الكلام * ومنها حاشيته على رسالة الآداب للكلنبوی * ومنها حاشيته على الخيالي * ومنها حاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع وغير ذلك * وتوفى في حدود الف وثلثمائة وتسعة عشر * وعمره اذ ذاك بين السبعين والثمانين * رحمه الله رحمة الابرار * وأسكنه الجنة دار القرار * بجمرة النبي المختار * وآله الاخيار * صلى الله عليه وعليهم وسلم كتبه الفقير الى عفوره ذی الجلال محمد الشهير بابن الخال حفيد الحاج شيخ محمد أمين الخال وفقه الله لما يحبه سنة ١٣٤٧

﴿ ترجمة المحشى الثانى الشهير بابن القره داغى ﴾

هو شيخنا العالم الفريد * والكامل الوحيد . الشيخ عمر ابن العالم ذى المفاخر * جامع على الباطن والظاهر * الشيخ محمد أمين القره داغى الغفارى المردوخى قدس الله أسرارہ * ولد لا زال محط رحال الافاضل . وقام معضلات المسائل . سنة الف وثلثمائة واثنين من الهجرة النبوية على صاحبها آلاف صلاة وتحيية * ثم تربى فى حجر والده فى بلدة السليمانية فلما بلغ سن التمييز قرأ القرآن المجيد ثم اشتغل بقراءة العلوم . واجتناء فوائد الرسوم . عند أفاضل علماء الاكراد . المشتهرين بجلالة القدر بين العباد . ودام على ذلك الى سنة الف وثلثمائة وستة وعشرين . وفاق على جل أهل زمانه . وسما على أقرانه . فاجازه والده المرحوم . وسائر مشايخه بتدريس العلوم . فانتشر صيته فى الآفاق . ووقع على سعة علمه وصحة استنباطه الاتفاق . فقصدته الافاضل من كل فج عميق . وافادهم العلوم العقلية والنقلية بكمال التدقيق . وصعدوا بملازمته فى مدة يسيرة سماء التحقيق . فهو تارة يشنف المسامع بدرر الفوائد . وأخرى يزين الطروس بسطور الفرائد . وبالجملة له فى كل علم تأليف أو تاليفات ، لم ينسج على منوالها ولم يسمح بنوالها . منها هذه الحاشية اللطيفة المشحونة بالفرائد . ومنها حاشيته على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام للشيخ المهاجر قدس سره . وحاشيته على شرح المحلى على جمع الجوامع . وحاشيته على رسالة الآداب للكلنبوى . وحواشى مدونة على تشریح الافلاك . وخلاصة الحساب . ورسالة الاسطرلاب كلها لبهاء الدين العالمى . وحاشيته على تحفة الرئيس شرح أشكال التأسيس . وله شروح وحواشى أخر عددها يورث التطويل * يعكف عليها الأفاضل بالقراءة والتدريس الجليل * متع الله الاكراد بل العباد بطول حياته بجاه سيد المرسلين . وآله

وصحبه الطيبين . صلى الله عليه وعليهم أجمعين . الى يوم

الدين وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

حرره فى نصف شوال سنة ١٣٤٧ هـ

المفتقر الى عفو ربه ذى الجلال

محمد الشهير بابن الخال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أنواع محمّد عالية بسطت مقدمة لمفتّح الابواب * واجناس مداح
تالية ركبت موجّهة لذلك الجنب *

حاشية ابن القره داغى * ما زاد من هذا الكتاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نحمدك يا من خصص نوع الانسان بدوام افاضة الاقوال الشارحة حمداً ينجينا عن غياهب الاوهام * ونصلي ونسلم على سيدنا محمد المؤيد بالبراهين الواضحة لجميع الانام * وعلى آله وأصحابه الملازمين لنشر ضروريات الدين وكليات الاحكام . مشروطة بالانصال وعدم الانفصال الى قيام الساعة وساعة القيام * **وبعد** فيقول الفقير عمر ابن الشيخ محمد أمين الشهير بابن القره داغى عفا عنهما الملك الهادي هذه فوائد لطيفة . وفرائد شريفة . مشتملة على دقائق منيفة . كتبها على كتاب البرهان وحواشيه للعلامة المحقق والفهامة المدقق المعنوي . الشيخ اسماعيل الككنبوي . أفاض الله عليه شأيب الرضوان كاشفاً عن وجوه خرائده اللثام . واضعاً كنوز فرائده على طرف الثمام . دافعاً لظلمات الاوهام . معتمداً في جل ذلك على ما سنع بالبال . وان خالف أقوال كثير من الرجال . وأشرت الى قوله في المتن بقال وفي الحاشية بقوله ليسهل التمييز للطلاب . والله الهادي الى طريق الصواب **(قال أنواع)** فيه براعة الاستهلال وكذا في أكثر الالفاظ الآتية وعبر هنا بالنوع وفيما يأتي بالجنس تنبيهاً على أن المدح أعم من الحمد لأنه خاص بالاختيارى بخلاف المدح كما رجحه الدواني . وقيل الحمد يعمها أيضاً . وقيل المدح خاص بالاختيارى ففي اختلاف التعبير تقن **(قال عالية)** صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله تالية . وقوله بسطت خبر أو صفة لأحدهما والمراد بالجملة إيجاد الحد لا الاخبار به والالم يمثل بها حديث الجملة وكذا قوله ركبت **(قال مقدمة)** بكسر الدال أي متقدمة أو بفتحها مفعول بسطت أو خبر المبتدأ فقوله لمفتّح متعلق به . ويمكن جملة خبراً وكذا قوله موجّهة **(قال لذلك الجنب)** يتجه عليه أن

ان قال من هذا النوع انه استلزام تلك الادب ونقصه
الشيء والاعمال والاعمال بالحق من جنس البشر الى جنس الجن
وقال العدل الذي ان تسمى به فاعلم ان جنس البشر انزلوا الى
جنس من جنس البشر من جنس البشر من جنس البشر من جنس البشر
لا يخفى ان جنس البشر من جنس البشر من جنس البشر من جنس البشر
الاعمال والاعمال بالحق من جنس البشر الى جنس الجن
الاعمال والاعمال بالحق من جنس البشر الى جنس الجن

مجمع ادب و تحقیق
کتابخانه

(٧) لا قال تعالى وانزلنا الحكم اليهم
لتبين للناس ما نزل اليهم

المبلغ والاعمال القوت اوسن
لا يبرح اوله يغلف كلامه في الخطب المبلغ
فيعلم الاور يكون مصانع الخمار فيل
اصابة الفيت اليه ارشد ولا اعتماد على
العصم الدين الحياو

كليات الاخلاص وافراد الآداب * على من عرف حقائق الحق ورفع موجبات
الاحتجاب * وميز حدود حدائقها بخواص البيان وفصل الخطاب * لما أنه المتوسط بيننا
وبين نتائج أم المكتاب * بقوانين عاصمة عن الخطأ في طرق الصواب * وبراهين
قاصمة لظهور مغالطات مصافح الخطباء وواصفة لمشاغبات الشعراء ومجادلات الخيلاء
وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا كليات أحكام الخمسة (١) الموصلة الى رب الارباب *
وشرحوا أقواله بينات

(١) قوله أحكامه الخمسة • هي الوجوب والنذوب والاباحة والكراهة والحرمة • منه •

مصرحة تبعية والاسناد الى ضمير الصلوات قرينة أو في التبجيل استعارة مكنية واليد تخييل ويمكن
غير ذلك (قال كليات) أى وافراده وقوله وأفراد أى وكلياتها ففيه احتباك (قال عرف) من المعرفة
أو التعريف (قال الحق) أى الامور الثابتة فى الواقع أو المراد به ذاته تعالى فاضافة الحقائق مبطلّة
للجمعية وفى استعمالها له تعالى تسامح . ومعرفتها اضافية فلا ينافيها حديث ما عرفناك المار (قال
حدايقها) جمع حديقة وهى بستان له حائط كما فى الصحاح ففيها استعارة مصرحة أصلية والاضافة الى
الضمير قرينتها أو فيه استعارة مكنية والحدائق تخييل (قال بخواص) أى البيان المختص به والخطاب
الفاصل أو المفصول به بين الحق والباطل وهو القرآن (قال لما انه) تعليل لاستحقاقه ^{صلوات الله وسلامه} هذه الصلاة
(قال نتائج) أى ثمرات اتباع القرآن من معرفته تعالى وسعادة الدارين (قال بقوانين) الباء للسببية
متعلق بالمتوسط والمراد بها القرآن أو البراهين الكلامية والمسائل الاصولية المستفادة منه وكذا قوله
ببراهين (قال قاصمة) القصم الكسر مع بينونة والوصم الكسر بدونها ففيه تنبيه على أن البرهان المذكور
فى مقابلة الخطابة ينبغى كونه أقوى مما ذكر فى مقابلة ما بعده (هذا) وبينهما جناس ناقص (قال مصاقع) جمع
مصقع وهو البليغ أى مغالطة الخطباء البلقاء وغيرهم فالاضافة كجرد قطيفة وفى الكلام اكتفاء بذكر
الأقوى عن الاضعف (قال لمشاغبات) أى منازعات الشعراء والخيلاء التى تخيل الى الناظر القاصر أنها
على الحق وفيما ذكره ايماء الى الصناعات الخمس (قال الذين) صفة الاصحاب أو والآل ايضا لكن
ثبوت تلك المعرفة لاسكل منهم ادعائى (قوله هى الوجوب) الانسب بقوله أحكامه الايجاب وان كان التباير
بينهما اعتباريا لأنه يعبر بالايجاب مثلا اذا نسب الى الحكم والوجوب مثلا اذا نسب الى ما فيه الحكم
وهو الفعل (قوله والكرهية) ادخل فيها خلاف الاولى خلافا لما خرى الفقهاء كما ادخل الغرض فى الواجب
خلافا للحنفية رعاية لبراءة الاستهلال (قال الموصلة) أى العمل بها امتثالا الى زيادة معرفة رب الخ

نظار * كأنه علم في رأسه نار * فهذا كان خادما للعلوم بالاستيعاب * وسيد القوم خادمهم
بالأثر المستطاب * وكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاه وفي توقد ذهنه الذكي يحكي
ذكاه قابلا للتجلي بجواهر الانهار الخدسية من بين الاتراب * ماثلا الى تجلي زواهر الانوار
القدسية حين أناب * جمعت له ولا مثاله موائد عوائد * ونظمت في سلك البيان فرائد
فوائد * وربتها على مقدمة وخمسة ابواب * نفهم الله تعالى في كل ما يستل ويحجب
وما توفيقى الا بالله الجميل وهو حسبي ونعم الوكيل .

ففيه استعارة (قال نظار) بفتح النون صيغة مبالغة وبضمه جمع ناظر (قال علم) بفتح العين أى جبل
وهذا مثل يضرب به في الظهور كما في قول الخنساء

وان صخرنا لتاتم الهداة به * كأنه علم في رأسه نار

(قال فهذا) أشار به الى صغرى الشكل الاول بدليلها وهى المنطق سيد العلوم وبقوله وسيد الخ
الى كبراه وبقوله كان الى النتيجة فتأمل وغرضه بهذا أن من سماه خادم العلوم أراد به المدح لا الذم
(قال سيد الخ) قال السيوطى فى الدرر المنتثرة رواه ابن ماجه عن أبى قتادة (قال ذكاه) بالفتح أى
فطنة والاشتغال فيها كناية عن سرعة الفهم (قال يحكى) أى يشبهه الشمس والذكاه بالضم (قال
بجواهر) شبه بها المسائل ففيه استعارة مصرحة والتجلي ترشيح والخدسية تجريد أو قرينة (قال من
بين) تنبازع فيه مشتغلا ويحكى وقابلا والاتراب الأقران (قال الانوار) أى الانوار المطهرة عن شائبة
الظنون التى هى كالازهار (قال أناب) أى رجع ذلك البعض الى مطلوبه مرة بعد أخرى ف قوله حين
ظرف ماثلا (قال موائد) بالاضافة أو التوصيف وكذا (قوله عوائد) أى مسائل كالموائد عائدة من
الغير الى أو منى الى الطلبة والثانى أولى (قال ونظمت) فيه استعارة مصرحة تبعية أو فى البيان استعارة
مكنية وازدادة السلك اليه تخمير أو الاضافة كما فى لجين الماء أو فى الفرائد وهى الدرر السكار استعارة
مصرحة أصلية والبيان قرينة والسلك ترشيح هذا وبين الفرائد والفوائد جناس ناقص كقوله المار
موائد الخ (قال وربتها) الترتيب لغة جعل الشئ متصفا بالرتوب أى الثبوت فتعلق كلمة على به بلا
تكلف ولو حمل على العرفى وهو وضع الاشياء بتقديم بعضها على بعض لم يصح ايقاعه على الرسالة
لاقتضائه التعدد الا أن تعتبر أجزاؤها ولا تعلق على به لازوم التكرار الا أن يضمن معنى نحو الاشتغال
أو يحمل على التجريد (قال ونعم الوكيل) اعترض بأنه من عطف الانشاء على الخبر سواء عطف
على حسبي بتأويل يحسبني أو على وهو حسبي وهو ممتنع وأجيب بجواز عطف الجملة التى لها محل من
الاعراب على المفرد وبالعكس فهو عطف على حسبي بلا تأويل وكذا عطف الانشاء على الخبر

في الاشارة الى قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب

في قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب

في قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب
بمعنى الاشارة الى قوله المستطاب

إن كان ادراكا للنسبة التامة الخبرية على سبيل الاذعان فتصديق والا فتصور سواء كان
ادراكا لغير النسبة أو للنسبة الناقصة أو التامة الانشائية أو الخبرية بدون الاذعان وكل
منهما اما بديهي او نظري مكتسب بالنظر وهو ملاحظة

[illegible]

بديهية لامكتسبة بالنظر والاتوم الدور وكذا المقدمة الثانية أعنى قوله وكل منهما هـ عند كثير
فلو قال بعد قوله بالنظر ضرورة ليرجع الى كليهما المكان أولى (قال وقيل ترتيب هـ) أشار بصيغة
التبرئة الى أنه منتقض جمعا بالتعريف بالفصل وحده أو الخاصة وحدها ودفعه بأنه لا بد معهما من قرينة
عقلية مصححة للانتقال منهما الى المعرف يكون بينهما ترتيب لعمومهما مفهوما منه غير نافع لانه يجوز
كفاية المساواة صدقا للانتقال وكذا كفاية ذكر المحدود له على أن انضمامهما معه لا يستلزم وقوع الترتيب
بينهما لجواز كفاية مجرد الانضمام وأنها مع الفصل تخرجه عن الحدية ان لم يجوز الحد الناقص بالركب
من الداخل والخارج * وكذا دفعه بأنهما مشتقان * ومعنى المشتق شئ له المشتق منه لاستلزامه دخول
العرض في فصل الماهيات الحقيقية على أن التعريف بالفرد غير منحصر في المشتقات نعم يمكن الجواب
بان التعريف بالمعاني المفردة غير معتبر لقلته (قال ترتيب أمور) لم يقل ترتيب علوم لان العلم مرتب
تبعا والمعلوم مرتب أصالة ثم قد يقال إن العلم مشترك فلا يصح ذكره في التعريف ويحجب بان القرينة
وهي عدم اختصاص النظر بالتصديقات قائمة وما ذكر عند عدمها (قال للتأدي) لم يقل مؤدية الى هـ
ليشمل التعريف النظر الفاسد صورة أو مادة وليصح قوله الآتي وقد يقع الخطأ هـ (قوله ماهو
الاختياري) الاولى ماهو بالاختيار لانه لا يتوهم عدم الفرق بين المتبادر والمتبادر منه (قوله فيخرج
الملاحظات) أى على التعريف الاول والترتيبات الاضطرارية على الثاني وتركه إما لعدم الاعتماد به
أو لكون المار قرينة عليه (قوله في الحدسيات) أى فى الاقيسة الخفية الملحوظة باعتبار الحدسيات

الى المجهول فالموصل الى التصور والنظري يسمى معرفاً وقولاً شارحاً واجزأؤه (١) الكليات الخمس المعلومة بداهة واكتساباً والموصل الى التصديق النظري يسمى دليلاً ووجبة واجزأؤه القضايا المعلومة كذلك وقد يقع الخطأ في كل من الاكتسابين

(١) قوله واجزأؤه الكليات الخمس الخ هذا مبني على التغليب والا فالنوع الحقيقي ليس بجزء منه اصلاً

(قال فالموصل) القريب (قال الى التصور) بناء على أن الموصل الى التصور هو التصور وكذا قوله الآتي يسمى دليلاً مبني على أن الموصل الى التصديق هو التصديق (قال واكتساباً) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة (قوله ليس بجزء) وأما كون النوع الحقيقي جزءاً من تعريف المصنف كقولنا الرومي انسان أبيض فلان المصنف ماهية نوعية اعتبارية والنوع جنس اعتباري لها كإسيائي (قال كذلك) أي بداهة واكتساباً (قال وقد يقع) مقدمة رابعة (قال خطأ) إما باعتبار المادة أو الصورة (قال من الاكتسابين) ههنا مقدمتان مطومان احدهما عدم وفاء بداهة العقل بتمييز الصحيح عن الفاسد

فكلمة في لا اعتبار الدخول فلا يرد أن المقبوض به مافي الاقيسة الخفية لانها منظور فيها الا الحدسيات فاجزأؤها تحصيل الحاصل ويمكن دفعه بان المعنى في اقيسة الحدسيات ثم أقول تلك الارادة لاجزأؤها أولاً فلا يتجه أنها خارجة بقوله لتحصيل المجهول فتلك الارادة مستغنى عنها (قال فالموصل) أي الموصل ادراكه أو المراد بالتصور المتصور فلا يلزم ايصال المعلوم الى العلم والمراد بالموصل القريب والاجزاء موصل بعيد فلا يلزم تسميتها معرفاً وكذا في ما يأتي (قال يسمى معرفاً) صريح في عدم اكتساب التصور من التصديق وقوله الآتي يسمى دليلاً صريح في عكسه (قال وأجزأؤه) أي أجزاء الموصل أو المعروف أي أجزاء أفراده ومعرضات الكليات المنطقية لا أنفسها اذ هي نظرية لا تكون أجزاء الموصل بخلاف معرضاتها اذ بعضها نظري وبعضها بديهي ولك أن تريد بالمعرف والسكلي الطبيعيين وقس عليه قوله وأجزأؤه القضايا (قال بداهة واكتساباً) أي بعضها بداهة وبعضها اكتساباً ففيه توزيع وليست الواو بمعنى أو (قوله على التغليب) أو حذف المضاف أي بعض الكليات (قال وأجزأؤه) أي الاولوية فيخرج الموضوع والمحمول (قال وقد يقع الخطأ) أقول يلزم من وقوع الخطأ شائئاً مستمراً عدم كفاية الفطرة في العصمة اذ لو كفت لما وقع كذلك وعدم امكان عدا الجزئيات بسهولة لان عدم اختيار الطريق السهل الدافع للخطأ من العقل ممنوع فلا يتجه منع ملازمة الشرطية المطوية وهي كما كان العلم منقسماً الى التصور والتصديق المنقسم كل منهما الى البديهي

والاخرى عدم امكان عد الجزئيات (قال الى قانون) متعلق بالمادة والصورة وكتب ايضا اطلق اسم
الجزء على السكل ولم يقل الى قوانين باحثه اه اشارة الى اتحادها في جهة الوحدة الذاتية والعرضية
(قال من حيث) الحقيقة للتقييد ان كانت حالا من المعلومات وللتعليل ان كانت صلة باحث أو
العروض المستفاد من اضافة الاحوال الى المعلومات ويستفاد منها تقييد الموضوع ايضا وعلى كل فالمراد
من حيث استعداد الايصال فظهر مغايرة القيد للمحمول (قال الايصال) القريب أو البعيد أو الابد
(قال عاصم) لم يقل كمرعاته اشارة الى أن العاصم حقيقة هو ذلك القانون أما المراجعة فشرط (قال
المعلومات) لام العهد مغنى عن ذكر الحقيقة المارة (قال في الافكار) الجزئية
والنظري المكتسب بالنظر الواقع فيه الخطأ احتيج الخ مستنداً بجواز الكفاية والعد المارين ولا القول
بان هاهنا مقدمتين هما عدم كفاية الفطرة في العصمة وعدم امكان عد الجزئيات طويلاً لبداهتهما
ثم ان الغاء في قوله احتيج اه داخله على النتيجة والمقدمات الاربع اشارة الى الواضحة وجعلها اقيسة
اقتراية تصف (قال فاحتيج اه) أى لاوساط الناس (قال من حيث) الحقيقة قيد الموضوع في
نظر الباحث لاني نفس الامر أو علة للبحث بمعنى ملاحظتها في جميع المباحث ولو يجعلها محمولة في
المسئلة أو المراد بها صحة الايصال أو مطلق الايصال وبالمحمولات الايصالات الخصوصة فلا يرد أن
الحقيقة ان كانت للتقييد يلزم اثبات الشيء بعد تسليم نبوته في ما كان المحمول فيه الايصال لأن
الموضوع وقيدته يجب تسليمه قبل الحكم أو للتعليل يلزم مع ذلك تقدم الشيء على نفسه لانها لما كانت
علة لعروض الاحوال عليها كانت من تنمة العلة الفاعلية أو للاطلاق يلزم مخالفة ماقرر من وجوب اتحاد
الحيث معها فيه (قال الايصال) أى تحققا أو اختفاء قولهم التعريف بالاخفى غير موصل مثلا من

والا بعد لزول تعدد الموضوع بقدر الامكان فقولهم الخ

والله اعلم

أما العاصمة حصية (قال عن الخطأ) لوراد

عنہ بلام العهد لكان أولي

13/11/2019

[illegible][illegible]

فالشئ الاول يسمى دالا والثاني مدلولاً فان كان الدال لفظاً فالدلالة لفظية والا فغير لفظية
وكل منهما ان كانت بواسطة الوضع فوضعية أو بواسطة الطبع فطبيعية والا فعقلية
ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له مطابقة كدلالة الانسان على مجموع الحيوان
الناطق وعلى جزئه تضمن ان كان له جزء كدلالته على الحيوان فقط في ضمن دلالاته على
الانسان والحيوان والجزءات والجزءات
قريئة (قال يسمى دالا) الاحتياج الى التعرض للدال والمدلول بعد تعريف الدلالة لان الدلالة بهذا
المعنى امر قار بالذات والمأخذ لا بد ان يكون غير قار فيها مأخوذان من الدلالة بالمعنى الغير القار
لا بالمعنى الاصطلاحي المار قاطلاقتها استئناف اصطلاح على ان الدلالة بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق
المدلول (قال أو الطبع) أى بواسطة اقتضاء الطبع حدوث الدال فالنسبة من نسبة الصفة الى سبب
الموصوف وذلك ان تقول من نسبة الشئ الى السبب البعيد فان الطبع سبب الدال والدال سبب الدلالة
تأمل (قال فطبيعية) نسبة الصفة الى مقتضى موصوفها وهو اللفظ (قال فعقلية) نسبة المدرك بالفتح الى
تأمل (قال والثاني اه) عطف على نائب فاعل يسمى لمكان الفصل والرابط محذوف أى الثانى له أو الكلام
من تقديم العطف على الربط فلا يلزم خلو الخبر عن الربط بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولى
عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور (قال يسمى دالا) التعرض لتسمية الشئين بالدال والمدلول
لان صدق امر على آخر لا يستلزم التسمية به لانه لا يلزم التسمية من وجهها وما قيل ان التعرض للدال
والمدلول بعد تعريف الدلالة لأن الدلالة بهذا المعنى امر قار بالذات والمأخذ لا بد ان يكون غير قار
ولانه بهذا المعنى لا يحتمل اشتقاق المدلول ففيه أما أولاً فلا أنه ليس التعرض لها والا لقال الشئ الأول
دال والثانى مدلول وأما ثانياً فلا أنه لا يلزم كون المأخوذ منه غير قار لما قالوا ان استحجر مأخوذ من
الحجر وأما ثالثاً فلجواز أن يكون اشتقاق المدلول بطريق الحذف والايصال (قال وكل منهما اه) رد
على من زعم عدم تحقق الدلالة الطبيعية الغير اللفظية (قال أو بواسطة الطبع) الاخصر الأولى أو
الطبع (قال والا فعقلية اه) لم يقل أو العقل فعقلية للتخصيص على انحصار الدلالة فى الأقسام الثلاثة
وثلاثا ينتقض التعريف الضمنى للدلالة العقلية بالباقيين ويحتاج الى حمل كون العقل واسطة على كونه علة
تامة لاعلى العلية الناقصة كما فى الوضع والطبع (قال بالوضع) بالمعنى الاعم فتدخل الدلالة على المعنى
المجازى (قال وعلى جزئه) أى ولو حكما كما فى دلالة العام على بعض أفرادها فلا ينتقض بها تقسيم الدلالة
اللفظية الوضعية الى المطابقة وأخوبها (قال تضمن اه) تسمية صفة الدال باسم صفة المدلول المطابق
أو جزئه ان كانت الدلالة مصدر المعلوم وتسمية أحد وصفى الشئ باسم وصفه الاخران كانت مصدر
المجهول لكن انما يتم لو حمل المتضمن بالكسر الشكل والمتضمن الجزء (قال فى ضمن اه) نبه به على

[illegible]

(١) قوله كمدلالة الضرب الخ عدل عن المتأين المشهورين من قابل العلم للانسان
والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل له على مذهب أهل المعقول من اشتراط اللزوم
البين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من
مقولة الفعل وهي من الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة
المفصلة في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها

المدرک بالکسر (قال وعلى خارج) محمول أولا (قال يلزمه الخ) سواء لزم في الخارج أيضا كمثل المصنف
 أولا كالبصر للعمى (قوله البين بالمعنى الاخص) قد يقال ان قابل العلم يشبه أن يكون مدلولاً تضمنياً
 للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصورهم فان من تصور الانسان كأنه حيوان له القوة العاقلة أي
 المدرک للمعاني السككية تصور قبوله واستعداد له العلم تأمل (قوله فان الضرب) الخ صفري (قال وهي الخ)
 كبرى (قوله وجميع الخ) كبرى ثانية

وجه التسمية وعلى أن الدلالة على الجزء لا في ضمن الكل ليس يتضمن بل مطابقة لكونه تمام الموضوع له بالوضع النوعي حينئذ (قال وعلى خارج اه) ولو غير محمول كمثال المصنف والاولى على خارج يلزمه ليظهر بان الشرط اشرف انواع الازوم (قوله عدل) فيه التفات (قوله من قابل العلم الخ) مثالان للمدلول الالتزامي لا للدلالة الالتزامية فلو قال من دلالة الانسان على قابل العلم والاربعة على الزوج لكان انطب (قوله ليسا بمطابقين اه) لكون الازوم فيهما بينما بالمعنى الاعم (قوله من اشتراط الازوم البين) اما الثاني فظاهر واما الاول فلان تصور الانسان بالحيوان الناطق لا يستلزم تصور قبوله للعلم لان ^{بمعنى المطابقة للتعارف} لا يصح المطابقة للتعارف ^{لأنه لا يمكنه ان يفكر في نفسه} فلو كان الازوم في نفسه ^{بمعنى المطابقة للتعارف} لكان المطابق مشتق من النطق الطبيعي الظاهري لا من الباطني الذي هو ادراك المعاني الكلية والا لم يكن مساويا للانسان لوجوده في الجن والملك والافلاك فينا في عدم فصلا قريبا له فما قيل أنه يشبه أن يكون مدلولنا تضمينا للانسان فكيف لا يلزم من تصور الانسان تصور ^{بمعنى المطابقة للتعارف} فانه حيوان له القوة المدركة للمعاني الكلية تصور قبوله للعلم ليس كما ينبغي (قوله بخلاف الضارب) أي بخلاف دلالة الضرب عليهما (قوله وجميع) بمعنى الشكل الافرادي لا المجموعي ثم قوله وجميع الخ كبرى ثالثة ^{بمعنى المطابقة للتعارف} اقياس مفصول النتائج من الشكل الاول غير متعارف باعتبار كل من النتيجة الاولى والثانية (قوله على تصور طرفيها اه) أي ان كانا فلا ينتقض بالافعال اللازمة

[illegible]

قيد ذلك لان في العودم في الكسبي كما ياتي بانبار
المنوع والا فالتسمة الى بعض الاشخاص يتوقف
العودم المتبع كما لا يخفى
وعزرس

انظر انهم لا يسمون
 حيتهم بالانسان
 لانهم لا يسمون
 لانهم لا يسمون

التفسير بالحجية للاختلاف
عنه التابع للاعم كالمخرج للناس
فانها تابعة لها وقد
مدونها كالمخرج

كلزوم أحديهما للآخرى (١) واللفظ الدال بالوضع

إذ يجوز أن يكون لكل ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهني وأن لا يكون لبعضها

(١) قوله كلزوم أحديهما للآخرى من قبيل الثاني أما لزوم الالتزام للتضمن فلما

من جواز أن يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهني وأن لا يوجد لبعضها وأما لزوم

(قال للآخرى) أي لنوع الآخر (قوله لازم ذهني) أي فحينئذ يكون الالتزام لاتها المطابقة فيمتنع

أن يوجد بدون (قوله وأن لا يكون لبعضها) أي فحينئذ يتحقق المطابقة بدون الالتزام فلا يكون لازما

لها (قوله من قبيل الثاني) المراد بالثاني الثاني في الحاشية لا الثاني في المتن يدل عليه البيان وهو

أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفيه رد على غيره نظرا إلى لزوم التضمن للالتزام حيث قالوا

لنا علم بعدم استلزام الالتزام للتضمن (قوله أمام لزوم الالتزام) أي أما عدم تيقن لزوم الالتزام وعدم

لزومه للتضمن (قوله وأما لزوم التضمن) أي أما عدم تيقن لزوم (قوله يجوز أن يختص) أي

فحينئذ يكون التضمن لازما للالتزام فلا يتحقق بدون التضمن

العلم وهو لا يوجب عدم العلم وأخرى بانا إذا أخذنا جميع المفومات بحيث لا يخرج منها شيء ووضعنا له

لفظا تحققت المطابقة بدون رد عبيد الحكيم بان تلك الجملة موصوفة بعدم التناهي وهو خارج عن

مفوماتها لا تصافها به فدلالة اللفظ الموضوع لها عليه التزامية ولا ينافي دخوله فيها باعتبار أنه مفهوم

من المفومات وأقول هذا إنما يتم لو كان عدم التناهي لازما بينا بالمعنى الاخص لها وكان المعنى الذي

له جهتا الدخول والخروج مداولا التزاميا لاتضمفيا وكل منهما ممنوع (قوله إذ يجوز اه) هذا ناظر

إلى المعطوف أع. قوله وعدمه (وقوله وان لا يكون) ناظر إلى المعطوف عليه في المتعاطفين بشرط

معكوس (قال كلزوم) الكاف للقران (قال أحديهما اه) الاضافة للاستفراق أي كل منهما والالم

يكن كلام المصنف وافيا بالاحتمالات الست (قوله من قبيل الثاني) أي من قبيل الشق الثاني من

متعلق التسوية وهو أن لا يكون شيء من اللزوم وعدمه متيقنا وفي هذا مخالفة لما قاله في شرح الانثوية

حيث قال هناك بعدم استلزام الالتزام للتضمن وبأن الحق عدم استلزام التضمن إياه (قوله وأن لا

يوجد لبعضها اه) رد على من قال ان التضمن يستلزمه لان مفهوم التركيب لازم ذهني للماهية المركبة

وفيه أنه بين بالمعنى الإعم

فانما اذا علم ان اللفظ لا يملك ان يكون له معنى واحد بل قد يكون له معان كثيرة... (٢١)...

ان لم يقصد بجزءه دلالة على جزء معناه المطابق لفرد...
التضمن للالتزام فلانه يجوز ان يختص الالتزام بالماهيات المركبة وأن لا يختص

(قوله بلماهيات) انما يتم هذا لو لم يعلم كون لازم الماهية المركبة لازما لجزائها البسيطة من الجنس والفصل البسيطين أصلا ولم يعلم أن للجناس العالية كالفصول البسيطة لازما ذهنيا مع أن المقولات النسبية تستلزم الطرفين فإن مطلق الفعل منها يستلزم مطلق الفاعل والمفعول واللفظ الدال عليهم مطابقة دال على كل من الطرفين التزاما ولا تضمن هناك (قوله وان لا يختص) أي فيستحقق الالتزام حينئذ في الماهيات البسيطة بدون التضمن (قال ان لم يقصد) اعتبار قصد الدلالة وعدم قصد ما في تعريف المركب والمفرد يعني عن تقييد المعنى فيها بالمقصود نعم ان قال لم يدل جزء لفظه اه لا يحتاج الى ذلك التقييد لأخراج عبد الله عن تعريف المركب وادخاله في تعريف المفرد (قال بجزئه) الغير المحمول (قال دلالة) مطابقة (قال على جزء معناه) محمولا كما في الحيوان ناطق أولا كما في غلام زيد

(قوله فلانه يجوز ان يختص) يرد عليه ان اللفظ الموضوع للنقطة دال على عدم الانقسام التزاما لانه خارج عن ماهيتها والا لكانت معدومة ولازم بين بالمعنى الاخص والا لم يؤخذ في تعريفها فيستحقق الالتزام بدون التضمن * وقد يستدل على تحققه بدون التضمن بان الناطق دال على الفصل البسيط بالمطابقة وعلى قابل العلم بالالتزام وبان اللفظ الدال بالمطابقة على مطلق الفعل الذي هو جنس عال دال على مطلق الفاعل والمفعول بالالتزام ولا تضمن هناك وأقول يتجه على الاول أنه لا يدل على الفصل مطابقة لما سيأتي أنه أقرب العوارض أقوم مقام الفصل ولو سلم فقابل العلم لازم بين بالمعنى الأعم وعلى الثاني انه انما يتم لو لم يكن العرض جنسا فوق الفعل وهو ممنوع كيف وأدلة كونه عرضا علما غير تامة كما ذكرناه في شرح المقولات على أنه لو استلزم مطلق المفعول لكان لازما للفعل اللازم وليس كذلك (قال ان لم يقصد اه) في نسبة قصد الى الدلالة تجوز لأن المقصودية صفة المعنى فلو قال ان لم يقصد بجزئه الخ لسكني (قال بجزئه) أي الغير المحمول اذ لو أريد الجزء المحمول من الجنس والفصل كالكيف والصوت انتقض تعريف المركب منعا بجميع أفراد المفرد وتعريفه جمعا بها ثم المراد بقوله بجزئه الخ بشئ من أجزائه أو جزئه الاولى والا انتقض الثاني منعا بنحو زيد قائم (قال على جزء معناه) أعم من المحمول وهو الجزء الذهني كما في الانسان الموضوع للحيوان الناطق ومن غيره وهو الجزء الخارجي كما في زيد الموضوع لشخص إنساني وقيد المعنى بالمطابق تنبيها على أن الافراد والتركيب باعتبار المدلول المطابق لا التضمني والالتزامي وهذا التقييد مضمّن عن قولهم اللفظ الدال بالمطابقة بخلاف

هذا القول...
فانما اذا علم ان اللفظ لا يملك ان يكون له معنى واحد بل قد يكون له معان كثيرة...
فانما اذا علم ان اللفظ لا يملك ان يكون له معنى واحد بل قد يكون له معان كثيرة...

العكس لانه غير صريح في ذلك التنبيه وان افاده نظرا الى قاعدة ان تعليق الحكم بالمشق يدل على
علية مأخذ الاشتقاق خلافا لما قاله عبد الحكيم من أنه صريح فيه (قال والا فركب اه) فيه بختان
الأول ان التعريف الضمني للمركب منقوض منعاً بأمور * أحدها زيد اذا أريد بجزئه الدلالة على
جزء معناه على قانون الحساب * ثانيها الانسان اذا ضم اليه مهمل * ثالثها نحو ضرب مما يدل بالهيئة
على الزمان وبالمادة على الحدث * والجواب عن الأول ان المراد بالقصد ما يكون على قانون الوضع
اللغوي أو الاصلاحي له وعن الثاني أنه خارج عن المقسم لأن المجموع غير موضوع * وعن الثالث ان
المراد بالجزء المرتب في السمع * وقد يجاب عنه بان الهيئة ليست بلفظ * وفيه أنه يستلزم خروج الفعل
عن الكلمة لان المركب من اللفظ وغيره غير لفظ نعم يمكن الجواب بما قاله عبد الحكيم بان المراد
منه دلالة مجموع المادة والصورة على مجموع المعنى لدلالة الجزء على الجزء والثاني منهما أنه منقوض جمعا
لعدم شموله نحو (ق) مما لا جزء له وهو مركب انشائي الا أن يراد بالجزء أعم من المفظوظ والمحدوف والمفوى
(قال ان لم يستقل) أي بان لم يند المعنى لان نفسه ولا بمرادفه بدون ذكر المتعلق فلا يرد أن تعريف
الأداة منقوض منعاً لدخول أسماء الاشارة والموصولات والاسماء اللازمة الاضافة فيه * وكذا الضمير
المتصل كألّف الثنية لان الثلاث الأولى تحتاج الى المتعلق لازالة الابهام ومرادف الاخير مستقل
(قال على معناه) أي مطابقاً أو تضمينياً (قال فان دل) قال عبد الحكيم أي بشرط تحققها في
مادة موضوعة متصرف فيها فلا يرد جسط وحجر * وللتنبية على ذلك ولم يقل هيئته فاندفع القول بان
المناسب ترك الباء لاستقلال الهيئة في الدلالة (قال على أحد اللازمة) لو قال على الزمان الكفى
(قال إن صح) الاحسن ان حسن (قال اما خبري) ومنه خبر الشاك والنائم فانه يحتمل المطابقة

[illegible]

ان احتمل الصدق والكذب او انشأى ان لم يحتمل والافناقص وكل من المفرد والمركب (١)

(١) قوله وكل من المفرد والمركب الى آخره انما تعرضنا لتفصيل ابحاث (١) الحقيقة والمجاز مع أن كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة

النوعية لا الشخصية ولا الصفية ولا الجنسية (قال وكل من المفرد والمركب) لا يقال أن نحو هزم الأثير الجيش مما اشتمل على المجاز العقلي داخل في القسم مع أنه خارج عن الاقسام لانا نقول انه من الحقيقة المركبة فان الدال على النسبة لم يستعمل الا في الموضوع له (قال في اصطلاح به المتخاطب) لا يبعد أن يكون صلة استعمال وفي الاعتبار للدخول بل كونه صلة وضع يقتضى أن يكون الصلاة المستعملة عرفا في الدعاء من الحقيقة لأن الدعاء موضوع له باعتبار اصطلاح به المتخاطب وان لم يكن الاستعمال فيه باعتبار ذلك الاصطلاح (قوله لتوقف الافادة) قد يقال كثرة توقف الافادة والاستفادة على بحث من ابحاث اللفظ انما تقتضى التعرض له هنا لو لم يذكر فيما انفرد بالتدوين ولذا اهلوا هنا

وعدمها وان كان بدون الاذعان فلا ينتقض تعريف الخبرى به فعلى هذا المركب التلم الخبرى أعم من القضية خلافا لما يفهمه ظاهر كلامه أوائل القضايا (قال ان احتمل الصدق) أى بنفسه فلا ينتقض تعريف الخبرى بالانشأى لان احتمال قولنا اضرب لهما بالنظر الى ما يلزمه وهو ضربك مطلوب الى ويمكن دفعه أيضا باعتبار قيد أولا وبالذات (قال وكل من المفرد اه) لم يقل واللفظ الموضوع للتخصيص على جريان الاقسام الآتية في كل من قسميه (قال ان استعمال اه) فيه تجريد فان الاستعمال اطلاق اللفظ وإرادة المعنى (قال في اصطلاح اه) الاقرب كونه صلة وضع وما يقال ان هذا يقتضى كون الصلاة المستعملة عرفا في الدعاء من الحقيقة لكون الدعاء موضوعا له باعتبار اصطلاح به المتخاطب ممدقع بان المراد مخاطب ذلك المستعمل وهو هنا الشرع والدعاء ليس موضوعا له باعتباره ويمكن جعله صلة استعمال وفي الاعتبار للدخول كي لا يلزم تعلق جارين بمعنى واحد بمتملك واحد وجعل مدخوله معنى اللفظ المستعمل ثم الاخصر الاولى في وضع به الخ لعدم اطلاق الاصطلاح اصطلاحا على اللغة والشرع والعرف العام (قوله أقسام الحقيقة) الاضافه بيانية والعطف مقدم على الربط أو لامية وإيراد الجمع بالنسبة الى المعطوف أو الى أن تقسيم المفرد والمركب الى الحقيقة والمجاز مستلزم لتقسيمهما اليهما فلا يرد أن التعرض لاقسام الحقيقة ممنوع فضلا عن تفصيلها كيف ولم يبينها الا بجعلها قسما منها (قوله لتوقف الافادة الخ)

(١) كذا بالاصلين المخطوط والمطبوع الذين بأيدينا ونسخة المحشى الفاضل ابن القره داغى بلفظ أقسام بدل الابحاث ولعلها الانسب (محمود الامام)

ان استعمال فيما وضع له في اصطلاح به التخطاط حقيقة أو في لازمه مع جواز (١) ارادته
 فكناية والآفع العلاقة المعتبرة
 ان استعمال فيما وضع له في اصطلاح به التخطاط حقيقة أو في لازمه مع جواز (١) ارادته
 فكناية والآفع العلاقة المعتبرة

ان استعمال فيما وضع له في اصطلاح به التخطاط حقيقة أو في لازمه مع جواز (١) ارادته
 فكناية والآفع العلاقة المعتبرة

عليها كثيرا وهم انما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما
 عداها دونها كما لا يخفى (١) قوله أو في لازمه مع جواز الخ ينبغي أن يعلم أن المراد
 وهو اللزوم عن امتناع الانتفاء أو في الجملة ^{وهو اللزوم عن امتناع الانتفاء أو في الجملة}
 أيضا مباحث الوضع والعام والخاص والمطلق والمقيد والمفصل الى غير ذلك مع عدم اختصاصها
 بعلم دون علم أيضا تأمل (قال فحقيقة) لغوية أو شرعية أو عرفية (قوله لمباحث الالفاظ) أي التي
 لا اختصاص لها بلغة دون لغة الا نادرا كالدلالة بالهبة على الزمان (قال أو في لازمه) من اللزوم بالمعنى
 الذي هو احدى العلاقات المعتبرة في الجواز لا بمعنى مطلق المناسبة الصادق بكل منها فلاسد المستعمل
 في الرجل الشجاع ليس بكناية وان لم يكن مع القرينة المناسبة (قال فكناية) كذلك (قال والآفع
 العلاقة) عدل ان استعمال وكتب أيضا كان المراد فع اعتبارها لا فع وجودها فافهم وكتب أيضا بان لم
 يستعمل فيما وضع له ولا في اللازم أصلا كاستعمال الاسد في الرجل الشجاع أو استعمال فيما وضع له لسن
 لا في اصطلاح به التخطاط كاستعمال الشرعي الصلاة في الدعاء أو في اللازم لسن مع امتناع ارادة

ممنوع لجواز حصولها بلا معرفتها ولو أجيب بحملها على كمالها أو كونها بسهولة لزم عليه تفصيل
 كثير من مصطلحات النحاة والاصوليين وغيرهم لجريان الدليل فيه ولو علل بتوقف مباحث المعرف
 عليها لكان أولى (قال فحقيقة اه) ومنها نحو هزم الأمير الجيش فلا ينتقض حصر المقسم في
 الاقسام به (قوله عليها كثيرا) بخلاف التوقف على مباحث العام والخاص وأمثالها فانه نادر (قوله
 تعرضهم لما عداها) يوم تعرضهم لمباحث الوضع والمطلق والمقيد وأمثالها فلو قال لها دونها لكان
 أولى (قال أو في لازمه الخ) من اللزوم بمعنى العلاقة المصححة للانتقال كما قاله عبد الحكيم وهو
 صادق بكل من العلاقة المعتبرة في الجواز فلاسد المستعمل في الرجل الشجاع يكون كناية ومجازاً
 وكذا الصلاة المستعملة شرعا في الدعاء والقول بامتناع كونها كناية مخالف لحصر البيانين جهة
 الفرق بينهما في جواز ارادة الموضوع له فيها دون الجواز (قال مع جواز اه) أي ولو في محل آخر
 وبالنظر الى كونه كناية فلا يرد نحو قوله تعالى (الرحمن على العرش استوى) لان الامتناع فيه
 لخصوص المادة (قال والآفع الخ) عدل قوله مع جواز وما يقال ان قوله وبدونها يقتضي حينئذ
 حصر الغلط في اللفظ المستعمل في اللازم عند عدم اعتبار العلاقة فممنوع كيف ومقاده حصر ذلك
 اللفظ في الغلط (قال المعتبرة الخ) ان أريد بها المعتبرة عند المتكلم فللمراد فع وجود العلاقة واللام

بينه وبين المراد مجاز (١) وبدونها غلط ولا بد للـ كناية والمجاز من قرينة تدل على المراد والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة مثل الخلول والاستعداد والسببية والجوار والعموم والخصوص والمظهرية وغيرها فمجاز مرسل كاستعمال اليد (٢) في النعمة والجملة الخبرية في معنى الانشاء وبالعكس والافستعارة إما في المركب وتسمى استعارة تمثيلية بالزوم ههنا هو الزوم المعتبر عند أهل العربية وهو الزوم في الجملة كلياً كان أو جزئياً عقلياً كان أو عرفياً وهو ظاهر (١) قوله مجاز قد يطلق المجاز على ما يعبر السكناية والمجاز (٢) قوله كاستعمال اليد الى آخره مثال المجاز المرسل المفرد وقوله والجملة الخبرية في معنى الانشاء الى آخره مثال المركب

ماوضع له فلاحتمالات ثلاثة ولا يتحقق السكناية الا في الاخير فالمجاز أعم منها بحسب المادة هذا ماقرئنا به فيما رأينا من تقرير الناظرين (قال مجاز) كذلك (قال وبدونها) عدل مع العلاقة (قال فمجاز مرسل) سكت عن تقسيمه الى الاصل والتبعي كاستعمال اذا قرأت القرآن في أردت قراءتها بتبعية استعمال القراءة في الارادة التي هي سبب لها وكاستعمال نطق في دلت بتبعية استعمال النطق في الدلالة اللازمة له على ماقله بعضهم في نطق الحال بكذا (قوله مثال المجاز) أي بعلاقة المظهرية (قال في معنى الانشاء) بارادة الأعم أعني مطلق النسبة من الأخص أعني الخبرية مثلاً ثم ارادة الأخص الآخر أعني الانشائية من ذلك المطلق أو بارادة أحد الضدين من الآخر بناء على أن النسبتين ضدان هذا غاية مايمكن أن بوجه به كلام المصنف وأما من جعل تلك الجمل من الاستعارة فالعلاقة بين النسبتين حينئذ عنده هي المشابهة فتأمل (قوله مثال المركب) جعلهم الاستعارة باعتبار النسبة من الاستعارة المفردة يقتضي جعل المجاز المرسل باعتبارها من المجاز المفرد (قال إما في المركب)

فيها لاهل أو عند البيانين فالمراد فع اعتبارها ويمكن كون المعتبرة معتبرة بالاعتبارين فافهم (قول بينه) قيد للعلاقة أو للمعتبرة (قال وبدونها) أي بدون اعتبارها فلا يرد أن هذا مخالف لعد الغلط من اللفظ المستعمل في اللزوم بالمعنى المار (قال بغير علاقة) الاولى بعلاقة غير المشابهة (قال مثل الخلول اه) هذه العلاقات تكون في المفرد والمركب كما هو الظاهر وما قيل إنها لا تكون في المركب ممنوع كيف وقد جوز ذلك القائل كون العلاقة في الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء العموم والخصوص (قال كاستعمال اليد) أي كاليد المستعملة (قال في المركب) وتكون مصرحة ومكنية كما قالوا في قوله تعالى (أفمن حق عليه كلمة العذاب أفانت تنقذ من في النار) ولا يلزم من السكوت عن التقسيم

كاستعمال الامثال المضروبة في اشباه معانيها واما في المفرد المصرح به في الكلام وتسمى استعارة مصرحة اما أصلية ان كانت في الاسماء الجامدة والمصادر ولو في ضمن المشتقات كالاسد في الرجل الشجاع والقتل في الضرب الشديد أو تبعية ان كانت في المشتقات

ولا تكون الا مصرحة على ما يشعر به سكوتها عن التقسيم اليها والى الممكنية وتمثيله من الاولى فقط (قل في اشباه) جمع شبه بالكسر فالكون مصدر بمعنى المشابهة لا جمع شبه بالتحريك (قل في الاسماء الجامدة) تشمل أسماء الاشارة والموصولات والاعلام المشهورة بأوصافها كحاتم (قل والمصادر) أقول المصدر ان المستعار والمستعار له هنا وفي التبعية قد يكونان متغايرين بالذات كالقتل والضرب الشديد أو باعتبار التقييد كالنداء بين الماضي والمستقبل في نادى أصحاب الجمة وكالرحمتين المأمور بها والخبر بها المشبه أولهما بالثانية في تحقق الوقوع حرصا وتفاوتا في رحمه الله المستعمل في أرحمه وكالتبوين الخبر به والمأمور به المشبه أولهما بالثاني في الازم والوجوب في قوله عليه السلام فليتبوه مقعده من النار المستعمل في يتبوه فعلى هذا كما يكون التبعية في الافعال بقية المصدر باعتبار الحدث والزمان كذاك يكون باعتبار النسبة وفي كلام بعضهم ان المشبه والمشبه به في المعالين الأخيرين هما النسبة الانشائية والخبرية والظاهر من كلامه السابق ان محور هذين داخل في الحجاز المركب المرسل وكتب أيضا لم لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف أيضا فتأمل (قل في المشتقات) وهي هنا وفما

اليهما وتمثيله من الاولى الانحصار فيها كما توهم والا لكان الحجاز المرسل أصليا ليس الا مع انه يكون تبعية أيضا (قل كاستعمال الامثال) من اضافة مبدأ الصفة الى الموصوف والمراد بالامثال المضروبة المعنى العرفي أى كالألفاظ المشهورة بالامثال المضروبة المستعملة في أشباهه فلا يرد أن الاستعارة من قبيل الألفاظ والاستعمال من المعاني فكيف يصح التمثيل ولا أن المضروبة بمعنى المستعملة فتكون هي أو الاستعمال لغو أو يلزم تحصيل الحاصل (قل وإما في المفرد) ظرفية الخالص للعام أو كلمة في الاعتبار المدخول أو في ضمير متعلقها استخدام والا لزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاستعارة لكونها بمعنى اللفظ المستعار متحدة مع المفرد المصرح به في الكلام وقس عليه قوله المار في المركب (قل المصرح بالمعنى اللغوي فلا دور ولم يقل المذكور في الخ مع أخصر رتبة وعدم توهم الدور اشارة الى وجه التسمية (قل في الاسماء الجامدة) أى حقيقة وحكما إن قيل بجريان الاستعارة التبعية في نحو أسماء الاشارة والاعلام المشهورة بأوصافها وحقيقة فقط ان لم يقل به (قل والمصادر ولو في ضمن المشتقات) لم يقل والمطلقات ولو في ضمن الحروف لان الاستعارة فيها من استعارة المصادر ان لم يكن في ضمنها والا امتنع استعارتها اصالة امدم استعلاها (قل في المشتقات) المراد بالاشتق ما يعم اسم الزمان والمكان والآلة

هذا هو الأصل في الاستعارة
والاستعارة في المركب
والاستعارة في المفرد
والاستعارة في المصادر
والاستعارة في المشتقات

هذا هو الأصل في الاستعارة
والاستعارة في المركب
والاستعارة في المفرد
والاستعارة في المصادر
والاستعارة في المشتقات

والحروف كنادى في معنى ينادى والقاتل في الضارب الشديد بتبعية استعمال أحد المصدرين (١) في الآخر وكلام الغرض في النهاية الجزئية بتبعية استعمال مطلق الغرض في

(١) قوله بتبعية استعمال أحد المصدرين الى آخره لان المشتقات وضعين وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد تكون بتبعية الاستعارة في المادة كما في القاتل بمعنى مع لالة الغيبة بها الالهية لا يفتقد بدونها كما لا يفتقد الصفة بدون التبدل فالهم السج

يأتي تشمل الفعل وأسماء الزمان والمكان والآلة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وأفل التفضيل (قل كنادى في معنى الخ) وكرمه الله في معنى ارحمه وكتبتوه في معنى يتدبر (قال أحد المصدرين)

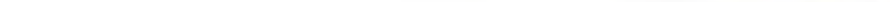
أى مصدر نادى والقاتل (قل في الآخر) أى في مصدر ينادى والضارب الشديد (قل وكلام الغرض) لجزئى (قال استعمال مطابق الخ) أى استعمال مادل عليه فان الاستعمال للفظ لا المفهوم تضمنا وهو اللام لا مطابقة كلفظ الغرض فانه لا وجه لاستعارته في استعارة اللام والحاصل انه استعمال اللام أولا باعتبار المعنى التضمنى ثم اعتبر الاستعارة فيها باعتبار المعنى المطابق بقى ان ذلك التضمنى ان كان مستقلا اختل تعريف الاداة حيث اعتبر فيه عدم الاستقلال باعتبار شئ من معنياه كما مر او غير مستقل فلا وجه للمدول عن الاستعارة في التقييد الى الاستعارة في المطلق (قوله ووضع الهيئة) ان اراد بوضع الهيئة

ووجه كون الاستعارة بتبعية في غير الفعل منه أن المصدر الدال على المعنى القائم بالذات هو المقصود الالام الحرى بان يعتبر فيه التشبيه دون الذات لابهامها وتمين الحدث وفي الحرف والفعل عدم استقلال معناها (قل كنادى) قد يقال ان علة نحو نادى المستعمل في معنى ينادى من الاستعارة المصرحة التبعية دون الجمل الخبرية المستعملة في معنى الانشاء تحكيم ولا يبعد القول بجواز كون كل منهما منها ومن الجواز المرسل للمركب وان لم يقل وحمل كلام المصنف على الاحتباك (قل والقاتل) اشارة الى تعميم المشتق من الافعال والصفات (قل وكلام الغرض) كما في قوله تعالى فانه قطعه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا (قال استعمال مطابق اه) أى استعمال دال مطابق الغرض فلا يلزم التجوز في استعمال الاستعمال والمراد داله مطابقة كنظ الغرض لاتضمننا كاللام فلا يرد ان مطابق الغرض ان كان مستقلا انتقض تعريف الاداة جمعا لأعتبار عدم استقلال المعنى المطابق والتضمنى فيه والا فلا وجه للمدول عن الاستعارة في التقييد اصالة الى الاستعارة في المطلق لان الدليل على عدم جواز الاستعارة في التقييد اصالة أعنى عدم الاستقلال جار في المطلق حينئذ والقول بانه لاوجه لاستعارة لفظ الغرض في استعارة اللام ممنوع لم لايجوز أن يكون اشتراكا مع اللام في المعنى وجها لها وان كان مدلولها مطابقا ومستقله دون اللام (قوله لان المشتقات) علة اكون الاستعارة في المثاليين بتبعية المصدر (قوله بتبعية) هذا جار في

مطلق الغاية

الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة أصلية * ثم يعتبر استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة في الهيئة كما في نادى بمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي الذي هو المصدر الضماني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة أصلية * ثم يعتبر الاستعارة في وضعها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والمستقبل فلا يصح ذلك الا في الافعال أو أعم من من وضعها لذلك ولما أطلق الزمان في اسم الزمان ولما أطلق المكان في اسم المكان ولما أطلق الآلة في اسم الآلة ولذا تسمى المبهمة في البواقي فيصيح في الجميع تأمل (قوله ثم يعتبر) الأوفق لما يأتي ثم يعتبر استعارة القاتل (قوله كما يستتبعه) الكاف بمعنى اللام والاستتباع بمعنى الاستلزام والضمير عائده الى الاستعمال (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيد مدلولها بمدلول الهيئة وكذلك الكلام في قوله آخر الصفات كثال المصنف وفي الفعل نحو نطقت الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجري الا في الفعل (قوله فيستعمل) لم لا يجوز الا كتهاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور) أي باعتبار حروفه أو هو من الذكر بضم الذال (قوله ثم يعتبر) هاء مشعر بان القاتل المستعمل في الضارب ضربا شديدا استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهذا انما يتم لو قيل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسريران المجاز فيه الى المشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة (قوله كما يستتبعه) أي لاستلزام الاستعارة الاولى اياه ولو قال بتبعية الاستعارة الخ لكان أخص وأولى (قوله وقد تكون) كانه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لان ما يمكن أن تتحقق فيه من المجاز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استعارة أحدهما للآخر ليكون الاستعارة في الفعل بتبعية ويدفع بان استعمال أحد المقيدتين في الآخر مجاز كاستعمال الخبر في معنى الانشاء وبالعكس (قوله الماضي) في تحقق الوقوع (قوله هو المصدر الضماني لنادى) فيه مساححة لان مصدر نادى هو النداء المطاق لا النداء الماضي والا لم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادى (قوله في ضمن ذكر نادى) أي في ضمن نادى المذكور ولو ترك لفظ الذكر لكان أولى (قوله ثم يعتبر) مشعر بان كفا تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين

الاستعارة المذكورة في قوله نادى بان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذي هو المصدر المذكور في ضمن القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة أصلية * ثم يعتبر استعمال القاتل في الضارب ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل تبعية وقد تكون بتبعية الاستعارة في الهيئة كما في نادى بمعنى ينادى بان يشبه النداء المستقبل بالنداء الماضي الذي هو المصدر الضماني لنادى ثم يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن ذكر نادى في النداء المستقبل استعارة أصلية * ثم يعتبر الاستعارة في وضعها لأحد الأزمنة التي هي الماضي والحال والمستقبل فلا يصح ذلك الا في الافعال أو أعم من من وضعها لذلك ولما أطلق الزمان في اسم الزمان ولما أطلق المكان في اسم المكان ولما أطلق الآلة في اسم الآلة ولذا تسمى المبهمة في البواقي فيصيح في الجميع تأمل (قوله ثم يعتبر) الأوفق لما يأتي ثم يعتبر استعارة القاتل (قوله كما يستتبعه) الكاف بمعنى اللام والاستتباع بمعنى الاستلزام والضمير عائده الى الاستعمال (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيد مدلولها بمدلول الهيئة وكذلك الكلام في قوله آخر الصفات كثال المصنف وفي الفعل نحو نطقت الحال بخلاف الاستعارة بتبعية الهيئة فلا يجري الا في الفعل (قوله فيستعمل) لم لا يجوز الا كتهاء بمجرد تشبيه المصدر في استعارة المشتقات (قوله المذكور) أي باعتبار حروفه أو هو من الذكر بضم الذال (قوله ثم يعتبر) هاء مشعر بان القاتل المستعمل في الضارب ضربا شديدا استعارة عند اشتقاقه من القتل المستعار وهذا انما يتم لو قيل بوجوب اتحاد المشتق والمشتق منه في الحقيقة وغيرها وبسريران المجاز فيه الى المشتقات والا فلا لانه لفظ لم يسبق له موضوع له فيكون حقيقة (قوله كما يستتبعه) أي لاستلزام الاستعارة الاولى اياه ولو قال بتبعية الاستعارة الخ لكان أخص وأولى (قوله وقد تكون) كانه لم يبين الاستعارة بتبعية النسبة لان ما يمكن أن تتحقق فيه من المجاز المرسل عند المصنف كما هو ظاهر كلامه (قوله في الهيئة) أي في المادة المقيدة بالهيئة وقد يقال إن النداء حقيقة في كل من النداء في المستقبل والنداء في الماضي فكيف تتحقق استعارة أحدهما للآخر ليكون الاستعارة في الفعل بتبعية ويدفع بان استعمال أحد المقيدتين في الآخر مجاز كاستعمال الخبر في معنى الانشاء وبالعكس (قوله الماضي) في تحقق الوقوع (قوله هو المصدر الضماني لنادى) فيه مساححة لان مصدر نادى هو النداء المطاق لا النداء الماضي والا لم يكن الزمان الماضي مدلول الهيئة في نادى (قوله في ضمن ذكر نادى) أي في ضمن نادى المذكور ولو ترك لفظ الذكر لكان أولى (قوله ثم يعتبر) مشعر بان كفا تشبيه المصدر بالمصدر لكل من الاستعارتين



(قل من العرف العام اه) وهو مالا يكون ناقله معلوما لا ما يكون ناقله جميع الناس ليلزم المحال ولا ما يكون بعضا معينا ليشتباه بالعرف الخاص هذا * والمراد به أهل العرف العام أو المراد بالناقل ما يعد ناقلًا عرفًا والا لانتجه أن العرف محل النقل فيمتنع بيان الناقل به * ثم ان كلامه يقتضى امتناع النقل من اللغة الى اللغة وهو ممنوع كيف والحقيقة الطارئة كلفظ الايمان في التصديق ليس محازا ولا مشتركا للملاحظة المعنى الاول فيه فيكون منقولاً ولا يمكن الا بان يكون من اللغة اليها كما قاله عبد الحكيم لكان لا يوافق رأى المصنف من اعتبار تعدد الاصطلاح في المنقول الا أن يعمم من الاعتبارى (قل والا فختص) قضيته ان ماله معنيان من المرتجل داخل في المختص ان كانا باعتبار اصطلاحين ولم يقل به أحد ولو ترك في تعريف المنقول قوله لمناسبة بينهما ليندرج فيه لكان أولى (قل بالقياس الى المعنى) اشارة الى أن من جعل المختص مقسما أراد به المختص في الملاحظة وان كان مشتركا أو منقولاً في نفس الامر ومن جعل الكل مقسما اعتبره بالقياس الى المعنى المعين فلا نزاع بينهما معنى ولذا جعل المصنف المقسم في شرح الاثيرة واحد المعنى (قل يسمى) أى ان كان كل من الثلاثة اسما بناء على الاختار من عدم انقسام الكلمة والاداة الى السكلى والجزئى (قل كلماء الاشارة) بناء على وضعها للجزئيات (قال والا) أى والا فكلها فان الخ ففيه اقامة الاقسام مقام المقسم للاختصار (قل تفاوتت) أى تفاوتت حصص أفرادها فيها فلا حاجة الى جعل المعنى على القلب لتحصيل التعدد في فاعل التفاوت

المشكوك كالأبيض والاحمر والافتواطي كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض والافاض ولهذا اشهر أن لا تشكيك أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أي في حمله عليها (قال باولية) أي ذاتية لازمانية فقط (قال باولية) والمراد من الاولوية ما يشمل الايقية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب أليق منه في الممكن لا تنفاه العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمثال المصنف (قال كالابيض والاحمر) انما يكون الابيض والاحمر من عوارض الافراد اذا كان المراد بهما الامور المعروضة للونين الخصوصيين وأما اذا كان المراد بهما مجموع المعروضات والعارضين فهما ذاتيان لهما لانهما حينئذ من الماهيات الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قال في افراده) أي في حمله على أفراد (قال وانما التفاوت) في التعبير بالتفاوت ههنا بالتشكيك فيما يأتي تنين (قال في العوارض) البعض وكتب أيضاً بمعنى الخوارج المحمولة (فل والافاض) كأنه أشار بزيادة والافاض الى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع فيها كالبياض والحرة وان كانت ذاتية لجزئياتها خلاف ما اشهر من انه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا اشهر) اشارة الى الجزء السلي من الحصر فافهم * وهو عدم التفاوت في غير العوارض المعروض من قول المصنف

افراد باولية أو أولوية يسمى مشكوكاً كالأبيض والاحمر والافتواطي كالانسان الغير المتفاوت في افراده وانما التفاوت في العوارض والافاض ولهذا اشهر أن لا تشكيك أن يكون متعدداً وكتب أيضاً أي في حمله عليها (قال باولية) أي ذاتية لازمانية فقط (قال باولية) والمراد من الاولوية ما يشمل الايقية والازيدية والاشدية فالاول كالوجود فانه في الواجب أليق منه في الممكن لا تنفاه العدم السابق واللاحق في الواجب والثاني كالطول والثالث كمثال المصنف (قال كالابيض والاحمر) انما يكون الابيض والاحمر من عوارض الافراد اذا كان المراد بهما الامور المعروضة للونين الخصوصيين وأما اذا كان المراد بهما مجموع المعروضات والعارضين فهما ذاتيان لهما لانهما حينئذ من الماهيات الاعتبارية وقس عليهما نحو الماشي والضاحك (قال في افراده) أي في حمله على أفراد (قال وانما التفاوت) في التعبير بالتفاوت ههنا بالتشكيك فيما يأتي تنين (قال في العوارض) البعض وكتب أيضاً بمعنى الخوارج المحمولة (فل والافاض) كأنه أشار بزيادة والافاض الى أن التفاوت كما يقع في العوارض كذلك يقع فيها كالبياض والحرة وان كانت ذاتية لجزئياتها خلاف ما اشهر من انه لا يقع الا في الاولى (قال ولذا اشهر) اشارة الى الجزء السلي من الحصر فافهم * وهو عدم التفاوت في غير العوارض المعروض من قول المصنف

فافهم (قال باولية) أي ذاتية اذ لا اعتبار لا تقدم الزماني في التشكيك قاله عبد الحكيم (قال مشكوكاً) بكسر الكاف من تسمية الدال باسم صفة جزئيات المدلول فان تفاوت الافراد مشكوك الناظر في أنه متواطى أو مشترك لفظي وافتحه أي المشكك فيه من تسمية الدال باسم المدلول وقس عليه قوله فتواطى (قال كالابيض) مثال الاولوية المتحققة في ضمن الاشدية ولو بدل الاحمر بالاطول تنبيهها على الازيدية لكان أولى (قال والا) قضيته دخول السكليات الفرضية في المتواطى لان عدم التفاوت في الافراد صادق بعدم الافراد ولذا لم يقل وان تساوت فتواطى (قال وانما اه) دفع لما يتوهم من أن عدم تفاوته في الافراد يستلزم انحصاره في فرد (قال في العوارض) أي الخوارج المحمولة اذ غيرها كالسواد لا يتصور فيه التشكيك أما بالنسبة الى حصصه فلاستلزامه التشكيك في الذاتيات لانه ذاتي لها وأما بالنظر الى معروضه فلان المشكك يحمل على أفراد مواطاة والسواد لا يحمل عليه كذلك قوله والافاض عطف تفسير للعوارض لابعني الخوارج الغير المحمولة كما قيل * فان قيل ينافي ما ذكره المصنف ما قالوا من أنه لا تشكيك في الماهيات ولا العوارض بل في اتصاف الافراد بالعوارض فلا تشكيك في البياض والجسم بل في حمل الابيض على أفراد الجسم قلت أرادوا بالعوارض مبدء المحمول مواطاة كالبياض لا الخوارج المحمولة على أنه يمكن أن يكون معنى قوله في العوارض في اتصاف الافراد بالعوارض فلا يتنافيان وهذا هو التحقيق وان كان مخالفاً لما في الحاشية

في الذوات (١) والذاتيات * وأعلم أن المعنى أيضا إما مفرد أو مركب هما معنيا اللفظ
المفرد والمركب *

(١) قوله لا تشكيك في الذوات الخ الذوات ههنا بمعنى الماهيات الحقيقية والذاتيات
بمعنى اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن العوارض أيضا ماهيات
واجزاء ماهيات فإذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في
العرضيات والأوصاف أيضا مع أنكم اعترفتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات
العرضيات كالضحك والمشي حاصله باعتبارنا الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية
التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فها من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته
اعترفتم به انتم بقوله وانما الفلانة في اللوحين

(قال في الذوات) أي الماهيات النوعية (قال والذاتيات) أي الاجناس والفصول (قوله بمعنى الماهيات)
أي النوعية (قوله الحقيقية) لا الاعتبارية (قوله بمعنى اجزائها) من الاجناس والفصول الحقيقية (قوله
حتى يتوجه) غاية للمعنى لا النفي (قوله مطلق الماهيات) أي سواء كانت حقيقة أو اعتبارية وسيأتي
الفرق بينهما (قوله من الماهيات) حقيقة أو اعتبارية (قوله والمشي) وسائر مفهومات المشتقات سواء
(قال هما) قضيته أن الافراد والتركيب صفتان للالفاظ اصالة والمعاني تبعا فيلزم كون السكلى والجزئى
القسمين للمفرد كذلك وهو مخالف لقولهم اطلاق السكلى والجزئى على الالفاظ من اطلاق اسم المدلول
على الدال الا أن يقال بعدم وجوب موافقة الاقسام المقسم (قال اللفظ المفرد الخ) يفيد أن مدلول
الانسان يكون مفردا من حيث أنه مدلوله ومركبا من حيث كونه مدلول الحيوان الناطق فيتغيران
بالاعتبار (قوله يتوجه) أي على تقدير ارادة مطلق الماهيات واجزائها (قوله للعوارض) الاولى ترك
اللام ويمكن حملها على أشخاص العوارض أو على التجريد كما في قوله تعالى لهم فيها دار الخلد (قوله فاذا)
أي كما وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائى وقوله ان للعوارض دليل الملازمة (وقوله مع أنكم اه) دليل
المقدمة الرافعة المطلوبة (قوله اعترفتم) قد يقال المعترف به وجود التشكيك فيها من حيث إنها عوارض
لا من حيث أنها ذوات لكن يمكن القول بعدم الفرق بين الحثيتين هذا وان قوله فيهما مشعر بان المراد
بالاوصاف غير العرضيات (قوله وحاصل) جواب بتحرير المراد أو منع الملازمة مستندا بان اه (قوله
الضحك والمشي) أي الذين لا مدخل فيهما لا اعتبارنا فلو زاد هذا القيد لكان أوفق (قوله مثلا)
لو آخر مثلا عن قوله مع الماهية الانسانية لكان أشمل ثم كلامه مشعر بتعيين الذات المأخوذة في
المشتقات تعيينا نوعيا وهو ممنوع (قوله فهما الخ) وان كان كل من المنظم والمنظم اليه من الماهية

الذاتيات هي الماهيات الحقيقية والذاتيات هي اجزائها لا بمعنى مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه أن العوارض أيضا ماهيات واجزاء ماهيات فإذا لم يكن تشكيك في شيء من الماهيات واجزائها يلزم أن لا يوجد في العرضيات والأوصاف أيضا مع أنكم اعترفتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع أن ماهيات العرضيات كالضحك والمشي حاصله باعتبارنا الضحك والمشي مثلا مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا أصلا فها من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان فان ماهيته اعترفتم به انتم بقوله وانما الفلانة في اللوحين

الاولى بذهنك (قال المفهوم) جعل الكلية والجزئية من صفات المعلوم لا امتناع كون الصورة العلمية
كلية لا اعتبارها من حيث القيام بذهن مخصوص (قال لم يجوز) أى امتنع تجويز العقل (قال أحاده)
أى مطابقته لكثيرين هو ظل لها فلا تنقض مانعية تعريف السكلى بصورة زيد المتصور لجماعة
وان لم يذكر قوله فى الخارج لانها ظل للامر الخارجى لا لسائر الصور (قال المرتنى) قيده به لان
غير المحسوس لا يدرك الا بوجه كلى (قال والا) مشعر بان السكلى يقابل الجزئى تقابل الایجاب والسلب
(قال فسكلى) ترك قيد الحقيقى إما لان للسكلى مفهوما واحداً يسعى بالقياس الى الجزئى الحقيقى حقيقياً
والإضافى اضافياً وإما لمجرد الا كتفاء بالسابق عن اللاحق لكن كلامه فيما يأتى مشعر بان له مفهوماً
(قال فرده) عدل عن إيراد الجمع لئلا ينتقض الحصر بواجب الوجود ويحتاج الى الدفع بان اللام
الداخلية على الجمع اذا لم يمتثل الاستغراق والعهد يجعل للجنس على ما قاله عبد الحكيم وان الإضافة
مثله أو بان المراد بالامكان سلب الامتناع والنفى الضمنى كالصريح فى الشق الثانى (قال فى
الخارج) أى فقط كما فى المثال الاول وفى الأمور العامة من الوجود والحدوث والامكان وغيرها أولاً

وهو الذي قد رتب في قولنا ما في هذا من الوجود الفعلي بالبيان ^{مع} ما في هذا من الوجود الفعلي بالبيان
وجود رابطي أيضاً كالبياض المحصوص أولاً كزيد فافهم (قال واللاشيء) كون اللاشيء من الكماليات
الفرضية ظاهر كاللا ممكن بالامكان العام وكاللا موجود المطلق والمعدوم المطلق بخلاف شريك الباري
فان كونه منها مبني على امتناع تعدد الواجب خارجا وذهنا على ما قالوا وتبعهم عبد الحكيم وأما إذا قيل
بانه لم يقم برهان على امتناع تعدده الذهني كما يميل اليه كلام عصام الدين فلا يكون شريك الباري منها
وكتب أيضاً وكالأمور العامة من الوجود والوجوب والامكان والامتناع والقدم والحدوث الى غير
ذلك على ما يقتضيه كلامه لكن في كون ذلك كلياً فرضياً بعد (قال أو أمكن) من الامكان العام المقيد
بجانب الوجود فلا يرد انه يلزم جعل القسم أعني الممتنع قسماً أو جعل القسم أعني الواجب قسماً وكتب
أيضاً مهملة (قال ولم يوجد) سالبة كلية (قال أو وجد) موجبة جزئية (قال محصور) متناه (قال
كالأكواب) مثال الافراد المحصورة دون الكلّي وكتب أيضاً وكذا المطلقة (قال أو غير محصور)
أي غير متناه حقيقة بالنسبة الى الماضي ومعنى لا يقف عند حد بالنسبة الى المستقبل في المثال المذكور

كما في المثال الثاني وما توهم من أنه يلزم من كلامه كونها كليات فرضية ضعيف لما سيأتي أن ضمير يسمي
راجع الى الاشئ (قال كشريك) اذا عبر عنه بمفرد فلا يرد أن التمثيل به فاسد لأن الكلام في
المعاني المفردة أو نقول إن المضاف اليه خارج عن المضاف وما يقال ان التقييد داخل فيعود المحذور
مدقوق بان المفهوم المركب مدلول اللفظ المركب وهو لا يصدق على الشريك المقيد بالباري (قل
ويسمى) التسمية بمعنى الاطلاق والضمير للاشئ لا تمتنع الفرد في الخارج مطلقا فلا يتجه ان التعريف
المستفاد للكل الفرضي أعم منه لانه ما يمتنع فرده في الخارج والذهن ولا للاشئ وشريك الباري
باعتبار كل واحد فليس في كلامه تصريح بان شريك الباري من الكليات الفرضية فلا يرد أن عدم
منها لا يتم على رأى عصام الدين من أنه لم يقم برهان على امتناع التعدد الذهني * ثم أقول القول بامتناع
التعدد الذهني باطل لانه ان اريد به امتناع تصويره بهذا المفهوم فينتجه أنه يمكن تصويره بوجوه
منحصرة فيه كالباري تعالى أو أنه لا يتصف في الذهن بصفات الباري فمع بعده ينتقض بالباري اذ
الاصناف من آثار الوجود الاصيلي أو عدم تصويره بالكنه فمع انتقاضه بالباري لا يفيد كونه كليا
فرضيا (قال أو وجد) أي بالوجود المحمول فقط أو مع الرابطة (قال كالكوكب) لو قل كالكوكب

مع قطع النظر عن جميع الأمور الخارجة عن ذاته فلا يخرج عن الكل مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد البرهان لان امتناع تكثره في الخارج عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته

السيار - كان أوفق بسابقه ولاحقه (قال كالانسان) أى على رأى السكل ان أريد غير المحصور عادة
وعلى رأى الفلاسفة القائمين بقدم نوع الانسان ان أريد غير المحصور حقيقة (قال إما فى الواقع) أى
نفس الأمر أعم من الخارج والذهن (قال موجودة) بان لم تكن أفراداً ^{الكل واحد} لـالكلى الفرضى (قال ان لم
توجد) بان كانت جزئيات للسكريات الفرضية (قال فى مجرد) تأكيد للحصر ولو قال الا فيه لكان
أوفق وأخصر (قوله مع قطع الخ) تفسير لمجرد وفيه تنبيه على أن اضافته الى الموصوف ومتعلقه
محذوف لقصد التعميم مع الاختصار كما فى قوله تعالى (والله يدعو الى دار السلام) (قوله فلا يخرج)
الاخصر الاوفق بقوله لان امتناع الخ فيخرج عن الجزئى مفهوم الخ (قوله تكثره) فى الضمير
استخدام أو الكلام على حذف المضاف أى تكثر ما صدقه وتعدده (قوله من) أى من ذوى العقول
السليمة فلا يرد نحو الصبي والمجنون (قوله بملاحظة) أى حمل الشئ مواطأة على كل مفهوم متصور ولو

ثبت لها في الخارج

ثم السكلى ان ثبت لافراده في الخارج ولو على تقدير وجودها فيه فهو معقول أول سواء

العقل بملاحظة كون كل شئ شيئا في الواقع وذلك الكون خارج عن مفهوم الاشئ
فاذا قطع النظر عن ذلك الكون يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء وأما قوله في الخارج
في قوله مع كثيرين في الخارج فلثلا يلزم أن يكون زيد كليا اذا تصوّره جماعة لان
ما في ذهن دل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازدهان لا في الخارج والمراد
هو الثاني فلا يلزم شئ

(قوله بملاحظة) أى بملاحظة حمل الشئ الذى هو تقيض الاشئ على كل شئ (قوله زيد كليا) أى
فلثلا يلزم أن يدخل زيد في تعريف السكلى فلا يكون مانعا ويخرج عن تعريف الجزئى فلا يكون جامعا
(قوله مطابق لكثيرين) معنى المطابقة لكثيرين أن لا يحصل من تعقل كل منها أثر جديد (قوله
فلا يلزم شئ) من عدم المنع في تعريف السكلى وعدم الجمع في تعريف الجزئى (قال ثم السكلى)
تقسيم للسكلى الى المعقول الأول والمعقول الثانى وللمعقول الأول الى العوارض الخارجية وذاتيات
الاعيان ولوازم الذاتيات تأمل (قال معقول أول) فالجزئى الحقيقى كزيد وعمر ولا يسمى معقولا أول
ان كان المعقول الأول قسما لا قسم (قال ثبت لها) أى لتلك الافراد المحققة الوجود أو القدرة
الوجود مثال الثانى الطائر للعنقاء (قال في الخارج) أى يكون افراده متصفة به أصليا في الوجود الاصيلي
لها ولا تكون متصفة به كذلك في الوجود الظلى لها ثم ان هذا القسم لا يتصور الا في العرضيات الخارجية

كان لاشيئا (قوله وأما قوله) أى ادخال واجب الوجود ونحو الاشئ في تعريف السكلى فائدة لفظ
المجرد وأما فائدة قوله اه (قوله فلثلا يلزم) أى فائدة في الخارج عدم انتقاض تعريف السكلى منعا
كما ان فائدة قوله بمجرد عدم انتقاضه جمعا (قوله زيد) أى الصورة الحاصلة من زيد المرئى
والمراد بضميره في قوله اذا تصوّره الفرد الموجود في الخارج بطريق الاستخدام فلا يلزم منافاته لما
مر من أن السكلى والجزئى قسما المعلوم الذى هو الصورة مع قطع النظر عن قيامها بالذهن ولا أن
يكون للصورة صورة (قوله مطابق) قد يقال هذه المطابقة مشروطة بان يتصوره جماعة والمعتبر في
السكلى المطابقة بمجرد النظر الى ذاته فلو لم يزد قوله في الخارج لم ينتقض تعريفه بصورة زيد
(قال ثم السكلى) تقسيم للسكلى الى المعقول الاول والثانى وتعميم للاول مما ثبت في الخارج فقط وما
ثبت فيه وفي الذهن (قال ثبت) سواء كان عرضا لازما كالمثال الاول أو مفارقا كالثانى

فقط كالخار للنار والبارد للماء أو في كل من الخارج والذهن كذاتيات الاعيان المحققة
مثل الانسان والحيوان أو المقدرة مثل العنقاء وكلوازم الذاتيات مثل الزوج للاربعة (١)
(١) قوله مثل الزوج للاربعة الى آخره فان الاربعة سواء وجدت في الخارج كاربعة من
الناس أو في الذهن فقط كاربعة شمس

لازمة أو مفارقة (قال كالحار للنار) وكلا سود والأبيض للحبشي والرومي (قال أوفى كل من الخارج)
 أى يكون الأفراد متصفة بذلك السكلى فى كل من الوجود الاصيلى والظلى لها الاصيلى للاصيلى والظلى
 للظلى اتصاف الكل بالجزء كما فى المثال الاول أو يكون متصفا به أصلياً فى كل من الوجودين كما فى
 المثال الثانى ولا يكون الشق الثانى الا فى الامور الاعتبارية لامتناع استلزام الظلى للاصيلى فى الامور
 الحقيقية (قال كذاتيات الاعيان) أى الافراد الموجودة فى الخارج سواء كانت قائمة بنفسها أو بغيرها
 (قال والحيوان) والنار والماء والحرارة والبرودة والسود والبياض (قال مثل العنقاء) والاربعة والثلاثة
 (قال وكوازم) أى وكوازم نفسها مع قطع النظر عن خصوص أحد الوجودين فلا يشمل الحار لانه عارض
 للنار باعتبار الوجود الاصيلى ولا المعقولات الثانية لانها لوازم باعتبار الوجود الظلى لمزوماتها * وكتب
 أيضاً كأنه لم يقل كوازم الذاتيات حتى يشمل الاعراض المفارقة لها لعدم تحقق وجودها بخلاف
 الاعراض اللازمة (قوله فى الخارج) أى اصالة (قوله أوفى الذهن) أى ظلا

(قل أوفى) الاخصر أوفى وفي ذهن (قل أوفى كل) يؤخذ منه بمعونة مافي الحاشية أن المعتبر في ثبوت الكلي لأفراده في الوجود الاصيلي والظلي اتصافها به فيهما اصاله والا لكان الحار من الشق الثاني لا الاول فما قيل أن اتصاف الاعيان بذاتياتها في الاصلى أصيلى والظلى ظلى لا يوافق مذاق المصنف على أن ذاتياتها اجزاؤها والجزء لازم الكل ووجود اللازم في أى ظرف كان أصيلى كما قرر فيلزم القول اما بعد كونه لازما في ذهن والخارج المنافي لجزئيته فيهما أو بخلاف المقرر * ثم أقول كلامه ظاهر في استلزامه الوجود الظلى للاصيلي خلافا لما قاله عبد الحكيم من عدم الاستلزام مستدلا بان الامر الظلى لا يترتب عنه أثر خارجي ويتجه عليه أن العناء والكفر الموجودين في ذهن ظلا متصفان بالعدم الخارجى والوجود الذهني اصاله الا أن يقال مراده بالاثر الخارجى مالا يكون من الامور الاعتبارية فتأمل (قال كذايات) الكاف هنا وفيما يأتي استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال وكلازم) أى من حيث هي فلا يتجه أن هذا يشمل الحار للنار والبصر للعمى فلا يصح مثلا لقوله أوفى كل اه ثم الاولى وكلازم المساهية لجران الاصطلاح على تسمية الزوج بالنسبة الى الاربعة مثلا به لا بلوازم الذاتيات (قوله كاربعة) لو قل من العناء بدل الشمس لكان أولى كيلا يوجد فرد منه في الخارج

للماهيات ويسمى كلياً منطقياً وهو المنقسم الى الكليات الخمس المنطقية ومعروضه مثل الانسان والحيوان يسمى كلياً طبيعياً منقسماً الى الكليات الخمس الطبيعية والمجموع المركب من الكليتين الطبيعي والمنطقي يسمى كلياً عقلياً منقسماً الى الكليات الخمس العقلية فاذا قلنا

الحيوان جنس مفهوم الحيوان جنس طبيعي ومفهوم الجنس جنس منطقي ومجموع المفهومين جنس عقلي وكذا البواقي ومفهوم القضية والقياس وغيرها من المفومات المبجوت عنها في المنطق ومنه ما لا يبحث عنه في المنطق بل في الحكمة والكلام كمفهوم الواجب والممكن (١) والممتنع ولا شيء (من هذه الكليات)

(١) قوله كمفهوم الواجب والممكن الخ) أما كون مفهوم الممتنع والمعدوم وغيرها بما لا وجود لموضوعه في الخارج كذلك فظاهر اذ لا يمكن عروضهما له في الخارج لما تقرّر عندهم من ان ثبوت الشيء للشيء في طرف من الخارج والذهن فرع وجود (المثبت له)

والفصل والخاصة والعرض العام الطبيعيات أي معروض النوع العارض ومعروض الجنس العارض وهكذا فالمقسم مفهوم السكلي الطبيعي والانواع هذه المفومات وكذا الكلام في قوله الآتي منقسم الخ أي حال كون المجموع المركب من السكلي الطبيعي والمنطقي المسمى بذلك الاسم منقسم الى أنواعه الخمسة وهي النوع والجنس وأمثالهما العقليات أي المجموع المركب من النوع الطبيعي والمنطقي وهكذا فالمقسم مفهوم السكلي العقلي والانواع تلك المفومات وكل من اللقمةين وأنواعهما من المعقولات الثانية كالسكلي المنطقي وأنواعه (قال مفهوم الحيوان) بيانية أولامية وكتب أيضاً حمل الجنس الطبيعي على مفهوم الحيوان وحمل الجنس العقلي من بعد على مجموع المفهومين حمل السكلي على الجزئي المندرج تحته بخلاف حمل الجنس المنطقي على مفهوم الجنس فانه حمل المساوي على المساوي (قال جنس طبيعي) أي يصدق عليه الجنس ويعرضه . وكتب أيضاً أي وفرد من أفرادها وما يصدق من تصديقاته وكذا في الآتين (قال الجنس) المحمول على الحيوان (قوله كذلك) أي معقولا ثانياً بقرينة ما يأتي (قوله اذ لا يمكن)

تفنيه (قوله فرع وجود الخ) كما انه فرع وجود الثابت فيه

لما مر تأخيرده لانه معروض وهو مقدم رتبة (قال كمفهوم القضية) الظاهر انه يجري فيها بل في سائر مصطلحات العلوم نظير اعتبارات السكلي من المنطقي وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قال وغيرها) العطف مؤخر على الربط أو الكاف استقصائية والأولى ترك قوله وغيرها الخ (قوله والمعدوم) أي الممكن ليحسن التقابل (قوله اذ لا يمكن) علة لكون الحكم بديهياً لا للحكم البديهي ولا يلزم من كون الشيء بديهياً كون بدايته بديهية فلا حاجة الى جعله تفنيهاً (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقاً يتجه أنه يستلزم كون العنقاء معقولا ثانياً فينافي ما سبق في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديراً يرد عليه أن

عنه في العلوم نظير اعتبارات السكلي من المنطقي وأخويه فيقال في زيد اسم زيد اسم طبيعي ومفهوم الاسم اسم نحوي والمجموع اسم عقلي (قال وغيرها) العطف مؤخر على الربط أو الكاف استقصائية والأولى ترك قوله وغيرها الخ (قوله والمعدوم) أي الممكن ليحسن التقابل (قوله اذ لا يمكن) علة لكون الحكم بديهياً لا للحكم البديهي ولا يلزم من كون الشيء بديهياً كون بدايته بديهية فلا حاجة الى جعله تفنيهاً (قوله فرع) ان أراد أنه فرع وجوده تحقيقاً يتجه أنه يستلزم كون العنقاء معقولا ثانياً فينافي ما سبق في تعريف المعقول الاول أو فرع وجوده ولو تقديراً يرد عليه أن

المتب له في ذلك الظرف فتبوت امثاله للموضوع في الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا
 واما كون مفهوم الواجب والممكن وأمثاله معقولات ^{كالمفرد والقيم} ثانية فلان الوجوب والامكان
 سابقان على الوجود الخارجي والنايب في الخارج ^{الاولى} يجب أن يتأخر عن وجوده الخارجي
 لما تقرر ولذا جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذ الشيء لا يتأخر عن نفسه ^{وهو هذا الوجود الثابت}

(قوله فثبوت أمثاله) في هذا التفريع بحث لانه لا يلزم من عدم عروضها لما في الخارج عروضها لما في الذهن وفي ضمن العلم لجواز عروضها لما في نفس الأمر ولا في ضمن العلم فانها أعم منهما الأبرى ان السكلية مثلاً اذا لم يشعر بها حين تصور الانسان ليست متحققة في الطرفين مع انها ثابتة له باعتبار نفس الامر وكأنه للإشارة الى ضعف هذا الدليل ذكر الامتناع بعد قوله الآتي والصواب أن يقال اهـ (قوله فلان الوجوب) صغرى الشكل الثاني وقواه والثابت في الخارج اهـ إشارة الى كبراه تقرير القياس الوجوب والا مكن سابقان على الوجود الخارجى لموصوفهما والثابت لشيء في الخارج ليس سابقاً على وجود ذلك الشيء ينتج انهما ليسا بثابتين لشيء في الخارج وقواه وفيه نظر حاصله منع الدليل لايجرى في شيء من الممتنع والمعدوم ان أريد مطلق التقدير وفي الثاني فقط ان أريد تقدير الممكن الا أن يقال وجود فرد المعدوم لاخذ العدم فيه تقتضى جمع الضدين فهو محال (قوله المثبت له) قيل كما أنه فرع وجود الثابت فيه وفيه أن انصاف الشيء بالشيء في ظرف لا يقتضى تحقق الثابت فيه مثلاً يقال زيد أعمى في الخارج مع عدم وجود العمى فيه الا أن يقال المراد وجوده ولو باعتبار منشأ انزاعه (قوله فثبوت) أى انبات وكذا ما قبله تأمل (قوله والممكن) أى الممكن الموجود بقرينة مأمور ويمكن حمله على الاحتمال (قوله فلان الوجوب) أشار به الى الصغرى وقواه والثابت في الخارج اهـ الى كبرى الشكل الثاني والمراد بالسابقة عدم التأخر ولو مقارنة لامعناه الحقيقي والا لم يجرى في الواجب لاستلزامه سبق العدم فلا يكون الواجب واجبا وما يقال إن التاويل عند الحاجة والحاجة لتحصيل الحد الأوسط واختلاف المقدمتين في السكيف في الكبرى فينبغى تأويل قواه بحجج أن يتأخر بليس بسابق ففيه نظر اذ ليس الغرض مجرد ذلك بقى أن هذا الدليل انما يدل على عدم ثبوتها في الخارج لا على ثبوتها في الذهن كما هو المعتبر في المعقول الثاني فلا يتم التقريب (قوله سابقان) أى ليسا بمتأخرين والا لزم الانقلاب (قوله على الوجود) أى لموصوفهما وكذا فيما يأتى (قوله جعلوا الوجود) الخارجى على القول بزيادته على الماهية (قوله معقولا) ولا يتجه عليه قولنا زيد موجود في الخارج لان هذه قضية ذهنية لا خارجية وفي الخارج قيد المحمول لا ظرف النسبة أى الوجود في الخارج ثابت لزيد في الذهن (قوله اذ الشيء) أى اذلو كان معقولا أول لزم تأخر الشيء

لا ينافي ذلك المذهب بل هو باطل لا يمكن
 انما هو كقولهم لا يوجد في الخارج
 لا ينافي ذلك المذهب بل هو باطل لا يمكن
 انما هو كقولهم لا يوجد في الخارج
 لا ينافي ذلك المذهب بل هو باطل لا يمكن
 انما هو كقولهم لا يوجد في الخارج

وفيه نظر لان ما يجب ان يتأخر عن الوجود الخارجى هو ثبوت المفهوم فى الخارج
 لانفس ذلك المفهوم الثابت الا ترى ان الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجى
 حيث تثبت لافرادها فى الذهن قبل وجودها الخارجى مع انها ثابتة لها فى كلا الوجودين
 والصواب ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة عن اقتضاء الذات
 الوجود والعدم وعدم الاقتضاء كن كل منها نسبة بين الماهية والوجود والعدم والنسب

الصورى ان اريد بالسابقة فيها والتأخر فى الكبرى السابقة الثبوت وتأخره للافراد باعتبار الخارج كما
 يقتضيه قوله لما تقرر ومنع الكبرى ان اريد بهما السابقة والتأخر بحسب النفس مع قطع النظر عن
 اعتبار الخارج كما هو الظاهر المتبادر من عبارة القياس (قوله هو ثبوت المفهوم) أى ثبوت المفهوم
 للافراد باعتبار الخارج لا ثبوت نفس ذلك المفهوم لها باعتبار الوجود الخارجى وقبله هذا ما يقتضيه
 التنويه الآتى (قوله سابقة) أى ثبوتها للافراد (قوله ثابتة لها) يعنى ان سابقة الثبوت للافراد قبل
 الوجود الخارجى لا تنافى تأخر الثبوت لها باعتبار الوجود الخارجى (قوله ان الوجوب) حاصله ان كلا
 من تلك الامور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى وكل أمر انتزاعى يجب ان يكون المنتزع عنه أمراً ذهنياً
 وفيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية فانها أمر انتزاعى وأما ثانياً فلأنه انما يجب ذلك
 اذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً ظاهراً لم لا يجوز ان يكون من حيث هو هو ولذلك
 عدوها فى الحكمة والكلام من لوازم الماهية (قوله نسبة) بل جهة نسبة

عن نفسه والاعراض كون الشئ موجوداً بوجودين (قوله وفيه نظر) الظاهر أنه منع للكبرى وقوله لان
 ما الخ سنده الا أنه أورد فى صورة الدليل تنبيهها على قوته (قوله ألا يرى) اشارة الى نقض الدليل
 بالذاتيات ولوازمها (قوله والامتناع) حاصله ان كلا من تلك الامور نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى عما
 وجد فى الذهن فقط وليس حاصله ان كلا منها نسبة وكل نسبة أمر انتزاعى وكل أمر انتزاعى يجب
 أن يكون المنتزع عنه أمراً ذهنياً فلا يرد ما قبل فيه أما أولاً فلأنه منقوض بلوازم الماهية كالزوجية وأما
 ثانياً فلأنه انما يتم اذا كان الانتزاع من حيث كون المنتزع عنه أمراً ظاهراً لم لا يجوز ان يكون من حيث
 هو هو (قوله لما كان) أى مجموعهما فى قوله عن اقتضاء تقديم العطف على الربط (قوله كان كل)
 ولا ينافى هذا ما قالوا من أن هذه الثلاثة غير الثلاثة التى هى جهات القضايا والا لسكانت لوازم الماهيات
 واجبة لذواتها لجواز الزوجية واجبة الاربعة مثلاً لان الوجوب الذى هو جهة القضية وجوب رابطى
 بين الموضوع والمحمول أى شئ كان والذى هنا رابطى بين الموضوع والمحمول الذى هو الوجود فيبينهما
 عموم وخصوص مطلقة. وقس عليه الاخيرين (قوله نسبة) أى جهة النسبة بين الماهية والوجود المحمول

لا ينافي ذلك المذهب بل هو باطل لا يمكن
 انما هو كقولهم لا يوجد في الخارج
 لا ينافي ذلك المذهب بل هو باطل لا يمكن
 انما هو كقولهم لا يوجد في الخارج

من هذه الكميات بوجود في الخارج لاستحالة الوجود بدون التشخيص بداهة وان
ذهب البعض الى وجود الكل فيه والمكثير الى وجود الطبيعي بناء على انه جزء الموجود

أمور انزاعية يتزعمها الذهن عما وجد فيه فقط

(قال من هذه السكليات) أى المفاهيم الثلاثة المسماة بلفظ السكلى المنطقى وأخويه وكذا الكلام فى قوله الآتى الى وجود السكلى أى كل من تلك المفاهيم فالحكم فى الموضوعين على نفس المفاهيم لأعلى أفرادها ولا على نفس مفهوم السكلى المنطقى وأفراد مفهوم الآخر حتى يلزم الاستدراك أو المماجة فى كلام المصنف وأما الحكم فى قوله الى وجود الطبيعى فعلى الأفراد بقرينة المبنى عليه * ثم أن جمع السكليات من قبيل جمع المشترك اللفظى على رأى عصام الدين والمشارك المعنوى على رأى عبد الحكم بقى أن ذكر أن التاكيدية لم يقع وقوعه بالنسبة الى المعطوف وإن وقع وقوعه نظراً الى المعطوف عليه (قال لاستحالة) إشارة الى الكبرى والصغرى مطوية تقرير القياس هكذا لأنه لا شئ من تلك السكليات بتشخص وكل وجود متشخص بالضرورة ينتج من الشكل الثانى لاشئ منها بموجود بالضرورة (قال الوجود) الخارجى (قال البعض) أى القليل (قال والكثير) أى البعض الكثير فى الكلام احتباك (قال الى وجود الطبيعى) أى فى ضمن الأفراد وكتب أيضاً أى وجود بعض أفراد الطبيعى دون بعضها الآخر كالأموال العامة وسائر الأمور الاعتبارية فالقضية مهمة (قال انه جزء الخ) صغرى

وكذا عدم (قوله أمور انتزاعية) أى فيكون ثابتا للوجود الذهني فقط ومعتقولا ثانيا (قل من هذه الكلّيات) أى المفاهيم الثمانية عشر من الكلّي المنطقي وأقسامه الخمسة والكلّي الطبيعي والعقلي وأقسامهما العشرة والقصر على المقسم منها قاصر لأفراد تلك الثمانية عشر لانه يستلزم استدارك قوله الآتى لا وجود لأفرادهما أو تبديله بقولنا فكما لا وجود لأفرادها في الخارج لا وجود لانهما فيه أو جعل الكاف فيه لقران أو للتشبيه المقلوب مع أنه لا يخلو عن شئ وكذا الحكم في قوله الى وجود الكل وكذا قوله الى وجود الطبيعي لانه عند المصنف عبارة عن الانسان والحيوان وأمثالهما لاعتراض الكالية على ما هو ظاهر كلامه فما قيل إن الحكم فيه على الافراد بقرينة المبني عليه وان ذكر أن الناكيدة لم يقع موقعه بالنظر الى المعطوف وان وقع موقعه نظراً الى المعطوف علميه ليس بظاهر ومنه يظهر أنه لا حاجة الى تفسيره بوجود أفراد الطبيعي خلافا لما توهم (قال لاستحالة) هذا انما يصح لو كان الموجود الخارجى هو المحسوس وكان وجوده مالا يناله الحس بجوهره في الخارج محالاً وهو ممنوع كيف وقد صرح الشيخ بانه حكم وهمي (قل جزء) يؤخذ منه أن النزاع في الطبيعي المحقق الاشخاص دون مقدرها كالمعتق وفي

في الخارج وهو الفرد المركب منه ومن الشخصات أزيد المركب من الانسان
والشخصات لكنه جزء عقلي لا خارجي في التحقيق فالحق ان وجوده عبارة عن وجود
افراد لا أن نفسه مع كونه معروضا لقابلية التكاثر موجود فيه ولذا جعلوا السككية (١)

(١) (قوله ولذا جعلوا السككية الخ) بان أخذوا

(قال في الخارج) وجزء الموجود موجود (قال لكنه جزء الخ) منع للصغرى (قال ان وجوده) أي
وجود ما يصدق عليه مفهوم السككي الطبيعي (قال عن وجود افراده) أي أفراد ما يصدق عليه ذلك
المفهوم * وكتب أيضاً أي وان الطبيائع مفهومات انتزاعية من الافراد (قال لا إن نفسه) مقتضى
هذا ان من قال بوجود الطبيعي في الخارج قائل بكونه فيه معروضا للسككية وقابلية التكاثر مع أنه لم يقل
بذلك بل هو قائل بتخصه فيه ووجوده في ضمن الافراد كما سبق (قال السككية) أي المنطقية

ماسوى الخاصة والمرض العام لانها ليست جزء الموجود في الخارج وهو كذلك (قال في الخارج)
صغرى الشكل الاول وكبراه مطوية (قال لكنه) منع للصغرى ان أريد بالجزء في المقدمتين الخارجى
وتسلم لها ومنع للكبرى ان أريد به العقلي فهما (قال في التحقيق) يتجه أن الجزء ما به يتقوم الشيء
ولا بد من وجوده أين ما وجد ذلك الشيء فهو جزء خارجي أيضا ولذا قال عبد الحكيم أن بعض
الاشخاص يشارك بعضاً دون بعض في أمر مع قطع النظر عن الوجود والعوارض التابعة له وذلك الامر
مقوم لتلك الاشخاص في حد ذاتها ويوجد حينما وجدت والا لم تكن متقومة به (قال أن وجوده)
أي لان له وجوداً آخر حتى يرد أنه حينئذ لا يصح حمله على الشخص فالموجود اثنان والوجود واحد
تعلقه بالشخص ذاتي وأصيلي وبالمهية السككية الغير المحسوسة تبعي وظلي كتعلق الحمرة بالسطح والجسم
فلا يرد أن هذا يستلزم قيام العرض الواحد بمحلين وهو ممتنع فعلى هذا يكون الموجود الخارجى وجود
ظلي كما يكون الموجود الذهني وجود أصلي كوازم الموجودات الذهنية فما توهم من مساواة الاصيلي
للخارجي والظلي للذهني فاسد (قال افراده) قد عرفت أن السككي الطبيعي عند المصنف عبارة عن
الانسان والحيوان وأمثالهما فتفسيره بافراد ما يصدق عليه هذا المفهوم ليس في محله (قال أن نفسه)
قال عبد الحكيم ناقلاً عن الشرح الجديد للتجريد ان من قال بوجود السككي الطبيعي في الخارج قال
باتصافه فيه بالسككية كسائر المعقولات الثانية فما قيل معترضاً على المصنف بأنه قائل بتخصه ووجوده
في ضمن الافراد لا بكونه معروضا للسككية وقابلية التكاثر من دفع (قال ولذا) أي لعدم عروض
قابلية التكاثر لما في الخارج جعلوا الخ (قال السككية) الاولى السككي وأقسامه

والله اعلم
بما هيته
عن الوجود والعدم

لا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل
ولا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل

لا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل
ولا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل

لا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل
ولا يكون متفردا للمادة بل هو مشترك في المادة
فإن كان متفردا للمادة لكان متفردا للكل

الثانية والجزئي أما مادي ان كان جسما كزيد أو جسمانيا كعوارضه المحسوسة وإما مجرد كالواجب تعالى عند الكل (١) وكالقول العشرة والنفوس الانسانية

(١) قوله عند الكل الخ أي عند المتكلمين والحكماء ولا يتجه عليه أن الواجب تعالى لا يتصوره أحد دائما عند البعض وبالضرورة عند البعض الآخر والجزئية والكلية فرعان للتصور لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية

المركب من الحقيقي والاعتباري اعتباري (قل والجزئي) أي الطبيعي (قل اما مادي) أي منسوب الى المادة نسبة الجزئي الى السكلي كالمبولي الخصوصية فانها فرد من مطلق المادة أو الكل الى الجزء أو الحال الى الحل كمثالي المصنف (قل أو جسمانيا) أي منسوب الى الجسم نسبة الجزء الى الكل كالمبولي والصورة أو المعارض الى المعروض كمثال المصنف (قل المحسوسة) أي بالحواس الظاهرة أو الباطنة (قال وأما مجرد) أي من حيث الذات وإن كان مادي من حيث الافعال كالمثالين الآخرين (قل كالواجب) وصفاته ذاتية أو سلمية أو فعلية (قوله أي عند المتكلمين) أي كهم ان لم يكن الجسم منهم أو جوهدهم ان كانوا منهم (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الثاني (قوله والجزئية والكلية) كبرى (قوله لانا نقول) منع للصغرى ان أريد بالواجب تعالى هويته الخارجية وتسلم لها كالكبرى مع التزام النتيجة ان

(قل والجزئي) استطرادي والمراد بالجزئي الجزئي المجازي الذي هو منشأ انتزاع الجزئي الحقيقي أو الحقيقي وحينئذ فالمراد بضمير في قوله كان المعنى الاول بطريق الاستخدام أو الكلام من حذف المضاف فلا يرد أن هذا التقسيم ينافي جمل الجزئي من أقسام المعلوم ان أريد به الموجود الخارجي المتشخص ويستلزم جمل بعض الصور الذهنية جسما إن أريد به المعنى المار (قل المحسوسة) قيدها بالمحسوسة تبينها على أن الشيء قبل احساسه بأحدى الحواس الظاهرة أو الباطنة لا يكون جزئيا ولم يقيد زيدا للاستغناء عنه هنا مما هي في تقسيم المفهوم (قوله ولا يتجه) مبنى الاتجاه على كون الكاف للتمثيل كما في سابقه ولا حقه ولو كانت للتظهير لم يتجه (قوله ان الواجب) صغرى الشكل الاول فهي معدولة المحمول وكبراه مطوية وقوله (والجزئية الخ) إشارة الى دليل الكبرى وذكر الكلية فيه استطرادي (قوله دائما) جهة النسبة لا قيد المنفى والا لاتجه ان الدليل جار في نحو زيد لان تصوره لا يكون الا في أحد الأزمنة وليس ضروريا (قوله للتصور) أي بالفعل عند البعض الاول وبالإمكان عند الثاني (قوله كنه) يعني ان أراد بموضوع المطلوب كنهه تعالى فالكبرى ممنوعة بمنع المقدمة المذكورة من دليله مستنداً بأنه لم لا يجوز أن ينه وره الخ اه أو هويته تعالى فالصغرى ممنوعة (قوله لاهويته)

والفلسكية عند الحكماء (١)

فيجوز أن يتصوره أحد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنههم كما إذا رأينا شيئاً
 من بعيد لا نعرف كنهه ولو سلم فهما فرعاً عن التصور المفروض لا للتصور المحقق ولا شك
 أن هويته تعالى لو تصورت لكانت مائعة عن وقوع الشراكة فيها وإن لم تتصور أبداً أو
 بالضرورة (١) (قوله عند الحكماء) إنما قيده بذلك لأن هذه الأشياء اجسام لطيفة عند
 المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم

أريد به كنهه تعالى بناء على أن التمثيل بهويته (قوله فيجوز) أي جوازاً وقوعياً فلا يتجه أن الجواز
 لا يستلزم الوقوع فيجوز الدليل في الهوية أيضاً تأمل (قوله أن يتصوره) أي باحدى الحواس الظاهرة كما
 هو رأى الاشاعرة من جواز رؤيته تعالى حتى لا ينافيه قوله ولا ترسم صورة جزئية اهـ (قوله ولو سلم)
 أي ان غير المنصور هويته الخارجية أيضاً بناء على امتناع رؤيته تعالى كما هو رأى غير الاشاعرة وقوله
 فهما فرعاً اهـ منع للصغرى أيضاً أن أريد بمعنى التصور فيها نفى فرض التصور وبالتصور في الكبرى
 التصور المفروض وتسليم لها فمنع الكبرى أن أريد بالأول نفى محققة التصور وبالثاني التصور المحقق
 (قال والفلسكية) وصفاتها (قوله الأشياء) فيه تغليب فإن المتكلمين لم يقولوا بالنفوس الفلسكية وإن

الاخصر الأوضح لأوجهه (قوله فيجوز الخ) أن أراد أنه يجوز عند الكل فممنوع كيف وقالت الفلاسفة
 بعدم إمكان ارتسام صورة مالا دخل للحس فيه جزئية كما سينبئ عليه * وعند الاشاعرة القائلين
 بجواز رؤيته تعالى فسلم كنهه لا يناسب قوله عند الكل ومنه يظهر أن تشبيهه بالشبح المرئى إنما هو
 على رأيهم * بقى أن المراد بالامكان الوقوعى الأخص من الذاتى والا لا يتجه أن إمكان التصور لا ينافى
 عدم التصور بالدوام فلا يصح بالنسبة الى البعض الأول ولا يجوز ارادة ذلك بالنسبة اليه والذاتى
 بالنسبة الى الآخر أملاً يلزم استعمال المشترك في معنييه (قوله يعرضه) أي يعرض صورته فلا ينافى كون
 الجزئى قسم المعلوم بالمعنى المار (قوله فهما) إنما يناسب هذا الجواب التسليمى لو قال بدل اذا فى قوله
 المار اذا علمت شيئاً لولان إذا التحقق الوقوع (قوله للتصور) أي مطلقاً سواء كان محققاً أو مفروضاً
 فقوله المفروض فى قوة ولو مفروضاً ولا يبعد تعميم المفروض من المحقق وغيره (قوله المتكلمين) فى
 التهذيب وزعموا أى الحكماء ان الملائكة هم العقول العشرة والنفوس الفلسكية وان الملائكة عندنا
 أجسام لطيفة شأنهم الخير والطاعة . ومنه يظهر أن المتكلمين لم يقولوا بشئ منهما وان الحكماء زعموا
 أن الذى نسميه ملائكة هم العقول والنفوس الفلسكية لا الأولى فقط فما قيل فيه تغليب فإن المتكلمين

في انشاء الملائكة عند الحكماء
 من حيث هو مفهوم ما تصور بالعلم
 لا بعمل انهم من غير العلم
 والنفوس الفلسكية

الوجود قبل العقل قبل الصورة
والنفس الباطنة قبل العقل
والنفس النورية قبل العقل
والنفس الحسية قبل العقل
والنفس النباتية قبل العقل
والنفس الحيوانية قبل العقل
والنفس البشرية قبل العقل
والنفس الملائكية قبل العقل
والنفس السمائية قبل العقل
والنفس الربانية قبل العقل
والنفس القدسية قبل العقل
والنفس الملكية قبل العقل
والنفس النبوية قبل العقل
والنفس الهادية قبل العقل
والنفس السامية قبل العقل
والنفس القدسية قبل العقل
والنفس الملكية قبل العقل
والنفس النبوية قبل العقل
والنفس الهادية قبل العقل
والنفس السامية قبل العقل

ولا يرتسم صورة جزئية من الشيء في الذهن ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة أو بالوجدان كالعطش المحسوس وجداننا ثم السكيات ان كان بينهما تصادق في الواقع (١) بالفعل

ولا عند الكل كما لا يخفى (١) (قوله ان كان بينهما تصادق في الواقع الخ) أشار بقوله

قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تأمل (قوله ولا عند الكل) رفع للإيجاب السكلي وعطف المسبب على السبب (قال ولا يرتسم) أي لا يمكن أن يرتسم (قال من الشيء) أي عند الفلاسفة ولذلك نفوا علمه تعالى بالجزئيات على الوجه الجزئي تعالى عن ذلك علواً كبيراً وأما عندنا فيجوز ارتسامها بدون الآلات الجسمانية (قال من الشيء) مادياً كان أو مجرداً (قال في الذهن) أي عنده تدبر (قال ما لم يدرك) مبنى على أن الوجوه السككية لا تكون رآة لمشاهدة الجزئي على الوجه الجزئي وسيأتي من المصنف أن انضمام السككي إلى السكلي لا يفيد الجزئية فصورة المحسوسات قبل احساسها كالمجردات كلية على ما ذكر (قال أو بالوجدان) أي بالواهمة (قال تصادق) مع اتحاد الزمان أو مع اختلافه (قال في الواقع) أي في الخارج أو في الذهن (قال بالفعل) المحقق والمفروض فرض ممكن أو محال

لم يقولوا بالنفوس الفلسفية وإن قالوا بالملائكة الذين هم العقول عند الحكماء تقول بهم (قال في الذهن) أي عنده فقوله يدرك مضارع مجهول أو الكلام مبنى على جواز ارتسام المادى في المجرد فهو معلوم وعليه ما سنده ولو ترك قوله في الذهن لكان أولى (قال ما لم يدرك) أي الذهن ذلك الشيء بسبب إحدى الحواس وليس الباء داخلة على الفاعل الحقيقي والفعل مجهول فلا يرد انه يفيد انه لو كان المدرك هو الحواس لكانت الصورة مرتسمة في الذهن فينافي القول بان الارتسام يكون في المدرك لأنها على ما ذكرنا طريق الادراك لا مدرك على أن القول بان الحس مدرك يستلزم اطلاق ذوى الادراك على البهائم مع جريان العرف بخلافه (قال المحسوس) الاولى المحس (قال ثم السكيات) أي كل كليين لا يخلو عن احدى هذه الانواع الاربعة للنسبة فالمراد حصر الأنواع فيها والمراد بها أعم من الحكمية فلا يرد ابطال الحصر بالملائكة الجزئية لأنها جنس كما سيظهر ولا بالعموم والخصوص مطلقاً حتى يستلزم جعل أقسام ستة لأنها نوع حكى حيث عطف نسبة واحدة لإمتناع انفكاك أحدهما عن الآخر عندهم ولا اعتبارها من حيث الرابطة بين الطرفين من غير اعتبار اختصاص أحدها بأحدهما عند عبد الحكيم (قال تصادق) أي صديق كما أشار المصنف في الحاشية ففيه نجر يد فلا يتجه أن قوله من الجانبين مستدرك وعطف قوله من جانب فاسد لمنافاته لمداول التصادق

عنه رتبة العقل به المتكامل فأكبر بالمدركة
في غاية العقل لا يكون العقل في شيء
لأن القول بهم بعد الإدراك لا يكون قولاً منهم

الاعتناء بالمدركة

كلياً من الجانبين فتساويان كالانسان والناطق

في الواقع الى أن مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق في الواقع سواء كان في الخارج كما بين الانسان والحيوان أو في الذهن كما بين الممتنع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب مجوز العقل لا مطلقاً والا لانحصار النسبة في المساواة اذ كل كلي بحسب ذلك التجويز صادق على كل شيء ولا بشرط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه آخر كما يأتي وبقوله ^{بأنه} بالفعل ههنا وبالذوام في

(قال فتساويان) سواء لم يكن لهما فرد لافي الخارج ولا في الذهن كالاشياء ^{واللا يمكن العام أو كان لها فرد في الذهن فقط كالممتنع والمستحيل أو كانا منحصرين في فرد كالواجب بالذات و القديم بالذات} أولاً ولفظه كل في المرجع لا يقتضي التعدد الخارجى بل يكفي التعدد الذهني ^{أو فرضاً} (قال والناطق) والنائم والمستيقظ (قوله لا مطلقاً) أي لا بشرط شيء من الواقع ونجوز العقل (قوله والا لانحصار) أي وان كان المدار الصدق وعدم الصدق بحسب مجوز العقل أو مطلقاً لانحصار النسبة اه وقوله اذ كل كلي اه دليل الملازمة على التقديرين اما على التقدير الأول فظاهر واما على التقدير الثاني فلان المطلق منصرف الى المقيد ولا ينصرف الى المقيد الأول لانه المطلوب بل ينصرف الى الثاني فيؤول الى التقييد بتجويز العقل (قوله بحسب ذلك الخ) المناسب بحسب ذلك القصر ^{لان تقسيم النسب بظن}

(قال والناطق) ان كان من النطق الظاهري ينبغي حمل النطق على ماهو طبيعي وبالقوة والا افترق الناطق عن الانسان في الطوطى وبالعكس في الانسان الأ بكم فتكون النسبة بينهما عموماً وجهياً (قوله سواء كان) ذلك المدار (قوله الصدق) أي الكلي والجزئي من الجانبين أو من جانب وقد يقال اللائق حينئذ أن يقول في المتن ثم السكليان ان كان بينهما في الواقع تصادق بالفعل ليتوجه قيد في الواقع الى التفارق أيضاً (قوله بحسب تجويز العقل) عند تصور مفهوم أحد السكليين لا كليهما (قوله اذ كل) دليل الملازمة بالنظر الى المتعاطفين لكنه انما يتم بالنظر الى المعطوف اذ انصرف المطلق الى النسبة بحسب تجويز العقل وهو ممنوع لجواز أخذه لا بشرط شيء (قوله بحسب) أقول ان أراد التجويز المطابق للواقع فمنوع وان أراد غيره ينتجه عليه أن العقل كما يجوز ذلك بجوز الافتراق السكلي والعموم والخصوص مطلقاً أو من وجه فالملازمة ممنوعة فالصواب أن يقول والام تنضبط إذ للعقل فرض صدق أحد المتساويين دائماً بدون الآخر وصدق أحده المتباينين كلياً مع الآخر مثلاً فليتامل

هذا هو الوجه في قوله لا بشرط شيء من الواقع ونجوز العقل
والوجه في قوله لا مطلقاً هو أن النسبة لا تقسم على وجهين
أحدهما الصدق وعدم الصدق والآخر الممتنع والمعدوم
لأن الصدق وعدم الصدق هما وجهان لشيء واحد وهو
الواقع في الخارج والذهن في الداخل والممتنع والمعدوم
هما وجهان لشيء واحد وهو الممتنع في الذهن
ولذلك لا يمكن أن يكون الصدق وعدم الصدق
أو الممتنع والمعدوم وجهين لشيء واحد
بل هما وجهان لشيئين مختلفين
وهذا هو الوجه في قوله لا بشرط شيء من الواقع
وأن العقل لا يقدر على تقدير الصدق وعدم الصدق
بل يقدر على تقدير الممتنع والمعدوم
لأن العقل لا يقدر على تقدير الواقع في الخارج
بل يقدر على تقدير الممتنع في الذهن
وهذا هو الوجه في قوله لا بشرط شيء من الواقع
وأن العقل لا يقدر على تقدير الصدق وعدم الصدق
بل يقدر على تقدير الممتنع والمعدوم
لأن العقل لا يقدر على تقدير الواقع في الخارج
بل يقدر على تقدير الممتنع في الذهن

ينبغي ان المتصف بالشيء لا يتصف باللا محذور

كليا من الجانبين فثبائتان كليا كالانسان والفرس وكأين أحد المتساويين مع تقيض
 الآخر وعين الاختصاص المطلق مع تقيض الاعم ^{والتناقض والامتناع} وبين تقيضهما مباينة جزئية هي اعم من
 المباينة الكلية كما في تقيض المتناقضين كالانسان والا انسان ومن العموم من وجه كما في
 تقيض المتضادين وأمثالهما وان لم يكن بينهما تصادق ولا تفارق كليان

خرج نحو النائم والمستيقظ (قال من الجانبين) لأحاجة الى هذا القيد لأن التفارق المذكور لا يكون
الا من الجانبين (قال كالائتمان) والسواد والبياض (قال وكعين) كالانسان والاناطق والنائم واللامستيقظ
لا يمكن في كون مرجع الأخيرين سالبتين كليتين دائمتين ^{الاولى الاصل والثاني الظاهر} نظر كما سبق ^{تأمل} (قال أحيد المتساويين) كل
من الاضافة واللام الاستغراق (قال وعين الاخص) كالانسان والاخيوان والساكن والسكناء والاساكن
الاصابع وفي مرجع هذين مأمور (قال مع تقيض الاعم) ولو كان الاعم من المفهومات الشاملة
كالاشياء (قال كما في تقيض) هذان النقيضان من حيث انهما عيانان النسبة بينهما تبين كلي
ومرجعهما سالبتان كليتان دائمتان ومن حيث انهما تقيضان النسبة بينهما تبين جزئي والمراجع سالبتان
جزئيتان دائمتان (قال كالانسان) اما مثال المضاف أو المضاف اليه (قال المتضادان) المتضادان
كالسواد والبياض وتقيضاهما كالاسود والابيض مادة الاجتماع الحرة ومادة الفتراق الاول بياض
مخصوص ومادة الفتراق الثاني سواد مخصوص وهما من حيث انهما عيانان بينهما عموم وخصوص من
وجه ومرجعهما سالبتان جزئيتان دائمتان وموجبة جزئية مطلقة عامة ومن حيث انهما تقيضان بينهما
تبين جزئي ومرجعهما الاوليان فقط (قال وأمثالها) من المتضاديين كالابوة والبنوة والعلم والمعرفة

(قال من الجانبين) مستدرك ان لم يرتكب التجريد أو التأكيذ ^{أو التفاضل} ويرى ان قيد الكل مستغنى عنه لان التفارق الدائم لا يكون الا كليا وليس بصحيح اذ يتحقق بدون السكلية في قولنا بعض الانسان ليس بابيض دائما (قال فتيانان) وعين أحدهما ونقيض الآخر اما متحدان كما في المتناقضين أو متساويان كما في الانسان واللائناتق أو عموم وخصوص مطلق كما في الانسان واللاحيون (قال وكين) أى وكالتناقضين وقوله الآتى كما في نقيض المتناقضين أى ونقيض أحد المتساويين الخ ففيه احتباك قال وعين الاخص اللام للاستفراق وكذا الاضافة (قال ومن العموم) أشار باعادة من الى ان الكلام من تقديم الربط على العطف وان أهمية المبانية الجزئية بالنسبة الى كل من المتعاطفين لا المجموع (قال في نقيض) أى وفي عين الاعم المطلق مع نقيض الاخص وقوله وكين الاعم الخ أى ونقيض المتضادين ففي كلامه احتباك (قال وأماهما) معطوف على المضاف اليه أو المضاف والمراد بامثال المتضادين المتقابلان تقابل التضاييف أو العدم والملسكة لا الايجاب والسلب أيضا لان المفردين اللذين بينهما ذلك

بل جزئيان من الجانبين فاعم واخص من وجه كالانسان والابيض وكمين الاعم المطلق
مع تقيض الاخص وبين تقيضيهما مباينة جزئية هي اعم أيضا اذ بين تقيضى مثل الحيوان
واللا انسان مباينة كلية وبين تقيضى مثل الانسان والابيض عموم من وجه والجزئى
الحقيقى اخص مطلقا من السكى الصادق عليه ومباين ^{ان كان بينهما تناسب بالذات}

وأما نحو الانسان والفرس فيحتمل كونه مما أشار اليه بالكاف (قل وكمين الاعم) كالحيوان
واللانسان وساكن الاصابع والا كاتب وكتب أيضا بشرط أن لا يكون الاعم من المفهومات الشاملة
كالشئ ^{والأفبينه} وبين تقيض الاخص كالانسان عموم وخصوص مطلق كما بينه وبين عين الاخص (قل
تقيضى) كاللاحيوان والانسان وهما من حيث عينيهما بينهما تبان كلى كما مر ورجعهما سالتان كليتان
ومن حيث تقيضيهما بينهما تبان جزئى والمرجع سالتان جزئيتان (قل مثل الحيوان) والمراد به كل
كلمين كان أحدهما عين الأعم والآخر تقيض الاخص بالشرط المذكور حتى يكون بين العيتين
عموم من وجه (قال الحقيقى اخص) مرجعهما موجبة مطلقة عامة شخصية من الجزئى وسالبة جزئية
دائمة من السكى (قال من السكى) ذاتيا وعرضيا (قال الصادق) أى ولو كان منحصرا فيه كالواجب
والشمس ولغظة البعض كالكل لا تقتضى التعدد الخارجى (قال ومباين) مرجعهما سالتان دائمتان

بين تقيضيهما تبان كلى كما أشار اليه بقوله كما فى تقيضى المتناقضين وأما نحو الانسان والفرس فهن
المتضادين ان فسرا بالامرين الوجوديين الغير المجتمعين فى محل من جهة كما هو ظاهر رأى الفلاسفة ومما
أشير اليه بالكاف ان فسرا بالمعنيين الغير الخ كما هو رأى المتكلمين (قال بل جزئيان) إشارة الى أن
توجه النفى الى القيد لا المقيد (قل فاعم واخص الخ) وبين عين أحدهما وتقيض الآخر عموم من وجه كما
فى الانسان والابيض أو عموم وخصوص مطلق كما فى اللا انسان والحيوان وترك المصنف بيان النسبة بينهما
هنا وفى المتباينين لعدم انضباطها واندراجها تحت جنس (قل الاعم) أى ولو كان من المفهومات
الشاملة فان بين الشئ واللا انسان عموما وجهيا مادة الاجتماع الفرس ومادة افتراق الأول الانسان
والثانى الاشئ * وما قيل إن هذا مشروط بعدم كونه من المفهومات الشاملة والأفبينه وبين تقيض الاخص
عموم وخصوص مطلق انما يتم لو اعتبر فيه التصادق بالفعل المحقق أو المفروض فرض ممكن وأما اذا
اعتبر فيه أعم منهما ومن المفروض فرض محال كما هو رأى المصنف فلا لان اعتبار الاطلاق العام كذلك
يستلزم اعتبار تقيضه الذى هو الدوام فى السوالب كذلك (قال اذ بين تقيضى) أى بين عين الاخص
وتقيض الاعم ولو كان من المفاهيم الشاملة كالشئ (قال ومباين) لم يقل لغيره لئلا يتوهم توجه النفى الى

لسائر الکلیات واما الجزئیان فہما اما متباینان (۱) کزید وعمر واما متساویان کما اذا

(١) (قوله وأما الجزئان فهما اما متباينان الخ) فإن قلت كيف تجري بينهما المباشرة الكلية
والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين الجزئين قلت سيأتي أن الشخصيتين
الموجبتين أو السالبتين الصادقتين من ^{المتباينتين} أجانبين في حكم القضيتين الكليتين فلا اشكال

شخصية من الجزئي وكلية من الكل (قال اما متباينان) ان كان بينهما تباين بالذات (قوله فان قلت)
نقض للتقسيم باستلزامه تقسيم الشيء الى الغير المبين. ^{الشيء} توجيهه ان كلا من القسمين خارج عن المقسم
وكلا منهما داخل في الاقسام ينتج من الشكل الثالث بعض الخارج عن المقسم داخل في الاقسام
بيان الصغرى انهما لو لم يخرججا عن المقسم لكان الجزئيان متصادقين أو متفارقين كليا لكان التالي
باطل فالمقدم مثله والجواب منع الصغرى بتمنع ملازمة الدليل ان أريد بالكلى الكل حقيقة وبمنع
بطلان التالي ان أريد بـ ما هو أعم من أن يكون حقيقة أو حكما فقوله كيف تجري اه اشارة الى
صغرى الشكل الثالث وقوله مع امتناع اه الى المقدمة الرافعة ودليلها (قال وإما متساويان) ان كان
بينهما تغاير بالاعتبار ولما لم يعتد السيد قدس سره بهذا التغاير لم يعتبر التساوى بين الجزئيين (قال
متساويان) النسبة بين تقيضى كل قسم من قسمي الجزئي والكل وقسمي الجزئيين وبين المختلفين

المقيد فينافي ما يأتي من أن الجزئيين قد يكونان متساويين (قال وأما الجزئيان) التعرض لهما استطرادى
(قال إما متباينان) وبين تقيضيهما عموم من وجه مطلقا فلا حاجة الى اعتبار التباين الجزئي بينهما فقله
الآتي والنسبة بين تقيضى كل قسم منها الخ إما مبنى على التغليب أو مخصوص بالنسب بحسب التحقق
فلا ينافي ما ذكرنا (قوله كيف) وكذا كيف يجري بين السكلى والجزئى العموم والخصوص المطلق
والمباينة مع الخ (قوله الجزئيين) وكذا بين السكلى والجزئى (قوله قلت) أقول كون المساواة بين
السكليين موقوفة على التصادق السكلى من الجانبين لا يقتضى كون مطلق المساواة كذلك وقس عليه
التباين ويؤيده ما قاله عبد الحكم من أن رجوع التباين السكلى فى السكليين الى سالتين كليتين
لا يقتضى أن لا يتحقق التباين بدونهما فلا حاجة الى تعميم السكلية فى المرجع من الحقيقة والحكمة
لدفع نقض التقسيم المذكور بقوله فان قلت الخ (قوله أن الشخصيتين) لو قال أن الشخصية الموجبة
أو السالبة فى حكم السكلية لكان أسلم وأخصر وأوفق (قال وإما متساويان) النزاع بين من اعتبر
المساواة بين الجزئيين ومن لم يعتبرها لفظي مبنى على اعتبار المغايرة بالاعتبار وعدمه (قال كما اذا اه)
الاولى كهذا الضاحك وهذا الكاتب المشار بهما الى زيد *

والاوضاع الممكنة الاضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان وهذه هي النسب
الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما
(١) قوله باعتبار الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه لم يقل باعتبار الازمان
والاوضاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل ينطبق
عينا وتقيضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف * ثم إن تقيضي الجزئين كزيد وعمر و كيان كتقيضي
الجزئي والسكلي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقيضي الجزئي كلي أيضاً وتقيضي
السكلي جزئي (قال هي النسب) وهي حقيقة ستة أنواع المساواة والمباينة والعموم والخصوص المطلق
ومن وجه الا انه على التقديرين عهد العموم والخصوص نسبة واحدة وان كانا واحدتين بالجنس وعبر بالمظنين
كالاوبة والبنوة فعند عصام الدين لا امتناع انفكاك أحدهما عن الآخر وعند عبد الحكيم لا اعتبارهما
من حيث انهما رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحق أحدهما بطرف والاخر بالآخر يقال النسبة
بين هذين الامرين عموم وخصوص (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والحمل) تفسير
وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والتحقيق) تفسير
ايضاً والمرجع حينئذ شرطيات (قوله نسب الزوميات) سواء كان مقدماً مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال
إذا كان مقصوراً على الاوضاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن
(قال فالهذيتان) أي الحقيقةتان المنسوبتان الى هذا نسبة المعبر عنه الى جزء المعبر به (قال متصادقتان)
مستدرك (قال بحسب) أي المعبرة بحسب اه (قال تلك النسب) اشارة الى جنس النسب المارة
بلا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحمل ففيها استخدام (قال بحسب الصدق) أي وعدمه ففيه
اكتفاء وكذا مامر (قوله الممكنة) أضافها الى الاجتماع ليشمل وضعاً متمتعاً في نفسه ممكن اجتماعه
مع المقدم كصاهلية زيد في كلما كان زيد فوساً كان حيواناً ولم يعمم الأوضاع من متمتع الاجتماع لثلا
يلزم عدم تحقق التساوي والتباين السكلي في اللزومية والعنادية لعدم الاتصال على تقدير عدم صدق
التالي وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم (قوله لا ينطبق) لانه اعتبر فيها اللزوم بين القضيتين
بحسب الاوضاع سواء كانت محققة أو ممكنة فاذا اقتصر على الأولى يلزم منه عدم تحققه باعتبار الثانية
دون العكس فيخرج بعض اللزوميات عن كونها لزومية (قوله اللزوميات) أي القضايا المنسوبة الى
اللزوم فيشمل العناديات لانها حكم فيها بلزوم انفصال التالي عن المقدم لعلاقة كما سيصرح به فلا يكون

أشرنا الى زيبه هذا الضاحك وهذا الكاتب فالهذيتان متصادقتان متساويتان وهذه هي النسب
الاربع بحسب الصدق والحمل وقد تعتبر تلك النسب بحسب الصدق والتحقيق باعتبار الازمان
والاوضاع الممكنة الاجتماع معه (١) لا باعتبار الافراد بان يقال المفهوم ان كان بينهما
(١) قوله باعتبار الازمان والاوضاع الممكنة الاجتماع معه لم يقل باعتبار الازمان
والاوضاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل ينطبق
عينا وتقيضاً كما سبق كما سيصرح به المصنف * ثم إن تقيضي الجزئين كزيد وعمر و كيان كتقيضي
الجزئي والسكلي الغير المتناقضين وأما المتناقضان كزيد ولا زيد فتقيضي الجزئي كلي أيضاً وتقيضي
السكلي جزئي (قال هي النسب) وهي حقيقة ستة أنواع المساواة والمباينة والعموم والخصوص المطلق
ومن وجه الا انه على التقديرين عهد العموم والخصوص نسبة واحدة وان كانا واحدتين بالجنس وعبر بالمظنين
كالاوبة والبنوة فعند عصام الدين لا امتناع انفكاك أحدهما عن الآخر وعند عبد الحكيم لا اعتبارهما
من حيث انهما رابطة بين الطرفين من غير اعتبار لحق أحدهما بطرف والاخر بالآخر يقال النسبة
بين هذين الامرين عموم وخصوص (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والحمل) تفسير
وكتب أيضاً ولذا كان المرجع حمليات (قال بحسب الصدق) أي وجوداً وعدمياً (قال والتحقيق) تفسير
ايضاً والمرجع حينئذ شرطيات (قوله نسب الزوميات) سواء كان مقدماً مفروضاً أو محققاً لأن الاتصال
إذا كان مقصوراً على الاوضاع المحققة لم يكن لازماً وكذا لا ينطبق على العناديات مطلقاً ويجوز أن
(قال فالهذيتان) أي الحقيقةتان المنسوبتان الى هذا نسبة المعبر عنه الى جزء المعبر به (قال متصادقتان)
مستدرك (قال بحسب) أي المعبرة بحسب اه (قال تلك النسب) اشارة الى جنس النسب المارة
بلا ملاحظة التقييد بقوله بحسب الصدق والحمل ففيها استخدام (قال بحسب الصدق) أي وعدمه ففيه
اكتفاء وكذا مامر (قوله الممكنة) أضافها الى الاجتماع ليشمل وضعاً متمتعاً في نفسه ممكن اجتماعه
مع المقدم كصاهلية زيد في كلما كان زيد فوساً كان حيواناً ولم يعمم الأوضاع من متمتع الاجتماع لثلا
يلزم عدم تحقق التساوي والتباين السكلي في اللزومية والعنادية لعدم الاتصال على تقدير عدم صدق
التالي وعدم الانفصال على تقدير صدقه مع المقدم (قوله لا ينطبق) لانه اعتبر فيها اللزوم بين القضيتين
بحسب الاوضاع سواء كانت محققة أو ممكنة فاذا اقتصر على الأولى يلزم منه عدم تحققه باعتبار الثانية
دون العكس فيخرج بعض اللزوميات عن كونها لزومية (قوله اللزوميات) أي القضايا المنسوبة الى
اللزوم فيشمل العناديات لانها حكم فيها بلزوم انفصال التالي عن المقدم لعلاقة كما سيصرح به فلا يكون

اتصال كل من الجانبين بأن يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الأزمان والاضلاع
الممكنة الاجتماع معه فتساويان

على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوضاع الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوضاع
في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوضاع المحققة وفي نسب اللزوميات والاتفاقيات العامة
أعم منها ومن المفروضة الممكنة الاجتماع

براد باللزوميات ما يشملها لأن الافتراق فيها لازم أيضاً (قوله الاتفاقيات) أي الاتفاقيات الخاصة
بقرينة ما يأتي فيفيد عدم انطباقها على الاتفاقيات من المنفصلة إذا كان مقدمها أو كل من جزئيه
مفروضاً ممكناً لأن المقدم إذا كان مفروضاً كيف يكون أوضاعه محققاً (قوله فالمراد من الاوضاع) أشار
بترك الزمان إلى أن الزمان محققة مطلقاً ليس إلا (قوله والاتفاقيات العامة) والاتفاقيات العامة قد
يكون مقدمها محققاً فيكون مادة اجتماعها مع الخاصة وممكناً صرفاً أو ممتنعاً كقولنا إذا كان العنقاء موجوداً
أو كان الفرس كاتباً كان الانسان ناطقاً (قوله ومن المفروضة) فرض ممكن أو محال (قوله الاجتماع) مع
المقدم (قال اتصال كل) لزومي أو اتفاقي (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال (قال جميع الأزمان)
معنى الكل (قال الممكنة الاجتماع) أي في الاتصال اللزومي أو الاوضاع المحققة في الاتصال الاتفاقي
(قال فتساويان) ومرجعهما متصلتان موجبتان كليتان مطلقتان

كلامه قاصراً (قوله على نسب) أي نسب اطرافها وقس عليه السابق واللاحق (قوله الاتفاقيات)
وكذا الاتفاقيات المنفصلة إذا كان مقدمها محققاً (قوله هو الاوضاع) أي الممكنة المتحققة في ضمن
الحققة (قوله وفي نسب) الاخصر الاولى وفيها عداها أعم منها اهـ ليشمل الاتفاقيات المنفصلة فإن
الاضلاع فيها محققة إذا كان مقدمها محققاً ومفروضة ان كان مفروضاً فهي في حكم الاتفاقيات العامة
(قوله الاجتماع) أي مع المقدم وان كانت ممتنعة في نفسها (قال بأن يتحقق) هذا معنى الاتصال
الكل من الجانبين (قال كل منهما مع الآخر) مدخول مع مقدم وما قبله تال فالضمير في قوله معه
الآخر ويمكن عكسه (قال والاضلاع) سواء كانت محققة أيضاً كما في الاتصال الاتفاقي أولاً كما في
الاتصال اللزومي فلا حاجة إلى تقدير قولنا أو الاوضاع المحققة (قال فتساويان) مرجعها سالتان
منفصلتان كليتان مانعتا الجمع ويمكن جعله متصلتين موجبتين كليتين ومرجع العموم والخصوص المطلق
سالبة كلية منفصلة كذلك من جانب الاخص وموجبة جزئية متصلة من جانب الاعم أو متصلة
موجبة كلية من جانب الاخص وسالبة جزئية من جانب الاعم *

فكون مع الآخر في قول الزوميات مع الآخر اتصال
أو انزاعاً
أو على الوجهين المذكورين أو معاً
فكوناً في اللفظ الجانبين
أسد أو كذا
اضلاع مع المقدم

كطلوع الشمس ووجود النهار أو من أحد الجانبين فقط فاعم وأخص مطلقا كإضاءة المسجد وطلوع الشمس وإن كان بينهما افتراق كلي من الجانبين بأن لا يتحقق شيء منهما مع الآخر في شيء من الأزمان والأوضاع فتباينان كلياً كطلوع الشمس ووجود الليل والأفاعم وأخص من وجه كطلوع الشمس وهبوب الريح وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا (١)

(١) قوله وهذه هي النسب المعتبرة بين القضايا الخ

(قال كطلوع) وكانسانية زيد^ن وناطقيته (قال وأخص) ومرجعهما متصلتان أحدهما موجبة كلية من جانب الأخص والأخرى سالبة جزئية من جانب الأعم (قال كإضاءة المسجد) وكحيوانية الشيء^١ وإنسانية (قال بينهما افتراق) حقيقى أوجعى عنادى أو اتفاقى (قال من الجانبين) مستغنى عنه (قال بأن لا يتحقق) معنى الافتراق (قال فى شيء) معنى السكى^٢ (قال فتباینان) والمرجع متصلتان سالبتان كليتان مطلقتان * ثم الظاهر عندى أن كون الشيء نائماً وكونه مستيقظاً متباينان وإن كان النائم والمستيقظ متساويين كما^٣ (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وفروسيته (قال وإلا فأعم) أى وإن لم يكن بينهما اتصال كلى أصلاً ولا افتراق كلى (قال وأخص من وجه) ومنه مادة منع الخلو ككون الشيء لا شجراً ولا حجراً (قال كطلوع الشمس) وكانسانية شيء وأبيضيته (قال بين القضايا) سواء كانت قضايا بالقوة أو بالفعل والمراد بالجمع مافوق الواحد واللام للاستغراق أى بين كل قضيتين كطرفي الشئتين

(قال كاضاءة المسجد) أى بالشمس لامطلقاً والا لكان أعم من وجه من طلوع الشمس وعلى هذا أخص مطلقاً فى المثال نشر معكوس (قال من الجانبين) مستدرك وقد يقال هذا محتاج اليه لان الافتراق بينهما أعم من أن يكون من الجانبين أو من أحدهما كالاتصال فيما مر. نعم لو جعل الافتراق بمعنى التفارق لاستغنى عنه لكنه مع عدم موافقته لقوله المار اتصال والتعبير عنه بالانفصال يتجه عليه انه تسكلف * ويحاج بان الافتراق وان لم ينف عنه الا أن تقييده بالكلية ينفى عنه (قال فى شئ) لم يقل فى جميع الازمان كما فى ماصر لانه يكون رفعاً للايجاب الكلى ويكون (قال بان لا الخ) تصوير الافتراق الجزئى (قال فتباينان) مرجعها موجبتان كليتان منفصلتان كما مر أو متصلتان سالبتان كليتان (هذا) والأحسن جعل مرجع ماحكم فيه بالاتصال متصلة والافتراق منفصلة وان لم يكونا على وتيرة (قال بين القضايا) أى بالقوة أو بالفعل فلا يرد الاعتراض بأجزاء الشرطية وهو ظاهر وبالدلالات الثلاث المطابقة وأختنها لان قولهم المطابقة أعم من التضمن فى قوة تحققها أعم من تحققها كما يشعر به تعليلهم

فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع المحقق او المفروض
واذا تحقق مضمون القضية يلزم أن تكون تلك القضية صادقة لا كاذبة (هذا) وانما اعتبر
في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع لاصدقها بالمعنى المقابل للكذب
اذ لو اعتبر الثاني لكانت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي

يعنى أن التحقق والانصال بين كل قضيتين فرع لتحقيق مضمون كل منهما في الواقع ^{الصدق} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦}

صلة تشبه في مادة طرفه
 (٦٣) ^{الانفصال} ^{الانفصال} ^{الانفصال}
 صلة تشبه في مادة طرفه
 صلة تشبه في مادة طرفه

الا أنها قد تعتبر بحسب تحققها وعدم تحققها في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجهات
 ككون السككية أخص من الجزئية والضرورية من الدائمة وقد تعتبر بحسب تحققها
 وعدم تحققها مطلقا ولو في مواد مختلفة كما بين طرفي الشرطيات لكن التحقق وعدم
 صادقة ازلا وأبدا بخلاف تحقق مضمونها الا يرى أن قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع
 صادق في كل وقت مع أن تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض
 الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق

بمعنى عدم المطابقة (قال إلا أنها) بيان للفرق بين النسب في القضايا وبين النسب في المفردات بأن
 الاولى تعتبر في مادة واحدة ومواد مختلفة بخلاف الثانية حيث لم تعتبر إلا في مواد مختلفة (قال
 بحسب تحققها) وفي التعبير بالاتصال والافتراق تارة وبالتحقق وعدم أخرى تفنن وكتب أيضا
 السككي من الجانبين أو من جانب واحد (قال وعدم تحققها) السككي أو الجزئي من الجانبين (قال
 ككون السككية) موجبة أو سالبة وكتب أيضا وككون الموجبة السككية مبانة للسالميتين وكون
 الموجبة الجزئية أخص من وجه من السالبة الجزئية وكون المهملة والجزئية متساويتين (قال أخص)
 مطلقا (قال من الجزئية) موجبة أو سالبة (قال والضرورية) عطف على معمولي عاملين مع تقديم
 الجورور (قال ولو في مواد) عطف تفسير (قال كما بين) فانهما قد تمجد ان مادة كقولنا كلما تحقق كل

(قوله في كل وقت) ومقارن لجميع القضايا الصادقة في كل وقت في الصدق (قوله لا في كل) فلا يكون
 بينه وبين جميع القضايا الصادقة اتصال كلي فلا يصح مثلا كما كان آدم مثلا كما كان الطوفان واقعا كان
 موسى منذراً فرعون (قوله فتأمل) وجهه دفع ما قاله عبد الحكيم من انه لا فرق بين اعتبار الصدق
 بمعنى المطابقة وبين اعتباره بمعنى التحقق بأنه يلزم حينئذ انحصار النسب بين القضايا في التباين
 والتساوي الخالف لما قرره على أن القضايا الخارجة الى الفعل مرة مثلا يقال انها مطابقة لواقع دائما
 لا متحققة فيه دائما وأنه يستلزم تركيب المتصلة السككية من كل مطلقتين عامتين صادقتين (قال إلا أنها)
 أي بخلاف نسب المفردات فانها معتبرة في مواد مختلفة بالذات (قال بحسب) الاولى تركه لثلا يحتاج
 الى التكلف في دفع اعتبار الشيء في نفسه (قال ككون السككية) فيه اشعار بان المراد بالقضايا أعم من
 المنطقية والطبيعية (قال من الجزئية) أي الموافقة لها في السكيف وأما النسبة بينها وبين الجزئية الخالفة
 لها فيه فبانة كلية وقس عليه قوله والضرورية من الدائمة اذ الدائمة الخالفة لها كيف أخص من نقيضها
 التي هي الممكنة العامة وبين الشيء وأخص من نقيضه عناد كلي جمعي (قال مواد مختلفة) كانه مستغنى

وهو انما يقال ان ذلك هو الذي هو
 وانما يقال ان ذلك هو الذي هو
 وانما يقال ان ذلك هو الذي هو
 وانما يقال ان ذلك هو الذي هو

عنه والمراد من المواد ما فوق الواحد ومن الاختلاف الحقيقي لا الاعتباري فلا يتحد مع القسم الأول
(قال المعتبرين) الأولى تركه لئلا يتوهم المصادرة في قوله الآتي اذ المعتبر الخ (قال المحقق) صفة الواقع
كما يشعر به قوله الآتي مما بحسب الفرض اذ لو أراد توصيف الموصول لقال بدله من المفروض مع انه
أخصر وتوصيفه بالمحقق من توصيف الظرف بصفة المظروف (قال الاتصال) أي في الصديق المحقق
فلا يرد ان هذا الدليل جار في الاتفاقيات العامة لان المعتبر فيها اتفاق الاتصال في الصديق المفروض
(قال وفي نسب) الأولى ونسب ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين على شرطه (قال من
الاتفاقيات) والاتفاقيات المنفصلة وما يقال انها في حكم الاتفاقيات الخاصة ففيه أن مقدمها قد يكون
مفروضاً فلا يكون انفصالها بحسب الواقع المحقق (قال والافتراق) لا يخفى أن محققة التحقق وفرضيته
بمحققة وفرضية المقدم ولا يبعد أن يجمل محققة عدمه وفرضيته بمحققة المقدم وفرضيته بمعنى أن عدم
التحقق في كل قسم من المتصلة السالبة والمنفصلة الموجبة إما بحسب الواقع المحقق او بحسب الفرض على
سبيل منع الخلول بمعنى انه في كل قسم منهما بحسبها مما فلا ينتج أن فرضية عدم التحقق والافتراق
ان كان بفرضية أحد الطرفين لا بخصوصه لزم أن لا يكون الانفصال في الحقيقية ومائة الجمع محققاً أصلاً

الفرض اذا المعتبر فيها الاتصال والافتراق لزوماً أو فرضاً وقد يكون طرفاهما أو أحدهما (١) محالاً والنسبة بين تقيضى كل قسم منها وبين المختلفين (١) كما سبق من غير فرق

(١) (قوله وقد يكون طرفاهما أو أحدهما الخ) كون الطرفين محالين في نسب اللزوميات

كقولنا للزنجبي الأُمى إما كاتب أو أسود أو بفرضية كل منهما لزم عدم محققة الانفصال في مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجبي المذكور إما لا أسود أو كاتب إلا أن يختار الشق الثانى ويراد بالتحقق ماهو بالفعل أو بالامكان وبالفرض ماهو مفروض فرض محال كما أشار الى ذلك بقوله وقد يكون طرفاهما اه فتأمل (قال الفرض) فرض ممكن أو محال (قال الاتصال) ناظر الى التحقق فى المدعى (قال لزوماً) كأن أو لمنع الخلو أى لزوماً بدون الفرضية أو فرضاً بدون اللزوم أو لزوماً وفرضاً فاللزم فقط فى اللزوميات والعناديات المحققة والفرض فقط فى الاتفاقيات العامة والازوم والفرض فى اللزوميات والعناديات المفروضة فتقوله لزوماً أو فرضاً كل منهما قيد لكل من الاتصال والافتراق وكتب أيضاً ناظر الى عدم التحقق فى المدعى (قال وقد يكون) أى اذ (قال كل قسم) أى من الاقسام الأربعة أعنى المتساويين والأعم والأخص مطلقاً وهكذا (قوله اللزوميات) نحو كلما كان زيد حمراً كان ناهقاً

لصدق الاولى عن صادق وكاذب والثانية عن غير الصادقتين فلا بد أن يكون أحدهما كاذباً فقط أو مع الآخر أو بفرضية المقدم لزم أن لا يكون ذاك فيهما اذا كانتا اتفاقيتين والمفروض فى الأولى مقدماً محققاً كقولنا للزنجبي الأُمى هذا اما كاتب أو أسود أو بفرضية التالى لزم ذاك اذا كان المفروض فيهما تالياً كقولنا للرومى : الأُمى اما أبيض أو كاتب أو بفرضيتهما معاً لزم عدم كونه محققاً فى مانعة الجمع الاتفاقية كقولنا للزنجبي المذكور * إما لا أسود أو كاتب * والجواب باختيار الشق الثانى أو الثالث وإرادة المحقق بالفعل أو بالامكان من المحقق والمفروض فرض محال من المفروض تعسف اذ المتبادر من المحقق المحقق بالفعل ومن المفروض أعم من المفروض فرض ممكن أو محال كما سبق نظيره من المصنف فى الحاشية * على أنه يرد على اختيار الثالث أنه لا يكون التحقق وعدمه على نهج واحد هكذا ينبغي تحقيق المقام (قال لزوماً) قد يقال الفرض ليس مقابلاً للزوم واستعمال اللزوم لعدم التحقق فى العناديات خلاف المتبادر فلو قل تحقيقاً أو فرضاً لكان أولى وأنسب بقوله أعم منه ومما الخ (قال وقد يكون) علة لقوله المعتبر (قال طرفاهما) أى الاتصال والانفصال (قال من غير) تأكيد والاختصار تركه (قوله فى نسب الخ) الاختصار الأولى أن يقول فى اللزوميات والعناديات وكون أحدهما محالاً فيهما وفى الاتفاقيات الخ

عنه ان الكمية انما هي النسبة البعدية
وحد لا يشرط ملاحظته مع غيره كما في ج
عنه ان الكمية انما هي النسبة البعدية
وحد لا يشرط ملاحظته مع غيره كما في ج
عنه ان الكمية انما هي النسبة البعدية
وحد لا يشرط ملاحظته مع غيره كما في ج

وتسمى نسباً بحسب المفهوم بان يقال ان تصادقا بحسب ذلك التجويز كلياً من الجانبين
فمتساويان كالحـد التام مع المحدود او من احد الجانبين فقط فاعم واخص مطلقاً كالحـد
الناقص مع المحدود (١) وان تفارقاً كلياً

عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل
واحد اصلاً كما لا يخفى (١) (قوله كالحـد الناقص مع المحدود) كالجسم الناطق
مع الانسان

(قال فمتساويان) والمتساويان بهذا المعنى اخص منهما بالمعنى الماراً مطلقاً وهذا ظاهر ولا يتحقق هذا
القسم إلا في مفهومين متغايرين بالاجمال والتفصيل فقط فليس منه النائم والمستيقظ (قال فاعم)
ولا يتحقق هذا القسم إلا في مفهومين احدهما جزء الاخر سواء كان مساوياً له كالناطق الانسان
او اعم كالحيوان والجسم والجوهر له (قال واخص مطلقاً) وبين الأعم والاخص المطلق بهذا الاعتبار
وبالاعتبار السابق عموم من وجه لتصادقهما في الحيوان والانسان واقتراق الثاني في الماشي والانسان
والاول في الناطق والانسان وبين الأعم والاخص من وجه بالاعتبارين عموم مطلق من هذا الاعتبار
مادة الاجتماع الانسان والابيض والاقتراق الانسان والاضاحك (قال كالحـد الناقص) المساوي او الأعم
اي لا اعتبار
السابق

شيء (قوله متباينان) اذ في الثاني يلزم عدم ملاحظة الآخر وفي الاول يلزم ملاحظته فيلزم اجتماع
المتناقضين على شيء واحد (قال بان يقال) أقول معرفة هذه النسب مما ذكره المصنف صعب ولو وضع
لها ضابطة لكان أولى بان يقول كل مفهوم اذا نسب الى آخر فاما أن لا يشتركا في شيء أصلاً فمتباينان
كالمتناقضين أو يشتركا فيه فاما أن يكون كل واحد ذاتي لاحدهما ذاتياً الاخر وبالعكس فمتساويان
كالحـد التام والمحدود أو بدون العكس فبينهما عموم وخصوص مطلق كالحيوان والانسان والا فبينهما
عموم وخصوص من وجه كالانسان والماشي (قال فمتساويان) والمتساويان بهذا المعنى اعم منهما بالمعنى
المار عموماً وجهياً. مادة اجتماعهما الانسان والبشر واقتراق ماهنا مثال المصنف لان المعتبر فيما مر كونهما
كايين والحد التام ليس بكلي وما سبق الانسان والناطق هذا اذا اعتبر التغاير الاعتباري ولو غير
الاجمال والتفصيل والا فالنسبة بينهما مباينة كلية. وعلى التقديرين القول بظهور كونهما بهذا المعنى
اخص منهما بالمعنى المار غير ظاهر (قال كالحـد الخ) كأن السكاف اشارة الى الرسم التام الاكمل مع
الرسوم لا للافراد الذهنية

ويسميان كلياً وجزئياً إضافيين فكل جزئي حقيقي جزئي إضافي بدون العكس كما في كلي
أخص من كلي آخر وأما النسبة بين الكلّي الحقيقي والإضافي فبالعكس لأن الكلّي
الإضافي أخص مطلقاً من الحقيقي

فصل في الذاتي والعرضي

الكلّي المحمول على شيء آخر كلي أو جزئي إن لم يكن خارجاً عن ذاته

(قال إضافيين) النسبة فيهما من نسبة الشيء إلى سبب صفته لأن كمية الإنسان مثلاً بهذا المعنى حصلت
بالإضافة إلى ما تحته من الأجناس والأشخاص وجزئيتهم بهذا المعنى حصلت بالإضافة إلى ما فوقهم من
الأجناس والفصول البعيدة أو الأعراض العامة وأما النسبة في الجزئي والكلّي الحقيقيين فمن نسبة
الشيء إلى المنظور إليه لصفته لأن جزئية زيد وكمية الإنسان بالمعنيين السابقين حصلت بالنظر إلى
حقيقتيهما لا غير (قال فبالعكس) وأما بين الجزئي الحقيقي مع كل من الكلّيين فالمباينة وهو ظاهر
وبين الجزئي الإضافي مع كل منهما فعموم وخصوص من وجه مادة الاجتماع الإنسان والحيوان والجسم
ومادة افتراق الجزئي عنهما الأشخاص ومادة افتراق الكلّيين عنه المفهومات الشاملة للأشياء والكلّي
الحقيقي بخصوصه تقائضها (قال لأن الكلّي) الأولى أي فالكلّي (قال من الحقيقي) حيث يصدق
الحقيقي على السكيات الفرضية دون الإضافي (قال المحمول) أي حملاً إيجابياً ولو جزئياً كما في القسم

أحد المتضايين في تعريف الآخر. ويتكلف لدفعه * ثم إنه تعريف لفظي فلا يرد أنه فاسد لكونه تعريفاً
بالمترادف (قال ويسميان) فيه مساححة وقوله إضافيين مبني على التوزيع في العطف الحكي (قال
فكل جزئي الخ) لا ينتقض بذات الواجب تعالى لما مر من أن كل جزئي أخص مطلقاً من الكلّي
الصادق عليه فهو أخص من مفهوم واجب الوجود. على أنه أخص من المفهومات الشاملة (قال كما في الخ)
أي لصفة هي افتراق الثاني عن الأول في الخ فالعكاف بمعنى اللام * ولو قال ولا عكس لوجود الإضافي
دونه في كلي أخص من آخر لكان أوضح (قال لأن الكلّي الخ) أقام حرف التعليل مقام أداة التفسير
تنبيهاً على أن هذه الدعوى لا تحتاج إلى دليل (قال أخص مطلقاً) أي بدرجة إن قيد تفسيره بالأعم
من شيء بالامكان وبدرجتين إن قيد بالفعل (قال المحمول الخ) الحمل في الذاتيات الاتحاد وفي العرضيات
الانصاف على ما في شرح التجريد فلا حاجة إلى تقييد الحمل بالإيجاب * ويمكن القول بأنه تركه
لأن المتبادر من الحمل الإيجابي إذاً المحمول سلباً مبين ليس بذاتي ولا عرضي * ثم إن في التوصيف
بالمحمول إيماء إلى أن المنقسم إلى الذاتي بالمعنى الأعم والعرضي ما يحمل في نفس الأمر (هذا) وأن المراد

وهو ما صحت الذاتيات بالكلية
يقال بغير الإنسان كما تبين بالفعل
أو فقط يكون صواباً لغيره
من غير أن أقام الخ لغيره
الاجابة بغيره لا السلب كما لا يخفى

أو غير مميز أصلاً (١) كالجوهر والحيوان والافعوضي له سواء كان

أحدهما اعتبر في الآخر فيهما بحسب ذلك التجويز مساواة (١) (قوله أو غير مميز أصلا
إلى آخره) هذا مبني على أن المميز في المميز الذاتي في اصطلاحهم هو المميز عن جميع
ما يشاركه في الجنس فوجه تمييز الذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا في اصطلاحهم وإن ميز
الإنسان عما عدا الحيوان لأن تمييزه للإنسان بواسطة الفصول المأخوذة فيه كالحساس والناس
والقابل للابعد لا بالذات إذ قد أخففيه الجنس العالى الذي لا يتصور أن يكون مميزا للإنسان
وما يشاركه في جنس فوجهه إذ لا جنس فوجهه فكان الحيوان مشتقاً على المميز في الجملة
وعلى غير المميز أصلاً فلا يكون مميزاً بالذات بل بواسطة بعض أجزائه * ولك أن تقول

(قل كالجوهر والحيوان) كل من الجوهر والحيوان ميز الانسان عن المشارك الوجودي بالذات الا أن الاول لا يميز عن المشارك الجنسي أصلاً والثاني لا يميز عنه بالذات مع أن المراد ذلك (قوله في المميز الذاتي) ويكتب أيضاً معرف أي بخلاف المميز العرضي فإنه أعم من أن يكون مميزاً عن المشارك الجنسي أو الوجودي كما في خواص الاحتباس العالية (قوله هو المميز) تعريف (قوله في اصطلاحهم) أي إذا اعتبر في المميز الذاتي ما ذكر لا يكون الحيوان من أفراد المعرف أعني المميز للذاتي كما لا يكون من أفراد التعريف (قوله عما عد الحيوان) من المشاركات الجنسية (قوله لان تميزه) علة لتفرع فلا يكون عما قبله * وكتب أيضاً أي عن المشاركات الجنسية بواسطة الفصول وإن كان تميزه عن المشاركات الوجودية بالذات (قوله على المميز) وهو كل من الفصول البعيدة * وكتب أيضاً أي ميز الانسان (قوله في الجملة) أي ناقصاً (قوله غير المميز) وهو الجنس العالي (قوله بعض أجزائه) أي وأما الفصول مطلقاً قريبة أو بعيدة فهي

(قوله أن المعتبر) أى المعتبر فيه اعتبار المعرف بالكسر فى المعرف فلا يرد أن المميز الذاتى عين المميز
عما يشاركه الخ فيلزم اعتبار الشئ فى نفسه . ولو قل هو التمييز الذاتى بالذات عن المشارك الجنس فلا الخ
لـ كان أخصر وأولى (قوله لان تميزه) علة لتفرع لا يكون الخ عما قبله أشار به الى صغرى الشكل الثانى
وبقوله المعتبر . الى كبراه . تقريره ان الحيوان ليس مميزاً للانسان بالذات والمميز الذاتى له يميزه بالذات
(قوله كالحساس) الكاف استقصائية إن كان العطف مقدماً على الربط (قوله فوّه) الاولى تركه
(قوله اذ لا الخ) اشارة الى أن صدق السالبة هنا بانتفاء القيد الأخير وتميز الجنس العالى للانسان عما
يشاركه فى الوجود (قوله ولك ان الخ) فملى هذا لا يحتاج الى اعتبار تقييد التمييز بقوله بالذات

مساويا لها أو أخص مميزا عن جميع ماعداها كالضاحك بالقوة أو بالفعل أو أعم مميزا لها في الجملة أو غير مميز أصلا كالشيء جميع ذلك للانسان (١) (ثم الذاتي المشترك

المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب أى شئ هو وذلك الجواب مشروط بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله مميزا أصلا (١) قوله كالشيء فانه بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى

مميزة بالذات بناء على عدم تركيبها من الجنس والفصل (قال عرضي) وهو ثلاثة أقسام أيضا (قال مساويا) ومنه الانواع والاجناس بالنسبة الى فصولها المساوية (قال أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع وفصولها المساوية لها والانواع وتلك الفصول بالنسبة الى الاجناس وفصولها المساوية أو الأعم (قال مميزا) صفة كاشفة لكل من الشقين * وكتب أيضا والمراد بالمميز هاهنا وفي ما يأتي أعم من المميز بالذات أو بواسطة الجزء كما لا يخفى (قال ماعداها) من المشاركات الجنسية أو الوجودية (قال في الجملة) ومنه الاجناس والفصول المقومة بالنسبة الى الفصول المقسمة * وكتب أيضا كالماشي والمنجز (قال ذلك) من الامثلة السبعة (قوله أن يعلم) من العلم بمعنى مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق والتصور أعم من أن يكون بالسكنه أو بالوجه فيشمل ذاته تعالى وإن قلنا بامتناع عقله بالسكنه على المذهب المرجوح من أن العلم بالشيء من الوجه علم به من ذلك الوجه لا على المذهب المنصور من انه علم بذلك الوجه (قوله ويخبر عنه) أى وكفى غير قالب اللفظ الموضوع بازائه فيشمل المعاني الحرفية لسكن الأولى تركه

(قوله أى شئ هو) أى في ذاته أو في عرضه كما يفيد عدم تقييد المميز بالذاتي في قوله ولك (قوله مشترك) أى بالنسبة الى مجموع أفراد نفسه فلا يرد أن في التفرع نظرا لان الحيوان ليس بمشترك تام بالنسبة الى افراد الانسان فيلزم كونه مميزا ذاتيا في اصطلاحهم (قال أو أخص) ومنه الاصناف بالنسبة الى الانواع وفصولها مساوية أو أعم. وتخصيصها بالمساوية تحكم وكذا الاصناف والانواع وفصولها المساوية بالنسبة الى الاجناس وفصولها مطلقا (قال مميزا) المراد بالمميز هنا وفيما يأتي المميز بالذات كما فيما سبق وتعميمه من المميز بالذات وبواسطة الجزء مع عدم كونه على نهج ماصر حشولان التميز هنا أعم من أن يكون عن المشاركات الجنسية أو الوجودية وما عدا القسم الرابع من أقسام العرضي مميز من المشاركات الوجودية بالذات نعم لو اعتبر التميز عن الأولى فقط لاحتيج اليه لادخال الانواع والاجناس مثلا بالنسبة الى فصولها في أقسام العرضي (قوله فانه بمعنى) الاحسن معنى ترك بمعنى (قوله ويخبر عنه الخ) أفاد بذلك ان المراد بالعلم به تهوره بالوجه المصحح للحكم عليه سواء كان بالسكنه أو الوجه فلا ينتقض جامعة التعريف بذاته تعالى لا مطلق الادراك الشامل للتصور والتصديق ولا التصور بالسكنه فلا يرد

بين الجزئيات ان اشتركت تلك الجزئيات في ذاتي آخر خارج عنه فهو مشترك ناقص
بينها كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان حيث اشتركت في الناطق أيضا وكان الناطق
حيث اشتركت في الحيوان أيضا والا فاشترك تام كالانسان بالنسبة الى افراده

عارض لكل شيء واجبا كان أو ممكنا أو ممتعا فلا يتصور أن يكون مميزا لشيء عن شيء
فضلا عن المشاركات الجنسية فتأمل

اذ لا فائدة في ذكره مع أنه يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعنى الحرفي والقضية (قوله عارض لكل شيء)
بل لنفسه أيضا (قوله فتأمل) كأنه إشارة الى ما قاله عبد الحكيم أنه يميز الماهية عن تقييدهم اللاشي وان
كان ذلك التقييد فردا له باعتبار (قال بين الجزئيات) قسمان مشترك تام ومشترك ناقص لانها ان الخ
(قال ان اشتركت) لو قال ثم الذاتي ان اشتركت جزئياته في ذاتي الخ لكفي ثم اراد بالجزئيات كلها
ان كان الذاتي الآخر أعم وبعضها ان كان أخص (قال في ذاتي آخر) أخص كما في المثال الاول أو أعم
كما في المثال الثاني * وكتب أيضا لتلك الجزئيات (قال خارج الخ) سواء كان ذلك الذاتي الخارج
خاصة غير شاملة للذاتي الاول كما في المثال الاول أو عرضا عاما له كما في المثال الثاني (قال والا) بأن لم
يشترك تلك الجزئيات في ذاتي آخر أصلا كالجواهر بالنسبة الى مجموع أفرادها أو اشتركت في ذاتي آخر
داخل في الاول كالجسم بالنسبة الى مجموع أفرادها وكالانسان حيث اشتركت في الجسد

أن الاولى تركه اذ لا فائدة في ذكره نعم يحتاج الى تأويله بالنسبة الى المعاني الحرفية والضمائر المستترة
والمتصلة والقضايا والاقيسة بأن المراد الاخبار عنه ولو في غير قالب اللفظ الموضوع له أو عن مراده أو
باعتبار تأويله بهذا اللفظ أو القضية أو القياس مثلا الا أن شيوع هذه التأويلات يسهل أمره (قوله
لكل شيء) الاولى لكل مفهوم (قال بين الجزئيات) حقيقة أو اضافية (قال ذاتي آخر الخ) خاصة
للذاتي الاول ان كان أخص وعرض عام له ان كان أعم والاول بالنسبة الى هذا الذاتي بالعكس (قال فهو
مشترك الخ) التعريف الضمني له افضى أو اشتركت فيه بالمعنى اللغوي والمعرف بالمعنى الاصطلاحي وتعلق
بينها به بحسب المعنى الاصلى فلا يلزم توقف الشيء على نفسه هذا والاولى ترك قوله بينها (قال والا الخ)
النفى متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيحصل قسمان (قال فاشترك تام) ومنه النوع الحقيقي فانه
مشترك تام دائما كالاجناس سافلة أو عالية أو متوسطة بالنظر الى مجموع افراد نفسها وأما الفصل
فمشترك ناقص دائما قريبا أو بعيدا كالاجناس بالنسبة الى افراد ذاتي أخص منها (قال الى افراده)
أي أو فردين منه

قال في قوله تعالى (فكل ذاتي مميز لماهية في الجملة فهو مشترك ناقص)
 مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه * وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد
 نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي اخص منه ان وجد الاخص كالحیوان * واعلم
 أن المطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته

وكالحیوان بالنسبة الى مجموع افرادہ (١) فكل ذاتي مميز لماهية في الجملة فهو مشترك ناقص
 مطلقا ولو بالنسبة الى افراد نفسه * وكل ذاتي سواء فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد
 نفسه وناقص بالقياس الى افراد ذاتي اخص منه ان وجد الاخص كالحیوان * واعلم
 أن المطلوب السائل بكلمة ما عن الواحد تمام حقيقته

(١) (قوله بالنسبة الى مجموع افرادہ) زاد المجموع لما سبق أنه بالنسبة الى بعض افرادہ

(قال مجموع افرادہ) أو مجموع فردین أحدهما من نوع والآخر من آخر (قال فكل ذاتي) هذا مفرع عن
 الشرطية الأولى * وقوله الآتي وكل ذاتي سواء * بالنسبة الى المعطوف عليه أعني مشترك تام مفرع عن
 الشرطية الثانية وبالنسبة الى المعطوف مفرع عن الشرطية الأولى (قال مميز) أي بالذات لا بواسطة
 (قال في الجملة) أي تاما أو ناقصا (قال ولو بالنسبة) تفسير مطلقا (قال الى افراد نفسه) كالحساس
 والناطق (قال سواء) أي لم يكن ممیزا بالذات أصلا لا تاما ولا ناقصا (قال بالنسبة) أي مجموعها فردین
 لم يكن بينهما ذاتي مشترك خارج عن ذلك الذاتي على التقدير الآتي (قال الى افراد نفسه) مجموعها
 (قال ذاتي) نوعا أو جنسا (قال عن الواحد) جزئيا أو كلياً (قال تمام) أي بحسب العرف وأما بحسب
 اللغة فقد يسأل بهما المطلوب الوصف فيقال ما زيد ومجيب بانه عالم وقد يسأل بها والمطلوب الحقيقة
 ولذا قال فرعون أولا لمن حوله (ألا تستمعون) الجواب الذي لا يطابق السؤال حين سأل موسى بقوله
 (ومارب العالمين) وأجاب موسى بانه (رب السموات والارض) وقال ثانيا (ان رسولكم الذي أرسل
 اليكم لجنون) حين كرر موسى الجواب وقال (ربكم ورب آبائكم الأولين) تقييضا لفرعون وتنبيها له
 على انه تعالى لا يعرف كنهه (قال تمام حقيقته) أي الجملة ان كان الواحد شخصا أو صنفاً أو المفصلة
 ان كان نوعا أو جنسا سافلا أو متوسطا

(قال كالحیوان بالنسبة الخ) الأولى كالجوهر بالنسبة الخ ليكون في كلامه إشارة الى أن المشترك التام
 قسمان مالا يشترك جزئياته في ذاتي آخر أصلا وما اشترك هي في ذاتي آخر داخل فيه (قال فكل
 ذاتي مميز) أي بالذات فلا يدخل في هذه الضابطة الحيوان بالنسبة الى مجموع افرادہ (قال الى افراد
 نفسه الخ) أي مجموعها والا لم يتحقق تقيض قوله ولو الخ لان كل ماهو فرد الاخص فرد الاعم (قال فم و
 مشترك الخ) سواء لم يميزها أصلا كالجوهر لمجموع افرادہ أو ميزه عن المشارك الجنسي بواسطة الجزء
 كثال المصنف (قال تمام حقيقته) جملة أو مفصلة بخلاف تمام الذاتي فيما يأتي فانه مجمل فقط

المختصة به بمعنى المختصة بنوعه (١)

(قال المختصة) قال عبد الحكيم الاختصاص بالنظر الى السؤال انتهى فلا حاجة الى ما ارتكبه المصنف (قال بنوم) أي بحذف المضاف على الضمير الجور في به على تقدير أن يكون الواحد شخصياً أو صنفياً. وأما على تقدير كونه نوعياً أو جنسياً فلا حاجة الى القول بحذف المضاف كما لا يخفى (قوله أي ليست) هذه الحاشية لبيان فائدة تفسير المختصة بقوله بمعنى المختصة بنوعه والحاشية التالية اعترض على ذلك التفسير مع جوابه * وما قيل إن قوله أي ليست مشتركة الخ دفع لزوم اختصاص الشيء بنفسه بان الاختصاص هنا بمعنى الجزء السلبى على سبيل التجريد يكذب به تقرير قوله فلا يرد الخ والاعتراض الآتى فى الحاشية التالية فانه بعد دفع لزوم ذلك أولاً لا وجه للاعتراض ثانياً * على أن الجزء السلبى هو عدم الوجود فى الغير لا عدم الاشتراك فيه وبينهما فرق كما لا يخفى

(قال المختصة به) قد يقال إن الباء داخلة على المقصور أو السببية أى حقيقة التى اختصت بسببه أو لاعتبار المدخول فلا حاجة الى حذف المضاف تأمل (قال المختصة بنوعه) قد يقال يلزم على هذا جعل الاضافة بالنسبة الى المسئول عنه الشخص أو الصنف لامية وبالنظر الى المسئول عنه النوع أو الجنس بانية (قوله أى ليست) أقول هذا التفسير دفع للزوم اختصاص الشئ بنفسه بحمل الاختصاص على لازم الجزء السلبى وهو عدم الوجود فى الغير كما قيل * وما يقال إنه يكذب تفریع قوله فلا يرد والاعتراض الآتى فى الحاشية التالية إذ لا معنى لذكره بعد دفعه أولاً ففيه انه يجوز كون التفریع من المفسر بالفتح وأنه ذكر الاعتراض توطئة للجوابين الآتين * لكن يرد عليه انه لا معنى للعدول عن حمله على الجزء السلبى الى حمله على لازمه لاندفاع ما ذكره بكل منهما هذا . وعلى ما ذكرنا يكون قوله فلا يرد بيانا لفائدة تفسير المختصة به بالمختصة بنوعه * وقد يقال انه مع التفسير لتلك الفائدة * وفيه انها تحصل به فيلغوا ماقبله مع أن فى التفسير دفع الايراد الآتى فليحمل عليه لئلا يخلو العدول عن المعنى الحقيقى عن نسكته (قوله الانسان الخ) كبرى الشكل الثانى * وقوله الآتى وان السائل الخ اشارة الى

[illegible]

اشارة الى ان المصنف اذا اراد
بعبارة كقول المصنف لا يقدر
على ما هو بحسب الشرع لا يقدر
على الاصل لا على المعنى
هو لان كيد

قسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقي كالانسان وقسم يكون مقولا في جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس كالحيوان وقسم بالعكس أى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى الحدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا (قوله بمعنى المختصة بنوعه) أى بنوع ذلك الواحد * ولقائل أن يقول هذا المعنى يستلزم اختصاص الشيء بنفسه وهو فاسد * وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان * ويمكن أن يجاب عنه بأن تمام الحقيقة المختصة أعم من النوع الحقيقي والحد

(قوله بحسب الشركة) أى فى السؤال تارة (قوله والخصوصية) أى فى السؤال تارة أخرى ان لم يتعدد ^{الشيء} ^{بأن تعدد يكون كونه متما} السائل (قوله أى بنوع ذلك الواحد) تفسير لقوله المختصة بنوعه على تقدير أن يراد بالواحد ما هو شخصى أو صنفى لا مطلقا يدل عليه قوله هذا المعنى يستلزم الخ فانه انما يلزم ذلك اذا كان المراد بالحقيقة الحقيقة المجملة بان يكون المسئول عنه واحدا شخصيا أو صنفيا لا المفصلة أيضا للفرق بين المختص والمختص به بالتفصيل والاجمال * وكذا قوله بعد ذلك وهو النوع كالانسان حيث لم يقل أو الحد التام كالحيوان الناطق (قوله الواحد) الشخصى (قوله أن يقول) أى بخلاف ما اذا كان قوله المختصة به على ظاهره فانه حينئذ لا يلزم اختصاص الشيء بنفسه فأما على تقدير كون الواحد شخصا فظاهر وأما على تقدير كونه نوعا فلان المختص الحد التام وتمام الحقيقة المفصلة . والمختص به النوع وتمام الحقيقة المجملة (قوله ويمكن) اشار بقوله ويمكن وبذكر ويجاب بصيغة المجهول والاستقبال الى ضعف كل من الجوابين أما الأول فلأن الاعم مفهوم تمام الحقيقة لا ما يصدق عليه . ومطلوب السائل ما يصدق عليه ذلك

صغراه وهى ومطلوب السائل بكلمة ما عن زيد حقيقة مختصة به وقوله وقد قلتم اشارة الى أن هذا الاراد معارضة لهذا القول صريحا ولضابطة المصنف التزاما (قوله الشركة الخ) أى فى وقتين أو فى وقت لكن بالنظر الى سائلين (قوله مقولا) أى بحسب الاصطلاح اذ لا مانع من جملة بحسب الشركة عقلا (قوله يستلزم) أى اذا كان المسئول عنه شخصا أو صنفيا (قوله أعم من النوع) ان أراد أنه أعم من حيث الذات فسلم وغير مفيد أو من حيث وقوعه فى الجواب فممنوع اذ المسئول عنه اذا كان واحدا شخصا أو صنفيا كان الجواب بالحقيقة المجملة وان كان نوعا أو جنسا كان الجواب بالحد

وعن المتعدد تمام الذاتى المشترك بينهما فالسائل بما هو عن زيد طالب للانسان وعن الانسان طالب للحيوان الناطق وبما هما أو بما هم عن زيد وعمرو أو مع بكر طالب للانسان أيضا وعن الانسان والفرس طالب للحيوان وعنهما مع الشجر طالب للجسم النامى ومع الحجر طالب للجسم ومع العقل العاشر طالب للجوهر * ومطلوب

التام حينئذ يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص أو بأن يقال إن المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على أن الاختصاص اضافى كما لا يخفى

لا مفهومه وأما الثانى فلان ارادة بنوعه من قوله به هرب من كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً ثم ارادة بفرد نوعه من قوله بنوعه عود الى ما هرب منه وكر على ما فر منه (قال وعن المتعدد) أشخاصاً أو أصنافاً أو أنواعاً أو أجناساً أو مختلفة (قال عن زيد) أو عن الرومى (قال للانسان) الذى هو تمام الذاتى المشترك وهكذا فيما باتى * وكتب أيضاً الذى هو تمام حقيقة الجملة المختصة بنوعه (قال وعن الانسان) وعن الحيوان أو الجسم طالب لحيدهما التامين (قال للحيوان الناطق) الذى هو تمام حقيقة المفصلة المختصة (قال عن زيد وعمرو) أى فيما هما (قال أو مع بكر) أى فيما هم (قال وعن الانسان الخ) أو عن فرديهما (قال وعنهما) وكذا عن أحدهما مع الشجر وكذا الكلام فى الآتين

التام (قوله أو بأن يقال) ويمكن الجواب بان المراد المختصة بمفصل نوعه لكن يعود الاعتراض بالنسبة الى المسئول عنه النوعى أو الجنسى (قوله بفرد نوعه) لو قال بافراد نوعه لم يحتج الى قوله بناء على الخ لانه حينئذ يكون الحصر حقيقياً ولم يتجه أن ارادة بنوعه من قوله به هرب عن كون الاختصاص اضافياً الى كونه حقيقياً فلا معنى للعود اليه مع ارتكاب حذف مضافين (قوله بناء على أن) لو قال بناء على أن إضافة الفرد للاستغراق المجموعى لم يلزم السكر على ما فر منه (قال الذاتى) فى التعبير بالذاتى هنا والحقيقة فيما سبق تفنن والمراد من المشترك أعم من التام والناقص ولا يخفى ان المطلوب بالسؤال عن الاشخاص أو الاصناف أو عنهما عند اتحاد النوع أو عن كل مع النوع المندرج تحته أو عن الثلاثة هو المشترك التام كالسؤال عن الواحد وعن الاجناس وعن كل وعن الثلاثة مع الجنس هو المشترك التام بالنسبة اليه والناقص بالنسبة الى كل منها والجنس المندرج تحته ان كان فيبين المطلوبين العموم والخصوص المطلق بحسب التحقق (قال بينهما) التثنية باعتبار أقل مراتب التعدد (قال وعن الانسان) أو عن صنفيهما أو فرديهما (قال للجسم الخ) أى لمجمله اذ المطلوب هنا هو الحقيقة المجملة الا أنه أقام المفصل مقامه لعدم وجود لفظ مفرد بآرائه (قال العقل العاشر) وكذا باقى العقول ومطلق العقل فلو ترك قيد

لا يخفى أنه لا بد من الإضافة فيه للتفريق
المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد المتعدد
نوع الجنس يكون صنفياً طبعاً كقولنا كذا
نوع الانسان الحيوانى بالدم من الانسان
نوع الانسان الحيوانى بالدم من الانسان
العلم ان المراد بالاول الصنف المختصة به
يكون تفريقه لوصف هذا الصنف المختصة به
او فرد ذلك الصنف ولا يخفى عدم صحة القول
الجوهرية بل هو المضاف اليه جزئياً لا كلياً

السائل بأي شيء ما يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما هناك تميزاً في الجملة
أي يميز أي شيء بالشيء ما بالكسر

قوله الذاتي المطلوب بكلمة ما وهو تمام الحقيقة المختصة للواحد وتمام الذاتي المشترك للمتعدد
وقوله تميزاً في الجملة لأبد منه ههنا أذ كما يجوز أن يكون مطلوبه ما يميز عن جميع الاغيار
كالناطق للانسان كذلك يجوز أن يكون ما يميز عن بعض الاغيار كالحساس للانسان
وإن لم يصح في جوابه الحد الناقص بمجرد الفصل البعيد وسيأتي جواز التعريف بالاعم
أي وان لم يميز ان يكون مراداً عما يميز عن بعض الاغيار لم لا

(قال بأي شيء) أي باللفظ أي المضاف الى ما يصدق عليه مفهوم الشيء سواء كان عنوان الشيء أو
الجوهر أو الجسم أو الحيوان مثلاً * ثم انه لا يضاف الى النوع أو ما يساويه ان قيد بقيد في ذاته
(قال ما يميز الذاتي) يتوهم منه انه اذا سئل بأي شيء هو لابد أن يكون المميز (بالفتح) هو المطلوب بكلمة
ما وليس كذلك لجواز أن يسأل عن الفصل أو الخاصة بذلك ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى مثلاً
وكذلك يجوز أن يسأل عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة مثلاً ولذا قال فالسائل عن زيد الخ
فلو قال ما يميز الشيء تميزاً في الجملة لكفي ولكان أحسن وأخصر (قال هناك) احتراز عن الفصول
وبقي الانواع والاجناس داخله (قال في الجملة) أي تاماً أو ناقصاً (قوله بمجرد الفصل) لكن يصح
(قوله وسياتي الخ) دليل المقدمة الرافعة لمطوية * وكتب أيضاً إشارة الى الصغرى وهي أن الفصل البعيد
التي أشار المحقق الى اللفظ لكن يصح

العاشر لكان أولى (قال السائل) عن الواحد والمتعدد ثم انه لو ترك قوله ومطلوب السائل وقال
وبأي الخ لكفي (قال ما يميز) فكل ما يقع في جواب السؤال بما عن شيء يقع مميزه بالكسر في جواب
السؤال بأي عنه (قال الذاتي المطلوب) هذا مشعر بان جواب أي شيء يميز الذاتي المطلوب بكلمة ما لأن
مميزه بالفتح لا يكون الا الذاتي المطلوب بها كما هو ظاهر فلا يرد انه يأتي مقتضى كلامه جواز أن يسأل
عن الشخص ويجاب بالفصل أو الخاصة وأن يسأل عن أحدهما ويجاب بفصل آخر أو خاصة أخرى * نعم
لو قال لا يميز الا الذاتي الخ لانتج ولكان منافياً لقوله فالسائل عن زيد الخ (قال بكلمة ما) أي عن
السؤال بكلمة ما عن الواحد أو المتعدد (قوله لابد منه) لان المتبادر من قوله ما يميز هو التميز التام
(قوله بمجرد الفصل) أي المتحقق به أو الباء متعلق بالحد باعتبار معناه الاصل (قوله جواز الخ) إشارة
الى الصغرى * والكبرى مطوية تقرير القياس الفصل البعيد يقع به التعريف في الحد الناقص وكل
ما يقع التعريف به فيه يصح في جواب أي شيء هو فالمراد بالجواز الوقوعي * وليس تقريره انه يجوز
التعريف به في الحدود أو الرسوم وكل ما يجوز الخ لانه ينتج المنع على الصغرى مستنداً بعدم جواز
الرسم به وكلاية الكبرى بأنه لا يلزم من الجواز صحة الوقوع في الجواب لانه متفرع عن الوقوع

الضائفة ان العزل ما يكون غائبا عن العلم
كما نلاحظ فيها اضيف اليه ان

النظم للجسم اذا لم يكن للشيء في الحد الناقص
ان لم يكن
المعاني في التعريف
جوز التعريف فقط بناء على
البحر في نظم اليقين بالاعمال فقال
السيد

إما يميز الذاتي ان قيده بقيده في ذاته أو يميز العرضي ان قيده بقيده في عرضه أو المميز المطلق ان لم يقيده بشئ فالسائل عن زيد وحده أو مع عمرو وبأى شئ هو في ذاته طالب للناطق أو الحساس أو النامي أو القابل للابعاد الثلاثة وبأى شئ في عرضه طالب لمثل الضاحك أو الماشي والسائل عن زيد وهذا الفرس بأى شئ هما في ذاتهما طالب للحساس أو النامي أو القابل وبأى شئ في عرضهما طالب لمثل المتنفس أو المتحيز وقس عليه * اعلم

في الحدود والرسوم الناقصة فتأمل إشارة الضمير اليه
مع صفة معناه

يجوز التعريف به في الحدود والرسوم الناقصة * والسبب في كل ما يجوز التعريف به فيهما يصح في جواب أي شئ مبطوينة (قوله فتأمل) إشارة الى منع المقدمة الرابعة بتمتع كبرى دليلها بسند أن الجنس كالحیوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع أنه لا يصح في جواب أي شئ هو كما مر في الحاشية المنوطة على قوله أو غير مميز (قل اما مميزه الذاتي) بدل الموصول (قل قيده بقيده) أي المميز بالفتح (قل أو القابل للابعاد) هذا اذا كان المضاف اليه لكلمة أي عنوان الشئ أو الموجود أو الجوهر وأما اذا كان عنوان الجسم فالسائل طالب للثلاثة الاول أو الجسم النامي فلاولين أو الحيوان فلاول لوجوب كون المطلوب كالجواب أخص مما أضيفت هي اليه (قال أو الماشي) خالف غيره في تجويز الماشي من الاعراض العامة في جواب أي شئ في عرضه (قل وهذا الفرس) ولا يجوز ذكر العقل العاشر بدل هذا الفرس ان قيل في ذاتهما بخلاف هذا الشجر فال المطلوب النامي أو القابل وهذا الحجر فال المطلوب هذا لعدم شئ غيرهما

تأمل (قوله فتأمل) إشارة الى أن المراد بالجواز الوقوعي فلا يتجه ما يقال ان الحيوان يجوز التعريف به في الحد الناقص مع انه لا يصح في جواب أي شئ هو اذا لا يقع به بخلاف الفصل فتدبر (قال أو المميز المطلق) يوهم عدم جواز الجواب بالمميز الذاتي أو العرضي وليس كذلك ولو قال أو مطلق المميز لكان أولى ويشهد بما ذكرنا التأمل في قول النحاة المفعول المطلق ومطلق المفعول (قال بأى شئ هو) لا يخفى ان العادة جارية بذكر أي شئ هو في السؤال عن الواحد وعن المتعدد إيماء الى اتحاد الجواب كما أن ذكر ضمير الواحد موضع المتن في قوله تعالى (والله ورسوله أحق أن يرضوه) إشارة الى أن رضاه كل عين رضاه الآخر فلا حاجة الى التقييد بان كان السؤال عن زيد وحده (قال للناطق الخ) أي لمميز ذاتي يكون أخص مما أضيف اليه أي (قال بأى شئ هما) كان فيسه مع ذكر أي شئ هو بالنظر الى المتعدد تفننا أو احتبا كما على ما قررنا فافهم

أن ذاتي الماهية الحقيقية وعرضها ما لم يكن خارجا عنها أو كان خارجا عنها في الواقع من غير مدخل لاعتبارنا ولذا عسر التمييز بينهما * وأما ذاتي الماهية الاعتبارية وعرضها فيمتاز مجرد عدم خروجه وخروجه عن الموضوع له ولذا سهل التمييز بينهما *

القابل (قال ان ذاتي) الاضافة بالنسبة الى قسم من الذاتي أعنى ما كان عين الماهية بيانية وبالنسبة الى
 غيره لامية (قال الماهية) الجنسية أو النوعية (قال الحقيقية) كأن المراد من الماهية الحقيقية ماهية
 متحصلة بنفسها اندرجت تحت مقولة من المقولات العشرة ومن الاعتبارية ما ليست كذلك بان اشترعها
 العقل من تلك الموجودات وانصف بها الشيء لغة أو اصطلاحاً أو اشترعها من عند نفسه فيدخل في
 الاعتبارية الوجوب والامكان والقديم والحديث ومفهوم المشتقات فانها من الماهية الاعتبارية صرح به
 في شرح المواقف ومصطلحات النحاة والمناطق مثلاً لا انسان ذو رأسين وثأب الغول ولا يشكل

تفسير في الواقع (قال ولذا عمر) فيلزم عمر التميز بين حدها ورسمها الحقيقيين أيضاً (قل بمجرد عدم)

الموضوع له) اللغوى أو العرفي (قال بينهما) أي وابين حدها ورسمها الاسميين (قال في الإكليات الخمس)

المنزلة طرد التواء للوث وعدها المذكور ونجاز العكس ومنه سناً من الشوال * وكتب أيضاً كأنه نزل

(قال الحقيقة) وهي ماهية أدرجت تحت إحدى المقولات العشر أفرادها موجودة بوجود أصلي (قال

الامتناع والامكان وسائر الامور الاصطلاحية او يفتخرها من عند نفسه كاستان دى راسين صرح به

قيل ان الامتناع من الباري تعالى وفيه ان انتزاعه منه ليس اولى من انتزاعه من افراد

إذا حملت تلك الماهية على ما يعبر الحقيقة الشخصية وغيرها * وجعل إضافة الذاتي إلى الماهية بالنسبة

لمعنى الاخص وقس عليه قوله المار مالم يكن خارجا (قل الموضوع له) متنازع فيه كقوله المار فى

واقع (قال ولذا سهل) انما يتم بعد العلم بما وضع له المصطلح أو الواضع

قد سبق أن الكلي إما ذاتي وإما عرضي فالذاتي أن كان عين الحقيقة (١) المختصة بجزئياته
 فيه إشارة إلى وجه تقسيم تقسيم الذات والعرض على تقسيم الذات والعرض
 بحيث يكون محمولاً في جواب السؤال بما هو عين المتعدد من تلك الجزئيات وعن
 الواحد فهو نوع حقيقي كالإنسان والشمس ويعرف

(١) (قوله أن كان عين الحقيقة الخ) لا يخفى أن التعرض لكونه عين الحقيقة أو جزأها
 مما لا حاجة إليه في هذا التقسيم بل يكفيه الحيثيات المذكورة لكننا قصدنا التنبيه على أن
 كل نوع حقيقي عين حقيقة ما تحته من الجزئيات. وكل جنس هو جزء أعم. وكل فصل

المذكر الاعاقل في اطلاق اسم العدد كما في الجمع بالآلاف والنساء منزلة الأناث (قال عين الحقيقة)
 احتراز عن الحقيقة الجنسية (قال بحيث الخ) احتراز عن الحد (قال بما هو) أي عما فاما هو * وكتب
 أيضاً الأولى ترك هو (قوله عين الحقيقة) يعني أن كون الذاتي عين الحقيقة أو جزءها قد علم في صدر
 الفصل السابق فلا حاجة إلى التعرض له بخلاف كونه متلبساً بالحيثيات المذكورة فيحتاج إلى التعرض
 لها إلا أنه لما لم يعلم هناك أن العين وكذا الجزء ماذا بينهما عليه هنا مع التعرض لتلك الحيثيات
 المذكورة (قال ويعرف) لم يقل ويرسم أي رسماً اسمياً لعدم الجزم بكون هذا التعريف غير ما اعتبره
 المصطلح الأول * وكتب أيضاً اعترض على هذا التعريف وتعريف الجنس باستزاهما الدور فانه
 ما لم يعرف أن نوع زيد وجنسه ماذا لم يعرف أن أي شيء مقول في جواب السؤال عنه أو عنه وعن
 هذا الفرس بما فالمعرفة الثانية متوقفة على المعرفة الأولى فلو عرف النوع والجنس بالمقول في جواب ما هو
 لم يعرف الدور * وأجاب عنه عبد الحكيم بمنع التوقف المذكور لجواز حصول المعرفة الثانية بمعرفة كون الكلي
 تمام الماهية المختصة أو المشتركة * وأقول على تقدير تسليم التوقف لأفساد في نفس التعريف أيضاً لأن
 كلا من المعرفتين السابقتين تصديق كما لا يخفى فإذا عرف بما ذكر يتوقف تصورهما على تصور المقول
 فيه إشارة إلى أن المقصود لا المقصود من معرفة من لم يتبين

(قال عين الحقيقة) بمعنى ما به يجاب عن السؤال بما هو (قال بحيث يكون الخ) احتراز عن الحد التام
 أن قيل باطلاق الذاتي عليه وبيان لا واقع أن لم يحكم به (قال عن المتعدد الخ) لو قال بدل قوله عن
 المتعدد من تلك الجزئيات وعن الواحد عنها لكان أخصر وكفى إذ المقصود بالحيثية إخراج الحد
 التام وهو لا يقال على الجزئيات في جواب ما هو * إلا أن يقال أراد بيانهما بنحو يخرج الجنس أن لم يعتبر
 إخراج بقوله عين الحقيقة (قوله على أن كل نوع) الاوفق بالمتن على أن كل ما هو عين حقيقة ما تحته
 من الجزئيات فهو نوع حقيقي * إلا أنه نبه على أن المتعارف حمل المعارف بالسكمر على المعارف (قال
 ويعرف الخ) تنبيه على أن المصنف لم يجزم بكون تعريف السكيات حدوداً أو رسوماً لجواز أن يكون

بجسب الشركة والخصوصية والآ فان كان جزءاً اعم من أجزاء حقيقة من الحقائق (١)
 بحيث يكون محمولا في جواب السؤال عما هو عن المتعدد من جزئياته لا عن الواحد
 فهو جنس لتلك الحقيقة كالحيوان الانسان والجوهر للحيوان ويعرف بأنه كلى مقول
 ان الية في الحقيقة

مساو او اعم (١) (قوله فان كان جزءاً اعم من اجزاء حقيقة من الحقائق) لا يخفى ان الظاهر ان نقول من اجزائها لكننا عدلنا عنه الى ما ترى لثلاث ^{انها تسمى الحقيقة} يتوهم اختصاص الجنس والفصل ^{بأنها تسمى الحقيقة} بالحقيقة المختصة ^{بأنها تسمى الحقيقة} اذ كما للأنواع اجناس وفصول كذلك للأجناس ^{بأنها تسمى الحقيقة} قلوب الزكوة اذ قال الزنارة

(قال والخصوصية) أى فى السؤال ^{المتك} (قال والا) بان لم يكن عين الحقيقة أصلاً أو كان عين الحقيقة المشتركة فإن كان الثانى بان كان جزءاً الخ أو ان كان الأول بان لم يكن جزءاً أعم كذلك الخ ^{أى عين الحقيقة المشتركة} (قال) ^{أى عين الحقيقة المشتركة} من أجزاء ما فوق الواحد (قال الحقائق) النوعية أو الجنسية ^{الذاتية} (قال بحيث يكون) احتراز عن الفصل البعيد (قال بما هو) ^{أيضاً} (قال من جزمياته) ^{أيضاً} (قال الحقيقة) النوعية أو الجنسية ^{لأنه السؤال عن التخصيص على ظاهره} (قاله كذلك) وسببى من آخر الفصل التالى بيان امتناع تركيب الفصول من الاجناس والفصول * على أن نؤمن الاختصاص بما عدا الفصول من الانواع والاجناس باقى لاختصاص الحقيقة بالجنسية والنوعية اللهم الا أن يحمل الحقيقة على ما به الشئ هو هو * أو يقال إن الفصول حقيقة نوعية بالنسبة الى الحصاص وإن لم يكن كذلك بالنسبة الى أفراد الماهية التى هي فصول بالنسبة اليها ^{باعتبار معنى ما به يجب أنه} (قاله والفصول) لم يتعرض لتركيب الخاصة

أى فى جواب السؤال بما فى ما هو وهو يستعمل فى الواحد والمتعدد كما مر فلا يرد انه لا يلائم قوله على كثيرين (قال من اجزاء) أى كائنا من الخ فكلمة من متعلق بمقدر وصلة قوله أعم وهى من الحقيقة المختصة محذوفة (قال عن المتعدد) الاولى تركه لأن ما قبله كاف فى اخراج سائر الكليات (قال للانسان) اشارة الى تعميم الحقيقة من النوعية والجنسية (قوله لكنا عدلنا) يعنى ان المقام مقام الاضرار لكنا وضعنا الظاهر موضع المضمرة لكنا هى الاشارة الى اختلاف الحقيقتين (قوله اختصاص الخ) من دفع بارتكاب الاستخدام ولذا قال يتوهم (قوله اذ كما) أى وذلك الاختصاص فاسد اذ الخ فقوله اذ علة لمقدر أشار اليه بقوله يتوهم (قوله للاجناس الخ) ربما يقال توهم الاختصاص بما عدا الفصل باق اذ المراد بالحقيقة ما به يجاب عن السؤال بما هو * ودفعه بان الفصل حقيقة نوعية بالنظر الى حصصه لا ينفع اذ المراد ان الفصول من حيث هى فصول لها أجناس وفصول . وكذا

على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ماهو بحسب الشركة فقط وان لم يكن جزءاً
اعم كذلك بل جزءاً ^{أجزاء متميزة} مميز لها في الجملة (١)
وكانت تلك الشركة بالحيوان

والفصول أجناس وفصول كالجسم النامي والحساس للحيوان (١) (قوله بل جزء مميز لها في
الجملة الخ) أي سواء ميزها عن جميع الأعيان من المشاركات الجنسية كالفصل القريب أو عن
بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد وحده أو مع عمرو بأي شيء هو في ذاته كان

والعرض العام من الأجناس والفصول كالإنسان والحيوان بالنسبة إلى الناطق وحده (قال ماهو) فيها
(قال بحسب الشركة) بيان للواقع (قال وان لم يكن) بأن لا يكون أعم أو يكون أعم ولكن لا يكون
بالحيثية المارة (قال بل جزء) أشار بإعادة الجزء إلى أن النفي غير متوجه إليه * وكتب أيضاً كان
الاولى أن يقول بأن كان جزءاً مميزاً لها (قال مميز لها) أي لتلك الحقيقة الجنسية أو النوعية (قوله
كالفصل) الكاف هنا كالاتية استقصائية (قوله بأي شيء هو الخ) أو بأي شيء هما في ذاتهما

دفعه بأن المراد بها ما به الشيء هو ونخرج الجنس أيضاً إلا أن يقال بأن ما أعم من العلة الناقصة
والناتمة المنافي لما قاله عبد الحكيم من أن الحقيقة بهذا المعنى لا تكون الانتماء الماهية (قوله والحساس
للحيوان) كأنه لم يتعرض لتركيب الخاصة والعرض العام لأن تركبهما من حيث النوعية والجنسية لأن
حيث كونه خاصة أو عرضاً عاماً (قال مقول على كثيرين) لا يقال أن كلا من الجنس والنوع والفصل
جزء الجزئيات والجزء لا يحمل على الكل لانا نقول حملها عليها باعتبار كليتها لا كونها أجزاء أو نقول
انها أجزاء عقلية لا خارجية والمنافي له الثاني * فان قلت الاتحاد في الحمل شرط فلا يجوز فيها * قلت ان
أردت بالاتحاد الذهني فممنوع لأن الحمل هو اتحاد المتغايرين في الذهن خارجاً أو الخارجى فسلم وغير
مفيد لعدم منافاته للجزئية فتأمل (قال بالحقائق) الجملة أو المفصلة (قال ماهو) أي المسئول عنه ولذا
عبر بضمير المفرد المذكر وقد يقال عبر به لأن المفرد أصل الثنية والجمع والمذكر أصل المؤنث (قال
بل جزء) إشارة إلى توجه النفي إلى قيد العموم والحيثية المارة المعبر عنها بقوله كذلك فعلى الاول يكون
الفصل قريباً وعلى الثاني بعيداً (قوله من المشاركات الخ) إشارة إلى أن الكلام في فصل يميز الماهية
عن مشاركتها في الجنس لأن وجود فصل يميز الماهية عن مشاركتها في الوجود فقط لبنائه على تركب
الماهية من أمور متساوية ممتنع كما يشير إليه المصنف (قوله كالفصل القريب الخ) الكاف استقصائية
ان كان مثالا للذاتي المميز عن جميع الأعيان وإشارة إلى الخاصة ان كان مثالا لمطلق المميز عن جميعها
ولو قال وهو الفصل لسكان أولى . وقس عليه قوله كالفصل البعيد (قوله فانه) علة لتعميم التفسير

بحيث لا يكون محمولا في جواب ماهو بل في جواب أى شئ هو في ذاته فهو فصل لها مساويا كان أو اعم كالناطق والحساس (١) للانسان ويعرف بانه كلى مقول على الشئ في جواب أى شئ هو في ذاته * والعرضى

الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون الجواب اذا سئل عنه مع هذا الفرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول البعيدة (١) (قوله كالناطق والحساس) لا يخفى ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما اقرب العوارض اليهما * ولما جزموا ان في الانسان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر الحيوانات وراء جزء الحيوان وفي الحيوان جزءاً جوهرياً يميزه عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا ^{حاله} كنه هذين الامرين وضعوا اقرب عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامرين الجوهريين اللذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي والقابل للابعاد

(قَالَ بِحَيْثُ) الْحَيْثِيَّةُ هُنَا كَالْحَيْثِيَّاتِ الْآتِيَةِ بَيَانٌ لِلْوَاقِعِ لَا لِلْإِحْتِرَازِ عَنْ شَيْءٍ* وَكَذَا قَوْلُهُ يُمَيِّزُهَا هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي (قَالَ فَهُوَ فَصْلٌ) أَيْ قَرِيبٌ أَوْ بَعِيدٌ (قَوْلُهُ وَلَوْ بِالْقُوَّةِ) وَلَوْ كَانَ الْمُرَادُ بِالنُّطْقِ النُّطْقَ الْبَاطِنِ (قَوْلُهُ وَأَرَادُوا بِهِمَا) أَيْ بِجَزَاءٍ بِطَرِيقِ ذِكْرِ الشَّيْءِ* وَأَرَادَ أَنْ يَبْدُئَهُ (قَالَ عَلَى الشَّيْءِ) شَخْصًا كَانَ أَوْ صِنْفًا أَوْ نَوْعًا أَوْ جِنْسًا وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا* وَلَمْ يَقُلْ عَلَى كَثِيرِينَ وَعَلَى وَاحِدٍ لِلتَّمَيِّزِ

(قال بحيث لا يكون الخ) الحيشة هنا كالاتيتين بيان للواقع * لا يقال الحيشة هنا للاحتراز عن الجنس لانه يميز الماهية في الجملة لانا نقول الجنس من حيث هو جنس لا يميز أصلاً . وقس عليه العرض العام (قوله ولو بالقوة) كما في حال النوم وهذا تعميم للمتعاطفين (قوله وضعوا أقرب الخ) هذا مشعر بان الحساس أقرب العوارض الى الحيوان وأنه أقيم مقام الفصل . وفيه أنه ينافي ما يأتي من انهم أخذوا الحساس والمتحرك بالارادة في تعريف الحيوان لترددهم في أن فصله أيهما * وقد يجاب عن الابراد الاول بحمل الاقربية على الاضافية (قوله وأرادوا) أى مجازاً كما أشار اليه بقوله اللذين الخ (قوله كما حققه الخ) قالت الحكماء الحياة مبدأ قوة الحس والحركة الارادية مع أنها من الكيفيات النفسانية القسم من الكيف القسم من العرض القسم للجوهر (قال على الشيء) واحداً أو متعدداً . ولم يقل على كثيرين وعلى واحد للاختصار (قال في ذاته) حال من هو بتأويل أولاً والظرفية مجازية حيث شبه تمكن الشيء في حد ذاته بتمكن المظروف في الظرف أى ملحوظا في ذاته مع قطع النظر عن العوارض * وكذا قولهم

وذلك لان الخلق صنف في طائفتين لان كون الانسان على
الطائفتين الاولى والثانية عليه اهل الفقه دعا الخلق
دعا التفرقة بين الخلق والحيات وعليه الفهم فخصوا
فروض لانهم
روى في

ان اختص بحقيقة واحدة من الحقائق ميمزاً لها عن جميع ما عداها بحيث يكون محمولاً
في جواب أى شئ في عرضه فهو الخاصة لها مساوياً كان أو اخص كالضاحك بالقوة أو بالفعل
للإنسان والمنتفس للحيوان وتعرف بأنها كلية مختصة

(قال ان اختص) قد يقال يخرج عن هذا البيان الانسان بالنسبة الى الناطق والناطق بالنسبة الى
الضاحك والضاحك بالنسبة الى المتعجب وبالعكس فيما عدا الأولين وكذا يخرج ذلك كله بالنسبة
الى الحساس والماشى وان لم يخرج بالنسبة الى الحيوان * ولو قال ان اختص بكلى من الكليات لم يتجه
ذلك * لا يقال ان الكلام في الخاصة الحقيقية كما قال فهو الخاصة لها لأننا نقول لو كان كذلك لقال في التعريف
الآتى كلية مختصة بالحقيقة ولازم خروج ماذكر من الكليات الخمس تدبر ^{إشارة الى ان جميع الصفات بالنسبة الى حصيلها} (قال من الحقائق) النوعية
والجنسية (قال فهو الخاصة لها) الانسب بالسابق واللاحق ترك اللام (قال أو اخص) ومنه الصنف
كالرومى للإنسان (قال والمنتفس) المنتفس ولو بالقوة خاصة أخص من الحيوان لان الحيوان إما برى
وإما بحرى فالمنتفس هو البرى وأما البحرى فستنشق (قال بأنها كلية) أقول لا يجوز ارجاع ضمائر
التعاريف الى المعرف والا يلزم أخذه في التعريف فالصواب أن يقول بأنها كلية مختصة الخ أى

في عرضه (قال اختص) بصيغة المجهول يقال خصه بكذا واختصه به . والأخصر اختص بالشئ ميمزاً
له عن الخ وعدل عنه تنبيهاً على أنه لا خاصة لهاية المدومة لان المعلوم مسلوب في نفسه فلا يتصف
بشئ * لاختصاص الحقيقة بالموجود قاله عبد الحكيم (قال بحقيقة واحدة الخ) ولو باعتبار حصصه فلا
يرد أن الانسان بالنظر الى الناطق وهذا بالنسبة الى الضاحك وهذا بالنسبة الى المتعجب وبالعكس في
الاخيرين خواص مع عدم دخولها في التعريف الضمنى للخاصة وخرجها عن سائر الكليات حينئذ
ولك القول بأنه لاخير في الخروج من تلك الجهة لأن المضرب بقاء الواسطة من كل جهة (قال كالضاحك
بالقوة) أشار بالمثالين الى أن الحقيقة أعم من الجنسية والنوعية (قال بأنها كلية) أى ماهية كلية فلا يلزم
أخذ المعرف في التعريف . أو ذكر الكلية هنا مبنى على لغة هند انسانية وفي القاموس انه مولد فلاولى
أن يقول بأنها كلية مختص * والقول بأنه لا يصح الا بتقدير الموصوف كالأمر مندفع بان المراد بالكلية
معناه الاصطلاحي لا اللغوي فلا يلزم مطابقته مع الموضوع (قال مختصة الخ) احتراز عن الجنس والنوع
بالنظر الى ما تنهما ان لم يعتبر مجموعهما والا فهما خارجان بقوله أى شئ * وكذا عن الفصل البعيد بالنسبة
الى ماهو بعيد له لا إلى ماهو قريب له وعن العرض العام من حيث انه عرض عام * وقوله في عرضه
احتراز عن الفصل القريب * فان قلت يخرج بقيد الكلية جميعها فلا حاجة الى باقى القيود * قلت أريد

بالشيء يقال عليه في جواب أي شيء هو في عرضه وأن عم حقائق مختلفة (١) بحيث يكون محمولا على كل منها فهو عرض عام لها كالمتمنس للأنسان والمتحيز للحيوان ويعرف بأنه كلي يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً

وغيرهما من العوارض التي وضعوها مقام الفصول (١) (قوله وان عم حقائق مختلفة بحيث يكون الخ) سواء كان مميزاً في الجملة أولاً

أمر كلي الخ تأمل (قال بالشيء) احتراز عن الجنس أما بالنسبة إلى الأنواع فظاهر وأما بالنسبة إلى نفسه فلاقتضاء الاختصاص التباين بين الطرفين * وكذا عن الأنواع بالنسبة إلى نفسه أو الأصناف وعن الفصل البعيد بالنسبة إلى ماهو بعيد عنه لا إلى ماهو قريب عنه وعن العرض العام بالنسبة إلى ماهو عرض عام له * وقوله في جواب أي شيء هو في عرضه احتراز عن الفصل القريب لحسب (قال يكون محمولا) قد يقال ينتقض هذا البيان بمفهوم الجزئي لانه ليس محمولا على نفس الحقائق بل على ماتحتها من الأشخاص (قال منها) أي من الحقائق سواء كان مع ذلك محمولا على ماتحتها من الأصناف والآشخاص كما لماشي أو من الأصناف فقط كالسكلي المحمول على الأنسان وعلى ماتحته من الرومي والحلبي دون زيد وعمر أولاً يكون محمولا على ماتحتها أصلاً كالنوع فانه محمول على الأنسان والفرس دون ماتحته من الأصناف والأشخاص * وبهذا يعلم ان التعريف الآتي تعريف بالأخص تأمل * وجهه أن النوع وإن لم يكن محمولا على ماتحت حقائق نوعية لكنه محمول على ماتحت حقائق جنسية من الأنواع (قوله أولاً) كالشيء

بها المعنى الاصطلاحي كما مر ومعنى التأنيت غير ملحوظ هنا وتوصيفه بالخصصة باعتبار اللفظ فعلى هذا لا حاجة إلى تقدير الموصوف لها كالحقيقة (قال بالشيء) أي جنساً كان أو نوعاً عالياً كان أو سافلاً . ولم يقل بالنوع لانه ان أراد النوع الحقيقي لم يشمل بعض الإضافي والجنس أو الإضافي لم يشمل بعض الحقيقي والجنس العالي أو الأعم بطريق عموم الاشتراك أو التأويل بالمسمى بالنوع لم يشمل الأخير ويلزم القول بان التعريف لخاصة النوع اذ خاصة الجنس العالي عرض عام واختيار الشق الأخير (قال على كل منها) أي أو على ماتحتها وقوله على ماتحت حقائق أي أو على أنفسها ففي كلامه احتباك فلا يرد انتقاض الحيثية بمفهوم الجزئي لعدم حمله على نفس الحقائق ولا التعريف بالأخص لعدم شموله لما لا يحمل على الأفراد كالنوع ولا المناقاة بين كلامي المصنف * الآن هذا انما يتم لو سمع حذف العاطف مع المعطوف بأوه ويمكن الجواب عن الاول بان المراد بالحقائق أعم من الشخصية وغيرها. والثاني بحمل

جميع الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام او تبقى واسطة بين الكليات الخمس * والثاني باطل فتعين الاول * ولا يخلص الا بان يقال السؤال باى شىء في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار * وان كان السؤال باى شىء هو في ذاته سؤالاً عن المميز في الجملة ولا يخفى ما فيه من التحكم * او بان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب أى شىء في عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك *

(قوله او تبقى واسطة) بان يكون العرض العام منحصراً في المفهومات الشاملة (قوله والثاني باطل) قد يقال إنها داخلة في العرض العام من حيث حملها على الحقائق وواسطة من حيث كونها مميزة في الجملة ولا بأس في بقاء الواسطة من بعض الجثثيات وانما البأس في بقاء ماهو واسطة من جميعها * وبهذا يندفع ما أوردنا على المصنف سابقاً (قوله بالاعم) قد يقال إن عدم جواز التعريف بالاعم لا يوجب عدم كونه مقولاً في جواب أى شىء كما أن الفصل البعيد لا يجوز التعريف به على رأى الاخراء مع انه مقول في جواب أى شىء وكما أن النوع والجنس لا يجوز التعريف بهما الاول وفقاً والثاني على رأى الاخراء مع أن كلاهما مقول في جواب ماهو. ويمكن أن يكون هذا وجه الامر بالتأمل (قوله لذلك) أى لبناء عدم المقولية على مذهب المتأخرين والمقولية على مذهب القدماء. أى لعدم اتفاق الفريقين على أحد الامرين

المميز عن الخ لكان أولى ولم يتوهم الدور (قوله باطل) لاستلزامه عدم حصر تقسيم الكل الى أقسامه (قوله فتعين الاول الخ) أى فيكون المميز في الجملة عرضاً عاماً من حيث كونه مميزاً (قوله ولا يخلص الخ) الحصر ممنوع لجواز أن يكون مقولية العرض العام من حيث انه خاصة مطلقة لجنس المسؤول عنه لا من حيث انه خاصة اضافية للمسؤل عنه حتى يرد قوله لانا نقول الخ كما يمكن أن يقال ان وقوع الحساس في جواب الانسان أى جسم نام من حيث انه فصل قريب للحيوان لا فصل بعيد للانسان (قوله من التحكم) قد يقال في دفعه إن الفصل البعيد لكونه ذاتياً أهم من العرض العام فيطلب باى لأن في الخاصة الاضافية نقصين الخروج وعدم تمامية التميز بخلافه (قوله الغير المجوزين) مشعر بانهم لو جوزوه لصح وقوعه في الجواب فمدار صحته جواز التعريف به بخلاف الذاتي فان الاطلاع به على كنه الشىء علة لصحة وقوعه في الجواب فلا يرد انه لو كان المصدر ذلك لم يقع النوع والفصل البعيد

(واعلم انه قد تتصادق هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة كالماشي فانه خاصة للحيوان وعرض عام للانسان وكما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة في مفهوم الملون *
 * (فصل في اقسام الذاتيات)

ولذا تركنا في مفهوم العرض العام عدم كونه مقولا في جواب ما هو ولا في جواب أى شىء هو فتأمل فيه

تركناه رعاية للمذهبين * على انه لو تعرض لكونه مقولا في جواب أى شىء لم يتناول المفهومات الشاملة للأشياء (قال الكليات) المنطقية (قال في مفهوم واحد) من الكلى الطبيعي (قال كالماشي) وكلحاس فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه من الجنس والفصل وفصل للحيوان والانسان وعرض عام للناطق وكلحيوان فانه نوع لخصه وخاصة لما فوقه كذلك وجنس للانسان وعرض عام للناطق . والمنفى في الاول الجنسية وفي الثانى الفصلية (قال للانسان) ونوع لخصه بل لكل فرد من أفراد الانسان مع عارض المشى ان كان المشى طبيعة نوعية لاجنسية (قال الملون) قالوا انه خاصة للجسم وعرض عام للحيوان والانسان وجنس للأسود والأبيض وفصل للكيف ونوع للكيف . وكأنه أشار بقوله كما قالوا الى انه ليس نوعاً حقيقياً للكيف بل نوعاً اضافياً وانما كان نوعاً حقيقياً باعتبار حصه (قال في اقسام الذاتيات) أى في اقسام الانواع الثلاثة للذاتى أعنى النوع والجنس والفصل

والجنس في الجواب لعدم جواز التعريف بالأول وفاقا وبالاخيرين عند الأخراء * بقى أن الأولى أن يقول بدل قوله بالأعم بالعرض العام ليبدل على أن الأخراء بمنعون كونه تمام التعريف وجزأه (قوله ولذا تركنا الخ) * قد يقال مقتضى ما يأتى في القول الشارح فالحق الجواز إذا اختار عنده من مذهب المتقدمين لا الأخراء ومقتضى هذا هو التسوية بينهما ولعل هذا وجه التأمل (قوله عدم) أى وكونه مقولا * ولو قل بدل قوله عدم الخ المقولية وعدمها في جواب أى شىء هو لكان أولى (قال واعلم أنه الخ) وانه اذا كان الكلى غير النوع لابد من تصادق نوعين فيه لأن كل كلى نوع بالقياس الى حصه وإذا كان نوعاً حقيقياً غير اضافى لم يتصادق فيه جميع الاقسام (قال الكليات) ما فوق الواحد (قال وكما قالوا الخ) فيه مساحة والاولى وكللون لتصادق الكليات الخمس فيه كما قالوا * وأشار بصيغة التبرئة الى أن نوعيته على ما قالوا من أنه نوع للكيف اضافية والمعدود من الخمسة الحقيقى فلا بد من اعتبار نوعيته باعتبار الحصص (قال في اقسام الذاتيات الخ) أى أنواع الذاتى فالجمعية باعتبار الانواع * الاشخاص والا لفسد التقسيم * والمراد الذاتى بالمعنى الاعم *

كالحيوان والجسم (١) ويسمى نوعاً اضافياً * وبين المعنيين عموم من وجه لتصادقهما في
النوع الحقيقي المركب من الجنس والفصل كالانسان. وصدق الحقيقي بدون الاضافي في
النوع الحقيقي البسيط كالنقطة وبالعكس في الجنس
وأنواع الجنس
أولاً الأمر بالمعنى

(١) (قوله كالحیوان والجسم) فإنه اذا سئل عن الحيوان والشجر بما يحمل عليهما في
الجواب الجنس القريب للحيوان وهو الجسم النامي * واذا سئل عن الجسم والعقل
العائر بما يحمل عليهما الجنس العالي وهو الجوهر فكان كل من الحيوان والجسم نوعاً
اضافياً كالانسان
بأنواعه ان اليوم ذئب

(قوله للحيوان) والشجر (قوله والعقل العائر) أو مطلق العقل (قال والجسم) والشجر والعقل العائر
(قال اضافياً) النسبة في الحقيقي والاضافي هنا كالنسبة فهما في الجزئي والكلّي الحقيقي والاضافي
وقد مر بيان ذلك فتذكر (قال المعنيين) المنطقيين (قال الحقيقي) الطبيعي (قال الحقيقي) المنطقي
في صنفين نوعين حيث قال ان النسبة بينهما في نسبة الجنس الى الجنس
ان النسبة في النوعين هي نسبة الجنس الى الجنس
(قال الحقيقي) الطبيعي (قال كالنقطة) أي على أنها غير مندرجة تحت الكيف كسائر المقولات
او لا تكون نوعاً اضافياً
ان الكيف انما هو في المقولات
أو أن الكيف عرض عام لها وعلى أنها طبيعة نوعية تحتها اصناف هي النقطة المركزية والحروطية
وغيرها لاجنسية تحتها أنواع هي تلك النقاط
ولا تكون جنساً لا نوعاً حاداً
انها اضافية اليه
او لا تكون جنساً لا نوعاً حاداً
انها اضافية اليه

احتراز عن الفصل ولو مركباً * وما يقال إنه داخل فينتقض به التعريف ممنوع لجواز كون حمل الجنس
عليه من حيث انه نوع اضافي والحقيقة معتبرة في التعريفات على أن نقض ما عدا الحد التام انما يكون
بالحقيق وهو ايس كذلك لجريان الدليل الآتي لبساطة الفصل السافل في الجميع. وكونه حاداً غير معلوم
فضلاً عن تماميته (قوله اذا سئل الخ) ولو قيل الحيوان والحجر ما هما أجيب بالجسم وهو جنس
قريب للحجر وبعيد الانسان (قوله للحيوان) لم يقل لها اشارة الى وجوب كون الجواب جنساً قريباً
لاحد المتشاركين سواء كان قريباً للآخر كما في هذا المثال أولاً (قال بدون الاضافي) الاولى بدون
(قال الحقيقي) مستدرك بخلافه في قوله الحقيقي المركب الخ وكأنه ذكره هنا لمواقفته (قال كالنقطة الخ)
على القول بوجودها. وأما على القول بانها من الامور الاعتبارية فلا تكون نوعاً * ثم ان هذا مبني على تعريف
الكيف بأنه عرض لا يقبل لذاته قسمة ولا نسبة ولا لا قسمة والا بأن فسر بعرض لا يقبل لذاته
قسمة ولا نسبة فلا إن لم يقل بكون الكيف عرضاً عاماً. وعلى القول بكون العرض عاماً لا جنساً وأشار
بالكاف الى النفس والعقل ان لم يكن الجوهر جنساً لها وكانت العقول العشرة أشخاصاً لا أنواعاً منحصرة
في أفرادها. والا فالعقل جنس بسيط هذا * ثم إن المتقدمين ذهبوا الى أن بين النوعين عمومًا وخصوصًا

المندرج تحت جنس آخر كالحیوان * وجنس الماهية ان كان مقولا عليها مع كل واحد من مشاركتها في ذلك الجنس في جواب ما هما جنس قريب لها كالحیوان للانسان والجسم النامي للحيوان * وان لم يكن مقولا عليها مع الكل بل مع بعض دون بعض فجنس بعيد لها كالجسم للانسان والحيوان * وفصلها ايضا اما فصل قريب لها ان ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب كالناطق للانسان والحساس للحيوان واما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركتها في الجنس البعيد فقط كالنامي للانسان والحيوان *

(قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مع كل) لفظه كل لا يقتضي التعدد الخارجى بل ولا الوجود الخارجى فيشمل التعريف الجنس المنحصر في نوعين أو نوع * وكتب أيضا احتراز عن الجنس البعيد (قال من مشاركتها) أى الماهيات المشاركة لها فلاولى مع كل واحدة (قال وان لم يكن) رفع للايجاب السكلى (قال مع الكل) أى السكلى الافرادى لا المجموعى والا فالجنس البعيد مقول على مجموع المجموعى (قال دون بعض) اشارة الى أن رفع الايجاب السكلى متحقق في ضمن السلب الجزئى بالمعنى الاخص (قال عن جميع) اما بمعنى السكلى الافرادى أو المجموعى * وكتب أيضا ومعلوم ان كل ما يشارك الماهية في الجنس القريب يشاركها أيضا في الجنس البعيد من غير عكس (قال في الجنس القريب) أى كما ميزها عن جميع ما يشاركها في الجنس البعيد فان كل ما يميز عن المشاركات في الجنس القريب يميز عن المشاركات في الجنس البعيد من غير عكس (قال البعيد) أقول ان الحساس مثلا لا يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في

مطلقاً ويعلم مما ذكرنا متمسك كل من الفريقين فافهمه (قال المندرج الخ) احتراز عن الجنس البسيط ولو قال في الجنس المركب السكلى (قال من مشاركتها الخ) ولا ينتقض بالجنس المنحصر في نوعين أو نوع لانه ليس بمحقق الوجود على أنه يكفى اصلحة إيراد السكلى التعدد الذهنى ولو فرضاً (قال قريب) سواء كان قريباً السكلى من المشاركات كما في المثال الأول أولاً كما في المثال الثانى ولذا قال لها (قال مع الكل الخ) اللام للعهد والسكلى السابق افرادى بقرينة اضافته الى النكرة فلا يتوهم كونه مجموعياً (قال بل مع الخ) اشارة الى أن النفي في قوله لم يكن الخ متوجه الى قوله مع الكل وأنه رفع للايجاب السكلى (قال بعيد لها) وان كان قريباً لبعض مشاركتها (قال الجنس القريب) والبعيد (قال عن مشاركتها) أى عن بعض مشاركتها في بعض الاجناس البعيدة لافى كلها والا لم يكن النامى مثلاً بالنسبة الى الانسان فصلاً بعيداً (قال في الجنس البعيد فقط الخ) أقول فقط قيد التميز فمعنى التعريف ما يحصل به التميز عن المشاركات في الجنس البعيد لا التميز عنها في الجنس القريب وبه يخرج عنه الفصل القريب لانه يميز الشيء

الانواع تكون مقسم الى سافل وعالي
فمنها ما يكون مقسم الى سافل وعالي
فمنها ما يكون مقسم الى سافل وعالي
فمنها ما يكون مقسم الى سافل وعالي

فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس
فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس

فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس
فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس

للسافل بدون العكس * وكل مقسم للسافل مقسم للعالي بدون العكس * ثم الانواع ترتب (١)
نزولا من النوع العالي كالجسم الى النوع الحقيقي السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع وما

(١) قوله ثم الانواع ترتب الخ اعلم انهم وضعوا للتمثيل

(قال للسافل) أي لكل سافل نوعاً أو جنساً * وكتب أيضاً بالواسطة (قال بدون العكس) اللغوي
(قال وكل مقسم) أي بلا واسطة أو بالواسطة كالناطق والحواس المقسمين للجسم النامي الأول
بالواسطة والثاني بلا واسطة * وكتب أيضاً من التقسيم بمعنى تحصيل القسم لا بمعنى ضم القيود. إلا أن
يراد بالمقسم ماله دخل في التقسيم (قال للسافل) أي لكل سافل (قال مقسم للعالي) أي بالواسطة (قال
بدون العكس) اللغوي (قال الانواع) الإضافية * وكتب أيضاً كأن اللام لاستغراق طائفة طائفة
من الانواع الإضافية المترتبة وجماعة جماعة منها بمعنى المقام فالمعنى أن كل جماعة جماعة منها ترتب
نزولا فالنوع المفرد خارج ومحط الفائدة قوله نزولا، لا لاستغراق فرد فرد منها حتى يكون المعنى أن كل
فرد فرد منها ترتب الخ فانه باطل لاقتضاء الترتب أموراً متعددة ولا بمعنى الكل المجموعي حتى يكون
المعنى مجموع الانواع مترتبة لعدم كون القضية حينئذ كلية شاملة لجميع الجماعات كالجماعة المندرجة تحت
الجوهر والمندرجة تحت الكيف الى غير ذلك (قال ترتب) بان يقال الجسم نوع الجوهر والجسم النامي
نوع نوعه والحيوان نوع نوع نوعه والانسان نوع نوع نوع نوعه * وكتب أيضاً المراد بالترتب أن يكون
الفوقاني جزءاً من التحتاني. واعدم صحة ذلك في الفصول لم يتعرض للترتب فهامع تعرضه للترتب في الانواع
والاجناس (قال ويسمى) التسمية باعتبار الأغلب أو اللام مبطل للجمعية فيشمل نوعاً سافلاً تحت نوع
فقط كالعقل العاشر تحت العقل. أو الكلام في أنواع مترتبة فوق اثنين وأما النوعان المتربان فمتروكا البيان

فينتقض التعريف * ويمكن الجواب بان المراد بما ماهية ليس هو جزءاً منها (قال بدون العكس) بالمعنى
اللغوي الاعم من الاصطلاح. أو المراد من العكس هو الكلي بطريق ذكر المطلق واردة المقيد فلا
يرد أن عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية وهي صحيحة هنا هذا * ثم المراد من السافل والعالي
الفوقاني والتحتاني فيشمل المتوسط جنساً أو نوعاً (قال وكل مقسم) الأحسن الاخصر والمقسم بالعكس *
ثم ان المقسم للنوع الحقيقي والمقوم للجنس العالي غير مقولين كما نبه عليه بقوله المار من الاجناس
وبقوله كان جزءاً (قال ثم الانواع) أي جنس النوع الإضافي يقبل الترتيب النزولي باعتبار بعض
جزئياته الإضافية كطائفة المندرجة تحت الجوهر ونحوه * ثم مدار الترتيب على كون فوقاني جزءاً التحتاني
ولذا لم يحكم بمجرياته في الفصول (قال من النوع) أي من النوع الإضافي العالي كالجسم الى النوع الحقيقي

فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس
فان الحواس اقسامها خمسة
الحواس هي البصر والسمع والشم والذوق واللمس

بينهما أنواعاً متوسطة

والتوضيح كليات مرتبة صعوداً ونزولاً وهي الإنسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق
ثم الحيوان المحدود بالجسم النامي الحساس المتحرك بالارادة أخذوا كلا من الحساس
والمتحرك بالارادة مع تساويهما لتردد في أن فصلهما القريب أهو الحساس أو المتحرك *
ثم الجسم النامي وضعوه ^{مركباً} كالألغام وجدانهم في كلام العرب مفرداً موضوعاً لمجموع
الجسم النامي * ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للأبعاد الثلاثة أي الطول والعرض والعمق *
ثم الجوهر المرسوم بماهية لو وجدت في الخارج كانت لا في موضوع ولم يحدوه لأنه جس
عال ليس فوقه جنس آخر فلا يمكن تحديده تماماً ولا ناقصاً ولا رسمه تماماً لتوقف الكل

للقلة ويؤيده اقتضاء النزول مامنه وما فيه وما اليه * وقس عليه قوله جنس الاجناس (قال وما بينهما)
أي ان كان (قال أنواعاً) ^{أو اللام} ^{فجس} (قوله كليات) طبيعية (قوله أن فصله) أي أقرب العوارض اليه
حتى لا ينافي ما صر في الحاشية من الجزم بان الحس أقرب العوارض الى الحيوان لا ذاتي له (قوله
بماهية) بمعنى مابه الشيء هو هو لا بمعنى مابه بيجاب عن السؤال بما هو حتى لا يخرج الاشخاص والفصول
الجوهرية من التعريف * ثم انه لا بد من تقييد الماهية بالممكنة حتى يخرج الواجب تعالى . أو من القول بان
^{او كان خاصاً}

السافل كالانسان ففي كلاهما احتباك (قال أنواعاً) الاخصر الاولى نوع متوسط وكذا قوله أجناس (قوله
والتوضيح الخ) أي لتوضيح الجنس والنوع المنطقي أجناساً وأنواعاً طبيعية مرتبة (قوله ثم الحيوان)
المعطف مقدم على الربط واللام يصح الحمل * وفي جوازه في المعطف يتم تأمل (قوله المتحرك بالارادة) أي
بالقوة فلا يرد أن هذا ينافي ما مر من عد الماشي خاصة للحيوان لان معنى الماشي المتحرك بالارادة * وقد
يدفع بان المرادف الماشي الحركة بمعنى الانتقال والتردد فيه الحركة بمعنى مبدئه (قوله مع تساويهما) أي
ولا يتصور فصلان في مرتبة لماهية واحدة (قوله في أن فصله الخ) أي ما يقوم مقام فصله لكونه أقرب
العوارض فلا ينافي القول بانهما من العوارض (قوله مركباً) اشارة الى أنه من اقامة الحد مقام المحدود
لعدم العلم بداله الاجمالي (قوله المرسوم الخ) ربما ناقصاً (قوله ولم يحدوه الخ) الاولى أن يزيد ولم يرسموه
ربما تاماً لثلاث تكون الدعوى ذات شقين والدليل ذا ثلاثة شقوق وجعل قوله فلا يمكن خارجاً عنه
خلاف الظاهر (قوله جنس آخر) الأولى ترك آخر * وهنا مقدمة هي أن مالا جنس فوقه لافضل له طويت
لوضوحها فلا يرد أن في التفرع نظراً لعدم توقف الحد الناقص على الجنس لما سيأتي من أن تعريف

على جنس فوق الجوهر * وإنما يمكن الرسم الناقص كما سيجي الإشارة إليه * وإنما
اعتبر النزول في الأنواع والصعود في الأجناس لأن النوعية الإضافية المترتبة باعتبار
الخصوص والجنسية باعتبار العموم ، حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الخاص
منه * ولو قيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الأعم منه * فالترتيب في الأنواع لا يكون
إلا بطريق النزول * وفي الأجناس لا يكون إلا بطريق الصعود * وعبارة الصعود
والنزول مبنية على أن ما تحت الشيء لا يكون شاملاً له ولغيره في الأغلب بخلاف ما فوقه

وجدت مشعر بزيادة الوجود الخاص على الماهية وهو ليس بزيادة عليه تعالى (قوله الخصوص) وكونه محمولا عليه وعلى غيره الجنس (قوله العموم) وكونه محمولا على ماهية مع غيرها (قوله النزول) أي الخصوص التدرجي (قوله الصعود) أي العموم التدرجي (قوله مبنية) أي موقع العموم والخصوص المذكورين مبنية الخ يعني أن وجه الشبه بين الصعود والعموم هو الشمول وبين النزول والخصوص هو عدم الشمول فاستعير الأول من كل للثاني منه (قوله ما تحت) نشر معكوس (قوله بخلاف ما فوقه) فإنه شامل له

الانسان بالنطاق حد ناقص (قوله لان النوعية الخ) أى فلا يرد أنه إن أريد الترتيب من العلة الى المعلوم
لزم أن يعتبر النزول فقط فى الانواع والاجناس ضرورة أن الجزء علة الكل دون العكس * أو بالعكس
لم يعتبر الا الصعود فيهما * أو الأعم لم يكونا على طريقة واحدة * وحاصل الدفع أنا نختار الشق الاول
لشرافة العلة لكونها ملحوظة باعتبار الوصف لا الذات والنوعية الاضافية لكونها بكون النوع محمولا عليه
وعلى غيره الجنس معلولة لما فوقه والجنسية باعتبار ما تحتها لتوقفها على الكثرة المختلفة للحقائق (قوله
الاضافية) مشعر بامتناع الترتيب فى الأنواع الحقيقية وهو كذلك لأن الحقيقى تمام الماهية المختصة فلو كان
فوق آخر لكان جنساً وجزأها (قوله المفهوم) الاول مفهوم أخص وكذا فيما يأتى (قوله لا يكون الخ)
ليكون الانتقال من الأدنى فى وصفى النوعية والجنسية الى الأعلى فيهما (قوله مبنية على أن ماتحت) أى
مبنية على استعارتهما للعموم والخصوص لمشابهتهما فى الشمول وعدمه لان ما الخ وإلا فلا يوصف شئ من
الانواع والاجناس بهما حقيقة (قوله فى الأغلب الخ) لا يظهر فائدة التقييد به * نعم لو حمل الماتحت على
العرفى والشمول على الاحاطة الناقصة لظهرت فائدته لكونه خلاف المتبادر * وأما القول بأنه احتراز
عن مادة الأعم والاخص من وجه ففيه أن شمول الاخص لغيره من حيث إنه أعم فهو ما فوق حينئذ

وكذا الاجناس تترتب صعودا من الجنس القريب السافل كالحيوان الى الجنس العالي
 كالجوهر ويسمى جنس الاجناس. وما بينهما أجناسا متوسطة فيبين الجنس والنوع
 الاضافي عموم من وجه ولا يتكرر جزء واحد من الماهية بعينه (١) فيها ولا تتركب

كما في طبقات العناصر والافلاك (١) (قوله بعينه الخ) اشارة الى أن اعتبار الجزء مرتين
 بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا عاليا من حيث إنه مفهوم عام وعارض لأنواع الجوهر في

واغیره (قال وكذا الاجناس) والكلام فيه كالإكلام في قوله ثم الأنواع (قال الجنس العالي) فيقال
 الحيوان جنس والجسم النامي جنس جنس * والجسم جنس جنس * والجوهر جنس جنس جنس
 جنس (قال أجناسا) أي جنسا (قال من وجه) كما بين الجنس والنوع المتوسطين (قال من الماهية)
 أي المركة النوعية والجنسية (قوله كاعتبار الجوهر) كان الواضح أن يقول كاعتبار الجوهر مرة في ماهية
 الانسان من حيث إنه جنس عال وذاتي عام لأنواعه ومرة في الناطق من حيث إنه عرض عام للناطق

(قوله كما في طبقات العناصر الخ) مشعر باطلاق الفوقية على الفلك التاسع. وهو كذلك. ولا ينافيه كونه
 محدد الجهات لأن تحديده باعتبار سطحه المحدب * نعم في اطلاق الفوق على ذلك السطح مساحة
 (قال وكذا الاجناس الخ) اللام هنا كاللام في قوله ثم الأنواع الخ مبطل لمعنى الجمعية. أو المراد بالجمع
 مافوق الواحد * فاندفع ما قيل إن هذا غير شامل لما له جنسان فقط كما لا يشمل ماله نوعان ولائح أن
 وجود المتوسطين مختص بغير هذه الصورة. هذا * ولو قال قد تترتب في الموضعين لم يحتج الى التأويل
 (قال وما بينهما) أي ان وجد (قال فيبين الجنس الخ) أي مطلقهما * وأما النسبة بين أقسامهما وهي
 العالي والسافل والمتوسط والمفرد منها فالماينة أو العموم الوجهي * وتفصيله أن الجنس العالي والمفرد
 مباينان للنوع مطلقا لوجود الجنس له دونهما * والنوع السافل والمفرد مباينان للجنس السافل والمفرد
 لوجود النوع تحت الجنس دون هذين النوعين وأن كلاما من الجنس السافل والمتوسط أعم من وجه من
 كل من النوع العالي والمتوسط * والأمثلة واضحة (قال ولا يتكرر الخ) يعني لا يمكن اعتبار جزء الماهية
 فيها من حيث إنه جزء مرتين ويمكن اعتباره مرة من حيث إنه جزء وأخرى من حيث إنه خارج
 وليس المراد أنه يجوز اعتباره جزا مرتين من حيثيتين كما سيظهر * فلا اعتراض على ما في الحاشية بأن
 اعتبار الجوهر في ماهية الانسان من حيث إنه عرض عام للناطق لا من حيث إنه جزء ليس في محله
 (قوله وعارض) أي لاحق لها فليراد به المعنى اللغوي الأعم من الذاتي والعرضي ومن المحمول وغيره
 لا الاصلاحى أعني الخارج المحمول * فلا يرد أن الصواب ذاتي بدل عارض * ودفعه بأن الجوهر عرض عام

من امرين متساويين ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها بل تنتهي الى جنس عال وفصل سافل بسيطين (١)

ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا متلافيهما من حيث إنه فرد خاص ومعرض للجوهر (١) (قوله بسيطين) وقد قالوا ببساطة الجنس العالی وسكتوا عن ببساطة الفصل

والناطق فرد ومعرض له * بقی أن الاعتبار الثاني ليس لحيث إنه جزء (قال غير متناهية) امتناع التركيب من تلك الاجناس والفصول ليس لجرى ان برهاني التطبيق والتضایف أما على القول بوجود الطبائع فالعدم تمايزها بحسب الخارج * وأما على القول بانها أمور انتزاعية من الهوية البسيطة فلا انتهاء بانتهاء اعتبار العقل * على أن عدم تناهيها معنى لا يقف عند حد ولا يجري ذلك البرهانان في ذلك بل لاستلزام امتناع تعقل الماهيات بالكنه . ^{والجواب} الكلام على مقاله شارح المطالع في الماهيات المعقولة ولو بالامكان (قال لامتناعها) لا يبعد عود الضمير الى التكرار والتركيبين أعني التركيب من المتساويين والتركيب من الأجناس والفصول الغير المتناهية (قال بسيطين) تقييد الفصل هنا بالسافل وتقسيمه في صدر

للجوهر مع أنه يأبى عنه سابق كلامه ولا حقه ينافي جملة جنساً عالياً للانسان (قوله واعتبار الناطق) أي وكاعتبار الجوهر في ضمن اعتبار الناطق الخ * والأخصر الأوضح بدل قوله واعتبار الخ أن يقول ومن حيث إنه عرض عام للناطق (قوله ومعرض للجوهر) إذ كونه عين الجوهر باطل للتمايز بالعموم والخصوص . وتركيبه منه ومن أمر آخر باطل لما يأتي (قال من امرين متساويين) لان الشئ إما جوهر أو عرض فان كان الاول يكون الاول جنساً له وان كان الثاني يكون إحدى المقولات التسع جنساً له فلا يكون مركباً من متساويين * وكان هذا أولى من الاستدلال عليه بانه لو كان مركباً منهما فاما أن لا يحتاج أحدهما الى الآخر * أو يحتاج كل الى الآخر * أو أحدهما الى الآخر والكل باطل * أما الاول فلوجوب الاحتياج لتحصيل كمال الاتصال * وأما الثاني فللازوم الدور * وأما الثالث فللترجيح بلا مرجح لانه يمكن الجواب باعتبار الشق الثاني ومنع الدور مستنداً بتغاير جهتي الاحتياج كما في احتياج الهيولى الى الصورة في البقاء والصورة اليها في التشكل * وباختيار الثالث ومنع الترجيح بلا مرجع لجواز أن يستلزم مفهوم أحدهما الآخر لجواز التغاير مفهومهما مع التساوي في الصدق (قال ولا من أجناس الخ) لانه يستلزم امتناع تعقلها بالكنه لان الذهن لا يحيط باجزائها تفصيلاً (قال لامتناعها) أي الأجناس والفصول الغير المتناهية * وعود الضمير الى التكرار والتركيبين بعيد لعدم ملامته لقوله بل تنتهي الخ (قال بسيطين) هذا مشعر ببساطة الفصل السافل بخلاف ما في الحاشية المنوطة على قوله المار فان كان

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المارّ عقب تعريف النوع والإفان
كان جزاءً أعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعده مع أن ياذكره هنا في الحاشية
من وجه بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الأبعاد أيضاً كما لا يخفى قال عبد الحكيم
ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة
أو تكرّر الذاتي لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً ومشاركة بين الماهية ونوع مابين لها ولذلك
تماماً أو بعضاً فيلزم الأول أن كان كل جنس الماهية وكنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن
انتهى أقول بمقتضى أن يكون اللازم للتركيب كون فصلين بعيدين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس
الفصل خارج عن جنسها كما إذا فرض الماشي جنس الناطق وتام المشترك بينهما وبين الصاهل مع
خروجهم عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكهم بين الانسان والفرس أن يكون جنساً لها أو بعضاً
منه لجواز كونه خارجاً خاصة لو فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس
الداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لا يكون الحيوان تمام
المشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالي والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة
بفصل واحد

السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطاً ايضاً لانه لو تركب فلما ان يتركب من
امرين متساويين وهو باطل . وإما من جنس وفصل فذلك الجنس لا يجوز

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المارّ عقب تعريف النوع والإفان
كان جزاءً أعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعده مع أن ياذكره هنا في الحاشية
من وجه بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الأبعاد أيضاً كما لا يخفى قال عبد الحكيم
ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة
أو تكرّر الذاتي لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً ومشاركة بين الماهية ونوع مابين لها ولذلك
تماماً أو بعضاً فيلزم الأول أن كان كل جنس الماهية وكنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن
انتهى أقول بمقتضى أن يكون اللازم للتركيب كون فصلين بعيدين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس
الفصل خارج عن جنسها كما إذا فرض الماشي جنس الناطق وتام المشترك بينهما وبين الصاهل مع
خروجهم عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكهم بين الانسان والفرس أن يكون جنساً لها أو بعضاً
منه لجواز كونه خارجاً خاصة لو فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس
الداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لا يكون الحيوان تمام
المشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالي والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة
بفصل واحد

جزاً أعم وتقسيمه في صدر الفصل - فان الاول يدل على وجود الفصل المركب * والثاني يدل على
انه منقسم اليهما كما هو ظاهر * ونقل عن عبد الحكيم انه استدلل على بساطة الفصل مطلقاً بانه لو تركب من
الجنس والفصل للزم إما أن يكون للماهية جنسان في مرتبة أو تكرّر الذاتي لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً
محصلاً وجنسه مشتركاً بين الماهية ونوع مابين لها ولذلك الفصل تماماً أو بعضاً فيلزم الاول أن كان كل
من جنس الماهية وكنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن انتهى وأقول لم يقل أو فصلان
بعيدان في مرتبة لعدم احتماله لأن ذلك المشترك الذي هو جنس الفصل لا بد أن يكون ذاتياً للماهية
النوعية التي اعتبر الفصل له لئلا يلزم تقوم الجوهر بالعرض مثلاً واحتماله مبني على كونه خاصة الجنس وخاصته
الغير المختصة بنوع منه عرض عام للذاتي الاخص الموجودة هي فيه كما يشهد به التمتع (قوله فلما أن
يتركب الخ) لا يخفى أن هذا الدليل جار فيما سوى الفصل القريب من الفصول أيضاً ولو استدلل بان الفصل
السافل لو تركب لكان نوعاً محصلاً وكان فصله ممبزا عما يشاركه في الجنس فلا يكون الفصل السافل

هذا الفصل الى البسيط والمركب وما في الحاشية المنوطة على قوله المارّ عقب تعريف النوع والإفان
كان جزاءً أعم الخ يدل على وجوب بساطة الفصل السافل دون ماعده مع أن ياذكره هنا في الحاشية
من وجه بساطة الناطق يدل على بساطة الحساس وقابل الأبعاد أيضاً كما لا يخفى قال عبد الحكيم
ما حاصله أنه لو تركب الفصل مطلقاً من الجنس والفصل للزم أن يكون للماهية جنسان في مرتبة واحدة
أو تكرّر الذاتي لأن الفصل حينئذ يكون نوعاً محصلاً ومشاركة بين الماهية ونوع مابين لها ولذلك
تماماً أو بعضاً فيلزم الأول أن كان كل جنس الماهية وكنس الفصل خارجاً عن الآخر والثاني إن لم يكن
انتهى أقول بمقتضى أن يكون اللازم للتركيب كون فصلين بعيدين لماهية واحدة أحدهما أعنى جنس
الفصل خارج عن جنسها كما إذا فرض الماشي جنس الناطق وتام المشترك بينهما وبين الصاهل مع
خروجهم عن الحيوان حيث لا يلزم من اشتراكهم بين الانسان والفرس أن يكون جنساً لها أو بعضاً
منه لجواز كونه خارجاً خاصة لو فالانفصال في قوله تماماً أو بعضاً غير تام واللازم حينئذ كون الحساس
الداخل والماشي الخارج فصلين بعيدين للانسان وهو أيضاً ممتنع لاستلزام أن لا يكون الحيوان تمام
المشترك (قوله لأنه لو تركب) هذا الدليل جار في الفصل العالي والمتوسط فلا وجه لتخصيص البساطة
بفصل واحد

فيهما

لا يمنع انفكاك الماهية عن العرض
 لان انفكاك الماهية عن العرض لا يمنع
 انفكاك العرض عن الماهية
 لان انفكاك العرض عن الماهية لا يمنع
 انفكاك الماهية عن العرض
 لان انفكاك الماهية عن العرض لا يمنع
 انفكاك العرض عن الماهية

فصل في اقسام العرضيات

كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه عن الماهية في أحد وجودها الخارجي
 والذهني او في كليهما فهو عرض لازم لها * ويسمى الاول لازم الوجود الخارجي كالخارج
 للنار * والثاني لازم الوجود الذهني

مع ان العقول والنفوس منها عند الحكماء فتأمل

أي ومن غيره (قوله مع أن العقول) اشارة الى المقدمة الرافعة (قوله فتأمل) وجهه منع الملازمة ان أريد
 بالبساطة البساطة الخارجية * وتسليمها مع منع الرافعة ان أريد بها الذهنية لان التركيب الذهني لا يستلزم
 تركيب الخارجي بان يقال لانسلم انها من البسائط الذهنية بل هي من المركبات الذهنية والبسائط
 الخارجية (قال العرضيات) كأن الجمع لمشاكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال انفكاكه) انفكاك
 الشيء عن الشيء عبارة عن وجود الشيء الاول بدون الثاني فلا يشمل التعريف المستفاد هنا شيئاً من
 افراد العرض العام اللازم ضرورة وجودها بدون الماهية الملزومة فلا بد من القول إما بان المعنى على
 القلب أي امتنع انفكاك الماهية عنه أو بان الانفكاك هنا بمعنى السلب والانتفاء (قال عن الماهية)
 نوعية أو جنسية (قال في أحد) في هنا وفي الآتي لاعتبار المدخول

(قوله مع أن العقول الخ) فيه أن العقول والنفوس بسائط خارجية لذهنية * على أنا نقول لو لم يكن
 حقيقة الفصل القريب جرهما لكان عرضاً فيلزم تقوم الجوهر بالعرض لئلا يلزم وجود الشيء بدون
 الحقيقة . وكان في كلامه السابق اشارة الى هذا حيث فرع من عدم جواز كون جنس الفصل عرضاً
 كونه من الاجناس البعيدة أو من فصوله البعيدة فقط مع قيام احتمال كونه من الجوهر بمعنى كون الجوهر
 عرضاً عاماً له * والى هذا أشار بقوله فتأمل (قال العرضيات) أي أنواع العرضي * والمراد بالجمع مافوق
 الواحد وإيثاره على الثنية لمشاكلة قوله المار في اقسام الذاتيات (قال إن امتنع انفكاكه) أي لا يجوز
 أن يفارقها وإن وجد في غيرها قاله عبد الحكيم * فلا يرد أن انفكاك الشيء عن الشيء عبارة عن وجود
 الأول بدون الثاني فلا يشمل التعريف الضمني للأزيم شيئاً من افراد العرض العام اللازم ولا حاجة
 الى جعل المعنى على القلب أو جعل الانفكاك بمعنى السلب والانتفاء (قال لها) الأولى تركه لئلا
 يتوهم الدور لكون التعريف الضمني للآزم الماهية حينئذ (قال لازم الوجود الخارجي الخ) أي لازم
 الموجود الخارجي فلا يرد أن بين هذا وقوله كالخارج تناقضاً لأن هذا يدل على أن الملزوم الوجود

كالكلى للعنقاء (١) والثالث لازم للماهية كالزوج للاربعة والا فعرض مفارق سواء فارق

(١) قوله كالكلى للعنقاء لم يقل الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم في الازهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات

(قال كالكلى للعنقاء) كون الكلى وأنواعه من هذا القسم مبنى على ما مر من كونها من اواحق الصور الذهنية كالجزئى فدانه تعالى بناء على امتناع تعقله كما لا يكون كلياً لا يكون جزئياً * وأما على القول بكونها من عوارض الماهية وتفسير الكلى والجزئى بما كان بحيث لو حصل في العقل لجوز اتحادهم مع كثيرين أو لم يجوز فمن القسم الأخير ولا يتوقف التفسير المذكور على الحصول بالفعل ولا على الحصول بالامكان كما في ذاته تعالى على القول بامتناع تعقله وهذا هو الذى اختاره السيد قدس سره وارتضاه عبد الحكيم (قوله من الماهيات) أى التى يتعلق الاحساس بوجودها (قوله عند الاحساس) احساساً ظاهرياً أو باطنياً (قوله لازمة لها) فتمثيلهم اللازم الذهنى بالكلى الانسان والحيوان غير صحيح * وقيل أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان كما اعترف به بقوله جزئية أمر جزئى لا ماهية بمعنى ماهه يجب عن السؤال بما هو والمزوم هو الثانى لا الأول والمفارق عنه الكلمة هو الأول لا الثانى فتمثيلهم صحيح لا غبار عليه * أن قيل إن الماهية بهذا المعنى متحقق فى ذلك الأمر الجزئى قلنا لو سلم فلا نسلم عدم اتصافها بالكلية (قوله بخلاف العنقاء) حاصله ان الكلى من الاعراض المفارقة بالنسبة الى الماهيات الموجودة ومن الاعراض اللازمة بالنظر الى الماهيات المدومة * لكن لقائل أن يقول إن العنقاء يمكن وجود أفرادها والاحساس بها فالكلى لها عرض مفارق كالمالح للبحر *

وذاك على أنه النار وقس عليه إلا أنى (قال كالكلى للعنقاء) الاولى كالكلى لشريك البارى ليكون المزوم ممتنع الفرد فى الخارج (قوله من الماهيات الموجودة الخ) أى بمعنى وجود افرادها فلا ينافى هذا ما سبق من أن الحق ان وجودها عبارة عن وجود افرادها ولا يرد انه لو كانت موجودة فى الخارج يكون الكلى لازم الماهية لازم الوجود الذهنى (قوله لانها قد ترسم) أى قد يتوهم ارتسامها فى الازهان جزئية عند الاحساس بجزئياتها فتتوهم مفارقة الكلية عنها فكل من المفارقة والارتسام توهمى فلا يرد أن المرسم عند الاحساس بشخص الانسان أمر جزئى والكلام فى الماهية بمعنى ما به يجب عن السؤال بما هو (قوله عند الاحساس) متعلق بمقدر بيان لوقت الارتسام جزئية لا بقوله ترسم وإلا لانتج ان كلامه يفيد كثرة عدم الارتسام جزئية عند الاحساس بها وليس كذلك * ويمكن الجواب

ان يكون الماهية في وجودها الاصلية
والعقيدة باللازم بوجودها
وجبت الماهية اصلها واعلياً
فانها تخلق بالاحساس
فانها تخلق بالاحساس
فانها تخلق بالاحساس
فانها تخلق بالاحساس

اولا كان المراد بالخاصة تنقضي جميعا وان كانت
فهي خاصة بالنظر الى الجسم الخالص وتكون
لها شاملة لا غير او تكون شاملة او بالنظر الى
المكان كذلك كالماء في القدر او بالنظر الى
الانسان فلا فيه تنقيصا لخاصة بالكلية

مراد بالخاصة تنقضي جميعا وان كانت
فهي خاصة بالنظر الى الجسم الخالص وتكون
لها شاملة لا غير او تكون شاملة او بالنظر الى
المكان كذلك كالماء في القدر او بالنظر الى
الانسان فلا فيه تنقيصا لخاصة بالكلية

بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان أولا كالمالح للبحر (١) ثم اخاصة اما شاملة لجميع افراد
الماهية كالضاحك بالقوة او غير شاملة كالضاحك بالفعل (١)

التي لم يوجد لها فرد في شيء من الازمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم في ذهن
من الازمنة على وجه الجزئية في شيء من الازمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت
موجودة في الازمنة فتكون لازمة لها في الازمنة (١) (قوله للبحر) اذ يمكن ازالة
الملوحة عنه كما يظهر عند التقطير لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فليتأمل (١) (قوله
كالضاحك بالفعل) ولقائل ان يقول تمثيل اخاصة الغير الشاملة به غير صحيح المعنى ان يكون
(قوله لم يوجد الخ) او وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول والنفوس
(قوله ولم يتعلق) عطف على السبب (قوله فليتأمل) كأن وجهه أن التمثيل للعرض الامتياز بالفعل بالمالح
انما يوجب لم تصدق ماهية البحر على القطرات التي زالت عنها الملوحة فانه لو صدقت عليها لكانت المالح
من العرض المفارق عن الماهية بالفعل وهو ممنوع لجواز خروج البحرية وكونه مياها كثيرة جدا مجتمعة
من الحقيقة خروج الحوضية عن حقيقة مافي الحوض الا ان يقال ان البحر ماهية اعتبارية لا تصدق
على القطرات (قال ثم اخاصة) وكذا العرض العام اما شاملة كالمشي بالقوة والمتجيز للانسان واما غير
شامل كالمشي بالفعل والايض له لعدم صدق الاول على الزمن ومن يموت قبل المشي والثاني على الزنجي

بان كلمة قد للتحقيق (قوله ولم يتعلق بها الخ) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلو فلا يتجه ان كلامه
قاصر لبقاء شق آخر وهو ما وجد لها فرد لكن لم يمكن تعلق الاحساس بها كماهية المجردات من العقول
والنفوس ولا أن قوله ولم يتعلق مستغنى عنه بقوله التي لم يوجد الخ (قوله موجودة في الازمنة) أي في
الازمنة فقط بدون تحققها في ضمن الافراد الموجودة في الخارج ففيه تنبيه على أن قولنا كل ماهية
معدومة كلي بالضرورة انما يصح اذا اخذت مشروطة عامة (قال كالضاحك) مثل لاشق الاول بالخاصة
والثاني بالعرض العام تفننا أو للاحتياط (قوله عن مجموع البحر الخ) الاضافة بيانية أي عن مجموع اجزاء
هي البحر في زيادة المجموع اشارة الى أن السكثرة داخلة في مفهوم البحر فلا يصدق ماهيته على القطرات
صدق الكل على جزئياته وان صدقت عليها صدق الكل على اجزائه حتى يقال إنه اذا زالت عنها
الملوحة يكون المالح من العرض المفارق بالفعل * ولا يقاس على النهر فضلا عن الحوض ويؤيده مافي
القاموس من أن البحر الماء الكثير والنهر مجرى الماء وانه يقال استنحوض الماء اتخذ لنفسه حوضا
(قال ثم اخاصة الخ) الاشمال وكل منهما اما شامل لجميع افراد الماهية كالضاحك والمشي بالقوة للانسان

وهي أيضاً اما خاصة النوع (١) كما تقدم

اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوي
للانسان مساو له وشامل لان الصبيان بل الاطفال في المهد يدركون الامور الغريبة وهو
معنى التعجب . فالمثال الصحيح لها هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير
شامل لجميع افراده . اللهم الا ان يراد بالضحك بالفعل معنى آخر وهو الاثار الظاهرة
المحسوسة تأمل (١) قوله اما خاصة النوع الى آخره) ويندرج فيه خاصة الفصل القريب
لان المراد اعم من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئه المساوي . وكذا خاصة

(قوله المساوي للانسان) قد يقال يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب
ومعلومه وما ذكره مجرد دعوى (قال وهي أيضاً) أي الخاصة شاملة أولاً (قال كما تقدم) أي من المثاليين
(قوله فيه) أي في هذا القسم (قوله خاصة) أي بعضها والا فالنوع خاصة الفصل القريب لا خاصة
لنفسه . وقس عليه قوله وكذا خاصة الفصل البعيد (قوله خاصة للنوع) أي بواسطة ما هو خاصة بالذات
كالضحك الخاصة بواسطة المتعجب الخاصة بالذات (قوله جزئه المساوي) أو بواسطة ما هو بواسطة

أو غير شامل كالضحك بالفعل والمماشي كذلك الا أن توصيف الخاصة بالشاملة وغير الشاملة لما كان
أشهر من توصيف العرض العام بهما اقتصر على تقسيمها اليهما (قوله اذ الضحك بالفعل الخ) اشارة الى
صغرى الشكل الثاني المطوية كبراهها . تقرير القياس الضاحك بالفعل مساو للانسان والخاصة الغير
الشاملة للانسان ليست بمساوية له لازوم كونها أخص (قوله مساو له الخ) في جعل الضحك مساوياً له
مسامحة لأن المعتبر في المساواة حمل كل من المتساويين على جميع افراد الآخر مواطاة فالمساوي له حقيقة
هو الضاحك (قوله هو الكاتب) الحصر اضافي والاصناف خواص غير شاملة للانواع (قوله تأمل) وجهه
دفع ما يقال في منع المساواة من انه يجوز أن يتولد انسان ويموت بعد لحظة من غير أن يعرضه التعجب .
وما ذكره مجرد دعوى بان المراد المساواة بحسب الصدق ومجرد جواز الافتراق للانسان لا يقدح فيه نعم
لو اعتبرت بحسب المفهوم لانجه على انه قد يستدل على دعواه بالاستهلال فتدبر (قال إما خاصة) تقسيم
اعتباري لاجتماع القسمين في نحو الضاحك (قوله ويندرج فيه) ان أراد اندراج جميع افراد خاصة
الفصل لزم كون النوع خاصة لنفسه أو بعضها لم يندفع النقص بالنوع الذي هو خاصة بالذات للفصل
وجعله مندرجا في خاصة الجنس بعيد (قوله أو بواسطة جزئه الخ) الاخصر الاولى أو بواسطة ليندرج

خاصة الذاتى الاعم بدون العكس * وقد تطلق الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالمتميز للانسان والحيوان. وتسمى خاصة مضافة. وما تقدم خاصة مطلقة * فالعرض العام قسمان * مميز للماهية في الجملة. وغير مميز اصلا كالشيء والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والممتنع (تنبيه) اللازم الخارجى هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم

(قال خاصة) غير شاملة (قال بدون العكس) اللزوم * وكتب ايضا فى المسئلتين اما فى الاولى فلان بعضا من العرض العام للذاتى الاخص كالشيء والممكن العام بالنسبة الى الانسان عرض عام للجنس ايضا. وبعض آخر كالحيوان والحساس بالنسبة الى الناطق عين الجنس أو ذاتى له * وأما فى الثانية فللمسئلة الاولى ولان الحيوان خاصة للذاتى الأعم كالحساس مع انه ذاتى للانسان وعرض عام للناطق (قال وقد تطلق) أى بالاشتراك اللفظى على ما نقله عبد الحكيم عن الشفاء (قال الماهية) النوعية أو الجنسية (قال مضافة) أى بالنسبة الى الجوهر (قال والممكن العام) الغير المقيد بخصوص أحد جانبي الوجود والعدم (قال اللازم) أصليا (قال وجود الملزوم) الوجود فى كل من اللازم والملزوم أعم من أن يكون محوليا (قال خاصة الذاتى الاعم الخ) أى غير شاملة له ولو كانت شاملة للذاتى الاخص (قال بدون العكس) أى

العكس الكلى فى المسئلتين (قال عن بعض ماعداها) أى فقط فالبعض هنا مأخوذ بشرط عدم التحقق مع البعض الآخر (قال فالعرض العام) فهو أعم مطلقا من الخاصة المضافة ومن وجه من مطلق الخاصة ومباين للخاصة المطلقة (قال والممكن) أى الخاص بقرينة المقابلة فلا يلزم شمول الشيء لنفسه ولغيره (قال هو امتناع) هذا مختار المصنف وفسره الجمهور بامتناع انفكاك تصور شئ عن شئ ومرادهم بامتناع الانفكاك أعم من أن يكون تصوراهما فى زمان واحد أو فى زمانين بدون تخلل زمان بينهما وما يقال انه مخصوص بالشق الثانى لان تصور اللازم تابع لتصور الملزوم ولأنه يمتنع توجه النفس نحو شيئين فى زمان واحد ففيه أنه يكفي للتبعية التأخر الذاتى وان التوجه المذكور لو سلم امتناعه قائما يكون اذا كان بطريق الاخطار. وأما اذا كان أحدهما ملحوظا بالذات والآخر بالتبع فلا على أن الدليل منقوض بالمتضايفين لتعلقهما معا (قال انفكاك اللازم الخ) الاولى انفكاك شئ عن وجود آخر تهمايا عن توهم الدور وقس عليه ما يأتى (قال عن وجود الملزوم الخ) بان يتحققا زمان واحد (قال فى الخارج) المراد بالوجود فى الخارج الوجود الاصيل لا ما هو خارج الذهن أعم من أن يكون محوليا أو رابطيا فيشمل لزوم الصفات النفسانية بعضها لبعض كالحياة للعالم ولزوم الجوهر للجوهر كالزوم الهوى للصورة والعرض

مفردين كانا (١) كلزوم الحرارة للنار. او مركبين كلزوم احدى القضيتين للآخرى والنتيجة
للدليل. او مختلفين كلزوم المعارف لتعريفاتها * (٢) وعلى التقادير فكل منهما ان احتاج
سواء كان بين الاثنان علاقة لا شئ الا ان

(١) قوله مفردين كانا الى آخره) تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين ولغير المتصادقين
لا تعميم لغير المتصادقين فقط والا لم يصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها لان المعارف
والتعريف متصادقان قطعاً (وايضاً) هذا التعميم غير مختص بغير المتصادقين بل يجري
في المتصادقين ايضاً كما لا يخفى (٢) قوله وعلى التقادير الى آخره) اي على تقدير كون كل

لا جهتها فلا تكون الشرطية موجبة وذلك لان القول بان اللزوم فيها بمعنى الاتصال الممتنع الانفكاك
دون نفس امتناع الانفكاك. واللزوم والضرورة في الحليات بمعنى نفس امتناع انفكاك نسبتها بحكم
نمطاً للزوم حقيقة هنا سواء كانت موجبة او نافية لا نسبق المقدم والتالي. الا انهم لما أطلقوا اللزوم
والمزوم على موضوعها مساحة فيما كان محمولها الوجود كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة
موجودة لزوماً كما أطلقوها على أنفسهما حقيقة صح القول بان غير المتصادقين قد يكونان مفردين وإن
لم يطلقوها على موضوعي المقدم والتالي فيما كان محمولها العدم كقولنا كلما كان المعلول معدوماً كان العلة
معدومة لزوماً (قال كلزوم) أي كلزوم نفس إحداها لنفس الأخرى لزوماً خارجياً وكذا في المتالين
الآتيين التاليين سواء كان بينهما لزوم بحسب العلم أيضاً أولاً (قال ان احتاج

الاتصالية في المفردين والمركبين والختلفين وجهة النسبة الايجابية الحلية في ما أمكن فيه الحل
بالاشتقاق أو بنى هو كأن يقال في مثال المفردين النار حارة أو ذات حرارة باللزوم وكما كانت النار
موجودة كانت الحرارة موجودة هذا على رأى عصام من أن اللزوم في كل من الحلية والشرطية جهة
النسبة ويؤيده انهم عرفوه بامتناع انفكاك شئ عن آخر ولم يفرقوا في التعريف بين اللزوم في الحلية
والشرطية وقال عبد الحكيم اللزوم في الشرطية نوع النسبة الاتصالية (قال كلزوم المعارف) مبنى
على الغالب والا فاما يتم التمثيل لو انحصرت التعريف في المفاهيم المركبة (قوله والا لم يصح
التمثيل) حمل السكاف على التمثيل لموافقة السابق والا فيتمجه انه لم لا يجوز كون السكاف للتنظير
ويكون التعميم لغير المتصادقين فقط (قوله غير مختص) أي بحسب نفس الامر فلا يرد أن قوله
والا لم يصح مفعول عن قوله وأيضاً « هذا التعميم » لأنه ناظر الى صنيع المصنف (قوله بل يجري في
المتصادقين الخ) انما يتم الجريان لو عم المركب من التام وغيره وأما اذا خص بالتام فلا (قال ان احتاج الخ)

وكان المقصود من قوله لا شئ الا ان
اللزوم المسمى بالشرطية في الشرطيات فيكون لا شئ الا ان
انما هي الحلية في المقدم والتالي كقولنا كلما كان النار موجودة كانت الحرارة
موجودة لزوماً لان كل شئ يقع القلب بكون غير

[illegible]

في المنطق... (113)

والمسكات للأعدام المضافة اليها مثل الجمل والعنى وهو المعتبر في الدلالة الالتزامية عند
 اهل المعقول. واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة ولو بمعونة القرآن
 ولذا ادرجوا جميع المعاني المجازية الخارجة في المدلولات الالتزامية *
 عن الموضوع

(قال والمسكات) اطلاق اللزوم والمزوم على نفس المسكات والاعدام كما يقتضيه التمثيل بها للبين
 بالمعنى الأخص المعروف بما ذكر من اطلاق اسم العلم على المعلوم والا فقد سبق انه لا لزوم بين أنفسهم
 بل بين علميهما وان اللزوم بين الادراكين لا يستلزم اللزوم بين النفسين (هذا) ولا تلفت الى مافي
 الرسالة المذكورة من جعل لزوم البصر للعنى مثلاً للبين بالمعنى الأخص من اللزوم الذهني بالمعنى الذي
 ذكره المصنف واعترافه بجواز اللزوم بين الادراكين بدون اللزوم بين نفس المدركين وقال انه
 لم يطلع على مثال واقعي له (قال وهو) أي اللزوم البين بهذا المعنى * وكتب أيضاً أي اللزوم الذهني
 بهذا المعنى (قال الخارجة) التقييد بالخارجة يشعر أن المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ مجازاً
 مندرج عندهم في المدلول المطابق وفقاً للمناطق والالتزامي الذي استعمل عندهم كذلك مندرج عندهم
 في المدلولات الالتزامية خلافاً للمناطق (قال في المدلولات) محال لما في عبد الحكيم حيث قل دلالة
 اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند اهل العربية لأن اللفظ مع القرينة موضوع المعنى المجازي بالوضع
 النوعي كما صرحوا به * وأما عند المنطقيين فان كان اللفظ متعملاً مجازاً في المدلول التضمني أو الالتزامي
 والمادة المذكورة لا تحقق لها فلا تقدر في أخصيته (قال والمسكات الخ) مثل هذا تنبيه على أن البين
 بهذا المعنى يتحقق فيما كان بينهما لزوم ذهني فقط كما يتحقق في ما عداه لكنه انما يتم لو قيل بأن
 وجود اللزوم في الذهني ظلي لا أصلي بناء على ما قاله عبد الحكيم من أن الوجود الظلي لا يترتب عليه
 أثر خارجي أي أصلي * وأما اذا قيل بان وجود اللزوم في أي ظرف كان أصلي فلا لأنه لا يلزم من تحقق
 العنى في الذهن ظلاً تحقق البصر اصاله فتأمل (قال المضافة) أي معنى وفيه اشارة الى أن الاعدام انما
 تكون ملزومة للمسكات اذا تصورت بالكنه (قال وهو المعتبر الخ) أي اللزوم الذهني البين بالمعنى
 الأخص وليس الضمير عائداً الى البين بالمعنى الأخص وان أوهمنه العبارة (قال عند اهل المعقول الخ)
 أي الحكماء فالمعقول مقابل المنقول وليس المراد الباحثين عن المعقول أعني المناطق بناء على أن موضوع
 المنطق المعقولات الثانية لعدم ملاءمته لما سبق من أن موضوعه المعلوم التصوري والتصديقي (قال
 الخارجة في المدلولات الخ) أي باعتبار الوضع الأصلي * وأما بحسب الوضع المجازي فندرجة في المطابقة
 فلا يرد أن هذا مناف لما قاله عبد الحكيم من أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند اهل

كما ذكر الاسد في الرجل النبي صلى الله عليه وسلم

في المنطق... (113)

الباب الثاني في القول الشارح

وهو قول يكتب (١) من تصوره تصويري آخر إما بكنهه أو بوجه يميز عما عداه

(٣) قوله قول يكتب إلى آخره القول بمعنى المقول مفردا كان أو مركبا لا بمعنى المركب
لأنه يخرج التعريف بالمفرد كما يحكي والاكتمال في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر
لا مطلق التحصيل فلا يصدق التعريف على الملزومات بالنسبة

فالدلالة مطابقة والا فلا دلالة انتهى (قال من تصوره) ولا يخفى أن هذا التعريف من قبيل التعريف بالاحكام

وهو وان لم يستلزم فاداً بالنسبة إلى نفس التعريف الا أنه مستلزم لفساد الدور بالنظر إلى الغرض من

العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي بالوضع النوعي * ثم إن تقييد المعاني بالخارجة لكون
الكلام فيها مفهوم المخالفة هنا ليس بمعتبر فلا يرد انه مشعر بان المعنى التضمني الذي استعمل فيه اللفظ
مجازاً مندرج عندهم في المدلول المطابق. ولا انه ينافية قولنا أي باعتبار الخ * على انه لو سلم اعتبره فلا شعار
ممنوع إذ لا يفيد الا عدم كونه مدلولاً التزامياً وهو أعم عقلاً من المطابقة تأمل (قال في القول الشارح)
أي في مسائل متعلقة به تعلق الكل بالجزء (قال قول يكتب) الأولى ما يكتب الخ لما في الحاشية
ولثلاثيهم الدور (قال من تصوره الخ) أي من تصور نفسه إن أريد القول المقول أو تصور مدلوله ان
أريد الملفوظ أو المراد بالاكتساب أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن التعريف غير
جامع لجميع أفراد المعرفة ان كان تعريفاً للقول الشارح الملفوظ (قال أو بوجه يميز الخ) أي بوجه غير
مشروط فيه الايصال إلى الكنه فلا يرد أن الشق الأول مستدرك لان الوجه المميز عما عداه شامل لما
يفيد الكنه لأن المعتبر في الأول هو الايصال إلى الكنه فكلمة أو للانفصال الخلوى ويجتمع طرفا
التريد في الرسم التام الأكمل * وقد يتوهم ان المراد بالوجه هو الغير الموصل إلى الكنه بقرينة المقابلة
وان الانفصال حقيقي. وفيه أنه حينئذ يخرج الرسم التام الأكمل عن تعريف المعرفة مع أن المصنف
أدخله في الأقسام * بقاء أن كلمة أو للتقسيم لا للتريد فلا يرد انها منافية للتحديد (قوله هو التحصيل)
أي وذلك التحصيل يتوقف على اعتبار نسبة التعريف إلى المعرفة فلا يتجه أن تصور الجسم الناطق
مثلاً من غير أن ينسب إلى ما يطلب تعريفه لا يحصل منه تصور الانسان في الذهن مع انه حد ناقص
له لانه انما يكون حيداً ناقصاً اذا نسب اليه (قوله فلا يصدق) ولذا عدل عن قولهم يلزم إلى قوله يكتب
(قوله على الملزومات الخ) لم يقل ولا على المحدود بالنسبة إلى الحد التام لدخوله في الملزومات ولذا قال

قال في تعريف
الشيء بالوجه تعريف
ذلك الشيء بذكر الوجه فقط
كما هو مقتضى ذلك
مربوط بالبناء ولا يرد
في التعريف أو ما قبله
الاستدلال بطريق الاستصحاب
مع أن الانتفاء بالذات
وفا لا الأصل العينية
لفظ اللزوم لا يميز
لا مطابقة
أما أن لا يستعمل
فلا يخفى أن ذلك
فدلالة لفظ الاستصحاب
عنهم

أو ببعضها المحض (١) كالفصل القريب وحده أو مع الجنس البعيد خذ ناقص كالناطق
للإنسان والجوهر الحساس للحيوان *

(١) (قوله أو ببعضها المحض الخ) يرد عليه أنه يستلزم أن يكون المركب من الفصلين
البعيد والقريب أو البعيدين أن جوز التعريف بالإعم وأن يكون مجرد الجنس أن جوز
مع ذلك التعريف بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك * والجواب أن ذلك مجرد احتمال عقلي
غير محقق فلا ينتقض به التعريف * ولو سلم فلا بأس في كونه حدا ناقصا عندهم * وكذا
الكلام في تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة
أو مع العرض العام بل من الفصل القريب مع أحدهما رسما ناقصا

(قوله يرد) حاصل الإيراد أن كلا من الأمور الثلاثة مما يصدق عليه التعريف وأنه ليس مما يصدق عليه
المعرف ينتج من الشكل الخاطئ أن بعضا مما صدقات التعريف لا يصدق عليه المعرفة وهو فاسد على
رأى المتأخرين المشترطين للمساواة * وحاصل الجواب الأول منع الصغرى أن أريد أن كلا من تلك
الأمور مما صدقاته الحقيقة. وتسليمها كالكبرى ومنع استلزام الدليل للفساد أن أريد أنه من مطلق
المصادقات * وحاصل الجواب الثاني منع الكبرى على تسليم كون تلك الأمور من المصادقات المحققة
(قوله عليه) أي على مانعية التعريف (قوله الجنس) والفصل البعيد وحده (قوله فلا ينتقض)
أي منعاً (قوله ولو سلم) أي كون ذلك احتمالا محققاً (قوله أو مع العرض) أن جوز التعريف

(قال أو ببعضها الخ) الباء هنا وفي السابق واللاحق كالباء في قول ابن مالك فارفع بضم الخ في كونها
للتصوير أو التحقق ولزوم جعل الشيء مصوراً أو متحققاً بنفسه مندفع بجمل ما قبل الباء أهم مطلقاً بما
بعدها (قوله أو البعيدين) أي والبعيد فقط أن جوز التعريف بالمفرد * وقوله مجرد الجنس أي والجنسان
القريب والبعيد أو البعيدين ففي كلامه احتباك والمراد بالجنس المجرد أعم من القريب والبعيد ومادة
النقض غير منحصرة في ما ذكرنا لانتقاضه بالمركب من الجنس مطلقاً والفصل البعيد واحداً أو متعدداً
(قوله أن جوز مع ذلك التعريف) يتجه أن البعيدين وكذا مجرد الجنس عند مجوز ما ذكر من أفراد المعرفة
فلا ينتقض به مانعية التعريف وإن نقض به عند مشروط المساواة. إلا أن يقال أنه حينئذ يعتبر قيد
المساواة فيه بقرينة اشتراطها (قوله أن جوز مع الخ) مشعر بالترديد في تجويزه خلافاً لظاهر المتن (قوله
احتمال عقلي الخ) إنما يتم لو كان المنطق عبارة عن القدر المعتمد به ولم يرد بتلاحق الأفكار. وأما إذا كان
عبارة عن مجموع قوانين الاكتساب وزاد به فلا (قوله ولو سلم الخ) أي ولو سلم انتقاض التعريف

وَأَنْ لَمْ يَكُنْ بِالذَّاقِ الْمَحْضِ فَإِنَّ كَانَ بِالْخَاصَةِ ^{وَمِنْ رُكْنَيْهِ} مَعَ الْجِنْسِ الْقَرِيبِ كَالْحَيَوَانِ الضَّاحِكِ
لِلْإِنْسَانِ أَوْ مَعَ جَمِيعِ الذَّاتِيَّاتِ كَالْحَيَوَانِ النَّاطِقِ الضَّاحِكِ فَرَسَمَ تَامًا وَيُسَمَّى الثَّانِي رَسْمًا تَامًا
أَكَلَ مِنْ الْحَدِّ التَّامِ وَالْأَفْرَسَمُ نَاقِصٌ وَلَوْ بِالْخَاصَةِ وَحَدُّهَا ^{سُودَ كَانَ مَقْصُودًا} أَوْ مَعَ الْعَرَضِ الْعَامِ وَإِنْ مَنَعَ
الْمُتَأَخَّرُونَ الْعَرَضَ الْعَامَ بِنَاءً عَلَى زَعْمِهِمْ بَانَ الْغَرَضُ مِمَّا أَخَذَ فِي التَّعْرِيفِ

بالأعم وكذا مجرد العرض العام (قال وان لم يكن) أى سواء لم يكن هناك ذاتى أو كان لكن لم يكن
محضاً (قال المتأخرون) قال بعضهم إذا لم يكن مع عرض عام آخر يكون مجموعهما خاصة مركبة والآفل
ينعوه كالطائر الولود للخفاش (قال بانح) تحرير الاستدلال ان كل ما أخذ فى التعريف إما ما يفيد التميز
أو الاطلاع على الذاتى ولا شئ من العرض ^{الما} كما يفيد شيئاً منهما فلا شئ مما أخذ فى التعريف بعرض عام *
وقوله والحق الجواز الخ منع الحصر فى الصغرى * وقوله وأيضاً الخ منع الكبرى على تسليم حصر
صوته لا شئ مما أخذ فى التعريف

للحد الناقص بالفرد الغير المحقق بناء على انه حد تام وعدم الانقراض به مخصوص بما عداه كما يأتي
فلا نسلم انه ليس من افراد المعرف بالفتح (قال وان لم يكن بالذاتي الخ) النفي متوجه الى كل من
المقيد والمقيد لا المقيد فقط وان كان هو الاصل لاستلزامه عدم صحة قوله الا تى ولو بالخاصة (قال فان
كان بالخاصة) أى الخاصة الشاملة لجميع الافراد شاملة لجميع الأوقات كالضاحك بالقوة للانسان أولا
كالمتنفس بالفعل للحيوان البرى وهذا مراد من قال ينبغي تقييد الخاصة باللازمة لان المفارقة أخص
من ذى الخاصة فيكون تعريفاً بالاختصاص والا لاتبه أن دليله انما يجرى في المفارقة بالفعل (قال ربما تاما
أكل الخ) هذا مشعر بان المركب من الذاتى والعرضى عرضى وفيه رد على ما قاله السيد قدس سره من
أن المركب من الفصل القريب والعرض العام وكذا من الفصل والخاصة حد ناقص لان الفصل وحده
اذا أفاد التميز الحدى فهو مع شئ آخر أولى بذلك (قال والا فرسم ناقص الخ) قضيته أن يسمى المركب
من الفصل القريب والخاصة ربما ناقصا وهو كمل من الحد الناقص بناء على ان ضم العرضى الى الحد
الناقص يجعله ربما ناقصاً كمل كما أن ضم الخاصة الى الحد التام يجعله ربما تاماً كمل وأن يكون المركب
من تمام الذاتيات مع الخاصة والعرض العام ربما ناقصاً كمل من الحد التام (قال وان منع المتأخرون)
انما يناسب هذه الغاية لو منعوا وقوع العرض العام في التعريف مطلقاً ما اذا منعوا التعريف به وحده فلا
(قال بناء على زعمهم) أقول كلامه مشعر بانهم منعوا وقوع العرض العام معرفاً وجزأه له . وبه صرح السيد
قدس سره وحينئذ فتقدير الدليل العرض العام غير مشتمل على الغرض من التعريف وكل أمر كذلك
يمنع كونه معرفاً أو جزأه أما السكبرى فظاهرة وأما الصغرى فلان الغرض الخ • فقوله أن الغرض

لما التميز أو الاطلاع على الذات * والحق الجواز اذ الغرض الاصلى هو التوضيح ولذا جاز
الرسم الاكمل وأيضا ربما يحصل به التمييز كما في قولهم في تعريف الانسان ماش على قدميه
عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع * ومن قبيل الرسم الناقص
التوضيح بالمثال والتقسيم *

الصفري (قال إما التميز) التام (قال على الذاتي) فيه مساححة والمراد الاطلاع على المعرف بالفتح بالذاتى
(قال التوضيح) التوضيح هو تحصيل الصورة بطريق السهولة فهو أعم من التميز في الجملة فيجوز أخذ عرض
عام لا يتميز له أصلا في التعريف (قال ولذا) إشارة الى النقض الاجمالى (قال الرسم) وفاقا (قال ماش)
قد يناقش في التمثيل بأنه لم يحصل التميز التام المراد بقرينة السياق بشئ من الأعراض العامة فيه وهو
ظاهر. ولا بمجموعها لصدقه على النسب. ولا بانضمامها الى الخاصة التي هي القيد الاخير لان التميز التام
له * فالاولى التمثيل بالطائر الولود للخفاش بناء على أن المراد حصول التميز التام بالأعراض العام بواسطة
انضمامها الى عرض عام آخر تأمل (قال التوضيح بالمثل) سواء كان جزئيا للمعرف كقول ابن مالك الفاعل
الذي كرفوعى أتى الخ أو أمرا مباينا له كقولاك العلم كالنور والجهل كالظلمة والتعريف بالمثل حقيقة تعريف
بما به يحصل المماثلة والمشابهة. فتعريف الفاعل بما مر تعريف بكونه مسندا اليه للفعل أو شبهه. وتعريف
العلم بالنور تعريف بكونه موجبا للانكشاف (قال والتقسيم) المراد به اما تقسيم أمر أعم من المعرف
ذاتى أو عرضى الى أمرين متفقين في الذاتية والعرضية أو مختلفين * ثم تقسيم أحدهما ان كان أعم أيضا
الى أنه ينتهى الى المعرف ومقابله * فالحاصل من التقسيم قد يكون حدا وقد يكون رسما. وهذا المعنى هو الذى

اشارة الى جزء دليل الصغرى وتقريره المرض العام غير مشتمل على أحد الا صريين وأحدهما هو الغرض
من التعريف وقوله اذ الغرض منع اكبرى دليل الصغرى وقوله ولذا جاز الخ نقض اجمالى مجريان
الدليل فى الرسم التام الا كمل لـ كنهه انما يتم اذا كانت او فى قوله أو الاطلاع للانفصال الحقيقى. وقوله
وربما يحصل الخ منع اصغرى دليلها (قال إما التميز) المراد به التام وبالذاتى فى قوله على الذاتى مايعم
بعضه والا لكان الدليل جاريا فى الجنس بل فى الفصل البعيد مع وقوعهما جزء تعريف (قال ماش على
قدميه الخ) أى شئ ماش على قدميه فلا يلزم الدور ولو قال الماشى على قدمين لكان أولى (قال ومن
قبيل الرسم الناقص الخ) فلا يبطل حصر المعارف فى الاقسام الاربعة بهذين الا صريين (قال التوضيح
بالمثال الخ) أى ما يحصله فففيه مساححة (قال والتقسيم) عطف على المثال أو على قوله التوضيح ثم المراد
بالتقسيم تقسيم المعارف الى أقسامه كتقسيم الكل الى الذاتى والعرضى فانه فى قوة الكل أمر منقسم

فكانت قلت الكئين قسم الجسم الخلد الجسم والذالك
الامر الذي قسمه قلت الجسم الخلد الجسم والذالك

اليهما وهو تعريف بالخاصة وليس المراد به تقسيم أمر أعم من المعرفة ذاتي أو عرضي إلى أمرين متفقين في الذاتية والعرضية أو مختلفين فيهما. ثم تقسيم أحدهما إن كان أعم كذلك إلى أن ينتهي إلى المعرفة ومقابلته لأن الحاصل به قد يكون رسماً تاماً وقد يكون حداً كما يقال في تعريف الإنسان الجسم أما تام أولاً والفاصل إما حساس أولاً والحساس إما ناطق أولاً. فلا يجوز عده رسماً ناقصاً واعتبار بعض الأفراد في التسمية تحكم بل ترجيح المرجوح كما هو ظاهر (قال احضار صورة مخزونة) أي بعد حصولها الابتدائي، إما بذلك التعريف أو بآخر أولاً ولا فائدة القول بأن كل تنبيه مسبق بكونه حقيقياً (قال ومنه التعريف اللفظي الخ) أقول ذهب المحقق التفتازاني إلى أنه من المطالب التصورية * وقد يؤيد بأنه قد علل القوم وجوب تقدم مطلب ما الاسمية على سائر المطالب بأنه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده المتقدم على طلب حقيقته بما الحقيقة المتقدم على التصديق بهليته المركبة لأن هذا إنما يتم لو كان التعريف اللفظي داخلياً في مطلب ما والالم يثبت وجوب التقدم له لجواز كون المتقدم على باقي المطالب هو التعريف اللفظي الخارج عنه وإلى أنه مرادف للاسمى * ويتجه عليه أن البديهي

وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة. وأيضا التعريف مطلقا إما حقيقيا
ان كان تعريفا لما علم وجوده في الخارج كتعريف الانسان بواحد من الحدود والرسوم

المصنف وافق التفاتاني في كون اللفظي من المطالب التصورية والسيد في مغابته للاسمي (قال وهو
تعيين معنى) فيه مساححة والعبارة الخالية عنها وهو معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى
لفظ مبهم. وقولنا الغضنفر الأسد بمعنى ما وضع له الغضنفر هو ما وضع له الأسد (قال لما علم وجوده)

الموصول مختص بالماهيات أي المتحصل في نفسه من غير دخلنا فيه * وبهذا يتضح خروج تعريف
المصنف عن هذا القسم وإن أشعر كلامه في الحاشية الآتية بخرجه عنه بقيد الوجود * وكتب أيضا
أي وجوده المحمول سواء كان له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أي
في أحد الأزمنة على سبيل منع الخلو (قال كتعريف الانسان) مع قطع النظر عن ملاحظة الواضع
بأنه لا يمكن أن يكون له وجود رابطي أيضا كالبياض أولا كالانسان (قال في الخارج) أي

يقبل التعريف اللفظي دون الاسمي * والسيد قدس سره إلى أنه من المطالب التصديقية ومطلب هل
المرتبة والسؤال عنه بما باعتبار استلزامه احضار المعنى بعد التصديق بالوضع * واستدل عليه بأنه لو كان
من المطالب التصورية لزم تحصيل الحاصل لحصول التصور سابقا * والجواب أن الصورة قبل التعريف
اللفظي حاصلة في الخزانة بعد الانتقال من المدركة إليها وبعده تعود إلى المدركة والمقصود منه هذا الحصول
الثاني لا الأول. وإلى أنه مغاير للاسمي والفرق بينهما أن اللفظي خارج عن المعرف وأقسامه ويكون
وجوبا بلفظ مفرد مرادف إن أمكن والا فركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله وأنه أنسب باللغة من
الاصطلاح بخلاف الاسمي في الكل * وكلام المصنف ظاهر في موافقته للعلامة في كون من المطالب
التصورية والسيد في مغابته للاسمي ولا يخفى وجهه مما ذكرناه * ويمكن تطبيقه على مذهب السيد بأن يراد
بالتنبيه التنبيه حقيقيا وبضميره في قوله ومنه أعم من المجازي بالاستخدام فيكون إشارة إلى أن نزاعهما
لفظي لأن مراد العلامة أنه من المطالب التصورية مجازا وإن كان من التصديقية حقيقيا وعلى مذهب
العلامة بتخصيص المعنى في تعريف اللفظي بغير معلوم الوجود في الخارج وجعل الحقيقي في التقسيم الثاني
أعم منه في الأول (قال وهو تعيين معنى الخ) فيه مساححة والأولى ما عين وأوضح به معنى لفظ مبهم
والقول بأن العبارة الخالية عنها معنى لفظ واضح الدلالة من حيث أنه عين به معنى لفظ مبهم انما يتم
لو كان المراد بيان التعريف اللفظي العقلي لا أعم منه ومن اللفظي (قال وأيضا التعريف) لو قال
وكل منهما اما الخ لكان أخصر وأفيد (قال في الخارج) أي في نفس الأمر فتعريف نحو الوجوب
والامكان مما له حقائق في نفس الأمر دون الخارج قد يكون حقيقيا *

وإما إسمي ان كان كاشفا عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج . سواء كان موجوداً في نفسه كتعريف شيء من الأعيان قبل العلم بوجوده . أو لم يكن موجوداً فيه مع امكانه كتعريف العنقاء أو مع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور

ووضعه الاسم بازائه وعدمها (قال عما يفهم) أي من حيث إنه مفهوم لوحظ ووضع الاسم بازائه في اللغة أو الاصطلاح (قال من الاسم) أي اللغوي أو الاصطلاحي (قال من غير أن يعلم) أقول أن كان مدار اسمية التعريف وحقيقته ملاحظة اعتبار الواضع للمفهوم ووضع الاسم بازائه وعدم ملاحظة ذلك فالظاهر أن يقول سواء علم وجوده أو لا وعلى الثاني سواء كان موجوداً في نفسه الخ وإن كان المدار العلم بوجوده المرفوع وعدم العلم فالظاهر أن يترك قوله ان كان كاشفا عما يفهم الخ ويقول إما اسمي ان لم يعلم وجوده وكأنه ادعى أن ما علم وجوده لا يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم أصلاً بل ما كان كاشفاً عنه مختصاً بما لا يعلم وجوده فيكون قوله من غير أن الخ بياناً للواقع لا قيداً احترازياً (قال وجوده في الخارج) أقول كل ما لا يعلم وجوده في الخارج ينبغي أن يكون تعريفه كاشفاً عما يفهم من الاسم من غير عكس كلي (قال كتعريف شيء) فان كان بعين ما وضع الاسم بازائه فحد اسمي . أو بلازمه فرسم اسمي . وكذا الكلام فيما يأتي (قال من الاعيان) الجوهرية أو العرضية (قال أو لم يكن موجوداً) أي دائماً بان يكون من الماهيات الاعتبارية حقيقة وزعماً (قال وسائر الامور) قال بعض المحققين إن الأمور الاعتبارية التي

(قال وأما اسمي الخ) لا يخفى أن مدار اسمية التعريف على عدم العلم بوجوده المرفوع كما يؤخذ من المقابلة ومن الحاشية المنوطة على قوله الآتي فيكون تعريف الرومي وبه يشعر قول شارح المقاصد بان تعريف العلم المذكور في مقدمة الشروع اسمي وبعد الاحاطة بمسائله ينقلب حقيقةً . فالأولى أن يقول وأما اسمي ان كان تعريفاً لما لم يعلم وجوده . ودعوى ان الكاشف عن مفهوم الاسم مختص بما لا يعلم وجوده ليكون قوله من غير أن يعلم بيان الواقع بمجموعة لجواز أن يعلم وجوده ويكون كاشفاً عنه . نعم كل ما لم يعلم وجوده يكون تعريفه كاشفاً عن مفهوم الاسم بلا عكس كلي (قال سواء كان موجوداً) وحينئذ يمكن كون تعريف واحد حقيقةً واسمياً باعتبار شخصين أو شخص في وقتين (قال من الاعيان) جمع عين بمعنى ما يقوم بذاته وحمله على ما يعرض لتعسف مع استلزامه جعل الكاف في قوله كتعريف شيء مخالفاً لتأليه ان جعل العطف في قوله وسائر الخ مؤخرًا عن الربط ولا يليهما ان لم يجعل (قال أو مع امتناعه الخ) ويجرى في كل من هذه الاقسام الحد والرسم كما يكونان في الحقيقي لان التعريف ان كان بعين ما وضع الاسم بازائه لغة أو عرفاً فحد اسمي أو بلازمه فرسم اسمي وكل منهما يكون تاماً وناقصاً (قال وسائر الامور الخ)

الاعتبارية وماهيات الأصناف اعتبارية حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة (١) مع الأنواع
فيكون تعريف الرومي بالإنسان الأبيض اسماً

(١) قوله حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة الخ. وذلك لأن ماهية الرومي مثلاً إنما تكون
ماهية مقابلة للماهية الزنجية باعتبارنا مع الإنسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد.
ثم وضعنا لفظ الرومي بازاء الأول ولفظ الزنجي بازاء الثاني. والافهما ليسا بماهيتين متباينتين

لها وجود في نفس الأمر كالوجود والامكان والوجوب لها حقائق حدوداً أو رسوماً كالحقائق الخارجية.
فالصواب عدم تخصيصها بالموجودات الخارجية. أو أراد بالوجود الخارجي الوجود في نفس الأمر (قال
اعتبارية) أي ماهيات مركبة نوعية اعتبارية وقوله حاصلة الخ علة لاعتباريتها. والمعنى أن وحدتها النوعية
حاصلة باعتبارنا العوارض المخصوصة متحدة مع تلك الأنواع ومجموع المنضم والمنضم إليه نوعاً واحداً مع
أنهما في الحقيقة أمران ممتازان في الوجود لم يحصل من مجموعهما أثر غير مجموع آثارهما بل ربما يكونان يؤولان
بخلاف الناطق مع الحيوان فأنهما متحدان في الوجود الخارجي وحصل من المجموع ذلك الأثر وكلاصناف
مفهوم المشتقات وغيرها (قال مع الأنواع) أي ووضع الأسماء بازائها (قال اسماً) أي حداً اسماً أن كان
الداخل فيما وضع له الرومي مفهوم الأبيض أو رسماً اسماً أن كان الداخل فيه مفهوم المتولد ببلاد الروم
(قوله باعتبارنا) أي باعتبارنا مجموع الإنسان وعارض البياض تارة نوعاً واحداً مع أنهم نوعان ممتازان
في الوجود الخارجي مندرج كل منهما تحت مقولة. ومجموع الإنسان وعارض السواد تارة أخرى مع أنهم
أيضاً كذلك (قوله والافهما) أي الإنسان المعروض للبياض والإنسان المعروض للسواد. وأما المعارضان
فدواع متباينان وإن اندرجا تحت جنس واحد (قوله ليسا) كان الأولى والا فليس شيء من الرومي
المراد بها ما لا وجود له في نفس الأمر (قال اعتبارية الخ) وكون الجنس في الماهية الاعتبارية أهم
من وجه من الفصل جائز فلا يرد أن هذا تعريف بالركب من أمرين بينهما عموم وجهي وهو باطل لوجوب
كون الفصل أخص مطلقاً من الجنس (قال اسماً) أي حداً اسماً على ما في الحاشية أو رسماً اسماً
أن اعتبر مع الإنسان المتولد ببلاد الروم (قوله ماهية مقابلة الخ) أي ماهية نوعية اعتبارية مقابلة الخ
(قوله ثم وضعنا الخ) قد يقال لا مدخل للوضع في كونهما من الماهيات الاعتبارية بل مجرد اعتبار مجموع
الإنسان وعارض البياض مثلاً شيئاً واحداً كاف في كون الرومي مثلاً من الماهيات الاعتبارية وضع
الاسم بازائه أولاً وقد مر من المصنف ما يشعر به (قوله والافهما الخ) فيه استخدام حيث أريد بالمرجع
مجموع المعارض والمعرض والضمير الثاني (قوله ليسا بماهيتين الخ) الاوفق ليسا بماهيتين متقابلتين

هذا الإنسان والبياض والإنسان والبياض لا يكونان شيئاً واحداً
باعتبارنا بخلاف الإنسان فأنه نوع واحد لا اعتبارنا

في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان . فلا اعتبارنا انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان اعتبارين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الآخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه أولا . فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وأمثالها فتأمل فيه

والزنجي نوعا واحداً بل كل منهما نوعان ممتازان بحسب الوجود الخارجى لم يترتب من مجموعهما أثر غير أثر مجموع الجزأين (قوله فلا اعتبار) أى فلا اعتبار انضمام البياض والسود الى الانسان واتحادهما معه بحيث يعد كل منهما مع الانسان نوعا واحداً مدخل الخ وإلا فكل من المنضم والمنضم اليه متماز في نفسه باعتبار الوجود عن الآخر كما مر (قوله الى الحيوان) بحيث اتحد المنضم مع المنضم اليه في الوجود الخارجى وترتب عن مجموعهما أثر هو غير مجموع أثر الجزأين (قوله وأمثالها) منها مفهومات المشتقات * قال في شرح المواقف مفهومات المشتقات نحو الابيض والاسود خارجة عن المقولات لانها أحاسن للماهيات لها وحدة نوعية مثل السواد والبياض والانسان والفرس وكون الشيء ذا بياض لا يتحصل به ماهية نوعية * قال عبد الحكيم لان التركيب من الشيء والعرض العام القائم به اعتبارى لئلا كل منهما في الوجود (قوله فتأمل) أى حتى تعرف الفرق بين الانضمامين وتعرف ان كونهما اعتباريا ليس باعتبار عدم

في ذاتهما لدخولهما تحت نوع الخ . ثم النفي متوجه الى المقيد أى فهما حقيقة واحدة حقيقة فلا يرد أن كلامه يفيد انهما ماهيتان لكنهما ليستا بمتباينتين . وليس كذلك اذ على تقدير عدم الاعتبار المار تكونان متباينتين لا ماهيتين لبناؤه على توجه النفي الى القيد (قوله انضمام الابيض) أى البياض فهو من ذكر المشتق وارادة مبدئه فلا ينافى قوله المار عارض البياض وجعل البياض فيه بمعنى الابيض وان اندفعت به لكان اعتبار الذات مستغنى عنه بالانسان (قوله فى أحد) ظرفية الكل لمتعلق الجزء (قوله سواء اعتبرنا الخ) نبه به على أن الماهية الاعتبارية ما يحتاج تحققها الى الاعتبار لا ما تحقق فيها الاعتبار والا لكان الانسان حين اعتبار الانضمام فيه ماهية اعتبارية (قوله بخلاف) مستدرك ذكره توطئة لقوله وغيرها (قوله وأمثالها) مثل ماهيات العرضيات كالأضاحك والماشى كما سبق (قوله فتأمل) اشارة الى ما يقال ان كان مداركون الماهية اعتبارية اعتبار انضمام بعض الاجزاء الى بعض ووضع

في الخارج دخول كل منهما تحت حقيقة واحدة
لانها لا تنقسم من تركيب الانضمام
المتعلق بل من تركيب جنس مع فصله
اولا حقيقة بمصطلح ماهية نوعية حقيقة وجود
او ثانيا في الخارج بتقدير انضمامه بتقدير عطفه
باعتبار
انضمام الفصل الى الجنس النقيض بالنفي والضم
النفي الى الجنس المصطلح به المنضم
جوسنا

فالنوع الحقيقي

(قوله فيكون تعريف الرومي الخ) ^{ان ليس اسما كماره} فان قلت بل هو تعريف حقيق لكونه معلوم الوجود ^{اي فظلا عن التعريف} الخارجى قبل التعريف * قلت لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود ^{جواب منع قوله معلوم الوجود الخارجى} خارجى عند احدول عند القائلين بوجود الكلى الطبيعي في الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرهما من الماهيات الحقيقية. ^{اشارة الى ان غلطت كبرج} ووجود الفرد في الخارج في الجملة لا يقتضى كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك في مفهوم الجزئى والواحد والمكثير وغيرها ^{نقل من الدرر هو كبرج} فانها أمور اعتبارية قطعاً *

وجود الجزأين في الخارج بل باعتبار عدم الاتحاد في الخارج ونفس الامر (قوله لم يكن لنفسه) أى لم يكن لنفس الرومي بمعنى مجموع الانسان والبياض من حيث الاتحاد وجود خارجى حق يندرج تحت مقولة من المقولات بل الوجود والاندراج تحت المقولة انما هو للانسان والبياض بانفرادهما (قوله وجود خارجى) فهو من الشق الاخير في المتن. أعنى الممتنع الوجود في الخارج كاجتماع الضدين (قوله في الجملة) أى سواء كان وجوده بوجود كل من جزأيه العارض والمعرض كما في فرد الرومي. أو بوجود المعرض فقط كما في فرد الجزئى والواحد (قال فالنوع الحقيقي) والعرض العام كالابيض فصل اعتبارى في تلك الماهية ^{او من الماهيات}

المستقر الثاني

الاسم بازائه كما يؤخذ من الحاشية ينتقض بنحو الوجوب والامكان أو تميز الاجزاء في الوجود انتقض بهما وبأكثر المصطلحات ومفاهيم المشتقات والى جوابه بان المدار عدم الاندراج تحت احدى المقولات العشر مركبا أولا موجوداً خارجياً أولاً وما هنا ناظر الى خصوص ماهيات الاصناف (قوله فان قلت) معارضة لتحقيق لان قوله فيكون تعريفاً الخ دعوى حقيقة وقوله وماهيات الاصناف اشارة الى دليلها (قوله آكونه معلوم الوجود) اشارة الى الصفري والكبرى أعنى وكل ماهو معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف تعريفه حقيق مطوية (قوله قلت لما كان) منع الصفري ان أريد الوجود الخارجى لنفسه مستنداً بانه لا وجود له فضلاً عن معلوميته وتسليمهما مع منع الكبرى ان أريد لافراده مستنداً بان وجود الفرد الخ (قوله ووجود الفرد في الخارج) ان أراد به الموجود بوجود المعرض فقط فقدم الاقتضاء مسلم لكن فرد الصنف ليس موجوداً كذلك أو بوجوده ووجود العارض فهو ممنوع كيف ولا وجود للكل سوى وجود أجزائه الا أن يقال يحمل الهيئة الاجتماعية جزء والقياس مع الفارق لان وجود فرد الواحد مثلاً بوجود المعرض فقط (قوله في مفهوم الجزئى الخ) مناف لما مر من أن الجزئى

لأن مقتضى النظر ماهية منع بالبياض والرومي
الرومي مثلاً عرض للأن لا بد من

* واعلم ان المعرف مطلقا لا بد ان يكون معلوما قبل التعريف بوجه ما ولو باعم الوجوه
لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق والتعريف يفيد علما به بوجه آخر مطلوب

ويشترط في السكل كونه اجلي من المعرف ومعلوما قبله

الا يبيض * والجواب ان الانسان وان كان نوعا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه
جنس اعتباري بالنسبة الى الماهية الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان
يكون جسدا ونوعا باعتبارين مختلفين فلا اشكال

جنس وكذا ليس في الأول فصل وقد لا يكون في الثانية خاصة بل عرض عام كالا يبيض (قوله
الاعتبارية) أى والمراد بالجنس المذكور في كل من تعريفى الحد التام والرسم التام أعم من الجنس
الحقيقى والاعتبارى (قال معلوما) أى متصورا (قال قبل) قبلية زمانية (قال للتعريف) أى قبل
العلم بالتعريف (قال ولو باعم الوجوه) فيه ميل الى أن العلم بالشئ بالوجه علم بذلك الشئ من ذلك الوجه
لا علم بنفس ذلك الوجه كما هو المذهب المنصور (قال به) الباء الأول لجرد الصلة والثانى للسببية
(قال تأجلى) أى كونه أكثر ظهورا منه عند السامع وان لم يكن كذلك عند آخر فان الشئ ذاتيا كان

اكتفى بنفى الجنس لانه كاف في نفي كونها حدودا ورسوما تامتين فلا يرد انه لا وجه للاقتصار على نفيه
لانتفاء الفصل القريب في حدودها والخاصة في بعض افراد رسوما (قوله والجواب) بالرفع أو الجر (قوله
الى الماهيات الاعتبارية) أى فتدخل في تعريف الحد التام أو الرسم التام لان الجنس المأخوذ فيه أعم
من الاعتبارى وتخرج عن تعريف الرسم الناقص لاعتبار عدم اشتماله على الجنس القريب (قال ولو
باعم الوجوه) أى ولو كان معلوميته باعتبار أعم الوجوه بان يكون المعلوم ذلك الوجه ففيه ميل الى أن
العلم بالشئ بوجه علم بذلك الوجه كما هو المنصور لا بذلك الشئ كما هو المرجوح (قال لاستحالة) إشارة
الى الرافعة والشرطية مطوية (قال والتعريف يفيد الخ) أى فلا يرد أن تعريفه بعد تصويره بوجه
ماتخصيل الحاصل * ثم الباء فى قوله به للصلة وفى قوله بوجه آخر لاعتبار المدخول ويمكن جعله بدلا من
قوله به لكن انما يحسن بتقديره (قال كونه اجلى من المعرف) قال عبد الحكيم المعرف من حيث
الوجه الذى هو معرف لا بد أن يكون أكثر ظهورا من المعرف بالنسبة الى السامع لوجوب تقدم
معرفته لكونه سببا والسببية فى الحصول يستلزم زيادة ظهوره عند العقل انتهى * فظهر منه أن قوله

العلم هو ما لا يتوقف على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره

ولا يتوقف العلم على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره

العلم هو ما لا يتوقف على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره
فإنما هو الذي لا يتوقف على غيره

ولا بما لا يعلم قبلها سواء علم معها كما في التعريف بما يدور عليها دورا معيا كتعريف الاب
بما يشتمل (١) على الابن أو بالعكس. أو بعدها كتعريف العلم بعدم الجهل. أو لا يعلم
اصلا كما في التعريفات التي تدور عليها دورا تقديميا

(١) قوله كتعريف الاب بما يشتمل الخ (فان الأب من له الابوة والابن من له البنوة

(قال قبلها) أى قبل العلم بالماهية وكذا المراد بقوله الآتين معها أو بعدها مع العلم بها أو بعد العلم بها
(قال بما) أى بمفهوم (قال كتعريف العلم) أقول كل ملكة اذا عرفت بما يشتمل على عدمها فتوقف العلم بها
على العلم بها جملي لا واقعي لجواز تعريفها بتعريف آخر وتوقف العكس واقعي وفي افادة ذلك التعريف
معرفة السامع بتلك الملكة دور باطل وإن أشعر كلامه في الباب الرابع في مواد الأدلة بأن فساد هذا
التعريف لانتهاء الشرط أعني كونه معلوما قبل المعرفة لا للدور الباطل * وكتب أيضا وكذلك تعريف
سائر الملكات بما يشتمل على أعدامها وتعريف سائر القيود بمفومات مقيدات بها (قل أصلا) أى لاعم
العلم بالماهية ولا بعد العلم بها كما لا يعلم قبل العلم بها (قل دورا تقديميا) أقول توقف كل من المفهومين على
الآخر قد يكون جمليا من الجانبين كما في تعريف الجوهر بأنه ممكن ليس بعرض والعرض بأنه ممكن
قائم بالجوهر * وقد يكون جمليا من أحدهما وواقعيًا من الآخر كما في تعريف الملكات بما يشتمل على
الاعدام كما مر وعلى التقديرين فالمفهومان أمران متحققان في نفس الأمر وفي التعرض لا بشرط

(قال قبلها سواء) إشارة الى توجه النفي الى المقيد والقييد (قال بما يدور) أى يتوقف (قال كتعريف
الاب) أى تعريف أحد المتضادين بما يشتمل على الآخر (قال أو بعدها) أى بحسب نفس الأمر
كما في مثال المتن فان توقف كل عدم على ملكته واقعي وإن كان العكس جمليا إذ لو علم بعد الماهية
بحسب الجمل لم يمتنع تعريفها به اذا تصور التعريف بغيرها فتعريف العرض بما قام بالجوهر جائز
ان تصور الجوهر بما قام بذاته وممتنع ان عرف بما ليس بعرض (قال بعدم الخ) هذا التعريف مما أخذ فيه
المعرف ولا يتوقف معرفته على معرفة التعريف في الواقع لا مكان معرفة العلم بالصورة الحاصلة من الشيء
عند العقل فلا يلزم الدور الباطل لانه مشروط بكون التوقف فيه من الجانبين فاندفع القول بان في
اقدانه معرفة السامع بتلك الملكة دورا باطلا (قال لا يعلم أصلا) ذكره تكميلا للاقسام والا فلا فائدة
فيه لامتناع وقوعه (قال التي تدور) بان كان كل من التعريف والماهية جزء الآخر أو قيده (قوله فان
الأب إشارة الى الصغرى والكبرى مطوية تقرير القياس الأب والابن مشتملان على المتضادين
نضائفا حقيقيا اشتمال الكل على الجزء وكل مشتملين عليهما كذلك متعلقان معاً فلا يتجه منع التقريب

في نفس الامر وشرط المتأخرون في السكل

والابوة والبنوة متضايفان لا يعقل احدهما بدون الاخرى فان الابوة كون الحيوان بحيث
 خاق من مائه حيوان آخر والبنوة كون الحيوان الآخر بحيث خلق من ماء الحيوان
 الاول. ولا يمكن تعقل احد الكونين بدون الآخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل
 الآخر بل متعلقان معا بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة عن عدم
 العلم عما من شأنه ان يكون عالما وانما تعرف الاعدام المضافة بملكتها كان تعقل التعريف

الاحتراز عن مجموع التعريفين على الاول وتعرف الملكت بالاعدام على الثاني فائدة مهمة. واما اذا
 كان واقعا من الجانبين وحينئذ لا يمكن تعريف شئ منهما الا بالآخر ولا يتصور الا أن يكون
 كل منهما جزءا وقبدا للآخر فالمفهومان حينئذ لا تحقق لهما الا بحسب التوهم فلا فائدة في اشتراط
 الاحتراز عن تعريف احدهما بالآخر (قال تقديميا في نفس الامر) أي يتوقف العلم بذلك التعريفات
 على العلم بالمماهية وبالعكس بحسب الواقع ونفس الامر (قوله متضايفان) تضائفا حقيقيا لا مشهوريا
 (قوله لا يعقل احدهما) اشارة الى تعريف المتضايفين والاضافة في احدهما للعهد الذهني حتى يفيد
 عموم السلب وكذا الكلام في الاحد في الموضوعين الاتيين (قوله متعلقان معا) فالتعبير عن معية تعقل
 كل لتعقل الآخر بالدور الموضوع لتوقف كل من الامرين على الآخر على سبيل الاستعارة والتشبيه
 في الاستمرار والا فلا دور ولا توقف (قوله العلم) أي المرف (قوله وانما تعرف الاعدام) إيمان المعرفة

مستنداً بان المدعى الدور المعى بين الأب والابن والدليل يثبت بين الأبوة والبنوة (قوله إحداهما)
 أي شئ منهما فلاضافة الاستعراق ليعم الساب لا للعهد الذهني كما هو ظاهر فلا يذيق ممانعة تعريف
 المتضايفين بالعدم والملكة وبالإيجاب والسلب (قوله فان الابوة) استدلال على صدق المتضايفين على
 الابوة والبنوة وأشارة الى الصغرى وقوله الآتى ولا يمكن الى السكبرى أعني وهذان السكونان مما لا يعقل
 احدهما بدون الآخر (قوله كون الحيوان) منقوض بالامومة بناء على أن الولد متولد من ماء الابوين. ويمكن
 أن يقال الابوة مصدر الاب بمعنى الاصل لا بشرط الذكورة كما ان البنوة مصدر الابن لا بشرطها
 والا لا تنقض تعريفها الآتى بالبنية ولا يندفعان بإيراد ضمير المذكر في التعريفين لانه عائد الى الحيوان
 وهو مشترك بين السكل (قوله تعقل احدهما) فلا يصدق تعريف الدور عليه الا بتجاوز لاختد التوقف
 فيه (قوله عما من شأنه) عبر بما دون من تنبيهها على أن المتصف بالجهل في حكم غير العاقل ولتلا يلزم
 النقل لفظا والتكرار صورة (قوله وانما تعرف) من المعرفة ولا ينتقض الحصر بما اذا عرف الجهل بما

مساواته للمعرف صدقا فلا يصح بالمباين ولا بالاعم والاخص والحق جواز الاعم في الحد
الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل

بعدم الجهل متوقفا على تعقل العلم ومتأخرا عنه فهذا التوقف من جانب واحد فاذا كان
التوقف الموجب للتأخر والتقدم من الجانبين يلزم الدور الباطل لاستلزام تقدم الشيء على
نفسه بخلاف الدور المعنى اذ غاية ما يستلزم ان يكون الشيء مع نفسه وليس يبطل

أو من التعريف أي انما تعرف الاعدام بالليكنه والي فيمكن تعريف الجهل مثلاً بأنه ما يشبه الظلمة في
عدم الانكشاف (قوله الدور الباطل) أي التقديري (قوله بخلاف الدور المعنى) حال من فاعل
الباطل. وأما الحال من فاعل الظرف أو يلزم فحذوف والمراد بخلاف ما اذا كان التوقف من جهة واحد
فانه لا يلزم الدور بخلاف المعنى فانه ليس يبطل اذ غاية الخ (قوله وليس يبطل) أي اذا كان بين الشيء
وغيره مغايرة اعتبارية كما فيما نحن فيه فان الآخرة من حيث كونها مصاحبة بالكسر للآخرة مغايرة لنفسها
من حيث كونها مصاحبة بالفتح لها والي فالمعية تقتضي طرفين متغايرين (قال فلا يصح) هذا التفرع
مشعر بان التعريف بالمباين صحيح عند المتقدمين (قوله هو الاول) أي عدم علمها بحسب الواقع

يشبه الظلمة في عدم الانكشاف لان المعرفة حينئذ لوجوه الاعدام كما هو المذهب المنصور لا لانفسها
والكلام في الثاني فلا حاجة الى التقييد بقولنا بالليكنه (قوله من جانب واحد) وهو جانب عدم
بحسب نفس الأمر وان وجد التوقف من الجانب الآخر بحسب الجعل فلا يرد أن التوقف حين تعريف
العلم بعدم الجهل من الجانبين لتوقف كل منهما على الآخر فيلزم توقف الشيء على نفسه (قوله بخلاف)
قد يقال الانسب بخلاف ما اذا كان التوقف من جانب واحد فانه لا يلزم الدور * والجواب انه انما
يكون كذلك اذا كان مرتبطاً بمجمل الشرط والجزاء. وأما اذا كان حالاً من فاعل الباطل كما قيل أو
من فاعل الاستلزام كما يقال فلا (قوله وليس يبطل) لان المغايرة الاعتبارية كافية لمصاحبة الشيء
لنفسه بخلاف تقدمه على نفسه (قال مساواته) التعريف المذكور للحد التام يعني عن بيان هذا الشرط
بالنظر اليه بخلاف الرسم التام لان المعبر فيه الخاصة. وهي بظاهرها أعم من الشاملة وغيرها ويمكن
القول بان ذكره بالنسبة الى الحد التام لبيان أن التعريف المشار على رأى المتأخرين (قال بالمباين)
استطردى ذكره ايفاء بالاحتمالات العقلية لا لأن المتقدمين جوزوا التعريف به (قال والحق جواز
الاعم) أي الاعم المطلق لا مطلقاً لان الاعم من وجه من الشيء لا يكون ذاتياً له كالاخص المطلق ولذا

به الغرض من التعريف وأن الحد التام مشروط بالمساواة صدقا ومفهوما حتى يبطل بمجرد

(قوله في نفس الامر الخ) أى لا في مجرد الزعم فانه لا يقتضى أن لايعلم في الواقع بل في الزعم والمراد هو الاول كما في نظائره فاعلم (قوله حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي الخ)

فاذا أردنا تحديد الانسان حدا تاما وقلنا إنه الجسم الناطق يرد عليه أنه صادق على الجسم الناطق الغير النامي أو غير الحساس مع أنهم ليسا بانسان لان النامي والحساس معتبران في

(قال به الغرض) احتراز عما لا يفيد الغرض إما لكونه أخفى مثلا أو لكونه الأعم من المفهومات الشاملة لجميع الاشياء كالشيء على رأى المصنف من أن من الاعراض العامة ما لا يفيد التميز أصلا

خلاف المحقق عبد الحكيم حيث قال إن تلك المفهومات توجب التميز عن تقيضها وإن كان ذلك النقيض فردا باعتبار (قال وأن الحد التام) قد يقال لما علم أن الحد التام هو المركب من الجنس والفصل القريبين

لا حاجة الى هذا الاشتراط (قوله إنه الجسم الناطق) قد يقال ان أريد بالجسم الناطق مجرد هذين المفهومين فليس ذاك بمحدد تام لأن انتفاء الجنس اقرب فيه فبطلانه لكونه خلاف المفروض أو مع ما يستلزمه

لم يزد هنا والاخص بخلاف ما يأنى (قال الغرض من الخ) ليس المراد به التميز التام أو معرفة تمام الماهية والا لم يصح الا بالمساوى بل ما أراده المتصدى للتعريف بحسب المقام من امتياز الماهية عما تشبه به

عند المخاطب ونحوه ثم في قوله فيما الخ اشارة الى أنه اذا كان الاخص أخفى والاعم مما لا يفيد التميز أصلا كالشيء عند المصنف امتنع التعريف به (قال وأن الحد التام) تعريض بالتأخرين من حيث أن

المساواة بحسب الصدق والمفهوم مستفادة من التعريف المار للحد التام فتعريضهم باشتراطه في الاول دون الثانى يحكم فلا يتجه أن هذا الاشتراط مستغنى عنه بالتعريف المار (قال حتى يبطل) بمعنى الفاء

التعريفية ويبطل بالرفع أو بمعنى اللام فيبطل منصوب وهذا حقيقة اشارة الى الرافعة والشريطة وهي لو لم تعتبر المساوات مفهوما لم يحكموا ببطلانه بمجرد ذلك مطوية وما في الحاشية اشارة الى دليل الملازمة

وعدم لزومها للمساواة في الصدق (قال بخلاف) مرتبط بما بعد حتى أو بما قبله (قوله حدا تاما) جعلها (قوله وقلنا) يعنى لو لم تعتبر المساواة بحسب المفهوم لا صريحا ولا ضمنا لأن لم يعرف الحد التام بالمركب من الجنس والفصل القريبين لجاز أن تقول في تحديد الانسان حدا تاما الجسم الناطق مثلا فيرد الخ

فلا يرد أنه ان أريد به مجرد هذين المفهومين فبطلانه لكونه خلاف المفروض حيث انتفى فيه الجنس القريب أو مع ما يستلزمه من النامي والحساس فع ان الدلالة الاتزامية مهجورة لا يصدق على غير الانسان (قوله على الجسم الناطق) أى وعلى الجسم الناطق الذى ليس بنام ولا حساس فإى قوله أو غير

أول شرط هو عدم التعريف بالادوات...
كبر أن لا يصدق على الغرض...
عطف على اللاحق...
الاشارة الى ان الحد التام...
الاشارة الى ان الحد التام...
الاشارة الى ان الحد التام...

بهم من ان لا يصدق على الغرض...
على ان لا يصدق على الغرض...
على ان لا يصدق على الغرض...
على ان لا يصدق على الغرض...
على ان لا يصدق على الغرض...
على ان لا يصدق على الغرض...

الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه * وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة . ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز أو المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء

مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس فيكون باطلا ولا يندفع هذا بأنه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يختل التعريف الا بالحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى (قوله ما يجب أخذه في الحدود) يشير الى أن ذلك

أعني النامي والحساس فمع أن الدلالة الاستلزامية معجورة كما سيصرح به لا يصدق على غير الانسان (قال تقديم الجنس) وقالوا إن تقديمه محصل لجزء الصوري حتى لو قدم الفصل لكان حدا ناقصا (قل الاولوية) وجه الاولوية ان الجنس لكونه أعم وأظهر عند العقل تقديمه أولى ولان الفصل لكونه أخص وقيدا مخصوصا تأخيره أنسب حتى يكون التخصيص بعد التعميم . ثم ان هذا الدليل جار في غير الحد التام (قال لا الصحة) بناء على أنه ليس للحد التام جزء وراء أجزاء الماهية المنحصرة في الفصل والجنس (قال في الكل) الأولى تأخير قوله في الكل عن قوله من غير قرينة ظاهرة (قل استعمال المجاز) أشار بتقديم المجاز الى كونه أردء من المشترك لتبادر ذهن السامع في المجاز الى غير المقصود وترد في المشترك بينهما وبين المقصود وإن كان المشترك أردأ نظراً الى كونه أقل استعمالاً ثم إنه لم يتعرض للالفاظ الغريبة الوحشية لعدم اخلاها بافادة المراد وإن احوجت الى التفسير للسامع وتطويل المسافة

لمنع الخلو (قوله الا بالحقق) قال في رسالة الآدب واعلم ان التعريف والتقسيم الاستقرائي لا ينقصان الا بفرد محقق انتهى * والتعريف أعم من الحد التام الا أن يقال بتخصيصه بما عدا (قل تقديم الجنس) لانه أعرف لكثرة أفراده والتخصيص بعد التعميم أوقع في النفس (قال شرط الاولوية) كان هذا مختار المصنف ولذا قدم الجنس وعطف الفصل عليه بالواو في تعريف الحد التام (قل في الكل) لو قال ويجب الاحتراز عن استعمال ألفاظ غير ظاهرة الدلالة لكان أولى لشموله الألفاظ الغريبة الوحشية والقول بأنه لم يتعرض لها لعدم اخلاها بافادة المراد ممنوع لان الفرض علم السامع بسهولة وهي مفوتة له (قال المجاز) بالمعنى الاعم الشامل للكنائية (قال من غير قرينة) إشارة الى جواز مثل تعريف العالم بمجرى لاطف الناس لوجود القرينة (قال ظاهرة) أي معينة المراد ولو معاني متعددة سواء كانت عين القرينة المانعة أولاً فقوله من غير قيد المتعاطفين ولا يرد انه مستدرك بالنظر الى المجاز لازومها فيه * ومنه يعلم انه لو جاز ارادة معانيها جاز استعمالها (قال وعن الاكتفاء) معطوف على قوله عن استعمال الح

في الكلام في
الاحتمال العقلي
فان قيل المجاز لا يكون الا في قرينة كقوله
ابن القيم في قوله قلنا هو الذي وضع
من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء
الاحتمال العقلي بخلاف ما عداه *
وشرطوا فيه أيضا تقديم الجنس على الفصل
لكنه عند البعض شرط الاولوية لا الصحة .
ويجب في الكل الاحتراز عن استعمال المجاز
أو المشترك من غير قرينة ظاهرة وعن الاكتفاء
مفهوم الانسان مع الجسم والناطق
فكل انسان جسم ناطق بدون العكس
فيكون باطلا ولا يندفع هذا بأنه مجرد
احتمال عقلي بل محال ولا يختل التعريف
الا بالحقق لانه انما يندفع بذلك
عن غير الحد التام كما لا يخفى
(قوله ما يجب أخذه في الحدود)
يشير الى أن ذلك أعني النامي والحساس
فمع أن الدلالة الاستلزامية معجورة
كما سيصرح به لا يصدق على غير الانسان
(قال تقديم الجنس) وقالوا إن تقديمه
محصل لجزء الصوري حتى لو قدم الفصل
لكان حدا ناقصا (قل الاولوية)
وجه الاولوية ان الجنس لكونه أعم
وأظهر عند العقل تقديمه أولى
ولان الفصل لكونه أخص وقيدا
مخصوصا تأخيره أنسب حتى يكون
التخصيص بعد التعميم . ثم ان هذا
الدليل جار في غير الحد التام
(قال لا الصحة) بناء على أنه ليس
للمحد التام جزء وراء أجزاء الماهية
المنحصرة في الفصل والجنس (قال في
الكل) الأولى تأخير قوله في الكل
عن قوله من غير قرينة ظاهرة
(قل استعمال المجاز) أشار بتقديم
المجاز الى كونه أردء من المشترك
لتبادر ذهن السامع في المجاز الى غير
المقصود وترد في المشترك بينهما
وبين المقصود وإن كان المشترك أردأ
نظراً الى كونه أقل استعمالاً ثم إنه
لم يتعرض للالفاظ الغريبة الوحشية
لعدم اخلاها بافادة المراد وإن احوجت
الى التفسير للسامع وتطويل المسافة
لمنع الخلو (قوله الا بالحقق)
قال في رسالة الآدب واعلم ان التعريف
والتقسيم الاستقرائي لا ينقصان
الا بفرد محقق انتهى * والتعريف أعم
من الحد التام الا أن يقال بتخصيصه
بما عدا (قل تقديم الجنس) لانه
أعرف لكثرة أفراده والتخصيص بعد
التعميم أوقع في النفس (قال شرط
الاولوية) كان هذا مختار المصنف
ولذا قدم الجنس وعطف الفصل عليه
بالواو في تعريف الحد التام (قل في
الكل) لو قال ويجب الاحتراز عن
استعمال ألفاظ غير ظاهرة الدلالة
لكان أولى لشموله الألفاظ الغريبة
الوحشية والقول بأنه لم يتعرض لها
لعدم اخلاها بافادة المراد ممنوع لان
الفرض علم السامع بسهولة وهي مفوتة
له (قال المجاز) بالمعنى الاعم الشامل
للكنائية (قال من غير قرينة) إشارة
الى جواز مثل تعريف العالم بمجرى
لاطف الناس لوجود القرينة (قال ظاهرة)
أي معينة المراد ولو معاني متعددة
سواء كانت عين القرينة المانعة أولاً
فقوله من غير قيد المتعاطفين ولا يرد
انه مستدرك بالنظر الى المجاز لازومها
فيه * ومنه يعلم انه لو جاز ارادة معانيها
جاز استعمالها (قال وعن الاكتفاء)
معطوف على قوله عن استعمال الح

وفي العطف تأمل لا يهامه ان الاحتراز عن الا كتفاء شرط في كل تعريف الا أن يقال بعدم ملاحظة قوله في الكل بالنظر الى المعطوف ولو ذكره بعد الاحتراز وقال هنا وفي الحدود عن الا كتفاء اسكان أحسن * وما قيل الاولى تأخير قوله في الكل عن قوله ظاهرة ففيه ان المتبادر حينئذ كونه قيد قوله من غير الخ بعمناه في كل من المجاز والمشارك وانه يوم أن هذا الاحتراز أيضاً مخصوص بالحدود وليس كذلك (قال بالدلالة) أى بديها (قال على ما يجب) مرتبط بالدلالة وصلة الا كتفاء وهى عنه محدوفة (قال في الحدود) متنازع فيه للاخذ والا كتفاء أو الاحتراز أو معمول ليجب في الموضعين (قوله في الرسوم) الفرق بين الحد والرسم ان الرسم لاشتماله على العرضى ادون منه فلم يبالوا باشتماله على الدلالة الانتزاعية على ما ذكر * ونظيره ما قاله بعضهم من أن الجنس يعرف به دون العرض العام وان تساويها في التمييز لشرفه بكونه ذاتياً فلا يرد أن الفرق بين الرسم والحدين تحكم لتحقيق واجب الاخذ فيه أيضاً كالجنس القريب (قال الا برسوم) لتوقف ما عداها على الجنس أو الفصل وهو منتف في البسائط (قال ولا تعدد الخ) لانه لو دخل أحد الحدين في الآخر لم يكن تمام ماهية المحدود والا تعدد تمامها فيكون كل منهما محتاجا اليه ومستغنى عنه وهو باطل (قال على وجه جزئى) الاشتمل تركه الى كثيرة ويقول بدل قوله الآتى * وان أمكن نعم يمكن الخ لدخول نفي التعريف على وجه كلى لا ينحصر فيه في كلامه حينئذ الا أنه ا كتنفى عنه باشتراط المساواة فيما مر . بقى أن قوله لان انضمام الخ إنما يتم او سلم عدم جواز تعريف الجزئى بالجزئى فينبغى أن يقول ولا التعريف بالجزئى ولا تعريفه لان الخ

كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية وان أمكن تعريفه على وجه كل
 ينحصر فيه بحسب الخارج كتعريف الله تعالى بواجب الوجود *

أولاً وبسبب الضيق الخارج 52

(قوله لان انضمام الكل الى الكل الخ) ههنا يتضح مما قالوا من أن التعريف انما يكون
للماهية لا للفرد لكن يرد عليه أن مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم لا يجوز
أن يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفاً لذلك الفرد * فالحق أن الجزئ
الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لا سيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف
هذه من عناصر الورد المذكور في

الغرض من وضع العلم انتهى (قوله التجهيد التام) فإن قيل ما الفرق بينه وبين الحد الناقص حتى يصح تعريف الجزئ الحقيقي بالثاني بناءً على جواز انحصاره في فرد على رأي القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولا يصح تعريفه بالأول بناءً على أحد الأمرين المذكورين قلنا الفرق إن المساواة صدقا ومفهوما شرط

(قال لان انضمام) قال عبد الحكيم يجوز أن يحصل من اجتماع الوجوه السككية وجه جزئى * وما قيل أن ضم السككى الى السككى لا يفيد الجزئية فليس بكلى على ما بين فى محله كيف وقد صرحوا بأن لفظ الله علم لذاته المخصوصة والتعريف بالعمامة لاحضار شئ بعينه فى ذهن السامع فلو لم يمكن احضاره بوجه جزئى لم يحصل الغرض من وضع العلم أنتهى * ويؤخذ منه أن جواز حصول الوجه الجزئى ينافى كلية ما قيل وهو ممنوع لجواز أن يكون معناه أن مجرد الانضمام لا يفيد فلا مانع من حصوله بواسطة العلم بالانحصار خارجا وكيف يتوهم عدم السككية والاستدلال عليه بان الجزئية من جهة الاحساس والسككية من جهة العقل وضم معقول الى معقول لا يفيد محسوسا جار فى كل وضع (قال لا يفيد) فلا يكون تعريفه مانعا (قوله لا للفرد) أشار بتفسير الجزء السلبى من الحصر الى أن المراد بالماهية ما عدا الفرد لانه لو أريد بها ما به الشئ هو هو لدخل الشخص أو ما به يجاب عن السؤال بما هو خارج الفصل (قوله إن مدار التعريف) أى ما عدا الحد التام أو المراد بالصدق أعم من أن يكون مع تساوى المفهومين أولا (قوله على المساواة) مقتضى هذا عدم انحصار النسبة بين السككى والجزئى فى العموم والخصوص والتباين حيث اعتبر المساواة هنا فينافى ما سبق فى بحث النسب (قوله فى فرد) كقوله تعالى «كلما رزقوا منها من ثمرة» أو الثانى لاعتبار المدخول (قوله تعريفاً لذلك) انما يتم لو قيل بأن موضوع القضية السككية لا يعم الافراد المعدومة والا لم يصح لما قالوا ان مرجع المساواة موجبتان كليتان من الجانبين ولو حكما (قوله لا يقبل التحديد) أى على رأى المصنف من اشتراط المساواة مفهوم ما فيه فلا

﴿ الباب الثالث في القضايا وأحكامها ﴾

﴿ فصل ﴾

بالاعم ولذا قلنا وان أمكن تعريفه الخ اشارة الى أنه لا يمتنع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك

في الحد التام دون الناقص كما مر (قال وأحكامها) الاحكام عند عصام الدين هو مفهوم التقيض والعكس بمعنى القضية الحاصلة من التبديل واللازم وهي عندهم موضوعات ذكرية صادقة على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى سميت تلك القضايا أحكاماً تشبهاً لحصولها المذكور بحصول الحكم بالقياس الى المحكوم عليه وعند عبد الحكيم هي عبارة عن معانٍ مصدرية هي مأخذ محمولات مسائل الاحكام من التناقض والعكس بالمعنى المصدرى والتلازم والاول مبنى على أن مسائلها هكذا تقيض الموجبة السككية سالبة جزئية وعكسها موجبة جزئية ولازم الحقيقة لزومية من عين أحد جزئياتها وتقيض الآخر والثاني مبنى على أنها هكذا الموجبة السككية متناقضة للسالبة الجزئية ومنعكسة الى الموجبة الجزئية. والحقيقية ملزمة للزومية كذا * ومعنى قوله الباب الثالث في القضايا وأحكامها عند الأول أنه في مسائل موضوعاتها

يرد أن اللائق قبوله بناء على إيراد المصنف لحصول المساواة بينهما صدقاً (قال في القضايا) يشعر كلام المصنف في التناقض بأن الاحكام مفهوم التقيض والعكس اللذين كل منهما موضوع ذكرى صادق على قضايا حاصلة بالقياس الى قضايا أخرى كما هو رأى عصام وفي العكس بأنها التناقض والعكس بالمعنى المصدرى المأخذين لمحمولات بعض المسائل كما هو رأى عبد الحكيم حيث قال في الأول التناقض للموجبة الخصوصية هو السالبة الخصوصية مثلاً وفي الثانى السالبة السككية تنعكس كنعكسها ونحوه وكأنه أشار في كل الى مذهب فعنى قوله في القضايا الخ على الأول في مسائل موضوعاتها الذكورية أنواع القضية والحكم فالجمع فيهما باعتبار الانواع * وليس المعنى في مسائل موضوعاتها الحقيقية أشخاص القضايا لانه إن أريد بالاحكام الماصدقات لزم مقابلة العام بالخاص أو المفهومات فعدم كونه في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعلى الثانى في تعريف القضية وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفاتها وفي بيان الاحكام * ثم أقول المعنى الأول أنسب بجمل الباب قسمها من الرسالة التي مدلولها مسائل المنطق كما هو صنيع المصنف وما قاله عبد الحكيم من انه لا معنى لكون القضية موضوعاً ذكرياً لانه مفهوم تصورى مندفع بأن العملية الواقعة موضوعاً مثلاً مفهوم تصورى وان كان ما صدقتها قضايا على انه يستلزم ان لا يصح نحو كل شكل أول منتج مع صحته وفقاً *

هذا هو الوجه في تعريف القضايا
عند عصام الدين وهو ان القضايا
التي هي موضوعات ذكرية صادقة
على قضايا أخرى هي القضايا
التي هي موضوعات ذكرية صادقة
على قضايا أخرى هي القضايا
التي هي موضوعات ذكرية صادقة
على قضايا أخرى هي القضايا

القضية كالتعريف والدليل إما ملفوظة وهى الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع. وقد سبق^فت. وإما معقولة هى معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية ^{من المقدم} التى هى وقوع النسبة أولا وقوعها فالقضية قول ملفوظ أو معقول يضح أن يقال لقائله إنه

الذكرية أنواع القضايا ونفسي الاحكام لا موضوعاتها الحقيقية القضائية الشخصية سواء اراد بالاحكام
المصادقات أيضاً أو نفسي المفهومات لئلا يلزم مقابلة الخاص بالعام فان هذه المصادقات بعض من تلك
القضايا أو يلزم عدم كون قوله في الاحكام على نهج قوله في القضايا وعند الثاني انه في تعرف القضية
وتقسيمها الى أنواعها مع تعريفها وفي بيان الاحكام (قال القضية) أى ما يسمى بهذا اللفظ والا فليس
مشتركا معنوياً بل هو إما مشترك لفظي أو حقيقة في المعقولة ومجاز في المملوطة . والثاني هو المختار
في المعقول بعكس القضية (قال كالتعريف) والقول (قال الخبرية) منسوب الى الخبر الذي هو قسم
اللفظ المركب كما مر فيخرج القضية المعقولة كالجمل الانشائية وقوله الخاكية عن الواقع بيان للواقع . ثم
انه قد يناقش بأن هذا التعريف دوري ناهي (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً (قال والمحكوم
به) محمولاً أو نالياً (قال والنسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال يصح) فائدة يصح ادخال
قضية لم يقل لقائلها ذلك بالفعل (قال لقائله) أى في العرف كما هو المتبادر فيخرج قول النائم والمجنون
ولذا لم يقل قول قائله صادق مع كونه أخصر * وكتب أيضاً اللام بمعنى عن ولذا لم يقل انك صادق الخ .

(قال القضية) أى المسمى بها فلا يلزم تقسيم الشئ الى نفسه و غيره (قال وهى الجملة الخ) تعريف
لفظي فالدور غير قادح * وقوله الحاكية بيان للواقع ولو قال الجملة النامة الحاكية الخ لكان أولى (قال
هى معناها) أى ما يمكن أن يكون معبرها بالفتح فلا يرد أن هذا يفيد أنه مالم يعبر عما فى العقل باللفظ
لا يكون قضية وهو فاسد (قال يصح أن يقال) لم يقل قول يقال الخ لئلا يخرج عن التعريف قول لم
يقول لقائله ذلك بالفعل ولا قول قائله الخ ليخرج قول الدائم والمجنون اذ لا يصح أن يقال لهما ذلك عرفا
قاله عبد الحكيم * وزاد قوله فيه لخراج الانشائيات اذ لا يصح أن يقال قائله صادق فيه وإن صح
القول بأنه صادق فى قول آخر (قل لقائله) اللام بمعنى عن قوله عصام الدين أو بمعنى فى فلا يرد أن
القول المسمى باللام بمعنى الخطاب فيه بمعنى أن يقول وانك ولا يبعد ارجاع الضمائر الاربع فى قوله انه الخ
الى القول وجعل كلمة فى لاعتبار المدخول فيخرج بقوله فيه الانشائيات ولا يلزم تفكيك الضمائر
لا أنه يلزم استدراك قوله لقائله ويتوهم الدور لأخذ صدق الخبر فى تعريفه

صادق فيه أو كاذب فإن حكم فيها بوقوع ثبوت شئ^{الرافع} شئ^{الرافع} أو لا وقوعه سميت حملة والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا كقولنا زيد قائم أو ليس بقائم والاسميت شرطية والمحكوم عليه مقدا والمحكوم به تاليا والشرطية إن حكم فيها بوقوع اتصال مضمون قضية بمضمون قضية أخرى أو لا وقوعه سميت متصلة نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود أو ليس كلما كانت الشمس طالعة فالليل موجود أو بوقوع انفصال أحدهما عن الآخر أو لا وقوعه سميت منفصلة نحو إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا

أو ليس إما أن يكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجوداً وكل من الحلية والمتصلة والمنفصلة إما موجبة إن حكم فيها بوقوع النسبة وإما سالبة إن حكم فيها بلا وقوعها. فقد ظهر أن أجزاء كل قضية موجبة كانت أو سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التامة الخبرية التي هي الوقوع في الموجبات واللا وقوع في السوالب (١) وأما نفس الثبوت (٢) والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين بخارجة عن الأجزاء

(٢)

في الحليات
بمعنى الاتصال

الثلاثة للمنفصلة (قال وكل من الحلية) تقسيم لكل من الأمور الثلاثة بل لمطلق القضية باعتبار النسبة التامة الخبرية (قال النسبة) الثبوتية أو الاتصالية أو الانفصالية (قال والاتصال) في المتصلات (قال والانفصال) في المنفصلات (قال بالنسبة بين بين) أقول النسبة بين بين ثبوتاً كانت أو اتصالاً أو انفصالاً وإن كانت قيداً للتامة الخبرية ومنقيدة عليها تحقيقاً وتعقلاً إلا أنها مقيدة بكل من الطرفين ومتأخرة عنه كذلك فجعل كل من المقيد بها أعني التامة وقيد بها أعني الطرفين شرطاً من القضية ونفسها شرطاً لها مما لا يعقل له. وجه وخروجها عن المقيد بها لا يوجب خروجها عن القضية كما أن خروج قيدها عنها لا يوجب ذلك وكما أن خروج البصر عن العدم لا يوجب خروجها عن مسمى المركب الإضافي فالصواب ما أفاده بعض المحققين من أن القدماء أنكروها وقالوا بأن النسبة التامة الخبرية في الموجبة الثبوت وفي السالبة الانتفاء إلا أنها قديعتان في نفسهما أو باعتبار أنهما متعلقان بين الطرفين فلا يحصل الاتحاد أو انفصالاً أو انفصالاً وكذا أنهم لا يفتقران لاعتبارها

هذا لأن كلمة تقيد في معنى مانعة عن الوقوع في النسبة التامة الخبرية
المطلوب الحكم بالانفصال واللا اتصال في النسبة التامة الخبرية
المتعينة تحت أما خارجة عن النسبة التامة الخبرية
لأن الصالح خال للحلية وليس كذلك بل في النسبة
السالبة والسالبة لا إشارة في النسبة التامة الخبرية

ظرفية السلك للجزء والباء للبيان أن كان قوله حكم من الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع ومتعلقه بالسكسر أن كان من الحكم بمعنى ادراكها وحينئذ يكون الباء متعلقاً به بناء على التجريد (قال أو ليس أما) إشارة إلى أن المادة التي صلحت للمتصلة الموجبة صلحت للمنفصلة السالبة وبالعكس. ولو قال بدل قوله أما أن يكون العدد الخ * أما أن يكون الشمس طالعة أو يكون الليل موجوداً لكان اللفظ للإشارة إلى أن ما صلحت للمتصلة السالبة تصلح للمنفصلة الموجبة وبالعكس (قال وكل من الحلية) تقسيم للقضية باعتبار النسبة التامة الخبرية * وقوله المار فان حكم الخ تقسيم لها باعتبار نسبة بين بين فلو قال والقضية أما موجبة الخ لكان أخصر وكفى إلا أنه أراد التنبيه الثانوي على جريان القسمين الاتيين في كل من الأقسام الثلاثة المارة (قال أما موجبة) بكسر الجيم أي موجب قائلها ففيها تجوز أو ذات إيجاب وكذا قوله سالبة ويجوز فتحها لكان لا يلائم السالبة (قال عن الأجزاء) أي أجزاء القضية ولو قال عن القضية لكان أوضح وأنسب بقوله خروج الخ - هذا * وأقول إن اعتبرت في النسبة التامة بالإضافة إلى نسبة بين بين لزم ترسيم أجزاء القضية لأن التقييد بها داخل فيها كما في العمى وإن كانت هي خارجة فلا يصح

افعلوا انتم كنتم النسب
به بن لقادويل
ادراك ان النسب
واقعة اه ادراك
التكلم محمد مع
الموضع اه ج

در رفع اثبات وجود بین یقین عند القدر ایضا

بالصحة

معلوم (قوله واقع) أى مطابق لنفس الامر ولو بحسب دلالة اللفظ (قوله ولا يخفى) اعادة لما سبق
لطول الفصل والافيكى أن يقول وذلك لان من الخ (قوله اذ من القدماء) اشارة الى الواضحة والشرطية
مطوية وقوله ولا شك دليل الملازمة (قوله التصديق بادراك الخ) المتبادر عرفاً من هذه العبارة الاذعان
فلا يتجه ان التعريف يصـدق على التصور المقابل للتصديق (هذا) ومقتضى كلام الدواني صدقه على
التخييل وأخويه وكأن مراده صدقه مع قطع النظر عن العرف فلا ينافى ما ذكرنا . ثم قوله أن الخ مفصل
الأمر الاجمالى المتعلق للتصديق وليس هذا متعلقاً له فلا يرد انه يلزم فى كل تصديق تصديقات غير
متناهية فيتسلسل (قوله ولا شك) علة لعلية قوله اذ من القدماء لقوله انه فاسد (قوله ولو سلم) أى
لو قرر اذ كثيراً ما يستعمل لو سلم من جانب المعلن بمعناه كما نقله حفيد التفتازانى عنه فلا يرد أن القائل
ببطلان ما اشتهر مستدل بقوله اذ من الخ والقائل بانه تعبير باللازم مانع مستنداً بذلك ومنع السند
لا يفيد فتمه المشار اليه بقوله ولو سلم غير وجه * على انه يمكن تصوير المنع بالدعوى والسند بالدليل
فيتوجه اليه المنع (قوله تعبير باللازم) بناء على أن المراد بالنسبة الثبوت وبالادوقع اللاحصول
ولا حصول الثبوت مع حصول الانتفاء متلازمان فكأنهم قالوا ادراك أن الثبوت أو الانتفاء حاصل
(قوله فنقول الحكم) أقول لو تم هذا الدليل لدل على أن فى السالبة نسبتين العدم المقيـد بالاتحاد
والاتحاد اللازم له وفى الموجبة نسبة واحدة هى الاتحاد وهو مبين لما ادعاه من أن فى كل منهما نسبتين
وأتهما فى السالبة عدم الوقوع والاتحاد وفى الموجبة الوقوع والاتحاد وعلى أن كل عدم مضاف جعل جزءاً
لشئ كان ما أضيف اليه خارجاً لازماً للكل فيلزم أن يكون الوقوع فى السالبة زائداً على الاجزاء لازماً

ولا تنعقد القضية مالم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة ادراكا كات أربعة تصور المحكوم عليه
بكنهه أو بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه وتصور المحكوم به ^{أي ان يكون بمنزلة عماد لا غير غير الاشياء والوجود} ^{أي لا دواعي برقع المحكوم به عليه}

لكن البصر من أجزاء القضية في قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه
مع أنه خارج عن أجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام. إذ قد زل فيه أقدام
الاعلام. والحمد لله على الانعام (١) (قوله المسماة بالنسبة بين بين الخ) إنما سميت بهذا لكونها
مشتركة بين الموجبة والسالبة إماماً جزأ كما عند المتأخرين أو خارجاً موقوفاً عليه كما عند القدماء

الحصول واللاحصول فانه خارج عن القضية وشرط لها عندهم (قوله بين الفريقين) بدون الاختلاف
بينهم (قال القضية) حملية أو شرطية (قال أربعة) ترك التعرض للدراك المتعلق بالنسبة بين بين مع
كونه شرطاً لانعقاد القضية وإين يتعلق بما ليس بجزء منها (قال المحكوم عليه) موضوعاً أو مقدماً والمراد
على الأول تصور نفس المحكوم عليه وعلى الثاني تصور أجزائه وقس عليه تصور المحكوم به (قال
بكنهه) ذاتي أو عرضي * وكتب أيضاً أي الحقيقي أو الاعتباري والاصحى وكذا الكلام في المحكوم
به وأما النسبة فليس لها الا كنه اعتباري واصحى على ما تقدم (قال صادق عليه) زعماً سواء طابق
الواقع أولاً (قال مصحح للحكم) صفة بعد صفة أي صالح للحكم وغيره لم يحسب الزعم المطابق أو
اللاطابق. وأما الجدل على كونهم خبر مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه
للحكم عليه فيغنى عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط (قال المحكوم به) محمولاً أو نائياً

والا سند المنع أو نقض مكسور (قوله لكان البصر) أي لكان الضارب والمضروب من أجزاء
القضية في قولنا الضرب مؤلم ضرورة توقف تصويره على تصورهما (قوله كما عند المتأخرين) استقصائية
وكذا الكاف الآتية (قال ولا تنعقد) فيه استعارة مصرحة تبعية أو في القضية استعارة مكنية أصلية
(قال ادراكات أربعة) لم يتعرض للدراك المتعلق بالنسبة بين بين مع كونه شرطاً لانعقاد القضية للعالم
به من قوله خروج البصر عن العمى بمؤنة قوله الآتي وتصور النسبة (قال مصحح للحكم عليه) أي
غيره أب ذلك الوجه عن الحكم كأن لا يكون مبادياً للمحكوم به في الحل الابجابي وسوايا في السلبى فهو
نعت لقوله وجهه إشارة الى عدم جواز تصور المحكوم عليه بوجه ينافي المحكوم به * والقول بانه خبر
مبتدأ محذوف والمعنى هو أي تصور المحكوم عليه موقوف عليه للحكم عليه لا جدوى فيه * وما يقال إنه
يفنى عنه قوله الآتي وهذا الاذعان مشروط ففيه أن إغناء اللاحق عن السابق غير قادح

التي انقضت لادراك البصيرة بالنسبة الثانية
منع عن التعرض لان لا شرط التعرض على
نقض لا شرط لان لا شرط الامر فقال
العلم لا ينقض نفسه بالنسبة الثانية
منع عن التعرض لان لا شرط التعرض على
نقض لا شرط لان لا شرط الامر فقال
العلم لا ينقض نفسه بالنسبة الثانية
منع عن التعرض لان لا شرط التعرض على
نقض لا شرط لان لا شرط الامر فقال

كذلك وتصور النسبة التامة الخبرية كذلك (١) ثم الاذعان بها جازماً أو غير جازم ثابتاً أو غير ثابت مطابقاً للواقع أو غير مطابق وهذا الاذعان مشروط بهذه التصورات الثلاثة

(١) (قوله ثم الاذعان بها الخ) أى الادراك الاذعانى وكلمة ثم ههنا للتراخى الرتبى بناء على أن رتبة المشروط متأخرة عن رتبة الشرط لا للتراخى الزمانى وإلا لم يطرد الكلام فى الأوليات لان تأخر الاذعان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وإن كان تأخرها عنها فى النظريات وبعض المذاهب الزمان فافهم ذلك

(قال كذلك) أشار بذلك كذا أيضاً إلى أن تصور النسبة كنهها ووجهاً غير تابع لتصور الطرفين في الكنه والوجه إذ لا شك أن لها حقيقة وراء حقيقتيها ووجوهاً صادقة عليها. وكونها آلة لارتباطها لا يقتضي التبعية كما زعم البعض (قل بها) فالنسبة النامة تعلق بها إدراك كان. أحدهما تصور والاخر تصديق (قل أو غير جازم) هو الظن (قل أو غير ثابت) هو تقليد المصيب كالخطأ (قل أو غير مطابق) هو الجهل المركب (قوله أي الإدراك الاذعاني) نسبة العام إلى الخاص (قال الثلاثة) بل الأربعة كما مر (قال يسمى تصديقاً) في جمل التصديق نفس الاذعان والاذعان من الإدراك اختياراً لمذهب الحكماء من وجهين بساطة التصديق وكون الاذعان علماً لا فعلاً وترك لمذهب الإمام من كون التصديق مركباً من الاذعان الفعلي والتصورات الثلاثة ولمذهب المستحدث من كونه مركباً من التصورات وكون الاذعان

(قال وتصور النسبة) أى من حيث اضافتها الى نسبة بين بين (قال كذلك) أى بكنهه أو بوجه صادق عليه* وفيه شائبة الاستخدام لان الكنه بالنظر الى الأولين أعم من الحقيقي والاعتبارى وهذا اعتبارى فقط* ثم إن تصورها غير تابع لتصور الطرفين فى الكنه والوجه كالبداهة والنظرية على ما قاله عبد الحكيم لان حقيقة ما ووجوهها مغايرة لحقيقتها ووجوهها* وقد يستدل على التبعية بأنها رابطة بينهما وعلى بدايتها بأنها فرد مطلق الوجود أو العدم البديهي* ويتجه على الأول انها لو اقتضت ذلك لكانت المقولات النسبية كلها كذلك وعلى الثانى بعد تسليمه أن بداهة العام لا يستلزم بداهة الخاص لجواز كون القيد الخاص نظريا (قال ثابتاً أو غير ثابت) تعميم للجازم وقوله مطابق الخ تعميم للثابت ومقابلته فيدخل فى المطابق اليقين وتقليد المصيب وفى غيره الجهل المركب وتقليد الخطئ (قوله أى الادراك الاذعانى الخ) إشارة الى عدم كون الاذعان فعلاً كما ذهب اليه بعض (قوله للتراخى الرتبى) وهو كون المتقدم أقرب الى مبدأ محدود وفى اندراج هذا التراخى فيه تكاف* ولو قال للتراخى الطبعى الذى هو تأخر المحتاج من المحتاج اليه لكان أولى* ويمكن أن يراد بالرتبى ما ليس بزمانى بقرينة قوله للتراخى الزمانى (قوله فافهم)

(Handwritten Arabic script)

وهو على إطلاقه يسمى تصديقا وحكما. وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى إيجابا وإيقاعا وبشرط
تعلقه باللاقوع يسمى سلبا وانتزاعا * وقد يطلق الإيجاب والإيقاع على الوقوع
والسلب والانتزاع على اللا وقوع كما يطلق الحكم على كل منهما. واللفظ الدال على الوقوع
أو اللا وقوع ولو بالاتزام يسمى رابطة

شرطا لا شطرا (قال وإيقاعا) واثباتا (قال والإيقاع) والاثبات (قال والانتزاع) والنفي (قال كما
يطلق) أي بالاشتراك اللفظي على مفهوم يصدق على كل من الوقوع واللاقوع فالحكم مشترك معنوي
بينهما وإن كان مشتركا لفظيا بين الاذعان وذلك المفهوم (قال ولو بالاتزام) هذا التعميم بالنسبة
إلى الوقوع تأمل * وكتب أيضا وعلى نسبة بين بين بمجرد الاتزام سكن إذا كان النسبة التامة
مدلولا التزاميا لا تكون النسبة بين بين التزامية أيضا لأن المدلول الالتزامي ليس إلا لما هو بطريق
الخطأ كما في الحواشي الخالية (قال يسمى رابطة) الضمير عند المصنف على ما أفصح به في الحاشية
سواء كان ضمير الفصل أولا يسمى له معنى مطابق هو المرجع كزيد في زيد قائم أبوه أو هو جسم ومعنى
التزامي هو الوقوع وباعتبار هذا المعنى الالتزامي صار رابطة فيلزم أن يكون الرابطة في نحو هو الله بل
في أنت الله وأنا الله نفس الموضوع * ويتجه أن المعنى الالتزامي مالزم المعنى المطابق لزوماً بينا وظاهر
إشارة إلى أنه لو حمل الكلام على التغليب طرد في الأوليات وإرادة ذلك المعنى من ثم إنما تكون

أولى من التغليب إذا كانت موضوعة لمطابق التراخي. وأما إذا وضعت للتراخي الزماني وكان استعمالها في
ذلك استعارة مصرحة تبعية فلا (قال وهو على إطلاقه) أي إذا لم يقيد بأحد الشرطين الآتين (قل
وبشرط تعلقه) الأولى وشرط ثلثا يلزم العطف على معمولي عاملين على غير شرطه. بل الأخصر الأولى
واللاقوع يسمى الخ * وقد يقال إن قوله بشرط الخ متعلق بالكم على المتعلق. كل محتمل (قال على
كل منهما) المتبادر منه أن إطلاق الحكم على كل من الوقوع واللاقوع بالاشتراك اللفظي بينه وبين
مطلق التصديق أو المجاز لا أنه موضوع لمفهوم عام صادق على كل منهما. ولو كان الإطلاق كذلك لكان
الاحسن عليهما (قل ولو بالاتزام) كأن المراد به هو الدلالة الالتزامية المعتبرة عقلا أو عرفا. فلا يتجه
أن قضية كلامه في الحاشية كون الوقوع مدلولاً التزامياً للضمير * وفيه أن المدلول الالتزامي مالزم المعنى
المطابق لزوماً بينا وهنا ليس كذلك. وأنه يلزم تخلف المدلول الالتزامي عنه في ضمائر الانشائيات
لاختصاص الوقوع بالحليات لأن الإبرادين مخصوصان بما إذا خص اللازم بالعقل * في أن ظاهر كلامه في

التنظيم النظم
بالاستناد

(١) (قوله ولو بالالتزام) إشارة إلى دفع ما أوردوا من أن ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع إلى الموضوع ومطابق له أفراداً وتنشئة وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون. فيكون دالاً على الموضوع لأعلى النسبة فيكون اسماً لأداة ^{مع أنهم غالباً بالبناء أداة التنشئة} وحاصل الدفع أنه إنما يتجه لو كان كل رابطة أداة ^{الالتزام} عندهم وهو ممنوع بل مرادهم أن الدال على النسبة ولو بالتضمن أو بالالتزام يسمى رابطة سواء كان أداة ^{الوقوع والالتزام رابطة في كل}

أن ذلك المرجع لا يستلزم الوقوع فضلاً عن أن يكون بينا. كيف ولو كان مستلزماً له لكان ذلك المرجع أيضاً رابطة. غاية الأمر أن الجمل الواقعة خبراً أحوالاً مثلاً لما كانت مستقلة بالأداة أوجب فيها النجاة ما يذكر صاحبها ضميراً كان أو لام عهد أو اسماً واقعاً. موقع الضمير وذلك لأوجب كون الضمير دالاً على الوقوع التزاماً على أنه يلزم تخلف المدلول الالتزام في ضمائر الانشائيات كقوله من في الدار أوه لأختصاص الوقوع بالحمليات. نعم لو ادعى أن الوقوع مدلول تضمني لم يكن بتلك المثابة في الفساد. والله الهادي إلى سبيل الرشاد (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمائر الفصل في لغة العرب رابطة غير زمانية إيراداً على سبيل المعارضة الحقيقية (قوله على الموضوع) أي مطابقة (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون بين الرابطة والأداة عموم وخصوص من وجه (قوله كان) ناظر إلى المطابقة ^{مادة الاجتماع أدوية النظم والضمير الفصل في اللغة والأداة الغير النظم}

الحاشية أن رابطة الإيجاب تدل على الوقوع تارة بالالتزام وأخرى بالمطابقة أو بالتضمن وإن رابطة السلب تدل على اللادوقوع بالمطابقة فقط فالتميم بالنسبة إلى الوقوع * وقد يقال يتحقق التضمن في السلب كما في ليس والفرق بينه وبين كان بأن دلالة الثاني على الوقوع بالتضمن والأول على اللادوقوع بالمطابقة تحكم (قوله ما أوردوا) أي على القول بأن ضمير الفصل رابطة (قوله راجع إلى الموضوع) أي عند أكثر النحويين والافند بعض هو حرف وهو المرضي للرضى لأن الغرض منه عدم التباس الخبر بالصفة وهو معنى حرفي. والاعتراض بأنه إنما يصح حرفيته لو لم يتصرف فيه مع أنه يثنى ويجمع ويؤنث يرد بأن عدم التصرف أغلبى إذ قد يتصرف فيه كما في سوف. وعلى تسليمه بأنه إنما يتم ذلك لو كان خالصاً في الحرفية (قوله فيكون اسماً لأداة) إشارة إلى مضمون القياس وهو ضمير الفصل اسم وكل ما هو اسم ليس رابطة. وقوله أن ضمير الخ إشارة إلى دليل الصغرى. وقوله إنما الخ منع الكبرى (قوله وهو ممنوع) لجواز أن يكون النسبة بينهما عمومياً من وجه (قوله أو بالالتزام) قد يقال إنه حينئذ يلزم إمكان عدم تصور النسبة بين بين في القضية لما في الخيالي وعبد الحكيم من أن الملزوم إذا كان متصوراً بالتبع

كما في أدوات النفي أو كلمة كما في قام زيد أو إسما كما في ضمير الفصل وكروابط الجمل الواقعة خبرا أو حالا أو صفة عند النجاة مع كونها أسماء. ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على معنى غير مستقل. ولو سلم أن كل رابطة أداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ المفرد إلى الأقسام الثلاثة أعني الاسم والكلمة والأداة تقسيما اعتباريا وليكن ضمير الفصل اسما باعتبار دلالة المطابقة وأداة باعتبار دلالة الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى مستقل وأدوات باعتبار دلالتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية أعني النسبة إلى فاعل معين فلا حاجة إلى ما ذهب إليه

(قوله أو كلمة) ناظر إلى التضمن (قوله أو إسما) ناظر إلى الالتزام (قوله وكروابط) وظاهر أن منها ضمير المتكلمين نحو إنا أرسلنا وإني ليحزنني وضمير المخاطب نحو أنت ضربتني (قوله أسماء) فيه تفتيب

أمكن تصويره بدون اللزوم والالتزام أن ينتقل الذهن من ملزوم إلى لازمه ولازم لازمه وهكذا وهو محال وفيه تأمل (قوله كما في أدوات النفي) ومنها ليس كما يشعر به ظاهر كلامه الآتي (قوله ولا منافاة) ممنوع لأن غير المستقل لا يكون لازما للمستقل إذا احتاج إلى غيره أيضا كما هنا لأن المعتبر في الدلالة الالتزامية اللزوم البين بالمعنى الخاص ولو لم من تصور الملزوم تصور اللزوم لم يكن معنى غير مستقل وقد يجاب بتعميم اللزوم من العرفي (قوله تقسيما اعتباريا) ويؤيده مجيء على اسما وكلمة وأداة والقول بأن أفراد كل بخواصه يشعر بأن التقسيم حقيق ممنوع لجواز أن يكون الأفراد بعد ملاحظة الحيثية فتدبره (قوله وليكن ضمير الفصل) قد يقال إنه يلزم حينئذ اجتماع قسمين باعتبار استعمال واحد وهو غير صحيح إذ الجوز في التقسيم الاعتباري استعماله مرتين مثلا باعتبارين (قوله باعتبار دلالة) أقول يمكن كونه اسما وأداة باعتبار دلالتين مطابقتين كلفظة من اسما وأداة فلا وجه لاثار دلالتين مختلفتين مع لزوم المناقاة بينهما كما ذكرنا. واستلزامه استعمال المشترك في معنييه في نحو زيد هو القائم غير قاذح لجواز بناء استعماله فيهما على مذهب من جوزه (قوله باعتبار دلالتها التضمنية) ينتجه أن هذا لا يجري في كان وأمثاله (قوله إلى فاعل معين) وفي بعض النسخ إلى فاعل ما وهو أولى إذ به ينحل ما أورد على قولهم الدلالة التضمنية تستلزم المطابقة لأن فهم فاعل ما لا يحتاج إلى ذكر الفاعل وكان هذا أولى من حله بأن دلالة الفعل على الحدث والزمان ليست بتضمنية لأنها الدلالة على الجزء في ضمن الكل وبأن النسبة إلى فاعل معين

أدوات الاتصال والانفصال وسلبهما . فالقضية مطلقاً إن اشتملت على الرابطة الخارجية
تسمى ثلاثية كما تقدم والا فتنائية نحو زيد جسم وأمثاله * واعلم أن الموضوع

أو لا يدل على معنى مستقل فيبطل ما ذهب إليه النحاة . ولا مخلص إلا بما ذكرنا من أن
ليس كل رابطة أداة عندهم . أو التقسيم الذي أورده أهل المعقول اعتباري فتأمل

التسمية عند وجهها . ولذا خص التسمية بالآخر ولم يجعلها ^{تأويل} لنحو قام من الأفعال التامة (قال أدوات)

الأولى التعبير بالألفاظ لئلا يتوهم خروج إذا ومتى وكذا مثلاً . وكون نحو متى داخلة باعتبار تضمن معنى

لا ينافي كونه سوراً باعتبار معنى آخر ضمنى (قال فالقضية) أى الملفوظة (قال مطلقاً) أى حملية

أو شرطية موجبة أو سالبة . إلا أن السالبة مطلقاً كالموجبة المنفصلة لا تكون الا ثلاثية . وأما الموجبة

المتصلة فقد تكون ثنائية أما في اللغة العربية فكقول ^{أرئيت} . أنت طالق على ما قاله بعض الفقهاء * وأما

في اللغة الفارسية فكقولهم ^{تو بروی} . من مبروم (قال والا فتنائية) بأن لم تشتمل على رابطة أصلاً أو

اشتملت على رابطة هي نفس المحمول أو جزؤه . لكن يتجه أن مقتضى ما ذكره أن يكون هو جسم أو

أنت إنسان أو أنا حيوان مما كان الرابطة نفس الموضوع ثلاثية إذ يصدق عليه أنه مشتمل على الرابطة

الخارجة عن المحمول وليس لك أن تقول إن الضمير إنما تكون رابطة إذا لم يكن موضوعاً والا لزم

القول بتخلف المدلول الالتزامي عن الدال (قال زيد جسم) والمراد بنحو زيد جسم ما لم تشتمل على

أو جرده بذكر دله

دالة على معنى غير مستقل (قوله من أن ليس كل رابطة أداة) فلا يلزم كون معناها الموضوع له غير

مستقل (قوله فتأمل) وجهه أن الجواب الأخير إنما يصح لو كان كان الناقصة مستقلاً باعتبار أحد معانيه

التضمنية وليس كذلك إذ النسبة غير مستقلة وهو ظاهر وكذا الحدث لكونه غير مقصود بالذات بل

هو ملحوظ بتبعية الاسم والخبر وكذا الزمان لانه ظرف الحدث وظرف غير المستقل غير مستقل * نعم

هذا الجواب كالسؤال جار في نحو قام في قام زيد (قال أدوات الاتصال) في التعبير بالأدوات دون الألفاظ

تنبيه على أن نحو متى وإذا وكذا أداة من حيث الدلالة على النسبة نظير ما مر في ضمير الفصل * ثم الاداة

أعم من الملفوظ وغيره كما في زرنى أكرمك (قال تسمى ثلاثية) نقض بنحو هو جسم . وأقول هو ليس

برابطة لأن محل رابطة الضمير إذا لم يكن جزءاً أولياً من القضية كما مر . وقد يجاب بأنه ثنائية أما لكون

الموضوع نفس المحمول في الخارج . أو لأن المراد بالخارجة الخارجية عنهما في قوله وإلا الخ *

ويتجه على الأول أنه يستلزم جعل الرابطة في نحو زيد هو جسم نفس المحمول عند من يحمل هو موضوعاً

ويتجه على الثاني أنه مخالف لقوله أو خارج عنه (قال والا فتنائية) النفي متوجه إلى كل من المقيّد والمقيّد

إما ذكرى وهو مما يفهم من لفظ الموضوع كلياً كان أو جزئياً. ويسمى عنوان الموضوع
 ووصفه في الكل. والأفراد المندرجة تحته تسمى ذات الموضوع * وإما حقيقي وهو ما يقصد
 بالحكم عليه أصالة فربما يختلفان في القضية فيما قصد الحكم على ذات الموضوع وكان العنوان
 مرآة للملاحظة نحو كل إنسان أو بعضه حيوان * وربما

الرابطة أصلاً والمراد بأمثاله ما كانت الرابطة فيه نفس المحمول أو جزأه (قال كلياً) وذلك في القضايا
 المحصورة والمهمة والطبيعية (قال أو جزئياً) وذلك في القضايا الشخصية (قال ووصفه) الاضافتان
 يباينتان أن أريد بالمضاف إليه الذكرى ولا يمتنان أن أريد به الحقيقي فكل من عنوان الموضوع ووصفه
 أخص مطلقاً من الموضوع الذي ذكرى (قال في الكل) ظاهره وإن كان موضوع القضية الطبيعية (قال
 والأفراد) سواء كانت أشخاصاً كما في مسائل الحكمة أو طبائع كما في مسائل المنطق (قال المندرجة)
 بالفعل على مذهب الشيخ وبالأمكن على مذهب الفارابي (قال ذات الموضوع) إما بمعنى ذات هو
 الموضوع الحقيقي وإما بمعنى ذات يصدق عليه الموضوع الذي ذكرى * وكتب أيضاً بيانية أو لامية (قال
 وأما) والموضوع الحقيقي أعم مطلقاً من ذات الموضوع لاقتراق الأول في موضوع الشخصية والطبيعية
 واجتماعهما في أفراد موضوعي المحصورة والمهمة (قال فيما) أى في قضية * وكتب أيضاً بدل محض في القضية
 (قال الحكم) فيه (قال ذات) شخصاً كان أو طبيعياً (قال مرآة) وذلك في كل قضية كانت محصورة

فيدخل في الثنائية نحو زيد قائم أبوه (قال إما ذكرى) نسبة المدلول إلى متعلق الدال (قال وهو ما يفهم)
 قضيته أن الذكرى بضم الذال وهو الأنسب لكن المشهور كسرهما (قال كلياً كان) تعميم للفظ أو لما
 (قال ويسمى عنوان الموضوع) لا يخفى عدم حسن التسمية في الطبيعية. وجمل وجهها فيها كون اللفظ
 عنوان المبنى مع جريانه في الشخصية إنما يتم لو رجع ضمير يسمى إلى اللفظ (قال والأفراد المندرجة)
 ظاهره وإن كانت أفراد موضوع القضية الطبيعية وهو بعيد * ويمكن التخصيص بما عداها بأن المراد
 بالمندرجة المعتبرة الاندراج عند الحكم أو بارتكاب الاستخدام في ضمير قوله تحته (قال وربما
 يختلفان) كلمة رب هنا للتكثير وفيما يأتي للتقليل فلا يرد أن منطوق كل مناف لمفهوم الأخرى. ولو تركها
 لكان أولى (قال في القضية) الأخصر الأولى تركه. وقوله فيما ليس صلة يختلفان بل خبر مبتدأ محذوف
 أى الاختلاف فيما الخ والا لانه أن كلامه يقتضى أنهما قد يتحدان في تلك القضية وليس كذلك
 وقس عليه قوله فيما عداه (قال على ذات الموضوع) أى ولو طبائع كما في كل جنس يتوقف عليه الإيصال
 (قال وكان العنوان الخ) قيد واقعي ذكره لبيان فائدة العنوان في صورة الاختلاف

(١) (قوله صادق بالاعتبار الاول) أى على أن يكون قضية خارجية . وأما إذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتي (٢) (قوله ولا يراد بالمحمول الأفراد الخ) يشير إلى أن القضايا المتعارفة المستعملة في العلوم هي القضايا التي يراد من جانب الموضوع الأفراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها من جرفه عن اجادة غير متعارفة سواء أريد العكس كما في المثال المذكور في المتن أو أريد من كل من الجانبين الأفراد مسورين بسور

انه لو أريد الأفراد من كل من الطرفين لم تصدق ممكنة خاصة أصلاً بل لا توجد مادة الافتراق لما هو أعم من الضرورية . واعتراض بأن الأفراد من الطرفين معتبرة من حيث أنها يصدق عليها المفهومان فتكون الجهات لعقد الحمل * وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ الاعتراض عدم الفرق بين كون الوصف المحمول آلة الملاحظة وكونه محمولاً على الأفراد فإن الوصفين حينئذ آلة الملاحظة والحكم كما انما هو باتحاد أحد الماصدين على الآخر * وكتب أيضاً أى المحصورات والمهمات التي يراد من موضوعها الأفراد ومن محمولها المفهوم (قوله حقيقة فهي كاذبة) أى أذهنية (قوله كيانى) من ان الحمار داخل في مركوب السلطان في الحقيقية في الذهنية على المذهبين * وبما في شامانية

المحمول فيمتنع الحمل أو متحدة معها فتتخصص القضايا في الضرورية فلا يصح تقسيمها الى الموجبات الآتية * واعتراض بأن الأفراد من الطرفين ملحوظة من حيث صدق مفهومها عليها فلتكن الجهات لعقد الحمل * وأجاب عبد الحكيم بأن منشأ عدم الفرق بين كون المحمول آلة الملاحظة وبين كونه محمولاً على ذات الموضوع والمتحقق منها هو الأول لان الحكم هذا باتحاد افراد أحدهما مع افراد الآخر * أقول مراد المعترض المنع مستنداً بجواز كون عقد الحمل مركباً تقييداً كعقد الوضع وما هو المحمول عند الجمهور مرآة له لانفسه وكون التقسيم اليها باعتبار اتصاف ذات المحمول بوصفه لجواز تقييده بها كعقد الوضع اذ لافرق بينهما حينئذ لكون كل مرآة فيتحقق جميع الجهات فيه فليس منشؤه عدم الفرق المسار (قوله المستعملة في العلوم) تفسير المتعارفة (قوله الافراد) أى جنس الفرد فلا يرد أن كلامه يقتضى كون الشخصية غير معتبرة في العلوم لعدم إرادة الافراد فيها وليس كذلك (قوله سواء أريد العكس) هل ينقسم المحمول حينئذ الى الذكرى والحقيقى الظاهر نعم (قوله كما في المثال المذكور) انما يتم اذا كانت اللام للجنس من حيث هو هو (قوله الافراد) أو المفهوم كما في القضية الطبيعية ولم يذكره هنا ككتفاء بقوله الآتى ولا استعمال للطبيعيات (قوله مسورين) اشارة الى جريان السككية والجزئية والمهملة في غير المتعارفة

فصل

الجمعية مطلقاً موجبة كانت أو سالبة ان كان موضوعها الذكري جزئياً حقيقياً سميت
شخصية ومخصوصة نحو زيد أو هذا عالم أو ليس بعالم * وإن كان كلياً فان كان الحكم على
العنوان من غير أن يقصد سرأيته إلى ذات الموضوع سميت طبيعية * وإن أمكن سرأيته
في نفسه نحو الانسان حيوان ناطق أو كلي أو ليس بجنس * وان كان الحكم عليه مع قصد

الكل نحو كل انسان كل ناطق. أو بسور الجزئي نحو بعض الحيوان بعض الجسم. أو أحدهما
بسور الكل والآخر بسور الجزئي نحو كل انسان بعض الحيوان وعكسه * أو غير مسورين
وإذا اعتبر السلب كانت المنحرفات مرتقية إلى عدد كثير. وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها
بأن يكونا كلياً

(قال موجبة كانت) بيان مطلقاً (قال أو هذا علم) أو أنت أو الذي في الدار (قال أو ليس)
أو ليست (قال على العنوان) إقامة المظهر مقام المضمون غير نكتة (قال أو كلي) مثال لممتنع السراية
بالنسبة إلى ذات الموضوع وإن أمكن سرأيته بالنسبة إلى الاصناف. ولو قال أو نوع بدل قوله أو كلي
لا تمتنع مطلقاً (قال أو ليس بجنس) ممكن السراية
أي بالنسبة إلى ذات الموضوع والاصناف

(قوله أو غير مسورين) سلب العموم لاعموم السلب فلا يرد أن التقسيم غير حاصر لعدم شموله لما كان أحدهما
مسوراً دون الآخر * ثم الظاهر أن الفرق بين ما لم يكونا فيهم مسورين وبين ما أريد فيه من الجانبين المفهوم
بالاعتبار كالفرق بين المهمة المتعارفة والطبيعية عند إمكان سرأية الحكم إلى ذات الموضوع (قال مطلقاً)
موجبة الخ) أي متعارفة أو منحرفة ففيه رد على من أخرج الطبيعية من الاقسام وقيد المقسم بالمعارفة
(قال جزئياً حقيقياً) سواء كان علماً أو غيره فيشمل هذا عالم ولذا لم يقل علماً مع أنه أخصر. أولان الغرض
يتعلق بالمعنى دون اللفظ (قال سميت شخصية) النسبة هنا وفي الطبيعية لكل إلى الجزء وفي
الكلية والجزئية إلى صفة ماصدق الجزء فلا نسب حينئذ تسمية الجزئية بعضية. والتسمية بالمخصوصة
للكل بصفة الجزء وبالمخصوصة والمهمة لهم يتعلق أفراد الجزء (قال على العنوان) مشير بوجود العنوان
وذاً الموضوع في الطبيعية وللإشارة إلى أقام المظهر مقام المضمون (قال من غير أن يقصد) الاخصر
الأولى بدون قصد سرأيته الخ (قال أو كلي) أشار بالمعطوف عليه إلى المعطوف أعني إن أمكن سرأيته
وبالعكس ففيه نشر غير مرتب * ولو قال بعد قوله أو ليس بجنس أو ليس بجزئي ليكون إشارة إلى تحقق
القسمين في السالبة كالموجبة لكان أولى (قال وإن حكم عليه الخ) قد يقال المفهوم هنا ان المقصود
بالحكم أصالة العنوان وتبعاً الأفراد فينافي ما سبق من أن الموضوع الحقيقي ما يقصد بالحكم عليه أصالة

والدال على الكمية سوراً . إما كلية إن حكم فيها على كل فرد . وإما جزئية إن حكم فيها على بعض الافراد فالمحصورات أربع أشرفها الموجبة الكلية وسورها نحو كل ولا تصدق إلا فيما كان المحمول مساوياً للموضوع الذكري أو أعم منه مطلقاً نحو كل انسان ناطق أو حيوان ثم السالبة الكلية وسورها نحو لا شيء

عنه
لأن إضافة اللفظ إلى اللفظ ليس على وجه
الكلية فلو كان ذلك هو وجه السالبة لكانت الموجبة
موجبة في وجه الموجبة والسالبة في وجه السالبة
فلا بد من أن يكون وجه السالبة هو وجه الموجبة
ووجه الموجبة هو وجه السالبة

(قال والدال على الخ) لم يقل واللفظ الدال الخ * لأن السور كما يكون اسماً ككل وبعض وأداة كلامي الاستفراق والعهد الذهني وكلاً الداخلة على النكرة في نحو لا رجل في الدار ومربكها كلاً شيء وليس بعض على ظاهر كلام المصنف فيما يأتي كذلك يكون أمراً معنوياً كالإضافة المعنوية المفيدة للاستفراق أو العهد الذهني (قال أشرفها الموجبة) من قبيل محمد ﷺ أفضل قریش لأن قبيل يوسف أحسن أخوته (قال وسورها نحو كل) وقد يدل لفظ واحد على مجموع السور وعنوان الموضوع كابي وبما ومن الموصولات والذي والبي على القول بأنها صيغ العموم كما هو المرجح في كتب الأصول (قال ولا تصدق إلا الخ) أي إذا صدق فيها الإطلاق العام المعتبر في مرجع المساواة والعموم المطلق وآلا فقد تصدق الممكنتان في متباينين أمكن انصاف أحدهما بالآخر ولم يقع كالفلك والسباكن فانهما متباينان لصدق قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائماً وبالعكس مع انه يصدق أن يقال كل فلك ساكن بالامكان (قال نحو لا شيء) انما يكون لا شيء بمجموعه سوراً إذا دخل على عنوان الموضوع والآ

(قال على بعض الافراد) أي فقط والا انتقض تعريف الجزئية بالكلية (قال نحو كل) أي الافراد لا المجموع فان القضية المصدرة به مهمة عند عصام الدين وشخصية عند عبد الحكيم ومحملة لهما ولاكلية والجزئية والطبيعية كما يؤخذ مما سيأتي من المصنف (قال ولا تصدق) أقول مقتضى ضابط المحصورات الأربع هنا انه لا حاجة الى تخصيص الموجبة في مرجع النسب المساواة بالإطلاق العام والسالبة فيه بالدوام لانه اذا لم تصدق الموجبة الكلية مطلقاً الا في هاتين صورتين يلزم من الحل للايجابي الكلي من الجانبين تساويهما لان حمل أحدهما على الآخر يثبت عدم كون ذلك الآخر مبايناً أو أعم والعكس يثبت عدم كونه أخص فيكونان متساويين * وقس عليه البوافي الا أن يخصص الموجبتان بما عدا الممكنتين والسالبتان بما صدق فيه الدوام * وكون الكلام في مطابق المحصورات ياباه . فالاولى ترك هذا الضابط * وقد يوجه بالنظر الى الموجبة بانه لما كان المتبادر من القضية عند الإطلاق هو المطلقة العامة اعتبر ضابطها لمطلق الموجبة * وفيه مع انه عام بخصوص كما يأتي منا أنه جار في السالبة أيضاً (قل كان المحمول) أي فيه وكذا ما يأتي (قال نحو لا شيء) فيه مساححة لان السور هنا حقيقة وقوع النكرة في سياق النفي كما في نحو لا رجل في الدار لا كلمة لا مع اسمها والا

منها
فلا بد

ولا تصدق الا فيما كانا متباينين كلياً نحو لاشئ من الانسان بفرس * ثم الموجبة الجزئية
وسورها نحو بعض . وتصدق فيما عدا المتباينين كلياً نحو بعض الحيوان انسان . ثم السالبة
الجزئية وسورها نحو بعض ليس وليس بعض

لزم جعله خارجا عن القضية من حيث انه جزء السور ودخلا فيها من حيث انه موضوع وهو بعيد
(قال ولا نصدق الا فيما كانا متباينين) ليس المقصود معرفة السالبة الكلية به لان معرفة التباين الكلي
متوقعة على معرفتها لما ذكر في بيان مرجع النسب فلو توقفت عليها لدار وكذا البواقي (قال نحو بعض)
ومثله واحد وسائر أسماء العدد وتنوين الوحدة في الاثبات والقياس والكثير وأمثالها (قال فيما عدا
المتباينين) الأولى فيما لم يكونا متباينين (قال نحو بعض ليس الخ) انما تكون أسوارا للسلب الجزئي اذا أريد
بليس في الأولين سلب المحمول عن الموضوع ليفيد السلب الجزئي مطابقة ورفع الإيجاب الكلي
التزاما . وبه في الأخير سلب القضية الموجبة الكلية ليكون بعكسهما في الاستفادة لان كون الشيء سوراً له
مشروط بعدم دلالة على السلب الكلي بالالتزام أو المطابقة . ولو أريد به فيها عكس ما ذكرناه لدلت
عليه كذلك هذا . ومثل الأخير كل ليس ان اعتبر دخول الكل على القضية قبل دخول ليس بان
خالف الاعتبار العبارة ليتوجه السلب الى القضية فما في كلام بعضهم من حصر سور السلب الجزئي في

وليس كل (١) وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع أو أعم منه مطلقا نحو بعض الحيوان ليس بانسان وليس كل حيوان بانسان فكل من الكليتين أخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف أعني الايجاب والسلب . ومباينة للجزئية المخالفة لها فيه وبين الكليتين مباينة كلية وبين الجزئيتين

(١) (قوله وليس كل الخ) يشير بزيادة هذا المثال إلى أن رفع الايجاب الكلى منسارح
عندهم في السلب الجزئى ولذا جعلوا تقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع أن
تقيضه الحقيقى هو رفع ايجاب الكلى كما ستعرف

ففي الأولين يكون السلب الجزئي بالمعنى الاعم مدلولاً مطابقاً ورفع الإيجاب السكلي التزامياً وفي
 الأخير يكونان بالعكس. وأما إذا كان بالعكس بأن اعتبر السور. مقدماً في الأولين حتى يكونان في حكم
^{أي يكون السلب الجزئي التزامياً ورفع الإيجاب السكلي مطابقاً}
 سلب القضية وان بعد ذلك في الأول منهما والسلب مقدماً في الأخير حتى يكون السلب فيه سلب
 المحمول فلاولان يدلان على رفع الإيجاب الجزئي مطابقة وعلى السلب السكلي التزاماً. والأخير يدل
 عليهما بالعكس وحينئذ لا يكون شيء من تلك الاسوار سورا للسلب الجزئي لاشتراطه بعدم الدلالة
 على السلب السكلي لا مطابقة ولا التزاماً (قل وليس كل) وكذا كل ليس اذا خالف الاعتبار
 العبارة وان كان بعمداً (قل واتصدق) أي اذا لم تصدق فيها جهة أعم من الدوام كما سبق (قل
 أو أعم منه مطلقاً) كلمة أو في سياق النفي أو النهي بمعنى الواو كما في قوله تعالى « ولا تطع منهم
 آثماً أو كفوراً » لان المقصود هو النهي عن اطاعة كل منهما * وكتب أيضاً بان كان المحمول أخص
 مطلقاً كمثل المصف او من وجه نحو بعض الحيوان ليس بابيض أو مبانين نحو بعض الانسان ليس بحجر
 (قوله مندرج عندهم) اندراج أحد المتلازمين في الآخر (قوله الإيجاب السكلي) انما يتيم لولم
^{أي النقيض الإيجاب السكلي السلب الجزئي}
 يريدوا بالنقض في هذا القول النقيض المجازي (قال فكل من الخ) ذكر الفاء للإشارة الى أن نسبة
^{أي كل من الخ}
 كل من المحصورات الاربع مع الاخرى معلومة مما سبق من بيان صدق كل منها فيما ذكره من
 المواد المخصوصة وهو كذلك (قل من السكيتين) الموجبة والسالبة (قل الجزئيتين) الموجبة والسالبة

الثلاثة مبنى على الغالب والى هذا أشار بقوله نحو بعض الخ (قال وتصدق فيما) لو قال وتصدق فيما لم تصدق فيه الموجبة ألكافية لكان أخصر وأحسن (قوله مندرج) الأخصر الأولى مساو للسلب الخ (قوله ولذا جعلوا) يعنى لو لم يكن مندرجا فيه اندراج أحد المتساويين فى الآخر لم يصح هذا الجعل لان نقيضه الحقيقى رفه والنقيض المجازى للشئ لا بد أن يساويه كما صرحوا به فلا يرد انه انما يتم لو لم

أن لام التعريف في نحو قولك الإنسان كذا إن حملت على العهد الخارجي الشخصي (١)
 كانت قضية شخصية . وإن حملت على الجنس من حيث هو هو كانت طبيعية أو من
 حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا كانت مهيأة أو في ضمن كل فرد كما هو الاستفراق
 فيس للام في أم خصم

فيه إشارة إلى أن المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها مطلقا
 ولو مبادئ مسائلها فانه محل نظر (قوله على العهد الخارجي الشخصي) (١) كما إذا أريد
 بالإنسان زيد وأمر النوعي كما إذا أريد به الرومي فالقضية إما طبيعية إن أريد جنس ذلك
 النوع من حيث هو هو . أو مهيأة والإنسان حيوان أبيض أو صنف من الأنواع
 أو النوع من حيث هو هو . أو مهيأة والإنسان حيوان أبيض أو صنف من الأنواع

لا جزئيا كذا زيد (قال أن لام التعريف) وكذا الإضافة المعنوية إلى المعرفة (قوله كما إذا أريد
 بالإنسان) أي في قولنا الإنسان جزئى أو عالم (قوله زيد) أي إنسان متحقق في ضمن زيد (قوله
 أريد به الرومي) أي الجنس المتحقق في ضمنه كما يشعر به عبارته الآتية (قوله إن أريد جنس ذلك)
 أي بالإنسان جنس ذلك النوع أي الجنس المتحقق في ضمن ذلك النوع يعني الرومي . والمراد بالجنس
 العام وبالنوع الخاص وهو ظاهر (قوله من حيث هو هو) أي بالإنسان هو أي الجنس المتحقق في ذلك
 النوع (قوله أو مهيأة) كما في قولنا الإنسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف

من الموجبة والسالبة (قوله إلى الموجبة الجزئية) كأنه لم يقل إن كان محمولها كليا لئلا يتوهم أنه قد يكون
 جزئيا مع أنه فاسد لانه إما عين الموضوع بحيث لا تغاير بينهما أصلا فلا يمكن تصور الحمل بينهما أو غيره
 ولو بالملاحظة والالتفات فالحكم في الحقيقة بتصادق الاعتبارين على ذات واحدة فلا يكون من حمل
 الجزئى على الجزئى قاله عبد الحكيم فعنى هذا زيد أن ما صدق عليه ذات واحدة (قوله وعكس نقبض)
 أي عند المتقدمين لأن عكس السالبة الشخصية عند المتأخرين موجبة جزئية وعكس الموجبة
 الشخصية عندهم سالبة كلية (قوله فيه إشارة) لانه توصيف في معنى التعليل (قوله عدم وقوعها) أي
 لا بتأويل ولا بدونه بخلاف الجزئيتين والسالبة الكلية فانها تقع مسائلها لكن تؤول كما يشعر بذلك
 قوله في الخاتمة بتأويلها بالموجبة الكلية دون تأويل الطبيعية . فاندفع ما قيل يتجه على كون المراد ذلك
 انها لا تقع مسائل الحكمه فواجه تخصيص عدم الاستعمال بالطبيعيات (قال على العهد الخارجي)
 ذكرى أو حضوريا أو علميا (قوله جنس ذلك) يؤخذ منه انه يكفي لكون القضية طبيعية الإشارة
 باللام إلى قسم من مدخوله فينافى ما قالوا من ان لام القضية الطبيعية هي اللام التي أشير بها إلى مفهوم
 مدخولها من حيث عدم التحقق في ضمن الفرد . الا أن يراد الفرد الحقيقي ويرتكب التجوز في المحيـث

ممكن ان يكون المراد ان لا يستعمل في السالبة الكلية
 لانها سالبة كلية فواجه تخصيص عدم الاستعمال بها
 للطبيعيات

كانت كلية أو في ضمن البعض الغير المعين كما هو العهد الذهني كانت جزئية فهي

ان أريد هو من حيث تحققه في ضمن الأفراد فتأمل (١) (قوله أو من حيث تحققه في ضمن الأفراد مطلقا) أي من غير تعرض لبيان كيتها كلا أو بعضا. وهذا القسم من أقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهني إلا أن أهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه في لام الجنس ولذا مثلوا اللام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع أن الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه في ضمن الأفراد وليس المراد أن كل

(قال على الجنس) أي على تعيينه (قال من حيث هو) أي بشرط لا شيء من قصد تحققه في ضمن الأفراد (قال في ضمن الأفراد) هذا المعنى هو مفاد اللام العهد الذهني عند عصام الدين وعبد الحكيم لا خصوص التحقق في ضمن البعض الغير المعين فلام العهد الذهني عندهما للاهمال لا للجزئية (قوله أو مهمة) كما في قولنا الانسان حيوان ناطق أو أبيض أو صنف (قوله من حيث تحققه) أي تحقق ذلك الجنس أو النوع في ضمن الخ (قوله في ضمن الأفراد) كما في قولنا الانسان في ضمن النوع المهور منه أعنى الرومي من حيث تحققه في ضمن الأفراد في ضمن (قوله فتأمل) كأنه إشارة إلى أنه لا يصح الكلية والجزئية هنا لأن أريد بالانسان الرومي من حيث تحققه في ضمن كل فرد أو بعض الأفراد حيث لا تحقق لا ذاق وسور يفيد ذلك * وأما احتمال كونها طبيعية أو مهمة فلا حاجة له الى أداة (قوله من حيث هو) حتى يكون اقضية طبيعية (قوله وليس المراد الخ) حتى يكون اللامان الاستغراق

(قال على الجنس) أي على تعيين الجنس معتبرا من الخ لان ما حملت اللام عليه هو معناها لا معنى مدخولها (قال من حيث هو) أي بشرط لا شيء من التحقق في ضمن الأفراد * وأما الجنس المأخوذ لا بشرط شيء فاعلم من الأقسام الآتية ولا يتحقق بنفسه (قال كما هو الاستغراق) الاخصر الاوضح وهو الاستغراق. وكذا في قوله كما هو العهد (قوله ان أريد هو) أي جنس الرومي من حيث تحقق الرومي في الخ (قوله من حيث) قيد النوع (قوله من أقسام لام الخ) المراد بالاقسام هي الأولوية و بلام الجنس هنا لام الحقيقة بالمعنى الأعم الشامل للاستغراق والعهد الذهني وفيما يأتي لام الحقيقة بالمعنى الأخص القسم لما فلا يرد ما يقال إن سوق أمثال هذا الكلام إنما يكون عند منافاة ما بعد إلا لما قبله وهنا ليس كذلك (قوله مع أن الخيرية) أي مع أن اللام فيها لا يمتثل الجنس من حيث هو ولا الاستغراق والعهد الذهني لأنه الخ

کما اذا اضعفت

الجوامع وغيرها من كتب النحو والأصول أن لفظ كل كما يستعمل بمعنى كل فرد فرد وذلك إذا دخل على النكرة وأريد به المفهوم من حيث كونه رآة للأفراد أو على الجمع المعروف كذلك يستعمل بمعنى كل جزء جزء وذلك إذا أضيف إلى المفرد المعروف سواء أريد به الفرد المشخص أو الجنس من حيث تحقيقه في ضمن الأفراد عظاما أو جميعها أو فردا ما نحو كل زيد أو هذا أو العبد حسن أو اشتريته وكل الكتاب أو الرمان في هذه الحجة بمعنى الجنس من حيث التحقق بأحد التحقيقات المذكورة كقوله أو أكلته . وعلى الاستعمالين لفظ كل سور الموجبة الملكية لا عنوان وكون القضية شخصية أو إحدى المحصورات مثلا مع قطع النظر عن كل الأجزاء لا يوجب كونها كذلك مع ملاحظة . وأما استعمال كل بمعنى مجموع الأفراد أو مجموع الأجزاء وإن جاز عقلا كما إذا كان الحكم مخصوصا بالمجموع من حيث المجموع كقولنا كل إنسان في هذه القرية اليوم يحملون تلك الصخرة أو كل هذا الرمان عشرون مثاقيل بمعنى مجموع أفراد الإنسان ومجموع أجزاء هذا الرمان كذا فلم يتعرضوا له في النحو والأصول فما رأينا * ولعل المصنف كغيره من المنطقيين رأى استعماله مهذين المعنيين وبني كلامه على الاحتباك حيث ترك أولا استعماله بمعنى مجموع الأفراد . وثانها استعماله بمعنى كل جزء جزء إلا أن المثال الذي ذكره للاستعمال الثاني ظاهر في كل جزء جزء * وقد شاء كل معنى إلا من المتجزئ والمشمول على الأجزاء كما جاء بهض بمعنى الأمر المشتمل عليه وهو بهذا المعنى غير لازم للاضافة كما في قولهم الكل أعظم من الجزء وكما في القصيدة الأملية :

وما إن جوهر ربي وجسمه * ولا كل وبعض ذواته

فحينئذ عنوان الموضوع لا سور * وكتب أيضا المراء بالفرد ما يصدق عليه العنوان سواء كان جماعة جماعة (ككل حزب بما لديهم فرحون) أو فرقة أو جماعة كلفا . أولا ككل انسان كذا (قال كما إذا أضيفت) كأنه لا يسلم كون كل في قولك كل شيء أعظم من جزئه مجموعيا لجواز أن يكون أفراديا (قال كما إذا أضيفت) أشار بقوله كما إذا أضيفت الخ في الموضوعين الى أن الكل لازم

(قال كما إذا أضيفت) ولا يرد عليه قوله تعالى (كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر جبار) في قراءة من أضاف القلب بناء على أنه استعمل لاستفراق الأجزاء مع إضافته إلى النكرة لأنه لا استفراق الأفراد ودخوله على المضاف باعتبار المضاف إليه لا نفسه أو المعنى على القلب كما في * كل حنف أرى. يجري بمقدار * ثم أقول المراد بالاضافة إلى النكرة الاضافة معنى فلا ينقض بكل شيء أعظم من جزئه لأن كلا باعتبار المعنى معتبر بعد ارجاع ضمير جزئه إلى الشيء فكأنه قيل الشيء أعظم من جزئه

أو عنقاء بالفعل هو على تقدير وجوده في الخارج يكون حارا

(١) قوله باعتبار امكانه ووجوده في الخارج (لم يقل للموضوع الممكن الموجود تحقيقا بل زاد الاعتبار للاشارة إلى أن موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب أن يكون ممكنا في نفسه وأن موضوع الخارجية لا يجب أن يكون موجودا محققا في الخارج وأن موضوع الحقيقية لا يجب أن يكون موجودا تقديرا في الخارج كما يظهر من مثالنا بأن

الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه بأن يكونا ماضيين أو حاضرين على سبيل منع الخلو (قل أو عنقاء) لم يقيد عقد الوضع اعني قوله كان نارا أو عنقاء بقوله في الخارج كما قيد عقد الحمل به اشارة الى أن عقد الوضع في الحقيقة كالخارجية قد يكون أمرا ذهنيًا كما في قولنا بعض الممكن حار بخلاف عقد الحمل فانه خارجي ليس الا ولذا قال سابقا بتوقع الثبوت الخارجي . وكذا عقد الوضع في الذهنية قد يكون أمرا خارجيا كما في قولنا كل حار ممكن بخلاف عقد الحمل فانه ذهني فقط (قال بالفعل) على مذهب الشيخ وبالامكان على مذهب الفارابي (قل وجوده) تفنن حيث لم يقل لو وجد في الخارج يكون الخ (قل يكون حارا) عقد الحمل (قوله الموجود) في الخارج (قوله تحقيقا) في الخارجية أو تقديرا في الحقيقية (قوله الخارجية) كأن ذلك في الموجهات الكاذبة والسوالب الصادقة والا في الموجبات الصادقة يجب

على عقد الحمل لأنه في المعنى قيد الموضوع الحقيقي وهو مع قيده يجب تسليمه قبل الحكم * وقد يقال أشار به الى جواز الاختلاف بينهما في الزمان كما يجوز اتفاقهما فيه * وفيه أن هذه انما تصلح نكتة لاختلاف الصيغتين لا لاثبات الماضي في الأول والمضارع في الثاني * على أنه إن أراد جواز اتفاقهما فيه من حيث الذات فسلم لكن لا كلام فيه أو من حيث الوقوع في القضية فمنوع لما مر (قل هو على تقدير) اشارة الى أن الانصاف بالمحمول على تقدير الوجود كالاتصاف بالاعنوان (قوله للموضوع الممكن) أي حتى يوافق ما اشتهرت روايته عن الشيخ وكذا لم يقل للموضوع الممكن المفروض وجوده تحقيقا كما هو الرواية الأخرى عنه وهذان هما المعنيان الاولان من المعاني الثلاثة التي ذكرها الدواني في حواشي التهذيب ولم يرص بهما فراجع (قوله لا يجب أن يكون) إذا لم تكونا موجبتين صادقين والا وجب امكان موضوعهما وكذا فيما بعده (قوله تقديرا) تقدير ممكن (قوله كما يظهر) يعني لو وجب ما ذكر لم يصدق قولنا لا في إن اجتماع النقيضين بصين يكذب موجبة خارجية أو حقيقية أو ذهنية ويصدق سالبة مطلقا مثلا يلزم ارتفاع النقيضين إذ لو وجب لسكنت السالبة الخارجية والحقيقية في المثال المذكور

ان يكون ذلك الموضوع
 الممكنات تصور كونهما
 اي وجودا متفانعا في ذهن
 فلو كان ذلك الموضوع
 في ذهنه
 ان يكون ذلك الموضوع
 الممكنات تصور كونهما
 اي وجودا متفانعا في ذهن
 فلو كان ذلك الموضوع
 في ذهنه

أو طارأ في الخارج وإن حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني أو لا وقوعه لما اعتبر وجوده في الذهن
 تحقيقاً ولو في أحد الأزمنة أو تقدراً سميت ذهنية سواء كان موضوعها ممكناً وجد في الأذهان
 ذهنية حقيقية
 ذهنية تقديرية

اجتماع النقيضين بصير
 قضية بالعدم الذهنية
 قضية بالعدم الذهنية

إمكان الموضوع وكذا الكلام في الآتي يشهد بذلك قوله كما يظهر من مثالنا الخ (قال بوقوع الثبوت
 الذهني) أي بوقوع ثبوت امر في الذهن سواء كان ذلك الامر من العوارض الذهنية أو العوارض
 الماهية أو من الذاتيات (قال لما اعتبر) الاوضح الاوفق لما سأتى في العدول والتحصيل ان يقول هنا
 لما اعتبر وجوده الذهني بلا فرض أو بواسطة الفرض فذهنية فإن كان بلا فرض بان كان موضوعها ممكناً
 فذهنية حقيقية وإن كان بواسطة الفرض بان كان الموضوع ممتنعاً فذهنية فرضية فافهم * وكتب أيضاً
 أي لموضوع حقيقي اعتبر الخ سواء كان واحداً أو ممكناً بالامكان الخاص أو ممتنعاً (قال تحقيقاً) كما في
 الممكنات الخاصة (قال ولو في أحد الأزمنة) قد يقال إن الوجود الذهني لشيء سواء كان غير
 زمني أو زمانياً زمني حادث في بعض الأزمنة وإن كان الوجود الخارجي منقسماً إلى مناسب ترك
 قوله ولو فتأمل (قال أو تقدراً) كما في كنهه لواحد تعالى تقدير ممكن على القول بإمكان تعقله مع عدم
 صحته وقوعه دائماً أو ممتنع على القول بامتناع تعقله (قال موضوعها) الحقيقي (قال ممكناً) بالامكان العام
 وكتب أيضاً أي ممكن الوجود المحمولى في الخارج سواء كان له وجود رابطي أيضاً كقولنا كل بياض
 ممكن أولاً كذا المصنف (قل يوجد) صفة كاشفة وكذا قوله الآتي يحتاج وجوده (قال في الأذهان)
 وكتب أيضاً

لأن الوجود المعتبر في وجبة كل نوع معتبر في سالبته كما يأتي (قوله بان اجتماع النقيضين) الباء للتحقق
 أو الممثل بمعنى التمثيل ولو ترك قوله بأن إمكان أولى (قال الثبوت الذهني) يؤخذ منه أنه يجب
 أن يؤخذ فيها أن موضوعها ممكن الوجود في الذهن ويمكن الاتصاف فيه بالعنوان واتصافه فيه
 بالفعل بحسب نفس الامر في الذهنية الحقيقية المقابلة للخارجية وبحسب فرض العقل في الذهنية
 التقديرية المقابلة للحقيقية (قال ولو في أحد الأزمنة) ايراد كلمة لو هنا لجرد مشكلة ما سبق والا فلا
 معنى لذكرها لأن الوجود الذهني لشيء ولو غير زمني حادث في بعض الأزمنة * ويمكن جعل
 الذهن بمعنى مطلق المدرك الشامل لنحو العقل فيصح التعميم بها (قال أو تقدراً) أي فقط كما سيأتي
 (قال موضوعها) أي موضوعها الحقيقي غير ممتنع (قال يوجد في الأذهان) معناه أنه لو تصور لم يمتنع إلى
 اختراع ماهيته له فلا يرد ان تفسير قوله موضوعها ممكناً به تفسير الاعم بالاخص لعدم تناوله ذات
 الواجب لأن الوجود الذهني أعم من الفرضي وهو ثابت له تعالى (هذا) ولـكون تصور الموضوع في

فائدة القيمة بانهم الذين موجود يقال هو الخ
 البياض كوجوده البياض
 أو لعل الغرض من وجود الخارج والامكان
 مطلقاً لما فيه من غير اختصاص الزمان
 ذلك الثبوت الذهني
 وجوده الذهني وجوده
 لا يكون إلا زماناً
 علمه فلهذا لا جرم الزمان
 هو الذي يباين وجوده بالامكان
 الأول في باب وجوده بالامكان
 العلم بان الثبوت الذهني انما هو
 الذهني انما هو الذي يتحقق
 أو ثبوت في ذهنه لا في الخارج
 انما هو الذي يتحقق في ذهنه
 انما هو الذي يتحقق في ذهنه
 انما هو الذي يتحقق في ذهنه

بلا فرض كقولنا زيد ممكن وأربعة من الممكنات زوج وتسمى ذهنية حقيقية أو ممثلة
يحتاج وجوده في الذهن إلى الفرض كالحكم على الحالات نحو زوجية الخمسة متصورة
واجتماع النقيضين محال وتسمى ذهنية

مقابله للممتنع

أى تحقيقاً أو تقديراً (قال بلا فرض) أى بلا فرض وجوده فى الخارج وكذا قوله الآتى الى الفرض
أى الى فرض وجوده فى الخارج كما يظهر من كلامه (قال زيد ممكن) والله تعالى واجب الوجود *
وكتب أيضاً المحمول فى المثال الأول من المعقولات الثانية والعوارض الذهنية وفى المثال الثانى من
عوارض الماهية (قال وجوده) هذا الوجود هنا أعم من التحقيق والتقديرى كما فيما مر حتى يكون
مطلق الذهنية أربعة أقسام تحقيقية وتقديرية باعتبار حقيقة وفرضية باخرأمل (قال كالحكم) الكاف
استقصائية (قال ذهنية) أقول قولنا ماسوى الواجب تعالى ممكن العدم موضوعاته الحقيقية بعضها ممكنة
وبعضها متممة فيذبني أن يكون بالنسبة إلى البعض الأول ذهنية حقيقية والثانى ذهنية فرضية وكذا

قول المناطقة كل كلي موصل بعينه وكل معرف موصل فان موضوعاته وهى الطوائف بعضها ممكنة الوجود
اما باعتبار نفسها او باعتبار افرادها على اختلاف الرايين وبعضها ممتنعة مطلقا كالأموال العامة ومفهوم
هذا القسم غير متوقف على الفرض سمي حقيقية (قال بلا فرض) لوجوده الخارجى (قال من الممكنات)
اشارة الى أن امكان العدد وامتناعه تابعا للمعروف فلو قيل أربعة من الممتنعات زوج كانت ذهنية
فرضية (قال أو ممتنعا) صريح فى أن القضية التى عنوان موضوعها من المفاهيم الممكنة الفرد المدعومة
كالنقاء وجبل من الياقوت من الحقيقية لا الفرضية وهوالظاهر إذ المعتبر فى الثانية المفروض فرض محال
وادراجها فى الثانية مخالف له (قال وجوده) أى التحقيقى أو التقديرى فالذهنية الفرضية قسمان حقيقية
وتقديرية كالذهنية الحقيقية ولا ينافيه القول بانحصارها فى القضايا التى موضوعاتها من الحالات لأن منها
ما هو محال فى الخارج فقط كموضوع مثال المصنف ومنها ماهو محال فى الذهن أيضا كاللاشئ واللاممكن
بالامكان العام واللاموجود المطلق وأمثالها من السكليات الفرضية (قال بالحكم) أى كما حكم فيها على
الخ ففيه مساحة (قال محال) أى محال خارجى والمحالية من عوارض الوجود الظلى إذ ليس لها وجود
خارجى مطلقا ولا ذهنى الا حل الحكم (قوله امكان عام) لاامكان خاص والا لم يكن التقسيم حاصرا
ولا عام مقيد بجانب المدم لذلك ولجعل القسمين (قوله مقابلته للممتنع) أى ضمنا أو المراد مقابلة
ما اشتق منه للممتنع فيشمل ذلك المشتق الواجب الخ ففيه تسامح

الذي لا يشك في كونه موجوداً في الخارج
بما لا يشك في كونه موجوداً في الخارج
بما لا يشك في كونه موجوداً في الخارج

فيشمل الواجب تعالى والمراد بقوله يوجد في الاذهان الخ) أنه على تقدير وجوده في
الذهن يحصل فيه بلا واسطة فرض بناء على أن ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية
بخلاف المحالات للقطع بان زوجية الخمسة إذا خلقت وطبعها ليس لها ماهية في الاذهان
الابان يقال لو كانت الخمسة زوجاً فحتاج في حصول ماهيتها في الذهن إلى فرض وجودها
الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها محصل في الاذهان بلا احتياج إلى فرض وجودها

اجتماع التقيضين (قوله فيشمل) لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود أو ممكن بالامكان العام قضية ذهنية
حقيقية (قوله أنه) أي الموضوع الحقيقي (قوله فرض) أي فرض وجوده الخارجي (قوله بناء على)
تأمل في الفرق بين المبني والمبني عليه (قوله أن ماهيات) منها ماهية تعالى * وكتب أيضاً بمعنى مابة
الشيء هو هو (قوله بان يقال الخ) قد يقال إن بصيرية العنقاء وإن كانت لممكنة إذا خلقت وطبعها ليس
لها ماهية في الأذهان أيضاً الا بان يقال لو كان العنقاء بصيراً غاية الامر أن الفرض هنا فرض ممكن
وفي زوجية الخمس فرض محال (قوله الخمسة) أي في نفس الأمر (قوله ففتحناج) تفريع

(قوله انه على تقدير) أراد ذلك ليشمل الموضوع في نحو الله تعالى واجب (قوله يحصل فيه) الأولى
يكون ذلك بلا الخ (قوله بناء على) كان هذا من بناء المعرف بالكم على المعرف وهو مفيد بالنظر إلى
من تصور المعرف بغير هذا التعريف (قوله حقيقية) أي غير آية عن التحقق في الخارج فيشمل
ماهيات المدومات الممكنة وليس المراد بها المتحققة في الخارج فلا يرد عليه أنها إنما تكون للوجودات
الخارجية بالفعل لا للمدومات في الخارج ولو ممكنة خاصة كالعنقاء (قوله في الاذهان) خصها بالذكر
لأن عدم الماهية لزوجيتها في الخارج غير محتاج إلى البيان لا لأن لها ماهية فيه فلا يرد أن الظاهر ترك
قوله « في الاذهان » نعم الاخصر تركه إلا أنه تركه لذلك الفائدة (قوله ففتحناج) قد يقال لاوجه
لاحتياج تصور المحالات إلى فرض وجودها في الخارج * وفيه أن ما في الذهن ظل ما في الخارج فإذا لم
يفرض وجودها فيه لم تتحقق الصورة الذهنية (قوله إلى فرض وجودها) فرض محال لا مطلقاً بقريضة
ماسبق فلا يرد أن الكلام الجاري في زوجية الخمسة جار في بصيرية العنقاء مع أنه أمر ممكن لأن
الفرض منها فرض ممكن (قوله بخلاف الممكنات) توطئة لقوله * وانما الخ فلا استدراك (قوله تحصل
في الاذهان) مسلم في الممكن الموجود * وأما في الممكن المعدوم فلا كيف وما في الذهن ظل ما في الخارج

فرضية فقولك اجتماع النقيضين بصير مثلا إن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود المحقق في الخارج بصير في الخارج كان موجبة خارجية كاذبة وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة خارجية صادقة لاستحالة كذب النقيضين معا وإن كان بمعنى أن الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده في الخارج يكون بصيرا في الخارج كان موجبة حقيقية كاذبة. وإذا سلبته بذلك المعنى كان سالبة حقيقية صادقة وإن كان بمعنى أن الاجتماع الموجود في الذهن تحقيقا أو فرضا بصير في الذهن كان موجبة

السليم انقضى السالبة لا
توقف على وجود الموضوع
وانتفاء الموضوع
على نفسه

الخارجي وإنما المحتاج إلى فرضه هو الحكم الايجابي عليه خارجا ولذا كان ماهيات الممكنات

(قوله الى فرضه) أى فرض الوجود الخارجى لماهيات الممكنات (قوله هو الحكم الايجابي) لا الحصول في الذهن (قوله عليه) أى على الممكن (قال بصير مثلا) إما ناظر الى المحمول فيفيد أن نحو اجتماع النقيضين سميع أو حار كذلك أو الى الموضوع فيفيد أن نحو شريك البارى بصير كذلك أو الى المجموع فيفيد أن نحو شريك البارى سميع أو حار كذلك (قال بمعنى أن الاجتماع) أى الفرد المتصف بالفعل أو بالامكان باجتماع النقيضين الموجود المحقق اه (قال في الخارج) متعلق باتصاف ذات الموضوع (قال في الخارج) متعلق بعقد الحمل (قال خارجية كاذبة) بسبب انتفاء المحمول وقيد الموضوع ولو قال محال بدل قوله بصير لكان كذبه لا انتفاء قيد الموضوع وخالف عقد الحمل (قال كاذبة) لا انتفاء قيد المحمول وقيد الموضوع (قال تحقيقا) أى بلا فرض وجوده الخارجى (قال أو فرضا) أى بعد فرض

فاذا لم يوجد حقيقة أو فرضا لم يوجد ظله والتفريق بينه وبين المحال تحكم (قوله وإنما المحتاج) دفع لما يقال إن قوله فإن ماهيتها الخ مناقض لما مر من فرض الوجود الخارجى في القضية الحقيقية * وحاصله توقف الحكم الايجابي خارجا كما في الحقيقة عليه بخلاف الذهني (قال فقولك اجتماع الخ) قضية كلية أو جزئية أو شخصية أو مهمل (قال خارجية كاذبة) لعدم صدق عقد الحمل وعدم اتصاف الموضوع بالوجود الخارجى تحقيقا (قال لاستحالة) إنما يتم إذا لم تؤخذ جزئيتين أو مهملتين (قال وان كان بمعنى أن الاجتماع الممكن الخ) الاخصران الاجتماع المقدر الوجود في الخارج الخ لئلا يرد أن الإشارة إلى أن التقدير المعتبر في الحقيقة تقدير الممكن (قال حقيقة كاذبة) لأنه ليس ممكنا في ذاته ولا متصفا بالبصر (قال تحقيقا) كلامه الآتى أعني قوله « ومع موضوع الذهنية هو الوجود الذهني المحقق أو المفروض » ظاهر في أن الفرض يستعمل بمعنى تقدير الوجود الذهني فالمراد بالتحقيق والفرض هنا متعلقا به

مسألة وجوده في الذهن تحتها والنبيل لا يعجل
فيه فليكن على الخارج سميعا حارا كذا حصل فليس يمنع
من كونه الرطب نقلا عن غيره من الماء تصدده وانتفاع
به

ذهنية كاذبة (١) وإذا سلمت به بذلك المعنى كان سالبة ذهنية صادقة فالوجود المعتمد

لأن الوجود في النفس يفيض وجوده الخارج

حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم ذلك (١) (قوله كان موجبة ذهنية كاذبة الخ) لان
البعض من عوارض الوجود الخارجى فلا يعرض اشئ فى الذهن هذا إذا كان الحكم
إيجابا ذهنيا فرضيا وأما إذا كان إيجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب
باعتبار قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فتأمل * (٢) (قوله وإذا سلمته بذلك المعنى الخ)
بان تقول ليس الاجتماع الموجود فى الخارج وجودا محققا يبصر فى الخارج كان سالبة خارجية
صادقة وقس عليه أخواته ممكن التثبت مع وجوده لا ضرر فيه
الذهن مع وجوده لا ينفك عنه
ممكن التثبات مع وجوده لا ينفك عنه
ممكن التثبات مع وجوده لا ينفك عنه
ممكن التثبات مع وجوده لا ينفك عنه

وجوده الخارجى كما مر والأول ناظر الى الذهنية الحقيقية والثانى الى الذهنية الفرضية هذا. إذا أريد
 بالتحقيق والفرض ما يتعلق بالوجود الخارجى كما فى قوله المارين وتسمى ذهنية حقيقية وتسمى ذهنية
 فرضية * وأما إذا أريد ^طبهما ما يتعلق بالوجود ذهنى كما فى قوله السابق تحقيقاً أو تقديرًا فلا يكون فى
 هذا القول إشارة الى النوعين ولا بعد القول بالاحتمال حيث جمل التحقيق سابقاً فى مقابلة التقدير
 والحقيقية فى مقابلة الفرضية فنقول ترك هنا قوله أو تقديرًا بقرينة قوله أو تحقيقاً * وقوله حقيقة بقرينة
 قوله أو فرضاً (قال ذهنية) حقيقية أو فرضية (قال كاذبة) لانتفاء المحمول فقط فى الشق الثانى وقيد
 الموضوع أيضاً فى الشق الأول (قوله فى الذهن) فكذبته بانتفاء المحمول فى نفس الأمر (قوله هذا)
 أى كون كذبه لانتفاء المحمول فقط (قوله بهذا الاعتبار) أى باعتبار المحمول وانتفائه فى نفس
 الأمر (قوله قيد الوجود) وانتفائه فى نفس الأمر (قوله بلا فرض) أى بلا فرض الوجود الخارجى
 (قوله محققاً) فيه إشارة الى أن المحقق الى الاجتماع فى المتن مجازاً (قال فالوجود المعتبر) أى بحسب
^{لأن المختار هو الوجود لا الاجتماع فنلج}

فالأول ناظر الى الذهنية التحقيقية والثاني ناظر إلى التقديرية * وحملهما على ما تعلقا بالوجود الخارجى لا يوافق السابق واللاحق بالنسبة الى المعطوف عليه . وجمل المقابلة قرينة على أن المراد به عدم فرض وجوده الخارجى تأويل قبل الحاجة * والقول بالاحتباك يجعل الأصل تحقيقا أو تقديرا حقيقة أو فرضا مع عدم الاحتياج اليه مزيّف بعدم سماع حذف العاطف مع المعطوف بلو (قوله هذا اذا كان) أى تعامل كذب الموجبة الذهنية بانتفاء المحمول فقط إذا الخ (قوله فتأمل) وجهه أن كون كذبه لانتفاء المحمول فقط فى الصورة الأولى ولا انتفاءه وانتفاء قيد الوجود فى الذهن بلا فرض فقط فى الثانية كما هو مقتضى كلامه انما يتم إذا أخذت القضية فى الصورتين ذهنية تحقيقية * وأما إذا أخذت ذهنية تقديرية

في موجبة (١) كل نوع منها معتبر في سالبته أيضا ولذا وقع التناقض بينهما (٢)

(١) قوله فالوجود المعتبر في موجبة الخ) وكذا الإمكان المعتبر مع موضوع الحقيقة معتبر في سالبها أيضا والا لم يكن بينهما تناقض كما سبق (٢) قوله ولذا وقع التناقض بينهما الى آخره) اشارة الى دفع ما أوردوا على قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب * وحاصل اليراد أنه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض بل أواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب عن بعض الافراد المعدومة (هذا) وحاصل الدفع أن الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته أيضا فيمتنع انصراف السلب

الحكم والصدق (قل منها) أي من الأنواع الثلاثة الخارجية والحقيقية والذهنية (قل في سالبته)
أي بحسب الحكم (قوله وحاصل الابراد) الابراد معارضة تحقيقية إن كان قولهم المذكور مدالا في
كتبهم وتقديرية إن لم يكن كذلك (قوله لجميع الأفراد) صلة الايجاب والصدق (قوله عن بعض
الأفراد) صلة السلب * وكتب أيضاً أي الأفراد الملحوظ معها العدم النفس الأخرى في الحكم
وحاصل الدفع) منع للملازمة يمنع مقدمة من دليلها أعني وصدق السلب عن بعض الأفراد المعدومة كما أشار
إليه بقوله فيمتنع انصراف السلب الخ ولا يلزم من منع تلك المقدمة منع قولهم صدق السلب عند عدم
الموضوع للفرق البين بين العبارتين ولذلك قل ولا يلزم توقف الخ (قوله في وجبة) أي بحسب الحكم
والصدق (قوله نوع معتبر) أي بحسب الحكم (قوله في سالبته أيضاً) لأن سلب كل نوع رفع لايجاب

فكذب فيهما يكون أيضا باعتبار تقدير الوجود في الذهن (قال في موجبة كل نوع) العموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارجاع الضمير في قوله سالبته الى النوع (قوله الحتمية) لم يقل والخارجية لان اتحاد الوجود فيها يغنى عن اعتبار اتحاد الامكان (قوله كما سبق) أى في قوله وإذا سالبته الخ فهذا مرتبط بما قبل قوله والإلا الخ وإلا فالظاهر كما يأتى (قوله ما أوردوا) الأولى أورد (قوله وحاصل الابرار) نقض شبيهه باستلزام الدعوى لفساد هو عدم التناقض بين الموجبة السكالية والسالبة الجزئية أو منع مجازى وقوله «لو صدق» سنفيه أو معارضة (قوله لجواز صدق الايجاب) أى لجواز صدق الموجبة السكالية باعتبار الافراد الموجودة وصدق تقيضه وهو السالبة الجزئية باعتبار الافراد المعدومة فقوله على جميع متعلق بالايجاب. وقوله عن بعض متعلق بالسلب وليس متعلقين بالصدق (قوله فيمتنع) داخل في حاصل الدفع لا متفرع عليه والالم يبق فرق بين الاشارة وحاصل ما أشير اليه فيتمجه أن اللائق أن

في الخارجية (١) وأعم منه ومن الفعل الفرضي في الحقيقية والذهنية فالواجبات ^{الذهنية} ^{الذهنية}

(قوله فعل محقق في الواقع في الخارجية الخ) (١) لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدقا خارجيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان أو جسم أو جوهر أو حار أو بارد. وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل حار ممكن فاختير الواقع الأعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر

(قل في الخارجية) فاللانع من اعتبار الفعل فيها أعم من الفرضي كالقضيتين ^{الحقيقية} ^{الذهنية} الآتيتين حتى يشمل المركوب فيها الحمار الموجود (قوله كعقد الحمل) متعلق بالذنى لا بالنفى وكذا في الآتى

عن العنوان يدخل في الموضوع اذا فرضه العقل موصوفاً به بالفعل فيدخل الرومى في مدخول كل إسود كذا أو الحمار في مركوب السلطان والفعل النفس الأمري فقط عند عبد الحكيم وأيده بعبارة الشفا فلا يدخل الرومى والحمار فيهما واعتراض على الأول بوجوه منها ان مخالفة العرف واللغة باقية فانهما لا يمكن بدخول الرومى في الحكم المذكور وأنه لا ثمرة لهذا الخلاف في الأحكام أصلاً وانما هو خلاف لفظى فلا معنى للقول بعدم انعكاس الضرورية كنفسها وعدم انعكاس الممكنة واشتراط فعالية الصفري في الشكل الأول على مذهب الشيخ دون الفارابى ولنا الجواب عن الاول بأنهما يمكن بالدخول بعد الفرض لا قبله فلا مخالفة لهما والثانى بانه إن أراد إنه لفظى وانه لا ثمرة له بعد فرض الاتصاف فقير مفيد أو قبله فممنوع كيف والأحكام الثلاثة مختلفة قبله والمصنف وافق المذهب الاول بالنسبة الى الحقيقية والذهنية . والاعتراضان متجهان عليه والجواب كما مر والثانى بالنسبة الى الخارجية . ويمكن الجواب عنهما على رأى المصنف بان القضية الخارجية لكونها أشرف اعتنى بها الشيخ بجعلها غير مخالفة لهما وبني عليها الأحكام دونهما وبهذا يتدفع القول بأن الفرق بينهما هو رأى الشيخ عند المصنف تحكم (قوله لا يجب أن يكون) أى اتصاف ذات الموضوع بوصفه لكن يلزم وجود ذات الموضوع حقيقة في الخارج في الموجبة واعتباراً في السالبة (قوله كعقد الحمل) متعلق بيجب (قوله كما أن) السكاف للقران مرتبط بقوله لأن عقد الوضع (قوله الأعم من الخارجى) أى عموماً مطلقاً من الخارجى لشموله المفاهيم الذهنية الصادقة بخلاف الخارجى وعموماً من وجه من الذهنى لوجود الذهنى بدونه في المفاهيم الذهنية الكاذبة وبالعكس في الأمور الغير المعقولة الثابتة بحجب نفس الامر واجتماعهما في الأمور المعقولة الثابتة بحسبها هذا اذا لم يعم ذهن من المبادئ العالية وإلا كان

والذهنية لصدق الكل في سلب بعض الأنواع عن بعض (٢) وسلب العوارض عن غير موضوعاتها نحو بعض الفرس ليس بإنسان أو ضاحك لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان وصدق الخارجية بدون الحقيقية في سلب عوارض الوجود الخارجى عن الموضوع

(١) قوله نحو كل انسان حيوان الخ لما قدمنا ان ثبوت الذاتيات ولوازمها بحسب الوجود من
 (٢) قوله وسلب العوارض الخ سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية
 كالكمية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها
 عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثلاثة كما لا يخفى

(قوله لما قدمنا) علة لصحة المثالين (قل لصدق الكل) من تلك النقائص (قل بعض الأنواع) أو الأجناس أو الفصول (قل وسلب العوارض) أى الخوارج المحمولة (قل عن غير موضوعاتها) الطبعية (قال فى الخارج) أى فى الخارجية والحقيقية (قال ولا فى ذهن) أى فى الذهنية (قوله أو مشتركة) بأن تكون عوارض ماهية (قوله صادق) لا كذب نقائصها (قال بدون الحقيقية) أى فقط فإن المثال المذكور لصدق الخارجية كما تصدق فيه الخارجية لعدم الموضوع كذلك تصدق فيه الذهنية لتكون

الخارجي من المعقولات الأولى مع أخصريته وأنسبته بما هنا لأنها شاملة للذاتيات ولوازمها (قال في سلب) أي في القضية التي سلب فيها بعض الخ فففيه تسامح وكذا فيما يأتي (قال بعض الأنواع) لم يقل أو الاجناس والفصول لأنه لا يصدق على الإطلاق لصدق كل حيوان جسم وكل ناطق حساس فلا بد من تقييدها بالتبانية وبما يكون المحمول أخص من الموضوع بخلاف الأنواع الحقيقية لتبانيها دائماً (قال عن بعض) أي عن بعض أفرادها لأن نفسه وإلا لمكانت قضية طبيعية لاجزئية (قال موضوعاتها) الأولى معروضاتها (قال بعض الفرس) مشعر بأن المراد بالأنواع الأنواع الطبيعية الحقيقية (قوله سواء كانت) دفع لما يتوهم من المثال من تخصيص العوارض بالخارجية (قوله خارجية كالحرارة) فيثبت صدق السالبة الخارجية والحقيقية بتوجه النفي إلى عقد الحمل فقط إن وجد الموضوع. وفي الذهنية بتوجهه إلى المحمول وعقد الحمل. وفيما إذا كانت عوارض ذهنية صدقها بالعكس. وأما إذا كانت عوارض ماهية فبانتفاء عقد الحمل في الثلاث (قال وسلب عوارض) أي في قضية حكم فيها بسلب الخ وهذا منقوض بنحو بعض العناء ليس بكتاب فانه تصدق حقيقة أيضاً إلا أن يحمل الموضوع على ماهو معروض لذلك المعارض على تقدير وجوده فلو قال عن معروضها المعلوم الخ لمكان أولى

وكل من الخارجية والحقيقية أهم من وجه من الذهنية لصدق الكل في نحو بعض الانسان حيوان وصدقهما بدون الذهنية في نحو بعض النار حارة . وبالعكس في نحو بعض الانسان ممكن (١) وكذا بين تقيضيهما أعني السالبتين السكيتين الخارجية والحقيقية وبين تقيضها أعني السالبة السكالية الذهنية (٢) ويظهر ذلك بالأمثلة السابقة في بيان العموم من وجه

الحكم والعنوان والحكم في بعض أفراده الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس (١) قوله ونقيضها (الخ) وهما السالبتان السكيتان الخارجية والحقيقية لما سيأتي أن نقيض كل نوع ما يماثله في النوع ويخالفه في الكيف والحكم (٢) قوله وكذا بين تقيضيهما إلى آخره) يعني كل من السالبة السكالية الخارجية والسالبة السكالية الحقيقية اعم من وجه من

الاجتماع نحو لاشئ من الانسان بفرس ولا شئ من النار ببارد . ومادة افتراق الخارجية نحو لاشئ من العنقاء بطائر (قال لصدق الكل) من تلك القضايا الثلاثة (قال وكذا بين تقيضيهما) أى كما ان بين عيني الخارجية والحقيقية الموجبتين الجزئيتين مع عين الذهنية الموجبة الجزئية عموم من وجه كذلك بين تقيضى الأولين مع تقيض الأخيرة عموم من وجه (قال ويظهر ذلك) أى العموم من وجه بين ذينك التقيضين وهذا التقيض بالأمثلة السابقة . فمادة الاجتماع لا شئ من الفرس بانسان . ومادة افتراق الخارجية مع الذهنية عن الحقيقية لا شئ من العنقاء ببصير في الخارج . ومع الحقيقية عن الذهنية لا شئ

مرتبطا بالفرع عليه لا بالتفريع فلا حاجة الى طيها (قوله في بعض أفراده الممكنة) لأن صدق الجزئية لا يتوقف على ثبوت الحكم لجميع الأفراد الممكنة في الحقيقية بخلاف السكالية (قوله نحو بعض مركوب الخ) مادة الاجتماع * ومادة افتراق الحقيقية بعض مركوب السلطان حمار (قوله يماثله في النوع) أقام المظهر مقام المضمر لأن الضمير ان كان راجعاً الى كل لازم موافقة كل نوع لكل نوع أو الى النوع لازم موافقته لنوع مبهم وكلاهما فاسد . وحمله على كل نوع اعتبر التقيض له تكلف (قال وكل من الخارجية) الأخصر وكل منهما (قال في نحو بعض النار) أى في ثبوت العارض الخارجى لموضوعه والمراد بنحو المثل الآتى ثبوت المعقولات الثانية لموضوعها (قال في نحو بعض الانسان) أى فيما كان الموضوع موجوداً في الخارج والذهن وكان المحمول من ذاتياته (قوله يعنى كل من السالبة) يعنى ان المراد النسبة بين كل منهما وبين السالبة السكالية الذهنية لا بين مجموعهما وبينها وإلا لم يفد الكلام عمومية كل منهما عموماً من وجه مع أنه المطلوب (قوله أعم من وجه) أى مبين للسالبة السكالية الذهنية مباينة جزئية متحققة في

حيوان أو ليس بفرس والا فعدولة الموضوع أو المحمول أو الطرفين نحو اللاحى جماد
والعقرب لا عالم أو أعمى * وقد تخص المحصلة بالموجبة منها . وتسمى السالبة بسيطة * والفرق
بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة البسيطة لفظي ومعنوي . أما اللفظي فبان الغالب
في العدول مثل لا وغير . وفي السلب مثل ليس (١) وبتقديم رابطة الايجاب على أداة السلب

(قال وإلا) بأن كانا عديمين لفظا ومعنى جمعاً وتفرقاً نحو اللاحى لا عالم . والا أعمى لاجاهل . والا عى جاهل
أو كان أحدهما عديمياً كذلك والآخر وجودياً كأمثلة المتن ونحو زيد لا أعمى فالظاهر من كلامه أن
ما اختلف فيه الطرفان أو اللفظ والمعنى في العدول والتحصيل ليس من أفراد المحصلة بل من أفراد المعدولة
(قال بالموجبة) أى بالموجبة التى هى قسم منها فالمحصول اسم للعقسم والقسم كالصور * وكتب أيضاً قسمي
محصولة بالمعنى الاخص (قال وتسمى) أى حينئذ (قال بسيطة) لبساطة طرفيها بل محمولها بمعنى عدم جعل
طرف السلب جزءاً منه (قال فبان الغالب) أى فبان من أحدهما أن الغالب والثاني بتقديم رابطة الايجاب
وتأخيرها (قال رابطة الايجاب) أى لفظاً أو تقديراً

ملفوظة المحصلة عن معقولتها ومعقولة المعدولة عن ملفوظتها في زيد أعمى والعكس في زيد لا أعمى .
والمراد بالوجودى لفظاً ما لم يجعل أداة السلب جزءاً من أحد طرفيها فيوافق تعريفهم للمعدولة لفظاً بما
كانت الاداة جزءاً من أحد طرفيها (قال أوليس بفرس) أى ليس هو . لا هو ليس لانه حينئذ يكون
معدولة المحمول كما يلوح مما يأتى لا سالبة لأن المصنف لا يعتبرها . نعم يمكن أن تكون سالبة على رأى
المتأخرين والمحقق الدواني (قال والا فعدولة الخ) قد يقال إن قوله معدولة الموضوع علم وقوله المحمول
عطف على الموضوع والعطف على جزء العلم غير صحيح * ويمكن أن يجاب بأنه معطوف على المضاف مع
تقدير المضاف (هذا) ثم إنه لم يقل أو كليهما مع كونه أخصراً لئلا يرد أن العلم معدولة الطرفين لا معدولة كليهما
(قال أو الطرفين) أى معدولة الطرفين لفظاً أو معنى على سبيل منع الخلو سواء توافقا فيهما أولاً . والتعميم
الأول جار في الشقين الأولين أيضاً بخلاف التعميم الثانى فأقسام كل منها ثلاثة وأقسامها تسعة والمجموع
خمس عشرة (قل نحو اللاحى جماد) ترك مثال معدولة الطرفين نحو اللاحى لا عالم للعلم به مما ذكره (قال
بسيطة) لبساطة الطرفين على ظاهر المتن أو أحدهما (قال المعدولة) أى محمولها أو طرفها (قال وبتقديم)
مقتضى كلامه في الشرطيات أن هذا الفرق أغلبى فلو ترك الباء ليكون مدخول الواو معطوفاً على ما في حين
قوله بان الغالب لكان أخصراً وأولى (قال على اداة السلب) اطلاق رابطة السلب على اداته هنا مجاز
ولذا لم يقل على رابطة السلب كاطلاق رابطة الايجاب على هو فيما يأتى (قال وتأخيرها) في الضمير نوع
استخدام لأن المراد به هنا ما كان رابطة الايجاب بخلاف ما سبق . ثم الباء داخلة على العلة الناقصة فلو

في المعدولة نحو زيد هو ليس بقائم وتأخيرها في البسيطة نحو زيد ليس هو بقائم* وبهذا يفرق بين موجبة الشرطيات وسالبتها. وأما المعنوى فبأن المعدولة حاكمة بوقوع ثبوت المحمول العدمي وهو ربط السلب. والبسيطة حاكمة بلا وقوع المحمول الوجودي وهو سلب الربط* وأيضا السالبة البسيطة من كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية أعم مطلقا من موجبتها المعدولة المحمول لان صدق موجبة كل نوع يتوقف على تحقق الوجود

(١) قوله وبتقديم رابطة الايجاب). قيد الرابطة بقيد الايجاب مع أنهم أطلقوها هنا لان الرابطة في السالبة أداة السلب فليس فيها تأخير رابطتها عن أداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى

(قال وبهذا) التقديم للاهتمام لا للحصر والا فيمكن الفرق في الشرطيات بالأمر الأول من الفرق المعنوى أو اللفظي أيضا فافهم (قال موجبة) أى التى أحد شرطيهما على سبيل منع الخلو بل التالى فقط سالبة وكأنه لم يقل بين الموجبة المعدولة التالى من الشرطيات للعيل الى انه لا يجرى المدول والتحصيل فيها (قال الشرطيات) أى المتصلة والمنفصلة (قال وأما المعنوى) أى الفرق (قال فبأن المعدولة) أى فبأمرين أيضا (قال العدمي) لفظا ومعنى أو لفظا فقط أو معنى فقط (قال والذهنية) أى بقسميهما (قال موجبة) أى سواء كانت معدولة المحمول أو محصلة وإن كان الكلام فى الأولى

تركها لئلا يتوهم استقلال كل من المتعاطفين بالفرق لكان أولى (قوله فليس فيها) أى ليس فى السالبة تأخير الخ والا لزم تأخير الشئ عن نفسه (قال وبهذا يفرق) ويلزم من هذا الفرق الفرق بالأمر الاول من الفرق المعنوى فان تقديم رابطة الايجاب فى الشرطيات المتصلة مثلا يفيد اتصال التالى العدمي وتأخيرها يفيد لا وقوع اتصال التالى الوجودي فظهر أن التقديم فى قوله وبهذا الاهتمام لا للحصر (قال الشرطيات) أى التى تاليها سالبة (قال وسالبتها) أى التى تاليها موجبة (قال حاكمة) أى ذات حكم أو محكوم فيها. وكذا ما يأتى (قال بلا وقوع) أى دالة على الحكم به فان كان الباء للتحقق فتحقق العام فى ضمن الخاص فالمراد بالحكم اللاوقوع وبالدلالة التضمنية. أو صلة الحكم فالمراد به العلم أو الفعل وبها الالتزامية. فالقول بأن الحكم هنا باحد المعنيين الاخيرين ليس على اطلاقه (قال من كل نوع من الخارجية) من تقديم العطف على الربط ان كانت كلمة من للتبعيض وبالعكس ان كانت للنبيين (قال على تحقق الوجود) يعنى ان وجود الموضوع فى الموجبة الصادقة يلزم أن يكون بحسب نفس الأمر

(١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

(١) مع موضوعه في الواقع بخلاف

سالبته فيصدق السالبة البسيطة من الخارجية مع موجبها المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً وانفك عنه المحمول فيه نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما عداه سواء أمكن الموضوع

والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب هو الوجود الثاني دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود أى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك إذ قد زل فيه أقدام كثير من الأعلام

(قوله أى المقدر) أى المعتبر (قال سالبته) فإن صدقها لم يتوقف على التحقق الواقع للوجود المعتبر مع موضوعه (قال فيصدق) شروع في بيان مواد الاجتماع للسالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من كل من الأنواع الثلاثة ومواد افتراق الأولى عن الثانية (قال فيما وجد) أى في كل موجبة خارجية محصلة كاذبة باعتبار انفكك المحمول في الخارج (قال في الخارج) أى بالفعل (قال نحو كل انسان) هذا المثال يصدق

ولو قال ولتتاز سالبة كل من الخارجية والحقيقية والذهنية عن الآخرين لكان أخصر وشاملاً للامتيازات الستة المتصورة هنا (قوله والوجود الذى الخ) لم يقل والثاني مختص بالموجبة الصادقة مع أنه أخصر وأوفق لتحقيقه في بعض السوالب والموجبات الكاذبة (قال فيصدق السالبة البسيطة) أقول لو قال فيصدق السالبة البسيطة من الأولين والذهنية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول فيما أمكن الموضوع ووجد في الخارج والذهن تحقيقاً وانفك عنه المحمول نحو كل انسان ليس بفرس أو لا فرس وبدونها فيما لم يمكن وجوده في شئ* منهما نحو لا شئ* من الحالات ببصير لكفى في بيان النسبة واستغنى عن هذا الى قوله الآتى ومن الذهنية الفرضية الخ* وما يقال أراد التصريح بجميع مواد الافتراق ففيه أن من مواد افتراق السالبة الحقيقية نحو لا شئ* من شريك البارى بممتنع ولم يذكره* وجعل الكافى قوله الآتى كما في سلب العوارض الخارجية عن الحالات إشارة اليه غير كاف فيه (قال فيما وجد الموضوع في الخ) الأخصر الأولى موضوعه (قال وانفك) أى انتفى ففيه تجريد (قال عنه المحمول) سواء كان من العوارض الخارجية نحو لا شئ* من النار ببارد أو العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع أو الذاتيات كثال المصنف أو لوازمها نحو الاربعة ليست بفرد (قال فيما عداه) يؤم أنه لو وجد الموضوع في الخارج تحقيقاً ولم ينفك عنه المحمول فيه لصدقت السالبة دون المعدولة لصدق قوله ما عداه عليه وليس كذلك لكانها ممتنعاً حيث تصدق الموجبة المحصلة* ولو قال وبدونها فيما أمكن الخ لكان أخصر وأتقن

ولم يوجد في الخارج تحقيقاً نحو لا شيء من العنقاء بجسم في الخارج أو لم يمكن نحو ليس شريك الباري تعالى بصيرا في الخارج ومن الحقيقية مع موجبتها المعدولة فيما أمكن الموضوع وانفك عنه المحمول على تقدير وجوده في الخارج نحو العنقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الخارج وبدونها فيما لم يمكن كما في سلب العوارض

فيه سالبة كل نوع من الانواع الثلاثة باعتبار المحمول (قل ولم يوجد) بقي ما وجد وسلب عنه العوارض الذهنية كقولنا كل انسان ليس بممتنع في الخارج فانه تصدق السالبة هنا وتكذب المعدولة (قل نحو لا شيء من العنقاء بجسم) في التمثيل به اشارة الى افتراق السالبة البسيطة من الخارجية في مادة الموجبة الحقيقية (قال أو لم يمكن) كان الأولى تقديم هذا الشق * وكتب أيضا سواء سلب عنه العوارض الخارجية كمثال المصنف أو الذهنية كقولنا ليس شريك الباري بممتنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه اشارة الى افتراق السالبة من مادة الموجبة الذهنية لسكان أولى (قال نحو ليس شريك الباري) المثال الأول تصدق فيه السالبة الخارجية دون السالبة الحقيقية والذهنية والمثال الثاني تصدق فيه السوالب الا أن صدق الأخيرة في المثال الثاني باعتبار المحمول والأولين باعتبار قيد الموضوع أيضا (قال المعدولة) المحمول (قال فيما أمكن) هذا صادق على المثال المذكور لمادة الاجتماع في الخارجية كصدق قوله الآتي في الذهنية الحقيقية فيما وجد الموضوع عليه ولمادة الاجتماع فيها كصدق قوله المار في الخارجية فيما وجد الموضوع وكذا كل من القولين المار والآخر على المثال الثاني وأقول الثاني بخصوصه على المثال الأول هنا (قال الموضوع) الحقيقي (قل أو الفرس) سوالب الانواع الثلاثة تصدق في هذين المثالين كالمثال الآتي باعتبار المحمول إلا ان صدق السالبة الخارجية في الأول باعتبار قيد الموضوع أيضا كصدقها وصدق السالبة الحقيقية في المثال الأخير (قال كما في سلب) أشار بالكاف إلى سلب

(قال ولم يوجد في الخارج) قد يقال بقي من مواد الافتراق ما وجد الموضوع وسلب عنه العوارض الذهنية نحو كل انسان ليس بممتنع في الخارج فكلامه غير حاصر لمواد الافتراق * أقول سيأتي من المصنف أن قولنا زيد لا يمكن تصدق خارجية والا لزم ارتفاع النقيضين لان الامكان لكونه معقولا فانما لا يثبت شيء في الخارج فما ذكر من مواد الاجتماع (قال فيما أمكن الموضوع) سواء وجد في الخارج كما في المثال الثاني أو لم يوجد كما في الأول فظهر أن مادة اجتماع السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول من الخارجية مادة لاجتماعها من الحقيقية (قال وانفك عنه) فتصدقان باعتبار انقفاء المحمول (قال أولا كاتب) هذان المثالان يصدقان سالبة خارجية لانقفاء عقد الحمل فيهما وقيد الموضوع في

الخارجية عن المحالات نحو لا شيء من الشريك يبصير في الخارج ومن الذهنية الحقيقية
مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقاً أو تقديرًا وانفك عنه المحمول
فيه نحو الأربعة ليست بفرد أو لا فرد في الذهن وبدونها فيما لم يوجد في الذهن

(١) قوله فيما وجد الموضوع بذاته في الذهن إلى آخره) ثمالة ماهية حقيقية سواء وجد فيه
محققاً كما في الأربعة الموجودة في الذهن في أحد الازمنة أو مقدراً كما في كنهه الواجب
تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وإن لم يقع أبداً فالمراد من الذات الماهية

العوارض الذهنية نحو لا شيء من الشريك بمنع في الخارج ولو مثل بهذا حتى يكون فيه إشارة إلى
افتراق السالبة من الحقيقية في مادة الموجبة الذهنية لكان أولى (قل فيما وجد الموضوع) أى في كل
موجبة محصلة ذهنية حقيقية كاذبة لا تنفاه المحمول (قل بذاته) أى بما هيته بلا واسطة فرض وجوده
الخارجي (قال نحو الأربعة) وكذا المثال المذكور لمادة اجتماعها من الخارجية اعنى كل انسان ليس
بفرس أو لا فرس أو من الحقيقية اعنى العنقاء أو الفرس ليس بكتاب أو لا كاتب في الذهن
(قوله ماله) بيان الموضوع لأل الموصول فانه عبارة عن القضية (قوله ماهية) بمعنى مابه الشيء هو هو
(قوله حقيقية) الحقيقية هنا في مقابلة الفرضية لا الاعتبارية فدخل في الحقيقية الماهية المعدومة الممكنة
كالعنقاء وجبل الياقوت وبحر الزئبق وإن كانت ماهية اعتبارية (قوله بإمكان حصوله) هذا مبنى على

أولها ايضاً (قال الخارجية من المحالات) لو تركه وقال بهد قوله ببصير أو ممنع لكان أولى للإشارة
الى افتراق السالبة الحقيقية فيما كان المحمول من العوارض الذهنية ايضاً (قل وانفك عنه) أى فتصدقت
لعدم جواز اتصاف الموضوع بالمحمول (قل المحمول فيه) سواء كان من العوارض الخارجية أو الذهنية
أو الماهية وكذا المحمول في مادة الافتراق أعم من هذه الثلاثة * وفي ذكر المثال بما يكون المحمول من
العوارض الماهية هنا ومن العوارض الخارجية والذهنية في مادة الافتراق احتباك (قوله أو مقدراً) أى
تقدير ممكن لا مطلقاً والا لم يحنج الى قوله على تقدير القول (قوله على تقدير القول) قضيته أن نحو الله
تعالى واجب الوجود ليس ذهنية حقيقية على القول بامتناع حصوله في الذهن وهى مع منافاتها لتعريفها
المازستلزم بطلان حصر القضية فيها وفي الذهنية الفرضية والخارجية والحقيقية (قوله فالمراد من الذات)
فمعنى قوله بذاته باعتبار حقيقته التى الخ ويمكن أن يراد الذات التى هى الموضوع الحقيقى والأنسب
حينئذ أن يقول هنا ماله ماهية حقيقية أو فيما سبق مما هو ماهية الخ وكأنه للتنبيه على أن المغايرة

أي ما هيته بلا واسطة وفرض وجوده الخارج

بذاته بل بواسطة الفرض نحو لا شيء من المحالات يبصر في الذهن أو بوجوده في نفسه ومن الذهنية الفرضية مع موجبتها المعدولة فيما وجد الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن أصلاً نحو لا شيء

الحقيقية التي على تقدير حصولها في الاذهان تحصل بلا احتياج إلى فرض وجودها الخارجي بخلاف ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجي للمحال ولذا كانا متقابلين ههنا

أن المراد بالمقدر الوجود المقدر تقدير امكان * ولو كان أهم من تقدير امتناع ليشمل كنهه تعالى على القول بامتناعه اكان أولى لأن قولنا الله تعالى واجب الوجود قضية ذهنية حقيقية على كل من القولين تأمل (قوله التي على) تفسير للماهية الحقيقية المرادة هنا بوجوده أي الموضوع (قوله الممكن) أي بالامكان الخاص وان كان الموضوع هو الله تعالى فان وجوده الذهني ممكن خاص (قال بذاته) أي لا تحقيقاً ولا تقريراً (قال بواسطة الفرض) أي فرض وجود الموضوع في الخارج (قل ببصير) المحمول في المثال الأول من العوارض الخارجية وفي الثاني من العوارض الذهنية ولذا أورد مثالين وقيّد المحمول في الثاني بقوله في نفسه لأن بعض المحالات كالأمور العامة الممتعة الوجود في الخارج حينئذ وجود بالوجود الرابط كقولنا شريك الباري ممتنع وزيد ممكن أو حادث (قال فيما) أي في كل موجبة محصلة ذهنية فرضية كاذبة باعتبار المحمول (قال بواسطة الفرض) مر تفسيره (قال في الذهن أصلاً) أي لا مع عدم

الاعتبارية هنا بين المختص والمختص به كافية أختار ما ذكره (قال أو بوجوده في نفسه) أي بالوجود المحمول (قال وانفك عنه المحمول) أي محمول السالبة لأن محمول المعدولة ثابت لموضوعها وكذا فيما مر (قال كما في هذا المثال) أي في مادته (قال في الذهن أصلاً) أي لا حقيقية ولا فرضاً. وقد يقال يومئذ أنها لا تفترق عن الموجبة المعدولة المحمول فيما وجد الموضوع في الذهن حقيقة كما في الأربعة ليست بفرد ولو قال بدل قوله أصلاً فرداً أي سواء وجد حقيقة أو لم يوجد أصلاً لكان أشمل وأولى (قال نحو لا شيء) يتجه أن عدم وجود المعلوم المطلق في الذهن فرضاً ممنوع كيف وهو يقتضي عدم صحة الحكم عليه وتوجيهه بما في الحاشية ونحوه تكلف فلو قال وبدونها فيما لم يوجد في الذهن فرضاً نحو الأربعة ليست بفرد لكان أولى

والاذهان الثاني هو امكن وجوده فيم واتسع
لاذنه تعالى على قوله

كلها حقيقة الخارج

بوجوده في الذهن بالفعل

الموضوع

بالاذهان وجوده الذهني فقط

القول بان كان القول بامتناعه

لم يتصور السالبة

السالبة الذهنية الحقيقية

من المعلوم المطلق بمعلوم ولذا قالوا السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان فيما وجد

(١) قوله لا شيء من المعلوم المطلق إلى آخره (المعلوم المطلق ما ليس له وجود أصلاً لا في الخارج ولا في ذهن من الأذهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لا اشتراط العلم بالوجود الذهني * ثم هذه القضية مشروطة عامة لأن المراد أنه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوماً مطلقاً وهذا الحكم صادق وإن كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعلوم المطلق

أي سلباً في الخارج والداخل

فرض الوجود الخارجي الموضوع ولا مع فرضه (قال المعلوم المطلق) فإنه يكذب فيه أن يقال كل فرد وجد في ذهن بواسطة فرض وجوده الخارجي وصدق عليه المعلوم المطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع (قال بمعلوم) أي بمتصور (قوله ما ليس له) أي ما لم يقع له شيء من الوجودين سواء أمكن له وجود أولاً فالمعلوم المطلق اعم من الممتنع المطلق * وكتب أيضاً أي في شيء من الزمان أو بالنسبة إلى زمان مخصوص بناء على أن ليس المراد بالمعلوم المطلق المعلوم الدائم (قوله وهذا) أي الموضوع الحقيقي في هذا الحكم (قوله الحكم) السالبي (قوله وإن كان) أي فرد المعلوم المطلق (قوله في هذه القضية) السالبة (قوله بعنوان) بيمانية (قوله المطلق) أي لا تفصيلاً وبخصوصه

وكتب أيضاً

(قال بمعلوم) ولا يصدق أن يقال كل معدوم مطلق لا معلوم لا انتفاء قيد الموضوع أعني وجوده في ذهن (قوله ما ليس له) مقتضى قوله الآتي فلا يكون معلوماً بالضرورة أن المعنى ما امتنع له الوجود الخارجي والذهني فيساوي المعلوم المطلق الممتنع المطلق وليس كذلك (قوله بالضرورة) قيد النفي لا المنفي لئلا يتوهم معلومية المعلوم المطلق بالدوام (قوله بالوجود الذهني) صلة الاشتراط لا العلم (قوله ثم هذه القضية) دفع لما يقال إن مثاله فاسد لأن موضوعه إما متصور أولاً وعليهما يمتنع سلب المعلوم عنه لأن كل متصور معلوم والحكم على الشيء يقتضي تصوره فيلزم من سلبه اجتماع النقيضين واتصاف ذات الموضوع بكل من وصف الموضوع والمحمول وبضده * هذا ولو أجاب بأن المعلوم المطلق قد يتصور فيعرض له الوجود الذهني فهو من تلك الحيفية معلوم وموجود ومن حيث ذاته مجهول وقسيم للموجود والحكم عليه من الحيفية الأولى وصحته من الثانية لكان أولى ويجري نظيره في قولهم كل مجهول مطلق يمتنع الحكم عليه فتأمل (قوله مشروطة عامة) ليس المراد أنها مشروطة عامة دائماً لعدم فهمه منها بل المراد أنها مشروطة عامة بالاطلاق العام لما قالوا أن المتبادر من القضية المهمة الجهة الاطلاق العام إلا في قضية موجبة عقد وضعها مستلزم لعقد حملها ككل كاتب متحرك الاصابع وسالبة عقد وضعها منافي له كما في لا شيء من القائم بقاعد التبادر العرفية العامة فلا بد أن

أولاً من الأذهان السالبة للعدمية
العلمية الآن لا بد من العلم
بأنه لا بد من العلم

وكتب أيضاً

الموضوع وكذا السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع نحو ليس الانسان لاناظقا والانسان ناطق (تبيينه) قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى انه متصف

ان السالبة البسيطة اعظم من السالبة المدونة المحركة التي
منها القضية المحلولة كان في هذه القضية شرطية
والتي لا يلزم الشرطية ان يكون اثر المدفع
متصل بعين الموضوع

علم هذا الحكم صادق مع الغاية
لانها مشروطة وصفية هي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية
ههنا بأن يقال كلما كان الشيء معدوما مطلقا يلزم ان لا يكون معلوما وان امتنع طرفا هذه
الشرطية في الواقع كما لا يخفى
لما كانا في زيادة حمارنا ههنا

بل بعنوان المعدوم المطلق (قوله مشروطة) صغرى (قوله هي حملية) كبرى (قال والمعدولة المحمول)
أى فى كل نوع (قال السالبة المعدولة) أى فى كل نوع (قال المحصلة) أى من ذلك (قال ومتلازمة)
الأولى ومتلازمة لها لأن التفاعل لا يسند إلا إلى متعدد (قال فيما وجد) أى بالوجود المعتبر فى موضوع
ذلك النوع (قال قد يحكم بثبوت) أى بوقوع (قال حكم السالبة) بمعنى اللاوقوع فاضافه إلى
السالبة اضافة الجزء إلى الكل (قال ليس بصيرا) هو

هذه القضية مهمة الجهة فلا معنى للحكم بأنها مشروطة عامة لكن يتجه عليه أن مقتضى الاستثناء
الثانى من قولهم المار تبادر العرفية العامة من قولنا لاشئ من المعدوم المطلق بمعلوم لتنافى عقدى الوضع
والحمل فيه (قوله مشروطة وصفية) يتجه بعد تسليم كونها فى حكم المشروطة دون العرفية وكونها شرطية
فى المعنى أن الدليل إنما يتم لو كان ماهو فى حكم اللازومية مثلها فى الانعقاد من طرفين كاذبين (قوله
يلزم أن لا يكون) أقام جهة النسبة الانصالية مقام المحمول فى التالى للتنصيص على انها فى قوة المتصلة
اللازومية لان الضرورة فى الحملات بمنزلة اللازوم فى الشرطيات (قال ومتلازمة معها) الاخصر الاولى
الافوق بما مر ومتلازمتان فيما الخ على أن فى نسبة اللازوم الى أحدهما صريحا والآخر ضمنا ترجيحها بلا
مرجح وكأنه لذلك عدل عن الملازمة الى التلازم فلم يف بمراده (قال قد يحكم بثبوت) وكذا بثبوت حكم
الموجبة لموضوعها تقوية للحكم (قال حكم السالبة) أى حكم فيها والمراد به اللاوقوع فالظرفية ظرفية
الكل للجزء ولا منافاة بين كونه حكما ومحكما به لاختلاف الجهة والاخصر الخالى عن التجوز بثبوت
السلب (قال اجتماع النقيضين الخ) معناه على ما قاله الدوانى أن اجتماعهما شئ سلب عنه البصر فالمحكم
به حقيقة هو ما حكم عليه بالسلب لاحكم السالبة والا لم يصح الحمل لعدم اتحاد طرفيه فى قوله بثبوت
حكم الخ تسامح (قال هو ليس بصيرا) أى هو ليس هو فليس بصيرا بمعنى سلب البصر لا عدم البصر
فلا يرد أنه لا فرق بين الموجبة السالبة المحمول وبين الموجبة المعدولة المحمول لتقديم رابطة الايجاب على

فرد ان انما نتعلم من آخره بل لا نعلم من اوله
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
(١٩٠)

انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره
انما نتعلم من اوله بل لا نعلم من آخره

بعد البصر وسماها المتأخرون موجبة سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة
البسيطة واعم من الموجبة المعدولة المحمول حيث تصدق عند عدم الموضوع ايضا دون
المعدولة المحمول (١) لكنها في التحقيق موجبة معدولة المحمولة من الذهنية عند وجود الموضوع
اي ان ساسها المتأخرون لا يعم

(١) قوله لكنها في التحقيق الى آخره لان محمولها حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة
معقول ثان كما عرفت بخلاف المعدولة في نحو العقرب اعمى او لا كاتب خارجية او حقيقية
فان محمولها المفهوم العدمي المركب من المفهوم الوجودي ومفهوم اداة النفي
لا يعم

(قال بعدم) وقوع البصر (قال للسالبة البسيطة) بل لا تغاير بينهما عند عدم الا باعتبار ثبوت اللا وقوع
الموضوع في الاولى وعدم اعتبار ثبوته له في الثانية (قال واعم) الاولى فتكون اعم الخ للعلم باعميتها
من العلم بمساواتها للسالبة البسيطة (قل من الذهنية) أي الحقيقية ان كان الموضوع من الممكنات
أو الفرضية ان كان من الحالات * وكتب أيضاً لا من الخارجية ولا من الحقيقية (قوله حكم السالبة)
بمعنى اللا وقوع فلاضافة إلى السلك (قوله وهو كبرى) كبرى (قوله من النسب) التامة (قوله وكل نسبة كبرى)
كبرى ثانية وكتب أيضاً تامة أولاً. وقوعاً أولاً وقوعاً (قوله المعدولة) المحمول (قوله العقرب اعمى)
كأنه احتراز عن شريك الباري لا بصير أو لا كاتب فانه ذهنية ليس إلا * وكتب أيضاً أولاً بصير

اداة السلب فيهما والفرق بذكر ليس في الأولى دون الثانية أغلبي (قال بعدم البصر) هذا ملائم للمعدولة
والأوضح بلا وقوع البصر (قال واعم) عطف اللازم على المزموم ولم يقل فتكون اعم مع أنه اظهر في
الازم للاختصار (قال حيث تصدق) لأن الأتصاف بالسلب إعتباري لا حقيقي فلا فرق بين انتفاء
شيء عن آخر وثبوت ذلك الانتفاء له إلا بالاعتبار فلا يرد أن هذا يهدم قولهم ثبوت الشيء للشيء فرع وجود
المتبث له لانه مخصوص كما قاله عبد الحكيم بما كان الثبوت فيه حقيقياً (قال لكنها في التحقيق) رد
على المتأخرين ورد المحقق الدواني في حاشية التهذيب قولهم وقل انها موجبة سالبة المحمول كما عليه
المتأخرون ولكنها ذهنية وليست بمنزلة السالبة المحصلة المحمول في عدم اقتضائه وجود الموضوع فالمصنف
مخالف له وللمتأخرين (قوله لان محمولها) فيه اما أولاً فلانه لو تم قائماً يتم على رأى الدواني اذ المصنف
يقول إنها معدولة المحمول فهو مفهوم عديم وأما ثانياً فلانه بعد القول بأنها معدولة لا معنى للتخصيص بكونها
ذهنية اذ يكون خارجية وحقيقية على حسب المحمول لان المحمول حينئذ مفهوم عدولي * نعم يصح
التخصيص على رأى الدواني فتأمل (قوله خارجيه) لم يقل أو ذهنية لأن العمى عارض خارجي كما يأتي
فلا يكون محمولها (قوله من المفهوم العدمي) صفري الشكل الأول وكبراه أعنى وكل مفهوم كذلك يقع محمول

لا خلاف المسئلة المتضمنة في كذا
معدول في المحل فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول

المعدول في المحل فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول

من غير اعتبار النسبة فيه ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت
معدولة للعدول عن حقيقة أداة النفي الموضوعه لسلب النسبة * فان قلت كيف ثبت
المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج يجب أن
يكون موجودا فيه * قلت قد تقرر في موضعه أن ثبوت الشيء للشيء في الخارج بمعنى
الثبوت الرابطي المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود المعتبر له فيه لا على وجود
الثابت فيه * ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج اعني النسبة لا حقيقة

في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول

(قوله النسبة فيه) وكل مفهوم كذلك يصلح أن يكون محمول الخارجية والحقيقية (قوله للعدول) علة
العلية (قوله أداة النفي) وجه التسمية لا يجب اطراده فلا يتجه أنا لا نسلم أن لا وغير مثلا موضوعا
لسلب النسبة حتى اذا لم يستعمل فيه كانا معدولين عن معناها الاصل (قوله فان قلت) منع للمقدمة المطوية
بسندها أن الثابت لشيء في الخارج يجب أن يكون ثابتا فيه مع أن ذلك المفهوم عديمي إلا أنه أورد السند
في صورة الدليل إشارة إلى قوته (قوله المفهوم) اللام للمعد أي المفهوم العدمي المذكور (قوله في الخارج)
بان يصلح محولا للخارجية والحقيقية (قوله مع كون نفسه) إشارة إلى صغرى الشكل الثاني (قوله والثابت)
كبرى (قوله قلت) اثبات للمقدمة الممنوعة بابطال السند بكونه منافيا لما تقرر في محله (قوله ولا
يندفع) ذلك الايراد * وكتب أيضا أي لا يجاب عن الاعتراض المذكور باثبات المقدمة الممنوعة ببيان
الاعتراض

في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول

الخارجية والحقيقية مطوية (قوله من غير اعتبار) مشعر بأن المحمول في سאלبة المحمول أمر اعتبر فيه
النسبة لانفسها وهو كذلك خلافا لظاهر قوله لان محمولها الخ (قوله للعدول) على تقدير تسليمه في نحو لا
وغير يتجه عليه أنه لا يجري في زيد أعنى إلا ان يؤول بزيد لا بصير والأصل في وجه التسمية الاطراد
فاللائق أن يقول سمي معدولة لأن الاصل في طرفي القضية المعنى الثبوتي فلما جعلنا وجمل احدها
عدميا فقد عدل بها أو فيها فاطلاق المعدولة عليها اطلاق صفة الجزء على الكل أو حقيقة (قوله كيف
ثبت) منع للكبرى المطوية أو نقض شبهي لها باستلزامها فسادا وهو مخالفة ما تقرر من أن الثابت
في الخارج الخ (قوله مع كون نفسه) إشارة إلى صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية تقريره مفهوم المعنى
معدوم في الخارج وكل معدوم في الخارج لا يثبت لغيره فيه * فقوله كيف ثبت إشارة إلى النتيجة
وقوله الثابت كبرى دليل الكبرى (قوله قلت قد تقرر) منع للكبرى المطوية بمنع المقدمة
المذكورة من داليلها (قوله بمعنى الثبوت) أي الوجود الرابطي لا المحمول (قوله بالحمل) أي حمل الشيء

في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول
في انما التام في الاول فيكون التام في الاول

والقول ان معنى قولنا العقرب الخارج ان العقرب لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة

قيد المحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفا لنفسه لا لوجوده والموجود الخارجى
 ما كان الخارج ظرفا لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود في الخارج كون
 وجود زيد موجودا في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد موجودا فيه كما حققه الشريف
 في حاشية المطول * لانا نقول الكلام في القضية الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجى فلا
 محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول * فان قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمى في الخارج
 وما الدليل على انه قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتبا خارجية او حقيقية *
 قلت الدليل لزوم ارتفاع التقيضين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس كاتبا فيكون
 اوله ليد عليه بغيره بغيره التقيض الى الحق في الخارج في قولنا الفرس لا كاتبا في الخارج
 سالبه بسيطة خارجية في

المراد من قولنا في الخارج في بيان معنى قولنا العقرب اعنى او لا كاتبا مع تسليم السند المذكور
 والاعتراف به (قوله قيد المحمول) وهو اعنى او لا كاتبا في المثال المذكور (قوله لا قيد الثبوت) بل
 قيد الثبوت وهو قولنا في الذهن مراد (قوله ظرفا لوجوده) فلا يلزم كون مفهوم العدمى موجودا في
 الخارج بل اللازم منه كون نفس الاعنى موجودا في الخارج وهو موافق الواقع (قوله الخارجية) او الحقيقية
 (قوله بالثبوت) لاني القضية الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني وان لم يكن الثبوت مقيدا بالخارج بل
 كان مقيدا بالذهن يكون نحو العقرب اعنى او لا كاتبا ذهنية فقط (قوله غاية ذلك) الجواب المرضى
 (قوله فان الفرس) هذا حقيقة مقدمة واضحة * وكتب ايضا تقريره ان الفرس باعتبار الوجود الخارجى

الاول على الثانى ايجابا فلا يرد أن الوجود المحمول ايضا مدلول عليه ايضا بالحمل لانه يحمل فيه الوجود
 اشتقاقا على الثابت في نفسه (قوله لا قيد الثبوت) أى والثبوت مطلق لفظا مقيد بقولنا في الذهن
 إرادة فتكون القضية ذهنية (قوله فيكون) الاوضح أن يقول بدله فلا يثبت المحمول لغيره في الخارج
 فلا يقع محمول الخارجية والحقيقية أو يزيد به بعد قوله لا لنفسه (قوله وجود زيد) أى حتى يلزم التسلسل
 في الوجودات بنقل الكلام الى وجود وجوده (قوله الحاكمة بالثبوت) نبه به على أن المراد بالخارجية
 مقابل الذهنية الحاكمة بالثبوت الذهني لا مقابل الحقيقية فتقدير أو الحقيقية مستغنى عنه (قوله غاية
 ذلك) أى غاية الجواب السابق بقوله قلت قد تقرر أنه جواز ثبوت الخ فلا يتم التقريب لأن المدعى
 الضمنى في الكبرى وقوع ثبوت العدمى في الخارج والجواب يثبت جوازه (قوله في نحو زيد) مما
 يكون الموضوع موجودا وقوله الا كاتبا فان الفرس الخ أى نحوه مما هو موجود خارجا فارتبط الجواب
 بالسؤال * ويمكن تحصيل الارتباط لحمل الكلام على الاحتمالك (قوله فان الفرس) وكذا العقرب باعتبار

المراد من قولنا العقرب الخارج ان العقرب لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة
 اي لا يكتب الا كاتبا لا كاتبة

لا كاتب لأنه إن لم يكن كاتباً بهذا الاعتبار كان لا كاتباً لثلاث يلزم رفع النقيضين لكنه لم يكن كاتباً
بداهة فكان لا كاتباً قالدليل استثنائي مستقيم فقله فان الفرس الخ إشارة الى المقدمة الواضحة وقوله
فيكون بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية وقوله والا الخ دليلها * وكتب أيضاً هذا بالنسبة
الى اللا كاتب وأما بالنسبة الى الاعمى فهو ان يقال ^عالعقب باعتبار الوجود الخارجى ليس لا اعمى والا
لكان بصيراً فيكون بهذا الاعتبار اعمى والا لارتفع النقيضان * ويتمجه على قياس ما يأتى فى جواب
التقص أنا لانسلم أنه بهذا الاعتبار ليس لا اعمى اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون اعمى فى الخارج بمعنى
أن لا يتصف بالعمى فيه لا أن لا يتصف به فى الواقع فى ^{الذهن} (قوله باعتبار وجوده الخارجى) وكذا
باعتبار وجوده ^{الذهنى} (قوله فيكون) قد يمنع الملازمة بان يقال لانسلم لزوم إتصاف الفرس بحسب الخارج
بالا كتابة من عدم اتصافه فيه بالكتابة فانه لما لم يتصف بحسب شئ من الوجودين بالكتابة كفى لدفع
رفع النقيضين اتصافهم بحسب احدهما وهو ^{الذهن} هنا بالا كتابة وكذا الملازمة الآتية فى النقض بان
يقال لانسلم اتصاف زيد فى الخارج بالامكان على تقدير عدم اتصافه فيه بالا امكان لم لا يجوز أن
لا يتصف فى شئ من الوجودين بالا امكان حتى يكفى لدفع رفع النقيضين اتصافه بحسب احدهما اعنى
الذهن بالامكان والحق عندى أنه لا فرق بين نحو العمى وعدم الكتابة وبين نحو الامكان والوجوب
فان جاز اتصاف الأمر الخارجى بالأمر الاعتبارى بحسب الخارج فكما جاز ذلك فى نحو الأولين
جاز فى نحو الآخرين وان كان نحو الآخرين من المعقولات الثانية فكذلك نحو الأولين فافهم هذا
المقام (قوله بهذا الاعتبار) أى كما باعتبار الوجود ^{الذهنى} ومن هذا يظهر أن اللا كاتب من عروض

(۲۵ - برهان)

أمر الحكم في الحاشية السداسية
الموضع تكون الحكم اللا
الذي ينفذ في الحاشية السداسية
نفسها بالكتابة في الحاشية
على أن يترك في الحاشية السداسية
الكتابة في الحاشية السداسية
الكتابة في الحاشية السداسية
(١٩٤)

الفرس موجود فالسبالة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة المعدولة المحمول من
 الخارجية * فان قلت هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان في الخارج مع انه ليس كذلك
 اذ تقول زيد باعتبار وجوده الخارجي ليس لاممكننا والالم يكن ممكنا بل واجبا او ممتنعاً
 وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا لارتفع النقيضان عن أمر موجود

المأهية (قوله هذا جار) نقض اجمالى (قوله الامكان) لزيد مثلاً (قوله مع انه ايس كذلك) لانه من المعقولات الثانية التى هى من العوارض الذهنية (قوله اذ نقول) مقدمة واضحة حقيقية * وكتب أيضاً خلاصته أن زيدا باعتبار وجوده الخارجى متصف بالامكان لانه ان لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان كان متصفا بالامكان لكنسه لم يكن بهذا الاعتبار متصفا بالامكان فكان متصفا بالامكان أما الملازمة فلئلا يلزم رفع التقيضين . وأما وضع المقدم فلانه لو كان بذلك الاعتبار متصفا بالامكان لكان متصفا بالوجوب أو الامتناع فقوله زيد باعتبار الخ إشارة الى المقدمة الواضعة وقوله والا لم يكن الخ دليلها . وقوله فهو بهذا الاعتبار الخ إشارة الى المقدمة الشرطية . وقوله والا لارتفع الخ دليلها (قوله باعتبار وجوده) كما باعتبار وجوده الذهبى (قوله والا لم يكن) دليل المقدمة الواضعة (قوله بهذا الاعتبار) كما

أن إرتفاع النقيضين بمعنى العدول هنا يستلزم إرتفاعهما بمعنى السلب لأن هذه المادة مادة إجتماعها فهو إما من إتمة الدليل أو دليل ثان (قوله هذا جار) أى بلا تغيير فيما قبل * قوله وايضا فيكون نقضا اجماليا وبتغيير فيما بعده فيكون نقضا مكسورا (قوله ثبوت مفهوم) أى لموضوع ممكن موجود فى الخارج كلما يشوبه الدليل والا لم يكن إرتفاع النقيضين محالا لانهما بمعنى العدول وارتفاعهما عن المعدوم جائز (قوله وجوده الخارجى) أى والذهنى لكن خص الخارجى بالذكر لكون الكلام فيه قوله لانسلم قد يقال هذا الجواب لايجرى فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود مع كونه معقولا ثانيا وعارضا ذهنيا بان يقال زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لا موجودا والا لم يكن موجودا بل معدوما فيكون بهذا الاعتبار موجودا * وكذا اذا نقض بالامكان العام المقيد بجانب الوجود وبالقدم والحدث والوحدة والكثرة * وأقول جريان الجواب ظاهر بأن يقال لانسلم أنه باعتبار الوجود الخارجى ليس لا موجودا ذ غايته أن لا يتصف بالوجود فى الخارج لا أن لا يتصف به فى الذهن ليلزم كونه معدوما الى آخر نظير ما ذكره المصنف وكيف يتوهم الفرق بين الامكان والوجود مع أن كلا منهما معقول ثان كقابلهما من لوجوب والامتناع والعدم وقس عليه الجريان فى البواقى (قوله ليس لاممكنا) أى بل هو لا يمكن فى

(١٩٥) اردوان بن سله الايمان فصار اديباً و
 اتموا منه شيخ الخمارج وهو يوسف
 فان الاديبيته محمد العباسية
 لا ينفص

وأيا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت)
 لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكننا اذ عاة ما يستلزمه أن لا يكون ممكننا فى
 الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكننا بمعنى أن لا يتصف به
 فى الواقع ولوفى الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا
 لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت

باعتبار وجوده الذهني (قوله وأيضاً) نقض مكسور الدليل الثاني باجراء الذبذة واسقاط ما لا دخل له
من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضعة بسند أنه يجوز ان يتصف
زيد بحسب الخارج باللا امكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لاعدم اتصافه بحسب
شئ من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجوب والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجوب من عدم
اتصافه بحسب شئ منهما بالامكان . ثم إن منع المقدمة الواضعة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول
فهذا الجواب جواب للاعتراض الثاني على الدليل الثاني أيضاً * وكتب أيضاً أقول هذا جواب
لا يحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجوب أو الامكان العام المقيد بجانب
الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المقولات
الثانية والعوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجي ليس معدوماً
أو ممتنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً
بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكثرة إلى
غير ذلك (قوله ممكن) أقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التي كلاً منها فيه وليس
كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعني زيد هو ليس هو بممكن والأفريد
لا يمكن معناه زيد متصف باللا امكان لازيد لا يكون ممكناً أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكن)

أى مطلقا (قوله واجباله) دفعا لرفع التقيضين
اولا حاجا ولا دنها
الخارج فلا يكون الامكان ثابتا فيه لزيد ولا تصدق السالبة المعدولة المحمول فلا تصدق الموجبة المحصلة
قوله لانسلم الخ . جواب عن قوله وايضا السالبة الخ . وعما قبله (قوله أن لا يكون ممكنا) تعبير باللازم
لأن هذا معنى السالبة البسيطة لا المعدولة . فلو قال أن يكون لا ممكنا لكان أوفق (قوله حتى يلزم)
قوله والا لم يكن الخ ممنوع (قوله كيف والامكان) سند المنع * وفيه إشارة الى جواب المقض

وأيضاً السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكننا اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكننا فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكننا بمعنى أن لا يتصف به فى الواقع ولوفى الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت باعتبار وجوده ذهنى (قوله وأيضاً) نقض مكسور الدليل الثانى باجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز ان يتصف زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لاعدم اتصافه بحسب شئ من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجود والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجود من عدم اتصافه بحسب شئ منهما بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول فهذا الجواب جواب للاعتراض الثانى على الدليل الثانى أيضاً * وكتب أيضاً أقول هذا جواب لايحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود أو الامكان العام المقيد بجناب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المقولات الثانية والعوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو ممتنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكمية إلى غير ذلك (قوله ممكننا) أقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو ممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لا زيد لا يكون ممكننا أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكننا) أى مطلقاً (قوله واجبال) دفعا لرفع التقيضين

وأيضاً السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكننا اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكننا فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكننا بمعنى أن لا يتصف به فى الواقع ولوفى الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت باعتبار وجوده ذهنى (قوله وأيضاً) نقض مذكور الدليل الثانى باجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لاعدم اتصافه بحسب شئ من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجود والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجود من عدم اتصافه بحسب شئ منهما بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول فهذا الجواب جواب للاعتراض الثانى على الدليل الثانى أيضاً * وكتب أيضاً أقول هذا جواب لايحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود أو الامكان العام المقيد بجناب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المقولات الثانية والعوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو ممتنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكمية إلى غير ذلك (قوله ممكننا) أقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو ممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لا زيد لا يكون ممكننا أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكننا) أى مطلقاً (قوله واجبال) دفعا لرفع التقيضين

وأيضاً السالبة المعدولة المحمول مستلزمة للموجبة المحصلة فيما وجد الموضوع (قلت) لانسلم أنه باعتبار وجوده الخارجى ليس لاممكننا اذ غاية ما يستلزمه أن لا يكون ممكننا فى الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان فى الخارج لا أن لا يكون ممكننا بمعنى أن لا يتصف به فى الواقع ولوفى الذهن حتى يلزم كونه واجبا أو ممتنعاً كيف والامكان لما كان معقولاً ثانياً لم يكن ثابتاً لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد يثبت باعتبار وجوده ذهنى (قوله وأيضاً) نقض مكسور الدليل الثانى باجراء الذبذة واسقاط مالا دخل له من البساطة والعدول والتحصيل فافهم (قوله قلت) منع المقدمة الواضحة بسند أنه يجوز أن يتصف زيد بحسب الخارج بالامكان واللازم منه عدم اتصافه بحسبه بالامكان لاعدم اتصافه بحسب شئ من الوجودين به حتى يلزم اتصافه بالوجود والامتناع كما لزم اتصافه تعالى بالوجود من عدم اتصافه بحسب شئ منهما بالامكان. ثم إن منع المقدمة الواضحة بعينه منع لصدق السالبة المعدولة المحمول فهذا الجواب جواب للاعتراض الثانى على الدليل الثانى أيضاً * وكتب أيضاً أقول هذا جواب لايحسم مادة النقض لعدم جريانه فيما لو نقض الدليل المذكور بالوجود أو الامكان العام المقيد بجناب الوجود أو بلا وقوع الكتابة مثلاً كما هو محمول الموجبة السالبة المحمول مع أن كلا منها من المقولات الثانية والعوارض الذهنية عند المصنف بان يقال إن الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس معدوماً أو ممتنعاً أو متصفاً بوقوع الكتابة وهو ظاهر فيكون بهذا الاعتبار موجوداً أو ممكن الوجود أو متصفاً بلا وقوع الكتابة والا لارتفع النقضان وقس عليه النقض بالقدم والحدث والوحدة والكمية إلى غير ذلك (قوله ممكننا) أقول انما يتم اذا كان هذا معنى المعدولة المحمول التى كلامنا فيه وليس كذلك بل هو معنى السالبة البسيطة أو الموجبة السالبة المحمول اعنى زيد هو ليس هو ممكن والا فزيد لا يمكن معناه زيد متصف بالامكان لا زيد لا يكون ممكننا أولاً يتصف بالامكان (قوله ممكننا) أى مطلقاً (قوله واجبال) دفعا لرفع التقيضين

فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن
 أو المعجبة السالبة المحررة

مفهوم اللا يمكن هذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفومات العدمية قسمان قسم
 معقول أول يختص بالوجود الخارجي كالاعمى أو مشترك بين الوجودين كاللا بصير
 والا يمكن وغيرهما من تقاض المفومات المختصة باحد الوجودين أو المشتركة وقسم
 معقول ثان يختص بالوجود الذهني كالممكن والممتنع وغيرهما فافهم هذا المقام
 (قوله كالاعمى) كأن منشأ جعل العمى من الاختصاص بالوجود الخارجي هو أنه ليكون استعداد البصر
 مأخوذاً في مفهوم لا يتصف به الأمور الممتعة والمعدومة بل إنما يتصف به بعض الموجودات وذلك
 لا يوجب كون العمر منه لجواز اتصافه به باعتبار الحصول الذهني كاتصاف الواجب بالوجوب والقدم
 والأمر الموجودة بالوجود والحديث مع كون ذلك من المقولات الثانية (قوله كاللا بصير) فإن المقرب
 والا كما متصف باللا بصير بحسب الوجودين وان اتصف الرجل البصير به بحسب الوجود الذهني
 فقط والواجب تعالى متصف باللا يمكن الخاص بحسبها وان اتصف الانسان مثلاً به بحسب الخارج
 فقط (قال الموضوع) الحقيقي

بالمعارضة (قوله كالاعمى) أقول وجه جملة مختصاً بالوجود الخارجي أن استعداد البصر مأخوذ في مفهومه
 وذلك الاستعداد لا يتصف به الشيء باعتبار الحصول الذهني وإلا لا يمكن عروض البصر ذهناً لذلك
 الشيء لأن معنى الاستعداد لشيء في ظرف إمكان عروضه للمستعد في ذلك الظرف وهو محال * وليس
 نظير اتصاف الواجب بالوجوب لأن الاتصاف الخارجي به محال بخلاف العمى (قوله فافهم) إشارة
 إلى أنه يتجه على جعل اللا يمكن منى المشترك بين الوجودين أنه يستلزم إجماع النقيضين لأن زياد
 متصف بالامكان ذهناً كما صرح به فإذا كان اللا يمكن مشتركاً بينهما كان متصفاً به ذهناً أيضاً * ويجاب
 بأنه مشترك بينهما بالنسبة إلى غير ما هو معروض لنقيضه (قال فيقتضى) هذا وقوله الآتي وإن توقف
 يد لأن على أن موضوع الموجبة الذهنية موجود في الذهن بوجودين أصلي وظلي * وقد يستشكل ذلك
 بما كان محمولاً منافياً للوجود فيه نحو كل مجهول مطلق يتمتع بالحكم عليه ولذا ذهب التفتازاني إلى
 أنه وإن كان موجبة لا يقتضى إلا تصور الموضوع حال الحكم كالسالبة * ورد بأنه يهدم قولهم ثبوت
 شيء لشيء فرع ثبوت المثبت له فالأولى أن يقال الوجود الظلي الذي هو مناط الحكم تصوره بعنوان
 الموضوع والأصلي وهو مناط الصدق الوجود الفرضي الذي باعتباره يصدق على أفرادها بمعنى المثال كل

حال اعتبار الحكم إن آنا فآن وإن ساعة فساعة وإن دائماً فداًئماً وهكذا بخلاف السالبة
الذهنية وإن توقف (١) انعقاد الكل على جود الموضوع في الذهن حال الحكم

﴿ فصل ﴾

الحملة مطلقاً لا بد لنسبتها الإيجابية أو السلبية من ^{بيان} كيفية الضرورة واللا ضرورة
والدوام واللا دوام والفعل والامكان في نفس الامر وتلك الكيفية تسمى مادة القضية

(١) (قوله انعقاد الكل) أي انعقاد جميع القضايا ذهنية كانت أو خارجية أو حقيقية
موجبة كانت أو سالبة إذ لا بد من تصور الموضوع وفي ذكر الانعقاد إشارة إلى أن المتوقف
على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام في الثاني لا في الأول

(قال حال اعتبار الحكم) أي الوقوع (قال السالبة) البسيطة (قال انعقاد الكل) أي كل من الموجبة
المعدولة المحمول من الذهنية والسالبة البسيطة منها كسائر الموجبات والسوالب (قال على وجود)
أما بالسكنه أو بالوجه لصادق (قال الموضوع) الحقيقي (قال حال) أي حال مجرد اعتباره (قال الحكم)
أي الاذعان (قوله إذ لا بد) أي لانعقاد القضية مطلقاً كما مر أوائل القضايا من قول المصنف ولا تنعقد
القضية (قوله الموضوع) الحقيقي بالسكنه أو الوجه كما مر (قوله الموضوع) الحقيقي في جميع القضايا (قوله
في الثاني) أي في الفرق بين الموجبة والسالبة بحسب الموجهات (قال الحملة) في جمل الحملة مورد
القسم إشارة إلى أن الشرطيات لا تكون موجبة (قال مطلقاً) موجبة أو سالبة حقيقية أو خارجية
أو ذهنية (قال الضرورة) أي الذاتية أو الوصفية أو الزمنية وكذا الدوام أعم من الذاتي والوصفي

ما تصور بعنوان المجهول المطلق وفرض صدقه عليه يمتنع الحكم عليه فهو كسائر الموجبات في هذين
الوجودين (قال حال اعتبار الحكم) أي الاذعان والمراد بالحكم في قوله المار اعتبار الحكم هو الوقوع
ولذا أتى بالظاهر (قوله من تصور) وهو وجود ظلي ومناطق للحكم في القضايا الثلاث (قال لنسبتها) أي
الكائنة بحسب نفس الامر ولا ينافي هذا توصيفها بالإيجابية والسلبية لانه باعتبار حصولها في العقل (قال
والفعل) فيه أن الفعل متحد مع اللا دوام وكذا الامكان مع اللا ضرورة فينبغي تركهما إلا أن يقال
ذكرهما تنبيهاً على الاختلاف في التعبير لأن الغالب في المركبات هو التعبير عن ثاني جزئها بالمفهومات
العدمية وفي البسائط بالمفاهيم الوجودية (قال وتلك الكيفية) المادة مشتركة بين الطرفين والنسبة
وكيفيتها لأن كلا منها جزء وعنصر للقضية قاله عبد الحكيم فعلمه خص التسمية بالكيفية هنا إما لأن
الكلام فيها أو لأن عنصريتها اكونها لبعض القضايا خفية ينبغي بيانها (قال في الحملة) مستدرك

لان في السوالب خلاف الموجبات

فان لم يبين في الجملة كفية النسبة تسمى مطلقة كالمثلة السابقة والا فوجهة ومابه البيان
 من اللفظ الدال على الكيفية أو حكم العقل بها مطابقين للمادة أو غير مطابقين جهة وكذب
 الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة فالموجهة
 ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية مادام ذات الموضوع

(قال مادة القضية) وكذا عنصرها وكل من هذين اليمين ليس مختصاً بالكيفية بل يسحق به كل
 من الطرفين والنسبة الأصلية الواقعية أيضاً (قال من اللفظ) أى فى القضية الملفوظة (قال الدال) أى
 بلا واسطة ان كان المراد على صورة الكيفية على حذف المضاف أو بالواسطة ان كان المراد على نفسها
 (قال على الكيفية) أى الواقعة الأصلية (قال أو حكم العقل) فيه مساححة والمراد الكيفية الظلية التى
 حكم العقل بثبوتها للنسبة إذ الحكم من قبيل العلم والجهة من قبيل المعلوم * وكتب أيضاً أى فى القضية
 المعقولة (قال وكذب الموجهة) أى الملفوظة أو المعقولة (قال للواقع) الذى هو مادة النسبة (قال مطابقة
 الجهة) أى اللفظية أو العقلية (قال النسبة) وقوعاً أو لا وقوعاً (قال مادام) مادام هنا للظرفية وفاقاً
 المحقق عبد الحكيم فيخرج عن التعريف ما محمول الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى كزيد أو علمه

(قال كيفية النسبة) أقام المظهر مقام المضمّر تنبيهاً على أن المبين قد يخالف ما فى نفس الأمر (قال
 على الكيفية) أى الكيفيّة الظلية التى هى جزء القضية لا الكيفية بحسب نفس الأمر فلا يرد أن
 دلالتها عليها منافية لتجويز مخالفة الجهة للمادة * وقال عبد الحكيم المراد الكيفية بحسب نفس
 الأمر * ومعنى الدلالة أنه يقهّم منه ثبوتها فيها سواء كانت ثابتة أولاً (قال أو حكم العقل) فيه مساححة
 لان الجهة هى الكيفية المعقولة التى حكم العقل بثبوتها قاله عصام * ثم إنه إما بالجر عطف على اللفظ
 وكونها مبنية لكونها كالمرآة للملاحظة الكيفية الواقعية أو بالرفع عطف على ما * هذا وتوصيف اللفظ
 بالمطابقة باعتبار المدلول فلا يرد أنه لا معنى لمطابقة اللفظ للمادة (قال مطابقين) ظاهر فى أن التصور
 يكون مطابقاً للواقع وغيره وهو مخالف لما تقرر من أن كل تصور مطابق للواقع والخطأ إنما يقع فى الحكم
 الضمى بان ما فى الذهن مطابق لما فى الخارج (قال يكون بعدم مطابقة الجهة الخ) قد يقال كون
 الكذب بعدم مطابقة الجهة للمادة مناف لتعريفه بعدم مطابقة النسبة للواقع * والجواب أن الجهة لكونها
 قيداً للنسبة يصدق عند عدم مطابقتها عدم مطابقة النسبة لان عدم مطابقة المقيد قد يكون باعتبار
 القيد (قال إن حكم فيها) أى حكماً ضمناً أو المراد بقوله بضرورة الخ بالنسبة التامة الضرورية وكذا

(١) قوله ما لحظ موجودا أو معدوما (ما زاد قوله أو معدوما لئلا يرد عليه ما ورد على من تركه
أي لظرف الذي حكم بضروره منه الذاتية

فما يأتي (قال موجودا) اعترض بان نحو زيد موجود مما محمله الوجود وموضوعه غير الواجب تعالى من مواد الامكان الخاص ويصدق عليه هذا التعريف فيلزم أن لا يكون بين الضرورية والممكنة العامة المخالفة لها كيفاً تفاضاً * واجيب تارة بان المتبادر منه مغايرة المحمول للوجود وأخرى بأن مادام هنا للظرفية فيخرج عن التعريف لان الوجود في المثال ليس ضروريا في جميع أوقات وجود الموضوع وان كان ضروريا بشرطه * واختار المحقق الدواني الشرطية . وأجاب بأن النقيض للضرورة بهذا المعنى الامكان بمعنى سلب الضرورة بشرط الوجود وهو كاذب لا الامكان الذاتي مستدلا بانه لو كان للظرفية لزم انحصار الضرورة الذاتية في الازلية لان ما لم يجب وجوده لم يجب له شيء في أوقات وجوده * ورده عبد الحكيم بان ثبوت الذاتيات للذات ضروري في زمان وجودها نحو كل إنسان حيوان بالضرورة مع أنه لا يجب وجودها (قوله ماورد) فيه أما أولا فلأن المعتبر إعتبار وجود الموضوع لا وجوده بحسب نفس الأمر * وأما ثانيا فلان من عرف الضرورية بذلك قصد الضرورية الواقعة في العلوم الحكيمة الباحثة عن أحوال الأعيان ولم يعتد بشأن القضايا الحاكمة على المعدومات. وبمحت الأمور العامة متطفل

ويكون من اللائحة من العناء بغير بالضرورة ح لا وقع ثبت البصر لم يدوم العناء ضرورة ح لا يقع نعم لو كان قيد النسبة لما اقتضى

أنه لا يصدق على ضرورة السلب عن المعلوم نحو لا شيء من المحال ^{أي بالضرورة} يبصر خارجية أو حقيقية لأن قوله ما دام موجودا يقتضي وجود الموضوع سواء كان قيما للنسبة أو لغيره ^{أي بالضرورة} وأدلم يقع ذلك القيد بالنسبة إلى السالبة في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان قيما للنسبة بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي حينئذ لكان كونه قيما لتلك النسبة باطلا كما حققه أبو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات

المنطقيين (قوله لا يصدق) أي تعريف الضرورية المطلقة (قوله أو حقيقة) ولا شيء من العناء ببصر خارجية ولا شيء من المعلوم المطلق بمعلوم ذهنية فإن كلا من الأمثلة كاذبة مع كذب تقيضها (قوله سواء) في عدم الصدق (قوله ذلك القيد) قال ذلك لأن الكلام في السالبة (قوله في حيزه) كون السلب واقعا في حيز ذلك القيد على الاحتمال الثاني ظاهر لكونه في حيز الضرورة المظروفة لذلك القيد وأما على الأول فمبنى على أن المظروف كالنسبة في حيز الظرف كقيد مادام (قوله بالنسبة) وكذا الوقوع في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله في حيز النفي) لكونه ظرفا لمدخل النفي (قوله لكن) استدراك لتوهم عدم الاحتياج إلى زيادة قوله أو معدوماً تجمل مادام قيما للنسبة بين بين (قوله كما حققه) حاصله أن مادام في كل من الضرورية والدائمة لو كان قيما للثبوت فلا يخلو أما أن يكفى في الممكنة والمطلقة العامتين التقيضيتين لهما على تقدير المخالفة كما وكيفاً بالثبوت في الجملة كما هو المعروف فلا يكون بين موجبتهما ^{أي بالضرورة} ^{أي بالضرورة}

أو مؤول بقضايا باحثة عن أحوال الاعيان كما قال المصنف في بعض رسائله * وأما ثالثا فلان تقييد ضرورة السلب بوقت الوجود يثبت ضرورة السلب مع عدم الموضوع بالطريق الأولى (قوله على ضرورة) أي على قضية حكم فيها بضرورة الخ (قوله يقتضي) أي ولو حكم بأن السالبة الضرورية تقتضيه كما قاله بعضهم لم يكن بينها وبين الموجبة الممكنة العامة تناقض لسكدهما عند عدم الموضوع (قوله سواء كان) أي في الاقتضاء (قوله قيد للنسبة) أي اللا وقوع لا الوقوع في ضمن اللا وقوع تأمل (قوله اذ لم يقع) علة لقوله يقتضي (قوله واقع في حيزه) المراد به عدم توجه النفي إليه وإلا لا يتجه أن وقوع السلب في حيزه على الاحتمال الأول ممنوع سواء كان مادام ظرفية أو شرطية (قوله للنسبة بين بين) قيل لا يتمشى إلا على مذهب المتأخرين انتهى * وفيه أنه جار على مذهب المتقدمين أيضا لأنها وإن لم تكن شطرا لكانها شرط عندهم (قوله لوقوعه في حيز النفي) فيكون معنى المثال أن ثبوت البصر للمحال في وقت وجود الموضوع غير وافع بالضرورة (قوله كما حققه أبو الفتح) حاصله أن ما دام في الضرورية أن كان

[illegible]

مادام وصف الموضوع فشرطه عامة إما بمعنى أن النسبة ضرورية بشرط الوصف ووقته

الموضوع بوصفه * ومعنى اشتراط الضرورة بالاتصاف أن يكون للاتصاف به مدخل في
الضرورة وتوقف هي عليه سواء كان مستقلاً فيها كما في مثال تحرك الاصابع أولاً كما في

[illegible]

(قال بمعنى أن النسبة) يعني أن مادام لتوقيت حكم بمدة ثبتت خبرها لاسمها وذلك التوقيت إما باعتبار المدخلية أو الظرفية الصرفة له قاله عبد الحكيم فقوله أن النسبة الخ بيان الحكم الموقت بها وتفصيل هذين الاعتبارين لا معنى لمادام فلا يتجه أنه فعل ناقص فوضعه لاحد الأمرين المذكورين ممنوع ولو سلم لزم استعمال المشترك في التعريف (قال ضرورية بشرط) بأن تنسب الضرورة الى مجموع الذات والوصف وإن كان الحكم على الذات فقط وهذا مراد السيد قدس سره بأن الموضوع في الشرطية بشرط الوصف مجموعهما * وقد يقال قضية قوله بشرط الخ كون الضرورة للذات والوصف خارجا لأن الشرط خارج عن المشروط فلا تنسب الى مجموعهما * وفيه أن المشروط هو الضرورة لا ما نسبت هي اليه (قوله ويتوقف) فسر المدخلية به ليصح التعميم الآتي (قوله سواء كان مستقلا) أقول التعبير بالمدخلية لا يوافق هذا التعميم مع أن الملزوم مجموع الذات والوصف فلا يكون مستقلا فيها نعم لا يتوقف على غيرها واللازم من هذا استقلال المجموع * ويمكن الجواب بأن المراد باستقلال الوصف استلزامه للمحمول في كل مادة وهو لا ينافي التعبير بالمدخلية نظرا الى عقد الوضع هذا * ومعنى علمية الكتابة لتحرك الأصابع أنها علة للحكم بضرورته فلا يردان أمر المدخلية بالعكس لأن تحركها علة للكتابة وضرورتها * على أن الكتابة بالمعنى المصدري تحريك الأصابع على الوجه المخصوص فتحركها معلول وأثر لازم له (قوله أولا كما في الخ) مخصوص بالجزئية بخلاف المستقل

وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا للذات في وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع
أو ليس بساكنها بالضرورة مادام كاتباً أى بشرط الكتابة في ذلك الوقت أو بمعنى

قولنا بعض الحار ذائب بالضرورة مادام حاراً وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان
مجموع الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والا لكان الحجر الحار ذائبا ايضا* وقوله ووقته
إشارة الى أن الضرورة المذكورة في غير وقت الوصف لا تسمى مشروطة عندهم كما اذا كان
العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي مائت بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو

(قوله والمقتضى) في قوة العلة لصحة المثال (قوله أن الضرورة) أى الضرورة المشروطة بالوصف
(قوله في غير وقت) سواء كانت بعد الوصف كما ذكره المصنف أو قبله كما اذا كان المحمول علة معدة
كعكس مثال المصنف وكقولنا كل حية بيضاء سوداء بالضرورة قبل كونه بيضاء (قوله اذا كان
العنوان) أى عقد الوضع (قوله علة معدة) أى لعقد الحمل وظاهر أنه اذا كان علة معدة لعقد الحمل
كان علة معدة لضروريته أيضا (قوله كل حي) وكل نائم مستيقظ بالضرورة بعد كونه نائما (قوله
لا مادام) فانه حينئذ لا يصدق إلا اذا كان سالبة (قال وان لم يكن) هذا ناظر الى مادة افتراق هذا
المعنى والمعطوف عليه المقدر أعني ان كان نفس ذلك الوصف ضروريا الخ ناظر الى مادة اجتماع
المعنيين وقس عليه قوله الآتى وان لم يكن للوصف مدخل اه قال بشرط الكتابة فما دام في المعنى
الاول للشرطية لا للظرفية (قال مادام كاتباً) أى في وقت الكتابة فما دام في المعنى الثانى للظرفية
أى في الشرطية الخ

(قوله إشارة) أقول المتبادر من قولهم بشرط الوصف وجود الوصف عند الحكم على الموضوع فلا حاجة
الى قوله ووقته لاخراج نحو المثال الآتى (قوله في غير وقت) نبيه على أن قوله ووقته في المتن معطوف
على مصب الباء وانها بالنظر اليه بمعنى (قوله لا تسمى) والا لبطل قولهم المشروطة بالمعنيين تنعكس
مستويا حينئذ مطلقة لعدم صدق عكس المثال الآتى وهو بعض المائت حتى بالفعل حين هو مائت
هذا ولو قال ليست مشروطة لكان أولى (قوله معدة) ويلزم منه كونه معدا لضرورة المحمول (قوله
نحو كل حي) أى حيوة مستفادة من الغير وإلا لانتقض بالبارى تعالى (قال وإن لم يكن) إشارة الى
مادة افتراق المعنى الأول عن الثانى * وما يقال الكتابة مثلاً لا بد لها من علة فتكون ضرورى
الثبوت لذات الموضوع في جميع أوقات ثبوتها فيكون أخص مطلقاً من المعنى الثانى فنندفع بان النسب
بين القضايا معتبرة بمجرد النظر الى مفهومها مع قطع النظر عن الأمور الخارجة (قال أى بشرط
الكتابة) قد يقال تحرك الاصابع ربما يكون ضروريا لآخر كالارتعاش فلا تكون الكتابة

العدة هو ان يكون الظاهر سادساً لوجود
العدة والعدة سادساً لوجود الظاهر

أنها ضرورية في وقت الوصف وإن لم يكن للوصف مدخل في الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً فبين المعنيين عموم من وجه إذ يتفارقان في هذين المثالين ويصدقان (١) معاً فيما كان العنوان الذي له مدخل في الضرورة ضرورياً للذات في وقته نحو كل انسان حيوان

ظاهر (١) (قوله فيما كان العنوان الذي له مدخل الخ) لجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم أحد الوجودين مما له مدخل وضروري في وقته فلم يبق هناك

لا للشرطية فستتميته مشروطة على سبيل المشاكلة (قال العنوان الذي) احتراز عن مادة افتراق المعنى الثاني (قال ضرورياً) احتراز عن مادة افتراق المعنى الاول (قوله مما له مدخل) في مداخلية الناطق مثلاً وكونه موقوفاً عليه لضرورة نحو الجوهر أو الجسم في قولنا كل ناطق جوهر أو جسم مثلاً بالضرورة مادام ناطقاً خفاء * ثم رابت عند الحكم صريحاً بأن الناطق في كل ناطق حيوان لا دخل له

شرطاً لها * ويجاب بأن الاشتراط بالنظر الى المثال أو الى أفراد الكتاب من حيث أنه كاتب (قال إنها ضرورية) بأن كان المحمول ضرورياً في ذاته لذات الموضوع أو لم يكن لكن كان العنوان ضرورياً لها ومستلزماً له (قال فبين المعنيين) قد يقال المعتبر في المشروطة بشرط الوصف مجموع الشرطية والظرفية فهي أخص من المشروطة في وقته لانه كلما كفت إحداها في ضرورة النسبة كفتا فيها ولا عكس * وفيه أن معنى كفايتهما كون الوصف العنوانى في وقت الاتصاف به علة لها وهو غير لازم من كفاية الظرفية فيها كما في كل كاتب حيوان فالملازمة ممنوعة (قال في هذين المثالين) ولا يصدق في المثال الثاني أن الحيوان ضروري لذات الكاتب في وقت الكتابة بشرطها لعدم كونها شرطاً للحوانية (قال ويصدقان) وتسمى حينئذ ضرورة لأجل الوصف فهي أخص مطلقاً من المشروطة بكل من المعنيين (قال فيما كان العنوان) أشار به الى تحقق المعنى الاول . وبقوله ضرورياً الى تحقق الثاني ولا يخفى أن تركيب أحد القيدين مع العنوان تركيباً توصيفياً والاخر إخبارياً تحكم اذ لم يعلم أحدهما قبل الآخر مع وجوب العلم بالقيد قبل الحكم فالاولى أن يقول فيما كان العنوان مما له مدخل في الضرورة وضروري للذات في وقته (قوله فجميع) الغاء للنفصيل أى جميع العنوانات الاتواتى هي ذاتيات الموضوع الحقيقي ولوازمها الخ * وقد يقال مقتضى هذا أن المراد بالمداخلية الاستلزام وإلا لاتجه أنه لا مدخل للحساس في ضرورة الجسم في قولنا كل حساس جسم والالم يتحقق ضرورة الجسم لشيء بدونه * وكلامه المار صريح في أن المراد بها توقف الضرورة على الوصف وإن لم يستلزمها (قوله مما له مدخل) أى بشرط كون المادة مادة

الا العرض المفارق وهو قسمان . قسم ضروري في وقته للموضوع كما اذا لم يكن من افعاله
الاختيارية وقسم ليس بضروري في وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان
من القسم الاول وكان له مدخل في الضرورة صدق هناك المعنيان معاً في مثال اظلام
المنخسف واذا كان من القسم الثاني فإن كان له مدخل في الضرورة صدق المعنى الاول دون
الثاني كما في كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية للكاتب في وقتها فضلاً
عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان
عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى بالثاني دون الاول كما في كل كاتب حيوان

في ضرورة الحيوان بل قال أبو الفتح الظاهر أنه لا دخل للانسان في ضرورة الحيوان بل الأمر بالعكس
(قوله العرض المفارق) خاصة أو عرضاً عاماً (قوله الاختيارية) الاختيار المنسوب اليه في الموضوعين
أعم من اختيار موضوع العرض واختيار من أوجده فيه كالحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه ولذا
جعل في الحاشية الثانية الانخساف العارض للقمر باختياره تعالى كما هو المذهب الحق أمراً اختيارياً
(قوله مدخل) أما اذا لم يكن له مدخل فيها كما في قولنا كل منخسف جسم بالضرورة مادام منخسفاً
فالصادق هناك هو المعنى الثاني (قوله في الضرورة) أي ضرورة ثبوت المحمول (قوله فان كان) ويلزم
من كون العنوان من القسم الثاني أن لا يكون ضرورياً مع مدخلية في ضرورة المحمول أن لا يكون
المحمول ضرورياً في نفسه كما أنه يلزم فيما سبق من كون العنوان من القسم الاول أن يكون ضرورياً
مع مدخلية في ضرورة المحمول أن يكون المحمول كالعنوان ضرورياً في نفسه (قوله في الضرورة)
أي ضرورة عقد الحمل (قوله عن ضرورة) أي عن كون التحرك التابع لها ضرورياً فالاولى عن
ضرورة الخ (قوله وإلا فيصدق) أي وان لم يكن للعنوان الذي من القسم الثاني مدخل في ضرورة
الضرورة فلا يرد نحو كل إنسان كاتب (قوله من أفعاله الاختيارية) نسبته الى ضمير الموضوع تدل
على أن الاختيار المنسوب اليه إختيار موضوع العرض لا ما يعمه واختيار من أوجد العرض فيه كما في
الحرارة الحاصلة للماء بتسخين أحد إياه خلافاً لما يدل عليه الحاشية التالية (قوله كما اذا كان) استقصائية
والاخصر الاولى بأن كان الخ وكذا فيما مر (قوله متحرك الاصابع) أي لذات الكاتب من حيث
الكتابة فلا يرد منع اليبسية مستندا بضرورة ثبوته لبعض أفراد من حيث أنه مرعش (قوله التابع
لها) أي التابع ذلك التحرك للكتابة في الضرورة فلا يتجه أن الكتابة مشروطة بتحريك الاصابع
فيلزم جمل المتبوع تابعا * ولو قال التابعة لها لكان أولى تأمل (قوله وإلا فيصدق) أي وإلا يكن

وكل منخسف مظلم أو بضروور يقافي وقت معين (١)

بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة في الحيوانية (١) (قوله وكل منخسف مظلم بالضرورة الى آخره) ضرورة الانخساف والاظلام وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على مازعمه الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا في افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون وهو الحق من انه تعالى مختار في جميع افعاله فلا ضرورة في شئ منها لجواز خلق الاضاءة حينئذ ولجواز ازالة الحيلولة كما لا ضرورة للكتابة في وقتها لكونها فعلا اختياريا يمكن تركه

عقد الحمل بان كان المحمول ضروريا مع قطع النظر عنه فيصدق الخ (قوله مبنى) تذكيره باعتبار كون الضرورة عبارة عن الوجوب (قوله موجبا) قد يقال أن كونه موجبا عندهم لا يوجب كون الانخساف والاظلام ضروريا بين لجواز ترتيبهما عن أمر اختياري هو الحركة فان الفلك عندهم مختار في حركته كما هو معلوم في محله تأمل (قوله فلا ضرورة) أي عقلية بخلاف العادية (قال في وقت معين) سواء كان ذلك الوقت وقت الوصف العنواني أولا كان يقال لكل منخسف وقت الانخساف خلافا لمن خص الوقت بالثاني وحكم بمباينة الوقتية للمشروطة (قال أوقات الموضوع) أي وجودا أو عدما تأمل

العنوان في قسمي العرض المفارق مما له مدخل في ضرورة ثبوت المحمول فيصدق الخ قال كاف في قوله كما في نحو الخ إشارة الى نحو قولنا كل منخسف جسم مما هو مثال القسم الاول والنفي متوجه الى قيد المدخلية لا الضرورة فلا يتجه منع الملازمة مستندا بجواز أن لا يكون المحمول ضروريا كما في كل كاتب ضاحك (قوله مبنى على) يعني أن القمر في نفسه جرم كمد وكودته صادرة من الله تعالى بالايجاب بناء على تحقيق مذهبهم ونوره مستفاد من الشمس فعند الحيلولة الحاصلة بحركة الفلك يزول نوره فيرى في ظلمته الاصلية فلا يردان كونه تعالى موجبا في افعاله لا يوجب كونهما ضروريا بين لجواز ترتيبهما عن أمر إختياري هو الحركة لأن المترتب منها زوال النور لا الاظلام والانخساف * نعم لو قيل بانهما زواله لا يتجه فتأمل * بقي أنه لو حمل الاختيار فيما مر على اختيار موضوع العرض فقط لم يحتاج الى البناء على مذهبهم (قوله لكونها فعلا) جواب عما قيل للكتابة ضرورة في وقتها لأن الشئ مالم يجب لم يوجد بان مجرد وجوب الشئ بالعلة التامة لا يقتضي كونه ضروريا في وقته لجواز اشتغالها على الاختيار فلا تكون واجبة فضلا عن معلوله * نعم لو كانت واجبة الوجود بالذات أو بالغير اتم وهو ممنوع ومنهنا جواب آخر واليه أشار بالتأمل (قوله يمكن تركه) أي عدم فعله أصلا أو في بعض الاوقات ولو قال تركها في كل

فيكون ذلك الوقت وقت الوصف العنوني فالظلم التخييل
كل منخسف مظلم وقت الانخساف
وقت الانخساف ليس وقت الوصف لان وقت الوصف
وقت الوقت وقت الانخساف بغيره
ومع أن هذا التعيين لا يؤول الى المسمى الاوسع

وقت من أوقاتها كان أوضح (قوله فاندفع) متفرع عن قوله كمالا ضرورة الخ (قال عينه الحاكم) أى
تعيينا نوعيا وهو ما بسببه تكون أخص من المنتشرة المطلقة * ثم المراد التعيين بغير العنوان فلا يرد نقض
التعريف بأن بعض ما هو خارج عن التعريف كالمشروطة العامة بالمعنى الثانى داخل فى التعريف فعلى
هذا النسبة بينهما هى المباينة * وقد يقال بتعميم التعيين وعليه ماسياتى فى بيان النسب (قال نحو كل قر)
كلمة كل لا يقتضى التعدد الخارجى كما مر (قال أو بدوامها) لم يذكر الدوام الوقتى والمنتشرى لعدم
اعتبارهما مع أن الدوام فى وقت غير معين هو الاطلاق العام حقيقة (قال كئثال الضرورية) فيه مسامحة
أى كنظير مثالها (قوله ولذا غير العنوان أى عدل عن عنوان كلام غيره (قوله لئلا) علة العلة لا علة
العملية وهو ظاهر (قوله يرد عليه) بأن يقال تعريف الدائمة غير صادق على نحو لاشئ من المحال ببصير
مما لا وجود لموضوعه خارجية أو حقيقية لاقتضاء قولهم مادام موجودا وجوده فان صدق دائمة بأن تصدق
عند عدم الموضوع كان تعريفها غير جامع والا ارتفع التناقض بينها وبين المطلقة العامة اذ تكذب بعض
المحال بصير بالنعل لعدم امكان وجود الموضوع وقس عليه ما فى تعريف الضرورية (قوله لكن يشكل)
لا انتفاء تغيير العنوان الدال على التعميم (قوله فى مادام الوصف) لا يجابه وجود ذات الموضوع واتصافه

انبات النخل
وعملها
مقدور
السكنج
والفوت
علاوة
لما
نحوها
المعروف
المعروف
شباب
عليه

فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشئ من الكاتب يساكن الاصابع بالضرورة أو بالدوام مادام كاتباً موقوفين على وجود الموضوع كجميع سوابل المراكبات ولا ضرر فيه بعد أن صدقتا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لاشئ من المعدوم بطائر

ولا ضرر فيه بعد أن صدقنا عند عدم الموضوع في مثل قولنا لأشئ من المعدوم بطائر
(قوله في مثل قولنا) من كل مسألة مشروطة أو عرفية كان وصفها العنواي من العوارض الخارجية
(قوله موقوفين) لان تقييد الأوقوع أو كيفية من الضرورة والدوام مثلاً ما تصاف ذات الموضوع
بالوصف الخارجي يقتضي وجود ذلك الذات المتصف به في الخارج ضرورة
لأنه لا ينفك عنها

بالوصف الخارجى يقتضى وجود ذلك الذات المتصف به فى الخارج ضرورة

بالعنوان ولو فى السالبة لانه لا يقبل التعميم مثل مادام الذات وان قيل بالتأويل بان المراد بعدم الوصف عدمه لعدم الذات فلا يرد أنه كما يجوز التعميم فيه يجوز التعميم فيما هنا بان معنى مادام الوصف مادام موجودا أو معدوما أى بعدم الذات فكيف يشكل الامر فيه (قوله فليكن السالبة) أقول خلاصة الاشكال أخذنا مما ذكرنا أنه لا يصدق تعريفهما على نحو لاشئ من المعلوم بطائر خارجية أو حقيقية لعدم وجود الموضوع وامكانه فان صدق مشروطة وعرفية بان صدقها عند عدمه كان تعريفهما غير جامع والا ارتفع التناقض بينهما وبين الحينية المطلقة والحينية الممكنة لكذب بعض المعلوم طائر بالاطلاق الحينى أو بالامكان الحينى فقله فليكن الخ غير مرتبط بالاشكال ودفعه نعم لو كان الاشكال مجرد منافات اقتضاء صدقهما وجود الموضوع اقولهم صدق السالبة لا يقتضى وجوده لاندفع به هذا وانه لم يدفعه بجعلها شرطية فى المعنى كما أشار اليه سابقا لتوقفه على كون العرفية فى قوة الاتفاقية العامة دون الخاصة ليصح كون مقدمها كاذبا وهو ممنوع (قوله فى مثل قولنا) أى مما كان الوصف العنوانى من عوارض الوجود الخارجى (قوله موقوفين) مناف لما مر من أن المشروطة العامة متصلة لزومية بحسب المعنى لأنها لو كانت فى حكمها لم يقتض وجود الموضوع (قوله ولا ضرر فيه) أى ولا قدح فى هذا التوقف بعدم صدقهما عند الخ لان قولهم السالبة لا يقتضى صدقها وجود الموضوع مهمة فيكفى لصدق عدم اقتضاءه له فى نحو المثال الأخير وقد يقال يكفى له عدمه فى السوالب الغير الموجهة فى تقييد عدم الضرر بقوله بعد ان الخ تأمل والآحسن جعل بعد بالضم وان بكسر الهمزة والمعنى لا ضرر فى مادام الوصف بعد القول بهذا التوقف اذا صدقنا الخ لأنه غير مقتضى لوجود الموضوع عند منافات العنوان له هذا والحق أنه يقتضيه مطلقا لان معناه مادام ذات الموضوع متصفا به والاتصاف يقتضى وجود المتصف فى الخارج كما فى المثال الاول أو فى الذهن تحقيقا كما فى لاشئ من السكلى بمنشخص أو تقديرا كما فى المثال الأخير واليه أشار بقوله فتأمل (قوله فى مثل قولنا) مما كان الوصف العنوانى مانعا عن وجود معروضه

الوصف فمرفية عامة كشمال المشروطة أو بفعليتها بمعنى خروجها الى الفعل أزلا وابدأ

أو كاتب مادام معدوما فتأمل (١) (قوله أزلا وابدأ الخ) اشارة إلى جهة الأحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي أو عالم بالفعل كما أن قوله أو في أحد الأزمنة اشارة الى جهة الأحكام الزمانية الحادثة في الزمان نحو زيد قائم بالفعل أو قاعد فلا يرد أن في أحد الأزمنة مستغن عن قوله أزلا وابدأ فتأمل

(قال بمعنى خروجها) أي من القوة (قوله الغير الزمانية) أي الغير الحادثة في الزمان (قوله الى جهة الأحكام) ومن هذه الأحكام نحو الله خالق وحى وميت بالفعل (قوله فتأمل) كأن وجه التأمل أن مراد المورد بالأزمنة أعم من الأزمنة الحقيقية أو التوهمية كما قالوا ان مادام في الداعتين بمعنى جميع أوقات الذات مع ظهور شمولها لنحو قولنا الله عالم بالضرورة أو دائما ما دام الذات وقولنا الزمان غير قار الذات وبأحدها أحدها على سبيل منع الخلو فيشمل جميعها وأن المراد بالظرفية في قولهم في أحد الأزمنة أعم من أن يكون بطريق الحلول والمقارنة كيف ولولم تكن الأزمنة أعم من الحقيقية أو التوهمية لكان تعريف المصنف غير جامع لعدم صدقه على نحو قولنا كل يوم من أيام هذا الشتاء

(قال فمرفية عامة) لم يعتبر فيها اعتبارى المشروطة لأن الدوام لا يختلف باعتبار المدخلية والظرفية بخلاف الضرورة (قل أو بفعليتها) فيه مساححة لأن الجهة هو الفعل لا الفعلية وفي قوله بمعنى الخ إيهام الدور فلو قال أو بفعليتها بمعنى تحققها أزلا الخ لكان أولى (هذا) والحق كما قاله الرازي في شرح المطالع أن الفعل ليس كيفية النسبة لأن معناه وقوع النسبة ولا كيفية لا بد أن تكون مغايرة له. وعد المطلقة من الموجبات لكونها في صورة الموجهة لاشتمالها على قيد بالفعل (قال أزلا) الأزل دوام الوجود في الماضي والأبد دوامه في المستقبل فينتجه عليه أنه لا معنى للخروج من القوة إلى الفعل فهما لا يقتضاه سبق العدم عليا ان يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط * وقوله خروجها ناظر إلى المعطوف أو يحتمل الخروج على ما يعم الثبوت (قوله نحو الله تعالى) نبه به على أن المراد بالغير الزمانية حكم غير الزمان لأن قدمه ليس وفاقيا وغير أجزائه وهو ظاهر فلا بد من اندراجهما تحت الأمور الحادثة في الزمان بتعميمه من الحقيقي والوهمي فالمراد بالأزمنة ما يعمه وإلا لانتقض التعريف بنحو الزمان كم متصل وكل يوم من رمضان واجب الصوم (قوله كما أن) الكاف للقران (قوله اشارة إلى جهة) يعني أن الغرض بيان التسمين صريحا لاضمننا وهو لا يحصل بقولنا في أحد الأزمنة فلا يرد ما يقال إن ما ذكره لا يوجب عدم الاستغناء لجواز أن يحمل الظرفية فيه على المقارنة بناء على أن ظرفية الزمان لشيء

أو في أحد الأزمنة ولو مرة فمطلقة عامة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بإمكانها بمعنى سلب الضرورة الذاتية عن جانبها المخالف لها فممكنة عامة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام وهذه الثمانية هي البسائط المشهورة واعم الجهات الامكان العام. ثم الاطلاق العام ثم الدوام

(١) قوله كل انسان كاتب بالامكان العام إلى آخره) ومما يجب أن يعلم أن قولهم بالامكان في أمثال هذه العبارة ان كان قيداً للنسبة كانت القضية ممكنة وان كان قيداً للمحمول كانت مطلقة يمكن تحققها في ضمن الضرورية المطلقة لان كون الانسان ممكن الكتابة ضروري له في جميع أوقات وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا له كما لا يخفى

كذا بالفعل (قال أو في أحد الأزمنة) يخرج عن التعريف نحو هذا اليوم كذا الا أن يراد بالأزمنة أعم من الحقيقية والوهمية تأمل (قال بمعنى سلب الضرورة) هذا على مذهب الجمهور من أن امكان الشيء سلب ضرورة خلافه وأما على مذهب البعض من أن امكان الشيء سلب امتناعه فمعنى سلب الامتناع الذاتي عن الجانب الموافق الذي قيد بالامكان (قال وأعم الجهات) أي عموماً مطلقاً (قال الدوام) أي

مصاحبته لأجزاء الزمان والأزمنة على ما يعبر الوهمية كما يشعر به كلام عصام الدين لعدم بيانها حينئذ صريحاً وإلى هذا أشار بالتأمل (قال سلب الضرورة) مشعر بأن الممكنة العامة ليست قضية بالفعل بالنظر إلى الجانب الموافق وهو الموافق لما في شرح المطالع من أنها لا تشتمل على الحكم فهي قضية بالقوة القريبة من الفعل باعتبار اشتغالها على الموضوع والمحمول والنسبة وعدتها من القضايا كعدم الخيلات منها مع أنه لاحكم فيها بالفعل لكن قال عبد الحكيم الذي يقتضيه النظر الصائب أن الثبوت بطريق الامكان إذا كان مغاير الامكان الثبوت فالممكنة قضية موجهة مشتملة على الحكم وان لم يكن مغايراً فلا حكم فيها (قوله أن قولهم) وما ذكره جار في الدوام والفعل في بعض الأمثلة (قوله يمكن تحقيقها) أي لم يمتنع تحقيقها أو المراد بالتحقق في ضمنها تقييدها بجبهتها فلا ينافي وجوب تحقيقها فيه بمعنى صدقهما معاً في تلك المادة ولا يرد أن امكانه جار في الشق الأول أيضاً فلا وجه للتخصيص (قوله في ضمن الضرورية) ويلزمه التحقق في ضمن البواقي لأن التحقق في الخاص يستلزم التحقق في العام (قوله في جميع) إشارة إلى أن مادام في تعريف الضرورية للظرفية لا للشرطية خلافاً للتحقق الدواني (قال واعم الجهات) من قبيل محمد عليه السلام خير خلق الله فيلزم التأويل لئلا يلزم تفضيل الشيء على نفسه (قال ثم الدوام) اعترض بأن الدوام يستلزم الضرورة إذ لا بد له من علة واجبة بذاتها أو بواسطة

لذلك من أن الزمان المتغير في جهة من الجهات لا يمتنع الا بالامكان
والتميز في جهة من الجهات لا يمتنع الا بالامكان
والتميز في جهة من الجهات لا يمتنع الا بالامكان
والتميز في جهة من الجهات لا يمتنع الا بالامكان

وأخصها الضرورة لكن الضرورة الوصفية بكل من المعنيين اعم من وجه من الدوام
 الذاتي وان كان اخص مطلقاً من الدوام الوصفي وكل من الضرورتين الوقتيتين اعم من
 وجه من الدوامين . وأما النسبة بين الضرورتين والدوامين فالضرورة بشرط الوصف
 اعم من وجه من سائر الضرورات وما في جميع أوقات الذات من الضرورة والدوام اخص

في الجملة (قال وأخصها) أى مطلقاً (قال الضرورة) أى في الجملة (قال الدوام) الذاتي مادة اجتماع
 الامور الثلاثة كيفية الحيوان للانسان ومادة افتراق المعنيين كيفية الاظلام للمنخسف ومادة افتراق
 الدوام الذاتي كيفية المتحرك للفلك (قال وان كان) أى كل من المعنيين (قال الدوام الوصفي) لاجتماع
 الامور الثلاثة في حمل الحيوان على الانسان وافتراق الثالث في حمل المتحرك على الفلك (قال وكل من
 الضرورتين) عطف على محل اسم لكن وليست الواو استثنائية لكون هذا الكلام أيضاً دفع الوهم
 الحاصل من قوله وأخصها الضرورة (قال من الدوامين) لاجتماع الامور الاربعة في حمل الحيوان على
 الانسان وافتراق الاولين في حمل الانخساف على القمر والاخيرين في حمل المتحرك على الفلك (قال
 وأما النسبة) غير الاسلوب بالنسبة الى هذه النسب اعدم سبق التوهم في الكلام السابق لخلافها (قال
 بين الضرورتين) أى كل نوعين من أنواع الضرورة تأمل (قال والدوامين) الذاتي والوصفي (قال من
 سائر الضرورات) أى الضرورية الذاتية وفي وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين مادة الاجتماع

انتهائها إلى الواجب بالذات ومع وجودها يجب وجود المعلول فيساوياً . ويدفع بأن النسبة بينهما وكذا
 بين سائر القضايا بمجرد النظر إلى مفهومهما . كيف ولو اعتبرت الأمور الخارجية فيها لانحصرت في
 الضرورية الموجبة والسالبة لأن الحكم بالنظر إلى العلة إما واجب أو ممتنع . على أن انحصار علمته
 فيما ذكر ممنوع لجواز اشتغالها في بعض المواد على الاختيار (قال وأخصها) لم يقل ثم الضرورة لثلا يفيد
 أنه بقي جهة تكون اخص من الضرورة (قال لكن الضرورة) دفع لما يتوهم من قوله وأخصها الخ
 من أن الضرورة الوصفية سواء كان بشرط الوصف أو في وقته اخص مطلقاً من الدوام وتنبيه على أن
 المراد بالضرورة هي الذاتية بخصوصها ويمكن أن يقال مراده أن الضرورة اخص من الدوام الذاتية
 من الذاتي والوصفية من الوصفي إلا أن هذا التوجيه لا يجري في الضرورتين الوقتيتين (قال وكل
 من الضرورتين) استئناف بياني لانهوى فلا يرد أنه يأتي عنه كون هذا الكلام لدفع الوهم الناشئ من
 قوله وأخصها الضرورة (قال بين الضرورتين) أى النسبة بين كل ضرورة من الضرورات الاربعة
 بل الخمس إذا اعتبرت مع أخرى منها وكذا بين الدوامين انفسهما فلا يتوهم الاستدراك (قال من
 سائر) هذا شامل للضرورة الذاتية فلها مع البواقي تصدق في نحو كل كاتب حيوان بخلاف الضرورة

لكل وجه من الفروع بالحق
 هو من هذا الموضع من الفروع بالحق
 (٢١١)

مطلقاً مما في بعضها كما أن ما في وقت مخصوص أخص مطلقاً مما في مطلق الوقت . وقد
تقيّد باللا دوام الذاتي المشروطة والعرفية العامتان فتسميان مشروطة خاصة وعرفية
خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة أو دائماً مادام كاتباً لا دائماً بحسب
الذات والوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة فتسمى وقتية ومنشورة ووجودية لادائمة نحو
كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة أو في وقت ما أو بالفعل لادائماً وقد تقيّد المطلقة
عطف على ما يفرضه

ومما يلاحظ على الانسان
ما مر غير مرة ومادة افتراقها بشرط الوصف كيفية التحرك للكاتب وافتراق تلك الضرورة كيفية
الحيوان للكاتب (قال مما في بعضها) من الضرورة في وقت الوصف والضرورتين الوقتيتين
التي هي المشروطة بالمعنى الثاني

بشرط الوصف * وبهذا يعلم أن قولهم الضرورة الذاتية أخص مطلقاً من سائر الجهات ليس على إطلاقه
(قال كما أن ما الخ) يوهم جريان مدخول الكاف في كل من الدوام والضرورة مع اختصاصه بالثانية فلا أولى
أن يقول إن الضرورة في وقت الخ (قال أخص مطلقاً) أي فكل من المشروطة في وقت الوصف
والوقتية المطلقة أخص مطلقاً من المنشورة المطلقة . ويتجه أنه يمكن تعيين الوقت في الأخيرة فتتمقد
الوقتية المطلقة في كل مادة صدقت منشورة كأن يقال في تنفس الحيوان كل حيوان متنفس بالضرورة
وقت الاسترواح التام بلا مانع . وحمل عموم الأخيرة على ما هو بحسب المفهوم لو صح بعيد * بقي أن
كلامه ساكت عن النسبة بين هذه المشروطة والوقتية المطلقة ومع أن الثانية أعم مطلقاً من الأولى ففيه
قصور (قال في مطلق الوقت) ظاهره أن المنشورة المطلقة مأخوذة لا بشرط التعيين فتصدق فيما عين
فيه الوقت وغيره وقوله المار أوفى وقت ما الخ مشعر بأخذها بشرط عدم التعيين فيتدافعان * وقد يقال
إنها مباينة للوقتية المطلقة مفهوماً وأعم مطلقاً منها صدقاً فكل منهما وجهة (قال بالادوام الذاتي) ويشترط
في هاتين القضيتين حينئذ مفارقة وصف الموضوع عنه بالفعل (قال فتسميان) نشر على وفق الف
وقضيته أن المشروطة الخاصة مثلاً اسم العقيد والعقيد خارج وليس كذلك كما يشعر به قوله الآتي وهذه
السميع مركبات الخ ففي كلامه مساححة وقس عليه البواق (قال لادائماً) أن كان مادام لتوقيت ثبوت
المحمول كما عليه عبد الحكيم فداًماً عطف عليه أو لتوقيت الضرورة فهو معطوف على بالضرورة لا على
مادام حتى يكون اللا دوام نفيًا لدوام الضرورة ويتجه أنه منافي لقولهم بأنه إشارة إلى مطلقة عامة (قال
المطلقتان) لو ترك القيد لالتبس بمركبتيهما وهما لا يقيدان لئلا يلزم تحصيل الحاصل . ولو ترك المقيد
لالتبس بالضرورة والدائمة ولذا لم يكنف باحدهما (قال بالضرورة) نشر مرتب (قال لادائماً) كلمة لاهنا
لسلب دوام الإيجاب الذي هو الجانب الموافق فيلزم منه إطلاق السلب الذي هو الجانب المخالف

الاول والاول والثاني والثالث

العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية في الجانب الموافق فتسميان وجودية لا ضرورة
وممكنة خاصة نحو كل حيوان متنفس بالفعل أو بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية وكثيراً
ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة أخرى بان يقال كل حيوان متنفس بالامكان الخاص
لأن الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معاً وهذه السبع
مركبات من حكمين بسيطين متوافقين (١) في الموضوع الحقيقي والمحمول والكمية من
الكلية والجزئية متخالفين في الكيفية من الايجاب والسلب لأن الدوام إشارة الى مطلقة
عامة واللا ضرورة الى ممكنة عامة موافقتين لليسطة المقيمة بهما في الموضوع والمحمول
الاطلاق الاشارة هنا الى اننا قلنا او بيننا ان الامكان بمنى سلب لا شتاع عن اللزوم بل هو

والدوام الوصفى (قال لا بالضرورة) كلمة لاهنا اسلب ضرورة الايجاب الذي هو الجانب الموافق
فتفيد امكان السلب الذي هو الجانب المخالف (قال يكتفى) وقد يكتفى في الوجودية اللادائمة أيضاً
بعبارة أخصر بان يقال كل حيوان متنفس بالاطلاق الخاص بناء على ان الاطلاق الخاص هو سلب
الدوام عن طرفي النسبة معاً (قال بعبارة أخرى) أخصر (قال عن طرفي النسبة) أى قسميها (قال والكمية)
أى ان كانت فلا يرد نحو زيد متنفس بالفعل لا دائماً (قال واللا ضرورة) اعترض بانه عطف على
معمولى عاملين معاً ^{مختلفين} مع عدم تقديم الجور ودفعه عبد الحكيم بان قوله الى ممكنة معمول للاشارة المقدرة قبله
على واحد ^{فيكون معمولاً}

(قال في الجانب الموافق) المراد الطرف المدلول عليه صريحاً بالقضية بلا ملاحظة الجهة وتوصيفه بالموافقة
مبنى على اعتبار المغايرة الاعتبارية والالزم موافقة الشئ لنفسه * ثم هذا القيد بالنسبة الى الممكنة العامة
مستغنى عنه لان تقييدها بلا ضرورة الجانب المخالف مستحيل عقلاً (قال وكثيراً ما) لم يذكر التعبير
بالاطلاق الخاص في الوجودية اللادائمة لان الاطلاق العام ليس مدلولاً مطابقاً للدوام كما هو الراجع
هذا * وأن ما ذكره لا يتم على مذهب القائل بان إمكان الشئ سلب إمتناعه (قال طرفي النسبة) إن
أريد بها نسبة بين بين فالمراد عن متعلقها بالسكسر أو النسبة التامة فالمراد عن نوعيها (قال مركبات)
أى مشهورة ففيه اكتفاء (قال بسيطين) من توصيف الجزء أو متعلقه بصفة الكل (قال والكمية)
أى إن كانت أو المراد بالتوافق عدم التخالف فلا ينتقض بنحو زيد كاتب بالامكان الخاص (قال الى
مممكنة عامة) الأولى حذف الى لئلا يحتاج الى تقدير الخبر أو جعل اللا ضرورة معطوفاً على فاعل
الاشارة بمعنى المشير مع اعتبار تقديم العطف على الربط لئلا يلزم خلو الخبر من الرابط بالنظر الى المعطوف
دفعاً لما أورد من لزوم العطف على معمولى عاملين مختلفين على غير شرطه ولا الى جعل الاشارة بالنظر
الى المعطوف بمعنى المدلول المطابق والمعطوف عليه بمعنى غيره لانه خلاف الظاهر وكأنه لقصد الاختصار

الحيوان ليس بغير لاند وعبء بالفعل وان قلنا
الاداءات متناه ان وجوب التنفس ليس بضرورياً
وهو يعين سلب الدوام عن طرفي النسبة معاً

حتى يلزم ما ذكره

المتن

(١) قوله في الموضوع الحقيقي والمحمول ^{في المتن} قيد بهما مع أنهما متروكان في سائر الكتب للإشارة إلى أن مجرد اشتغال القضية على حكيمين مختلفين بالإيجاب والسلب لا يكفي في كونها مركبة في عرفهم والا لكانت جميع الأحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ما جاءني إلا زيد وليس كذلك بل هي وأمثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالإيجاب ^{في المتن} والسلب في الموضوع ^{في المتن}

أي واللاضرورة إشارة إلى إمكانية الخ والاستاذ القزلي رحمه الله بأن قوله اللاضرورة بالرفع عطف على فاعل إشارة لكونها بمعنى مشير بناء على أن المصدر المؤول متحمل للضمير. والاعتراض عليه بأنه يلزم خلوه الخبر بالنظر إلى المعطوف عن العائد مدفوع بأنه إذا كان الكلام مبنيًا على تقديم العطف على الربط لا يتجه شيء (قوله إلى أن مجرد) يعني أن ما ذكر في المتن إشارة إلى تعريف المركبة إذ حاصله أن المركبة قضية مشتملة على حكيمين متوافقين في الطرفين والكمية متخالفين في الكيفية ولو لم يذكر فيه التوافق في الطرفين لدخل فيه نحو ما جاءني إلا زيد وإن قيدت القضية في التعريف بالموجهة لجواز تقييد الحكم فيه بالموجهة فلا يكون مانعًا (قوله ما جاءني) هذا بالنظر إلى التقييد بالموضوع وأما بالنظر إلى المحمول فنحو ما زيد إلا عالم إلا أن الأولى التمثيل بنحو ما يفهم هذا إلا كل إنسان لخروج ما ذكره عن التعريف بالتوافق في الكمية فافهم (قوله وليس كذلك) مقدمة رافعة ^{في المتن}

لم يقل واللاضرورة معنى الممكنة العامة وإن إندفع به كلا المحذورين * ثم أقول إن الخبر المحذوف قبل قوله إلى ممكنة هو يشير لا إشارة كما قيل لأن المصدر المحذوف لا يعمل على الأصح وأنه عبر بالإشارة لأن معناها معنى إفرادي ناقص بخلاف المطابقة والممكنة العامتين ولعدم صراحتهما في الاتفاق كمية (قوله والا لكانت) وكذا يكون جميع البسائط السوالب مركبات عندهم لاشتغالها على حكيمين مختلفين أيجابا وسلبا (قوله قضايا مركبات) أي فينتقض التعريف المأخوذ من سائر الكتب للقضية المركبة بتلك القضايا الحصرية ويكون تعريفها بالاعم (قوله وأمثالها) فيه أن البسيطة قضية موجهة حقيقة أيجاب فقط أو سلب فقط وهذه القضية ليست كذلك * ويمكن أن يقال أراد بالبسيطة ما ليست بمركبة ولو مطلقة * ثم إنه يؤخذ من كلامه أنه لو لم يقيد بالاتحاد فيهما لكان قولنا ما جاءني إلا زيد مركبة وليس كذلك لعدم الموافقة في الكمية لأن إحدى القضيتين شخصية والآخرى كمية لأن الاستثناء معيار العموم فالقيدان ليسا بلازمين بالنظر إليها. إلا أن براد بالموافقة أعم من الحقيقية

اذ ما ثبت له المجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون
 القضية المشتعلة عليهما بسيطة لامر كبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل
 لا دائماً فان معنى لا دائماً لا شيء من الكاتبة بمتحرك الأصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان
 فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييم الموضوع ههنا
 بالحقيق للاحتراز عن الموضوع المذكور فان اتحادها في الموضوع المذكور غير كاف في
 المركبة بل لابد من اتحادها في الموضوع الحقيقي والاصدقت المركبة الجزئية في قولنا
 بعض الجسم حيوان لا دائماً لأن معنى جزئياً أن بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس
 بحيوان دائماً مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم إذ الحكم في الجزئين فيها على شيء
 (قوله اذ ما ثبت) بمعنى من (قوله وحيث) أى لانه (قوله عن الموضوع) أى عن الاكتفاء بالاتحاد
 في الموضوع المذكور (قوله في الموضوع الخ) أى فقط (قوله الحقيقي) أى ايضاً (قوله لان معنى) علة
 الملازمة (قوله مع ان هذه) مقدمة رافعة

والحكمية فيكون ما ذكر مركبة (قوله اذ ما ثبت) كلمة ما تستعمل في ذوى العقول وغيرها قاله السيوطي
 ومن الاول قوله تعالى (والماء وما بناها) أى والذي بناها فلا حاجة الى تأويلها بمن (قوله بسيطة)
 أى بالامكان وقس عليه ما سبق (قوله لا دائماً) أى معناها الالتزام التفصيلي والاشارة الى اطلاق المعنى
 عليه اختياره على الاشارة كما أن ذكرها فيما سبق اشارة الى اطلاقها على المعنى المطابق فلا يرد أن الأولى
 أن يقول فان لا دائماً اشارة الى الخ لانه ليس معناه المطابق (قوله للاحتراز) ولا يلزم من الاتحاد في
 السمية الاتحاد في الموضوع الحقيقي كما توهم لما يظهر بالتأمل في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً * نعم
 يلزم اذا كانت القضية كلية (قوله ليس بحيوان) كلمة ليس رفع لدوام الايجاب فيفيد فعلية السلب
 لا سور لدوام السلب فلا يرد ان الصواب وبعضه ليس بحيوان بالفعل لان اللادوام اشارة الى مطلقة
 عامة * بقى أنه لا وجه لتقييد الجزء الأول بقوله دائماً لاشعاره بان المقيد بالادوام هو الدائمة وهو فاسد
 فالاولى أن يقول فان معنى جزئياً حينئذ بعض الجسم حيوان بالفعل وبعضه ليس بحيوان بالفعل وبهذا
 يشعر قوله الا تى لزم أن الخ (قوله اذ الحكم) قد يقال فيه شائبة المصادرة بالنسبة الى دعوى اتحاد
 القضيتين في الموضوع الحقيقي فالاولى والاخصر أن يقول بدل قوله اذ الحكم الخ لان تقييدها وهو كل

اذا ما ثبت له المجبى هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتعلة عليهما بسيطة لامر كبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الأصابع بالفعل لا دائماً فان معنى لا دائماً لا شيء من الكاتبة بمتحرك الأصابع بالفعل وحيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم. وتقييم الموضوع ههنا بالحقيق للاحتراز عن الموضوع المذكور فان اتحادها في الموضوع المذكور غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادها في الموضوع الحقيقي والاصدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً لأن معنى جزئياً أن بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم إذ الحكم في الجزئين فيها على شيء

ولا يجوز في اتحاد الموضوع المذكور غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادها في الموضوع الحقيقي والاصدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لا دائماً لأن معنى جزئياً أن بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً مع أن هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم إذ الحكم في الجزئين فيها على شيء

باللادوام الذاتي كما يمكن تقييد ماعدا المشروطة العامة باللاضرورة الوصفية وما عدا
العامتين باللادوام الوصفي وما عدا الوقتية (١) أو المنتشرة المطلقة باللاضرورة الوقتية

(١) قوله وما عدا العامتين باللادوام الوصفي الخ أى يمكن تقييد بعض ماعدا العامتين من
البسائط باللادوام الوصفي وان لم يمكن تقييد بعض ماعداها الآخر به كالدائميتين لثلايرد

الممكنة العامة المقيدة باللادوام الذاتي وإن عدا فيها غيرهما قيد بذلك القيد (قال باللادوام) فى الجانب
الموافق المفيد للإطلاق العام فى الجانب المخالف (قال المشروطة) أى والضرورة الذاتية أيضا وما عداها
ست (قال باللاضرورة) أى فى الجانب الموافق التى هى الامكان الوصفي للجانب المخالف فالجزء الثانى
من المركبة حينئذ هى الحينية الممكنة * وكتب ايضا أى باللاضرورة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف
(قال العامتين) أى والدائميتين أيضا (قال باللادوام) المفيد للإطلاق العام فى بعض أوقات الوصف
للجانب المخالف فىكون الجزء الثانى من المركبة هى الحينية المطلقة (قوله كالدائميتين) السكاف
استقصائية (قوله لثلايرد) أى وانما فسرنا المتن بذلك لثلا الخ (قال باللاضرورة) التى هى الامكان

وهى ثلثا عشرة نصفها مشهورة ونصفها الآخر غيرها. والمذكور فيما مر تقييد ماعدا الممكنة العامة
بها من البسائط المشهورة فبقيت منها واحدة وتقييد الحينية المطلقة من غير المشهورة فالباقية منها
خمس (قال كما أمكن) الاخصر الاولى وما عدا الخ (قال ماعدا المشروطة) أى والضرورة الذاتية
والمصنف تركها لان عدم تقييد العام يستلزم عدم تقييد الخاص وكذا البواقى وفيه تأمل * ولا يبعد
أن يراد بالمشروطة العامة القضايا التى تتحقق هى فيها فلا يكون فى كلامه أكتفاء (هذا) وما عداها ثلثا
عشرة (قال الوصفية) أى بشرط الوصف أو فى وقته (هذا) والمشروطة العامة بالمعنى الاول يمكن تقييدها
بجهة المشروطة العامة بالمعنى الثانى وبالعكس لان كل بسيطتين بين جهتهما عموم وجهى يمكن تقييد كل
منهما بسلب جهة الاخرى. ومنه يظهر جواز تقييد الضرورية باللاضرورة بشرط الوصف (قوله
العامتين) قد يقال ان كلامه على هذا لا يفيد انضباط التقييد إلا بعد تدقيق النظر لابهام البعض.
وأنه لو أراد بالعامتين القضايا التى تتحققان فيها لشملتا الدائميتين وسهل الانضباط (قوله كالدائميتين)
الاولى وهما الدائميتان لثلا يحتاج الى جعل السكاف استقصائية. ويمكن دفعه بان التثنية لاقتصار
العطف والربط مقدم عليه (قال أو المنتشرة) كلمة أو بمعنى الواو (قال باللاضرورة) فى الكلام نشر
مرتب فكانه قال وما عدا الوقتية المطلقة باللاضرورة الوقتية المعينة وما عدا المنتشرة المطلقة باللاضرورة
الوقتية الغير المعينة

المعينة أو غير المعينة وإن لم يعتبروا جميعها ^{أو لا بد من كونه} تنبيه ^{أو لا بد من كونه} ضرورة تطلق عندهم على الضرورة
الناشئة عن ذات الموضوع وهي الوجوب الذاتي الذي هو أن يكون ذات الموضوع
وما هيته آية عن انفكاك

الناشئة عن ذات الموضوع
الناشئة عن ذات الموضوع
الناشئة عن ذات الموضوع
الناشئة عن ذات الموضوع
الناشئة عن ذات الموضوع

أن الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييدها به إذا الضرورة والدوام الذاتيان أخص
من الدوام الوصفي وتقييد الأعم مابين لعين الاخص فليحمل على هذا أخوات هذا
القول (١) (قوله أو المنتشرة الخ) المنع خلو فلا يردان الوقتية المطلقة مما عدا المنتشرة
المطلقة لا يمكن تقييدها باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة. ويصح الحمل على منع الجمع
والخلو فلا يلزم المحذور أيضا بناء على التوجيه السابق ^{أو لا بد من كونه} ^{أو لا بد من كونه} ^{أو لا بد من كونه} ^{أو لا بد من كونه} ^{أو لا بد من كونه}

الوقتي للجانب المخالف الذي هي جهة الممكنة الوقتية أو الممكنة الدائمة (قوله لا يمكن تقييدها)
الكذب قولنا كل قمر منخفض بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضرورة في وقت ما بخلاف المنتشرة المطلقة
مما عدا الوقتية المطلقة فانه يمكن تقييدها باللا ضرورة في وقت معين كقولنا كل انسان متنفس
بالضرورة وقتا ما لا في وقت معين (قال تطلق) أى بالاشتراك المعنوي تأمل (قال الناشئة) أى كما
تطلق على الضرورات الاربع السابقة أعني الضرورة الذاتية والوصفية والضروريتين الوقتيتين *

(قال وإن لم يعتبروا) إن كان قيدها قوله كما أمكن فقوله لم يعتبروا الخ سلب كل أوله ولما قبله فرفع
للإيجاب الكلي (قوله لمنع الخلو) المتحقق في ضمن اجتماع المتعاطنين (قوله فلا يرد) لانه يؤل المعنى
الى أن ما عدا هذين يقيده باللا ضرورة الخ * لكن هذا التوجيه يستلزم قاصرة الكلام حيث يكون
جواز تقييد المنتشرة المطلقة باللا ضرورة الوقتية المعينة متروكا (قوله على منع الجمع) أقول لا يتصور منع
الجمع لان بعض ما عداها كالمطلقة العامة يمكن تقييدها بهما ولا وجه لتخصيص الايراد بالوقتية المطلقة
لكون الضرورية والمشروطة كذلك مع أيهامه جواز تقييدها بهما. على أنه يوجب تشويش الانضباط
فالاولى التوجيه أولا بالتوجيه السابق بل بما مر من (قوله بناء على الخ) الاولى تقديمه على قوله فلا يلزم الخ
(قوله على التوجيه السابق) وهو قوله يمكن تقييد بعض ما عدا العامتين (قال تنبيه) في ذكر التنبيه
هنا مساححة بحسب المعنى وكأن كثرة البحث عما فيه جعلته كلمة لوم (قال الضرورة تطلق) مقتضى
تعريفهم لها بامتناع الانفكاك ثم تقسيمها أنها مشترك معنوي لكن قوله الآتى فلهم ضرورات ست
يميل الى أنها مشترك لفظي (قال على الضرورة) هي على ما في شرح المطالع أخص من الضرورة

أو لا بد من كونه
أو لا بد من كونه
أو لا بد من كونه
أو لا بد من كونه
أو لا بد من كونه

المعنى انما يتحقق في الايجاب المتوقف على وجود الموضوع حيث يكون الموضوع واجب الوجود (١) نحو الله تعالى عالم أوحى بالضرورة بخلاف السلب

(١) (قوله نحو الله تعالى عالم أوحى الخ) فان هذه الصفات لما كانت لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى

الافراد (قال في الايجاب) الخارجى أو الحقيقى كمثل المصنف أو الذهنى نحو الله تعالى لاجسم بناء على أن اللاجسم لازم لماهية (قال المتوقف) صفة كاشفة كقوله الآتى الغير المتوقف عليه (قال يكون الموضوع) ويكون المحمول من اللوازم الخارجية أو الماهية دون الذهنية كالوجوب والامكان العام له تعالى (قال واجب الخ) لا يقال إن الضرورة في قولنا شريك البادى ممتنع بالضرورة ناشئة عن ذات الموضوع بحيث لو فرض الانفكاك انقلبت الى ماهية أخرى مع أن الموضوع ممتنع الوجود * لا نأقول لا يلزم من فرض الانفكاك إلا انتفاء الوجود الذهنى لأن ثبوت الامتناع يقتضى الوجود الذهنى (قوله وجوده الخارجى) قد يقال إن قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية

الممكن لا يقتضى الوجود ولا العدم (قال انما يتحقق) أى لا يتحقق فيه إلا حيث الخ (قال في الايجاب) أى القضية الموجبة المتوقفة الخ سواء كانت خارجية أو حقيقية (قال يكون الموضوع) أى ويكون المحمول ثابتاً له في الخارج كما أشار اليه بالمثل (قال الغير المتوقف) هذه الصفة كالتوقف فيما سبق بيان للواقع يعنى أن السلب ليس كالايجاب في الانحصار على الموضوع الواجب بل تصدق ضرورة السلب سواء كان الموضوع موجوداً واجباً أولاً لعدم اقتضائه وجود الموضوع (قال ولذا كان) ان كان إشارة الى قوله فالوجوب الخ فالعملية بالنظر الى المعطوف فقط اذ لم يعلم منه كون سلب الفرسية عن الانسان ضروريا بهذا المعنى وقوله اذ لا الخ علة قوله كان الخ أو اليه والى ما قبله فالعملية بالنظر الى المتعاطفين وقوله اذ لا الخ علة العملية (قال أو لم يوجد) إشارة الى أنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرض بالضرورة بهذا المعنى صدق كل انسان لا فرس بها لجواز كون صدق السالبة لا انتفاء الموضوع فلا يردان سلب الفرسية عنه يستلزم ثبوت عدم الفرسية له فيتحقق الوجوب بهذا المعنى في الايجاب مع أن موضوعه ليس بواجب الوجود (قوله وجوده الخارجى) نبه به على أن كون القضية ضرورية موجبة بهذا المعنى كما يتوقف على كون الموضوع واجب الوجود يتوقف على كون المحمول من لوازم الوجود الخارجى لازماً في الذهن أيضاً أولاً فلا يرد ان قولنا الله تعالى ممكن عام أو واجب أو قديم أو شئ بالضرورة قضايا ذهنية ضرورية بهذا المعنى مع أنه لا يجرى فيها هذا الدليل لأن المحمول فيهما من العوارض الذهنية

الوجود الملائم له وهو الذهنى أو غيب والوجود الخارجى
الواجب بالضرورة لا يشترط ان يكون الموضوع
واجب الوجود كونه موجوداً في الخارج
دونه الذهنية فبعد ذلك لا يرد ذلك القول
بأنه لا يلزم من صدق قولنا لاشئ من الانسان بفرض بالضرورة
بأن يكون الموضوع واجب الوجود كونه موجوداً في الخارج
بأن يكون الموضوع واجب الوجود كونه موجوداً في الخارج

(۲۳۳) بقية ان يكون تمام ما لا يحد من زمانه لم يعتبر انقصاؤه
في ذلك الوقت الذي هو ملازم فيه لعدم انقضاء
الزمان في الحال بل بعد زواله اسما في الحال

الواقع (١) نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل أو ليس بقاعد بالضرورة

(١) (قوله بشرط المحمول الواقع الخ) أى بشرط وجود المحمول فى الموجبة وعدمه فى السالبة والمراد من الوجود والعدم ماهو الواقع فى وقته ^{عند} إذ لا ضرورة اليوم فى قيام زيد غذا لافى وجوده لعدم وقوعه بعد ولا فى عدمه فيه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد * وبالجمل

المضاف أو المضاف إليه (قال الواقع) أى الخارج من القوة إلى الحصول حين الحكم أو قبله (وكتب أيضاً) أشار بالتوصيف بالواقع الى كذب نحو قولك للامى الدائمى هذا كاتب بالضرورة بشرط كونه كاتباً وقولك العقيم موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً بل الى كذب قولك الاول للامى الى حين الحكم وقولك محمد المهدي موجود بالضرورة بشرط كونه موجوداً لأن المراد بالواقع الواقع فى الحال أو الماضى كما يظهر فى الحاشية (قوله وجود المحمول) المراد بوجود المحمول الوقوع وبعدهم اللاوقوع وهذا ظاهر (قوله فى وقته) الذى هو زمان الحال أو الماضى * ثم المراد بالوقت أعظم من الحقيقى أو التوهمى فيشمل غير الزمانيات (قوله إذ لا ضرورة) ^ف من الضرورات الست المذكورة (قوله اليوم) ^{الضرورة} ينتقض

بقِيامه الماضى بان يقال لاضرورة اليوم فى قيامه أمس لافى وقوعه لانتفاء اليوم ولا فى لاقوعه لانتفاء وقته الذى هو أمس * والفرق بينه وبين الاستمالة الى تحيكم ^{بعض} وكذا ^{بعض} بعلية قيامه غدا حيث لا فعل لوقوعه فيه لعدم تحققه بعد ولا للاقوعه لعدم تحقق وقته الذى هو الغد فيلزم كذب قولنا زيد

[illegible]

اور الدليل بانها - ^{جواب}
 عليه منه الفروع
 اور كبر من ليك ان لا يملك على فليكنه
 عند الملقية خاصة وليس يملك ولا يملك كذا
 قولنا يتوهم عند الفصل من حرف الى
 لا حاصله في
 اور حاصل النقض ان لا ينعى ان وليك اذ لا
 فروع العلم الى باطل بل مقام لا يغل فروع
 له فيه اذ لا ينعى من انشاء الى ^{جواب}
 فيه اذ لا ينعى من اذ لا يقع فقط وقوله
 او لا يقع فقط او لا يقع فقط وقوله
 النقضين وهما جاء
 هو النقض استأن من النقض والنقض
 الاول فانه بالبيان ^{جواب}
 الكبر من حيث من وقع العلم
 كذا فروع بها

القديريين و...
 وهو القضاة بالسلطان
 الاول فانه بالجليلين
 ولا خلاف في ذلك فانه لما لم يكن في نفسه قطع القضاة
 فوجدوا في نفسه فوجدوا في نفسه فوجدوا في نفسه
 وصدر له بها ما انا خاصا
 القضاة وهو بالجليلين
 القضاة وهو بالجليلين

فلهم ضرورات ست الضرورة الناشئة عن ذات الموضوع والضرورة الذاتية أعنى
الضرورة في جميع اوقات الذات والضرورة الوصفية والضرورة الوقتية المعينة والضرورة

٢٩٣ ^{لا بد من صدق احد المتناويز مستلزما لصدق صدق الآخر ولعدم صدق الاخرين}
يصرح به في الحاشية . وفيه أن هذا يستلزم أن لا يصدق الاطلاق العام ولا ضرورة من الضرورات
بالنظر إلى الاستقبال نحو زيد قائم غدا بالفعل وكل قرر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة الآتية وكل

بالجهول ولجواز أن لا يتحقق فيه لعدم تحقق زيد أو قيامه فتكذب القضية . على أنه لو كفى إمكان تحقق
الوقوع في الاستقبال لكون القضية مطلقة عامة لم يصح تمثيل مادة افتراق الممكنة العامة عنها بنحو
كل عنقاء طائر لا يمكن تحقيقه فيه . لا يقال إذا كان الحكم بالوقوع مستلزماً للعالم به لم تصح ممكنة أصلاً
لأننا نقول الحكم فيها يؤل إلى الحكم بإمكان الوقوع وهو معلوم حال الحكم بخلاف الحكم باطلاقة
إن لم يتحقق في الماضي والحال . وقس عليه المثال الثاني * بقي أنه حينئذ يلزم تخصيص أحد الأزمنة
والوقت في تعاريف الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة بغير الاستقبال (قوله وعدمه) حقيقة أو حكماً
فيدخل فيه القعود في نحو زيد ليس بقائم بالضرورة بشرط قعوده (قوله في وقته) الاضافة للعهد
والاوضح في الماضي أو الحال (قوله إذ لا ضرورة) أى لا ضرورة معلومة لنا اليوم لافى قيامه غداً وإن
وقع فلا يصح قولنا زيد قائم غدا بالضرورة بشرط أن يكون قائماً فيه لجواز سلبه عنه فيه ولا فى عدمه
وان تحقق فلا يصح التصديق بقولنا زيد ليس بقائم غداً لجواز قيامه فيه فلا يرد أنه ينتقض بقيامه الماضى
لأن قيامه أو عدمه الضرورى أمس معلوم لنا اليوم وان لم يكن ضرورياً فيه بخلافه فى الغد (قوله لعدم
وقوعه) أى وعدم تحقق وقته . وقوله الآتى لعدم تحقق الخ أى ولعدم تحققه بعد ففيه احتباك (قوله هو
الغد) نقض بفعلية قيامه غداً حيث لا فعل لوجوده فيه لعدم وقوعه بعد الخ فيلزم كذب قولنا زيد قائم
غداً بالفعل مع كذب زيد ليس بقائم غدا دائماً فيرتفع النقيضان * وأقول لا ضرر فيه بعد حكم المصنف
بتساويهما ولا يلزم رفع النقيضين لصدق الدائمة السالبة لأنه وان كان قائماً غداً لكنه ليس بقائم فيه
مادام الذات موجوداً لأن القيام من الاوصاف المفارقة بالفعل دائماً ولذلك لم يلزم الحكم بالجهول (قوله
وان شرط) مشعر بأن الشرط هو الوقوع أو الالاقوع وأن قوله الواقع صفة الشرط (قل ضرورات
ست) بقست ضرورة أخرى هى الأزلية وهى امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع أزلاً وأبداً كما فى
ثبوت العلم للعقول العشرة عند الحكماء . وتركها المصنف إما لأن مراده بيان ضرورة ذكرت المناطق
إمكاناً فى مقابلتها وهى ليست كذلك أو لميله إلى أنها الوجوب الذاتى كما يشعر به قول المحقق الدوانى
الامكان الذاتى إنما ينفيه الضرورة الأزلية (قل اوقات الذات) أى حقيقية أو وهمية فلا تنتقض
بالضرورة الآتية فى قولهم كل كون معقب للفساد بالضرورة بناء على قول الحكماء بأن الكون والفساد

الوقعية الغير المعينة والضرورة بشرط المحمول ومطلق الوجوب كطلق الضرورة شامل
للكل. والوجوب الذاتي مختص بالاولى والوجوب بالغير بما عداها. فان سلب عن الطرف
المخالف للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي فالامكان ذاتي

منخسف مظلم غداً بالضرورة مادام منخسفاً (قال للكل) شمول المقسم للأقسام والكل لجزئياته
الاضافية فيما عدا الضرورة بشرط المحمول ^{فانه ليس بضرورة مطلقة الضرورة فيكون جزئياً اضافياً له} فانه لا فرق بين الضرورة بشرط المحمول ومطلق الضرورة
بحسب الصدق وان كان الثاني أعم من الاول بحسب المفهوم ولذا كان مجرد الامكان الوقوعي مقابلاً لكل
منهما (قال والوجوب) أي هذا الاسم فظهر الفرق بين المختص والمختص به (قال بما عداها) لا يقال
يؤخذ منه أن الضرورية المطلقة مباينة للضرورة بمعنى الوجوب الذاتي مع أن التعريف المار بالاولى
يصدق على نحو الله عالم بالضرورة وعلى نحو كل انسان ليس بفرس ولا شيء من الحالات ببصير كما مثل
بهما فيما سبق لانا نقول لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاص ماعداها بالوجوب بالغير
(قال عن الطرف المخالف) أي للطرف الذي حكم بإمكانه (قال فالامكان) أي في الطرف الموافق وكذا
في البواقي (قال فالامكان ذاتي) الامكان الذاتي لكونه سلب الوجوب الذاتي وهو أخص الضرورات
أعم من الامكانيات الباقية لافتراقها عنها في لاشيء من الانسان بحبوان بناء على أن الایجاب ليس واجباً
بالذات كما مر مع اجتماع الكل في كل انسان حيوان والامكان الوقوعي لكونه سلب مطلق الضرورة
وهو أعم الضرورات أخص من تلك الامكانيات لافتراقها عنها في كل فلك ساكن مع اجتماع الكل في
المثال الثاني والامكان العامي لكونه سلب الضرورة الذاتية وهي أعم من الوجوب الذاتي وأخص من
آنيان (قال والضرورة بشرط) هذه أعم الضرورات كما أن الاولى أخصها (قال ومطلق) أي
المأخوذ لا بشرط شيء من التقييد بالذاتي وغيره لا الوجوب المطلق المأخوذ بشرط لاشيء فيبينها فرق
(قال بما عداها) متعلق بالمختص المحذوف بقرينة السياق كي لا يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين
على غير شرطه. والمراد بما عداها المواد التي لا يمكن تحقق الاولى فيها لا سائر الضرورات مطلقاً.
فلا يرد أن هذا مشعر بمباينة سائر الضرورات للضرورة الناشئة عن ذات الموضوع وهو مناف للتعاريف
المارة لها إذ غاية ما يلزم عدم اطلاق الوجوب بالغير على مواد الاولى لعدم تحقق الضرورات فيها. وأما
الجواب بأنه لا يلزم من اختصاص الوجوب بالغير بما عداها اختصاصه بالوجوب بالغير قائماً يتم لو كانت
الباء داخلة على المقصور عليه (قال فان سلب الخ) أي بتقييد الطرف الموافق بالامكان (قال فالامكان)
لم يقل فالامكان ذاتي تنبيهاً على أن محط الفائدة هو الذاتي إذ كون الامكان سلب الضرورة عن الطرف

وان سلب الوجوب عن الانسان الذي هو المانع للضرورة
ليس بضرورة بشرط من الضرورات التي لا يتحقق
الضرورة فيها بل بضرورة مطلقة كذا في الامكانات الباقية
التي هي ضرورة بشرط المحمول لانها لا تكون مطلقاً
الضرورة بمعنى الوجوب الذاتي كما مر تنبيهاً

او في جميع ادقات الذات

أو مطلق الضرورة فالامكان وقوعي. ويسمى امكانا بحسب نفس الامر. أو الضرورة الذاتية
فالامكان عامي أو الضرورة الوصفية فالامكان حيني أو الضرورة الوقتية المعينة فالامكان
وقتي أو الضرورة في وقت ما فالامكان دوامي. وكل منها اما امكان عام كما سبق وإما خاص
إن سلبت الضرورة المأخوذة في مفهومه عن الطرفين ويسمى الخاص من العامي امكانا
خاصيا ومن الوقوعي امكانا استقباليا اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة

مطلق الضرورة أخص من الامكان الذاتي وأعم من الامكان الوقوعي لصدق الامكان الذاتي بدون
في المثال الأول وصدقهم بدون الامكان الوقوعي في المثال الأخير. وقس على ذلك نسبة الامكانيات
الثلاثة الباقية (قال أو مطلق الضرورة) لو قال أو الضرورة بشرط المحمول لكي (قال فالامكان
عامي) لاستعمال الامكان بهذا المعنى عند جمهور العامة (قال الوصفية) أي الضرورة بشرط الوصف أو
في وقت الوصف (قال وكل منها) أي من الامكانيات الستة (قال امكان عام) مجامع للضرورة في الجانب
الموافق ومناف للضرورة في الجانب المخالف (قال امكانا خاصيا) لاستعماله بهذا المعنى عند الخاصة من الحكماء

او في المبدأ لما ينتشر في جميع اقسام
نفس الامكان الخمسة اذ كان لا ضرورة
فهم نفسهم من ههنا ان كذلك لا
فهم نفسهم

المخالف معلوم وكذا في البواقى (قال أو مطلق) أقم أحد المتساويين بحسب الصدق مقام الآخر اعني
الضرورة بشرط المحمول اظهاراً لما خفي واخفاء لما ظهر (قال أو الضرورة الذاتية) مستغنى عنه بما مر
وكذا ما بعده إلا أنه ذكره ايفاء بذكر جميعها في محل وتوطئة لقوله الآتي وكل منها الخ لکن قضية
مامر اختصاص هذه الاسماء بالبسائط بخلاف ما هنا في كلامه تدافع. ولا يبعد جعل كل منها اسما
للقسم وقسمه البسيط كالتصور (قال عامي) الياء للعبارة كاحرى. وفس عليه قوله الآتي خاصي ووجه
التسمية لا يجب اطراده ولا انعكاسه فلا يتجه أن الامكان الذاتي اعم الامكانيات فيلزم أن يسمى هو
بالعامي (قال فالامكان) يؤخذ من هذه التعريفات بمعونة ملاحظة النسب المارة بين الضروريات الست
وقوله المار أن تقيض الاعم أخص وبالعكس النسبة بين الامكانيات الست فأخصها الامكان الوقوعي
ثم الدوامي ثم الوقعي ثم الحيني ثم العامي وأعمها الامكان الذاتي (قال وكل منها) أي مما يطلق عليه
هذه الاسماء الست أما الخ ففي الضمير استخدام فلا يتجه أن كلاما من الامكانيات الست المارة امكان
عام فيلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره (قال ان سلبت) قديقال انها مسلوقة سابقا عن الطرف المخالف
ففيه ايهام تحصيل الحاصل. فلو قال بدل قوله عن الطرفين عن الطرف الموافق أيضا لكان أولى (قال
ويسمى الخاص) أي الخاص الذي هو قسم من الامكان العامي الخ هذا. وقضيته اطلاق العامي والخاص
على هذا القسم ولا بعد فيه لاختلاف الجهتين (قال امكانا خاصيا) لانه أخص مطلقا من العامي فالنسبة

الشاملة للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين الا بالنسبة الى زمان الاستقبال كقيام
زيد وعدم قيامه غدا (١) وهو الامكان الصرف الخالي عن جميع ^{صفة لا تفتقر} الضرورات

(١) (قوله وهو الامكان الصرف الخالي الخ) فان قيام زيد غدا مثلاً لا ضرورة اليوم في جانبه
الاجباب وهو ظاهر والا لكان واقعا بعلمته في اليوم أو في الماضي ولا في جانبه السلب
لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق اليوم وان تحقق عدم قيامه الآن وانما يتحقق شيء من
قيامه وعدم قيامه فيه اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لا ضرورة في شيء
من طرفيه بخلاف الامور الواقعة في الحال أو في الماضي فانها متحققة في وقتها بالفعل
بعلمها الموجبة لها فهي ضرورية وأقلها الضرورة بشرط المحمول. هكذا حققه الشيخ الرئيس
ونقله شارح المطالع . وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل إن الامكان الوقوعي

(قال الشاملة) شمول المساوي المساوى نظراً إلى الصدق. والعام للخاص نظراً إلى المفهوم فتأمل (قال
عن جميع) والتحقيق أنه خال عن العلم بخصوص ضرورة الاجباب أو السلب بشرط المحمول (قوله
فان قيام الخ) أي القيام المنسوب إلى زيد اجباباً أو سلباً (قوله في جانبه الاجباب) أي في زيد قائم
غدا (قوله في جانبه السلب) أي في زيد ليس بقائم غدا (قوله إذا جاء) أي وإذا جاء يصير قيامه حالياً

للموصوف إلى الصفة أو لانه مستعمل بهذا المعنى عند خاصة الحكماء فالنسبة للمستعمل بالفتح إلى صفة
المستعمل وقس عليه العامى (قال الشاملة) أي بحسب المفهوم فلا يرد أن التعبير بالشمول يفيد كون
مطلق الضرورة أعم مطلقاً منها وليس كذلك لانهما متساويان لأن التساوى بحسب الصدق فقط
(قوله لا ضرورة اليوم) أي معلومة لنا كما قلنا أو موجودة بحسب نفس الأمر كما يشعر به مافى الشفاء من
أن كل شيء يفرض فوجوده أو عدمه يكون متعيناً في الماضي أو الحال وان لم نعلمه بخلاف المستقبل فانه
لا يتعين فيه أحدهما بحسب علمنا وكذا بحسب نفس الأمر لان تعيينه في زمان من الازمنة المستقبلية
موقوف على حضور ذلك الزمان (قوله وهو ظاهر) الاولى تركه لان دعوى الظهور هنا دون جانب
السلب تحكم مع احتياجها إلى جعل قوله والا الخ تنبيهاً أو علة لظهور الحكم (قوله ممكن صرف) مشعر
بأنه لا يصح أن يقال زيد قائم غدا أو ليس بقائم غدا بالفعل (قوله وبهذا التقرير) من بيان عدم تحقق
الضرورة بشرط المحمول بالقياس إلى المستقبل ظهر بطلان اطلاق ما قيل من أن الامكان الوقوعي
الذي هو سلب الضرورة بشرط المحمول عن الجانب المخالف للطرف الذي حكم بإمكانه يستلزم الوقوع

مسألة في الضرورة المستقبلية
والتي لا تخلو عن وقوعها أو لا تخلو
عن وقوعها فالتساوي في ذلك
موجب لشمول القول بالضرورة
ولا يلزم من اشتغال العلم

بخلاف البواقى فان أحد طرفيها قد يشتمل على ضرورة ما. وأقلها الضرورة بشرط المحمول
وقد يطلق الامكان على سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقئية عن الطرفين وان وجدت

يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية لا مطلقا (١) (قوله وأقلها الى
آخره) انما قال أقلها لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت أعم من
سائر الضرورات ووجدان فرد الأعم أسهل وأقل مؤنة من وجدان فرد الاخص لأن
فرد الأعم أكثر وفرد الاخص أقل. وانما كانت أعم من الضرورة في وقت ما لأنها
أعم من الضرورة الملتزمة

ثم ماضويا (قوله يستلزم) وجه الاستلزام أن الضرورة بشرط المحمول عند ذلك كطلق الضرورة تتحقق
في الاستقبال كما تتحقق في الماضي والحال والامكان الوقوعى سلبها عن الجانب المخالف فيتوقف صدق
الامكان بهذا المعنى على عدم تحقق ذلك الجانب فالدفع رفع النقيضين يلزمه تحقق الجانب الموافق فظهر
استلزامه الوقوع قولنا زيد قائم بالامكان الوقوعى انما يصدق إذا لم يتحقق سلب القيام فيلزم وقوع
القيام. ووجه البطلان أن الضرورة المذكورة عند المصنف انما تتحقق بالنظر الى الماضي أو الحال كما
مر والامكان الوقوعى هو سلبها عن الجانب المخالف بالنظر اليهما فيصدق الامكان إذا لم يتحقق ذلك
الجانب فلهما سواء لم يتحقق في الاستقبال أيضا فيتحقق الجانب الموافق فيه أو تحقق فيه فحينئذ لا يتحقق
الموافق (قل بخلاف البواقى) أى الامكانات (قال أحد طرفيها) أى موافقا أو مخالفا (قال وأقلها) أى
مشقة (قوله الضرورات) قد عرفت ما يتوجه على مساواته للفعل وكونها أعم أهم الضرورات (قال يطلق
الامكان) الاخص (قال والوقئية) أى المعينة أوفى وقت ما

لهذا الطرف بناء على تحققها في الاستقبال لان الحكم بذلك الامكان يستلزم عدم وقوع الجانب
المخالف والا لكان ضروريا بشرط المحمول فلو لم يقع الجانب الموافق لزم ارتفاع النقيضين فعلى هذا
لا يمكن سلب الضرورة بشرط المحمول عن الطرفين بالقياس إلى المستقبل ضرورة تحقق احدهما فيه
ووجه ظهور بطلانه أن الحكم بقيام زيد مثلا غدا صحيح بالامكان الوقوعى مع أنه لا يلزم منه قيامه
غدا لعدم تحقق الضرورة بشرط المحمول في الاستقبال وان تحقق نظرا إلى الماضي والحال فالامكان
الوقوعى انما يستلزمه الخ (قوله يستلزم) فيمتنع الامكان الاستقبالى (قوله كانت أعم) قد عرفت منا
توجيه مساواتها للفعل وعمومها من سائر الضرورات (قوله وانما كانت) دفع لتوهم مساواتها للضرورة في
وقت ما ولم يبين عمومها من البواقى لوضوحه (قال وقد يطلق) لم لم يذكر اطلاقه على سلب الثلاثة عن
الجانب المخالف فقط (قال وان وجدت) اشارة الى أن اخصية هذا المعنى بالنسبة إلى الامكان الخاص

الضرورة بشرط المحمول في أحدهما ويسمى امكاناً أخص الامكان ^{الامكان من الباري} ^{او من الله الذي هو سلب} ضرورة واحدة عن الطرفين ^{حج}

فصل

الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة ^{الشرطية ان حكم فيها بوجوب اتصال التالي للمقدم او انفصاله عنه لعلاقة معلومة}
توجيه كعملية المقدم للتالي في المتصلة او لنقيضه ^{توجيه كعملية المقدم للتالي في المتصلة او لنقيضه} ^{او بعبارة اخرى}

كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم يكن الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما لا يخفى ^{وقتها ما منته}

(قال اتصال التالي) ^{للمقدم} موجبتين أو سالتين أو مختلفتين كما سيأتي في المتن (قال أو انفصاله) صدقا وكذبا ^{في الحقيقة}
جمعا وتفريقا (قال كعملية المقدم) اذا كان المقدم علة فان كانت الشرطية كلية يجب كونه علة تامة كقولنا ^{في مائة بالمائة}
في المتصلة كلما كان الشيء حيوانا ناطقا كان انسانا وفي المنفصلة دائما إما أن يكون الشيء حيوانا ناطقا أولا ^{او من العلة التامة}
انسانا أو جزأ آخر كالمثالين باسقاط الحيوان في المقدم وان كانت جزئية جاز كونه ناقصة غير الجزء الأخير ^{او من العلة التامة}
كالمثالين أيضا باسقاط الناطق و بذكر سور الجزئية وأما إذا كان التالي علة ففي المنفصلة لزم كونه كالمقدم ^{في الجزئية}

ونحوه لا إلى جميع الاقسام المارة والا لانجبه أنه اعم من الاستقبالي والى أن ما قاله القطب الرازي من أنه اعم منه مفهومهما ومساو له صدقا مندفع بان نحو قالم زيد أو يقوم الآن يصح تقييده بهذا الامكان دون الاستقبالي لتحقق الضرورة بشرط المحمول فيه (قال بوجوب اتصال) يؤخذ من جمل الوجوب الذي هو الضرورة صفة للنسبة التامة في الشرطية من وقوع الاتصال والانفصال جريان الموجهة فيها كالحملية وبه يصرح في فصل الاقترانيات وهو الموافق لما ذهب اليه عصام الدين بخلاف ظاهر قوله الآتي أو بسلب ذلك الوجوب وكذا قوله الحكم بلزوم السلب ايجاب الخ لانها لو جرت فيها لكان المناسب أن يقول أو بوجوب لا وقوع ذلك ولكان الحكم بلزوم السلب سلبا كما في الحلية (قال لعلاقة) أي لاعتبار علاقة أو لوجودها وكذا قوله الآتي من غير علاقة فعلى الاول يمكن كون قضية واحدة لزومية واتفاقية باعتبارين (قل توجيه) لاحاجة اليه لأن العلاقة هنا أمر بسببه يستصحب المقدم التالي أو نقيضه وجوبا لكان ذكره لعدم سبق تعريفها (قال في المتصلة) أي السككية أو الجزئية وعلى الاول يلزم كون المقدم علة تامة للتالي كثال المتن أو جزأ آخر منها نحو كلما كان زيد ناطقا كان انسانا وعلى الثاني يكون غير جزئها الأخير أيضا نحو قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان انسانا

في المنفصلة أو معلوليته لاحدها أو معلوليتها لعله واحدة

(١) (قوله أو معلوليتها الى آخره) ترك التضايف مع أنه مذكور في كتب أكثرهم لانه

وفي المنفصلة جاز كونه مطلق العلة عليك بأخذ الأمثلة من المثالين المذكورين (قال في المنفصلة) أي
المنفصلة الحقيقية والافعلية المقدم في مانعة الجمع لأخص من تقيض التالي وفي مانعة الخلو لأعم من تقيضه
كما أشار اليهما بالكاف. مثال الاول إما أن يكون الشئ حيوانا ناهقا أو انسانا. والثاني إما أن يكون
لاحيانا ناهقا أولا انسانا فإن المقدم في الاول علة للحمار الاخص من تقيض الانسان وفي الثاني علة
للاحمار الاعم من تقيض الانسان بناء على أن انتفاء العلة لا انتفاء المعلول. ومثل بعضهم لكون
المقدم علة للتقيض في مانعة الخلو بقولنا اما أن يكون زيد في البحر أو لا يفرق. وفيه أن الكون في البحر
واللا يكون في البر الإعم من تقيض التالي معلولا علة واحدة كيف ولو كان الكون في البحر علة للفرق
لزم أن يحصل الفرق من حصوله تأمل حقه (قال لاحدهما) اكتفى هنا بالكاف المذكور عن ذكر معلولية
المقدم لأخص أو أعم من تقيض التالي وعن ذكر معلولية تقيض المقدم أو أخص أو أعم من تقيضه ليعين
التالي في المنفصلة. وقس عليه قوله أو معلوليتها (قال أو معلوليتها) أي معلولية المقدم وأحد الأمرين
من التالي في المنفصلة أو تقيضه في المنفصلة. مثال الاول كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيا. والثاني

(قال في المنفصلة) أي في جميع أنواع المنفصلة فإن المقدم علة تامة لتقيض التالي بالذات في الحقيقية الكلية
وبواسطة عليته لأخص من التقيض في مانعة الجمع الكلية وعلة ناقصة لتقيضه في مانعة الخلو كالية أو
جزئية وإن كان علة تامة لأعم من التقيض لأن العلة له سواء كانت تامة أو ناقصة علة ناقصة للتقيض
ولعل هذا مراد من قال ان مثال كون المقدم علة لتقيض التالي فيها قولنا زيد اما أن يكون في البحر
أو لا يفرق. فلا يرد عليه أنه لو كان الكون في البحر علة للفرق لزم أن يحصل الفرق من حصوله لأنه
لم يرد كونه علة تامة. ثم أقول حمل العملية في كلام المصنف على التامة بوجب أن يحمل المنفصلة على بعض
أفراد الموجبة السكائية والمنفصلة على الحقيقية السكائية فيكون قاصرا * وحملها على ما يعم التامة والناقصة
بالنظر إلى المنفصلة وعلى التامة بالنسبة إلى المنفصلة وتخصيصها بالحقيقية كما قيل مع استلزامه قصور الكلام
تحكم. فالصواب التعميم بالنسبة إلى السكل (قال أو معلوليتها) أي المقدم واحد الأمرين من التالي أو
تقيضه (قال لعله واحدة) أي موجبة لارتباط المقدم بالتالي بحيث يمتنع الانفكاك بينهما فلا يتجه أن
هذا التعميم يقتضي انتقاض تعريف اللزومية بالاتفاقية على تقدير اعتبار وجود العلاقة فيها لأن جميع
الموجودات معلولة للأوجب تعالى

أو بسلب ذلك الوجوب سميت المتصلة لزومية نحو كلما كانت الشمس طالعة يلزم أن يكون النهار موجودا أولا يلزم أن يكون الليل موجودا . والمنفصلة عنادية نحو لا محالة إما أن يكون هذا العدد زوجا وإما أن يكون فردا وليس إما أن يكون زوجا أو مفقسا ^{أو اتصال التام المختلف كذلك فانه المتبادر عندهم تشييد بالفرض} بمساويين . وان حكم فيها باتفاق الاتصال أو الانفصال من غير علاقة مشعور بها أو بسلب ^{(أ) أو لا بد منهما}

داخل فيما ذكر لان المتضايفين معلولا علة واحدة وهي اتخاذ الولد من نطفة معينة في الأبوة ^{يعني ان هذا هو العلم الواضح في المتضايفين انما هو} والبنوة مثلا ^{لا يفيها علم}

إما أن يكون النهار موجودا أولا يكون العالم مضيقا (قوله لأن المتضايفين) أي الحقيقين لا المشهورين ^{فرض الأب والابن} (قوله علة واحدة) أي باعتبار الوجود الرباطي فقط على القول بعدم وجود الاضافة أو المحمولي أيضا على القول بوجودها تأمل (قوله اتخاذ الولد) أو اتخاذ ولدين من نطفتين معينتين في أخوة زيد لعمرو وأخوته ^{أو فلا بد ان العلة في المتضايفين موجودة مع ان الاضافة غير مجردة فيلزم تحلل العلوية على غير الوجود} لزيد فان كلا من الأخوتين معلول لمجموع الاتخاذين لا لأحدهما (قال ذلك الوجوب) أي وجوب الاتصال في المتصلة سواء لم يكن هناك اتصال أصلا كما في مادة الانفصال الحقيقي أو الجمعي أو الخلوي أو كان السكن للعلاقة المذكورة كما في مادة الاتصال الاتفاقي والانفصال في المنفصلة سواء لم يكن هناك انفصال أصلا أو كان سكن لا من نوعه أو لا لعلاقة (قال كلما كانت) مثال علمية المقدم لعين التالي (قال أو لا يلزم) عطف على يلزم الا أن لا مقدم اعتبارا على كلمة كلما لان هذا مثال السالبة بكون الليل مجردا ^{ويكون بحسب ليس والتقدير ليس كلما كانت الشمس طالعة يلزم ان} ^{لا يكون في تلك المادة اتصال جميع نطف واردة بسلب الاتصال الحقيقي فيها وقس}

(قوله في الابوة) أفاد بذلك أن المتضايفين هنا حقيقيان لا مشهوريان ^{العلمية} والاتصال في الاب والابن (قال أو بسلب ذلك) النفي متوجه الى كل من المقيد والمقيد فيصدق السالبة المتصلة عند عدم الاتصال ^{وهو الاتصال} وعدم وجوبه بانتفاء العلاقة المذكورة وقس عليه السالبة المنفصلة (قال المتصلة) لم يقل متصلة لزومية إشارة الى أن المقصود بيان اقسام المتصلة والمنفصلة لا بيانهما تقدم ذكرهما (قال وان حكم فيها) أي حكما صريحا ان كان الاتفاق نوع الاتصال والانفصال وضمينيا ان كان جهتهما (قال مشهورهما) أفاد به وبقوله معلومة فيما مر أن الاتفاقيات لا تخلو بحسب نفس الأمر عن علاقة موجبة للاتصال أو الانفصال لان الممكن مالم يجب باقتضاء علمه التامة لم يوجد واذا وجد امتنع عدمه لامتناع تخلف المعلول عن علمه التامة فمدار الفرق بينها وبين اللزوميات والعناديات على العلم بالعلاقة وعدمه كما في شرح المطالع لكن أشرنا فيما مر الى أن وجود العلة بل اتحادهما فيها لا يقتضي وجود العلاقة لجواز صدورهما عنها بجهتين بحيث لا يكون بينهما الا المصاحبة في الوجود مع جواز الانفكاك فالفرق بينهما بوجود العلاقة

الانسان موجودا وإما أن يكون العنقاء موجودا فملتصلة الاتفاقية بهذا المعنى ما يحكم فيه باتفاق التالى للمقدم فى الصدق المحقق بالفعل أو بسلب ذلك الاتفاق ويسمى اتفاقية خاصة . وقد يطلق على المعنى الأعم وهو ما يحكم فيه باتفاق صدق التالى تحقيقا لصدق المقدم فرضا وإن لم يصدق فى نفسه أو سلب ذلك الاتفاق وتسمى اتفاقية عامة كما فى قولنا كلما كان الفرس كاتباً فالانسان ناطق * ثم المنفصلة مطلقاً إن كانت حاكمة بالانفصال فى الصدق

لا لعلاقة مشعورة أو الانفصال المذكور سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً أو كان لكن لامن نوعه أو من نوعه لكن لعلاقة مشعورة (قال العنقاء موجوداً) هذا فى الحقيقة وأما فى مائة الجمع فكقولنا للرومى الامى اما أن يكون هذا كاتباً أو أسود وفى مائة الخلو فكقولنا له إما أن يكون هذا كاتباً أو لا أسودا (قال وقد يطلق) أى بالاشتراك اللفظى (قال فرضاً) أى فرض ممتنع كمثل المصنف أو ممكن نحو كلما كان العنقاء موجودا كان الانسان ناطقاً أو واقع كمثل الاتفاقية الخاصة (قال وإن لم يصدق) أشار بالمعطوف عليه المقدر إلى الاجتماع مع الاتفاقية الخاصة وبالمعطوف المذكور إلى الافتراق عنها (قال المنفصلة مطلقاً) لا بشرط شئ

يكون اتفاقية فلا يرد أنه يمكن جعل إذا ظرفية فلا تكون شرطية فضلاً عن كونها اتفاقية (قال فملتصلة) قد يقال المعلوم سابقاً كون المتصلة الاتفاقية ما حكم فيها باتصال صدق التالى للمقدم اتفاقاً أو بسلبه وهو يعنى الاتفاقية العامة والخاصة فلا وجه للتخصيص الا أن يقال اراد بهذا المعنى الاستفادة من التعريف الضمنى والمثال (قال على المعنى الأعم) أى فى الإيجاب إذ الاتفاقية العامة السالبة أخص مطلقاً من الاتفاقية الخاصة السالبة (قال باتفاق صدق) أى صدقه فى ذاته وإن لم يصدق على تقدير صدق المقدم أو بشرط صدقه على ذلك التقدير كما هو المتبادر فقولنا لو لم يكن الحمار ناهقاً كان ناهقاً اتفاقية على الاول دون الثانى (قال فرضاً) لو قال ولو فرضا لكان فى كلامه إشارة إلى مادة اجتماعها مع الاتفاقية الخاصة ومادة افتراقها عنها بلا حاجة إلى قوله وإن لم يصدق فى نفسه (قال اتفاقية عامة) ومنها أما بعد فى ديباجات السكتب قاله عصام الدين (قال ثم المنفصلة) أى لا بشرط شئ لا بشرط لاشئ وإلا لزم تقسيم الشئ إلى ما ينافيه واجتماع المتنافيين . ولا بشرط شئ وإلا لزم تقسيم الشئ إلى نفسه وغيره المستلزم لجعل القسم قسماً وقس عليها كل ما وقع مقسماً (قال مطلقاً) أى عنادية أو اتفاقية (قال حاكمة) أى محكوماً فيها ففيه تجوز كما فى قوله تعالى (من ماء دافق) (قال فى الصدق) ربما يقال ان هذا يستلزم كون المنفصلة الحقيقية الموجبة قضيتين لاشتغالها على ادراك وقوع الانفصال فى الصدق ووقوعه فى الكذب * ويدفع

والكذب معا أو بسلب ذلك الانفصال سميت منفصلة حقيقية كما سبق^{٣٢} أو في الصدق فقط أو بسلبه سميت مانعة الجمع نحو إما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا أو في الكذب

(١) (قوله فقط) قيد فقط قيد الانفصال في الصدق لا قيد الحكم والا لكان مساويا
 للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال في الكذب
 عدم الانفصال فيمخلاف ما اذا كان قيدا للانفصال في الصدق اذ معنى الانفصال في
 الصدق فقط عدم الانفصال في الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال في الصدق
 اي على تقدير صدق قيدا للانفصال

(قال ذلك الانفصال) سواء لم يكن هناك انفصال أصلاً كما في مادة الانفصال اللزومي أو الاتفاقية أو كان لم يكن في الصدق فقط كما في مانعة الجمع أو الكذب فقط كما في مادة مانعة الخلو (قال أو بسلبيه) أى بسلب الانفصال في الصدق فقط (قوله قيد الانفصال) أى فيكون التعريف مساوياً لمانعة الجمع بالمعنى الخاص (قوله لمكان) أى التعريف (قوله للمعنى الاعم) أى لمانعة الجمع بالمعنى الاعم (قوله للمنفصلة) لمانعة الجمع بالمعنى الخاص (قوله إذ لا يلزم) علة الملازمة (قوله وان حكم بالانفصال) أى فيكون كل من الحكم والمحكوم به أمرين كما في الحقيقية إلا أن المحكوم به فيها

بأنه ادراك أمر واحد وهو الانفصال متعلقا بأمرين كما يشعر به صنيع المصنف فتكون قضية واحدة (قال أو بسلب) التي متوجه إلى كل من انقيد والقيدين فتصدق هذه السالبة في مادة ايجاب الانفصال وايجاب مانع الجمع والخلو (قال سميت منفصلة) الأولى وفق الأولى سميت حقيقية لأن محط الفائدة هو الصفة إلا أنه أشار إلى أنها قيد القسم (قال حقيقية) منسوب إلى الحقيقة المقابلة للعجاز مبالغة أو حقيقة الانفصال بناء على أن ماعداها في حكم العدم أو الحقيق بمعنى الجدير اما نسبة للاخص إلى العام أو المبالغة (قوله الحقيقية) أقول لمائة الجمع ثلاث معان (الأول) ما حكم فيها بالتنافي في الصدق وعدمه في الكذب (والثاني) ما حكم فيه بالتنافي في الصدق ولم يحكم في جانب الكذب بشئ من التنافي وعدمه (والثالث) ما حكم فيه بالتنافي في الصدق سواء حكم بالتنافي في الكذب أو بعدمه أو لم يحكم بشئ منهما فإن أراد بالمعنى الأعم المعنى الثاني فلا نسلم صدقه على المنفصلة الحقيقية للحكم فيها بالتنافي في الكذب أيضا بخلاف المعنى الأعم إلا أن يحمل صدقه عليها على معنى تحققه في مادتها * أو المعنى الثالث فسلواة تعريف المعنى الأخص له عند جعل فقط قيوداً للحكم ممنوع كيف وهو مشعر بعدم الحكم في الكذب والمعتبر في هذا المعنى ما هو أعم منه ومن الحكم بالتنافي في الكذب * وقس عليه مائة الخلو (قوله وإن حكم بالانفصال) قد يقال لو كان كذلك لزم أن يكون منع الجمع بالمعنى الأخص

فقط أو بسلبه سميت مانعة الخلو نحو أما أن يكون هذا الشيء لا حجرا أو لا شجرا وقد يطلق الأخيرتان على المعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية بحذف قيد فقط عنهما. ويجرى جميع الأقسام الثلاثة في الجملة المرددة المحمول بل في مطلق التردد إذ التردد كما يكون بين القضايا كما في المنفصلات يكون

وعدم الانفصال في الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام في الانفصال في الكذب فقط كما لا يخفى (١) قوله والكل لا يخلو عن أحدها في الأغلب) وإنما قال في الأغلب لانه قد يخلو عنها كما في قول أهل المعاني تقديم المسند لكذا أو لكذا إذ ليس بين

الانفصال في الصدق والانفصال في الكذب وفي مانعة الجمع بالمعنى الخاص الانفصال في الصدق وعدم الانفصال في الكذب بخلاف مانعة الجمع بالمعنى الأعم فإن كلا من الحكم والمحكوم به أمر واحد ومن هذا ظهر أن أعمية مانعة الجمع بالمعنى الأعم من كل من قسيمها بحسب الصدق دون المفهوم (قال وقد يطلق) أى بالاشتراك اللفظي (قال قيد فقط) أو بجملة قيدها للحكم (قال عنهما) أى عن تعريفهما (قال كما في المنفصلات) استقصائية

مشمولا على تصديقين فتكون قضيتين إلا أن يقال الحكم الثانى لاستفادته من تقييد الانفصال بقيد فقط لا يعد متعلقه قضية (قال سميت مانعة الخلو) مثل بعضهم لها بنحو زيد إما أن يكون في البحر أو لا يفرق * ويرد عليه أنه يجوز ارتفاع الجزئين بأن يكون في البر ويفرق في ماء الحوض فلا تصدق موجبة مانعة الخلو إلا أن يحمل البحر على الماء المفرق أو يراد بالفرق التوغل في ماء البحر أو يراد بالجزء الثانى أن لا يفرق فيه وكأنه لهذا عدل عنه المصنف (قال نحو أما أن يكون) إشارة إلى أن كل مادة يصدق فيها منع الجمع يصدق بين تقيضى جزئها منع الخلو (قال الأخيرتان) أى الاسمان الأخيران فالتأنيث لمراعاة اللفظ. وفي قوله عنهما استخدام (قال على المعنى الأعم) وتكون كل منهما أعم من وجه من الأخرى وأعم مطلقا من الحقيقية ولذا لم يعتبر هذا المعنى في التقسيم (قال عنهما) أى عن تعريفهما وأما جمل فقط قيدها للحكم فهو لا يجعل التعريف للمعنى الأعم الشامل للمنفصلة الحقيقية إلا أن يحمل الشمول على التحقق في مادتها (قال ويجرى جميع) أى جنس كل منها فلا يتجه أنها أقسام الشرطية فلا تجرى في غيرها (قال بل مطلق التردد) أى ذى التردد أو المراد بقوله في الجملة في ترديدها والالزم اختلاف معنى الجريان بالنسبة إلى مدخول بل وما قبله (قال كما في المنفصلات) أشار بالكاف إلى تالى المتصلة المركبة من مقدم حملية ونال منفصلة بناء على أن المراد بالمنفصلة ماهى قضية بالفعل واللام

بين المفردات المحمولة على شئ كما في الحملات المرددة المحمول . وفي التقسيمات وغير
 المحمولة كما في سائر القيود والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب وقد يكون كل من
 هذه المنفصلات ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا

النكتتين منع جمع لما قالوا لا تراحم بين النكات فيجوز أن يكون التقديم لأكليهما أو
 لثلاثة ولا منع خلو لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق التريد (١) قوله كل

(قال وفي التقسيمات) في مقابلة التقسيمات بالحملات ومقابلتهما بالمنفصلات إشارة إلى أن المفهومات
 المشتملة على التقسيمات ليست قضايا فالمراد بالمفردات المحمولة بالنسبة الى التقسيمات ماهي محمولة صورة
 (قوله منع جمع) أي حتى يكون ذلك القول مانعة الجمع (قوله ولا منع الخلو) أي حتى يكون مانعة الخلو
 ويعلم من انتفاهما انتفاء الحقيقة فيه (قوله والكذب معاً) أي لكن يجب أن بين كل من الجزئين
 الانفصال في الصدق والكذب بناء على أن الحقيقة إذا تركبت من أجزاء ثلاثة مثلاً لم أن يكون كل
 جزء منها مساوياً لنقيض كل من (هذا) وأن الرد المذكور منع المقدمة الراجعة المطوية بمنع
 ما بنيت هي عليه بسند انه يجوز تركبها من أجزاء كل جزئين منها مساو لنقيض الآخر (قال ذات
 أجزاء) والحق أنه لا يتركب شئ منها حقيقة إلا من جزئين لكون الانفصال نسبة واحدة وهي
 كبرى

للمهد الذكري فليست استقصائية (قال بين المفردات) أي بين المفرد والقضية المحمولين على شئ نحو
 زيد اما قائم أو ابنه قاعد (قال في التقسيمات) اما معطوف على قوله في الحملات عطف الخاص على العام
 أو أحد المتباينين على الآخر بناء على أن المراد بالحملات المرددة المحمول التي ليست لها اسم مخصوص
 ولم يكتف باندراجها تحت العام لثلاثتهم من افرادها بهذا الاسم افرادها بعدم تحقق التريد فيها وإما
 معطوف على قوله بين المفردات لكن يزيله لزوم الفصل بين قوله وغير المحمولة وما عطف عليه بالاجنبي
 فليس في كلامه إشارة الى أن المفهومات المشتملة على التقسيمات ليست قضايا حتى يتجه أنه يلزم أن يراد
 من الحمل الصوري بالنظر إلى المعطوف والحقيقي بالنظر إلى المعطوف عليه (قال وغير المحمولة) أي على
 شئ سواء حمل عليها شئ نحو زيد أو عمرو قائم أولاً كما في ضربت زيدا أو عمراً . ويمكن أن يعمم
 القيود من الموضوع أو يشار اليه بالكاف في قوله كما (قال والكل) أي كل من هذه التريدات أو ماهي
 فيه يتحقق فيه أحد الاقسام الثلاثة غالباً (قوله أو لنكتة) (١) مستغنى عنه فلو قال بعد قوله لأكليهما ولا
 منع خلو لجواز أن يكون لثلاثة لكان أخصر وأولى (قوله ولا منع خلو) ويلزم منهما أن لا يكون بينهما
 انفصال حقيقي (قال المنفصلات) أقول الفرق بين المنفصلة والمتصلة بحكم لأنه ان أراد أن المنفصلة

(١) قوله (قوله أو لنكتة) كذا بأصل الحاشية ولم يوجد المخطوب عليه في النسخ التي بأيدينا

نحو العدد اما زائد أو ناقص أو مساو بخلاف المتصلات

من هذه المنفصلات الخ) في التصريح بكل اشارة الى رد ما قيل إن المنفصلة الحقيقية لا يجوز أن تتركب من أكثر من جزئين والا لم يكن بين كل جزئين منها انفصال في الصدق والكذب معا * وحاصل الرد أنه لا يجب فيها وجود الانفصال الحقيقي بين كل جزئين

لا تتصور إلا بين جزئين ولذا تعدد أداة الانفصال في المثال المذكور ونحوه فالتثال المذكور وان كان بحسب الظاهر مؤلفا من الحملات إلا أنه حقيقة منفصلتان كل منهما مؤلفة من حلتين ان أريد انفصال كل من الجزئين عن الآخر والتقدير اما أن يكون العدد زائداً أو لازائداً. والا زائد إما أن يكون ناقصا أو مساويا * أو منفصلة مؤلفة من حملية هي مقدمها ومنفصلة هي تابعها ان أريد انفصال أحد الجزئين الاخيرين عن الأول. والمعنى اما أن يكون العدد زائداً أو يكون ناقصا أو مساويا كما يأتي في قوله وطرفا الشرطية في الاصل الخ * وما أورده عبد الحكيم على الدليل المذكور بأنه ان أريد بموضوع الكبرى كل نسبة انفصالية أو ماعداها فمصادرة أو كل نسبة ماعدا الانفصالية فلا ينفع فمدفوع بأن ذلك اعتراض أورده الشيخ أبو السعيد أبو الخير على جميع جزئيات الشكل الأول * والجواب عنه مشهور (قال بخلاف المتصلات) ربما يطرق بالذهن أن هذا انما يتم لو لم يصح تحكما كان الشيء انسانا فهو حيوان فحسم فانه

هذا اختيار التقاليد في دفع المصادرة عند بيان وضع
الكبرى عن الانفصالية وغيرها واللام ليس الا في
ومنفصلها ماعدا الانفصالية

تتركب بحسب الحقيقة من ثلاثة أجزاء مثلا فينتجه عليه ما قالوا إن الانفصال نسبة واحدة وهي لا تتصور إلا بين شيئين لتعددده عند زيادة الاجزاء * وقمّا اعترض به عبد الحكيم بأن أن فيه مصادرة لأنه ان أريد بموضوع الكبرى كل نسبة اتصالية أو انفصالية أو حملية فهو محل النزاع أو الحملية والانصالية فلا ينفع من دفع باختيار الشق الاول ومنع المصادرة مستندا بأن موضوع الكبرى أعم منها والأعم ليس نفس الاخص وموضوعها مأخوذ لا بشرط شيء. أو أنها تتركب بحسب الظاهر منها وان كانت بحسب الحقيقة مركبة من منفصلتين مختلفتي النوع فيما عدا الحقيقة ومتحدتيه فيها أو مركبة من مقدم حملية وتال منفصلة كما قيل أو بالعكس كما يمكن أن يقال ففيه أن المتصلة كذلك حيث يقال كلما كانت الشمس طالعة فالتهار موجود فالعالم مضيء وان كانت في الحقيقة مركبة من متصلتين أو من مقدم متصلة وتال حملية أو بالعكس (قال نحو العدد) أي اما أن يكون العدد زائدا الخ أو المراد بالمنفصلة ما يعم الحكمية فلا يتجه عديم مطابقة المثال للمثل له (قوله في التصريح بكل الخ) كما أن قوله قد يكون الخ رد لما قيل أنه لا يتركب شيء من المنفصلات من أجزاء ثلاثة فأكثر (قوله والا لم يكن) النفي متوجه إلى قوله والكذب ولذا تعرض في الرد لنفي الخلو دون الجمع فلو قال بعد قوله منها انفصال في الكذب لكان أخصر وأوضح

ثم الحكم في الشرطية مطلقا ان كان
 النصف والثلث والرباع والجمع والقسمة
 والنسبة والنسبة والنسبة والنسبة
 والنسبة والنسبة والنسبة والنسبة

بل يكفي وجوده بين مجموع أجزائه الثلاثة أو الأربعة كما في المثال المذكور فإن العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الأقسام الثلاثة وإن خلا عن اثنين منها (٤) (قوله العدد إما الخ) لأن المجتمع من الكسور التسعة إما ناقص كالاربعة فإن نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعهما ثلاثة وهو ناقص عن الأربعة. أو زائد عليه كاثني عشر فإن نصفها ستة وثلاثا أربعة وربعا ثلاثة وسدسها اثنان وثلثا ثلاثة وسدسها واحد والمجموع ستة أيضا وليس المراد أن العدد الواحد بالنسبة إلى عدد آخر إما زائد عليه أو ناقص عنه أو مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح أهل الحساب والمثال مبني عليه

ان صح فقد تركبت المتصلة ظاهرا من أجزاء ثلاثة وإن كان ذلك نظرا إلى الحقيقة من المتصلتين تأمل وأما نحو كلما كان طلوع الشمس علة لوجود النهار كان الشمس طالعة كان النهار موجودا فمؤلف ظاهرا وحقيقة من جزئين وإن كان الثاني منهما مؤلفا من آخرين (قال في الشرطية مطلقا) أي متصلة أو

(قوله بل يكفي الخ) بأن يكون نقيض أحد الأجزاء مساويا لعين البواقي فتكون مركبة من الشيء ونقيضه (قوله فإن العدد الواحد) منقوض باحدى عشر إلا أن يحمل العدد على ماله كسر (قوله لأن المجتمع) إن كان في التعليل نشر مرتب فانما يتم على المذهب الغير المشهور من أن الناقص مانقص عن كسوره والزائد مازاد عليها أو نشر مشوش بالنسبة إلى الأولين فهو جار على المذهب المنصور من أن العدد الزائد على كسوره يسمى ناقصا والناقص زائدا تسمية لكل باسم الأجزاء (قوله من الكسور) كلمة من ابتدائية فيصدق العدد بما له مجموع الكسور التسعة كالفين وخمسمائة وعشرين وبما يكون له بعضها كمثل المصنف (قوله وثلثا أربعة) يؤخذ منه أن كل كسرين مفردين إذا أخذنا من مخرج وكان عدد أحدهما مخرجا لنفس الآخر كان عدد الآخر مخرجا لعين الأول (قوله فانه غفلة) يعني أن هذا مما يستعمله أهل الحساب فحمله على ما أرادوه ليس لأن مساواة العدد للعدد المغاير غير موجودة ولنفسه ممنوعة لأنها تقتضي المغايرة بين المتساويين لانه ان أريد المغايرة الاعتبارية بينهما فسلم وغير مفيد لتحقيقها هنا. أو الذاتية فمنوع. كيف ولو كانت شرطاً لم تتحقق المساواة بين العدد وكسوره المجتمع بل لثلا يكون المثال مصنوعا فالام في قوله العدد للعهد أي العدد الصحيح المنطق اما الخ فلا يرد أن عدم كون الكتاب من علم الحساب واطلاق العدد يعينان ارادة المعاني اللغوية (قال ثم الحكم) الاخصر

على جميع الأزمان والأوضاع الممكنة الاجتماع مع المقدم وإن كانت ممتنعة في نفسها
 فكلية. أما موجبة وسورها في المتصلات نحو كلما ومهما ومتى وفي المنفصلات نحو دائماً
 والبتة. وأما سالبة وسورها فيهما نحو ليس البتة. ودائماً ليس * أو على بعضها المطلق جزئية
 إما موجبة وسورها فيهما نحو قد يكون. وأما سالبة وسورها فيهما نحو قد لا يكون * أو على
 بعضها المعين فشخصية نحو إذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا والا

منفصلة (قال على جميع) على هنا وفيما عطف عليه بنائية (قال في نفسها) كوضع ناهقية زيد في كما
 كان زيد حماراً كان حيواناً فإن هذا الوضع وإن كان ممتنعاً في نفسه لـسكن ممكن الاجتماع مع المقدم (قال
 نحو كلما) مما يفيد عموم الأزمان لـغة والأوضاع اصطلاحاً بخلاف نحو من وما وأين وحيثما فإن القضية
 المصدرة بها مهمة (قال نحو قد يكون) نحو قد يكون إذا كان الشيء حيواناً كان انساناً وقد يكون أما أن
 يكون الشيء حيواناً أو انساناً الاتصال في الأول على وضع الناطقية والانفصال في الثاني على وضع

الانسب بالجزاء ثم الشرطية أن حكم فيها على الخ ثم الحكم بمعنى الوقوع واللا وقوع فقوله في الشرطية
 من ظرفية الكل للجزء. ويمكن حمله على الأذعان أو نسبة بين بين (قال والأوضاع) ذكرها لأن عموم
 الأزمان أمر ثابت لـغة وعموم الأوضاع معتبر عند المناطقة في كلية الشرطية وعموم الأوضاع لا يستلزم
 عموم الأزمان لأن الزمان معتبر بالفعل والوضع معتبر بالامكان فيجوز ثبوت حكم الشرطية في جميع
 الأوضاع الممكنة دون الأزمنة بأن يمتنع حصول المقدم في بعضها وبالعكس لأنه يجوز تحقق الحكم في
 جميع الأزمان وعدم تحققها باعتبار بعض الأوضاع الممكنة فبين العمومين عموم من وجه بحسب التحقق.
 ثم المراد بكون الحكم في جميع الأزمنة مقارنته إياها فلا ينتقض التعريف الضمني الموجبة الكلية بما
 يكون موضوع المقدم فيه غير زمني نحو كلما كان الله موجوداً كان عالماً أو نفس الزمان نحو كلما كان الزمان
 موجوداً كان الفلك متحركاً (قال نحو كلما) المراد بنحوها كل أداة تفيد عموم الأزمان لـغة والأوضاع
 اصطلاحاً فإن لم تكن كذلك كمن وما وأين فالقضية المبدوءة بها مهمة نحو أين تكن أكن (قال ومتى)
 هذا ظاهر في العموم بخلاف كلما ودائماً (قال نحو دائماً) وقد يكون سور المتصلة (قال نحو ليس البتة)
 المتبادر منهما كونهما دالين على رفع الإيجاب السكلي مطابقة والسلب الجزئي التزاماً. نعم لو خالفت العبارة
 الاعتبار لصح التمثيل بهما فلو قال نحو البتة ليس ودائماً ليس لـكان أحسن (قال أو على بعضها) لم
 يقل أو على بعضها مطلقاً مع أنه أخصر لثلاث يتوهم كون قيد الإطلاق للإطلاق بأن يؤخذ البعض بشرط
 شيء لا للتقييد بأن يؤخذ بشرط شيء هو عدم التعيين (قال نحو قد لا يكون) وكذا نحو ليس كلما وليس

للمقدم أو أعم منه مطلقا . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما تباين كلي . ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما تباين كلي * والسالبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في مادة لم تصدق فيها موجبه السالبة وانما تصدق السالبة السالبة من المتصلة فيما كان بينهما

التحقق وكذا في البواقي (قال أو أعم منه) مثالها في الزومية ظاهر وأما في الاتفاقية فكقولنا كلما كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا وكما كان الشيء فلانكا أعظم كان متحركا وان منع عبيد الحكيم كون تالي الاتفاقية أعم (قال مطلقا) أي وتكذب فيما كان التالي أخص مطلقا أو من وجهه أو مباينا (قال ومن مانعة الجمع) أي العنادية وكذا مانعة الخلو (قال تباين كلي) كالشجر والحجر * وكتب أيضا أي بشرط أن لا يكون بين تقيضيهما تباين كلي إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأخص أو لا بشرط شيء إن كان المراد مانعة الجمع بالمعنى الأعم وقس عليه قوله الآتي بين تقيضيهما الخ (قال ومن مانعة الخلو) لم يتعرض للحقيقة لأنها لا تكون مانعة الجمع والخلو معا يعلم أن موجبه السالبة لا تصدق إلا فيما كان بين عينيها وتقيضيهما تباين كلي كالزوج والفرد (قال تباين كلي) كاللا شجر واللا حجر والحيوان واللا انسان (قال السالبة السالبة الخ) والمراد من السالبة السالبة منها ما توجه السلب فيه إلى الاتصال لا إلى الزوم

سواء تساوى محولاهما بحسب الحمل أولا (قال تباين) أي مطلقا ان كانت مانعة الجمع بالمعنى الأعم وبشرط العموم من وجه بين تقيضيهما ان كانت بالمعنى الأخص وقس عليه مانعة الخلو (قال تصدق في مادة) أي لا تصدق إلا فيها ولو ترك قوله تصدق هنا لكان أخصر وأفاد الحصر صريحا واستغنى عن قوله الآتي انما تصدق . وقس عليه قوله والموجبة الجزئية (قال وانما تصدق) أقول هذا الحصر بالنسبة إلى قوله ومن مانعة الجمع الخ مخالف لما قالوا من أن كل شيئين يصدق بين عينيها منع الجمع يصدق بين تقيضيهما منع الخلو وبالعكس وهذا ان توافقا إيجابا وسلما وإلا فالصادقة السالبة المتفقة في النوع فانه يقتضي صدق نحو ليس دائما اما أن يكون هذا الشيء لا حجرا أو لا شجرا سالبة كلية مانعة الجمع مع أن بين جزئيهما عموما من وجه ونحو ليس دائما اما أن يكون هذا الشيء حجرا أو شجرا مانعة الخلو مع أن بين تقيضيهما عموم من وجه إلا أن يخص قولهم والا فالصادقة الخ بما إذا اختلفا في السكم أيضا . بقي أن السالبة السالبة من مانعة الجمع صادقة فيما كان المقدم أخص مطلقا فتصدق من مانعة الخلو بين تقيضيهما لما مر في كلامه قصور فتأمل (قال ومن مانعة الجمع) أقول لم يقل ومن مانعة الجمع والخلو فيما كان بينهما مساواة مع أنه أخصر إشارة إلى أن المعتبر في الأولى المساواة بين المعينين بالذات وان استلزم المساواة بين النقيضين لأن تقيضي المتساويين متساويان وفي الثانية بالعكس (قال ومن مانعة الخلو) قد ينقض بالشيء والممكن العام . والجواب أنهم ما يرتفعان عن الاشياء من حيث أنه تقيض الشيء فتصدق

المتعلق بالشيء
والمتعلق بالمكان
والمتعلق بالزمان
والمتعلق بالعدد
والمتعلق بالصفة
والمتعلق بالكمية
والمتعلق بالهيئة
والمتعلق بالذات
والمتعلق بالعرض
والمتعلق بالفاعل
والمتعلق بالمفعول
والمتعلق بالفاعل
والمتعلق بالمفعول

المتعلق بالشيء
والمتعلق بالمكان
والمتعلق بالزمان
والمتعلق بالعدد
والمتعلق بالصفة
والمتعلق بالكمية
والمتعلق بالهيئة
والمتعلق بالذات
والمتعلق بالعرض
والمتعلق بالفاعل
والمتعلق بالمفعول
والمتعلق بالفاعل
والمتعلق بالمفعول

تباين كلي . ومن مانعة الجمع فيما كان بينهما مساواة ومن مانعة الخلو فيما كان بين تقيضيهما مساواة والموجبة الجزئية من كل نوع منها تصدق في المواد التي كذب فيها سالبته الكلية وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان إما حليتان كالامثلة المتقدمة أو متصلتان نحو كلما ثبت أنه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود يلزم أنه كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة أو منفصلتان نحو كلما ثبت أنه دائما ما ان يكون هذا العدد زوجا أو فردا يلزم أنه دائما ما ان يكون منقسما بمتساويين أو لا يكون أو مختلفتان فهذه ستة اقسام

والاتفاق والافتصادق كل من اللزومية والاتفاقية في مادة المساواة كالمعوم المطلق لصدق الأولى في ناطقية الانسان وناهية الحمار والثانية في انسانية الشيء وناطقية وكذا المراد في مانعة الجمع والخلو ما توجه السلب إلى الانفصال لا إلى العناد والاتفاق والافتصادق في غير ما ذكره المصنف (قال تباين كلي كالزوج والفرد والشجر والحجر (قال مساواة) كانسانية شيء وناطقية فتكذب فيما كان بينهما عموم مطلق كالانسان والحيوان أو من وجهه كالحيوان أو الابيض أو تباين كلي كالشجر والحجر (قال ومن مانعة الخلو) يعلم من حال مانعة الجمع ومانعة الخلو أن السالبة الكلية من الحقيقة لا تصدق إلا فيما كان بين كل من العيين والنقيضين مساواة . ثم لا يخفى أن مساواة العيين يستلزم مساواة النقيضين فلو قال بدل ومن مانعة الجمع الخ ومن مانعة الخلو الخ ومن المنفصلات الثلاث فيما كان بينهما مساواة لكفى إلا أنه لما كان الانفصال والتنافي في مانعة الجمع بين العيين وفي مانعة الخلو بين النقيضين عدل عن ذلك (قال مساواة) كاللا انسان واللائق فتكذب فيما كان بين تقيضيهما عموم مطلق أو من وجه

سالبة مانعة الخلو كلية (قال مساواة) قد يقال هذا مناف لما قالوا إن سالبة كل من مانعة الجمع والخلو تصدق في مادة موجبة الأخرى . ولما قالوا إن بين موجبيهما تباينا كلياً لأن التساوي بين شيئين يستلزم التساوي بين تقيضيهما إلا أن تخصص السالبة بالجزئية والموجبتان بالكلية (قال وطرفا الشرطية) مشعر بعدم تركبهما من أكثر من جزئين وقد يقال أنه مبني على الغالب (قال في الأصل) الأولى تأخير عن قوله قضيتان (قال إما حليتان) ينتقض الحصر بنحو ان جاءك زيد فأكرمه فان التالي هنا مركب إنشائي . إلا أن يؤول بنحو مقول في حقه أكرمه أو أكرامه مطلوب منك (قال كلما ثبت) فيه أن المتصلة هنا جزء الموضوع في المقدم والتالي وهما حليتان في اطلاق المتصلة عليهما مساحة وقس عليه مثال المنفصلتين (قال فهذه ستة اقسام) أي أولية فلا يرد أن كلاما من الحلية والمتصلة والمنفصلة يكون مقدما وتاليا فيكون اقسام المختلفين ستة والمجموع تسعة لأنها اقسام ثانوية * على أنه يمكن أن يكون معنى كلامه أن هذه

هذا الشرطية التي جعلت تالياً لم تكن تقيض للشرطية التي جعلت
محتاجاً
فان الاتصال بين الانسان والحمار لا ينافي
يصح سلب الاتصال بالحمار ولا يلزم سلب
الاتفاق بينهما

الا ان ادوات الاتصال والانفصال اخرجتهما عن حد القضية بالفعل وهما ايضا اما صادقتان
نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا او كاذبتان نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا او مختلفتان بان
يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا او بالعكس كعكس الاخير
مستويا (١) لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية لا تصدق (٢) في الرابع بل مختصة بالثلاثة

(١) (قوله لكن الموجبة الكلية من المتصلة الزومية الخ) أقول هذا ما قالوا لكن جريان
الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول
كلام ظاهرى والتحقيق أن مطلق الموجبة منها كلية كانت أو جزئية مختصة بالصادقتين
او بالتصديق

أو تبين كلى (قال وهما أيضا) أى طرفا المتصلة الزومية الموجبة * وقد يقال إن هذا التقسيم مجرد بيان
محتملات مطلق الشرطية فالضمير راجع إلى طرفى الشرطية مطلقا (قال اما صادقتان) أى قضيتان
صادقتان بينهما علاقة موجبة وكذا فى الاقسام الثلاثة الآتية (قال كعكس الأخير) أى قد يكون إذا
كان زيد حيوانا كان فرسا (قال الكلية) بخلاف الجزئية (قال من المتصلة) أى بخلاف المنفصلة
بأقسامها الثلاثة (قال الزومية) بخلاف الاتفاقية العامة * وكتب أيضا وكذا الاتفاقية بالمعنيين (قال
فى الرابع) فيلزم أن تصدق فيه السالبة الجزئية لثلا يلزم رفع النقيضين. ولما علم من قوله المار كعكس
الاخير الخ صدق الموجبة الجزئية فيه يعلم أنه لا يصدق فيه السالبة الكلية أيضا دفعا لجمع النقيضين
(قال بالثلاثة) كما مر من الامثلة (قوله هذا ما الخ) أى الفرق بين الكلية والجزئية من الموجبة المتصلة
الزومية فى القول بأن الاولى مختصة بالثلاثة الاول والثانية تجرى فى الاحتمالات الاربعة (قوله منها)

القضية المركبة من المختلفين ستة أقسام (قال إلا أن) بيان لفائدة قوله فى الأصل (قال وهما أيضا) أى
طرفا مطلق الشرطية متصلة أو منفصلة * وحمله على المتصلة الزومية الموجبة بقرينة المثال لا يلائمه قوله
المار وطرفا الشرطية الخ وقوله الآتى وأيضا طرفا (قال اما صادقتان) أى فى الأصل أو بعد التحليل واعتبار
الحكم فيهما فلا يرد أن هذا التقسيم مناف لقوله إلا أن الخ لأن الصدق والكذب انما يكونان للقضية
بالفعل (قال أو كاذبتان) أى قضيتان كاذبتان بينهما علاقة ولو قال كاذبان لكان أولى وكذا الكلام
فى عديله (قال كعكس الأخير) أى كالقضية الحاصلة من عكس الخ (قال لكن الموجبة) أى ولذا قيد
العكس بالمستوى (قوله لكن جريان) من إقامة الظاهر مقام الضمير فان هذا هو المشار اليه بهذا (قوله
والتحقيق) لا يذهب عليك أن هذا التحقيق مأخوذ من الشبهة التى أوردها الشيخ أبو سعيد قدس سره

ضمنا
الفرس
انا
ورجبا

كما استطاع عليه من أن التالى في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا
في ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية وإلا لم ينعكس هذه الموجبة السككية الى الموجبة
الجزئية القائلة بأنه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لأنه انما يكون فرسا اذا كان
الرضع المظلم

أى المتصلة (قوله من أن التالى) حاصله أن التالى في هذا المثال حيوان بشرط شىء هو تحققة في ضمن
الفرسية لا حيوان لا بشرط شىء * وقوله والاى وان لم يكن التالى حيوانا بشرط الشىء بل كان حيوانا
لا بشرط شىء لم ينعكس الخ * ثم إن هذه الملازمة ممنوعة لجواز الانعكاس إذا كان المراد الحيوان لا بشرط
شىء مع أنه لو صح ما ذكره لم يكن التالى أعم من المقدم ولا المحمول أعم من الموضوع ولا الموجبة الجزئية
من الموجبة السككية ولا ينعكس الموجبة السككية بنفسها ولما احتاج إلى اشتراط كلية كبرى الشكل
الاول (قوله في قولك) وكذلك إذا قلت كلما كان زيد انسانا كان حيوانا بمثل ما ذكره (قوله لم ينعكس)
أى لم يصدق العكس * وكتب أيضا أى عكسا مستويا (قوله لأنه) أى زيدا الذى هو حيوان وهذا
دليل الملازمة (قوله انما يكون) هذا الحصر ممنوع (قوله اذا كان) أى زيد المذكور * وكتب أيضا
أى إذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ * وقوله لا اذا كان حيوانا أى لا اذا كان مقيدا بكونه حيوانا الخ

على جزئيات الشكل الاول * والجواب عنه أن الحيوان في التالى ليس مأخوذاً بشرط شىء من التحقق
في ضمن الفرس حتى يتجه الاختصاص بالصادقين والكاذبين أو عدم التحقق في ضمنه حتى يرد أنه
حينئذ لا يصح عكسه بقولنا قد يكون إذا كان زيد حيوانا كان فرسا بل هو مأخوذ لا بشرط شىء الأعم
من المار لكون الماهية المطلقة أعم من الخلطة فباعتبار تحققة في ضمن الشق الاول يصدق العكس وفي
ضمن الثانى لا يتجه الاختصاص بهما وهذا ينحل كثير من الشبه (قوله مقيد بكونه) أى مقيد في
نفس الأمر بكون الحيوانية الثابتة له متحققة في الخ (قوله لا مطلق الحيوانية) أى ولا الحيوان في ضمن
الانسانية وقوله لا إذا كان حيوانا في ضمن الانسانية أى ولا إذا أريد مطلق الحيوان في كلامه
احتباك فلا يرد منع قريب قوله لأنه الخ مستنداً بأن المدعى نفى ارادة مطلق الحيوانية والدليل
مثبت لعدم كونه حيوانا في ضمن الانسانية * بقى أنه ان أريد بمطلق الحيوانية الحيوان المأخوذ بشرط
لا شىء فمع أن المستعمل له الحيوان المطلق يتجه أنه غير لازم من عدم التقييد بالحيوان في ضمن الفرس
لم لا يجوز إرادة المأخوذ لا بشرط شىء * وان أريد به ذلك يتجه منع الملازمة بمنع الحصر في دليلها اعنى
قوله لأنه انما يكون الخ كيف ويكون فرسا اذا كان حيوانا لا بشرط شىء (قوله والا لم ينعكس) قد يعارض

حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن
 الفرسية من الاوضاع الممتنعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالي بل اطلق كان
 اللزوم على بعض الاوضاع الممتنعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وإن قيد يكون
 التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى

او فرج ما ههنا المختلفين عنكم في المذهبين

(قوله في ضمن الانسانية) قلنا نعم لكن يكون فرسا إذا كان حيوانا لا بشرط شيء فالحصر المذكور
 بقوله انما يكون فرسا الخ انما يصح بالنسبة الى الحيوان بشرط تحققه في ضمن الانسانية لا بالنسبة الى
 الحيوان لا بشرط شيء مع أن المطلوب بالنفي في قوله المار لا مطلق الحيوانية هو هذا (قوله وكون زيد) أي
 الذي هو قيد لتالي الاصل ومقدم العكس (مع كونه) أي الذي هو مقدم العكس وتالي الاصل (قوله حيوانا)
 أي حيوانا مطلقا وهذا مبني على عدم الفرق بين كونه حيوانا مطلقا وبين كونه حيوانا بشرط تحققه في
 ضمن الانسانية كما تقدم (قوله لم يقيد التالي) أي تالي الاصل بقيد كونه حيوانا في ضمن الفرسية ويلزم
 من عدم تقييده عدم تقييد مقدم العكس (قوله كان اللزوم) أي لزوم التالي المقدم في العكس . وهذا
 أيضا مبني على عدم الفرق المذكور (قوله الممتنعة) فيكون العكس في قوة أن يقال إذا كان زيد حيوانا
 في ضمن الانسانية على وضع كونه حيوانا في ضمن الفرسية كان فرسا هذا مراده * وأما إذا كان المراد
 بالحيوان في كل من تالي الاصل ومقدم العكس الحيوان لا بشرط شيء يكون في قوة قد يكون إذا كان
 زيد حيوانا لا بشرط شيء أي على وضع كونه صاهلا كان فرسا (قوله يكون التالي) الذي هو مقدم

بأنه لو قيد بكونه في ضمن الفرس لانعكست موجبة كلية لأنها أخص القضايا اللازمة للأصل دون
 الجزئية (قوله القائلة) فيه مساحة والاختصر وهي وقد الخ (قوله فلو لم يقيد التالي) يعني ان لم يجعل
 قيد التحقق في ضمن الفرسية جزأ من تالي الأصل ومقدم العكس يكذب كل منهما لزومية وان كان
 أحد جزئيه صادقا والآخر كاذبا لأن المعتبر فيها اللزوم على الاوضاع الممكنة لا الممتنعة فلا تصدق
 مطلقا من المختلفين . وان جعل كذلك يكون المقدم والتالي فيهما كاذبين فلا يكونان مؤلفين من المختلفين
 (قوله كان اللزوم) أي في العكس على الخ لأن عدم تقييد تالي الاصل موجب لا إطلاق مقدم العكس
 واذا كان اللزوم فيه مبنيا عليه كان كاذبا فتمكذب الأصل لان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم (قوله
 وان قيد) أي كلما . وهذه مقدمة شرطية لقياس استثنائي وقوله المار من أن التالي الخ إشارة الى الواضحة
 وقوله والا الخ دليلها (قوله يكون التالي) أي والمتصلة صادقة

الاول كما أن مطلق الموجبة الاتفاقية الكلية أو الجزئية منها مختصة بالصادقتين أو بقال صادق ومطلق الموجبة كلية كانت أو جزئية عنادية كانت أو اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفتين ومن مانعة الجمع مختصة

الانواع من الكذب
الكذب بالصدق
الكذب بالصدق
الكذب بالصدق

(٢) (قوله لا تصدق) أى لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالى كاذبا لا امتناع أن يستلزم الصادق الكاذب والالزم كذب الصادق وصدق الكاذب. أما كذب الصادق فلان الالزم كاذب وكذب الالزم يستلزم كذب المزوم. وأما صدق الكاذب فلان المزوم فيها صادق وصدق المزوم مستلزم لصدق الالزم (٣) (قوله مختصة بالصادقتين الخ)

العكس (قوله والا لزم) أى يلزم اجتماع الصادق والكذب فى المقدم والتالى إلا أن الاول فى الاول والثانى فى الثانى بحسب نفس الامر والعكس بحسب الجمل تدبر (قال الكلية) تفسير لمطلق (قال منها) أى من المتصلة (قال بالصادقتين) أى اللتين لاعلاقة موجبة بينهما (قوله سواء) ومن هذا التعميم ظهران أو لمنع الخلو (قال كلية) بيان لمطلق (قال من المنفصلة) مثالها عنادية ظاهر واتفاقية قولنا الزنجى الامى دائما أو قد يكون اما أن يكون هذا أسود أو كاتبا (قال بالمختلفتين) كون الجزئية العنادية مختصة بما ذكره فى المنفصلات الثلاث بالنظر إلى التحقيق وأللفنا النظر إلى الظاهر تصدق الحقيقية

(قوله الكاذب) قد يقال هذا الدليل جار فى الجزئية فان تألفت منهما كما قاله المصنف لزم تخلف الدليل والا لزم عدم انعكاس الموجبة الكلية للزومية المركبة من مقدم كاذب وتال صادق أو عدم تركبها منهما * والجواب أن المراد بالاستلزام هو الكلى لا الجزئى بقرينة قوله والا الخ فان كذب الالزم فيه لجواز كونه أخص لا يوجب كذب المزوم. وصدقه لجواز كونه أعم لا يستلزم صدق الالزم فلا يجزى فيها (قوله وكذب الالزم) أى لانه مساو للمزوم أو أعم ورفع أحد المتساويين أو العام يستلزم رفع المساوى الاخر والخاص (قال الاتفاقية الكلية) بيان الاطلاق أو المراد به التعميم من الاتفاقية العامة والخاصة (قال مختصة بالصادقتين) فلا تصدق فى الثانى والرابع (قال بالمختلفتين) أى بالصادقة والكاذبة دائما فى الاتفاقية مطلقا وفى العنادية الكلية وعلى بعض الاوضاع فى العنادية الجزئية وان كانتا صادقتين على وضع آخر كأن تألفت من عين الاعم وتقيض الاخص نحو قد يكون هذا الشئ حيوانا أو لانا سانا أو كاذبتين عليه كأن تألفت من عين الاخص وتقيض الاعم وكذا الكلام فى مانع الجمع والخلو (قال ومن مانعة الجمع) أقول يؤخذ منه أن كلا من مانع الجمع والخلو تصدق فى مادة المنفصلة الحقيقية.

وهو الذى يثبت كذب الصادق
بالوضع مانع الصدق بالصدق
بالوضع مانع الصدق بالصدق
بالوضع مانع الصدق بالصدق

أما في هذا فنقول ما كان عليه
فلا يلزم من صدق الحقيقة
في مالا لا يصدق عنادا
فإنه لا يلزم من صدق الحقيقة
أن يكون الكذب عنادا
فإنه لا يلزم من صدق الحقيقة
أن يكون الكذب عنادا

بغير الصادقتين ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين وأيضا طرفاها كطرفي المحصلة

أي الشرطية بطل جرح
أي لا يلزم من صدق الحقيقة
أن يكون الكذب عنادا

ان كانت اتفاقية خاصة (١) (قوله أو بتال صادق) سواء كان المتقدم صادقا أولا ان كانت
اتفاقية عامة (٢) (قوله بغير الصادقتين) لان مالا يجتمعان في الصدق عنادا أو اتفاقا
إما أن تكونا كاذبتين أو تكون إحداهما صادقة والآخرى كاذبة كما أن مالا
يجتمعان في الكذب عنادا أو اتفاقا إما أن تكونا صادقتين أو تكون إحداهما صادقة
والآخرى كاذبة

كقولنا شبرا أبيض مثلا ما لا يكون هذا شبرا أو جرحا
كقولنا شبرا أبيض مثلا ما لا يكون هذا شبرا أو جرحا
كقولنا شبرا أبيض مثلا ما لا يكون هذا شبرا أو جرحا

أما في هذا فنقول ما كان عليه
فلا يلزم من صدق الحقيقة
في مالا لا يصدق عنادا
فإنه لا يلزم من صدق الحقيقة
أن يكون الكذب عنادا
فإنه لا يلزم من صدق الحقيقة
أن يكون الكذب عنادا

من صادقتين كمانعة الجمع نحو قد يكون إما أن يكون زيد حيوانا أو لافرسا في الحقيقة أو انسانا في مانعة
الجمع لتحقق العناد الحقيقي والجمع في المثال الأول على وضع الصاهلية فقط والجمع في الثاني على وضع
الناهية أيضا وعن كاذبتين أيضا كمانعة الخلو نحو قد يكون إما أن يكون زيد لا حيوانا أو فرسا في الحقيقة
أو لا انسانا في مانعة الخلو لتحقق العناد الحقيقي في الأول والخلو في الثاني على وضع تخصيص الحيوان
بالصاهلية كالخلو في الثاني على وضع التخصيص بالناهية (قال بغير الصادقتين) سواء كانتا كاذبتين
أو إحداهما كاذبة والآخرى صادقة ولذا لم يقل بالكاذبتين. وعليه فقس قوله الاتي بغير الكاذبتين (قوله في
الصدق) كما في مانعة الجمع (قوله أو اتفاقا) إلا أن مالا يجتمعان في الصدق اتفاقا مختص
كقولنا للرمي الأثمي إما أن يكون هذا أسود أو كاذبا كما أن مالا يجتمعان في الكذب اتفاقا مختص
بالصادقتين كقولنا للرومي المذكور إما أن يكون هذا أبيض أو لا كاذبا. وأما الصادقة والكاذبة فاتفاقية
حقيقية ليست إلا (قوله في الكذب) كمانعة الخلو (قال طرفاها) أي مطلق الشرطية لزومية أو عنادية

وهذا انما يتم فهما بالمعنى الاعم والمقصود بيان موادهما بالمعنى الاخص * وجعل المعنى مختصة بقسم منه
أعني الكاذبتين في الاولى والصادقتين في الثانية بعيد فلو قال ومن مانعة الجمع بالكاذبتين ومانعة الخلو
بالصادقتين لكان أخصر وأولى (قوله كاذبتين) هذا في كل من العنادية والاتفاقية كقوله الاتي اما
أن يكونا صادقتين (قوله والآخرى كاذبة) التركيب من المختلفين هنا وفي مانعة الخلو انما يجري في
العنادية (قال وأيضا طرفاها) تقسيم للشرطية باعتبار النسبة التامة الخبرية المأخوذة في طرفيها بالقوة
وما سبق تقسيم لها باعتبار صفة تلك النسبة من المطابقة الواقع وعدمها فالاولى تقديم هذا التقسيم (قال
كطرفي الخ) فيه اشار بأن طرفي المحصلة والمعدولة تكونان موجبتين أو سالبتين أو مختلفتين
وفيه تأمل لأن الايجاب والسلب لا يكونان إلا في القضية بل كون طرفي الشرطية لك ممنوع. ولوعم

اكرافان يكون الزمنية فتم اوسمة
سويك مع احباب منسما الا ان
تالها البتة فتم مع السلب منسما اول

صدق السالبة الكلية من اللازمية إلا بمعنى عدم صدق سلب اللازم الفرضي كلياً وهو خلاف معناها المتعارف ولا حاجة حينئذ في دفع الإيراد الآتي إلى قوله في الحاشية إما بأن تقتضيهما الخ ويمكن تحققة بين النقيضين بتعميم الفرض من فرض الحال وغيره أو اللازم الجزئي تحقيقاً فيرد أنه يشترط فيه مدخلة المقدم في اقتضاء التالي كما صرح به وهي منتفية في الحكمين المذكورين على إطلاقه ولو جعل قوله بأن يقتضيهما الخ قيداً لم يصح قوله وإن لم يجتمعا الخ لأن المراد باقتضاء علة لهما ارتباط أحدهما بالأخر بحيث يمتنع الانفكاك بينهما * نعم لو قال فليس بينهما عناد كلي لجواز الاجتماع على بعض الخ لصح (قال وجوده) أي أحد الحكمين (قال السالبة الكلية) أي لصدق الموجبة الجزئية من اللازمية سواء صدقت الموجبة الكلية منها وحينئذ لا تصدق سالبها الجزئية لئلا يلزم اجتماع النقيضين أولاً (قوله إما بأن تقتضيهما) أي كان فشملاً ما كان المقدم والتالي علتي معلول واحد بأن تكون إحداها تامة والأخرى ناقصة أو علتي معلولين متضايفين أو الشرط علة مضائف للجزء أو بالعكس لكن قال عبد الحكيم إن في هذه الصور الأربع كالصورة الأخيرة المصورة بأن يكونا معلولي علمتين متضايفتين مجرد مصاحبة (قوله علة واحدة) أي بجهة واحدة إذ لو كانت مقتضية بجهتين لكان وضع وجوده مع الآخر بطريق

وكل حكمين لا يلزم من فرض انفكك أحدهما عن الآخر محال فليس بينهما لزوم كلي
وإن لم ينفك أحدهما عن الآخر أبداً كمنطقية الانسان وناهية الحمار لجواز الانفكك
على بعض الاوضاع الممكنة

كل منهما لا يأتي عن مثل هذا الوضع فلا يرد أن غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا اللزوم
بناء على أن مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكك (٢) (قوله فلا تصدق هناك

كفي للزوم الجزئي بين الحكمين المذكورين عدم إباء ذات كل منهما عما ذكره لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي
بين معلولى علة واحدة كوجود النهار واضاءة العالم عدم إباء ذات كل منهما عن وضع وجودهما بعلتين
ليس بينهما اقتضاء بوجه فلا يصدق هناك الموجبة السكينة من اللزومية مع أنه خلاف ما قرره فافهم
(قال لا يلزم) بأن لم يكونا معلولى علة واحدة ولا ما جعل مقدمهما معلولا للآخر ولا علة تامة أو جزئية
أخيراً منها فافهم (قال من فرض) فرض ممكن (قال أحدهما) أى كل منهما فلاضافة للاستغراق (قال
محال) سواء لزم من فرض اجتماعهما محال كالزوجية والفردية والشجرية والحجرية أولاً كئثال المصنف
(قال لزوم كلي) سواء كان بينهما لزوم جزئي كئثال المصنف أولاً كالزوجية والفردية (قال وإن لم ينفك)
إشارة إلى أنه قد ينفك كل منهما كالزوج والفرد والشجر والحجر أو أحدهما كحيوانية الشئ عن انسانيته
في قولنا قد يكون إذا كان الشئ حيواناً كان انساناً (قال أحدهما) أى شئ منهما

الاتفاق (قوله لا يأتي) أى يقتضى مثل الخ فهو من ذكر اللازم وإرادة اللزوم فلا يرد ما قيل إنه لو كفي
عدم إباء كل منهما عنه للزوم الجزئي لكفي لا انتفاء اللزوم الكلي بين معلولى علة واحدة عدم إباء كل
منهما عن وضع وجودهما بعلتين لا اقتضاء بينهما فلا تصدق هناك الموجبة السكينة من اللزومية مع أنه
خلاف المقرر . وما يقال إن عدم إباء كل لا يقتضى الاجتماع فضلاً عن اللزوم الذى هو المدعى لئلا يتجه
منع اقتضاء كل منهما لهذا الوضع ومنافاته لقوله وإن لم يجتمعا الخ (قوله بناء على الخ) قيد النفي لا المنفى
(قوله بامتناع الخ) أى ولا امتناع له فى هذين الحكمين (قال انفكك أحدهما) عموم السلب فى لباس
سلب العموم أى شئ منهما فلا يتجه أن حيوانية شئ وانسانيته مما لا يلزم من فرض انفكك أحدهما
عن الآخر محال مع اللزوم الكلي بينهما (هذا) ويعلم من كلامه أن كل حكمين يلزم من فرض انفكك
أحدهما عن الآخر محال فبينهما لزوم كلي فلا تصدق هناك السالبة الجزئية من اللزومية ولا الموجبة
الحقيقية وممانعة الجمع كلية أو جزئية وإن صدقت من مانعة الخلو (قال فليس بينهما) وبينهما عناد جزئي
على رأى المصنف (قال لزوم كلي) سواء تحقق اللزوم الجزئي أولاً خلافاً للكتابى حيث ادعى اللزوم

(١) وهو وضع وجوده بدون الآخر فلا تصدق هناك الموجبة الكلية من الزومية .
وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في العنادية الكلية والجزئية

السالبة الكلية الخ) لان معنى تلك السالبة أن لا يوجد لزوم على شئ من الاوضاع
الممكنة وقد وجد على بعضها (١) وقوله هو وضع وجوده بدون الآخر مبنى ايضا على
جواز أن لا يكون بينهما ولا بين علمتيهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتي عنه
ايضا فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه ايضا (قوله
وكذا الكلام في العنادية الى اخره)

(قال وضع وجوده) بيانية (قال بدون) أى بطريق العناد لا الاتفاق (قوله اقتضاء بوجه) أقول مجرد
القول بجواز انتفاء الاقتضاء بين الحكيم وبين علمتيهما غير كاف لدفع الابراد الآتى بل لابد من ضمنية
وان يكون بين أحدهما ونقيض الآخر أو بين علمتيهما أى الاحد والنقيض المذكورين اقتضاء فان حاصل
الابراد هو أن غاية هذا الوضع هو المفارقة الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب الزوم السكلى المستلزم
للعناد الجزئى (قال فلا تصدق الخ) بل تصدق السالبة الجزئية منها أمثلا يلزم رفع النقيضين (قال وكذا
الكلام) ولو قال فى الضابطة الاولى فيبينهما لزوم جزئى وليس بينهما عناد كلى وفى الضابطة الثانية
فليس بينهما لزوم كلى و بينهما عناد جزئى لاستغنى عن هذا الكلام ولما كان اقرب إلى الضبط (قال
الكلمية) أى نفيا (قال والجزئية) أى اثباتا (قوله يمكن الانفصال) احتراز عن مادة الاتصال اللزومى
السكلى وفيه تفنن مع قوله فى المتن كل حكيم لا يلزم من فرض انفكاك احدهما الخ (قوله بدون الآخر)

الجزئى بين كل شيئين (قوله مبنى أيضا الخ) أقول لاحاجة إلى هذا البناء لأن حاصل الابراد هو أن
غاية هذا الوضع هو المفارقة الجزئية الصادقة بالاتفاق مع أن المطلوب سلب الزوم السكلى المستلزم للعناد
الجزئى وهو فاسد هنا لأن سلب الزوم السكلى أعم من أن يكون بينهما مقارنة اتفاقية أو مفارقة عنادية
أو اتفاقية كلية أو جزئية أو يكون بينهما لزوم جزئى فكيف يستلزم العناد الجزئى على أنه لو سلم ورود
لم يندفع بهذا البناء إذ غايته عدم وجود ما يقتضى الزوم لوجود ما يقتضى العناد من كون المقدم علة
للمقيض التالى مثلا ومن هذا ظهر أن تقييد قوله وضع وجوده بدون الخ بكونه بطريق العناد لا الاتفاق
قياسا على ما فى الكلية الأولى وجريا على مذاق المصنف وهم (قوله على جواز) أى عدم امتناعه

ان خلافتنا على كوننا
انتمس لمصلحة فالنظر
مورد ومنا وضع المقدم
تقارنت مع مورد النظر
الذي هو المصلحة الاجتماعية
ذات اولها ليس كالب
لانها لا تعبر عن المصلحة
لانها لا تعبر عن المصلحة
لانها لا تعبر عن المصلحة
لانها لا تعبر عن المصلحة

ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الآخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه
الممكنة الاجتماع معه فلا تصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذ الحكم فيها على بعض
الاوراق الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والا لم يصدق حكم
كلى لزومى موجبا كان أو سالبا بخلاف ما اذا قيذا بالقييد الثاني فان تحققه مع الآخر حينئذ
او يكون المراد به قد يكونه اذا تحقق احد النقيضين الاحد المطلق الآخر كونه مع الآخر

والأكبر في المقدمتين بالقييد الثاني. واما إذا قيذا به فتنقض الشكل الثالث ان تحقق أحدهما مع الآخر
يستلزم تحقق الآخر معه وإلى هذا أشار بقوله الاتي بخلاف ما اذا قيذا بالقييد الثاني الخ (قوله ومن
البين) إلى قوله بخلاف ما اذا قيذا الخ بيان لكون مطلوب الكاتبى كاذبا وقوله . بخلاف الخ بيان
لكون نتيجة الدليل صادقا فيظهر من المجموع انتفاء التريب (قوله ليس من أوضاعه) قد يقال
انما لم يكن ذلك الوضع من الاوضاع الممكنة اذا انصرف المطلق الى قيد فقط وأما اذا بقي على اطلاقه
وكونه لا بشرط شئ فيكون ذلك الوضع مع كونه ممتنعا في نفسه ممكن الاجتماع مع المقدم فتصدق
الموجبة الجزئية اللزومية هناك ولا يلزم منه عدم صدق السالبة الكلية اللزومية الا بمعنى ليس البتة
اذا كان العدد زوجا على وضع كونه فردا كان فردا مثلا ولا محذور فيه فتأمل (قوله والا) بان كان الحكم
على بعض الأوضاع الممتنعة (قوله لم يصدق) كما ذكره القطب في شرحه للشمسية (قوله اذا قيذا)
اى الاصغر والاكبر في النتيجة بتبعية تقييدهما في المقدمتين (قوله تحققه) أى تحقق احدهما

للاخر في بعض الأوضاع الممكنة (قوله ومن البين) أقول من هنا إلى قوله فان قلت إنما يحسن ايراده
دفعاً لما يقال لم فسدت المقدمتان والنتيجة على تقدير تقييد الاصغر والا كبر بقيد وحده وصحتا وصحت
النتيجة على تقدير تقييدهما بقيد مع الآخر وسوق كلامه لابقائه (قوله فلا يصدق) الفاء داخلية على
النتيجة . وقوله ومن البين الخ دليل المقدمة الواضحة. وقوله الاتي إذ الحكم الخ دليل ملازمة الشرطية
المطوية (قوله والا لم يصدق) أى لو عمم الأوضاع من الممتنعة لم يصدق الخ اذ من الاوضاع حيثئذ
مالا يجتمع عليه المقدم مع التالى كعدم التالى فلا يصدق الموجبة الكلية اللزومية ومنها مالا يهاند
التالى صدق المقدم عليه كوضع صدق الطرفين فلا تصدق السالبة الكلية اللزومية * ومن هذا يعلم أنه
لو عممت لم يصدق حكم كل عنادى موجبا أو سالبا أيضا (قوله بخلاف ما اذا الخ) مرتبط بقوله فلا
يصدق أى لا يصدق مطلوب الكاتبى وهو موجبة الخ بخلاف نتيجة الدليل فيما إذا الخ فتكون غير مطلوبة

وكذا اذا لم يقيدا بقيد لان المقدمتين حينئذ انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد

لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه الاخر جزئيا
 بل كليا هذا * فان قلت لعل مراد الكاتب ما ذكرتم * قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار
 فرضه مع الاخر شئ كذلك بدون ذلك الفرض هو شئ * والثابت بالشكل الثالث حينئذ
 هو الزوم الجزئي بينهما بالاقتدار الاول لا بالاقتدار الثاني فلا يثبت الزوم الجزئي بين كل
 شيئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه آخر كما لا يخفى

(قوله في استلزامه) أى استلزام تحقق أحدهما مع الآخر للأخر مع ذلك الاحد استلزام المحال للمحال.
 وهذا الاستلزام هو مقتضى الشكل الثالث على تقدير التقييد المذكور والمدعى غيره فلا يقرب (قوله
 فان قلت) منع لقوله في المتن وهو غير المطلوب الذى هو مقدمة من مقدمات سفسطية الدلائل المذكور
 بمنع دليله أعنى قوله اذ المطلوب اثبات الزوم الجزئي الخ . والجواب اثبات للمدعى بتغيير الدليل (قوله
 مراد الكاتبى) ومطلوبه ومدعاه (قوله ما ذكرتم) أى اثبات الزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى ان تحقق
 أحدهما مع الآخر الذى هو نفس المقدم المحال مستلزم الآخر مع ذلك الأحد فيتم التقريب (قال لم
 يقيدا) أى الأصغر والا كبر صراحة (قال بقيد) أى لا بقيد وحده ولا بقيد مع الآخر أو فى ضمن
 المجموع (قال انما تصدقان) قد يمنع الحصر لجواز صدقهما إذا كان المطلق باقيا على اطلاقه وكونه

ولا يبعد ربطه بقوله كما هو مقتضى أو بقوله اذ المطلوب (قوله من أوضاع الخ) أى ليس من الاوضاع
 الممتنعة لمقدم النتيجة الذى هو ممكن كما هو كذلك عند عدم تقييد الأصغر والا كبر بالقيد الثانى
 (قوله ما ذكرتم) أى فيتم التقريب (قوله قلت كل) قد يقال هذا الجواب إنما يناسب لو كان مراد
 الكاتبى أن بين كل شيئين بأى اعتبار اخذا لزوما جزئيا وأما إذا كان مراده أن بينهما لزوما جزئيا
 ولو على بعض الاعتبارات فلا (قوله فلا يثبت) أى ضمنا ولو قال بدل قوله كل شيئين النقيضين
 لكان أوفق بقوله اذ المطلوب الخ (قوله فلا يتم) لان المدعى ذو شقين والدليل يثبت أحدهما فيكون
 أعم (قال وكذا إذا) أقول بيان سفسطية ما قاله الكاتبى بما ذكر مأخوذ من الشبهة الموردة على
 جزئيات الشكل الاول نظير ماسبق وهو من دفع بنظير جوابنا هناك من ابقاء الأصغر والا كبر على
 اطلاقهما وأخذهما لا بشرط شئ فانه حينئذ لا يرد شئ . فالحق فى جواب الكاتبى منع كلية كبرى
 دليله مستنداً بجواز أن يكون ثبوت النقيضين محالا فيستلزم محالا آخر وهو عدم الزوم بين الكل
 والجزء . واما الجواب بأن استلزام المجموع للجزء إنما يكون لو كان لكل من اجزائه دخل فى اقتضاء

ان قلت ان
 ان قلت ان
 ان قلت ان

ذلك الجزء وهنا ليس كذلك ففيه ان استلزام الكل للجزء بديهى وان لم توجد تلك المدخلة فتأمل
(قال لم يقيدا) بان أخذنا لا بشرط شيء (قال والا بطل) أى وان لم ينحصر صدقهما فى انصرافه
اليه بأن صدقنا عند عدمه لبطال ضابط انعكاس الخ لصدقهما حينئذ وكذب عكسهما (قال وهو اختلاف)
قال المصنف فى بعض كتبه قولهم اختلاف القضيتين جنس فاختلفا المفردات والمفرد والقضية ليس
بداخل فى المحدود حتى يحتاج إلى الاخراج وقولهم بالايجاب والسلب ليس للاحتراز بل لتحقيق مفهوم
التناقض فهو مستغنى عنه بقوله بحيث يقتضى الخ لأنه يخرج الاختلاف بالحمل والشرط والعدول
والتحصيل انتهى ملخصا . اقول أراد بالجنس ماهو كالجنس أو الجنس باعتبار مفهوم اجمالى يمكن
التعبير به عنه والا لانجه أن الجنس من المفردات والمذكور مركب لسكرته يتجه على قوله وقولهم
بالايجاب الخ انه لو لم يذكره لزم كون سلب السلب تقيضاً له لصدق التعريف حينئذ عليه فيلزم أن
يكون للسلب تقيضان لأنه يصدق عليه مع كل من سلب السلب والايجاب انه اختلاف القضيتين
بحيث الخ فالحق أنه للاحتراز عن سلب السلب ولو سلم أنه ليس له فاغناء اللاحق عن السابق غير
محدور كاغناء قوله بالايجاب والسلب عن قوله القضيتين (قال بحيث يقتضى) أى يكون الاختلاف
متلبساً بحالة هى الاتحاد والاختلاف الآتيان . يقتضى ذلك الاختلاف بها أو تلك الحالة لذاته الخ
(قال لذاته) احتراز عن نحو زيد انسان زيد ليس بنطاق مما يكون ذلك الاقتضاء فيه بواسطة تساوى

وكذبهما معا. ويشترط التناقض في السكل باتحاد القضيتين في المحكوم عليه الذكرى والمحكوم به. وقبولهما الملحوظة بأسرها واختلافهما في الكيف والجهة وفي المحصورات معهما باختلافهما في كمية المحكوم عليه لكذب السكيتين وصدق الجزئيتين معا فيما كان الموضوع أو المقدم أم نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان وبعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان ونحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة * وقد يكون اذا كانت مضيئة كانت طالعة وقد لا يكون

ولا نحو هذا انسان هذا ليس بناطق أو بمتعجب فالتناقض في الاولين بواسطة السكل ان اعتبر كون الناطق في قوة الانسان وبواسطة الجزء ان اعتبر كون الانسان في قوة الناطق بخلاف الامر الاعم فانه لا تنافي بين ايجاب القضية وسلب لازمها الاعم نحو هذا حيوان هذا ليس بجسم لرفعهما في نحو الحجر أو سلب لازمهما الاخص خلافا لعصام نحو هذا جسم هذا ليس بحيوان لصدقهما في نحو الحجر (قال باتحاد) الظاهر ترك الباء هنا وفيما يأتي وادخال في على التناقض (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما إلا ان التقييد بالذكرى يلائم الاول (قال المحكوم به) محمولا أو تاليا (قال في السكيف) مستغنى عنه بما ذكره صريحا في التعريف (قال فيما كان) أي في قضيتين (قال أعم) أي من المحمول أو التالي

محمولهما. وعن نحو كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان مما تعارف عندهم أنه فيه لخصوص المادة وان اندرج حقيقة في الوسطة (قال باتحاد) الباء بمعنى في والمعنى على القلب أي يشترط في التناقض في السكل اتحاد النخ * والنسكنة فيه المبالغة في الشرط ببلوغه الدرجة القصوى في اللزوم بحيث صار المشروط شرطاً له (قال الذكرى) الاولى تركه ليشمل المحكوم عليه المقدم بسهولة بل لو قال باتحاد القضيتين في نسبة بين بين واختلافهما النخ لكان اخصر واولى (قال معهما) أي مع الاتحاد والاختلاف المارين * وقد يقال تخصيص الاختلاف في الكمية بالمحصورة وعدم تخصيص الاختلاف في الجهة بالموجهة نحكم فالاولى اما تقييد الثانية بالموجهة أو اطلاق الاولى مع أنه يؤم جريان الجهة في كل قضية * بل الاولى أن يقول واختلافهما في كمية المحكوم عليه إن كانت لسكذب النخ ويترك الاختلاف في السكيف للاستغناء عنه بما في التعريف والجهة اكتفاء بقوله الآتي وإما بحسب الجهة (قال المحكوم عليه) قد يقال اختلاف الكمية ينافي اشتراط الاتحاد في الموضوع الذكرى لانه لنظ السكل والبعض * ويدفع بان الموضوع في الحقيقة ماضيف اليه وانما ذكرنا لبيان كمية افراده.. نعم لو كانا جزئيين لسكانا موضوعين ذكرين لكن لا كلام فيها (قال لكذب) دليل المقدمة الرافعة وهي الشرطية مطويتان (قال أو المقدم)

وهو ما يؤيد فيه عدم الاتحاد بخصوص المادة والاختلاف
بواسطة الامر الاعم بخلاف الاختلاف بين القضيتين بواسطة
الامر الاعم فان في تقييد النخ لا يستلزم ان لا يتفق في القضية
اشياء كذا ما دللنا على صحة ما ادعينا من ان السكيتين
التي في القضية بالمثل لا يمتثلان جميع النخ في الامر الاعم
والنظر في المطوفين على الامر الاعم

[illegible]

أَوْجِبُ الْكَلِيفَ وَالْكَلِمَةَ فِي

فالمناقض للموجبة المخصوصة هو السالبة المخصوصة وبالعكس وللموجبة الكلية (١) هو السالبة الجزئية وللسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية * وأما بحسب الجهة فالمناقض للضرورية هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف وللدائمة هو المطلقة العامة وللمشروطة العامة

(١) (قوله هو السالبة الجزئية) قد أشرنا الى أن مرادهم من السالبة الجزئية ههنا أعم من رفع الايجاب المكلّي الذي هو النقيض الحقيقي للايجاب المكلّي كما لا يخفى

(قال فلما قضى) أى الحقيقى فى الاول والمجازى فى الآخرين (قال المحصورة) حمية أو شرطية (قوله قد أشرنا) أى فى الحاشية فى بحث المس كل ونحن قد أشرنا هناك إلى ما فيه (قال فلما قضى للضرورة) وهو الضرورة الذاتية والضرورية المنتزعة والعينية المحققان
أى الحقيقى فيما عدا الثانية والرابعة والمجازى فهما (قال فى السيكف) والسكم أيضاً إن كانت من المحصورات (قال وللضرورة العامة) سواء كانت مشروطة بشرط الوصف أو فى وقت الوصف

أى فيه أو فيهما فلا يلزم خلو الصفة أو الصلة عن العائد (قال وبالعكس) فيه رد على من زعم أن
النقيض الحقيقي للسلب سلبه لا الإيجاب لأن نقيض الشيء رفعه * ووجه الرد أنه لو كان كما قال
لانتقض تعريف التناقض جمعا ولما كان التناقض نسبة متكررة لأن نقيض الإيجاب السلب ونقيضه
سلبه وهلم جرا. على أن سلب السلب عين الإيجاب وإنما التغاير بينهما بالاعتبار فلا معنى لجعل أحدهما
نقيضا للسلب دون الآخر (قوله أعم من الخ) يعنى أنه يراد بها مفهوم يشمل رفع الإيجاب السلبى
اعنى السالبة الجزئية حقيقة أو حكما بأن يكون ملازما لها * وليس المراد أنها أعم منه بحسب التحقق
لأنهما متلازمان فلا يرد أن جعلها أعم منه مناف لجعلها نقيضا مجازيا للموجبة السلبية لأنهم لم يجعلوها
نقيضا مجازيا إلا ما هو لازم مساو للحقيقى (قال فالتناقض) أى الحقيقى فقوله الاثنى المطلقة العامة أى
مساو بها وكذا قوله الحينية المطلقة أو ما يعنى الحقيقى وهو فيما عدا الثابتة والرابعة والمجازى وهو فيهما. أو
المجازى فى السلب بناء على أن إمكان الشيء سلب امتناعه لا سلب الضرورة (قال وللدائمة) الانفصال
بين الدائمة والمطلقة العامة المخالفة لها كيفا حقيقى وبين كل منهما وما هو أخص من الأخرى جمعى لتركيبه
من الشيء ومن أخص من نقيضه وبينه وبين ما هو أعم من الأخرى خلوى. ومادة انعقاد كل من
الانفصالين الآخرين هنا اثنان وكذا فيما يأتى وأما فى سابقه فواحدة كإداة الانفصال الحقيقى فى السلب
(قال هو المطلقة الخ) أى المخالفة لها فى السكيف ففيه اكتفاء (قال والمشرطة) أى بشرط الوصف
وفى وقت الوصف وقال عبد الحكيم بالمعنى الثانى لا بالمعنى الاول أيضا لكذب النقيضيين حينئذ فى

اعلم ان صدق قولك بصدقها او كذبها لا يثبت بصدقها او كذبها بل بصدقها او كذبها في الواقع
 فقولك بصدقها او كذبها في الواقع لا يثبت بصدقها او كذبها بل بصدقها او كذبها في الواقع
 (٢٦٣)

(٢) هو الحينية الممكنة وللعرفية العامة هو الحينية المطلقة وللوقعية المطلقة هو الممكنة
 الوقعية ولا منتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة * وأما نقائص المركبات فهو المفهوم المردد
 بين تقيضي جزئها فنقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة

(٢) قوله هو الممكنة العامة المخالفة الى آخره (لا يخفى أن قيد المخالفة في الكيف
 مستغنى عنه بتعريف التناقض لكنه لدفع توهم أن الممكنة العامة أعم الموجهات فكيف
 يكون تقيضا مباينا للضرورة * وحاصل الدفع أن الاعم هو الممكنة العامة الموافقة

او الممكنة في وقت رصدها
 او الممكنة في وقت رصدها
 او الممكنة في وقت رصدها

وقوله الحينية الممكنة أى الممكنة بشرط الوصف أو في وقت الوصف الاولى الاولى والثانية للثانية (قال
 نقائص المركبات) أى نقائصها الحجازية ولذا اختلفنا جنسا وانحدنا كما في السكابة وكيف فيها وفي الجزئية
 ان كان المركبة جزئية (قال فهو) تذكير الضمير اما باعتبار تأويل المرجع بالجمع أو باعتبار الجنس لادم
 كونه مشتقا بحسب المعنى العرفي أو ببطلان الجمعين بالاضافة واللام (قال المفهوم) السكاذب ان كانت
 المركبة صادقة والصادق ان كانت كاذبة (قال المردد) أى المردد فيه ترديدا واقما بين تقيضي الجزئين
 والحاصل أن النقيض هو تقيض الجزئين من حيث أنها وقع التردد بينهما * وكتب أيضا أى ترديدا

مادة ضرورة لا يكون لوصف الموضوع مدخل فيها كما في حمل الحيوان على المكاتب وصدقهما فيما لا يكون
 ضروريا ويكون له مدخل في الضرورة كما في حمل تحريك الاصابع عليه وكأنه مبنى على عدم سماع
 الحينية الممكنة بشرط الوصف والا فلا يتم دليله فتأمل (قوله ان الممكنة أعم) اشارة إلى الصغرى
 والكبرى مطوية تقرير القياس الممكنة أعم من الضرورية وتقيضها لا تكون أعم منها أو يقال الممكنة
 تجتمع مع الضرورة وتقيض الضرورية لا يجتمع معها أما الصغرى فلأنها أعم الموجهات والاعم يجامع
 الاخص * وأما الكبرى فلما مر في تعريف التناقض ويمكن نحريره من الشكل الأول (قوله ان
 الاعم) منع للصغرى أو الكبرى (قال وأما نقائص) هل تقيض الشخصية المركبة منفصلة مانعة
 انخلو أو حملية مرددة المحمول كل محتمل. ولذا لم يذكرها (قال فهو المفهوم) أى النقيض الدال عليه
 النقايط دلالة الجمع على الجنس لأعلى فردة لأن التعريف لا يكون للفرد فالمرجع مذكور معنى نظير قول
 بن الحاجب المرفوعات وهو ما اشتمل على علم الفاعلية. وارجاعه إلى النقائص بتأويل الجمع مستلزم
 لكون التعريف للفرد كارجاعه إلى كل واحد واحد * ويمكن كون اللام والاضافة مبطلين لمعنى الجمعية
 فينشد النكتة لايراد الجمع الاشارة إلى تعدد أنواعه كما أنها على سابقه الايماء إلى كون التعريف جامعا
 لجميع الأفراد (قال بين تقيضي) يعنى تأخذ تقيضي الجزئين بعد التفصيل ثم تردد بينهما (قال جزئها)

[illegible][illegible]

قص الدسائط
فيمنع من الحزن الجزم
دائم

بالعلم العام فقال جرس
خلوياً (قال مادام كاتباً) إن كان مادام للشرطية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الاول فالأصل
صادق والنقيض كاذب بكذب جزئيه وإن كان للظرفية بان تكون مشروطة خاصة بالمعنى الثانى فالأصل
كاذب بكذب جزئه الاول والنقيض صادق مؤلف من صادق وكاذب (قال لادائماً) أى لاشئ من
الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل (قال أما بعض) هذه المنفصلة مركبة من الشئ ومن اعم من
النقيض مطلقا بحسب السمية ومن وجه بحسب الجهة فان الدوام الذاتى أعم من وجهه من الضرورة
الوصفية التى هى نقيض الامكان الحينى كما مر ^{في} والامكان الحينى أعم من وجهه من الاطلاق العام النقيض
الدوام الذاتى . مادة الاجتماع كل كاتب متحرك الاصابع . مادة افتراق الامكان الحينى كل فلك ساكن
مادة افتراق الاطلاق العام كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل وأما تقيض قولك كل كاتب متحرك الاصابع
بالامكان الخاص أو بالفعل لادائماً فركب من الشئ وأخص مطلقا من تقيضه جهة وإن كان أعم مطلقا
كما قال بالنسبة إلى الخ) أى بالنسبة إلى حكمي النقيضين السكل فرد فرد (قال حكى تقيضيهما) بمعنى
الوقوع والا وقوع واضافة اضافة الجزء إلى السكل (قال مرددة المحمول) ترديداً خلوياء (قال على أن)
مبنى عليه المعنى لا للنفى (قال منفصلة) صادقة إن كانت المركبة كاذبة وكاذبة ان كانت صادقة

أى أو محمول جزئيهام أو المعنى جزئيهام حقيقة أو حكما فلا ينقض بالجزئية (قال فى نقاض المركبات)
هذا انما يتجه اذا لم يؤخذ الموضوع فى الجزئين متحدا بتقييده فى السالبة مثلا بالثابت له المحمول فى
الموجبة والا فطريق الجزئية كالكلمية بلا فرق كان يقال إما كل جسم حيوان دائما أو لاشئ من الجسم
الذى هو حيوان بمحيوان دائما فى المثال الآتى (قال بالنسبة) أى الترديد الواقع بين الوقوع واللا وقوع
الذين هما حكمان يقتضى الجزئين بالنسبة الخ (قل لا يخلو) أى ولا يجتمع فيه الحكمان أيضا للانفصال
الحقيقى بين الايجاب لكل فرد وسلب ذلك الايجاب لسكر اعتبر فى تقيض الجزئية منع الخلو فقط
لما قاله عبد الحكيم من أنه الواجب فى كونه تقيضا لها ولا دخل فيه لامتناع اجتماعهما (قال على أن يكون)
الأوضح فتكون الخ (قال مرددة المحمول) فيراد بالاختلاف فى تعريف التناقض أعم مما بين

(١) كما في نقائص المركبات الكلية

للضرورة في الكيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها في الكيف فلا منافات بينهما وكذا الكلام في أن نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الأعم من الدائمة (١) (قوله كما في نقائص المركبات) إنما اعتبر في نقائصها أن تكون منفصلة مانعة الخلو مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لأن صدق المركبة بصدق كل من الجزئين وكذبها بكذب أحد الجزئين أو كليهما وإذا كان يكذب أحدهما كان أحد جزئي النقيض أعني المنفصلة صادقا والآخر كاذبا لا محالة. وإذا كان يكذبهما معا كان كلا جزئي النقيض صادقين معا فلا بد أن يكون الحكم في النقيض على وجه يحتمل صدق أحد الجزئين وصدق كليهما أي وجد التامع الذاتي بين المركبة ونقيضها والحكم على ذلك الوجه لا يكون إلا بأن يكون تلك المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأعم الشامل المنفصلة الحقيقية تأمل

(قال كما في) استقصائية (قال نقائص الخ) قال عصام يكفي في نقائص المركبات الكلية أيضا تلك العملية الكلية فاعتبارها في الجميع أقرب إلى الضبط وأسهل استعمالا في الخلف حيث لا يحتاج إلا إلى إبطال قضية واحدة بخلاف ما إذا كان النقيض منفصلة فانه يحتاج إلى إبطال قضيتين (قوله في نقائصها) أي المركبات كلية أو جزئية (قوله صدق المركبة) كلية أو جزئية (قوله وإذا كان) أي كذب المركبة (قوله تأمل) كأن وجه الأمر بالتأمل أن مانعة الخلو بالمعنى الأخص كما تصدق عن صادقين كذلك حاصله بانه منع الحكم منانته للحد بالمعنى الأعم الشامل انه لو جرد من غير بالمعنى الأخص بل جرد من

المتناقضين أو اجزائهما والا انتقض جمعا بنقائص المركبات كلية أو جزئية لأن المتناقضين وإن لم يختلفا بالاجاب والسلب لكن اختلف اجزائهما بهما وكذا الاختلاف في الجهة والاتحاد في النوع ولك تخصيص التعريف بالتناقض بين القضية ونقيضها الحقيقي (قوله في نقائصها) أي المركبات الكلية لا مطلقا إذ يأتي عنه ظاهر قوله أن تكون منفصلة. وحمل المنفصلة على ما يعم العملية الشبيهة بها وإن أیده جريان الدليل في نقائص الجزئية يزيده تعليق الحاشية على نقائص الكلية ولزوم عموم المجاز (قوله بصدق كل الخ) أي بسببه أو معه والمغايرة الاعتبارية بين صدق الكل والجزء كافية في السببية والاستصحاب (قوله على وجه يحتمل) أي يصح ذلك الحكم مع تيقن صدق الخ فلا تصدق مانعة الخلو بالمعنى الأخص إذ لا يعلم فيها صدق أحدهما أو كليهما إذا قطع النظر عن خصوص المادة تركبها من الشيء وأعم من نقيضه (قوله تأمل) وجهه أنه لو كانت المنفصلة مانعة الخلو بالمعنى الأخص لم يصح

لأن تلك المنفصلة كاذبة مع الجزئية المركبة فيما كان المحمول ثابتا لبعض الافراد دائما مسلوبا
عن البعض الآخر دائما كما في بعض الجسم حيوان بالفعل لادائما (١) وهو كاذب مع كذب
قولنا إما لا شيء من الجسم بحيوان دائما وإما كل جسم حيوان دائما (٢) بخلاف تلك الحملية
المرددة المحمول اذ كل جسم لا يخلو عن دوام الحيوانية أو دوام اللاحيوانية فهي صادقة

[illegible]

تصدق عن صادق وكاذب وليس الحكم فيها إلا بامتناع كذب طرفيها سواء كان كل من الطرفين صادقاً
أو كان أحدهما صادقاً والآخر كاذباً فلتسكن فيها إذا كانت المِرْكة كاذبة يكذب الطرفان مركبة من
صادقين وفيما إذا كانت كاذبة يكذب أحدهما مركبة من صادق وكاذب ولذا كانت مركبة من الشيء ومن
أعم من النقيض كمية دائماً فافهم (قال دائماً) أو بالضرورة (قال بالفعل) أو بالامكان الخاص (قال
وهو كاذب) في قوة التعليل لصحة المثال (قال قولنا أما لاشئ الخ) هذا مركبة من الشئ ومن أخص
من النقيض كمية وجهة فتصدق مانعة الجمع وتكذب مانعة الخلو لصدق الأولى من الكاذبتين وكذب
الثانية منهما فلو قيل بأن نقيض الجزئية الكاذبة مانعة الجمع الصادقة وبالعكس لم يحتاج إلى العدول إلى
ذلك الجملة مع أنها في قوة منفصلات شخصية مانعة الجمع فانها في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان
دائماً وإما ليس بحيوان دائماً. وظاهر أنها مركبة من الشيء ومن أخص من النقيض فليتأمل (قال دائماً)
أو بالضرورة (قال عن دوام) أو عن ضرورتها (قوله في الموضوع) أي في الموضوع الحقيقي (قوله
حيوان دائماً) فلا يسلب عنه الحيوانية (قوله ليس بحيوان) فلا تثبت له الحيوانية

فما اذا كان رفع المركب برفع أحد جزئيه فقط اذ هي ماحكم فيها بالانفصال في الكذب وعدمه في الصدق كما سبق من المصنف في الحاشية . فاندفع ما قيل إن الحكم فيها بالمعنى الاخص على وجه يحتمل صدقهما وصدق أحدهما اذ تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب لأنها لا تصدق عن صادق وكاذب والا لما كانت بالمعنى الاخص مساوية لها بالمعنى الاعم (قال لان تلك) فيه نشر مكموس (قال فيما كان المحمول) بأن يكون خاصة غير شاملة للموضوع ولازما لبعض مصادقه (قال اما لا شيء) منفصلة مانعة الجمع صادقة التبركها من الشيء ومن أخص من نقيضه كما وجهه هذا . ولم يقل بأن نقيض المركبة الجزئية مانعة الجمع مع

لأنه تارة ينشأ عن اتحاد بعض الأجزاء المركبة المذكورة في

وبعدها أخرى ليصدق المركبة الجزئية وإنما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضاً مفارقاً كالقيام والقعود وغيرهما. نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بأن بعض الجسم حيوان دائماً وبعضه ليس بحيوان دائماً لعدم اتحادهما في الموضوع الحقيقي وإن اتحدتا في الموضوع المذكور لكن ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان المتحدتان في الموضوع الحقيقي كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل (٢) قوله بخلاف تلك الحملية المرددة المحمول (الح) فإن المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم وإذا حكم على كل فرد من الجسم بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما كما هو مدلول تلك الحملية

(قوله ذلك) أي الاتصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى (قوله مفارقاً) بخلاف ما إذا كان عرضاً لازماً كالضحك بالقوة (قوله لكن ليس) استدراك لنوم أنه لم لا يجوز أن يكون المراد من جزئي المركبة أعم من أن يتفقا في الموضوع الحقيقي والمذكور فيصدقان ويكون كذب تلك المنفصلة لذلك

استلزام صدق كل منهما كذب الأخرى ليتوافق تقييد السككية والجزئية في الاشتغال على التردد الخلو والجزئية وتقييدها في كونها حملية* وأما القول بأن الحملية الاتية في قوة منفصلات شخصية مائة الجمع قلنا في المثال المذكور في قوة إما زيد حيوان دائماً أو ليس بحيوان دائماً وهي مركبة من الشيء ومن أخص من النقيض فجعله مانعة الجمع أولاً أولى ففيه أما أولاً فلان حكم الشيء اجمالاً غير حكمه تفصيلاً. وأما ثانياً فلان الجهة غير معتبرة في انعقاد مانع الجمع والخلو والا لم يكن المنفصلة المذكورة لنقيض مثال السككية شيئاً منهما لأن كلا من جزئيهما أعم من وجهه من الآخر جهة فالمثال المذكور مركب من النقيضين لما سبق في الخصوصية فتصدق مانعة الخلو بلامنى الأعم (قوله وبعدمها أخرى) الأنسب وبسلبها أخرى لأن الجزء الثاني سالبة لا معدولة لكنه نبه به على تساويهما هنا لاقتضاء السالبة في المركبات وجود الموضوع (قوله ذلك) أي صدقها والإشارة به إلى الانصاف بالمحمول تارة وعدمه أخرى مع بعدها محوجة إلى الاستخدام (قوله نعم يصدق) إشارة إلى منشأ زعم القائل بصدق الأصل في المثال المذكور للمركبة الجزئية وهو عدم الفرق بين الجزئيتين حال التركيب وبينهما حال التفصيل* وقوله يصدق إشارة إلى الواضحة والشرطية أعني كلما كانتا صادقتين صدقت المركبة بطولية

أو على الثاني سؤالات من الجسم حيوان دائما أو لا دائما بعض الخ لأن هذا تفصيل لمحمولات رفع الإيجاب الخ وهو صادقة بالسلب الكلي والسلب الجزئي وإيجابه جميعا ^ع

كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما أو لا حيوانا دائما أو كان بعضه حيوانا دائما والبعض الآخر لا حيوانا دائما فيصدق النقيض بهذا المعنى الشامل ^{رفع الإيجاب الخ وهو صادقة بالسلب الكلي والسلب الجزئي وإيجابه جميعا} للاحتمالات الثلاثة مع كذب الأصل وإنما يصدق الأصل المقيد بالادوام فيما كان المحمول عرضاً مفارقاً نحو بعض الإنسان كاتب بالفعل لا دائما وحينئذ يكذب النقيض بهذا المعنى لأخذ الدوام في جزأيه إذ لو صدق لوقع أحد الاحتمالات الثلاثة أما كون كل إنسان كاتباً دائما أو لا شيء من الإنسان بكاتب دائما أو كون بعضه كاتباً دائما والبعض الآخر ليس بكاتب دائما والكل باطل واستفيد مما ذكرنا أن لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقاً آخر وهو جعل المنفصلة ذات أجزاء ثلاثة بأن يقال في المثال المذكور إما لا شيء من الجسم بحیوان دائما أو كل جسم حيوان دائما أو بعضه حيوان دائما والبعض الآخر ليس بحیوان دائما ^{جزء ثالث} وظهر أيضا أن المراد من الحكمين اللذين وقع الترديد بينهما الحكمان المكيفان بكيفية ^{جزء أول} ^{جزء ثان} ^{رفع الإيجاب الخ وهو صادقة بالسلب الكلي والسلب الجزئي وإيجابه جميعا} ^{أول قولنا أولاً فالحاشية فان المنهزم للدوام} (قوله بهذا المعنى الشامل) أى بمعنى أن كل فرد لا يخلو عن أحدهما (قوله واستفيد) هذا مع قوله وظهر أيضا نشر معكوس (قوله مما ذكرنا) من قولنا السابق سواء كان كل جسم حيوانا الخ (قوله وظهر) أى

وقوله لكن إشارة إلى منع الملازمة بسند أنه ليس جزء الخ (قوله كان ذلك) فيه مساهلة والاخصر الأولى أن يقول بدل قوله كان ذلك الحكم صادقا صادق (قوله سواء كان كل جسم) لأن الجزء السلبي من تلك الحلية رفع الإيجاب الكلى فيصدق بالسلب الكلى وهو الشق الثاني وبالإيجاب والسلب الجزئيين وهو الشق الثالث (قوله فيصدق النقيض) يعنى يصدق النقيض بمعنى أن كل فرد لا يخلو من أحدهما لشموله للاحتتمالات الثلاث بخلاف المنفصلة المرددة فيها بين القضيتين السكيتين فانه يخرج عنها الشق الثالث ولذا كانت كاذبة (قوله وإنما يصدق) أى إذ فهو علة لقوله مع كذب الأصل (قوله كاتب بالفعل) قيد المحمول والجهة محدوفة أو بالعكس (قوله أولا شيء الخ) لم يقل أولا كاتباً مع اخصر به وانسبته بقوله المار أو لا حيوانا لأن كلمة لا هنا للسلب وكل ليس قد يحى لرفع الإيجاب الكلى إذا خالفت العبارة الاعتبار فيتموه لغوية الشق الثالث ولم يبال به فيما مر انكالا على التصريح بالسلب الكلى فى المتن (قوله مما ذكرنا) من أن صدق النقيض لشموله للاحتتمالات الثلاث (قوله ليس بحیوان دائما) متنازع فيه للوقوع واللا وقوع (قوله وظهر ايضا) من قوله بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم (قوله من الحكمين) صريح فى أن الترديد بين الحكمين فى تسمية النقيض حلية مرددة

مع كذب الأصل وتقيض كل نوع من الخارجية والحقيقية والذهنية موافق له في ذلك النوع ومخالف له في الكيف والسكم كما ان تقيض الشرطية موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال وفي النوع من الزوم والعناد والاتفاق ومخالف له في الكيف والسكم جميع ذلك بناء على أن تقيض كل شئ في الحقيقة رفعه وان اطلقوه

من تقييد الحيوانية وسلبيها بالدوام (قال من الخارجية) من للتبعيض بناء على تقديم العطفين على الربط فكأنه قال من هذه الانواع الثلاثة وللتبين بناء على العكس (قال تقيض الشرطية) أي كل شرطية (قال وفي النوع) التعرض للموافقة في النوع مغن عن التعرض للموافقة في الجنس (قال والعناد) بل وفي خصوص العناد أو الاتفاق الانفصالي أيضا (قال له) الأولى لها (قال كل شئ) أي أيجاب بقرينة المقابلة بالرفع (قال رفعه) أي وبالعكس فلا يلزم أن يكون تقيض الرفع رفع الرفع دون الايجاب (قال اطلقوه) أي التقيض

الحمول مساححة (قال وتقيض كل) أي تقيض ماصدقه فضمير قوله له عائدا إلى المضاف المحذوف لا إلى النوع فلا يلزم اتحاد موافق بالفتح والموافق فيه والعموم المستفاد من كلمة كل معتبر بعد ارتباط قوله موافق الخ بما قبله والا لم يصح قوله في ذلك النوع (قال ومخالف له) هذا كقوله الاتي ومخالف الخ مستغنى عنه بما مر (قال تقيض الشرطية) أي تقيضها الحقيقي فلا يرد أن المركبة السكالية تقيض الشرطية المنفصلة كما سبق مع مخالفته في تلك الامور لأنها تقيض مجازي * وفي قوله جميع ذلك ايماء إلى ذلك (قال وفي النوع) قد يقال التعرض للموافقة في النوع مغن عن التعرض للموافقة في الجنس وفيه أنه لو تركه لتوهم أن موافقة التقيضين الاتفاقيتين في الاتفاقية كافية وإن كانت احدهما متصلة والأخرى منفصلة (قال من الزوم) صريح في أن الشرطية لا تكون موجهة وفقا لعبد الحكيم (قال والاتفاق) بل في خصوص انواعه اتصاليا أو انفصاليا وكذا في انواع العناد (قال جميع ذلك) أي المذكور من قوله وتقيض كل الخ (قال كل شئ) أي وجودي بمعنى مالا يكون في مفهومه سلب شئ * وليس المراد بالشئ الايجاب لانه لا يشمل نقائص المفردات والكلام وان كان في القضايا إلا أن ذكر الشئ على وجه العموم أحسن هذا * وإذا كان الرفع تقيضا له يكون هو تقيضا للرفع لأن التناقض نسبة متكررة (قال في الحقيقة رفعه) لم يقل وبالعكس لان التناقض من النسب المتكررة * وتوهم كون تقيض السلب سلبه مدفوع بقوله سابقا وبالعكس كما ذكرنا ثم إن المراد برفعه ما يعم رفعه في نفسه وهو في القضية والمفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى العدول ورفعته عن شئ وهو في المفرد إذا أخذ تقيضه بمعنى

فرد كراهه وضمير له المضاف المحذوف الخ

فإنها إذا جازا على النقيض الحقيقي ولذا جعلوا الإطلاق العام تقييضا للدوام الذاتي مع أن
 تقييضة الحقيقي رفع الدوام * وقد يطلق التناقض على اختلاف المفهومين المفردين عدولا
 وتحصيلا بحيث لا يصدقان معا على شيء واحد ولا يرتفعان معا عن الوجود في ظرف
 الثبوت وأن جاز ارتفاعهما عن المعدوم فيه كالانسان والانسان فيسمى كل منهما تقييضا
 للآخر كما سبق في باب الكليات * وأما التقيضان بالمعنى الأول فلا يجتمعان ولا يرتفعان
 إلا عن موضوع موجود ولا عن موضوع معدوم *

أول شرط لنقض على باب التقيض الحقيقي
 مع أن جاز ارتقاءهما عن المعدوم

﴿ فصل في العكس المستوي ﴾

وهو تبديل أحد جزئي القضية بالآخر مع بقاء كيف الأصل

العكس بالمعنى المستوي
 هو إذا كان الأصل
 لا يصدق
 في العكس
 أي التكرار لا الحقيقي

(قال مجازا) إطلاقا لاسم أحد المتلازمين على الآخر فالعلاقة التلازم وإنما لم يكن الإطلاق حقيقيا
 لا اعتبارهم في تعريف التناقض الاقتضاء الذاتي لامتناع الصدق والكذب (قال الإطلاق العام) أو الحيني
 (قال الذاتي) أو الوصفي (قال الدوام) الذاتي أو الوصفي (قال أحد جزئي) الإضافة للاستغراق أي
 كل واحد من جزئيه (قال القضية حملية أو شرطية) (قال بقاء كيف) أي مع بقاء كيفه المحقق
 وصدقه المفروض (قال الأصل) من أقالة المظهر مقام المضمّر
 أي المقدر تقدير ممكن أو محال

السلب وإن عموم السكك معتبر بعد قوله رفعه والافسد المعنى (قال مجازا) قضيته إطلاق تقيض زيد
 انسان على زيد ليس بناطق وليس كذلك * إلا أن يقال لا يطلق عليه لعدم اتحاد المحمول * ويتجه
 عليه أنه شرط النقيض الحقيقي * ولا يبعد القول بأن هذا الإطلاق مخصوص بما إذا لم يوجد النقيض
 الحقيقي (قال وقد يطلق) هل هو بالاشتراك اللفظي أو بوضعه لمعنى يعم القسمين (قال عن الوجود)
 أي عما وجد في ظرف ثبوتها شيء خارجا أو ذهنا فتقوله في ظرف متعلق بالوجود والمراد بالثبوت هو
 الرابطي (قال كالانسان) وهما مرتفعان عن العناء خارجا لاذنه (قال ولا عن موضوع) هذا مدار
 الفرق بين النقيض بهذا المعنى وبينه بالمعنى المازر (قال في العكس المستوي) بالمعنى المصدري أو بمعنى
 أخص القضايا الآتية * والتنصيص على الأول فقط بقرينة التعريف ضعيف لجواز أن يكون في هو
 استخدام . وجعل قرينته كون الكلام في احكام القضايا إنما يتم على رأي عبد الحكيم من انها المعاني
 المصدرية التي هي مأخذ محمولات المسائل لاعلى رأي عصام من أنها مفهوم النقيض والعكس بمعنى
 القضية الحاصلة من التبديل (قال وهو تبديل) أي تبديل وصفه بوصف الآخر مع بقاء عنوانها بجعل
 الاول موصوفا بالثانوية وبالعكس فلا يرد تقديم الموضوع في نحو ضرب زيد لعدم تبديل الصفة ولا
 تبديل بعض البشر حيوان ببعض الحيوان انسان لعدم بقاء العنوان (قال جزئي القضية) الإضافة

أولاً في الأصل من غير ضرورة
فإذا التمسنا الاتفاقية إذا لم يفتقد
تطبيق وقوعه في العكس بالعكس
المعنى بتبديل ما ليس بالمتصل
بما ليس بالمتصل

بالتبديل ولا اعتبار لعكس المنفصلات لعدم امتياز أحد جزئيهما عن الآخر بالطبع
ولا فائدة في عكس الاتفاقيات فالمعتبر المفيد ليس إلا عكس الحملات والمتصلات الزومية
قولنا بعض الحيوان إنسان سواء كان حينية مطلقة أو مطلقة عامة أو ممكنة عامة
وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتان كل منهما
أعم مطلقاً من الحينية المطلقة * وقس عليه البواق

(قال لعدم امتياز) أي بحسب المفهوم وذلك لأن مفهوم المقدم فيها المعاند ومفهوم التالي المعاند
والمعاند من الطرفين وعروض المقدمة لاحدهما والتالوية لآخرهما إنما هو بالوضع بخلاف المتصلات
اللزومية فإن مفهوم مقدمها الملزوم ومفهوم تاليها اللازم وربما يكون الشيء ملزوماً لا لازماً (قال
ولا فائدة) أقول انتفاء الفائدة هنا ليس إلا لانتفاء الامتياز الطبيعي ^{المتصلات} فضلاً فائدة في ثنى الفائدة هنا وفي
الامتياز ثمة السكّن بقى أن الاتفاقيات قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجوداً كان الفلك
متحركاً فإن المقدم مستصحب للتالي كما بخلاف التالي (قال الاتفاقيات) أما الخاصة فلأن مفهومها
موافقة التالي الصادق للمقدم كذلك وهي من الطرفين * وأما العامة فلمقدم جواز موافقة التقدير ^{ولا بد من زيد كونه حادياً يفتقر الترتيب والانتفاء ويوجد حركة الفلك كونه قريباً عندهم يتنظرون}

متنازع فيه للمنعكسة وقوله لوازم وقوله أعم (قال ولا اعتبار) أي أولاً عكس لها لأن المراد بالتبديل
ماله تأثير في المعنى لأن مباحثهم بالنظر إليه والقول بالتغاير ممنوع أن أريد التغاير مع التأثير وغير مفيد
أن أريد التغاير مع عدمه (قال لعكس) مستوي أو عكس تقيض (قال المنفصلات) الأولى والآخر
أن يزيد والاتفاقيات الخاصة ويترك قوله ولا فائدة في عكس الاتفاقيات وقوله المفيد لما قاله عصام من
أن وجه عدم الفائدة فيها عدم امتياز الجزئين بالطبع * ثم إن طرفي الاتفاقية متوافقان في الصدق
وليس بينهما استصحاب فليس المقدم مستصحباً للتالي فضلاً عن كليته والالوجبت العلاقة بينهما
لأنها أمر بسببه يستصحب المقدم التالي على ما قاله عبد الحكيم فتكون لزومية * فاقيل إن الاتفاقية
قد تمتاز بالطبع كما في قولنا كلما كان زيد موجوداً كان الفلك متحركاً فإن المقدم مستصحب للتالي كلياً
دون العكس وهم (قال ولا فائدة) يتجه عليه أن موافقة التالي للمقدم فيها ليست كعكسها لجواز كون
التالي اعم فيفيد عكس الموجبة السكلية فيها * والقول بأن الصادقتين متوافقان من غير تفاوت لأن
الأمر الصادقة صادقة على جميع الأوضاع والأحوال المنعقدة معها في نفس الأمر إنما يصح إذا كانا
متساويين تأمل (قال في عكس الاتفاقيات) فيه إشعار بأن العكس صحيح فلا بد أن يخصص بالاتفاقيات
الخاصة لئلا يتجه أن عكس الاتفاقية العامة غير صحيح لجواز موافقة التالي الصادق تحقيقاً للمقدم

فالموجبة كلية كانت أو جزئية لا تنعكس إلى موجبة كلية لصدق الأصل بدونها فيما كان المحمول أو التالي أعم نحو كل إنسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضى .
ولا يصدق عكسهما السكلي بل إلى موجبة جزئية فقط فن الدائميتين والعامتين تنعكسان إلى حينيه مطلقة . فإذا قلت كل إنسان أو بعضه حيوان باحدى الجهات الأربع من الضرورة والدوام مادام الذات أو مادام الوصف ينعكس السكلي إلى قولنا بعض الحيوان إنسان بالفعل حين هو حيوان . ومن الخاصيتين إلى حينية لادائمة .
من المركبات

التحقيق حيث لم يصدق وإن جاز العكس (قل فالموجبة) حملية أو شرطية (قل فيما كان) أى فى أصل (قال فن الدائميتين) ولا تنعكس شئ من تلك الأربع إلى نفسها ولا إلى الاخرى لصدق قولنا كل كاتب حيوان بتلك الجهات الأربع وكذب بعض الحيوان كاتب باحداها لكن هذا فى المشروطة إذا كانت بالمعنى الثانى (قال إلى حينية) جزئية (قال إلى قولنا بعض) فانه لو لم يصدق هذا لصدق نقيضه اعنى لا شئ من الحيوان بانسان دائما مادام حيوانا فإذا ضم كبرى إلى الاصل صغرى ينتج لا شئ من الانسان أو ليس بعض الانسان بانسان دائما مادام الذات أو مادام الوصف (قال إلى حينية) جزئية مثلا إذا صدق كل منخسف أو بعضه مظلم بالضرورة أو بالدوام مادام منخسفا لادائما يصدق بعض المظلم منخسف بالفعل حين هو مظلم لادائما * أما الجزء الاول منه فلانه لو لم يصدق اصدق نقيضه اعنى لا شئ من المظلم منخسف دائما مادام الوصف فإذا ضم كبرى إلى الجزء الاول من الاصل صغرى ينتج لا شئ من المنخسف أو ليس بعضه بمنخسف مادام الوصف وهو محال * وأما الجزء الثانى فلانه لو

المفروض الصدق بخلاف العكس (قال كلية) ولو حكمية فيدخل الشخصية فيها إذا كان محمولها كليا وكذا الجزئية فتشمل المهمة (قال موجبة جزئية) ولا يرد بعض الانسان زيد لأن عكسه بعض المسمى بزيد انسان لأن التحقيق عدم صحة حمل الجزئى لازيد انسان فلا حاجة إلى جعل فقط للحصر بالنسبة إلى السكلية فقط (قال فن الدائميتين) أفاد بذلك أن الحملية لا تنعكس مالم تكن موجهة لجواز تحققها فى ضمن الموجهة الغير المنعكسة كالممكنة مع كذب العكس فيها على ما قاله أبو الفتح (قال تنعكسان) الأخصر الاولى تنعكس (قال إلى حينية) لا الى ما هو أخص لصدق كل كاتب انسان باحدى الجهات الأربع دون عكسه الموجهة بما هو أخص من الاطلاق الحينى (قال ومن الخاصيتين) الاولى هنا وفيما يليه ترك من (قال الى حينية لادائمة) مشعر بان لادوام الاصل كلية أو جزئية تنعكس سالبة جزئية مطلقة عامة . ويتجه عليه أن عكس السالبة الكلية سالبة كلية وانها اذا كانت مطلقة عامة لا تنعكس

والسالبة السكّية تنعكس الى نفسها فن الدائمتين الى دائمة كلية ومن العامتين الى عرّفة
عامة كلية ومن الخاصتين الى عرّفة عامة كلية مقيدة بالادوام الذاتي

الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها وانعكاس السالبة الضرورية
الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى الشكل الاول على مذهب الفارابي
لما تقدم ان عيشة من العكس والاصل ان لا يتلازمان لان نقيضهما كذلك قتل

السلطان في الحقيقية والذهنية وجوب تقييد الممكنتين بالخارجيتين (قوله الممكنة العامة) أى الموجبة
كلية أو جزئية (قوله متلازمان) أى وجوداً على رأى الفارابي وانتفاء على رأى الشيخ فيجوز على رأى
الفارابي دون الشيخ اثبات انعكاس كل من الممكنة العامة الموجبة والسالبة الضرورية الى نفسها
بتدليل العكس المتوقف على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ
(قوله ينتج في الخ) أى فيجوز اثبات انعكاس كل من القضيتين المذكورتين بتدليل الخلف المتوقف
على انتاج الممكنة في صغرى الشكل الاول على رأى الفارابي دون الشيخ (قال الى دائمة كلية) ولا
تنعكس الضرورية ضرورة على مذهب الشيخ اصدق لاشئ من مركوب السلطان بحمار بالضرورة
مع كذب لاشئ من الحمار بمركوب السلطان بالضرورة * واما على رأى الفارابي فالاصل كاذب ولذا
كذب العكس ضرورية ومن هذا المثال يعلم عدم انعكاس المشروطة بالمعنى الثاني كنفها ايضا تبصر
(قل مقيدة بالادوام) مثلاً إذا صدق لاشئ من المنخسف بمضى بالضرورة أو بالادوام الوصفين
لا يصدق فيه لاشئ من مركوب السلطان بحمار بالضرورة مادام مركوب السلطان بالضرورة وهو بعض الحمار كونه بالادوام
الممكنتين تارة بأنه لو لم يصدق في عكس قولنا كل حمار مركوب السلطان بأحد الامكانين بعض مركوبه
حمار بالامكان العام لصدق نقيضه وهو ينعكس الى ما ينافي الأصل اعني لاشئ من الحمار بمركوبه
بالضرورة وأخرى بضم نقيض العكس التي هي سالبة كلية ضرورية بالكبرورية الى الاصل لينتج
الحال. ومنع الدعوى المدللة راجع الى مقدمة معينة من دليلها وما يقبل المنع من الاول انعكاس النقيض
ضرورية. والثاني كون الاصل صغرى لان بواقى المقدمات محل الوقف (قوله متلازمان) أى وجوداً
فقط ان جعل قوله الا على مذهب الخ متنازعا فيه لمتلازمان ولتنتج وجوداً وعندما ان جعل قيداً
لثاني فقط (قال والسالبة السكّية) حملية أو شرطية ويدخل فيها الشخصية فانها تنعكس كلية اذا كان
محمولها كلياً والا فشرطية (قال الى نفسها) أى مثلها كما وكيفاً ولم يقل الى سالبة كلية لانه اخصر مع
ظهور المراد ضرورة امتناع عكس الشئ الى نفسه (قال الى دائمة كلية) قيد السكّية هنا وفيها يأتي
مستدرك (قال الى عرّفة عامة) هل هذه القضية بسيطة. أو مركبة أولاً ولا. الاقرب الثالث
لانهم متوقفون والى السالبة السكّية تنعكس كنفها

وهذا هو كذب الضرورية بحمار السلطان بالضرورة
وهو كذب الضرورية بحمار السلطان بالضرورة

والذين تنعكس وهو السالبة الضرورية

في البعض وهذه هي القضايا الست المنعكسة السوالب ولا عكس للبواقي التسع والسالبة الجزئية لا عكس لها الا في الخاصتين تنعكس فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لهما

لادائما أى كل منخسف مضى * بالفعل صدق لاشئ * من المضى * بمنخسف بالدوام الوصفى لادائما في البعض أى بعض المضى * منخسف بالفعل * أما الجزء الأول منه فلا نأظم تقيضه اعنى بعض المنخسف مضى * بالفعل حين هو مضى * صغرى الى الجزء الاول من الاصل كبرى ينتج بعض المضى * ليس بمضى * حين هو مضى * وهو محال * وأما الجزء الثانى فلا نأظم تقيضه أيضا اعنى لاشئ * من المضى * بمنخسف دائما كبرى الى الجزء الثانى من الاصل صغرى ينتج لاشئ * من المنخسف بمنخسف دائما وهو أيضا محال (قال في البعض) لافى الكل بأن تكون كلية . وكتب أيضا قال في البعض لكذب اللادوام فى الكل إذا كان موضوعه أعم كلا دوام العكس فى المثال الذى ذكرنا فانه يكذب فيه أن يقال كل مضى منخسف بالفعل لأن بعض الكواكب ليس بمنخسف دائما وإن كان الانخساف غير مختص بالقمر تأمل (قال وهذه) أى الدائمات والعامتان والممكنات مع قطع النظر عن كونها سالبة تأمل (قال التسع) وهى الوقتيات الأربع والوجوديتان والممكنات والمطلقة العامة لصدق قولنا لاشئ * من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع مع كذب لاشئ * من المنخسف بقمر بكل منها كالأخص (قل الموافقة لهما) كقولنا فى عكس بعض المنخسف ليس بمضى * بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما بعض المضى ليس

(هذا) ولم يقل إلى عرفية خاصة كلية لأن الموجود فيها اللادوام فى الكل وهو كاذب فيما كان الموضوع أخص من المحمول كقولنا فى عكس الجزء الثانى من لاشئ * من المنخسف بمضى * بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما أى كل مضى * منخسف بالفعل لصدق تقيضه وهو بعض المضى * ليس بمنخسف دائما . ولم يقل إلى عرفية خاصة جزئية لأنه مع منافاته لقوله تنعكس الى نفسها يتجه أنها بالنظر الى الجزء الأول لا يكون أخص القضايا اللازمة للاصل لصدق السكالية وهى أخص من الجزئية (قال المنعكسة السوالب) الاولى ترك السوالب لئلا يحتاج إلى الاستخدام فى هذه بأن يراد بها الدائمات والعامتان والخاصتان مع عدم ملاحظة كونها سوالب أو يجمل السوالب صفة القضايا . بل الاولى وهذه الست هى السوالب المنعكسة (قال للبواقي) لصدق لاشئ * من القمر بمنخسف بكل من الجهات التسع وكذب لاشئ * من المنخسف بقمر بأى جهة قيدت (قال لا عكس لها) لجواز سلب الخاص عن بعض أفراد العام دون العكس (قل إلا فى الخاصتين) لأن قولنا بعض المنخسف ليس بمضى * بالضرورة أو بالدوام الوصفين لادائما يقتضى تنافى وصف الاضائة والانخساف الصادقين على ذات الموضوع كل منهما فى وقت فكما يجوز سلب أحدهما عنه لادائما بل عند كون الآخر موجودا يجوز سلب الآخر كذلك (قال تنعكس فيهما)

في الكيف والكم وانعكاس القضايا الى عكوسها عكسا مستويا أو عكس تقيض ثابت بالخلف وهو أن يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس منتج لمنافي الاصل . وعدم انعكاسها رأسا أو الى ما هو اخص من عكوسها ثابت بالتخلف في بعض المواد *

بمنخسف بالدوام الوصفى لاداماً (قال القضايا) أى كلها بسيطة أو مركبة (قال إلى عكوسها) أى الى نفسها إن كانت بسيطة والى كل من جزئها إن كانت مركبة * وكتب أيضا أو إلى اعم من عكوسها (قال ثابت بالخلف) لا يخفى أن ثبوت لادوام عكس الخاصيتين الجزئيتين السالبتين وإن كان بدليل الخلف بأن يضم تقيضه بالكبروية الى لادوام الاصل بالصغروية إلا أن ذلك الدليل لا يجري في الجزء الاول منه فينبغي استثناءه وقس على ذلك نظيره في عكس النقيض وكذا لا يجري في انعكاس السالبة عكس تقيض كما يأتي (قال تقيض العكس) أى لنفسه ان كان بسيطا أو كل من جزئيه ان كان مركبا (قال إلى الاصل) أى لنفسه ان كان بسيطا أو أحد جزئيه فقط على ما ذكرنا أو كل من جزئيه أيضا على ما ذكرنا (قال لمنافي) كأن ذكر منافي الاصل بطريق التمثيل والا فاستحالة أكثر النتائج لادخل لها

لا يمكن ان يصح كبروية بسيطة لا يصح ان يكون صغروية بسيطة
الاولى من الاصل
المنضم اليه تقيض الجزئ الاول
من العكس لا يخلو الخلف

بيان الجزء الايجابي من الحصر (قال في الكيف) مستدرك كالاجاب في عكس الموجبة فلو قال بدل قوله الموافقة الخ الجزئية لكفى (قال أو عكس تقيض) أقول دليل الخلف لا يجري في عكس تقيض القدماء . أما في السالبة فلم يرد تكرار الاوسط ان كانت كلية وذلك لعدم صحة جعلها صغرى أو كبرى لتقيض العكس ان كانت جزئية * وأما في الموجبة حمالية أو شرطية فلم يرد صلوح تقيض العكس لكونه سالبة جزئية لكبروية الشكل الاول وصغروية وكذا لا يجري في بعض افراد عكس تقيض المتأخرين إلا أن يقال إن في تعميم العكس تغليباً * والمراد بتقيض العكس في تعريفه أعم من الحكمي فيشمل لازم التقيض (قال بالخلف) سمي به لاستلزامه الباطل على تقدير عدم حقية العكس أو لأنه استدلال على المطلوب من ورائه على قياس دليل الخلف (قال وهو أن يضم) أى الخلف هنا لا مطلقاً فلا يرد أن هذا تعريف بالاختصاص لأن الخلف اثبات المطلوب بإبطال تقيضه * واعلم أن هاهنا دليلين آخرين العكس والافتراض . والمصنف لم يذكر الأول لان بيان انعكاس السوالب به يتوقف على معرفة عكس الموجبات وبالعكس فاثبات عكس الكل به مستلزم للدور ولا الثاني لأنه مخصوص بالموجبات والسوالب المركبة لاقتضائه وجود الموضوع أو لانه مستلزم للدور بحسب الظاهر أو لأنه قياس من الشكل الثالث ظاهر آ واثبات انتاجه موقوف على العكس (قال رأساً) أى بالسلكية وفي جميع المواد كما في السالبة الجزئية فيما عدا الخاصيتين

وهو قولنا قد يكون ان تحقق احد النقيضين

فان قلت فلا عكس للموجبة المتصلة ايضا لصدق الاصل بدون العكس في قولنا كلما تحقق
 النقيضان تحقق احدهما . نعم على تقدير كون تحقق احدهما مع الآخر يصدق عكسه الجزئي
 لكن ذلك التقدير من الاوضاع المتنوعة الاجماع مع ذلك المقدم الممكن * قلت لما كان تالى
 الاصل مقيدا بقيد مع الآخر وفي ضمن المجموع كما عرفت (١) كان ذلك التقدير من اجزاء المقدم

بالاصل . فلو قال منتج للمحال كما قال غيره ليعم الكل لكان اظهر (قال فان قلت) كانه نقض شبيهى
 باستلزام تلك الدعوى خلاف ما قررته سابقا من ثبوت العكس للموجبة اللزومية (قال فلا عكس) أى
 رأسا للموجبة مع أنه خلاف ما قررته سابقا (قال أيضا) أى كالعكس رأسا للنقيضا التي ثبت تخلف
 عكسها في بعض المواد (قال في قولنا الخ) وكذا في قولنا كلما كان زيد فرسا كان حيوانا فانه وان صدق
 العكس على تقدير حيوانية زيد مع صاهليته إلا أن ذلك من الاوضاع المتنوعة الاجماع مع مقدم العكس
 ويجب بما يأتى (قال نعم) منع لقوله بدون العكس (قال مع الآخر) أى أوفى ضمن المجموع (قال
 يصدق) أى يصدق عكسه الجزئي بأن جعل ذلك التقدير من اجزاء المقدم لامن الأوضاع (قال لكن)
 اثبات لما هو المنوع (قال المتنوعة الاجماع) أى فيكذب ذلك العكس الجزئي (قال المقدم الممكن) انما
 يكون المقدم ممكنا اذا قيد بقيد فقط على رأى المصنف أو كان لا بشرط شيء أيضا على رأينا (قال قلت)
 التلخيص ذلك التقدير

(قال فان قلت) معارضة تقديرية بقياس استثنائي غير مستقيم . تقريره لو كان عدم الانعكاس ثابتا
 بالتخلف لزم عدم انعكاس الموجبة المتصلة اللزومية لكن التالى باطل . أما الملازمة فلصدق الاصل
 الخ . وأما بطلان التالى فلأنه خلاف ما قررته سابقا من انعكاسها . ويمكن جعله منعا مجازيا
 أو نقضا شبهيا باستلزام الفساد (قال كلما تحقق) قد يقال تحقق النقيضين محال فيجوز أن يستلزم
 محالا وهو عدم بقاء اللزوم عند فرض وقوعه لجواز استلزام المحال للمحال فيكون القضية اتفاقية
 وقد مر أنه لا فائدة في عكسها . لكن انما يتم إذا قيل بعدم صحة انعكاسها . والقول بأن ذلك مخصوص
 بما كان بينهما علاقة ووجودها هنا ممنوع لا يتمشى على ظاهر كلام المصنف في بحث النسب من
 عدم الاختصاص به (قال نعم على تقدير) منع ملازمة دليل المعارضة بمنع دليلها اعنى قوله لصدق الخ
 وقوله الا تسمى لكن ذلك اثبات المقدمة المنوعة (قال مع ذلك المقدم) أى مقدم العكس وكونه
 ممكنا على تقدير كون تالى الاصل مقيدا بقيد فقط (قال قلت) منع لقوله بدون العكس في دليل
 الملازمة المطوية كقوله المار نعم الخ إلا أنه لا يمكن حينئذ اثبات المنوعة (قال كان ذلك) أى فيكون
 كل من العكس والاصل صادقا ولا يلزم التخلف في هذه المادة (قال من اجزاء المقدم) أى اجزاء مقدم

فيكون لا يصدق الاصل والعكس صادقان لان كبريا لا يثبت مع ولا يثبت صادق
 الاخر فليست عليه نعم العكس ايضاً فلا يثبت مع
 العكس كقولنا في بعض النسخ
 فيكون
 او هو لم يثبت فيقال ان اصله
 بالقياس المذكور
 (٢٧٩)
 او هو لم يثبت فيقال ان اصله
 بالقياس المذكور

الحال لامن الاوضاع المتنعة الاجتماع مع المقدم الممكن فلا اشكال
 (فائدة) لما كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض لازما للاصل في
 انعكس الاعم من بين هذه القضايا انعكس الاخص منها ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم
 ينعكس الاعم

فلوجه لتوقف الكتابي في هذه الامور كما لا يخفى (١) (قوله كان ذلك التقدير الخ) المستفاد
 من قيد مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه أن ذلك
 التقدير عين المقدم المحال لامن اجزائه

جواب بمنع قوله بدون العكس بعد اشارة السائل الى توجه المنع عليه والى جوابه يكون ذلك التقدير من
 الاوضاع المتنعة الاجتماع * حاصله أن ذلك الجواب انما ينفع اذا كان تالي الاصل مقيدا بقيد فقط لكن
 حينئذ يكون الاصل كالعكس كاذبا بخلاف ما اذا كان مقيدا بقيد مع الآخر اوفى ضمن المجموع فانه
 حينئذ يكون من اجزاء المقدم ويكون العكس كالاصل صادقا * ثم إن هذا الجواب مبني على ما سلفه من
 أن التالي لا يكون اعم من المقدم حقيقة أصلا ولا فالحق في الجواب أن يقال إن تالي الاصل ان كان
 مأخوذا بشرط لاشي. أي بشرط أن لا يكون مع الآخر فالاصل كالعكس كاذب أو لا بشرط شي. فالعكس
 كالاصل صادق وان ذلك التقدير وان كان ممتنعا في نفسه لكن ممكن الاجتماع مع المقدم كما لا يخفى
 (قال بقيد مع) لا مقيدا بقيد فقط (قال من اجزاء) المراد بالجمع ما فوق الواحد وبالمقدم مقدم العكس
 والجزء الآخر تحقق أحدهما (قال المحال) فيكون ذلك العكس صادقا (قال مع المقدم الممكن) حق
 يكون العكس كاذبا (قوله ذلك التقدير) أي كون تحقق أحدهما عين المقدم المحال غاية الأمر أنه قيد
 بقيد مع الآخر (قال للاصل) أي وكان الاصل الاعم لازما للاصل الاخص (قال انعكس الاعم)
 إلى قضيته (قال انعكس الاخص) أي إلى تلك القضية (قال منها) أي من بينها (قال ومهما لم الخ)

العكس الذي هو تالي الاصل. والمراد بتاليه في قوله لما كان تالي الخ تاليه بحسب الظاهر. أو معناه لما كان
 جزء تالي الاصل مقيدا بجزئه الآخر وهو قيد مع الآخر. فلا يرد أن كلامه يقتضي كون القيد مدلولاً
 تضمنياً للدال على المقيد وهو مناف لما قالوا من أن دلالة العمى على البصر التزامية (قال لامن الاوضاع)
 أي ليلزم كذب العكس (قوله فلا يتجه عليه) مبني الانجاء حمل التقدير على تحقق أحدهما مع الآخر
 لا على معية تحققه لتحقيق الآخر هذا. ولا يخفى أن السكون مع الآخر وصف لأحد جزئي المقدم وهو
 تحقق أحدهما ولا بدع في كون احد جزئي الشيء صفة الآخر (قال ففي انعكس) في التفريع بحث اذ

بالمعنى الثاني فيناه ركب التقدير من الصادق
 او بالادنى في الادنى
 مع وضع الصاحبة ليعبر بها في الادنى
 لان ذلك هو
 مع وضع الصاحبة ليعبر بها في الادنى

﴿ فصل ﴾

الكلية الجزئية كالعلم من التقييد الآتي
بذلك فالجانب الكلية الخ ولا عكس الخ

في عكس النقيض وهو عند القدماء جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم
عليه محكوما به مع بقاء الصديق والكيف . وحكم الموجبات من الحملات والشرطيات ههنا
حكم السوالب في العكس المستوى (١) وبالعكس فالموجبة السكالية تفككس الى نفسها فقولاك
كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل لحيوان هو لا انسان ولا عكس للموجبة الجزئية
الظواهر تنكس سلبية الكلية زائد

(١) (قوله وبالعكس) اي وحكم السوالب ههنا حكم الموجبات في العكس المستوى

عكس تقيض للشرطية الاولى (قال المحكوم به) محولا أو تاليا (قال المحكوم عليه) موضوعا أو مقدما
(قال الصديق) المفروض (قال والكيف) المحقق • وكتب أيضا لم يتعرض لبقاء السك لا وجودا ولا
عدما لبقائه في الموجبات دون السوالب (قال وحكم الخ) أي كما وجهة وقبول انعكاس (قوله أي وحكم
السوالب) إشارة الى أنه ليس المراد بقوله وبالعكس أن حكم السوالب في العكس المستوى حكم
الموجبات هنا كما يتبادر فأنه لا فائدة في هذا المعنى (قال فالموجبة) حملية أو شرطية * وكتب أيضا مفرع
عن قوله وحكم الموجبات الخ وقوله الآتي والسالبة كلية كانت الخ مفرع على قوله وبالعكس (قال ينعكس
إلى قولنا الخ) والا لصدق تقيضه أعني ليس بعض اللاحيوان بلا انسان ويلزمه بعض اللاحيوان
لأنه لا بد من النسب على الثالث ونحوه

لا يلزم من لزوم العكس الاصل انعكاس الاخص إلى قضيته عند انعكاس الاعم اليها لجواز أن لا يكون
الأعم لازما للاخص إلا أن يقال هاهنا مقدمة مطوية لظهورها وهي أن الأعم لازم للاخص (قال في
عكس النقيض) أي بالمعنى المصدري كما هو الظاهر أو بمعنى القضية الحاصلة من التبديل فحينئذ يكون
في الضمير استخدام * ثم إنه لم يذكر إطلاقه على تلك القضية اما لاندراجها تحت ماصرفي العكس المستوى
أو للعلم به بمقايضة (قوله أي وحكم السوالب) فيه مسامحة لان عكسه قولنا حكم السوالب في العكس
المستوى حكم الموجبات هنا (قال فالموجبة) في التفریع نشر مرتب (قال كل لحيوان) والا لصدق
تقيضه ويلزمه بعض اللاحيوان انسان ونضم صغرى إلى الاصل كبرى ينتج بعض اللاحيوان حيوان
وكذا لو لم يصدق في عكس كل لحيوان لا انسان كل انسان حيوان لصدق تقيضه ويلزمه بعض الانسان
لاحيوان فنضمه إلى الاصل لينتج المحال. هذا في الحملية. وأما في الشرطية المتصلة فلأنه لو لم يصدق في
عكس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كلما لم يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة لزم انتفاء
اللازم مع وجود الملزوم وهو يناقض اللازم (قال للموجبة الجزئية) لصدق بعض اللاحيوان حيوان دون

الا في الخاصتين تنعكس فهما الى عرقية عامة جزئية. والسالبة كلية كانت او جزئية تنعكس الى سالبة جزئية على التفصيل المذكور

(قوله على التفصيل المذكور) في انعكاس كل موجهة الى موجهة اخرى حيث قلنا فن الدائميتين

اولاد النقيض كونه سالبة جزئية لا يصلح للصورية ولا للكبرية استرجاع

انسان فنجعل هذا اللازم صغرى والا اصل كبرى ينتج بعض اللا حيوان حيوان وهو محال او انعكسه
عكسا مستويا الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان (قال ولا عكس)
للموجبة وكذا لا عكس للتسع الغير المنعكسة السوالب أعنى الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث
والممكنتين لصدق قولنا كل قر لا منخفض باحدى الجهات التسع مع كذب كل منخفض لا قر باحداهما
كالاخص (قال الجزئية) حملية او شرطية (قال والسالبة) حملية كانت او شرطية (قال الى سالبة)
فقولنا لاشئ من الانسان بحجر ينعكس الى قولنا بعض اللا حجر ليس بلا انسان والا اصدق نقيضه
أعنى كل لا حجر لا انسان وانعكسه عكس نقيض الى كل انسان حجر وهو يناق الاصل ولا يجرى
فيه دليل الخلف كما لا يخفى (قال على التفصيل) ومنه ان لا تنعكس الممكنتان من الموجبة عكسا مستويا
فلا تنعكسان من السالبة عكس نقيض أيضا فانه يصدق قولنا لاشئ من الحمار بلا مركب السلطان
بأحد الامكانين ويكذب بعض مركب السلطان ليس بلا حمار باحدى الجهتين كالاخص (قال
المذكور) للموجبات في عكس المستوى (قوله موجهة اخرى) فيه تغليب أو المراد ولو بالاعتبار فلا يتجه
أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة الى نفسها لا الى موجهة اخرى (قوله فن الدائميتين) ومن الخاصتين
الى حينية لادائمة ومن الوقتيات الاربع والوجوديات الثلاث الى مطلقة ولا عكس للممكنتين عند

عكسه (قال الى سالبة جزئية) أما في الحملية فلانه لو لم يصدق في عكس لاشئ من الحجر أو ليس بعضه
بانسان ليس بعض الانسان بلا حجر اصدق نقيضه أعنى كل لا انسان لا حجر وينعكس بعكس النقيض
الى كل حجر انسان وهو يناق الاصل . وأما في الشرطية فلانه إذا صدق قد لا يكون أو ليس البتة إذا
كان العالم مضيا فالليل موجود صدق قد لا يكون إذا لم يكن الليل موجودا لم يكن العالم مضيا والا لصدق
نقيضه المنعكس بعكس النقيض الى ما يناق الاصل ومنه يعلم أن اثبات عكوس السوالب مطلقا متوقف
على اثبات عكوس الموجبات (قال على التفصيل) مرتبط بقوله تنعكس في الموضعين (قوله في انعكاس)
وجودا وعدما فيشمل عدم انعكاس الممكنتين السالبتين والتسع الغير المنعكسة سوابها (قوله الى موجهة
اخرى) أى مغايرة الاولى مغايرة حقيقية ولو باعتبار التبديل فلا يرد أن انعكاس المطلقة العامة الموجبة

اصله كماله لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 عكس كماله لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 نقيضه كماله لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 بعض الانسان لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 بعض الحيوان لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 بعض الحجر لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 بعض الاشياء لا يحصى لا انسان لا حيوان لا حجر ولا شيء
 (٢٨٢)

وعند المتأخرين هو جعل تقيض المحكوم به محكوما عليه وعين المحكوم عليه محكوما به مع
 بقاء الصدق دون الكيف ^{المعترض به}

الشيخ (قال وعند المتأخرين) وجه العدول عن طريقه القديما وورد المنع على ما ذكره في عكس
 الحملات الموجبات من لزوم صدق ما ادعوا لزومه للتقيض من عدم صدق العكس بسند ان التقيض
 لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة المحصلة ان كان معدولة المحمول بان كان الاصل محصلة الموضوع ككل
 انسان حيوان أو لا حجر ولا الموجبة المعدولة المحمول ان كان محصلة المحمول بان كان الاصل معدولة
 الموضوع ككل لا حيوان لا انسان بل الانتقاض بموجبة محمولها من المفومات الشاملة ككل انسان
 ممكن عام فانه صادق مع كذب كل لا يمكن عام لا انسان وسالبة موضوعها من تقاض تلك المفومات
 كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان فانه صادق مع كذب بعض الانسان ليس يمكن عام كاذب
 على ما ذكره في موجبات الشرطيات من أن انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم بسند أنه قد يكون
 انتفاء اللازم محالا فلا يلزم منه انتفاء الملزوم بل وجوده لجواز استلزام الحيل للمحال * وأجيب عن
 إيراد الشرطيات ببداية استلزام انتفاء اللازم لان انتفاء الملزوم والحملات بأخذ تقيض موضوع الاصل
 في العكس سلبيا لا عدوليا فيكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي على ما اعترف به الخصم أعني
 المتأخرين وعليه السند وعبد الحكيم لا تقتضي وجود الموضوع وان اقتضته على رأى المصنف كما يكون
 التقيض سالبة سالبة المحمول وهي لكون سالب السالب لا يغاير الايجاب إلا باعتبار دون نفس الأمر
 في قوة الموجبة المحصلة إلا أن هذا الجواب لا يجري فيما كان الاصل معدولة الموضوع أو بتخصيص
 الحكم بما عدا المفومات الشاملة ونقائضها على قياس تخصيصهم تقيضي المتساويين . قال عبد الحكيم
 وحينئذ يكون لتقيض المحمول افراد موجودة فيتلزم السالبة المعدولة والموجبة المحصلة . وفيه إشارة إلى

ليس الى تضيئة أخرى ولا حاجة الى التقلب أو حمل المغايرة على ما يعم الاعتبارية (قل وعند
 المتأخرين) عدلوا عن طريقة القدماء لعدم تمام اداتهم المارة في الحملات الموجبات لورود المنع عليها
 مستندا بأن تقيض العكس لكونه سالبة لا يستلزم الموجبة لا المحصلة ولا المعدولة المحمول والنقض بموجبة
 محمولها من المفومات الشاملة ككل انسان أو شيء ممكن عام وسالبة موضوعها من نقائضها وليس محمولها
 من المفومات الشاملة كلا شيء من الا يمكن العام بلا انسان أو بلا شيء لأنهما صادقتان مع كذب
 العكس لاقتضاءه وجود الموضوع في الاول وسلب العام عن الخاص أو أحد المتساويين عن فرد الآخر
 في الثاني وفي الشرطيات لان قولهم انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم ممنوع لجواز كونه محالا ومستلزما
 لحال آخر وهو وجود الملزوم لا انتفاؤه . وأجيب عن إيراد الحملات تارة بأخذ التقيض سلبيا لا عدوليا

حتى تكون عكس قولك كل انسان حيوان قولك لا شئ من اللاحويان بانسان * وحكم
الموجبات ههنا ايضا حكم السوالب في العكس المستوى لكن بدون العكس فالموجبات منعكسة
الى ما انعكست اليه بالعكس المستوي

ان هذا الجواب يغني عن الاول فتأمل (قال وحكم الموجبات) كما وجهه وقبول انعكاس * وكتب
ايضا حمليات أو شرطيات (قل بدون العكس) أي بالنسبة إلى قبول الانعكاس ولا في حكم السوالب
هاهنا كما وجهه حكم موجبات العكس المستوي فيما تنعكس (قل فالموجبات) أي من الحملات وكذا
الكلام في قوله واما السوالب (قل منعكسة) أي بعكس النقيض للمتأخرين (قل الى ما انعكست الخ)

ليكون العكس موجبة سالبة المحمول وهي لا تقتضي وجود الموضوع عند المتأخرين والنقيض سالبة
سالبة المحمول وهي لكون سلب السالب في حكم الایجاب في قوة الموجبة المحصلة . وأخرى بتخصيص
الحكم بما عدا المفهومات الشاملة وتقاطفها كتخصيص تقبضي المتساويين بها والشرطيات ببداهة
ذلك الاستلزام * أقول يتجه على الثاني مع عدم الامتداد للقواعد المنطقية انه إنما يتم لو انحصر افراد
موضوع السالبة في الموجودة والاول انه لا يتمشى فيما كان الاصل بمدلة الموضوع ككل لاجوان
لا انسان . وعليهما أنهما لا يوافقان مذهب المصنف من اقتضاء الموجبة السالبة المحمول وجود الموضوع
وعدم تخصيص تقبضي المتساويين بها . وعلى الاخير أن دعوى البداهة في محل النزاع غير مسموعة
والظاهر عندي الجواب عن النقيضين بأن العكس في الاول صادق لكفاية التعداد الذهني ولو فرض الابرار
كلية كل كما سبق في بحث النسب والاصل في الثاني كاذب لصدق تقبضه أعني بعض الامممكن الدام
لا انسان لكفاية مأمرو. عن ابرار الشرطيات بأن ذلك مخصوص بما إذا كان بينهما علاقة كفاية زيد
وحاريتة ولا علانة هنا * بقي أن فساد الدليل لكونه ملزوم الدعوى لا يستلزم فسادها ونقض الحكم
لا يوجب تغييره لجواز تخصيصه بما عدا مواد النقض فكيف يكون وجهه لعدول (قل حتى يكون)
فرع عما هو دالة ناقصة لأن بقاء الحكم لم يعلم بعد (قل ههنا أيضا) أي في عكس تقبض الأجزاء
(قل بدون العكس) أي في قبول الانعكاس لأن القابل له من السوالب السككية هنا ثمانية وفي
موجبات العكس المستوي ثلاثة عشر (قل فالموجبات) اقم المظاهر . مقام المضمحل لان المراد بها ههنا
الحمليات وفي باصر ما يعم المتصلة الزمنية . ولم يعمم ههنا مع الاغناء عن قوله الآتي والشرطية الخ ليكون
كلامه صريحاً في رد السكاتب مع أنه غير صريح في أن الموجبات السككية المنعكسة ست والجزئية
المنعكسة ثنتان فلو قل فموجبات السوالب المنعكسة منعكسة الخ لكان أوضح (قل الى ما انعكست الخ)

واما السوالب فكلية كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فن الخاصتين الى حينية
لا داعية ومن الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة والشرطية الموجبة الكلية تنعكس
الى سالبة كلية ولا عكس للبواقى من الحمليات والشرطيات *

والعامتين الى حينية مطلقة الى آخره (قوله والشرطية الموجبة الكلية الى آخره وتوقف
المكاتبي في انعكاسها مبنى على زعم اللزوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد
(قوله ولا عكس للبواقى من الحمليات والشرطيات)

أى ان كانت تلك الموجبات من الست المنعكسة السوالب وغير منعكسة أصلا ان كانت من التسع
الباقية لصدق كل قر لا منعكس باحدى الجهات التسع وكذب لاشئ من المنعكس بقمر باحداها
(قال الوقتيتين) بسيطتين أو مركبتين (قل والشرطية) أى اللزومية إذ مر أنه لا عبرة بانعكاس
الاتفاقيات ومطلق المنفصلة (قوله مبنى على زعم) فانه حينئذ لا يتم القول باستحالة ما يستلزمه دليل
الخلف من النتيجة. مثلا إذا قيل لو لم يصدق فى عكس كما كان الشئ انسانا كان حيوانا ليس البتة إذا
لم يكن حيوانا كان انسانا فالصدق قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا فاذا ضم صفى الى الاصل
كبرى ينتج قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان حيوانا وهو محال أتجه منع استحالة لبوت اللزوم الجزئى
بين النقيضين ببرهان من الشكل الثالث (قل ولا عكس) أى على رأى المتأخرين فى عكس النقيض
(قال للبواقى) بواقى الحمليات هى الدائمات والعامتان والمطلقة العامة والممكنات وبواقى الشرطيات هى
السالبة الكلية والموجبة والسالبة الجزئيتان اللزوميات (قال من الحمليات) . قال بعضهم لصدق لاشئ

أى انعكست السوالب بالعكس المستوى اليه (قال واما السوالب) تفصيل لقوله بدون العكس وإشارة
الى أن ما انعكست اليه السوالب هنا مثل ما انعكست اليه موجبات العكس المستوى كما وكيفاً وجهة فذلك
القول بالنظر إلى عدد القضايا المنعكسة (قال ومن الوقتيتين) الاولى الوقتيات (قوله مبنى على زعم الخ)
أى زعم عدم تمام ما استدلوا به على الانعكاس من الخلف وهو أنه لو لم يصدق فى عكس نحو قولنا كلما
كان هذا الشئ انسانا كان حيوانا سالبة كلية لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا لم يكن حيوانا كان انسانا
فاذا ضم صفى الى الاصل انتج المحال وهو اللزوم الجزئى بين النقيضين لأنه ينتج عليه منع استحالة
على زعمه المذكور هذا * واقول لو قيل بأن عكسها سالبة جزئية لجرى دليل الخلف فيها ولم يمكن منع
استحالة النتيجة لانها اللزوم الكلى بين النقيضين فاللايق تردد المكاتبي فى أن عكسها كلية أو جزئية
لا فى أنها تنعكس أولا (قال ولا عكس للبواقى) هى فى الحمليات الدائمات والعامتان والمطلقة العامة

الباب الرابع في صور الأدلة والحجج

الدليل قول مؤلف من قضيتين فصاعداً يكتسب من التصديق به التصديق بقضية أخرى

أو يكتسب نقيض الثاثيرين

انما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها الصديق الاصل بدون العكس في قولنا
قد يكون اذا كانت الارض مضئئة يلزم أن تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا

والدليل ان العكس لا يكتسب بالثبات

من الخلاء ببعده باحدى الجهات الفعليات ولا شئ من الحمار بلا مركوب السلطاب بأحد الامكانين
وكذب بعض مالمس ببعده خلاء باحدها وبعض ماهو مركوب السلطان حمار بأحدهما انتهى أقول مثال
الخلاء يعنى عن مثال الحمار ومن نظائر المثال الأول لاشئ من شريك الباري بحجر ولا يتم الكلام
فيه وفي نظيره الا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقة (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون إذا
كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا
(قال في صور) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج)
تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لثلاث يلزم أخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لثلاث
يتوهم تبعية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

والممكنان . وقد يقال الفعليات منها تنعكس مطلقة عامة بدليل العكس لأنه لو لم يصدق في عكس
لاشئ من الانسان بفرس باحدى الجهات الخمس بعض مالمس بفرس انسان بالفعل لصدق نقيضه وهى
تنعكس الى لاشئ من الانسان بلا فرس دائما ويلزمه كل انسان فرس دائما ولذا ذهب بعض إلى أن
حكم السوالب في عكس نقيض الفريقين كحكم موجبات العكس المستوى . والقول بأن السالبة المعدولة
لا تستلزم الموجبة المحصلة مدفوع بأخذ النقيض سلبيا لاعدوليا كما مر فتأمل (قوله انما لم تنعكس)
لم يذكر دليل عدم انعكاس السالبة السككية والجزئية (قوله الى نفسها) أى نظيرها في الجزئية . ولو
قل الى سالبة جزئية لكان أولى (قوله بدون العكس) أى فيما كان المقدم أعم مطلقا من نقيض التالى
(قال في صور الأدلة) أى في مسائل موضوعاتها الذكرية الأدلة والحجج المنطقيتان من حيث الصورة
أو موضوعاتها الحقيقية الأدلة والحجج الطبيعيتان من تلك الحثية فصح عدها الباب جزءا من الكتاب
الموضوع لبيان المنطق بمعنى المسائل (قال من قضيتين) عدل عن قول بعضهم من مقدمتين تحاميا عن
الدور (قال فصاعدا) زاده لادخال القياس المركب باعتبار مجموع اجزائه في تعريف الدليل (قال
يكتسب) لم يقل يحصل أو يلزم من التصديق الخ لثلاث يحتاج الى التقييد بقيد النظر ثم إنه أفاد بنسبة
الاكتساب الى التصديق ان الكاسب والمكتسب من العلم لا المعلوم فالمنطق يبحث عن احوال الاول

انما لم تنعكس الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها الصديق الاصل بدون العكس في قولنا
قد يكون اذا كانت الارض مضئئة يلزم أن تطلع الشمس فانه صادق مع كذب قولنا
من الخلاء ببعده باحدى الجهات الفعليات ولا شئ من الحمار بلا مركوب السلطاب بأحد الامكانين
وكذب بعض مالمس ببعده خلاء باحدها وبعض ماهو مركوب السلطان حمار بأحدهما انتهى أقول مثال
الخلاء يعنى عن مثال الحمار ومن نظائر المثال الأول لاشئ من شريك الباري بحجر ولا يتم الكلام
فيه وفي نظيره الا إذا كان كل منهما خارجية أو حقيقة (قوله في قولنا) وكذا في قولنا قد يكون إذا
كان الشئ حيوانا لم يكن انسانا فانه صادق مع كذب قولنا قد لا يكون اذا كان الشئ انسانا كان حيوانا
(قال في صور) أى في مسائل موضوعاتها الحقيقية الدلائل والحجج من حيث الصور (قال والحجج)
تفسير (قال مؤلف) لم يكتف عن القول بالتأليف لثلاث يلزم أخذ المعرف في التعريف ولا بالعكس لثلاث
يتوهم تبعية من (قال فصاعدا) لادخال الاستقراء فانه قلما يكون من مقدمتين والقياس المركب

ولو في الادعاء ظاهر اسواء كان له استلزام كل تلك القضية بالذات أو بواسطة مقدمة
أجنبية أو غريبة أو لم يكن وسواء اكتسب منه اليقين كما في البراهين أو الظن كما في
الامارات أو غيرها كما في السفسطة

قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار (قوله ولو في الادعاء الى آخره) هذا القيد لئلا يخرج
الدلة الفاسدة مادة أو صورة مع عدم العلم بفسادها وقوله ظاهر لئلا يخرج المغالطات
التي علم المستدل فسادها وقصد بها تغليط الخصم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لان
الشاعر كالمغالط يدعى في الظاهر تحصيل التصديق بما أورده* والحق أنه ليس بدليل حقيقة

قاله كما أن كل واحد من الأقيسة التي هي اجزاؤه من افراد الدليل كذلك مجموعها عند المصنف على
ما يأتي في الحاشية في الفصل الثالث من أن تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك
يصدق على مجموع القياسين فصاعدا. وفيه رد على عبد الحكيم حيث قل تبعاً للتفتازاني انه لا يصدق
على المجموع بل على كل واحد واحد ولا ينافي الأول كون الكبرى الثانية من القياس المركب اجنبية
وخارجة عن الدليل لأن ذلك ليس بالنظر الى المجموع بل بالنظر الى القياس الاول منه بالنسبة الى النتيجة
الاخيرة فافهم (قال في الادعاء) كلمة في لاعتبار المدخول أي ولو باعتبار الادعاء بحسب الظاهر (قل
بالذات) هذا في القياس البسيط بالنسبة الى النتيجة اللازمة في كل مادة سواء كان جزاً من القياس
المركب أولاً (قال أو بواسطة) هذا في القياس الاول من القياس المركب بالنسبة الى النتيجة الثانية وفي
قياس المساواة الذي هو اسم للقياس الاول بالنسبة الى النتيجة الاخيرة كما سيصرح به المصنف (قل كما
في الامارات) الكاف هنا كالتى قبلها والتي بعدها استقصائية (قوله فتأمل) اعلم إشارة الى أن تقسيم

وجعل المعرف والحجة واجزأهما موضوعة مبنى على اقامة المتعلق بالفتح موضع المتعلق (قال ولو) الغاية
متوجهة الى كل من المقيد والمقيد (قال في الادعاء) ظرف مجازي. أو كلمة في لاعتبار المدخول (قال كما
في البراهين) أي انواع البرهان من اليقنيات الست والنظريات اليقينية المكتسبة منها كما هو الظاهر
(قوله وجود النهار) واذا كذب هذا كذب قولنا قد لا يكون إذا طلعت الشمس كانت الارض مضيئة
(قل كما في السفسطة) أشار بالكاف الى القياس الشعري فليست استقصائية (قوله لئلا يخرج) بناء
على أن المتبادر من الاكتساب ماهو في الواقع (قوله مع عدم) قيد الأدلة به لان المتبادر من الادعاء
ماهو بحسب الحقيقة لا مايعم الظاهري والا لم يحتاج الى قوله ظاهراً (قوله يدعى في الظاهر) انما ينم
هذا لو لم يرد الشاعر بقوله الخمر ياقوتة سيالة مثلاً التشبيه والمجاز كما في زيد أسد بل اراد الحكم الخيالي
بناء على أن النفس أطوع له من الحكم العقلي والا فهو يدعى التصديق حقيقة (قوله والحق أنه) أي

وتلك
البراهين
جزئية
لاصالح
عن
غير

الشكل الثالث حيث قال ان الصغرى الضرورية والدائمة مع العمليات الخمس أعنى الوقتيتين والوجوديتين والمطابقة العامة ينتج حينية لادائمة في الثلاثة الأول ولا ضرورية في الرابعة وحينية مطلقة في الاخيرة * وهى أخص مما يتبع الكبرى لكنه انما يدفعه إذا كان الاطلاق على الاعم عرفيا وهو ممنوع عنده حيث قال من تمام البرهان على الانتاج بيان عدم لزوم الزائد لان الدعوي في جهة النتيجة أخص الجهات اللازمة (قال مقدمة له) الاولى ترك له لاشعاره بدخوله في الاسم ولايهامه الدور في تعريف المقدمة وكذا في قوله نتيجة له (قال كالصغرى) إشارة الى المقدمة الشرطية والاستثنائية أو الكاف استقصائية أو الربط مقدم على العطف (قال وكالحكم) قال الجلبى يكفى لايراد الكاف التمثيلية كون مدخوله مما يؤخذ منه المثال انتهى فلا يرد أن الحكم الضمنى ليس بقضية فلا يصح التمثيل لانه في قوة صغرى دليله هذا موجبة وكبراه كلية المحكوم بهما حكما ضمنيا . وأما تأويله بكون الصغرى موجبة والكبرى كلية المحكوم به كل من الكونين حكما ضمنيا فلا يخرججه عن المسامحة (قال وقد تطوى) فالمراد بالمؤلف في تعريف الدليل أعم من الحكمى (قال أو يشار اليها بلفظ) عطف على

ان استأنس بالنتيجة الصادقة
 فيكون متنازعا لكل ذلك
 ان استأنس بالنتيجة الصادقة
 فيكون متنازعا لكل ذلك
 ان استأنس بالنتيجة الصادقة
 فيكون متنازعا لكل ذلك
 ان استأنس بالنتيجة الصادقة
 فيكون متنازعا لكل ذلك

وصحة الدلائل مشروطة بصحة مادته وصورتها أما صحة الصورة فبأن تكون مستجمعة
 لشرائط ذكرها بعد* وأما صحة المادة فبأن تكون صادقة ومناسبة للمطلوب بحيث ينقل
 من العلم بها مع الصورة الصحيحة إلى العلم بالمطلوب فلا يصح
 لا انتفاء الثاني في مقام الاستدلال فاعلم (١) (قوله كما في الاستدلال باحد المتضايقين الخ)
 لانهما متكافئان ذهنا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا أو تصديقا وانما
 يعلمان معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه

(قوله الثاني) المعلوم بالضرورة أو النظر (قوله في مقام الخ) في شرح العقائد النسفية لانتفازي
 وحواشيه ان كلمة لو بحسب اللغة تستعمل تارة لإفادة ان انتفاء الاول في الماضي المقرر سبب لانتفاء
 الثاني فيه كذلك وتارة للاستدلال بانتفاء الثاني على انتفاء الاول من غير تعيين زمان إلا ان الاستعمال
 الأول أشيع وكلامه في شرح التلخيص ظاهر في أن الاستعمال الثاني منطقي ولذا اعترض عليه المحقق
 الشريف قدس سره بان القرآن لم ينزل إلا على لغة العرب دون الاصطلاح بل هذا الاستعمال أيضا
 من اللغة إلا ان الأشيع هو الاول (قال وصحة الدلائل) صحة الدلائل عبارة عن استلزامه للنتيجة وهو
 غير صحيحي المادة والصورة كما بينه المصنف فلا يتجه أنها ليستا خارجتين عن صحة الدلائل فكيف
 يصح جعلهما شرطا لها مع أن الشرط خارج عن المشروط (قال فبأن تكون) الباء هنا وفيما يأتي للتحقق
 (قال صادقة) صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وقد يقال أو ادعائيا أو زعميا
 حتى يشمل الشعر والمفاظة من الصناعات الخمس (قال فلا يصح) هذا مفرع مما قبل الحثية والمعطوفان

الظهور بتقدير ان أو على يطوى فالمراد السكلي بدون الإشارة لئلا يلغو الشق الاخير. ولو قال أو الإشارة
 اليها لكان أحسن (قوله الاستثنائية) أي التي شرطيته متصلة فلا يتجه منع التقريب مستندا بأن
 الدلائل لا يجري فيما إذا كانت منفصلة (قوله عن الرفع الخ) أي للإشارة إلى المقدمة الرافعة بلفظ
 لو (قال فبأن تكون) كلمة بأن بمعنى كأن صرح به الجلال المحلى فلا يتجه أن بيان صحتها به قاصر
 لأن تكرار الاوسط منها لا من أن الشرط الخ* وقد يجعل الباء للتحقق أو للسببية فيكون مدخوله علة
 ناقصة (قال لشرائط ذكرها) أي لانتاج القياس فلا ينافي عدها اجزاء الصورة (قال وأما صحة المادة)
 هي المقدمة بل ملاحظة الترتيب وتحقق الشرائط فيهما (قال فبأن تكون) الباء للتحقق أو السببية كما مر
 والكلام مبني على تحقق المعرف في التعريف أو سببيته فلا يلزم اتحاد الظرف والسبب مع المظروف
 والمسبب (قال صادقة) أي صدقا قطعيا أو ظنيا أو تسليميا كذا في شرح المواقف وفيه تنبيه على أن

فيكون مضمونا لا متضمنا لانه لا سببية للزعم
 اتحاد السبب والسببية

المادة الغير المرتبطة كزوجية الاربعة بالنسبة الى حدوث العالم ولا المادة التي لا يمكن
أن تعلم بالعلم المناسب للمطلب كالمقدمة الظنية في البرهان اذ لا يكتب اليقين إلا من
اليقين ولا المادة التي لا تعلم قبل المطلوب سواء علمت معه كالمادة التي تدور عليها دورا مع
^{كأنه يقيد زيدا لا يبره له أنه الابن وكل من له الابن له الابنة فزيد لا يبره له الابنة}
(١) كما في الاستدلال بأحد المتضايين على الآخر أو علمت بعده (٢) كمواد الادلة المشتملة
على المصادرة بلا دور باطل أو لم يعلم أصلا كمواد الادلة التي تدور عليها دورا باطلا اذ العلم
^{هذا لا يبره وجود احتمال خطأ فلا فائدة من الاختراع}
الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب

فتأمل (٢) (قوله كمواد الادلة المشتملة على المصادرة الخ)

مفرعان منها (قال كالمادة) الكاف هنا وفي النظيرين الآتين استقصائية (قال أو علمت) أي علم الدليل
المشتمل عليها فافهم (قال كمواد) أي كبعض موادها وهو ما كان عين المدعى دون بعضها الآخر أيضا (قال
الادلة) أي الادلة المشتملة على المصادرة بدور باطل تأمل (قال المشتملة) اشتغال الموصوف على الصفة (قوله فتأمل)
^{فإن وطأ هذه الحاشية خاتمة البحث فإن يكون العلم بالدليل لا بالمادة}
الشعر والمغالطة ليسا من افراد الدليل حقيقة ولذا لم يقل أو ادعائيا أو زعميا فلا قصور في كلامه (قال
كزوجية الخ) أي كالتقضية المأخوذة منها المجعولة مقدمة واضعة مثلا لقياس ينتج قولنا العالم حادث ففيه
تسامح (قال ولا المادة) هذا كما قبله متفرع عما قبل الحثية لان المراد بالمناسبة فيه أعم من الذاتي
والعلمي وما يأتي متفرع عن الحثية ويمكن جعل ما هنا وما يأتي متفرعا عنها على النشر المعكوس لتفرع
الاول عن قوله إلى العلم بالمطلوب . والثاني عن قوله من العلم . (قال لا يمكن) مشعر بأنه لو امكن
العلم بها علما كذلك صحت وان لم يكن بالفعل فلو قال التي لا تعلم الخ لكان اخصر وأولى (قال في
البرهان) أي في قياس يكون المطلوب منه انتاج اليقين وهو البرهان (قال سواء علمت معه) إشارة الى
أن النفي في قوله لا تعلم متوجه إلى كل من المقيد والقيد (قال تدور عليها) أي تتوقف على المطلوب
والثاني بتاعتبار الدعوى (قال بأحد المتضايين) أي بدليل يشتمل أوسطه على أحد الخ (قال كمواد
الادلة) هي التي يتوقف العلم بها على العلم بالمدعى بدون العكس بأن كان له دليل آخر يمكن اثباته به
كما في الحاشية * ومن هذا ظهر أن النفي في قوله بلا دور باطل متوجه إلى المقيد والقيد معا فلا يتجه أن
هذا عين الشق المار لان الدور منحصر في التقدم والمعنى والاول باطل بخلاف الثاني فاذا لم يشتمل على
الباطل اشتمل على غيره (قال المشتملة) صفة المواد وفيه اشعار بأنه لا دخل في المصادرة للصورة وهو
كذلك ففي قولهم هي توقف الدليل على المدعى تجوز (قوله فلا يعلم) الفاء داخلة على محمول النتيجة
والكبرى مطوية (قوله وانما يعلمان) إشارة الى أن قوله فلا يعلم أحدهما عموم السلب في لباس سلب

فالدليل أربعة أقسام قسم مستلزم للنتيجة بالذات وهو القياس وسيجيء تفصيله وقسم مستلزم بواسطة صدق المقدمة الأجنبية هي مقدمة خارجة

٣٠١
المسمى بالعلم توقف الدليل على العلم

هذا مبني على أن المصادرة توقف الدليل على المدعى فمكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الأدلة لفقد هذا الشرط لا لاستلزامها الدور الباطل كما هو لان مجرد توقف العلم بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما إذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل أو لم ينعكس كما إذا كان له

كأن وجهه أن العلم بها عقبيه لا معه فيصح الاستدلال بهذا الشق (قوله توقف الدليل) توقف السك على الجزء (قوله هذا الشرط) أي تقدم العلم بالدليل على العلم بالمطلوب (قوله توقف العلم) أي في نفس الأمر تأمل (قوله انعكس التوقف) أي في نفس الأمر (قوله انحصر) أي في نفس الأمر لا باعتبار الجعل (قوله أو لم ينعكس) أي بحسب نفس الأمر وان انعكس بحسب الجعل (قال فالدليل) قد مر أن الدليل عند المصنف يصدق على مجموع أقيسة القياس المركب كما يصدق على كل واحد منها وعلى سائر الأقيسة البسيطة (قال مستلزم للنتيجة) أي كليا وان كانت كل من المقدمتين أو أحدهما كاذبة كقولنا زيد حمار وكل حمار ناطق أو حيوان (قال القياس) أي القياس البسيط سواء لم يكن جزءا أو كان جزءا من القياس المركب كالأقيسة التي جزءا منه لكن باعتبار النتيجة اللازمة لها بالذات (قال المقدمة الأجنبية) المشتملة على الأكبر بقرينة ما يأتي

العموم وان النفي فيه متوجه إلى قيد قبلية (قوله فتأمل) إشارة إلى دفع ما يقال لم لا يجوز أن يكون تقدم أحد المتضايفين على الآخر بالذات كافيا للاستدلال به على الآخر بأن اللزوم المعبر في الدليل استعقابي وهو يقتضي تغاير زمانى العلم بالمطلوب والدليل نعم لو اعتبر اللزوم المعنى بأن اعتبر بين المعلومين إمكان له وجه فافهم (قوله هذا مبني) أي تحقق المصادرة بدون الدور الباطل واستلزامها لفساد الدليل (قوله توقف العلم) أي بحسب نفس الأمر فلا يرد أن الاستدلال على قولنا هذا جوهر بأنه ما قام به العرض وكل ما قام به العرض جوهر صحيح وان عرف العرض بما قام بالجوهر لان هذا التوقف جملي لا واقعي لجواز تعريفه بما لا يقوم بذاته (قوله كما إذا انحصر) الكاف هنا استقصائية بخلاف الآتية (قال فالدليل) الغاء للتفريع عن قوله سواء كان له استلزام الخ (قال أربعة أقسام) قضيته بطلان قولهم يحصر الدليل في القياس والاستقراء والتمثيل لأن المستلزم بواسطة المقدمة الأجنبية أو الغريبة من المقسم دون الأقسام إلا أن يقال باندرجاه في القياس بتعميمه من القياس الحكمي (قال صدق المقدمة) قد يقال كما أن كذب مقدمتي القياس أو أحدهما ليس مانعا عن الالتزام السكلي وان كذبت النتيجة فليكن

لما ذكرناه من أن العلم بالدليل متأخر عن العلم بالمدعى

ان الاستدلال بالتوقف جملي على الدليل التوقف عليه نفس الأمر وكان التوقف جمليا جائزا

النتيجة اللادنية

٢٩٢ وهو قوله وقد تكذب تلك المقدمة لثبوتها على الأكبر لانه لفظ تلك نتيجته ان يكون ما بعد سلوبا فاذ بد ان يكون ذلك لثبوتها على الأكبر مردا لها

وكما في الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الأطراف كقولنا كل انسان جسم
 لأنه حيوان وكل حيوان حساس فله ^{نقولنا حساس} إنما يستلزم المدعى بواسطة صدق قولنا ^{وهو بالكبروية} وكل حساس
 جسم وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الأكبر كما اذا كان سيق هذا الدليل لدعوى
 أن كل انسان رومي كما تكذب في قياس المساواة في نحو ^{بالهية كالحساس دورى بدله وكل حساس جسم}

المثال كقولنا البيت ظرف الحقة والحقة ظرف الدرة فالبيت ظرف الدرة (قال وكما في الادلة) المراد
 بها القياسات الاولى من الأقيسة المركبة وبالنتيجة الغير الموافقة ما هو نتيجتها بالذات والمطلوب ما هو ^{وهي بالانسان حساس}
 نتيجة القياس الاخير (قال لنتيجة) لازمة بالذات (قال غير موافقة) رفع للإيجاب السكلي (قال المدعى)
 وهو نتيجة القياس الاخير من القياس المركب (قال وقد تكذب) وذلك إذا كان موضوع تلك المقدمة ^{كل حساس}
 أعم من الأكبر * وكتب أيضا هذا بيان لفائدة الصدق في قوله المار بواسطة صدق المقدمة الاجنبية
 كما أن قوله الآتى كما تكذب الخ بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ (قال
 تلك المقدمة) أى الاجنبية المشتملة الخ بقرينة مامر فى كلامه نوع احتباك ^{او بقرينة صدق المقدمة الاجنبية في ٢٩٤} (قال على الأكبر) أى

المظروف الخارجى اسكان فيه نظير تلك الاشارة (قال وكما في الادلة) المراد بها ماعدا القياس الاخير
 من اقيسة القياس المركب وبالنتيجة الغير الموافقة نتيجتها (قال غير موافقة) أى غير موافقة له في جميع
 الاطراف سواء كانت موافقة له في بعضها أم لا (قال كقولنا كل انسان) مثال للمطلوب والدليل لا للثانى
 فقط فلا مسامحة فيه (قال جسم) أقول يمكن الاستدلال عليه بأن كل حيوان حساس وكل حساس نام
 أو جسم فالنتيجة في الصورة الاولى لا يوافق المطلوب في شئ من طرفيه والدليل يستلزمه بضم مقدمتين
 احدهما بالصغروية والاخرى بالكبروية وفي الثانية لا يوافقه في الاصغر فقط والدليل يستلزمه بضم
 قولنا وكل انسان حيوان صغرى اليه ومن هذا يعلم أن قوله الآتى المشتملة على الأكبر ناظر إلى خصوص
 المثال وان ادخال الاشتمال عليه في تعريف المقدمة الاجنبية فاسد إذ قد تشتمل على الاصغر وانها
 تكون واحدة ومتعددة (قال بواسطة صدق) صدق المقدمة الاجنبية في هذا القسم فيما تم تقريره وكذبها
 فيما لم يتم بان كانت النتيجة أعم مطلقا أو من وجه من المطلوب أو مبايناه لکن إذا كان المدعى موجبة
 كاية (قال وقد تكذب) بيان لفائدة الصدق في قوله بواسطة صدق قولنا وكل حساس الخ كما أن قوله كما
 تكذب الخ بيان لفائدته في قوله بواسطة صدق أن ظرف الظرف الخ ويظهر منهما فائدته في قوله بواسطة
 صدق المقدمة الخ (قال أن كل انسان) أو دعوى أن كل انسان ابيض (قال كما تكذب) كان معلوميته
 في ضمن قوله في الظروف الخارجية ساغ جعله مشبها به فلا حاجة إلى جمل المكاف للقران (قال في قياس
 المساواة) أقول في شرح المقاصد الموجود في الموجود في الشئ إنما يوجد فيه إذا كان الموجودان متأصلين

اوراطه في الثبوت لافي الاثبات وكذا اما سبق فلا بد الاشتغال الثلاثة فالحق عبيد الله

وهو الأدلة المستلزقة بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم لانه حيوان وكل لاجسم

هو لا حيوان فانه إنما يستلزمه بواسطة عكس تقيض الكبرى ليرتد الى الشكل

الأول (٢) وقسم غير مستلزم كلياً وإن استلزم العلم به الظن بالنتيجة بناء على أن حصول

الظن بالشئ من الشئ لا يتوقف على الاستقلال الكافي بينهما
 بل قد يحصل منه كانه للحاقبة وقد
 لا كما ذكره ب

مع كذب النتيجة (١) (قوله هي مقدمة خارجية) اخترز بقيد الخروج عن الأجزاء مثل الصغرى

والسكبرى وبقيد الزوم فى كل مادة عن المقدمة الاجنبية وبقيد عدم موافقتها للقضايا

في الاطراف عن العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والمحمول والمقدم والتالى

فان شيئاً منها ليس بمقدمة غريبة* نعم قد يطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الأجنبية مجازاً

تأمل (٢) قوله وقسم غير مستلزم كلياً الى آخره

القابض على الاستلزام الخ كونه الدليل على حقيقة القياس والاندراج صادقاً أولاً فلا يستلزم التمثيل ولا يستلزم الحمل

فالصواب لهم أن يحملوا الاستلزام على السكلي المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتمثيل
ومثل قياس المساواة وبقيد لذاته المستلزم بواسطة مقدمة غريبة * أو أن يحمله على مطلق
الاستلزام ويخرجوا السكلي بقيد لذاته كما لا يخفى . اللهم الا أن يحمله على الاستلزام السكلي
ويعمموا المستلزم كلياً من المستلزم وحده أو مع ضمنية مقدمة أخرى كما أشار إليه أبو الفتح
لكن عدم ذلك الاستلزام السكلي في الاستقراء والتمثيل محل نظر ظاهر إذا الاستقراء مع ضمنية
اتفاق جميع الأفراد والتمثيل مع ضمنية علمية الجامع مستلزمان كلياً وإن لم يستلزما
وحدهما كقياس المساواة ولا يخلص الابان براد بالاستلزام الاستلزام السكلي المقطوع وحده
أو بضمنية مقدمة ولا يمكن القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل
عطف على قصده وقوله القطع سقط عليه والباء بمنع غير

(قوله فالصواب) أي فالصواب لهم عدم التفريق بين الاستقراء والتمثيل وبين قياس المساواة بأن
يخرجوا السكلي بقيد الاستلزام ان ارادوا به الاستلزام السكلي وبقيد لذاته ان ارادوا به مطلق الاستلزام
(قوله ومثل قياس) اشار بالمثل الى القياس الاول من القياس المركب (قوله ويخرجوا السكلي) أي
الأمور الأربعة (قوله اللهم) استثناء بالنظر الى قوله مع أنه ليس بمستلزم كلياً (قوله على الاستلزام
السكلي) ليخرج الاستقراء والتمثيل (قوله ضمنية) بيانية (قوله محل نظر) حاصله أن الضمنية في
السكلي ان جعلت من أوضاع المقدم يكون الاستلزام في السكلي جزئياً وان جعلت من أجزاء المقدم
يكون الاستلزام في السكلي كلياً من غير فرق (قوله بالاستلزام) في تعريف القياس (قوله فيتأمل) كأنه
اشارة الى أنه قد يمكن القطع بحكم ضمنية الاستقراء إذا كان جزئيات موضوع القضية المستقراة
محصورة لكن حينئذ يكون الاستقراء تاماً لا ناقصاً وكذا بضمنية علمية الجامع في التمثيل كما اذا كانت
وإن عداداً لا وهو الحكم القطعي كقوله لا جميعاً

وقوله الآتي . ومثل قياس المساواة . أي وقياس المساواة في كلامه احتباك * ويمكن شمول الآتي لقياس
المساواة بطريق الكناية كما في مثلك لا يبخل وكذا ما هنا بعد حذف المضاف لكن لا قرينة عليه
وجعل ما يأتي قرينة خلاف المعهود (قوله فالصواب لهم) أي الصواب عدم الفرق بين هذه الثلاثة فيما
يخرجها بأن الخ (قوله ومثل قياس) العطف مقدم على الربط (قوله ويخرجوا السكلي) فيه أنه حينئذ
لا يخرج شيئاً من الاستقراء والتمثيل به لثبوت الاستلزام الجزئي الذاتي فيهما فينتقض مانعية تعريف
القياس بهما (قوله اللهم الا) أي فالصواب أحد الشقين ليكون يخرج الثلاثة الاول واحداً ولا تكون
مختلفة في القييد المخرج الا أن الخ (قوله ولا يمكن) لجواز مخالفة الأفراد الغير المستقراة للمستقراة في
الاول وكون خصوص الاصل شرطاً أو الفرع مانعاً في الثاني (قوله فيتأمل) اشارة الى أن توجيهه ليس

الاستقراء التام فهو القسم الأول بناء على الله صنفه فباستقراءه
الاستقراء الناقص وهو الاستدلال على الحكم السكلي بتتبع أكثر جزئياته كقولك
كل حيوان غير التماسيح يحرك فكه الأسفل عند المضغ لأن الإنسان كذلك والفرس
وغيرهما مما رأيناه من الحيوانات كذلك

فما الحكم
فما الدليل
فما الدليل
فما الدليل

العلة منصوطة إلا أنه يحتمل أن يكون خصوص القيس عليه شرطاً أو خصوص القيس مانعاً (قال ومن
هذا) قد يقال إن القسم الرابع منه حصر في الاستقراء والتثليل فلما نسب أن يقول وهذا القسم إما استقراء
أو تمثيل إلا أن يقال إن منه ما هو فاسد الصورة فانه غير داخل في تعريف القياس ولذا أخرجوا القسم وب
القيمة عن الأشكال بل مما هو داخل فيه من المغالطة ما هو فاسد المادة صرح به عبد الحكيم (قال
الحكيم) بمعنى النسبة التامة الخبرية (قال جزئياته) أي جزئيات طرفه الذي هو الموضوع ثم المراد بها
الجزئيات الإضافية (قال غير التماسيح) قيد الموضوع بما عدا التماسيح لانه بعد ما علم أن الحكم متخاف
عنه يكون الحكم السكلي غلطاً لا ظنيا مستفاداً من الدليل * ومن لم يقيد به أقرر الى ما قبل العلم

أولاً لأن الاستدلال في القياس على الاستقراء لا يخلو
عن غلطية الاستدلال في القياس على الاستقراء
فإن القياس هو الذي يثبت به الحكم على الموضوع
والاستدلال هو الذي يثبت به الحكم على الموضوع
فإن القياس هو الذي يثبت به الحكم على الموضوع
والاستدلال هو الذي يثبت به الحكم على الموضوع

بمخلص أيضاً لانه لا يلزم من عدم إمكان القطع بحكم الضميمة فيه ما عدم الاستلزام السكلي الأبرى أن قولنا
زيد يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق مستلزم استلزاما قطعياً لقولنا زيد سارق مع كون المقدمة
الثانية ظنية إلا أن يراد بقطعية الاستلزام قطعية النتيجة (قال الاستقراء الناقص) المراد به ما ألف
من قضايا مشتملة على الحكم على الجزئيات لاثبات الحكم على السكلي وفي قوله وهو استخدام فلا
يرد أن عده قسماً من الدليل يناه في هذا التعريف لأن الاستدلال صفة المستدل لادليل (قال وهو
الاستدلال) تعريف الشيء بمتملقه بالكسر فيكون مجازاً أو الاستقراء مشترك لفظي بينه وبين الحجة
الموصلة الى الحكم السكلي الخ وقس عليه التمثيل (قال على الحكم) أي الحكم على السكلي فان كلية الحكم
كون المحكوم عليه كلياً قاله عبد الحكيم فضمير جزئياته راجع الى السكلي ويمكن أن يراد بالحكم
السكلي القضية السكلية اطلاقاً لاسم الجزء الأخير الذي هو النسبة التامة الخبرية على الكل ويقال
بمخذف المضاف أي جزئيات موضوعه أو يراد به معناه الحقيقي وبضميره تلك أو المحكوم عليه استخداماً
وفي الكل تكلف (قال بتتبع أكثر الخ) أي يزعم المستدل خلافاً لعبد الحكيم ولا يلزم من ذلك
عدم صحة الحكم السكلي على السكلي لأن تتبعها صار سبباً للظن بالحكم السكلي * ثم ان قيد فقط
ملحوظ فلا ينتقض التعريف منعاً بالاستقراء التام لأن تتبع الجميع يستلزم تتبع الأكثر والمراد
بالجزئيات الحقيقية لأن المتتبع أفراد الإنسان والفرس مثلاً وأكثريتها باعتبار الأنواع الصادقة عليها
فما قيل المراد بها الإضافية وهم إلا أن يراد بتبعها بتتبع جزئياتها الحقيقية (قال مما رأيناه) مشعر بأن المتتبع

ومنه التمثيل المسمى عند النفعاء قياسا وهو اثبات حكم في شيء لوجوده في مثله بعلمية الجامع
بينهما كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث واثبتوا علمية الجامع
إما بالدوران وهو ترتيب الشيء على ماله صلوح العلمية وجودا وعدمها ويسمى الشيء الأول
دائرا والثاني مدارا كأن يقال
وهذا التمثيل الخامس للاسكندر

محمود بن زكريا النعماني

بالتخلف (قال التمثيل) وهذا التمثيل مثل الاستقراء الناقص في افادة الظن وإنما أفاد الظن لانه لا يلزم
من اشتراك شيئين في معنى واحد وهو التأليف في المثال المذكور أشترا كما في جميع المعاني (قال شيء)
مقيس (قال في مثله) الأولى في آخره وكتب أيضا مقيس عليه (قال كالبيت) إلا ان الاجزاء المؤلف
منها في الأصل هو الخشب والاحجار والتراب وفي الفرع هو الجواهر الفردة ثم ان صحة المثال مبنية
على أن المراد بالعالم معنى لا يشمل البيت تأمل (قال علمية الخ) قال عبد الحكيم تخصيص إثبات العلمية
بهما ليكونهما أشهر الوجوه المثبتة للعلمية (قال بالدوران) أي بالقياس المأخوذ في وسطه الدوران وكتب
أيضا قال عبد الحكيم وقد يعبر عنه بالطرد والعكس أي الاستلزام وجودا وعدمها (قال وجودا) أي رابطيا
(قال وعدمها) أي رابطيا وكتب أيضا كل منهما تمييز عن نسبة الترتيب الى معموليه أعني الشيء والموصول
والترتيب الوجودي إشارة الى الطرد أعني كل ماله وجد ماله صلوح العلمية وجد الشيء المعلوم والترتيب
العدمي الى العكس أعني كلما انتفى الشيء المعلوم انتفى ماله صلوح العلمية وإنما سمي هذا عكسا لانه
وهذا التمثيل السادس للاسكندر

لأن يقال كذا وجد العالم في ذاته لا في غيره
انما هو كذا وجد العالم في ذاته لا في غيره
انما هو كذا وجد العالم في ذاته لا في غيره
انما هو كذا وجد العالم في ذاته لا في غيره

هو الجزئيات الحقيقية إلا أن يراد رأينا أفرادها (قال ومنه التمثيل) لم يقل والتمثيل لثلا يرد أن القسم
الرابع منصرف فيه وفي الاستقراء الناقص فلا معنى لعددهما بعضا منه ويحتاج الى جمل فاسد الصورة من
هذا القسم كما قيل أو تقديم الربط على العطف كما يقال (قال اثبات حكم) أي الحكم بثبوت حكم
لا جعل الحكم ثابتا وإلا لم يوافق القول بان القياس منبئ عن الحكم لا مثبت له (قال لوجوده) أي لوجود
مثله ضرورة أن الواحد الشخصي لا يقوم بمحلين والمراد بقوله في مثله في أمر آخر يكون مثله بعد الاثبات
ففيه مجاز الأول (قال بعلمية) أي بسبب كون الجامع علة وهذا مرتبط بالاثبات أو بقوله مثله (قال
العالم كالبيت) أي ما يعلم به الصانع مأخوذا لا بشرط شيء ولا يقدر في القياس اندراج البيت فيه لعدم
ملاحظته كما لا يقدر اندراج الاصغر في موضوع الكبرى في الشكل الأول (قال وهو ترتيب الشيء)
يسمى الترتيب وجودا بالطرد وعدمه بالعكس والأول في قوة كذا وجد ماله صلوح العلمية وجد الحكم
والثاني في قوة كلما انتفى الحكم كما تشير اليه عبارة جمع الجوامع الدوران أن يوجد الحكم عند
وجود الوصف وينعدم عند عدمه لأن مدخول عند مضمون المقدم وما قبله تال (قال صلوح العلمية)
مشعر بان مجرد التلازم وجودا وعدمه غير كاف في الاثبات بل لابد من المناسبة وهو مناف لعد الاصوليين

علة الحدوث هو التأليف لأنه يدور عليه وجوداً كما في البيت وعدمه كما في الواجب تعالى
 وإما بالترديد كان يقال علة الحدوث هو إما التأليف أو الامكان والثاني باطل بصفات الواجب
 تعالى فتعين الأول فظهر أن الاستلزام الكلي من مقدمات البرهان دون الامارة * وأعلم
 أن نتيجة الدليل تابعة له لا خس مقدماته بالمعنى الاعم
^{أو بالبيان} ^{أو بتدريج العلم للمسلم لا العلم للعلم والانه لا في الامارات البتة} ^{التي تنقذ صحة صحتها}

عكس تقيض كما هو عكس مستوافة لما أريد بالطرد (قال علة الحدوث) أي حدوث البيت المقيس عليه
 (قال يدور) الكبرى هنا مطوية تقرير القياس هكذا التأليف أمر يدور عليه الحدوث وجوداً وعدمه
 وكل أمر يدور عليه الحدوث وجوداً وعدمه علة الحدوث (قال علة الحدوث) المقيس
 عليه (قال والثاني باطل) يتخالف الطرد وكتب أيضاً وقد يبطل الأول أيضاً بتحقيق الحدوث بدون التأليف
 في الجواهر الفردة (قال البرهان) كأن المراد بالبرهان ماعدا الاستقراء والتمثيل وبالامارات نفسها (قال
 الدليل) بمعنى القياس لا بأعنى الاعم تأمل (قال لاخس) بدل له * وكتب أيضاً ان كان فيه الاخس
 وإلا فقد يوافق الشريف بن عبد الحكم كما في الضربين الاولين من الشكل الاول وقد لا يوافق فيه كما في
^{أو بتدريج العلم للمسلم لا العلم للعلم والانه لا في الامارات البتة} ^{أو بتدريج العلم للمسلم لا العلم للعلم والانه لا في الامارات البتة}

كلا منها ومن الدوران مسلماً مستقلاً (قال يقال علة الحدوث) أي علة الحدوث الزماني لشيء عند الحكماء
 هي التأليف ولو لما يتعلق به تعلق التدبير والتصرف فلا يرد ان العقول والنفوس الفلكية والانسانية
 والجواهر الفردة مع عدم تأليفها حادثة لأن الاوليين قديمتان بالزمان ومتعلق الثالثة مؤلف على أن حدوثها
 الزماني ممنوع والرابعة منفية عندهم ولو بنى المثال على رأى المتكلمين لم يتجه إلا الرابعة وهي تندفع بما
 سنده (قال لانه يدور) صغرى الشكل الأول وكبراه مطوية (قال وأما) هذا الانفصال ليس
 جميعاً لجواز اثبات العلية بهما ولا خلوي لأن له طرقات أخر لكن خصهما بالذكر لكونهما أشهر طرقهما كما
 قاله عبد الحكم (قال علة الحدوث) إشارة الى قياس استثنائي تقريره لولم يكن علة الحدوث وهو التأليف
 إمكانات هي الامكان لكن ليست هي الامكان (قال الاول) قيل قد يبطل بتحقيق الحدوث بدون
 التأليف في الجواهر الفردة. وأقول المراد بالتأليف أعظم من كون الشيء مؤلفاً أو مؤلفاً منه وقد سبق منا جواب
 آخريناه المثال على مذهب الحكماء (قال ان الاستلزام الخ) إنما يتم التفريع لوحات الامارة على الاستقراء
 والتمثيل والبرهان على ماعداها وهو مخالف لما مر (قال مقدمات البرهان) أي من الشرائط الضمنية فيه
 فالمراد بالمقدمة المعنى الاعم (قال أن نتيجة الدليل) أي الذي يستلزم النتيجة لذاته لا بالمعنى المارائلا
 ينتقض بالاستقراء الناقص لعدم كون النتيجة فيه تابعة لاخس مقدماته فافهم (قال لاخس مقدماته)
 أي لا لاخس منه فلا يرد النقض بما لا أخس فيه كالمركب من موجبتين كليتين ولا يرد الضرر بان الاولان
 من الشكل الثالث لموافقة نتيجتهما للاخس الذي هو العكس المستوي فسقط القول بان المعنى ان كان

كيفما وكما وعلمنا المراد به الخلف
أي يقينا أو ظاهرا

فصل

القياس دليل

قوله كيفما وكما وعلمنا (فان وجد في المقدمات سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجدنا جزئية كانت جزئية وان وجد ظنية كانت ظنية ايضا وكثيرا ما تكون تابعة لها في اثنين منها أو في الكل) وأما قال بالمعنى الاعم اذ هي كما تكون تابعة للقضايا الاجزاء في هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجة كالعكس المستوي في الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فيهما جزئية كالعكس الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة قطعية مالم يكن الاستلزام الكلّي قطعيا كما

الضربين الاولين من الشكل الثالث (قوله منها) أي من الأمور الثلاث أعني الكيف والعلم والسكم (قوله الاجزاء) التي هي مقدمات بالمعنيين (قوله كالعكس المستوي) قد يناقش بان العكس مطلقا ليس مقدمة بشئ من المعنيين أما بالمعنى الاخص فظاهر وأما بالمعنى الاعم فلانها كما مر قضية توقف صحة الدليل على صدقها والعكس ليس كذلك وان توقف العلم بصحته بمعنى الاستلزام للمطلوب عليه * وفرق بين توقف الصحة وتوقف العلم بالصحة عليه (قوله وكذا عكس) في المستلزم بواسطة المقدمة الغربية (قوله قطعيا) قد يقال ان قطعية النتيجة بقطعية المستلزم أعني القياس لا بقطعية الاستلزام الكلّي فان الاستلزام الكلّي قطعي في مطلق القياس وان كانت إحدى مقدمتيه ظنية أو كاذبة

فيه الاخص والاقصد يوافق الشريف في السكم وقد لا يوافقهما كما فيهما (قال كيفا وكما) الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة لمنع الخلط وكذا قوله وعلمنا (قوله تابعة للقضايا) قد يقال فلتحمل على ما هي أجزاء حالا أو مآلا فيدخل فيها عكس المستوي ولا يحتاج الى حملها على المعنى الاعم (قوله كالعكس المستوي) هذا مقدمة بالمعنى الاعم لان المراد بتوقف الصحة في تعريفها المار توقفها من حيث الذات أو العلم ويؤيده اطلاق عبد الحكيم المقدمة الغربية عليه فلا يرد أنه ليس مقدمة بالمعنى الاخص وهو ظاهر ولا بالمعنى الاعم لانه موقوف عليه للعلم بالصحة لا لنفسها (قوله وكذا عكس) هذا مشعر بان الدليل في قوله نتيجة الدليل بالمعنى الاحم وليس كذلك إلا أن يجعل استطراديا (قوله قطعيا) أقول قطعيته مقدمة ضمنية هي مقدمات هذا الدليل من اليقينيات لا كون ذلك الاستلزام مجزوما به وهي تؤول الى قطعية في الاستلزام وهو مقدمات القياس بقرينة قوله كما في البراهين فلا يرد ان قطعية النتيجة بقطعية

النتيجة قطعية بخلاف اليقينية

ليستقر ^{عليها} النتيجة لذاته

في البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها (قوله يستلزم النتيجة لذاته) ليس مرادهم من قولهم
لذاته ههنا في الوسطة في الثبوت فان انتفاء هاهنا كل قياس ونتيجة غير معلوم بل مرادهم
في ظل الوسطة في الاثبات أي لا يكون

ای لا یقول
اولو تحقیق تلك القضايا المدفعتها الدليل في نفس الامر تحققت القول الآخر سواء علموا واحد او لم يعلم

(قال يستلزم) أي لزوما نفسيا لا علميا ولذا ترك قول غيره متى سلمت (قال لذاته) قال عبد الحكيم المنفي في التعريف بقيد لذاته هو الواسطة في الثبوت لافي الاثبات فلا يخرج عنه الاشكال الثلاثة المحتاجة الى مقدمة غريبة يثبت بها انتاجها لأن تلك المقدمات واسطة في الاثبات إلا أن الفرق بين الاستلزام بواسطة العكس المستوى وبينه بواسطة عكس النقيض حيث أخرجوا المستلزم بواسطة الثاني عن التعريف دون المستلزم بواسطة الأول ^{تجزم} لم يظهر لي الى الآن وجهه انتهى وإنما يتم ما ذكره لو لم يكن نتيجة شكل من الاشكال الاربعة واسطة في الثبوت والمصنف كما يشعر به كلامه هنا في الحاشية منع ذلك لجواز تحققها في بعض النتائج كما في قولنا زيد انسان وكل انسان ضاحك فزيد ضاحك بناء على أن ثبوت الضاحك لزيد بواسطة ثبوت المتعجب له فقيل المنفي في التعريف هو الواسطة في الاثبات وحكم بكون المقدمة الاجنبية واسطة في اثبات النتيجة الثانية للقياس الاول كما

المستلزم لا الاستلزام الكلى وإلا لم يكن القياس المؤلف من الخطايات مستلزما استلزاما قطعيا وليس كذلك (قوله والاستلزام) أى الاستلزام القطعى مقدمة ضمنية خارجة عن البراهين (قال دلائل يستلزم) ظاهره أن الاستلزام هنا نفسى ويمكن حمله على العلمى وهو حينئذ استعقابى لامعنى لتغاير زمانى العلمين * ثم إنه لا ينقض التعريف بما عدا الشكل الاول إما لأن إطلاق القياس عليه بالجواز كما يستفاد من كلام السيد والتعريف للقياس الحقيقى وإما لأن قيد بعد تفتن كيفية الاندراج ونحوه ملحوظ فيه * بقى أنه لم يقل متى سلمت لانه لا حاجة اليه سواء اعتبر فى التعريف استلزام المعلوم للمعلوم أو العلم للعلم خلافا لعبد الحكيم فى الثانى (قوله ليس مرادهم) رد على المحقق عبد الحكيم حيث حكم بان المنفى فى التعريف هو الأولى لا الثانية فلا يخرج عنه الاشكال الثلاثة وكأنه مبنى على أن المراد بالاستلزام هو العلمى لا النفسى فلا نزاع بينهما معنى فتأمل (قوله فان انتفأها) لم يقل لوجودها بين بعض الاقيسة ونتيجته لان المعلوم هنا عدم العلم بانتفأها ولا يلزم منه الوجود وما قيل أنها متحققة فى قولنا زيد إنسان وكل انسان ضاحك لأن استلزامه لزيد ضاحك مبنى على أن ثبوت الضاحك له بواسطة المتعجب فنوع اذ اللازم منه كون التعجب واسطة فى عروض الضحك لزيد وابن هذا من كونه واسطة فى لزوم النتيجة للقياس (قوله أى لا يكون) يعنى ليست الواسطة المنفية الواسطة فى الاثبات مطلقا بل التى هى

مس
١٠-١١ في حج ماله وسقطه في العترة منقول من النسخ
التي كان المراد بقوله الله في الوسطة في العترة

أن العكس المستوي واسطة في اثبات النتائج للأشكال الثلاثة وادعى تخصيصها اصطلاحاً بالمقدمة الأجنبية والغريبة حتى لا يخرج الأشكال الثلاثة وهذا أيضاً إنما يتم لو لم يكن مقدمات دليلي الخلف والافتراض أجنبية فتأمل (قوله واسطة في الخ) في كون المقدمة الأجنبية واسطة في الاثبات دون واسطة في الثبوت تأمل (قال والمراد) أي اصطلاحاً كما في تمة أبي الفتح (قال وصورتها) المراد بصورة النتيجة مجرد انضمام أحد طرفيها بالآخر لا النسبة التامة وإلا فالنسبة في النتيجة تامة وفيما اشتمل عليه القياس ناقصة وقس على ذلك صورة النقيض (قال مستقباً) ولا يوجد هذا القسم في استثنائي اشتمل على مانعة الجمع ولا القسم الثاني في ما اشتمل على مانعة الخلو وأما المشتمل على الحقيقية فيوجد فيه كل منهما كما سيعلم كاه في الفصل الآتي (قال متغيراً) تغيراً دائماً (قال لـ كنهه متغير) دائماً مادام الذات * وكتب أيضاً فيه بذلك لأنهم لم يكن التنزيه ضرباً منه وجد التنزيه ^{دنه لكم شمل يله}

مقدمة أجنبية أو غريبة والمراد بالغريبة عكس النقيض اصطلاحاً كما صرح به في الفصل المار فلا يرد أن العكس المستوي ومقدمات الخلف والافتراض وسائط في الاثبات فيخرج الأشكال الثلاثة عن تعريف القياس لأنها عند المصنف ليست شيئاً منهما (قال مقدمة أجنبية) كأن المقدمة الأجنبية منحصرة اصطلاحاً في قياس المساواة وفي الأدلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كما هو ظاهر ما رفل يرد أن مقدمات دليلي الخلف والافتراض أجنبية فلا يدخل ما عدا الشكل في التعريف * ودفعه بتسليم * كونها أجنبية واعتبار قيد فقط بعدها غير حاسم لاستلزامه خروج الضرب الرابع من الشكل الثاني والضرب السادس من الثالث عن التعريف لعدم جريان دليل العكس فيهما (قال على مادة) لو قال ان اشتمل على هيئة النتيجة يسمى قياساً استثنائياً وإلا فافتراضياً لكنني لان المادة لا حاجة الى ذكرها لازوماً في كل قياس (هذا) والهيئة بمعنى الترتيب الواقع بين طرفي النتيجة وإن خالفها كيفاً فيشمل صورتها وصورة نقيضها (قال وصورتها) أي هيئتها صورة لا حقيقة وكذا الكلام في قوله وصورة نقيضها فلا يلزم المصادرة في الاستثنائي المستقيم ولا التصديق بالنقيضين في غير المستقيم (قال على صورتها) عطف على قوله أن

(۳۰۴)

اشتمل بحسب المعنى والعطف على معمولي عاملين مختلفين بلا تقديم المجرور وفيه رككة ويمكن عطف على نائب فاعل يسمى فالاولى أن يقول مستقيم بالرفع وحينئذ يحسن المعطف في قوله الآتى وعلى صورة الخ أيضا (قال وعلى صورة) الاولى وصورة الخ (قال مقدمة استثنائية) وتسمى صغرى أيضا والشرطية كبرى كما قاله بعض (قال مطلقا) أى فى المستقيم وغيره (قوله باداة التقليل) منبه به على أن الاصل كون قد الداخلة على المضارع للتقليل فلا ينافيه كونه فى قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين للتحقيق لما منع ويمكن جعل تصدر ماضيا فيخلو عن تلك الاشارة (قوله قد تكون) كما اذا تألفت الشرطية من شرطيتين وحالية وكانت المقدمة الاستثنائية هى الشرطية (قال لان العالم الخ) أى بعد دعوى أن العالم حادث (قال والمحكوم عليه) موضوعا أو مقديما وكذا المحكوم به أعم من أن يكون محولا أو تاليا (قال حدا أصغر) إما بطريق الجواز المرسل أو الاستعارة (قال حدا أكبر) أى فيه وقوله والمحكوم به عطف على نائب فاعل يسمى والعطف مقدم على الربط فلا يلزم عدم إرتباط التالى بالمقدم بالنسبة الى المعطوف ولا العطف على معمولي عاملين مختلفين على غير شرطه وكذا الكلام فى سابقه ولاحقه

بين طرفي المطلوب في الشكل الاول المعيار للبواق أو لتوسطه بين العقل والنتيجة ولذا يطرح عند اخذها * والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين حملا أو وضعاً

(١) قوله ولذا يطرح عند اخذها الى آخره) كما هو شأن الوسائط * وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس الاقتراني

الاول بناء على أن المراد توسطه بتمامه لافي الجملة وإلا فهو متوسط بينهما فيما عدا الشكل الرابع (قال بالآخرين) الأصغر والأكبر (قال حملا) أي لكل من الآخرين كما في الشكل الثاني أو لأحدهما الأصغر كما في الشكل الأول أو الأكبر كما في الرابع وكذا قوله أو وضعاً أي لكل منهما كما في الشكل الثالث أو لأحدهما الأكبر كما في الشكل الأول أو الأصغر كما في الرابع فأدعى كلامه لمنع الخلو (قال أو وضعاً)

(قال والمقدمة التي) أي في الاقتراني فلا يلزم تسمية الشرطية صغرى وكبرى (قال صغرى) لاشتماله على الأصغر والتسمية لكل بصفة الجزء قاله عبد الحكيم لاباسم الجزء حتى ينتج أن الاسم لا يغير والتعبير بها دون الأصغر للتمييز بين اسمي الشكل والجزء وقس عليها الكبرى (قال والجزء المتكرر) أي حقيقة كما في الشكل الثاني والثالث أو حكماً وصورة كما في الشكل الاول والرابع (قال لتوسطه) أو لتوسطه بين الطرفين في الشمول لكونه اعم من الأصغر وأخص من الأكبر في اغلب اشرف المطالب وهو الموجبة السككية (قال بين طرفي) تأكيد أو في قوله توسطه نجريد وار قال لوقوعه بين الخ لكان اسلم (قال في الشكل الاول) ان أريد التوسط حالاً وفي جميع الاشكال ان أريد مطلق التوسط ولو مآلاً (قال المعيار للبواق) إشارة الى وجه اعتبار الشكل الاول في وجه التسمية وحمل البواق عليه (قال أو لتوسطه) فالأوسط مأخوذ على هذا من الوساطة وعلى الاول من الوسط (قال بين العقل) أي القوة المدركة لمن رتب القياس وليس المراد به الجوهر الجرد الغير المتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف اذ لا معنى لتوسطه هنا (قال والهيئة) والتحقيق ان القياس باعتبار الهيئة الحاصلة من كيفية وضع الحد الاوسط عند الأصغر والأكبر من جهة كونه موضوعاً أو محمولاً يسمى شكلاً وباعتبار كمية وكيفية مقدمتيه المقترنتين يسمى قرينة وضرباً كما قاله المحقق التفتازاني فعلى هذا اطلاق الشكل والضرب على الهيئة المذكورة كاطلاقهما على الاقتران مجاز (قال من اقتران الحد) هذا لا يجري في غير المتعارف الا بالتجاوز في الحمل والوضع (قال حملاً ووضعاً) تمييز عن نسبة الاقتران الى الحد الأوسط أي من جهة المحمولية كما في الشكل الثاني أو الموضوعية كما في الشكل الثالث أو من جهتهما كما في الاول والرابع

من حملتين بل من حملية وشرطية أو من شرطيتين وهو بجميع أقسامه بين الانتاج
 وشرط انتاجه كون المقدمة الشرطية موجبة لزومية أو عنادية وكون احدى مقدمتيه كلية
 باعتبار الزمان والاضاع (١) ان لم يتحدد حكمهما (٢) في الوقت والوضع والافينيتج بدون كلية
 شئ منهما كقول المنجم اذا اقترن السعدان سعد الخير عزه سعد بلع وسعد لا جنبية وسعد الفرج وسعد العود وسعد الاربعه وسعد نزال
 الفرس وسعد نائرة وسعد الملك وسعد الهام وسعد الهام

لانه بجميع أقسامه بين الانتاج بخلاف الاقتراني ولانه محتاج اليه في اثبات انتاج ماعدا
 الشكل الاول بالخلف والعكس والافتراض فتأمل (قوله كلية باعتبار الزمان والاضاع) (١)

لان زيدا متمم الاخلاط وعمرأ وبكرا وخالدا كذلك (قال من حملتين) أي صفتين. إلا فقد تركب
 من حملتين أولاهما مرددة المحمول كما سيأتي من مثال الاستثنائي من مانع في الجمع والخلو (قال أو عنادية)
 عنادا حقيقيا أو جمعيا أو خلويا (قال احدى) على سبيل منع الخلو (قوله غير كافية) هذا مبني على أن
 المراد بالازمان ذوات الازمان لامع فرض كونها زمان أمر مقدر حتى يكون تعدد الازمان بتعدد
 الازضاع فيكون الازمان أعم من الحقيقة والمقدرة (قال بدون كلية) بأن كانت المقدمتان شخصيتين
 (قال كقول المنجم) وكقوله إما أن يقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم كذا أو يكون سلطان

لفظ قال كلمة لفظ (قوله لأنه بجميع) خلافا لابن الحاجب حيث قال في مختصره والتحقيق أنه نظري
 الانتاج كالأشكال الثلاثة (قوله فتأمل) وجهه ان التوقف في الاثبات بالافتراض ممنوع كيف وقد
 قالوا ان الافتراض يكون بقياسين * أحدهما من الشكل المطلوب اثبات نتيجته لئلا يكون ضرب اجل
 والآخر من الشكل الاول وكذا في العكس كيف ويقال فيه عند الاثبات متى صدقت القرينة صدقت
 الصغرى مع عكس الكبرى مثلا ومتى صدقت معه صدقت النتيجة وهذا القدر كاف ولا حاجة فيه
 إلى جعل النتيجة مقدمة شرطية وضم الواضحة إليها إلا أن يقال إن الكلام من تقديم العطف على الربط
 فيكفي اصحته التوقف في الخلف (قال من حملتين) لئلا يكون النتيجة أو تقيضها مقدمة من
 مقدماتها فيلزم المصادرة أو التصديق بالتقيضين * ولا ينافي هذا ما يأتي من نحو هذا الشئ إما حجر أو
 شجر لكنه شجر فيكون لا حجرا لأن المراد بالحملية ما ليس في حكم المنفصلة وهذه الحملية في حكمها بل
 قد تؤول بها (قال أو من شرطيتين) أي قبل انحلال الشرطية وإلا فلا يمكن تركيب هذا القسم من
 أقل من ثلاث شرطيات أو شرطيتين وحملية (قال موجبة) وإلا لزم سلب اللزوم أو العناد فلا يلزم
 شئ لامن وجود المقدم أو التالي ولا من عدمه (قال لزومية) إذ لو كانت اتفاقية لتوقف العلم بصدقها
 على العلم بصدق التالي فلو توقف العلم به كما هو المطلوب في الحملية على العلم بصدقها لدار (قال كلية)

في هذه السنة مع طلوع نجم كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنه اقترنا في هذه السنة
مع طلوعه فيكون غالبا إن شاء الله تعالى فإن كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عن المقدم ينتج

انما قال باعتبار الإزمان والاضاع مع أن كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارهما لان المقدمة
الاستثنائية قد تكون حملية وقد عرفت أن كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارهما فلو لم يقيد
بذلك لتوهم أن الشرط هو كلية الشرطية باعتبار الإزمان والاضاع وكلية تلك الحملية
باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار الإزمان والاضاع وعطف
الاضاع على الإزمان للاشارة إلى أن الكلية باعتبار الإزمان فقط غير كافية بل لابد من
الكلية باعتبار الاوضاع الممكنة الاجتماع معهما ايضا (٢) (قوله إن لم يتحد حكمهما إلى آخره)
هكذا قالوا ولا يخفى أنهم لو عموما الكلية باعتبار الإزمان والاضاع ههنا تما هو كلية
حقيقة أو حكما لتشمل الشخصية

الاسلام مغلوبا لكنهما اقترنا في هذا الزمان والوضع فلا يكون مغلوبا إن شاء الله تعالى (قال في هذه)
السنة زمان معين (قال مع طلوع) وضع معين (قال لكنه) أي الشأن (قال فيه) أي في القياس الاستثنائي
والا لا احتمال كون اللزوم أو العناد على وضع والاستثناء على آخر فلا يتحقق الانتاج (قوله وليس
كذلك) أي لأن الاستثنائية جزء الشرطية أو بمنزلة فتكون تابعة لها في كون كليتها باعتبار الإزمان
والاضاع (قوله بل الشرطية) الاولى بل الشرط كون الكلية لأي منهما باعتبار الخ (قوله باعتبار
الإزمان) أقول بوجه أنه إذا اعتبر جميع الإزمان فقط حصلت الكلية لكن لا تكفي وليس كذلك
فالأولى أن يقول إلى أن اعتبار الإزمان فقط في الكلية غير كاف بل لابد فيها من اعتبار الخ ثم إن
في هذا رداً على القائل باستلزام عموم الإزمان لعموم الاوضاع ووجه الرد جواز كون اللزوم متحققاً في
جميع الإزمان غير متحقق في بعض الاوضاع الممكنة نعم عموم الأزمنة يستلزم عموم الاوضاع الحاصلة
فيها لا مطلقا كما هو المصحح للكلية (قوله لو عموما) وعندى أن هذا التعميم فاسد لاستلزامه انتاج
القياس إذا كانت إحدى قدماته شخصية والأخرى مهولة لأنه يصدق عليه حينئذ أن احدهما كلية
باعتبار الإزمان والاضاع فيلزم أنه ينتج قول المنجم إذا اقترن السعدان في هذه السنة مع طلوع نجم
كذا يكون سلطان الاسلام غالبا لكنهما اقترنا وليس كذلك نعم لو قلوا يشترط كلية احدهما
حقيقة أو كليتها حكما لصح لكن لا فرق بينه وبين ما ذكره في التفصيل (قال وإلا فينتج) ولا بد
حينئذ أن تكون المقدمتان شخصيتين لان المراد بالانحاد كون الحكم على وضع وفي زمان معينين (قال
في هذه السنة) زمان معين وقوله مع طلوع تعيين للوضع فيكون القضيتان شخصيتين (قال ينتج) إن

اعلم بالكلية ان الفرق بين الاول والثاني
الاولى على الثاني على الثاني

المعروف بدونه العكس

لا بد من القول بأن استلزام وجوده للعكس دون العكس
 عين التالي دون العكس واستثناء تقيض التالي ينتج تقيض المقدم دون العكس * وقد
 تقدم مثالها المؤلف من شرطية وحملية وأما المؤلف من الشرطيتين فكقولنا كلما ثبت أنه
 كلما لم يكن حادثاً لم يكن متغيراً ثبت أنه كلما كان متغيراً كان حادثاً (١) لكن ثبت الشرطية
 الواقعة مقدماً فثبت الواقعة تالياً ولكن لم يثبت الواقعة تالياً فلا يثبت الواقعة مقدماً وان
 كانت منفصلة حقيقية فاستثناء عين أي الجزئين ينتج تقيض الآخر كما نفع الجمع ^{أو بآية من صفا} ^{المركب من التقيض}

كما عموماً الكمية من الشخصية في كبرى الشكل الأول لاستغنوا عن هذا القيد
 وما بعده (قوله لكن ثبت الشرطية الواقعة الى آخره) ^{وهذا لا بد} ^{أو بآية من صفا}

(قل دون العكس) أي إذا كانت لو استدلالية وأما إذا لم تكن فيجوز العكس كقول الشاعر
 ولو طار ذو حافر قبلها ^{أو بآية من صفا} ^{أو بآية من صفا} لطارت ولكنه لم يطر ^{أو بآية من صفا}

وكذلك لولا على هلاك عمر (قال ثبت أنه الخ) هذا التالي عكس تقيض للمقدم (قال لكن ثبت)
 واضعة (قال فثبت) نتيجه (قال لكن لم) الرافعة كاذبة كالنتيجة (قال فلا يثبت) نتيجة (قال ينتج تقيض)

استناد صفة الشكل إلى متعلق الجزء بالعكس لأن المنتج هو القياس المستثنى فيه عين المقدم (قال
 واستثناء) أي فيتحقق في المتصلة المبيته وغيره (قال ينتج تقيض) نقض بقولنا كلما كان هذا انساناً
 فهو ضاحك بالاطلاق العام لكنه ليس بضاحك لكونه صادقاً مع كذب النتيجة * وأجاب المحقق التفتازاني
 بأنه يجب في أخذ التقيض رعاية الأمور المعتمدة في تناقض القضايا فيكون تقيض التالي ما ليس بضاحك
 دائماً . وأقول هذا الجواب إنما يصح إذا جعل الدوام جهة والمحمول هو الضاحك بالفعل أو بالامكان
 وأما إذا جعل قيد المحمول فلا لصدق الرافعة . ويتجه أيضاً أن قولنا كلما كان هذا انساناً فهو ضاحك
 بالامكان لكنه ليس بضاحك بالضرورة صادق مع كذب النتيجة فالحق الجواب بأن هذا القياس
 فاقد لشرط هو كون الشرطية لزومية لأنها إنما تكون كذلك لو كان للمقدم مدخل باحدى الطرق المارة
 في التالي وهنا ليس كذلك (قال كلما ثبت أنه) يتجه أن هذه القضية مؤلفة من حمليتين غاية الأمر نحقق
 شرطيتين فيهما إلا أن يقال قوله ثبت أنه خارج عن المرام جيء به لمجرد ربط الكلام (قوله والشرطية
 أيضاً) المؤلفة من حمليتين لا مطلقاً فلا يرد أن التأويل في المقدمة الاستثنائية كاف في التألف من
 الحملية والشرطية فلا حاجة إلى قوله لأنه بمعنى الخ مع أن فيه إشارة إلى أن التأويل فيها يستلزم التأويل
 في الشرطية (قوله هي عكس) عند القدماء (قال ينتج تقيض الخ) لاعمينه لامتناع اجتماعهما (قال
 كإقامة الجمع) الكاف هنا وفي قوله كإقامة الخلو للقران أو للتشبيه بناء على أن استنباط الحكمين المذكورين

نحو هذا الشيء إما حجر أو شجر لكنه حجر فليس بشجر أو لكنه شجر فليس بحجر واستثناء تقيض أيهما ينتج عين الآخر كمانعة الخلو نحو هذا الشيء إما لا حجر أو لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً أو لكنه شجر فيكون لا حجراً

فصل

الاقتراني إن تركب من حمليات صرفة لسمى اقترانياً حملياً كما تقدم والافشوطياً سواء تركب من متصلتين نحو كلما كان العالم متغيراً كان ممكناً (١) غير لازم لذات الواجب تعالى

فيه إشارة إلى أنه من حيث المعنى مؤلف من الحملية والشرطية أيضاً لأنه معني أنه كلما ثبت هذه الشرطية ثبت تلك الشرطية التي هي عكس تقيضها ههنا لكن ثبت الأولى فيثبت الثانية أو لكن بطلت الثانية فيبطل الأولى (قوله كان ممكناً) (١) غير لازم لذات الواجب تعالى احتراز

فيكون غير مستقيم (قال عين الآخر) فيكون مستقيماً (قال فصل) في تقسيم مطلق الاقتراني أولاً إلى الحملية والشرطية ونانياً إلى المتعارف وغير المتعارف (قل ممكناً غير لازم) لو قال غير قائم بذاته تعالى لم ينتج أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم أما لكونه مختاراً فيه كما هو الحق لا موجباً كما زعمه الفلاسفة أو لسكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة

منهما بعمونة ملاحظة المعنى الإضافي أسهل من استنباطهما من الحقيقة لاحتياجه إلى تفسيره بهما (قال لكنه حجر) مقدمة رافعة كما يشعر به مامر وعبرة التفتازاني في التهذيب مشعرة بأنها واضحة وهي بحسب المعنى اللغوي دون الاصطلاح فلا تنافي بينهما (قال عين الآخر) لارفعه لئلا يلزم ارتفاع الجزئين (قال كمانعة الخلو) فللمنفصلة الحقيقية أربع نتائج ولكل من مانعتي الجمع والخلو نتيجةتان ويتألف من الأولى الاستثنائي المستقيم وغيره ومن الثانية غير المستقيم فقط ومن الثالثة المستقيم فقط (قال لكنه حجر) مقدمة واضحة (قال كان العالم) قبل ينتج عليه أن صدق الصغرى متوقف على كون الواجب موجوداً بدون العالم إما لكونه تعالى مختاراً فيه أو لكون التغير مستلزماً لسبق العدم فيلزم المصادرة في النتيجة أقول فيه أما أولاً فلأن الموقوف عليه لعدم لزومه له تعالى إمكان وجوده بدون العالم لأن المقابل للضرورة هو الامكان وأما ثانياً فلأن كونه مختاراً لا يوجب كونه بدون العالم لجواز كون تقدم القصد على الإيجاد والابحاد على الوجود ذاتياً. وأما ثالثاً فلأن المصادرة غير لازمة لأنها إما تكون بأخذ نفس الأكبر أوسط مثلاً أو ما يتوقف عليه لا تفصيله ألا يرى أن الاستدلال على قولنا هذا

مستقيم وهو ان عدم زعم العالم لذاته بغيره انما هو كونه
ففيه وجوه فقال فله يكون حادثاً بخلاف عدم زعم
العالم بغيره فلا ينبغي ذلك

الاختيار
بعد
حين
قصه
ابجاده

وكما كان ممكنا كذلك كان حادثا ينتج أنه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلتين نحو الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أولا يكون والثاني أما أن يكون ممكنا بالذات أو متمعا بالذات ينتج أن الشيء أما أن يكون واجبا بالذات أو ممكنا بالذات أو متمعا بالذات أو من متصلة وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم

عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود تلك الصفات ليس مقتضى ذواتها بدهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون ممكنات لازمة لذاته تعالى وهي قديمة (قوله غير لازم)

تأمل (قوله على مذهب الاشاعرة) من أن صفاته تعالى زائدة على الذات لا عينها (قوله ليس مقتضى) حتى يحتج عنها بقوله ممكنا (قوله وهي قديمة) فلو لم يذكر قيد غير لازم لذات الواجب لاقتضى القياس حدوث الصفات وفيه أن مفاد الكبرى لزوم حدوث العالم لا مكانه كما يدل عليه عود ضمير كان في مقدمتها وتاليها إلى العالم وصفاته تعالى ليست منه أما إذا عرّف بأنه ما يعلم به الصانع فلا ينبغي لها الصانع كما لا ينبغي وصرّح به في حواشي العقائد النسفية وأما إذا عرّف بأنه ماسوى الله تعالى فلا ينبغي ليست غير الذات وما سواه على رأى الاشاعرة والكلام في مذهبه فذلك القيد غير محتاج اليه هنا وإن احتيج اليه في مثال القسم الثالث أعنى المركب من المتصلة والحملية (قال إن الشيء إما الخ) حملية

انسان بأنه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان صحيح بلا مرية (قوله لازمة لذاته) فلو لم يقيد الممكن بعدم اللزوم لذات الواجب لانتج منع الملازمة الكبرى مستنداً بالتخلف في الصفات لأن نسبة الامكان إلى خصوص العالم غير معتبرة في اللزوم وإنما المعتبر نسبتته إلى مطلق الشيء والا لكان قولنا كلما كان زيد حيوانا كان انسانا لزومية كلية صادقة فلا يرد أن مفاد الكبرى لزوم الحدوث للعالم لا مكانه وصفاته تعالى ليست منه * نعم لو جعلت اتفاقية ثم لكان تكون النتيجة كذلك وكلام المصنف ناظر الى تحصيل اللزومية التي هي أشرف (قال أو من منفصلتين) أى حقيقة أو حكما كما في هذا المثال فان كلاما من الصغرى والكبرى حملية مرددة المحمول في قوة منفصلة حقيقية (قال ممكنا بالذات) ذكر بالذات هنا غير محتاج اليه لأن الممكن لا يكون إلا ذاتيا وإلا لزم انقلابه واجبا أو متمعا لكان ذكره موافقة للسابق واللاحق (قال أو من متصلة وحملية) أشار بالترتيب المذكور هنا وفي القسم الأخير الى أن المطبوع فيهما كون المتصلة صغرى كما أنه أشار بالمثال ههنا الى أن المطبوع اشتراك الحملية مع تالى الصغرى وبالترتيب في الرابع الى أن الغالب في الامثلة تقديم المنفصلة لا الى أن كونها صغرى هو

هذا ينتج من مذهب الاشاعرة
فإنه لا يجب بالذات والواجب بالذات
الذات ينتج الشيء بالذات وليس ينتج
المتشاكاتين بالذات انتفاء جميع الاشكال بانها
لا وجود ان الشيء لا يستلزم الوجود عدم الخلال
الشيء بها لا يستلزم عدم ذلك للشيء
لان الغير عنه ما هو العقل انما كان رصدا خارجا
ذات ليست كذلك وان كانت غير العقل انما كان رصدا خارجا
مهما علم به هو

فهو حادث ينتج انه كلما كان متغيرا كان حادثا أو من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات أو مالا يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم وكل مالا يقتضيه فهو ممكن ينتج أن الموجود إما واجب بالذات أو ممكن أو من متصله ومنفصلة نحو كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا يقتضى ذاته الوجود اما ممكن أو ممتنع ينتج انه كلما لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن أو ممتنع فالأقتراني الشرطي خمسة اقسام وكل من الاقتراني الحتمي والشرطي ان كان الحد الاوسط فيه محكوما به أو عليه في الصغرى سواء لنفس الصغرى (١) ^{بأنه} احترام عن صفات الواجب تعالى لأن وجودها ليس مقتضى ذواتها بل مقتضى ذات الواجب تعالى فيكون وممكننا مع انها قديمة قوله سواء النفس الصغرى (١)

مرددة المحمول كسائر ما جعله مثالا للمنفصلة في ما يأتي وذلك في قوة أن يقال اما أن يكون الشيء واجبا بالذات أو يكون لا واجبا بالذات واما ان يكون اللا واجب بالذات ممكنا بالذات أو ممتنعا بالذات فالشركة في الجزء الناقص الذي هو محمول في تالي الصغرى وموضوع في مقدم الكبرى (قال أو من متصلة وحملية) شار بالترتيب الذكرى هنا وفي القسمين الآتين إلى أن المطبوع كون المتصلة هنا وفي القسم الأخير والمنفصلة في القسم الذي بينهما صغرى (قال وكل ممكن) الاوسط منها جزء ناقص من الصغرى وتام من الكبرى وكذا في مثال القسم الرابع كما يعلم ذلك بعد رجوع صفراء إلى المنفصلة الصرفة (قوله ليست مقتضى) أي حتى تكون واجب الوجود (قال ينتج أنه كلما لم الخ) هذه النتيجة متصلة مؤلفة من حملية ومنفصلة حقيقية وان كانت المنفصلة حملية مرددة المحمول (قال وكل من الخ) تقسيم لمطلق الاقتراني المطبوع لعدم فرقهم بين كونها صغرى وكبرى كما يشير اليه (قال ينتج أنه) هذه النتيجة متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين تالي الصغرى ونفس الكبرى (قال نحو الموجود) أي بالوجود المحمولي فلا ينتج منع كلية الكبرى الآتية بنحو العمى ويمكن تعميمه من الرابطي فيراد بالممكن فيها ما أمكن وجوده المحمولي أو الرابطي (قوله احترام عن) متضمن لأمرين دخولها فيما قبل قوله غير لازم ووجوب اخراجها عنه وقوله لأن وجودها علة الأول وقوله مع أنها علة للثاني وقس عليه مامر (قال الشيء) بمعنى ما يمكن أن يعلم ويخبر عنه لا الموجود وإلا لم يصح قوله ومالا الخ (قال فالأقتراني) أي أقسامه الأولية (قال سواء لنفس) أقول معنى كون الشيء محكوما به أو عليه لا آخر كونها طرفي نسبة واحدة فلا معنى لكون الأوسط محكوما به أو عليه لنفس الصغرى أو لحد طرفيها وكذا لتأويلها بأن المراد لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة احد طرفيها * ويمكن توجيهه بأن المعنى في نفس الصغرى أو في احد

بأنه إنما هو واجب بالذات
أو لا يقتضى ذاته شيئا من الوجود والعدم

أو لا حد طرفيها فهو اقتراني متعارف كالامثلة المذكورة وأن لم يكن كذلك بل من متعلقات أحدهما فغير متعارف * أما الحملى فكقولنا الدرة في الصدف ^{الصدق}

ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في الحملى المتعارف وقوله أو لا حد طرفيها ناظر الى كونهما مشتركتين في جزء ناقص كما في الاقتراني الشرطي المتعارف ^{الان استقصائية}

الى المتعارف وغير المتعارف (قل محكوما به) هذا في الشكل الاول والثاني (قل او عليه) في الشكل الثالث والرابع (قل سواء لنفس) أى سواء كان محكوما عليه أو به لنسبة نفس الصغرى أو لنسبة أحد طرفيها. مثال الثاني اما أن يكون هذا العدد فرداً أو يكون هذا العدد زوجاً وأما أن يكون الزوج زوج الزوج أو زوج الفرد فإن الزوج محكوم به لنسبة أحد طرفي الصغرى أعنى الثاني (قوله كما في الحملى) الكاف هنا وفيما يأتى استقصائية (قل بل من الخ) أى بل كان الاوسط (قل فغير متعارف) سواء اتحد فيه محولا الصغرى والكبرى كقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك أو اختلفا كمثل المصنف . لا يقال إن من قبيل الثاني قولنا الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج ان الانسان مساو للجسم لأننا نقول إنما لا ينتج لعدم تكرار الحد الاوسط لأن المراد بالناطق في الصغرى المفهوم من حيث هو وفى الكبرى الما صدق بخلاف ما اذا بدلنا الكبرى بالقضية الطبيعية كالصغرى

طرفيها أو لنفس أصغر الصغرى لكن يتجه على الأول أنه لا يحسن التقابل لصدق الشق الأول على الثاني إلا أن يحمل على كونه جزءاً أولياً أو ثانوياً فيها وعلى الثاني أنه لا يجري في الشق الثاني فلو قال لنفس الاصغر أولاً لكان أخصر وأولى (قال فهو اقتراني) الأخصر الاوفق فتعارف (قوله كما في الحملى) أشار بالكاف الى نحو قولنا كلما كان هذا انساناً كان حيواناً وكلما كان حيواناً كان جسماً مما هو شرطي متعارف والصغرى والكبرى فيه مشتركتان في جزء تام فليست الكاف هنا استقصائية وان كانت كذلك في قوله الاتى كما في الاقتراني (قل وإن لم يكن) لم يقل وان كان من متعلقات الخ مع أخصريته لافادة الحصر في القسمين (قل بل من متعلقات) هذا صادق بالشق الثاني أعنى قوله أو لا حد الخ فتمتثل مانعته تعريف غير المتعارف فلو قل بدل قوله من الخ وهو من الخ لكان أولى (قل فغير متعارف) اتحد فيه محولا الصغرى والكبرى كما في المثال المار لقياس المساواة أولاً كمثل المصنف * قيل لا يقال إن من قبيل الثاني الانسان مساو للناطق وكل ناطق جسم مع أنه لا ينتج الانسان مساو للجسم لأننا نقول عدم الانتاج لعدم تكرار الاوسط ولو بدلنا الكبرى بقولنا والناطق فصل لا نتج الانسان مساو للفصل وأقول فيه نظر لان تبديل الكبرى بما ذكره يجعلها طبيعية مع أن من شرائط الشكل الاول كلية

واعلم أن غير المتعارف أن اتحد فيه محمولا الصغرى والكبرى

ليس بغلام رجل وكل رجل انسان او مذكر فالحق في الاول السلب وفي الثاني الايجاب وفي قولنا غلام الرومي غلام انسان وبعض الانسان ابيض او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وان كان متعلق بمحمول الصغرى محمولا في الكبرى أيضا فهو الشكل الثاني نحو هذا غلام رجل ولا شيء من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط باختلاف مقدمتيه في الكبير وكلية الكبرى لتختلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان أو فرس حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة ليس بغلام رجل ولا شيء من المؤنث أو الفرس برجل فالحق في الاول الايجاب وفي الثاني السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم أو الجواد ليس بحيوان وان كان متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الثالث نحو غلام رجل انسان وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين وان كان متعلق بموضوع الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو

المقدمتين في الكبير (قوله وفي قولنا) ناظر الى اشتراط كلية الكبرى (قوله وفي قولنا) وكذا في قولنا إذا كان هذا غلام المرأة كان غلام حيوان وبعض الجسم الخ (قوله موضوع الصغرى أو موضوع أحد طرفيها) (قوله فغلام بعض الحيوان) الأوفق لهذه النتيجة جعل الحيوان محمول الصغرى والانسان محمول الكبرى (قال أن غير المتعارف) قسمان أحدهما ما اختلف فيه محمولا صفراء وكبراء والثاني ما اتحد فيه فان اتحد الخ (قال ان اتحد) لم يتعرض لهذيله بأن يقول وان اختلفا

نشر مراتب كقوله الآتي لتختلف في قولنا الخ قوله في الكبرى أيضا أي كما في المتعارف والاولى تركه (قوله فغلام) أقول يؤخذ منه أن ضابطة أخذ النتيجة في الشكل الثالث جعل موضوع الصغرى موضوعا وأضافته الى محمول الكبرى بعد ادخال السور الجزئي عليه وجعل محمول الصغرى محموله إذ لو أضيف موضوع الصغرى الى محمولها بعد ادخال السور وجعل محمول الكبرى محموله لزم التلخف في نحو غلام المرأة انسان وكل امرأة مؤنث إذ لا يصدق غلام بعض الانسان مؤنث وفي الشكل الرابع جعل موضوع الصغرى موضوعا مضافا الى موضوع الكبرى المدخل عليه السور وجعل محمول الصغرى محموله إذ لو أخذت بإضافة موضوع الصغرى الى محمولها المدخل للسور وجعل موضوع الكبرى محموله للتخلف في نحو قولنا بنت الرجل حيوان وكل ذكر من بني آدم رجل فاندفع الاعتراض عليه بأن

ليس ادعاء من انهم الرتبة لا عنهم الرتبة ولا عنهم الرتبة

فله نتيجتان احدهما باثبات كلا المحمولين فيها وهي لازمة له لذاته والآخرى باسقاط أحد
المحمولين فيها وهي الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لانما كذبت فذلك القياس بالنسبة
الى النتيجة الثانية

بما ان
كل
الانسان
حيوان
فكل
الانسان
حيوان
بما ان
كل
الانسان
حيوان
فكل
الانسان
حيوان

غلام انسان حيوان وكل رومي انسان فغلام بعض الرومي حيوان ويشترط بايجاب مقدمته
بشرط عدم سبغ الميزان روم

فله نتيجة واحدة لظهوره (قوله فغلام بعض الرومي) الموافق للقياس فغلام بعض الحيوان رومي
(قال فله نتيجتان) قد يقال ان من الغير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان
مساو للناطق والناطق مباين للفرس وهو له نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والآخرى
الانسان مباين للفرس بواسطة صدق المقدمة الاجنبية أعني وكل مساو لمباين الفرس مباين للفرس
مع أن كلامه هذا وقوله الآتي كالذي اختلف فيه المحمولان مشعران بأن نحو ما ذكرنا له نتيجة
واحدة * وكتب أيضاً كسائر القياسات الاولى من القياسات المركبة (قال الى النتيجة الثانية)

الموافق لقياسي الشككين أن يقول بدل النتيجةتين فغلام بعض الانسان حيوان وغلام بعض الحيوان
رومي والى هذا اشار بقوله فليتأمل (قوله وكل رومي) أقول اذا بدلنا الكبرى بلا شئ من الحجر بحجر
انتج غلام بعض مالمس بحجر حيوان فتكون النتيجة موجبة في جميع ضروب الشكل الرابع وقولهم
انها نامة لأخس مقدمات الدليل كيفما محمول على نتيجة القياس المتعارف أو على التبعية باعتبار النسبة
النامة أو الناقصة المأخوذة من قيود الكلام وظاهر أنه لو أخذت النتيجة فيما اختلفت المقدمتان كيفاً
وفق ترتيب القياس أو جعلت النسبة النامة سلبية لزم العلم في بعض الامثلة * ومما صر علم أن المراد
بالكبرى هو المقدمة الثانية لا المقدمة المشتملة على الاكبر وكذا حكم الشكل الثالث (قال فله نتيجتان)
اعترض بأن من غير المتعارف الذي اختلف فيه المحمولان نحو قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس وله نتيجتان احدهما الانسان مساو لمباين الفرس والآخرى الانسان مباين للفرس بواسطة
صدق المقدمة الاجنبية وهو كل مساو لمباين الفرس مباين للفرس مع أن كلامه مشعر بأن له نتيجة أقول
صدق المقدمة الاجنبية هنا لخصوص المادة الا يرى أن قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مباين
للفرس ينتج لذاته الانسان مساو لمباين النوع ولا ينتج الانسان مباين للنوع لكذب كل مساو لمباين
النوع مباين للنوع ضرورة حمل النوع على الانسان (قال باثبات الخ) أي بذكر كليهما مضافاً أحدهما
إلى الآخر وليس المراد بالاثبات ادراك وقوع النسبة (قال أحد المحمولين) سواء كان الاول أو الثاني
والقول بأن المحذوف هو الاول مما لا وجه له. على أنه يتجه عليه أن اللائق حينئذ أن يقول المصنف

هذا هو القياس المستلزم لذاته كالذي
يختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير
مستلزم لذاته

يسمى قياس المساواة وأما بالنسبة الى النتيجة الاولى فندرج في القياس المستلزم لذاته كالذي
يختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير

مع كلية الصغرى أو اختلافاً فيها كيفاً مع كلية احدهما هذا في الحملات وقس عليه الشرطيات
وعليك باستخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتماثل (قوله لا بطريق
النظر والاكتساب الخ) وأما القياس بالمعنى السابق الذي هو دليل يستلزم النتيجة لذاته
فهو ما يستلزمها بطريق

أى التى سقط فيها أحد المحمولين وقضية ذلك أنه لا يسمى قياس مساواة بالنظر إلى ما ليس فيها شئ من
المحمولين كقولنا الانسان مباين للفرس اللازم لقولنا الانسان مساو للناطق والناطق مساو للضاحك
بواسطة صدق المقدمة الاجنبية في كل مادة أعنى كل مساو لمساوى الضاحك مباين للفرس وبأى اقتضاء
عبارة أخرى لما ذكرناه أيضاً (قال يسمى) أى خارج عن القياس المستلزم لذاته (قال قياس المساواة)
اضافة السكلى إلى ما يوجد في بعض أفراد عبد الحكم وإلى ما يتوقف عليه انتاج افراده عند
عصام الدين حيث قال ما حاصله فانه يتوقف انتاجها على مساواة الاصغر والاوسط وعدم تفاوتهما في
النسبة بشئ إلى غيرهما مبدءاً محمول الكبرى في الشكل الاول ومتعلقه (بالكسر) كمساواة الماء والكوز
وعدم تفاوتهما في النسبة بالمظر وفيه الى البيت في مثال الماء مظروف الكوز والكوز مظروف البيت
(قال فندرج) أى ولا يسمى قياس المساواة (قال كالذى) أى كغير المتعارف الذى الخ (قال فقولنا
الواحد الخ) هذا ما اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى وأما ما اختلفا فيه فقولنا الواحد نصف الاثنين

أول المحمولين أو المحمول الاول (قال الى النتيجة) صادقة أو كاذبة (قال المساواة) قال عصام سمى قياس
المساواة لأن انتاجه يتوقف على مساواة ملزوم ج وملزومه في النسبة إلى ج بالملزومية أى في قولنا
أملزوم ب وب ملزوم ج ومن لم ينتبه قال سمى به باعتبار الفرد المعتبر فيه المساواة انتهى ويؤيد الاول
جريانه في الشكل والثانى استنباط وجه التسمية من نفس القياس بالنسبة إلى بعض الافراد (قال بالنسبة
إلى نتيجة الخ) قيل قضيته أنه لا يسمى قياس مساواة بالنسبة إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى
القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهى قولنا الواحد ربع الاربعة. أقول هى كذلك حيث يفهم من
عدمهم للمقدمات الاجنبية في قياس المساواة أنها ما فيه مقدمة ذكر فيها المحمول المكرر ثلاثاً ونسب
نالمنا إلى ما نسب اليه ثانياً وما أفاده عصام أن انتاج قياس المساواة متوقف على مساواة الاصغر والاوسط
في النسبة بشئ هو مبدءاً محمول الكبرى في الشكل الاول الى آخر هو متعلقه بالكسر فتكون النتيجة

او اختلافهما في القياس المستلزم لذاته كالذي
يختلف فيه المحمولان فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس غير
مستلزم لذاته

متعارف مستلزم لذاته أن الواحد نصف نصف الاربعة وقياس مساواة بالنسبة الى
نتيجة أن الواحد نصف الاربعة ^{باعتبارها كالمربع} لكنه غير منتج له ككذب المقدمة الاجنبية القائلة
بان نصف النصف نصف لانه ربع وكذا خروج التمثيل عن حد القياس انما هو بالنسبة
الى النتيجة الغير المشتملة على أداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة المشتملة عليها فقولنا النبيذ
كالخمر والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته أن النبيذ كالخمر وتمثيل بالنسبة
الى دعوى أن النبيذ حرام (فائدة) للقياس اطلاق آخر على غير المستلزم لذاته لقياس
المساواة وعلى المستلزم لذاته لا بطريق النظر والاكتساب كما في القياسات الخفية
النظر والاكتساب ^{باعتبارها كالمربع} لما سبق الإشارة اليه من أن الاكتساب معتبر في مفهوم مطلق
الدليل وقد أخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات الخفية في البديهييات

والاثان ربع الثمانية فهو أيضا قياس غير متعارف منتج لذاته أن الواحد نصف ربع الثمانية وبواسطة
صدق قولنا في كل مادة وكل نصف ربع الثمانية ثمن الثمانية ^{ينتج} أن الواحد ثمن الثمانية وهذا نظير ما صر
من قولنا الانسان مساو للناطق والناطق مبين للفرس (قال إلى نتيجة أن الخ) قضيته أنه لا يسمى
قياس المساواة بالنظر إلى نتيجة غير مشتملة على محمول كبرى القياس الاول كالمقدمة الاجنبية وهي
قولنا الواحد ربع الاربعة بواسطة صدق قولنا من غير خصوص المادة كل نصف نصف الاربعة ربع
الاربعة فحينئذ تعريف قياس المساواة ^{باعتبارها كالمربع} قياس غير متعارف متحد فيه محمول الصغرى والكبرى وكان
المقدمة الاجنبية كالنتيجة الاخيرة مشتملة على محمول الكبرى الاولى (قال فقولنا النبيذ الخ) ورجوعه
إلى المتعارف بتبديل الكبرى بقولنا وكل ما هو كالخمر فهو كالخمر (قال إلى دعوى) فنحن حيث لم
يقبل إلى نتيجة فانه يقال لها النتيجة بالمعنى الاعم (قال ان النبيذ) وقياس أول من القياس المركب
^{على غير ما في}

الاول اعم من
الثاني اخص من
الثالث اخص من
الرابع اخص من

وكذا المقدمة الاجنبية مشتملة على محمول كبرى القياس الاول لأن مراده بالكبرى كبرى
القياس الاول لا الثاني الحاصل من ضم المقدمة الاجنبية الى نتيجته (قال النظر والاكتساب)
فالقياس على هذا أعم من وجه من الدلائل المار وأعم مطلقا من القياس المار إن كان معنى قوله لا
بطريق الخ غير معتبر فيه النظر بأن يكون مأخوذاً لا بشرط شئ ومباين لهما إن كان معناه معتبراً
فيه عدم النظر بأن كان مأخوذاً بشرط لا شئ (قوله أن الاكتساب) صغرى قياس المساواة وكبراه
مشار إليها بقوله وقد أخذ الخ واقدمه الاجنبية مطوية (قوله الخفية) فلا يتصور فيه النظر

﴿ فصل ﴾

القياس الاقتراني المتعارف حمليا كان أو شرطيا ان كان الحد الأوسط فيه محكوما به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى فهو الشكل الأول أو بالعكس فهو الشكل الرابع أو محكوما به فيهما فهو الشكل الثاني أو محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث والشكل الأول منها لكونه على نظم طبيعي بين الانتاج والبراق نظرية ثابتة بالخلف والعكس أما الخلف فهو ابطال صدق الشكل النظري بدون نتيجته بضم نقيض النتيجة الى احدى مقدمتيه لينتظم قياس معلوم الانتاج لما ينافي المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع

فان البداهة منافية للاكتساب والفرق بين القياسات الخفية وبين الادلة أن القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها ساحة دفعة مرتبة والادلة مرتبة بالتدريج (١) قوله محكوما به في الصغرى) سواء كان لنفس الصغرى كما إذا اشترك المقدمتان في جزء

بعد انضمام وكل ماهو كالحرام فهو حرام الى النتيجة الاولى بالنسبة الى تلك الدعوى (قال لما ينافي) من النقيض كما في ضرب الشكل الثاني وأخص منه كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث (قال اجتماع الخ)

(قوله لكونها) استدلال بالاخص على الاعم فلا مصادرة (قال القياس الاقتراني الخ) قيده بالمتعارف لثلاث يكون التعريف الضمني اكمل من الاشكال الاربعة بالاخص (قوله كما إذا اشتركتا) المتبادر منه كونه ناقصا منهما فالعكاف في قوله كما إذا اشتركتا الخ إشارة الى ما اشتركتا في جزء تام من احدهما ناقص من الأخرى لاستقصائية كما في قوله المار كما إذا الخ (قال على نظم) من نسبة المقتضى بالفتح الى المقتضى (قال أما الخلف) أي الخلف في هذا الباب لا مطلقا وإلا لكان تعريفاً بالاخص نظير ما مر في العكس وقس عليه قوله الآتي وأما العكس الخ (قل فهو ابطال) أي اثبات ان صدق الشكل النظري بدون نتيجته باطل بضم الخ (قال لا ينافي) نقيضا أو أخص كما في الضربين الأولين من الشكل الثالث ولذا لم يقل لما ينافي ناقصا ولا نسب بهذا أن يقول بدل النقيضين المتنافيين لكن الإشارة الى لزوم اجتماع النقيضين على الثاني ضرورة ان تحقق الاخص بوجب تحقق الاعم اختار النقيضين عليهما (قل احدى مقدمتيه) أي سواء كانت صغرى أو كبرى وعلى التقديرين الانضمام بالصغروية أو الكبرى فيشمل الضرب الثاني من الشكل الثاني لأنه إذا عكست المقدمة السالبة في قولنا لاشئ من الجسم ببسيط وكل قديم ببسيط

أو كلاهما هو معنى ارتداد شكل الى شكل آخر ولكل من الاشكال الاربعة شروط
 أما الشكل (١) الاول فشرط انتاجه كيفاً إيجاب الصغرى وكما كلية الكبرى لاختلاف النتائج
 إيجاباً وسلباً عند عدم احدهما فضرره الناتجة للمحصولات الاربعة مرتبة على وفق
 ترتيب شرف النتائج * الضرب الاول مؤلف من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية وقد
 تقدم مثاله من الحمل والشرطى * الثانى من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية
 نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى

(١) قوله فشرط انتاجه كيفاً إيجاب الصغرى الخ (أما إيجاب الصغرى فليندرج الاصغر
 فى نفس الاوسط * وأما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط فى حكم الاكبر إيجاباً
 وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر فى حكم الاكبر بداهة * كذا
 قالوا وهو دليل لى للاشتراط المذكور * وقولنا لاختلاف النتائج اشارة

لكل من المقدمتين بطريق الاستخدام (قوله فى حكم الاكبر) لم يقل فى نفس الاكبر كما قل فى نفس
 الاوسط لأن اندراج افراد الاوسط فى نفس الاكبر يستلزم كون الكبرى موجبة كما أن اندراج الاصغر
 فى نفس الاوسط يستلزم كون الصغرى موجبة (قوله للاشتراط) فان الاشتراط المذكور معلول
 الاندراجين (قوله اشارة) كانه قل اشارة لان دليل الاشتراط حقيقة هو وجوب اتحاد النتائج وهو
 كالاشرط معلول لا اندراج كما أن الاختلاف وانتفاء الاشتراط معلول عدم الاندراج فلا استدلال بأحد
 الاخر

بمعنى القضية بقرينة قوله بضم وقوله إلى عكس الخ والثانى بالمعنى المصدري بقرينة قوله بأن يجعل الخ
 وحملهما على المعنى المصدري بعيد وفى قوله كلاهما استخدام ولا يبعد حمل كليهما على العكس المستوى
 وعكس الترتيب (قال هو معنى) أى اصطلاحاً فلا يرد أن الارتداد صفة الشكل بخلاف العكس ولو
 بالمعنى المصدري فلا يصح الحمل لانه بحسب اللغة (قل كلية الكبرى) ولو حكمية فتشمل شخصية
 الكبرى على مذهب من جوز حمل الجزئى (قوله فى نفس الاوسط) أى لافى الحكم به فقط والا لم
 يمتنع إلى اشتراط إيجابها (قوله فى حكم الاكبر إيجاباً) أى متعلق إيجاب أو سلب. أو المراد بهما الوقوع
 والا وقوع كاهو أحد اطلاقتهما (قوله اشارة) قل اشارة لأن اختلافهما ليس معلولاً للاشتراط لتحقيقه
 عند عدم الشرط وليس معلولاً لعل واحد لأن الاختلاف معلول عدم الاندراج والاشتراط معلول
 الاندراج فلا يكون البرهان انياً إلا أن اختلافهما عند عدم أحدهما يستلزم اتحاد النتائج عند وجودهما

بالاختيار ولا شيء من الصادر بالاختيار بقديم ينتج أنه لا شيء من المخلوق بقديم ونحو كما
 كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قديما ينتج أنه ليس البتة اذا
 كان صادرا بالاختيار كان قديما * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
 كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * الرابع من مختلفتين في الكيف
 والكم والكبرى سالبة كلية ينتج ^{ان يكون شرطه ان لا يكون الشرط} ^{بما يجب ان لا يكون الشرط} ^{بما يجب ان لا يكون الشرط}

الى دليله الا اني ولا ينافي ذلك كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام مثل قولنا لان العالم متغير
 وكل متغير حادث نتيجه لا يستلزم بداهة اشتراطه بامور فيجوز ان يكون الحكم
 باستلزامه بديهيا والحكم باشتراطه نظريا مع أنه يمكن أن يكون ذلك تنبيها لا دليلا

المعولين على الآخر (قوله يكون ذلك) أى كل من الدليلين اللهي والاني (قوله لا دليلا) حقيقيا
 (قال بالاختيار بقديم) الا على ما عليه الامدى من أنه يجوز أن يكون تقدم القصد على اليجاد كتقدم
 اليجاد على الوجود والواجب على القصد في أن الكل بالذات (قال سالبة كلية) مستغنى عنه

وهو والاشتراط معلولا الاندراج (قوله الى دليله) أى الى شرطيته قياس استثنائي غير مستقيم هو
 برهان اني (قوله لأن العالم) أى بعد قولنا العالم حادث و إلا لم استدرك قوله لان (قوله ذلك تنبيها)
 أو دليلا لبداهة الاستلزام اذ لا يلزم من كون الشيء بديهيا كون بداهته بديهية كما أن نظرية الشيء
 لا تستلزم كون نظريته نظرية (قال فضرو به الناجية) مقتضى كلام المختار حيث قال نتجت الناقية على
 ما لم يسم فاعله تنتج نتاجا ونتجها أهلها من باب ضرب عدم استعمال الناجية وما قاله عصام الدين من أن
 نتج لا يستعمل إلا مجهولا مبنى عليه لكن كلام شمس العلوم على ما نقله عبد الحكيم ظاهر في استعمالها
 وعبارة المصنف مبنية عليه (قال من موجبتين كليتين) نقض بنحو القائل برؤية فرعون قائل
 بجسميته والقائل بجسميته صادق لصدق المقدمتين دون النتيجة * وفيه أن المراد بمحمول النتيجة هو
 الصادق في القول بالجسمية لا فيما يعم الربوبية وإلا لكذبت الكبرى لانحداد محمولها معه فالنتيجة صادقة
 (قال كلية) مستدرك (قال بالاختيار بقديم) أى ذانا وفقا وزمانا خلافا لمن جوز كون تقدم القصد
 على اليجاد كتقدم اليجاد على الوجود في أنه بحسب الذات لا الزمان أيضا (قال جزئية) حقيقة
 أو حكما فتشمل المهمة (قال اذا جعل) إشارة الى أن في قوله كمثال مسامحة وكذا ما يأتي (قال موجبة
 جزئية) متعلق الجعل باعتبار صفته فلا يلزم تحصيل الحاصل * ولو تركه لكان أولى وكذا ما يأتي (قال
 سالبة كلية) لم يكتف بما قبله لئلا يتوهم أن المراد به عدم الاتفاق في مجموع الكيف والكم الصادق

هذا بالنظر الى الحقيقة والباطل بالنظر الى العادة المصنفة
 فالأصل لا يوجد في عالمه اضافة النتائج
 المستلزم لوجوده لا بد من لازم على تقدير عدم
 الشرط المذكور على التصديق بوجوده أو الشرط
 المذكور

سالبة جزئية كمنال الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية * وأما الشكل الثانى فشرط انتاجه اختلاف مقدمتيه فى الكيف وكمية الكبرى لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضا ففهم به النانجة للسالبين فقط اربعة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والصغرى الاول من كليتين والصغرى موجبة نحو كل جسم مؤلف ولاشئ من القديم بمؤلف فلا شئ من الجسم بقديم * الثانى من كليتين والصغرى سالبة نحو لاشئ من الجسم بسيط وكل قديم بسيط فلا شئ من الجسم بقديم ينتجان سالبة كلية بالخلف أو بعكس المقدمة السالبة وحدها فى الاول ومع عكس الترتيب والنتيجة

(قال اختلاف مقدمتيه) فسقط ثمانية أضرب (قال وكمية الكبرى) فسقط أربعة أضرب (قال شرف النتائج) شرف النتائج يقتضى تقديم الاولين على الاخيرين ولا يقتضى تقديم الاول على الثانى ولا الثالث على الرابع بخلاف شرف الصغرى فانه يقتضى تقديم كل على ما بعده (قال بالخلف) بأن يضم نقيض النتيجة بالصغروية إلى الكبرى لينتج ما يناقض الصغرى فيقال فى الاول بعض الجسم قديم ولا شئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بمؤلف ويقال فى الثانى بعض الجسم قديم وكل قديم بسيط فبعض الجسم بسيط (قال ومع عكس) أى بعكس المقدمة السالبة حتى يصير شكلا رابعا مع عكس

بالاختلاف فى أحدهما إذ ليس نصا فى الاختلاف فى كل منهما فاندفع القول بان قوله أو كبرى سالبة كلية مستغنى عنه * نعم لو قل فى الكيف وفى الحكم لانتجه (قال سالبة جزئية) اعترض بان قولنا بعض النوع انسان ولا شئ من الانسان بنوع قياس صادق المقدمات مع كذب النتيجة * وأجيب بأن الصغرى ليست من القضايا المتعارفة بان يكون المحمول صادقا على الموضوع صدق السكلى على جزئيات * وأقول يمكن الجواب بأن الكبرى كاذبة لصدق نقيضه أعنى بعض الانسان نوع لأن الانسان أعم من الذى هو نوع ومن الذى هو شخص فليتنامل (قال أربعة مرتبة) والاحتمالات العقلية ستة عشر تسقط منها ثمانية بالشرط الاول وأربعة بالثانى فبقى منها أربعة حاصلة من ضرب الصغريين السالبين فى كبرى موجبة كلية وضرب الصغريين الموجبتين فى كبرى سالبة كلية (قال والصغرى) قد يقال شرف الصغرى يوجب تقديم كل على ما يليه دون شرف النتيجة لان نتيجة الأولين سالبة كلية والاخيرين سالبة جزئية فاعتبار شرف الصغرى يغنى عن اعتبار شرف النتيجة * ثم إنه اعتبر هنا شرف الصغرى وفى الثالث شرف الكبرى لمشاركة الشكل الثانى فى ترتيب الصغرى مع الاول ومشاركة الثالث معه فى الكبرى (قال من كليتين) الاخصر منهما (قال بالخلف) بجهل نقيض النتيجة لاجابه صغرى الشكل الاول وكبرى القياس السكلى منها كبراه لينتج نقيض الصغرى (قال وحدها) أى بلا عكس

في الثاني * الثالث من المختلفتين كيفاً وكلاً الصغرى موجبة جزئية كمال الضرب الاول
 ايضا * الرابع منهما والصغرى سالبة جزئية كمال الضرب الثاني ينتجان سالبة جزئية
 بالخلف وبعكس الكبرى في الاول * وأما الشكل الثالث فشرط انتاجه ايجاب الصغرى
 وكلية احدى مقدمتيه للاختلاف بدون احدهما ايضا فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط
 ستة مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج والكبرى مع شرف انفسها * الاول من
 موجبتين

الترتيب حتى يصير شكلاً أول (قال من المختلفتين كيفاً) ذكر اختلاف الكيف بتبعية اختلاف الكم
 والا فقد علم ذلك من اشتراط انتاج هذا الشكل باختلاف المقدمتين كيفاً (قال بالخلف) أى في الضربين
 (قال ايجاب الصغرى) فسقط ثمانية اضرب (قل وكلية احدى) فسقط ضربان آخران (قل والكبرى)
 لما كان موافقة الشكل الثاني للشكل الاول في الصغرى وموافقة هذا الشكل له في الكبرى روعى
 ثمة شرف الصغرى وهنا شرف الكبرى (قال مع شرف) شرف الضروب يقتضى تقديم كل على
 ما يليه إلا الثالث والرابع بالنسبة الى الخامس وشرف الكبرى يقتضى تقديمها عليه (قال الاول من
 الخ) تقديم هذا الضرب على ما عدا الثالث والخامس بالنظر إلى شرف كل من النتيجة والكبرى

الترتيب لكفاية عكس الكبرى في الرد إلى ان الشكل الاول وانتاج النتيجة المذكورة (قال في الثاني)
 لم يكتف فيه بعكس الصغرى لأنه يكون القياس حينئذ من الشكل الرابع والمعتبر فيه كونه من
 الاول (قال جزئية) مستغنى عنه بما صر من اشتراط كلية الكبرى كما أن الاختلاف في الكيف
 مستغنى عنه بقوله اختلاف مقدمتيه كيفاً. ومثلها الجزئية في قوله الآتى سالبة جزئية (قال بالخلف)
 فيهما (قال في الاول) لافى ثابتهما لأن عكس كبراه موجبة جزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول
 وصغراه لكونها سالبة لانصلح لصغرويته * ولا يجزى فيه عكس الصغرى ثم عكس الترتيب والنتيجة
 وهو ظاهر (قل وكلية احدى) ولو في ضمن المجموع كما في الضرب الاول (قال الاختلاف) برهان أى
 وأما برهانه الذى فهو نظير ما ذكره في الحاشية على الشكل الاول (قال ستة مرتبة) حاصلة من ضم
 صغرى موجبة كلية إلى الكبريات الأربع وصغرى موجبة جزئية إلى الكبرى بين السكيتين الموجبة
 والسالبة (قال والكبرى مع الخ) أى جميعها كما في تقديم الخامس على السادس أو بعض منها كما في
 غيره * هذا والتعبير في الكبرى بالواو وفيما بعده مع يوهم التحكم فالأخصر الاولى والكبرى وأنفسها
 (قال الاول من الخ) شرف الضرب يقتضى تقديمه على البواقى وان وجد فيه شرف النتيجة والكبرى

كليتين نحو كل مؤلف جسم وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث ينتج موجبة جزئية
لا كلية (١) لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر * الثاني من كليتين والكبرى سالبة
نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من المؤلف بتقديم فبعض الجسم ليس بتقديم ينتج
سالبة جزئية لا كلية (٢) لما تقدم * الثالث من موجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية
* الرابع من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية * وانتاج هذه
الاربعة ثابت بالخلف

(١) قوله لجواز كون الاصغر فيه اعم من الاكبر كما في قولنا كل انسان حيوان وكل انسان
ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه (٢) قوله لما تقدم من جواز كون الاصغر
اعم كما في قولنا كل انسان جوهر ولا شئ من الانسان بفرس فلا يصدق فيه لا شئ من الجوهر

والضرب * وعلى الثالث بالنظر الى الضرب فقط وعلى الخامس بالنسبة الى الكبرى أيضاً (قال الثاني
من الخ) تقديمه على التالين بالنظر الى الضرب فقط وعلى الاخيرين بالنسبة الى الكبرى أيضاً (قال
الثالث من الخ) تقديمه على الرابع والسادس بالنسبة الى الامور الثلاثة وعلى الخامس بالنسبة الى الكبرى
فقط (قال جزئية) كمال الضرب الاول (قل الرابع من الخ) تقديمه على الباقيين بالنسبة الى الكبرى
فقط (قال سالبة كلية) كمال الضرب الثاني (قل بالخلف) بأن يضم نقيض النتيجة في تلك الضروب
بالكبروية الى الصغرى الا ان القياس المنتظم ينتج في الضربين الاولين ما هو اخص من نقيض

بالنسبة الى بعضها (قل كليتين) حقيقةتين أو حكيميتين فتندرج فيه الشخصيتان كالقياس المشار اليه
بقوله تعالى (قل من أنزل الكتاب الذي جاء به موسى نوراً وهدى للناس) النازل في رد قول اليهود
ما أنزل الله على بشر من شئ إذ تقديره موسى عليه السلام بشر وهو أنزل عليه الكتاب (قوله فلا
يصدق) لامتناع ايجاب الاخص لكل افراد الاعم لاقتضائه عدم كون العام عاماً (قال الثاني من الخ)
أشرف من الاخيرين في الكبرى ومما قبلهما في الضرب (قوله فلا يصدق فيه) لامتناع سلب الاخص
عن فرد الاعم كلياً (قال الثالث من الخ) شرف الكبرى يقضي تقديمه على البواقي (قال الرابع
من الخ) قدمه على تاليه لأن كبراه أشرف (قال والكبرى سالبة) لو قال والكبرى كلية لكفى
للاستغناء عنه بما مر في الشرط (قل ثابت بالخلف) هو هنا أن يجعل نقيض النتيجة لكلية كبرى
الشكل الاول وصغرى القياس لا يجابها صفراء لينتج نقيض الكبرى فيما عدا الضربين الاولين وأخص

وبعكس الصغرى * الخامس من موجبتين والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية بالخلف
وبعكس الكبرى مع عكس الترتيب والنتيجة * السادس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى
سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بالخلف فقط * وأما الشكل الرابع فشرط انتاجه ايجاب
مقدمته مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفاً مع كلية احدهما للاختلاف فضروره الناتجة
لما عدا الموجبة الكلية ثمانية * الاول من موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم
مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج موجبة جزئية لا كلية لما تقدم (١) الثاني من موجبتين
بفرس وان صدق بعض الجوهر ليس بفرس (١) (قوله لما تقدم) من جواز كون الاصغر اعم

الكبرى وفي الاخيرين منها ما هو تقيضها كالضربين الباقيين (قل الخامس من الخ) تقديمه بالنظر
إلى الامور الثلاثة (قال والكبرى جزئية) كثال الضرب الاول إذا جعلت الكبرى جزئية (قال
الكبرى سالبة) جزئية كثال الضرب الثاني (قال ايجاب مقدمته) سقط به اثنا عشر ضرباً باكل من
الصغريين السالبتين مع كل من الكبريات الاربع فهذه ثمانية وكل من الكبريين السالبتين مع كل من
الصغريين الموجبتين فهذه أربعة (قل مع كلية) سقط بها ضربان الصغرى الموجبة الجزئية مع الكبريين
الموجبتين فبقى ضربان فقط (قال أو اختلافهما كيفاً) كآشكل الثاني (قل مع كلية) كآشكل الثالث

منه فهما (قال وبعكس الصغرى) ليصير شكلاً أول (قل وبعكس الكبرى) فيصير شكلاً رابعاً
وبعد عكس الترتيب ينتج من الشكل الاول ما ينعكس الى النتيجة ولا يجرى فيه عكس الصغرى
لأن كبراه جزئية لانصلح لكبروية الشكل الاول (قل والكبرى) الاخصر والكبرى جزئية
(قال بالخلف) أى لا بعكس الصغرى لأن كبراه لجزئيتها لا تقع كبرى الشكل الاول ولا بعكس
الكبرى ثم عكس الترتيب لانها سالبة لا تقبل الانعكاس ولو قبلها لم تصلح عكسها لصغروية الشكل
الاول (قال فضروره الناتجة) لم يذكر جهة ترتيبها لأنه لا يكفي فيه شرف الصغرى والكبرى والنتيجة
(قال ثمانية) إذ يسقط بقوله ايجاب المقدمتين اثنا عشر ضرباً وبقوله مع كلية الصغرى اثنان فلا يبقى
من الستة عشر المتصورة إلا اثنان وعاد بقوله أو اختلافهما في السكيف ثمانية من السواقط فصارت
الضروب عشرة وسقط بقوله مع كلية احدهما اثنان من الثمانية العائدة فبقى ثمانية أضرب فافهم (قال
من موجبتين) جعله أولها لاشتمال كل من مقدمتيه على شرفي الايجاب والكلية (قوله من جواز كون)
فيجتمع حمل الاكبر عليه كلياً (قل الثاني من) شرف النتيجة وكذا الضرب يقتضى تأخيرها عن
الثالث لان شرف الكلية أولى من شرف الايجاب لكن قدم عليه لشاركته الأول في ايجاب المقدمتين

والكبرى جزئية ينتج موجبة جزئية * الثالث من كليتين والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة كلية وانتاج هذه الثلاثة ثابت بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يعكس الى النتيجة * الرابع من كليتين والكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية بعكس كل من الصغرى والكبرى ليرتد الى الشكل الاول * الخامس من المختلفتين كيفاً وكماً والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس كل منهما ايضاً * السادس منهما والصغرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية بعكس الصغرى ليرتد الى الشكل الثاني * السابع منهما والصغرى موجبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الكبرى ليرتد الى الشكل الثالث * الثامن منهما والصغرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية بعكس الترتيب ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما يعكس الى النتيجة * ويمكن بيان الخمسة الاول

كافي المثال المذكور لان بعض الحوادث عرض لا جسم

(قل ينتج سالبة كلية) نحو لا شئ من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فلا شئ من الجسم بقديم (قال سالبة جزئية) نحو كل مؤلف جسم ولا شئ من القديم بمؤلف فبعض الجسم ليس بقديم (قال من المختلفتين) كمثل الرابع (قل والصغرى سالبة) جزئية كمثل الثالث (قل ليرتد الى) أى الى رابع الشكل الخ (قل والصغرى موجبة) كمثل الرابع (قل ليرتد الى) سادس الشكل الخ (قال الخمسة الاول)

وفي أحكام الاختلاط (قال الثالث) قدمه لمشاركته للاولين في الرد الى الشكل الاول بعكس الترتيب على أن نتيجته أشرف من نتيجة ما بعده (قال كلية) مستدرك (قال الرابع) قدمه على ما بعده الكلية مقدمته (قل سالبة) لاسالبة كلية لجواز كون الاصغر أعم من الاكبر وامتناع سلب الاخص عن الاعم كلياً كما في قولنا كل انسان جسم ولا شئ من الحجر بانسان (قل بعكس) لابعكس الترتيب لان كبراه لكونها سالبة لاتقع صغرى الشكل الاول وكذا في الخامس (قال الخامس) قدمه على السادس والسابع لارتداده الى الشكل الاول أولاً وبالذات بخلافهما وعلى الثامن لان نتيجته عين نتيجة الشكل الاول ونتيجة الثامن عكسه (قال السادس) شرف الشكل المردود اليه يقتضى تقديمه على السابع وشرف الاشمال على الایجاب السكلى يقتضى تقديمه وتقديم السابع على الثامن (قال بعكس الصغرى) أى إذا كانت احدى الخاصتين ولا يجرى فيه الارتداد الى الشكل الاول بعكس الترتيب أو عكس المقدمتين لعدم تحقق شرط انتاجه حينئذ وكذا في الضرب السابع (قال الى الشكل الثالث) المنتج للنتيجة المطلوبة (قال الثامن منهما) لا يجرى فيه عكس المقدمتين وهو ظاهر (قال ويمكن بيان) لا الثلاثة الأخيرة أما السابع والثامن فلان كبراهما جزئية وهى لاتقع كبرى الشكل

بالخلف* وقد حصر القدماء ضروبه الناتجة فيها ذهبوا عن انعكاس السالبة الجزئية الى نفسها
في الخاصتين لكن في الاقيسة الاقترانية الشرطية منحصرة فيها وفاقا *
فصل* في المختلطات* الشكل الاول والثالث شرطيهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بان
لا تكون ممكنة بل مطلقة عامة او اخص منها وأما نتيجتهما

قد سماها الميبدى في دعوى جريان الخلف في الضرب السادس لان الوجبة السالبة التي هي نتيجة
دليل الخلف فيه ان لم تمكس لا توافق صفرا في الموضوع والمحمول وان عكست فلجزئية العكس لا يناقض
تلك الصغرى (قال بالخلف) المنتج لما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة التي لم تضم اليها نقيض النتيجة
وذلك البيان بان يضم نقيض النتيجة كبرى إلى صغرى القياس فيما عدا الثالث من الخمسة أو يضم
صغرى إلى كبرى القياس في الثلاثة الاخيرة منها* وخص القطب في شرح الشمسية الضم في الشق
الاول بالضر بين الاولين منها (قال لكن) ضروب هذا الشكل في الخ (قل فعلية الصغرى) والآجاز
أن لا يسرى الحكم بالكبر على ما هو أوسط بالفعل إلى ذات أصغر ثبت له الاوسط بالامكان في الشكل
الاول كما في كل حمار مركوب السلطان بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب كل
حمار فرس باحدى الجهات أو ثبت هو بالامكان للاوسط في الشكل الثالث كما في كل مركوب السلطان
مركوب الراعى بالامكان وكل مركوب السلطان فرس بالضرورة فانه يكذب بعض مركوب الراعى
فرس باحدى الجهات (قال ممكنة) عامة أو خاصة* وكتب أيضاً فسقط ٣٠ من الاختلاطات المتصورة

الاول ولو ضم نقيض النتيجة إلى صفراها لم ينعقد الشكل الاول وأما السادس فلان النتيجة الحاصلة
من ضم نقيض النتيجة صغرى إلى كبرى القياس موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهو لا ينافي الصغرى
التي هي سالبة جزئية لاجتماعهما في حمل الاخص على الاعم المطلق (قال بالخلف) هو ضم نقيض النتيجة
إلى احدى المقدمتين لينتظم قياس من الشكل الاول نتج لما ينعكس إلى ما ينافي المقدمة الاخرى
(قال وقد حصر) وقالوا ان الثلاثة الاخيرة عقيمة لاختلاف النتائج وذكروا أمثلة له مقدمتها السالبة
ليست من الخاصتين وقال الاخراء انها ناتجة لكن يشترط في انتاجها كون السالبة المستعملة فيها احدى
الخاصتين ومنشأ الخلاف انعكاسهما على رأى الاخراء دونهم ولذا قال ذهبوا الخ (قل فعلية الصغرى)
انما يتجه إذا اعتبر اتصاف ذات الموضوع بوصفه بالفعل في نفس الامر وأما إذا اعتبر بالفعل بحسب
الفرض كما هو تحقيق مذهب الشيخ أو بالامكان كما هو مذهب الفارابي فيجوز كونها ممكنة (قل بان
لا تكون) لم يقل بأن كانت مطلقة الخ للنص على ما يخرج بشرائط الفعلية من الممكنة العامة والخاصة
(قال بل مطلقة) مستدرك نعم لو لم يذكر قوله بأن لا الخ لدفع به لو هم وجوب كون الصغرى مطلقة عامة

فأن لم يكن الكبيرى احدى الوصفيات الاربع هي المشروطتان والعرفيتان بل غيرها
فالنتيجه فيهما كالكبرى في الجهة من غير فرق وأن كانت احدهما فهي في الشكل الاول
كالصغرى

في الصغرى
شروطها
شروطها
شروطها

الى هي ٢٢٥ الحاصلة من ضرب ١٥ في نفسها فبقى ١٩٥ (قال احدى الوصفيات) وذلك ١٤٣ اختلاطا
حاصلة من ضرب ١٣ صغرى أعنى ماعدا الممكنتين في ١١ كبرى أعنى ماعدا الوصفيات الاربع
(قال كالكبرى) أما في الشكل الثالث فبالخلف والعكس المذكورين في المطلقات * وأما في الشكل
الاول فلبداهة اندراج الاصغر في حكم الاكبر بالجهات المعتبرة له فان مفاد الصغرى أن الاصغر
ثبت له الاوسط بالفعل ومفاد الكبرى أن كل ما ثبت له الاوسط بالفعل فهو محكوم عليه بالاكبر بالجهة
المعتبرة فيها فيكون الاصغر محكوماً عليه بالاكبر بتلك الجهة * واعتراض بأن كلامنا الدائمين الصغريين
في الشكل الثالث ينتج مع الوقتيتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع الوجودية اللا ضرورية
حينية لاضرورية ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين حينية مطلقة وتلك الحينيات أخص مما يقع
الكبرى وذلك لانه إذا صدق كل انسان حيوان بالضرورة أو دائماً وكل انسان متمنفس باحدى
الجهات السبع يصدق بعض الحيوان متمنفس حين هو حيوان فانه لا تصاف الاوسط في الصغرى
بالاصغر وانصافه في الكبرى بالاكبر لا بد من اجتماع وصفى الاصغر والاكبر حيناً * ولو قيل بدل الكبرى
لاشئ من الانسان بمتمنفس بالفعل يصدق بعض الحيوان ليس بمتمنفس حين هو حيوان لوجوب عدم
اجتماع الوصفين في الاوسط حيناً ما وقد أشار المصنف إلى دفع هذا الاعتراض بقوله المار أول الباب
وقد يطلق النتيجة على أخص القضايا اللازمة مع الحاشية عليه كما مر (قال وان كانت احدها) وذلك
٥٢ اختلاطا حاصلة من ضرب ٤ كبريات في ١٣ صغرى (قال كالصغرى) في التحرير لدلالة الكبرى

أولاً طرقت النتيجة عن تلك الجسار من كونها الوصفية
كذلكها أخص القضايا والنتيجة والنتائج المذكورة
فيها نتيجة لها فقط

(قال فان لم يكن) الاخصر فان كانت كبراهما غير المشروطتين والعرفيتين فهي كالكبرى جهة أو
احدهما فهي الخ (قال كالكبرى) إنما يتم اذا كانت النتيجة بمعنى ما يلزم من الدلائل مطلقاً كما أشار
إليه فيما مر وأما إذا كانت بمعنى أخص القضايا اللازمة له فلا لأن الصغريين الدائميتين من الشكل
الثالث تفنجان مع الوقتيتين والوجودية اللادائمة حينية لادائمة ومع المطلقة العامة والوقتيتين المطلقتين
حينية مطلقة ومع الوجودية اللا ضرورية حينية لاضرورية وكل من هذه النتائج أخص مما يقع الكبرى
(قال من غير فرق) تأكيد لما قبله سواء كان معناه من غير فرق بين ماعدا الوصفيات الاربع أو
بين الشكل الاول والثالث أو بين الكبرى والنتيجة (قال كالصغرى) لدلالة الكبرى حينئذ على أن
دوام الاكبر بدوام الاوسط والاوسط ثابت للاصغر فيكون الحكم بالاكبر على الاصغر كاجاب

في الشكل الثالث كما عكس الصغيرى محذوفاً عنهما قيد الادوام واللا ضرورة والخصوصية
 (قوله محذوفاً عنهما) أى عن الصغيرى وعكسها (قوله الخصوصية) بالصغرى أى
 غير المشتركة بينهما وبين الكبرى ولم يقل والضرورة الخصوصية بالصغرى فى الشكل
 الاول وبمعكسها فى الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس فى شئ من عكوس القضايا
 ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد الادوام فقط كما عرفت فى باب العكس فقيد
 الادوام ناظر الى الصغيرى فى الشكل الاول والى عكسها فى الثالث وقيد اللا ضرورة
 والضرورة ناظران الى الصغيرى فقط * ثم ان المراد من الضرورة الخصوصية بالصغرى
 بتقدير العكس على الربط ^{في الشكل الاول}

حيث قد على أن دوام الاكبر بدوام الاوسط ولما كان الاوسط مستديماً لا اكبر كان ثبوته الا صغر بحسب
 ثبوت الاوسط له إن دائماً فدائم وان ضرورياً كما فى المشروطتين فضرورى أو فى وقت وفى وقت
 (قال كعكس الصغيرى) بالخلف والعكس المذكورين (قل محذوفاً عنهما) كان الاوضح الا خسر
 أن يقول إن النتيجة فيها كالكبرى بساطة وتركباً وفى الشكل الاول يحذف عنها الضرورة الخصوصية
 بالصغرى (قل قيد الادوام) وإنما يحذف قيد الادوام واللا ضرورة لأنهما سالبتان لاشتراط
 صغرى الشككين بالايجاب فلو لم يحذف القيدان لكان مع الكبرى قياساً آخر ولا دخل للسالبة فى
 الشككين (قل والضرورة) يتوهم من صنيعه أن القيدين الاخيرين موجودان فى عكس الصغيرى أيضاً
 إلا أنهما محذوفان فى النتيجة مع أنه لا يتصور وجودهما فيه فلاولى وعن الصغيرى قيد اللا ضرورة
 والضرورة * وكتب أيضاً أى الذاتية أو الوصفية أو الوقتية وإنما تحذف لأن الاصغر مما يثبت له
 الاوسط وما ثبت له الاوسط إذا لم يكن فى الكبرى ضرورة جاز انفكاك الاكبر عنه فلا صغر جاز
 الاوسط وما ثبت له الاوسط إذا لم يكن فى الكبرى ضرورة جاز انفكاك الاكبر عنه فلا صغر جاز

الاوسط له فى الجهة (قل وفى الشكل الثالث) تبعية نتيجته للكبرى أو لعكس الصغيرى مثبتة بالخلف
 والعكس المذكورين فى المطلقات (قل واللا ضرورة) وإنما يحذف قيد الادوام واللا ضرورة لأنهما
 سالبتان لاشتراط صغرى الشككين بالايجاب فلو لم يحذف لكانا مع الكبرى قياساً آخر منهما ولا دخل
 للسالبة فى صغرها كما قالوا * وقد يقال إن حال الشئ وحده مخالف لحله مع الغير. الا يرى ان السالبة
 الجزئية المطلقة العامة مع عدم انعكاسها إذا انضم إلى إحدى العامتين تنعكس (قل والضرورة) وجه
 حذفها أن الكبرى إذا لم تكن ذات ضرورة جاز انفكاك الحكم بالاكبر عن كل ما ثبت له
 الاوسط فلا يكون الحكم به على الاصغر ضرورياً لانه مما ثبت له الاوسط (قوله ناظر الى الصغيرى)
 لاسكن عبارة المتن يوم خلافه فلو قال فيه بدل قوله واللا ضرورة الخ وعن الصغيرى قيد اللا ضرورة

بالصغرى فالباقي جهة النتيجة ان لم يوجد في الكبرى (١) قيد الادوام والافيضم اليه لادوام
الكبرى فالجموع جهة ^{الافيضم اليه}نتيجتهما فنتيجة المؤلف من المشروطتين مشروطة في الشكل

مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة بالصغرى فيما اذا تالف القياس من الصغرى
الضرورية والكبرى المشروطة وان كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تالف
من العكس وان كانت الضرورة الوصفية مختصة بها هناك (١) (قوله قيد الادوام الخ)
هكذا قالوا وتركوا قيد اللا ضرورة ههنا اذ الكلام في كون الكبرى

انفكك الاكبر عنه فلم تسر الضرورة إلى النتيجة (قل ان لم يوجد) بأن كانت إحدى العامتين (قال
وإلا) بأن كانت الكبرى إحدى الخاصتين (قل لادوام الكبرى) أما في الشكل الاول فلبداهة
اندراج الاصغر بواسطة الاوسط في حكم الاكبر المقيد بالادوام وأما في الشكل الثالث فلأن لادوام
الكبرى مع الصغرى قياس آخر كبراه غير الوصفيات الاربع فنتيجته نابعة للكبرى فتكون لادوام
النتيجة بعينه (قل فالجموع جهة الخ) لا يقال هذه القاعدة تقتضي في الشكل الاول أن تكون نتيجة
الصغرى الضرورية مع المشروطة الخاصة ضرورية لادائمة ومع العرفية الخاصة دائمة لادائمة كنتيجة
الصغرى الدائمة مع إحدى الخاصتين فتكون النتيجة في تلك الضروب الاربع كاذبة لانا نقول لا بأس
بذلك لعدم انتظام القياس الصادق المقدمات من إحدى الرأيتين مع إحدى الخاصتين كما في قولنا كل
انسان ناطق بالضرورة أو دائما وكل ناطق كاتب بالضرورة لادائما أو بالادوام لادائما (قال من المشروطتين)
العامتين أو الخاصتين أو المختلفتين (قال مشروطة) أي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان

والضرورة المحصورة بها لكان أحسن (قال فالباقي) أقول المراد بالباقي مطلق الجهة الحاصلة ببقية
الصغرى أو عكسه سواء أجرى فيه حذف إحدى المذكورات بان كانت . أولا بان لم تكن ففيه مساحة
والا لا يتجه أن مقتضى كلامه أن يكون نتيجة المؤلف من صغرى مطلقة عامة وكبرى مشروطة خاصة
مطلقة عامة لانه لعدم اسقاط أحدهما عنها لا يبقى منها حتى يضم اليه لادوام الكبرى فيخالف ما فصله
بقوله فنتيجة الخ (قال ان لم يوجد) الاخصر الاوضح ان كانت الكبرى إحدى العامتين والا الخ
(قال لادوام الكبرى) التي هي إحدى الخاصتين (قال فنتيجة المؤلف) ونتيجة المؤلف من صغرى
إحدى الدائمتين وكبرى إحدى الخاصتين ضرورية لادائمة أو دائمة لادائمة في الشكل الاول . ولا قدح
في كذب هذه النتيجة لعدم انمقاد قياس صادق المقدمات في هذه الصور الاربع كما صرح به شارح
المطالع (قال المشروطتين) عامتين أولا (قال مشروطة في الشكل) عامة ان كانت الكبرى عامة

وكل قياس لا يفيده كبري من الرصينات
الاربع فلهذا لا بد من الاستدلال

لاول وحينية مطلقة في الشكل الثالث . ومن الصغرى المشروطة والكبرى العرفية
عرفية في الشكل الاول وحينية مطلقة في الثالث أيضا ومن الصغرى المطلقة العامة والكبرى
المشروطة الخاصة وجودية لادامة فيهما * وأعلم أن الباقي بعد حذف الضرورة المخصوصة
من الضرورة الذاتية دوام ذاتي . ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي . ومن الضرورة الوقتية
اطلاق وقتي ومن الضرورة المنتشرة اطلاق منتشري * والباقي بعد حذف اللادوام
احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد الا ضرورة بل في الخاصتين منها قيد اللادوام فقط
ولا يخفى أنهم لو قالوا في الشكل الاول محذوفاً عن الصغرى قيد الا ضرورة مطلقاً

كانت مركبة (قل وحينية مطلقة) ان كانت الكبرى بسيطة والاحينية لادامة فالاولى ترك مطلقة
وكذا قوله الآتي حينية مطلقة (قل والكبرى العرفية) سواء كانتا عامتين أو خاصتين أو مختلفتين
الاولى ترك مطلقة في قوله الآتي

والا لخاصة (قل وحينية مطلقة) كان الاطلاق هنا للتعميم لا للتقييد فلا يرد أنه يستلزم أن تكون
نتيجة المؤلف من المشروطتين الخاصتين حينية مطلقة لان المراد من المشروطتين أعم من العامتين
والخاصتين والمختلفتين مع أن نتيجهما حينية لادامة (قل عرفية في الاول) لانها الباقية بعد حذف
الضرورة الوصفية من الصغرى وكذا اللادوام فيما كانت مشروطة خاصة (قل وحينية في الثالث)
أعم من أن تكون حينية متطابقة بأن كانت الكبرى بسيطة أو حينية لادامة بأن كانت مركبة (قل
وجودية) لان كلا من الصغرى وعكسها مطلقة عامة فإذا ضم اليه لادوام الكبرى صارت وجودية لادامة
(قوله ولا يخفى) أقول لامرية أنهم لو قالوا كذلك لزم أن يكون نتيجة المؤلف من الصغرى المشروطة
العامة والكبرى العرفية الخاصة عرفية عامة وليس كذلك لان أخص القضايا اللازمة العرفية الخاصة
بل يلزم أن ينتج المؤلف من المشروطتين المختلفتين والكبرى خاصة مشروطة عامة ومن الصغرى المطلقة
العامة والكبرى المشروطة الخاصة مطلقة عامة مع أن نتيجة الاول مشروطة خاصة والثاني وجودية لادامة
على أن مقتضاهم الإشارة إلى أن لادوام النتيجة هو لادوام الكبرى لا الصغرى لأن لادوامها سالبة
ولا دخل لها في صغرى الشكل الاول ولو قالوا كما ذكره امكن مشعراً بأنه لادوام الصغرى (قوله الا
ضرورة مطلقاً) يوم امكن وجود الا ضرورة في الكبرى حينئذ وليس كذلك (قل دوام وصفي) مشعر
بان معنى حذف الضرورة تبدلها بمخافة لها في النوع أعم منها بدرجة لا ما يتبادر من جعل القضية
المقيدة بها غير موجهة والمعتبر العموم المطلق لا الوجهي ولذا لم يكن الباقي بعد حذف الضرورة الوصفية
الدوام الذاتي (قل اطلاق وقتي) ولم يكن الباقي الاطلاق العام لانه أعم من الاطلاق الوقتي إذ هو

واللازمة الذاتية جهة البسيطة المقيدة بهما * الشكل الثاني شرط انتاجه بحسب الجهة
أمران كل منهما أحد الأمرين * الأول صدق الدوام الذاتي على صغيره بان تكون ضرورية
أو دأمة مطلقتين أو كون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب وهي الدأمتان
والعامتان والخاصتان * الثاني ان لا تستعمل الممكنة فيه إلا مع الضرورية المطلقة أو مع
الكبرى إحدى المشروطتين العامة والخاصة *

وقيد الضرورة والأدوام المخصوصين بالصغرى لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من
قولهم والا فيضم اليه لا دوام الكبرى

وقوله عرقية أي عامة ان كانت الكبرى بسيطة وخاصة ان كانت مركبة (قال على صفراء) أي
والكبرى غير الممكنتين لان حكمهما يأتي فيحصل من ضرب الصغرى بين الدأمتين في ١٣ كبرى
٢٦ ضربا (قال من القضايا الست) أي والصغرى ما عدا الممكنتين والدأمتين فيحصل من ضرب ٦
كبريات في ١١ صغرى ٦٦ ضربا والجموع الحاصل بشرط الأمر الأول ٩٢ كما ان الساقط ٧٧
ضربا حاصلة من ضرب ٧ كبريات أعني ما عدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١١ صغرى أعني
ما عدا الممكنتين والدأمتين . ثم وجه الاشتراط أنا اذا قلنا لا شيء من المنخسف بمضى بأحدى جهات
الصغريات الساقطة وكل قر مضى بأحدى جهات الكبريات الساقطة كان الحق الايجاب * وإذا قلنا بدل
الكبرى وكل شمس مضية كان الحق السالب (قل الممكنة) عامة أو خاصة (قال مع الضرورية)
صغرى أو كبرى (قال إحدى المشروطتين) فيحصل ٨ اضرب وجموع الضروب المنتجة ١٠٠ وأما

الاطلاق العام المقيد بوقت معين وقس عليه الاطلاق المنتشرى (قل جهة البسيطة) فالحذف هنا
على معناه المتبادر والا لكان الباقي بعد حذف الادوام هو اللازمة نعم لا يتصور المعنى الاول
بالنسبة الى اللازمة لانها امكان عام وليس في الجهات ما هو أعم منه (قل أمران كل منهما) دلائل
اشتراطهما اختلاف النتائج عند فقد أحدهما على ما فصل في التحريرو وغيره (قال الاول صدق) الاخصر
كون صفراء ضرورية (قال أو دائمة) وحينئذ لا يكون الكبرى ممكنة لما يأتي (قال أو كون كبراه)
انفصال خلوى بخلاف الانفصال في الشرط الثاني فانه حقيقى قاله والذي قدس سره (قال من القضايا
الست) يوم أنه يشترط حينئذ كون الكبرى موجبة وليس بمراد (هذا) ولم يقل من السوالب المنعكسة
لئلا يشعر باشتراط كونها سالبة (قل لا تستعمل) يعنى اذا كانت الممكنة العامة أو الخاصة صغرى كانت
كبراه ضرورية أو إحدى المشروطتين وان كانت كبرى كانت صفراء ضرورية فلاختلاطات المنتجة

لأن صفراء الأمر الأول والآخر
على وجهين أحدهما أن يكون صفراء
بشرط الأمر الأول والآخر

وأما نتيجته

الساقطة بهذا الامر الثاني فهو ٤٨ ضربا حاصلة من ضرب الممكنتين الصغيرين في ١٢ كبرى أعني ماعدا
 الممكنتين والضرورة ومن ضرب الممكنتين الكبيرين في ١٢ صغيري أعني ماعدا الممكنتين
 والضرورة ومجموع الضروب العقيمة ١٢٥ * ثم وجه الشرط الثاني أما في الصغيرين الممكنتين مع ماعدا
 الدوام الثلاث من الكبريات الساقطة فلأمثال المذكور في الأمر الأول . ومع الدائمة والعرفية العامة
 منها فلانا اذا قلنا كل رومي أسود بالامكان ولا شئ من الرومي أسود باحدى الجهتين فالحق الايجاب
 أو لا شئ من التركي أسود فالحق السلب ومع العرفية الخاصة فلانها عرفية عامة مع قيد اللادوام * وقد
 قالوا ان انتاج المركبة مع قضية أخرى منوط بانتاج أحد جزئها معها وعدم انتاجها منوط بعدم انتاج
 شئ من جزئها معها . والعرفية العامة قد عرفت حالها واللا دوام موافقة للممكنه كيفاً ولأدخل المتفقين كيفاً
 في الشكل الثاني * وأما في الكبيرين الممكنتين مع ماعدا الدائمة من الصغيريات الساقطة فلأمثال المذكور
 في الأول أيضا ومع الدائمة فلانا اذا قلنا كل رومي أبيض دائماً ولا شئ من الرومي أبيض بالامكان

الشرط الثاني

ادخل في هذه النتيجة اختلاف مقدمتيها
 في الشكل الثاني
 في الشكل الثاني
 في الشكل الثاني

في الشرط الثاني ثمانية (قال وأما نتيجته) استدلل على كون النتيجة دائمة أو كالصغرى بالخلف والعكس
 المذكورين في المطلقات . مثلاً إذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ من الحجر بمتنفس بالضرورة
 أو دائماً صدق لا شئ من الانسان بحجر دائماً وإلا فيصدق تقيضه فنضمه صغرى إلى كبرى لينتج
 ما ينافي الصغرى أو بعكس الكبرى إلى لا شئ من المتنفس بحجر لينتج المطلوب من الشكل الاول
 واعترض بان هذه القاعدة وإن اقتضت كون نتيجة الدائميتين الصغيرين مع السوابب التسع الغير
 المنعكة دائمة إلا أنه قام البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد بالضرورة أو دائماً
 ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التبريع لادائماً مع كذب النتيجة باى جهة كانت
 وأجيب بأن المراد بلون الكسوف اما لون مطلق الشئ مقيداً بوقت الكسوف وان لم يكن منكسفاً
 ولا كاسفاً أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيداً بذلك الوقت أولاً فعلى الاول تكذب الصغرى
 كلية وعلى الثاني تكذب كلية وجزئية لان لون الشمس ليس بسواد دائماً وعلى الثالث تكذب الوقتية
 الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائماً * أقول في الجواب نظر * أما أولاً فلأن كذب الدائميتين
 الصغيرين على الاول كلية لا يحسم مادة الاشكال لعودد فيما كانتا جزئيتين * نعم يمكن الجواب عليه
 بأن الكبرى كاذبة كلية لان لون الحبشى سواد دائماً وكنيتها شرط في هذا الشكل * وأما ثانياً فلأن لون
 القمر ليس بسواد لما قالته الحكماء من أنه جرم كد صيقل * وأما ثالثاً فلجواز أن يراد بلون الكسوف
 اللون الخيل في الكاسف عند النظر اليه وقت الكسوف فتصدق المقدمتان كلية ولذا خص الانتاج

فدائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه والا فكالصغرى محذوفا عنها
 قيد اللادوام والا ضرورة

فالحق الاجاب أولا شئ من الهندي بابيض فالسلب (قل فدائمة مطلقة) دليل كون النتيجة دائمة أو
 كالصغرى الخلف والعكس المذكوران في المطلقات مثلا اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل ولا شئ
 من الحجر بمتنفس بالضرورة أو دائما فلا شئ من الانسان بحجر دائما والا فيصدق بعض الانسان
 حجر بالفعل فنضمه صغرى الى الكبرى لينتج بعض الانسان ليس بمتنفس بالضرورة أو دائما هذا
 خلف أو نكس الكبرى الى لاشئ من المتنفس بحجر فينتج المطلوب * ثم انه اعترض الميبدى بان
 هذه القاعدة وان اقتضت كون نتيجة الدائميتين الصغرى مع السوالب التسع الغير المنعكسة دائمة إلا
 أنه لم يقيم برهان على ذلك بل انما قام البرهان على العقم لصدق قولنا كل لون كسوف سواد باحدى
 الجهتين ولا شئ من لون الكسوف بسواد بالضرورة وقت التربيع لاداما لانعدام لون الكسوف في
 هذا الوقت وكذا سائر الجهات مع كذب بعض لون الكسوف ليس بلون كسوف بالامكان كالجهات
 الاخص انتهى * اقول المراد بلون الكسوف إما لون مطلق الشئ مقيدا بوقت الكسوف وان لم يكن
 منكفا ولا كاسفا أو لون خصوص المنكسف أو الكاسف مقيدا بذلك الوقت أولا. فعلى الاول تكذب
 كل من الدائميتين الصغرى بين كلية وعلى الثاني تكذبان مطلقا كلية أو جزئية لان لون الشمس ليس
 بسواد دائما. وعلى الثالث تكذب الوقتية الكبرى لان لون القمر الكاسف سواد دائما فتأمل (قال
 صدق الدوام) وذلك في ٥٢ ضربا بان كانت الصغرى ضرورية والكبرى احدى ١٥ أو دائمة والكبرى
 احدى ١٣ أعني ما عدا الممكنتين فهذه ٢٨ أو بان كانت الكبرى ضرورية والصغرى احدى ١٣
 أعني ما عدا الدائميتين أو دائمة والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الممكنتين والدائميتين فهذه ٢٤ والمجموع
 ٥٢ (قال والا فكالصغرى) وذلك في ٤٨ ضربا بان كانت الكبرى احدى المشروطتين اللتين
 من الست المنعكسة السوالب والصغرى احدى ١٣ أعني ما عدا الدائميتين فهذه ٢٦ ضربا أو كانت احدى
 الوقتيتين والصغرى احدى ١١ أعني ما عدا الدائميتين والممكنتين فهذه ٢٢ والمجموع ٤٨ (قل قيد اللادوام)

بما كانت الكبرى التي من هذه التسع موجبة والصغرى سالبة وحكم بعقم العكس كما في شرح المطالع
 (قل فدائمة) ان قيل ان كن ثبوت الاوسط لاحد الطرفين كسلبه عن الآخر ضروريا كان الطرفان
 متباينين ضرورة فنتيجة الضروريتين ضرورية لادائمة قلنا هذا انما يتم ان حصل من ذلك منافاة
 ضرورية بين ذات الاصغر ووصف الاكبر ولم تحصل والحاصل هنا هو المنافاة بين ذاتي الطرفين (قال
 قيد اللادوام) وجه حذف الاولين المسميين بقيدى الوجود أن الصغرى المقيدة بأحدهما ان كانت

والضرورة مطلقاً) سواء كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى وسواء كانت وصفية او وقتية او منتشرة * الشكل الرابع شرطه بحسب الجهة امور خمسة * أحدها فعلية المقدمات . وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة

(١) (قوله وسواء كانت وصيفة الى آخره) ترك الضرورة الدائمة لان الكلام فيما اذا لم يصدق الدوام الذاتي على شيء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى

حذف القيد الأولين المسميين بقيدى الوجود كما في التحرير لان الصغرى المقيدة بأحدهما كانت مع كبرى بسيطة كان قيد الوجود موافقاً لها في الكيف أو مع مركبة فلم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود إما مطلقاً أو ممكنان أو ممكنة ومطلقة ولا انتاج منها في هذا الشكل (قال فعلية المقدمات) بأن لا يستعمل فيه الممكنة لاني الصغرى ولا في الكبرى أمكني الصغرى فلان الحق هو السلب في كل ناهق مركوب السلطان بالامكان وكل حمار ناهق بالضرورة والايجاب في كل صاهل مركوبه بالامكان وكل فرس صاهل بالضرورة . وأما في الكبرى فلان الحق هو السلب أيضاً في كل مركوب السلطان فرس بالضرورة وكل حمار مركوبه بالامكان والايجاب اذا بدلت الكبرى بقولنا وكل صاهل مركوبه هذا اذا كانت الممكنة موجبة * وأما اذا كانت سالبة فلما يأتي في الشرط الثاني من وجوب انعكاس السالبة في هذا الشكل * وكتب أيضاً فسقط ٥٦ وبقي ١٦٩ حاصلة من ضرب ١٣ صغرى في نفسها كبرى وهذا الشرط شامل لسلك الضروب والثاني لما عدا الضربين الأولين وان لم يكن فيه فائدة بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة أعني السادس والسابع والثامن لما سبق من اشتراط كون السالبة المستعملة فيهما من الخاصتين فالأولى تخصيص الشرط الثاني بالثالث والرابع والخامس (قال المستعملة فيه) أى

مع كبرى بسيطة كان قيد وجودها موافقاً لها كيفاً أو مع مركبة لم ينتج مع أصلها لذلك ولا مع قيد وجودها لان قيد الوجود في المقدمتين إما مطلقاً أو ممكنان أو ممكنة ومطلقة ولا انتاج في هذا الشكل منها لفقد الشرطين المارين كذا في التحرير (قال والضرورة مطلقاً) وانما تحذف لان الصغرى المستعملة على الضرورة اما مشروطة او وقتية او منتشرة وكبرها احدى الوصفيات الاربع لان المفروض عدم صدق الدوام الذاتي على شيء منهما وأخص الاختلاطات منها هو الاختلاط من مشروطتين أو من وقتية ومشروطة والضرورة فيهما لا تنمى الى النتيجة كما بين في المطولات (قال امور خمسة) أى باعتبار جميع ضروبه لا مطلقاً إذ لا تجتمع الخمسة في ضرب واحد منها مثلاً (قال فعلية المقدمات) بأن لا تكون ممكنة عامة أو خاصة إذ لو كانت احدهما ممكنة لاختلفت النتائج (قال كون السالبة) مستغنى عنه بالنسبة الى الضروب الثلاثة الاخيرة بما مر عن المصنف من اشتراط كون السالبة المستعملة فيهما من الخاصتين

حاصلة ضرب الكيفين الصغريين في كبرى الكيف
الكبرى ١٣ ضرب ١٣ حاصلة ١٦٩

وكونه كائناً في الضرب السالبة
خلافه في الضرب الموجب
فيما هو في الضرب السالبة
فيما هو في الضرب الموجب

وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب الثالث أو العرفي العام على كبريها
* ورابعها كون كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة * وخامسها كون صغرى
الضرب السالب في الضرب السالب

في ستة ضروب منه سواء كانت صغرى أو كبرى (قال منعكسة) بأن كانت تلك السالبة من الست
المنعكسة ان كانت كلية وذلك فيما عدا الضرب السادس والسابع من الضروب المشتملة على السالبة ومن
الخاصتين ان كانت جزئية وذلك في ذينك الضربين فسقط ٩١ من ١٦٩ حاصلة من ضرب ٧ سوالب
أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة في ١٣ موجبة أعني ماعدا الممكنة * وبقى ٧٨ حاصلة
من ضرب ٦ في ١٣ ثم وجه هذا الشرط حقيقة الايجاب أما اذا كانت تلك السالبة صغرى فكما في
قولنا لا شيء من القمر بمنخسف باحدى جهات السوالب الغير المنعكسة وكل ذي محاق قرر بالضرورة * وأما
اذا كانت كبرى فكما في قولنا كل بمنخسف فهو ذو محق بالضرورة ولا شيء من القمر بمنخسف باحدى
جهات تلك السوالب . ويتجه أنه لا يتم هذا الوجه ما لم يظفر بصورة يتبين فيها حقيقة السلب (قال
على صغرى) أتى علم بالشرط الثاني وجوب كونها من الست المنعكسة (قال الضرب الثالث) وهو لا شيء
من ب ج وكل اب (قال أو العرفي العام) فسقط ٢٨ وهي حاصلة من ضرب ٤ صغريات أعني ماعدا
الدائمتين من الست المنعكسة في ٧ كبريات أعني ماعدا الممكنتين من التسع الغير المنعكسة السوالب
من ٢٨ وبقى ٥٠ حاصلة من ضرب الدائمتين في ١٣ كبرى ومن ضرب ٤ صغريات هي الوصفيات الاربع
في ٦ كبريات هي تلك الست المنعكسة . ثم وجه هذا الشرط حقيقة الايجاب في قولنا لا شيء من المنخسف
بعضى بالاضاءة القمرية باحدى جهات الصغريات الساقطة وكل قرر بمنخسف باحدى جهات الكبريات
الساقطة . وفيه ما مر آنفا * وكتب أيضا تفنن حيث عبر عن الدائمتين والوصفيات الاربع تارة بالمنعكسة
السوالب وتارة بالعرفي العام (قال الضرب السادس) قد مر انه لا رتداده الى الشكل الثاني بعكس الصغرى

لاختلفت النتائج (قال صدق الدوام) استدل عليه بأنه إذا انتفى الامر ان كانت الصغرى من الوصفيات
الاربع والكبرى من التسع الغير المنعكسة السوالب وأخص هذه وهو الصغرى المشروطة الخاصة مع
الوقتية عقيم فالبواقي كذلك * وأعترض بأنه انما يتم لو أورد صورة يمتنع فيها الايجاب وأخرى يمتنع فيها
السلب ولم يظفر بالاولى . وما قالوا من أن كل ضرب اشتمل على سلب فنتيجته سالبة فيكتفي بالثانية
ممنوع إذ الشيخ كثيراً ما استنتج الموجبة من السالبة وبالعكس (قال الذاتي) فيمتنع كون صفراء من
العامتين أو الخاصتين فضلاً عما هو أعم منها (قال أو العرفي العام) بأن تكون من القضايا التي تنعكس
سوالبها (قال السادس) لان بيان انتاجه بعكس الصغرى ليس يرجع الى الشكل الثاني فتكون صفراء

ان كانت الحاصلة من الضرب السالب
الصاعد بها
بكونه مختلفين كبريا والصغرى السالبة
كثلاثا ثالثا بكونه جزئيا
ولما كان ما حاصله من ضرب السالبة
ما عدا الممكنة من التسع المذكورة وما عدا
من الست المنعكسة فيما راعى ١٣ موجبة
ايضا كبريات كبر السوالب السابعة من الحاصلات
تكونها سالبة جزئية وهي لانعكس الاثني عشر
ولا بد من كبريات السوالب السابعة من الحاصلات
وكبر السوالب السابعة من الحاصلات
لأن الشرط هو العلم في آخر الضرب الرابع من قوله
وهو لا شيء من القمر بمنخسف باحدى جهات السوالب
الخاصتين

الاولين كعكس الصغرى ان صدق الدوام الذاتي على صغرها او كان القياس من الست
 المنعكسة السوابب وإلا فطلقة عامة . وفي الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام
 الذاتي على احدى مقدمتيه وإلا فكعكس الصغرى . وفي الضرب الرابع والخامس دائمة ان
 صدق الدوام الذاتي على كبراهما وإلا فكعكس الصغرى محذوف عنه

اللا دوام . وفي الضرب السادس كنتيجة الشكل الثاني الحاصل بعد عكس الصغرى . وفي السابع كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى . وفي الثامن كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب كما عرفت

الاصابع كبريات
من ضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب

كاتب انسان بالضرورة وكل ناطق أو بعضه كاتب بالفعل فبعض الانسان ناطق حين هو انسان كعكس الصغرى اذ عكس الترتيب ينتج كل ناطق أو بعضه انسان بالضرورة وينعكس الى المطلوب وضم نقيض النتيجة بالكبروية الى الصغرى ينتج لاشئ من الناطق بكاتب دائما وينعكس الى ما ينافي الكبرى وفي الضرب الثالث من الضرورية مع المشروطة العامة إذا صدق لاشئ من متحرك الاصابع بفرض بالضرورة وكل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتباً فلا شئ من الفرس بكاتب دائماً إذ عكس الترتيب ينتج لاشئ من الكاتب بفرض بالضرورة وينعكس الى المطلوب * وفي الضرب الرابع والخامس من تينك المقدمتين إذا صدق كل كاتب أو بعضه متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتباً لادائماً ولا شئ من الفرس بكاتب بالضرورة فبعض متحرك الاصابع ليس بفرس دائماً إذ عكس المقدمتين بان يقال بعض متحرك الاصابع كاتب حين الوصف لادائماً ولا شئ من الكاتب بفرض دائماً ينتج المطلوب (قال وفي الضرب السادس) بعض ب ليس ج وكل اب * وكتب أيضاً الذي ضروبه المنتجة ١٢ كالضرب الثامن كما مر (قل عكس الصغرى) فإن كانت الكبرى احدي الدائميتين من الست المنعكسة فالنتيجة دائمة أو احدي الوصفيات الاربع منها فعرفية عامة (قال وفي السابع) كل ج ب وبعض اليس ب * وكتب أيضاً الذي ضروبه المنتجة ٢٦ حاصلة من ضرب الخاصيتين الكبيرين في ١٣ صغرى (قال كنتيجة الشكل الثالث) فهي اما حينية لادائمة أو وجودية لادائمة (قال وفي الثامن) لاشئ من ب ج وبعض اب (قال كعكس نتيجة الخ) فهي عرفية خاصة

الاصابع كبريات
من ضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب

هنا كعكسها وقس عليه الضرب الرابع والخامس (قال اللا دوام) لانه اشارة إلى مطلقة عامة سالبة لا يجاب الصغرى وهي لا تنتج في هذا الشكل لوجوب انعكاس السالبة المستعملة فيه ولأن القياس منها ومن الكبرى عقيم لتركيبه من السالبتين (قال الشكل الثاني) لارتداده اليه بعد عكس الصغرى وقس عليه الاتيين (قال كنتيجة الشكل الخ) فإن كانت كبراه من الست المنعكسة السوالب فالنتيجة حينية لادائمة أو ماعداها فوجودية لادائمة (قال وفي الثامن) عدد اختلاطه كالضرب السادس اثني عشر حاصلة من ضرب الخاصيتين صغرى في الست المنعكسة السوالب كبرى لكن النتيجة في السادس دائمة ان كانت كبراه احدي الدائميتين وعرفية عامة ان لم تكن وفي الثامن عرفية خاصة مطلقاً

الاصابع كبريات
من ضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب
في الضرب الضرب

(فصل) (١)

في الاقترانيات الشرطية وقد عرفت أنها خمسة أقسام * القسم الاول ما يتركب من متصلتين وهو ثلاثة أنواع لان الحد الاوسط اما أن يكون جزءا تاما من كل منهما اى مقدما بكماله او تاليا بكماله في كل منهما. وإما ان يكون جزءا ناقصا من كل منهما بان يكون محكوما عليه او به في المقدم او التالى. وإما ان يكون جزءا تاما من احدهما وناقصا من الاخرى بان يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة او منفصلة * النوع الاول وهو المطبوع منها ينتج من الاشكال الاربعة متصلة على قياس الحملات من غير فرق في شرائط كل شكل وعدد ضروبه إلا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع وفي تبعية نتيجة كل ضرب لآخر مقدمتيه في الكيف والكم والجهة من اللزوم

(قال فصل في الاقترانيات) سيأتى من المصنف أن مسائل العلوم قضيا حمليات موجبات ولا يخفى أن الأدلة الكثيرة الوقوع في العلوم من الاقتراني الحلى أو الاستثنائي فذكر المصنف للاقترانيات الشرطية ليس له كثير جدوى (قال الشرطية) تسمية المركب من الشرطيتين بالشرطى حقيقة ومن الحلية والشرطية مجاز من تسمية الكل باسم الجزء الاعظم هذا ولان اطلاق الشرطية على المنفصلة كاطلاق الشرطى على المركب من الحلية والشرطية مجاز بخلاف اطلاقها على المتصلة . جعل المركب من المتصلتين أول الاقسام فقال القسم الاول (قال خمسة أقسام) أى وتعريفها وترتيب أقسامها أيضا فظهر أن قوله الاول ما يتركب من متصلتين كنهائره الآتية مستغنى عنه ولو قال القسم الاول ثلاثة أنواع لكفى الا أنه لبعد ما سبق لم يعتمد عليه (قال من كل منهما) أى المتصلتين فيكون الحد الاوسط قضية (قال أو تاليا) كلمة أو لمنع الخلط فيشمل الشكل الاول والرابع . وفي ادخال في هنا ومن فيما مر على قوله كل منهما تفنن وإشارة إلى أن التعبير بفي هنا أحسن وقس عليه ما يأتى (قال واما أن يكون) الاخصر أو ناقصاً منه (قال محكوماً عليه) أى مقدماً أو موضوعاً ففيه إيماء الى أنه لا يلزم من كونه جزء جزء أن يكون مفردا بان يكون المشاركان حمليتين لجواز أن يكونا شرطيتين فيكون جزء الجزء قضية (قال أو به) اشار بالتعميم إلى شموله للاشكال الاربعة (قال في المقدم) ظرفية الكل للجزء (قال وهو المطبوع) أى بخلاف الاخيرين من الانواع الثلاثة (قال في شرائط) متعلق بالفرق أو بغير فرق أو بالقياس فتدبر (قال الا الثلاثة الاخيرة) لتوقفها على المشروطة الخاصة وهى لا توجد في الشرطيات (قال لآخر مقدمتيه) أى ان وجد الآخر بأن كان بين المقدمتين تفاوت أو المراد بالآخر مالا آخر منه (قال من اللزوم)

ان تركب من اللزوميتين او الاتفاق ان تركب من الاتفاقيتين او المختلفتين* وفي خصوص الاتفاق وعمومه إلا في صورتين احدهما ان يكون الاتفاقية العامة كبرى في الشكل الثاني* وثانيتهما ان يكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج للسلب من ضروب الشكل الرابع فان النتيجة فيهما سالبة اتفاقية خاصة لكن ان تركب من المختلفتين فيشترط لانتاجه كلية اللزومية مطلقا فان ما آله الى القياس الاستثنائي المشروط بها كما يأتي فان كان من الضروب الناتجة (١) للسلب فيشترط معها ان يكون الموجبة من المقدمتين لزومية وأن يكون الاوسط تاليا في اللزومية

(١) (قوله فان كان من الضروب الناتجة الى آخره) هذا مترتب على ما قبله

بيان الجهة ودفع ما يتوهم من أن المراد بالجهة ماسبق من الضرورة والدوام والامكان يعني أن المعتبر في الموافقة جهة في العمليات ماسبق وفي المتصلتين اللزوم والاتفاق. ثم ان هذا موافق لما ذهب اليه عصام من أن الشرطية كالحلمية يكون موجهة مخالف لما قاله عبد الحكيم من أن اللزوم والعناد والاتفاق أقسام النسبة التامة الشرطية لا قيودها. ولو قال في اللزوم لكان أخصر وامكن حمله على المذهبين (قال ان تركب من اللزوميتين) قد يقال هذا يفيد وجدان الاخص في الصور الثلاث مع أنه لا يوجد إلا في الاخيرة ولو جعل ان في الموضعين استثناء فإيانيا لا ندفع لكنه خلاف الظاهر (قال من الاتفاقيتين) ويكفي في الانعقاد منهما الامتياز الوضعي فلا يتجه أن اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينها فلا يتميز الاشكال الاربعة فلا تنعقد منهما (قال وفي خصوص) يشتر بان الاتفاق المقيد بالعموم أو الخصوص ليس بجهة فينافي ما قبله فالاولى ايراد من بدل في (هذا) وهل نتيجة المركب من الاتفاقية العامة والخاصة عامة أو خاصة الظاهر الاولى (قال المنتج للسلب) وهو ماعدا الضربين الاولين (قال من المختلفتين) أي في اللزوم والاتفاق (قال لانتاجه) أي لانتاج ذلك القياس كلية اللزومية سواء انتج الايجاب أو السلب (قال فان ما آله) لانه راجع إلى الاستدلال بصدق اللزوم مع الشيء على صدق اللزوم معه أو بكذب اللزوم معه على كذب اللزوم معه الذي يؤدي بالقياس الاستثنائي (قال فان كان) مفرع على قوله فان ما آله (قال من الضروب الناتجة الخ) وهي الضرب الثاني والرابع من الاول وجميع ضروب الثاني والاخير ان من الثالث (قال وأن يكون الموجبة) الاخصر كون اللزومية موجبة والاوسط تاليا فيها (قال لزومية) والا فلا ينتج لانه حينئذ تكون الموجبة اتفاقية والسالبة لزومية والاتفاقية حاكمة بموافقة أحد الطرفين الاوسط واللزومية بعدم الملازمة بين الاوسط والطرف الآخر وهي لاتنافي الموافقة بينهما المستلزومة لموافقة الطرفين لأن موافق موافق فلا يصدق سلب الموافقة (قال تاليا في اللزومية)

وان كان من الضروب الناتجة للايجاب فيشترط معها امران * احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية * وثانيهما احد الامرين هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة

فان موافقة شيء مع الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اعم من اللزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف العكس لجواز ان لا يكون موافقا للاخص وموافقا للاعم فالمؤلف من اللزومية والاتفاقية انما ينتج بشروط آتية ويكون مآله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان شيء من الاصغر والا كبر موافقا للملزوم كان موافقا لللازم الذي هو الاكبر أو الاصغر لكن المقدم حق

إذ يلزم من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه بخلاف ما إذا كان مقدما اذ الاتفاقية حينئذ تبين عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وهو لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه لجواز كونه اعم كما أشار اليه في الحاشية ولجواز استحالة الملزوم وتحقق اللازم في الواقع (قال وان كان) او قال أو للايجاب الخ الكفى (قال في اللزومية) إذ حينئذ يكون الاوسط ملزوماً ويلزم من موافقته مع شيء موافقة اللازم معه بخلاف ما إذا كان تالياً فانه حينئذ يكون لازماً ولا يلزم من موافقته مع شيء موافقة الملزوم معه كما مر (قال ان يكون الاتفاقية خاصة) لان المطلوب انما يحصل إذا تحققت موافقة الملزوم مع شيء وهي متحققة في الاتفاقية الخاصة لانها تدل على تحقق الاوسط في الواقع وهو ملزوم فيتحقق اللازم بخلاف العامة (قال وقعت صغرى) يعنى أن الاتفاقية العامة ان كانت صغرى يجب أن يكون الاوسط تالياً فيها لان الاوسط حينئذ يكون متحققاً في نفس الامر وهو ملزوم فيتحقق اللازم فيها فيكون موافقاً للاصغر اتفاقية عامة ولا يجوز أن يكون مقدماً لجواز كذب الاوسط ولازمه وصدق الاصغر والقضية المنعقدة من الاكبر الغير الواقع والاصغر الصادق ليست اتفاقية ولا لزومية (قال أو كبرى الشكل الخ) يعنى إذا كانت كبرى يكون الاوسط مقدماً فيها لانه بموجب صدق التالى فيها وهو الاكبر وعدم منافاته للاصغر فانه لو كان منافيا للاصغر وهو لازم ومناف اللازم مناف للملزوم كان منافيا للاوسط فلم تنعقد الاتفاقية من الاوسط والا كبر هذا هف ولا يكون تالياً لانه حينئذ يكون صادقا كالاصغر ويجوز كون الاكبر وهو مقدم الاتفاقية محالاً فلا تصدق النتيجة لزومية ولا اتفاقية (قوله فان موافقة) ناظر إلى الضروب الناتجة للايجاب وقوله الآتى وعدم الموافقة ناظر إلى الضروب الناتجة للسلب ففيه نشر معكوس (قوله ويكون مآله) عطف السبب (قوله موافقا للملزوم) الذى هو الاوسط (قوله الذى هو الاكبر) ان كان موافق الاوسط هو الاصغر كانت اللزومية كبرى والاتفاقية صغرى والقياس من الشكل الاول أو الثالث (قوله أو الاصغر) ان كان موافق الاوسط الاكبر كانت اللزومية صغرى الشكل

وقعت صفري (١) الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث هذا * قيل المؤلف من الاتفاقيتين أو المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب وهو العلم بالنتيجة اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب فلا يكون قياسا * والجواب عنه بان المعبر في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة فاسد لان الترتيب المذكور ليس بنظر والنظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس * والحق انه لا افادة في غير المؤلف من اللزوميتين الا المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل مع ان المؤلف من الاتفاقيتين

ومتى لم يكن احدهما موافقا لللازم الذي هو الاوسط لم يكن موافقا للآخر لكن المقدم حق (١) قوله وقعت صفري الشكل الاول الى آخره) فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول و صفري الثالث ولم يتعرض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب ولا للشكل الرابع اذ الشرط وقوع الاوسط مقدما في الكبرى الاتفاقية العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا . وعدلنا عما قالوا لتوضيح

الثالث مطلقا أو الشكل الرابع ان كانت الاتفاقية خاصة (قوله عما قالوا) حيث لم يقل أو عامة يكون الاوسط تابيا للاصغر أو مقدما للاكبر فيها إذ يحتمل في بادى الرأي الصغروية للشكل الاول والثاني والكبروية للاول والثالث ويحتاج في الاخراج إلى التأمل (قال قيل المؤلف) صفري الشكل الاول وكبراه مطوبة والفاء في قوله فلا يكون داخلة على محمول النتيجة * والجواب الا أنى منع كية الكبرى (قال إذ النتيجة) لان العلم بالقياس يتوقف على العلم بوجود الاكبر في نفسه المستلزم للعلم به مع كل أمر واقع والمعتبر في الاتفاقية الاوضاع الكائنة بحسب نفس الامر وإلا لم يحصل الجزم في السكوية لعدم العلاقة الموجبة له ففهوم الكبرى أن الأكبر موجود في نفسه على كل تقدير مع سائر الامور الواقعة ومنها الاصغر فيكون وجوده مع الاصغر معلوماً قبل القياس (قال لان الترتيب) ولان العلة الغائية من القياس هي الايصال إلى المجهول التصديقي فاذا انتفى انتفى القياس وقد يقال العلة الغائية قد تتخلف (هذا) ولو قال لان الافادة لازم النظر وهو معتبر الخ لكان أولى (قال ليس بنظر) كون النظر هو الترتيب ضعيف كما مر فلو قال لانه لا نظر فيه لكان أخصر وأولى (قال الناتج للسلب) بخلاف الناتج للإيجاب فانه لا فائدة فيه لتوقف العلم بالقياس فيه على العلم بوجود الاصغر والا كبر الواقع فهما معلوما الاجتماع بلا التفات إلى الوسط (قال فانه مفيد) لان الاوسط صادق في نفسه لايجاب احدي

العامتين غير منعقد في الشكل الثاني وعقيم في الرابع كما حقق في موضعه * واما ما أورده الشيخ من الشك على المؤلف من الزوميتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان عددا وكلما كان عددا كان زوجا صادق مع كذب النتيجة فدفع بمثله ما قدمنا من ان الاوسط مقيد بقيد في ضمن الفردية حينئذ كذبت الكبرى لاجبا اشار اليه في الشفاء من ان الصغرى كاذبة بحسب نفس الامر صادقة التزاما لانها صادقة (١) تحقiquا والتزاما ولا بما قيل ان حملت الكبرى على الزومية كذبت كلية لان الفردية من اوضاع العددية فلا يلزم الزوجية على هذا الوضع وان حملت على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج

(١) (قوله لانها صادقة التزاما وتحقiquا) لان فرض وقوع شيء يستلزم

المقدمتين فلا بد من كذب طرف السالبة وعدم توافق الطرفين (قال غير منعقد) اثلا يلزم صدق الاوسط وكذبه معاً (قال في الشكل الثاني) اما في الشكل الاول فغير مفيد. اما إذا كانت الكبرى موجبة فلما صر من معلومية النتيجة قبل القياس. واما إذا كانت سالبة فلأن الاكبر لكذبه لا يوافق شيئاً أصلاً وكذا الشكل الثالث لتوقف العلم بالقياس على العلم بوجود الاصغر والاكبر معاً في الواقع إن كانت الكبرى موجبة وعلى العلم بكذب الاكبر إن كانت سالبة وهما كافيان في حصول النتيجة (قال وعقيم) اما في ضربى الايجاب فلجواز كذب الاكبر في الواقع فلا يوافق الاصغر. واما في الباقية فلجواز صدق الاكبر فيوافق الاصغر (قال في ضمن الفردية) وان قيد بقيد في ضمن الزوجية فسدت الصغرى وان قيد فيها بالاول وفي الكبرى بالثاني صدقت المقدمتان ولم يتكرر الاوسط أو بالعكس كذبت المقدمتان مع عدم تكرره وعلى التقادير لا اشكال (قال صادقة) فان من يرى الاثنين فرداً يلتزم أنه زوج أيضاً أقول لعل الشيخ أراد انها حين تقييد الاوسط بقيد في ضمن الزوجية كانت كاذبة بحسب نفس الامر أو أن فردية الاثنين لكونها محالاً تستلزم عدم كونها عدداً بناء على جواز استلزام المحال للمحال فلا يتجه ما قاله المصنف. لا يقال على الاول يلزم المصادرة لاخذ الاكبر في الاوسط. لانا نقول ان لزمت فهي مشتركة الورد لانه على جواب المصنف يلزم أخذ الاصغر في الاوسط تأمل (قال ولا بما قيل) ضعفه شارح المطالع بوجهين فانهما ما سيذكره المصنف وأولهما انا نختار أن الكبرى لزومية فانه كلما كان الاثنان عدداً كان موجوداً بالازوم وكلما كان موجوداً كان زوجاً بالازوم فلو انتج الزوميتان انتج القياس تلك الكبرى لزومية (قال لان الفردية) يعنى انما تصدق الكبرى كلية لو لزم زوجية الاثنين من عدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية وهو ممنوع لأن الفردية الخ (قال وان حملت)

من كون الاوسط مقدما في اللزومية كما تقدم لان مقدم الكبرى عددية الاثنان
لا مطلق العددية ليكون الفردية من أوضاعها الممكنة الاجتماع معها النوع الثاني ينعقد فيه
الأشكال الاربعة باعتبار الاجزاء الناقصة للطرفين فله اصناف اربعة لان انعقاد

فرض لوازمه فلو فرضت الخمسة زوجا في الواقع أى عددا منقسما بمتساويين يلزم أن
يكون عددا في ضمن زوجيتها قطعاً لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطاق بداهة . وما قيل
انما تصدق تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لا شيء من العدد بخمسة
زوج في الواقع ففيه أن بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
يستلزم صدق قولنا كل ماهو زوج ولو فرضنا عدد فعلى ذلك التقدير ينتظم قياس قائل بأن
الخمس زوج وكل ماهو زوج ولو فرضنا عدد ينتج من الاول انها عدد . فلا يلتفت الى ما قيل
لو كانت الخمسة زوجا يلزم أن لا تكون عددا في الواقع فليتأمل

مجرد توسيع الدائرة وإلا فلا وجه لذكر هذا الشق لتخصيص الاشكال بالمؤلف من اللزوميتين
فلو تركه وقال بدل قوله المار ان حملت الخ ان كلية الكبرى ممنوعة لان الخ لكان أولى (قال لان
مقدم) حاصل رد الجواب اختيار الشق الاول بأنه ان أراد أن الفردية من الاوضاع الممنوعة فغير مفيد
إذ المعتبر الاوضاع الممكنة أو انها من الاوضاع الممكنة فمنوع كيف والفرد مساو لنقيض الزوج
والمنفصلة المركبة منهما حقيقية (قل ليعكون) غاية المنفى (قوله فرض لوازمه) سواء كانت أجزاء كما
في المثال الآتى أو خوارج (قوله يلزم أن يكون) فيصدق لو كانت الخمسة زوجا كان عددا وكذا
صغرى القياس المذكور في المتن (قوله ثبوت المقيد) أى بحسب المعنى كما أشار اليه بقوله أى عدداً
فالمراد بالمقيد الزوج وبالمطلق العدد . وهو قال ثبوت الملزوم بدون اللزوم لكان أوفق إلا أنه عدل عنه
تنبيهها على جهة اللزوم (قوله انما تصدق) او تم هذا لزم أن لا يصدق كلما كان زيد فرسا كان حيوانا
(قوله لكان لا شيء) الاوفق الاولى لا شيء من الخمسة الزوج بعدد (قوله فعلى ذلك التقدير) الاخصر
فاذا ضم بالكبروية إلى قولنا الخمسة زوج انتج من الخ (قوله إلى ما قيل) المدعى هنا لزوم عدم عددية
الخمس الزوج وفيما مر عدم لزوم عدديتها فلا يرد أن قوله فلا الخ مستغنى عنه بقوله وما قيل الخ والى
الفرق بينهما أشار بالتأمل (قل النوع الثانى) هو ما يكون الاوسط جزءا غير تام فيهما (قال باعتبار
الاجزاء) يعنى أن الحد الاوسط حينئذ ليس مقدما ولا تاليا بل جزء منهما أو من أحدهما (قال فله

تلك الاشكال اما بين مقدمي مقدمتين او بين التالين او بين مقدم الصغرى وتالى الكبرى او بالعكس ونتيجة الكل متصلة جزئية مقدمها متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للصغرى ومن نتيجة التأليف بين المتشاركين وتاليا متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشارك للكبرى ومن نتيجة التأليف بشرط ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين فى النتيجة كوضعها فى القياس من كونهما مقدما أو تاليا كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه قد يكون إذا صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا إذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات. وهذه النتيجة لا تتوقف على اشتمال الشكل المنعقد على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن المشتمل مشروط بكون المتصلة المشاركة للتالى من المقدمتين موجبة فالمشاركة بين التالين مشروطة بايجاب المقدمتين

أصناف) الاخصر الاحسن وأصنافه أربعة لأن انعقادها اما الخ (قال تلك الاشكال) إشارة الى أن الاصناف الحاصلة للنوع الثانى باعتبار ضرب الاشكال فى الاصناف ستة عشر لانعقاد كل من الاشكال الاربعة فى كل من الاصناف الاربعة (قال متصلة جزئية) مركبة من متصلتين (قال مقدمها متصلة) أى فتكون أصغر قال للصغرى مرتبط بالطرف والواضح من الصغرى وقس عليه قوله للكبرى وذلك الطرف قولنا كلما كان كل انسان حيوانا فى المثال الآتى ونتيجة التأليف كل رومى متغير إذ هى نتيجة القياس المركب من تالى الصغرى ومقدم الكبرى من الشكل الاول والطرف الغير المشارك من الكبرى بعض الموجودات (قال وتاليا) وهى الاكبر (قال من كونهما مقدما) يعنى لو كان الطرف الغير المشارك من الصغرى مقدما فيها فيوضع فى الاصغر مقدما مثلاً (قال وهذه النتيجة) أى هذه المتصلة الجزئية تعم المشتمل وغيره (قال بحسب الكمية) الاخصر كماً وكيفاً وجهة (قال المشتمل) أى الشكل المنعقد من المتشاركين المشتمل على شرائطه مشروط الخ (قال بكون المتصلة) أى التى شاركت تاليا مع تالى الاخرى أو مع مقدم الاخرى وهو الحاصل أن مشاركة التالى تكون موجبة فقط سواء كانت كلتا المقدمتين أو احدهما ومشاركة المقدم تكون موجبة وسالبة (قال فالمشاركة) تفرع على قوله مشروط ولا يخفى أن مفاد مدخول الفاء أن المشروط فيه المشاركة لا المشتمل وأنه يشترط فيها كانت المشاركة بين المقدم والتالى ايجاب احدهما لاعلى التعيين وليس كذلك فالأخصر الاحسن أن يقول لكن المشاركة فى المشتمل بين التالين مشروطة بايجاب المقدمتين والمقدم والتالى بالايجاب ذى التالى

وبين المقدم والتالى بايجاب احدهما وبين المقدمتين غير مشروطة بايجاب شىء وغير المشتمل من الصنف الاول مشروطة باصرين . احدهما كلية احدى المتصلتين . وثانيهما بعد رعاية القوى الآتية أن يكون احد المتشاركين بنفسه أو بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف أو كلية عكسها المفروضتين منتجا لمقدم تلك المتصلة الكلية * ومن الصنف الثانى مشروطة بكون نتيجة التأليف مع أحد المتشاركين منتجة للمشارك الآخر إذا اتفقت المتصلتان فى الكيف ومع أحد طرفى الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة إذا اختلفا ومن الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين الاولين الا أن الصنف الرابع يذبح تلك المتصلة كلية فيما إذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين وكان تالى الصغرى بنفسه أو بكليته مع نتيجة التأليف أو عكسها السكلى منتجا لمقدم الكبرى كما فى المثال المذكور إذا فرض (١)

(١) (قوله إذا فرض مقدم الكبرى الخ) بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى

وبين المقدمين الخ أترك قوله فللمشاركة الى قوله غير المشتمل * ويمكن الجواب بان الاشتراط فى المشاركة الكائنة فى المشتمل راجع إلى الاشتراط فيه وأن المراد بأحدهما التالى بقرينة ما قبل التفريع (قال وبين المقدم) الاولى ترك البين فى البين (قال وغير المشتمل) أى على شرائط الانتاج (قال القوى الآتية) بعيد هذا بقوله منها ومنها (قل أن يكون) يعنى يشترط فيه كون الحاصل من ضم أحد المتشاركين بنفسه ان كان كلياً أو بفرض كليته ان لم يكن إلى نتيجة التأليف بين المتشاركين بعد فرض كونهما منتجا أو إلى عكسها السكلى فرضا وان لم تنعكس كلياً قياساً منتجا الخ (قال مع نتيجة) حال من الاحد أى منتظماً مع الخ وفى نسبة الانتاج إلى الاحد تجوز فلو قال ونتيجة الخ لمكان أخصر وأولى (قال نتيجة التأليف) أى تأليف المتشاركين منتظمة مع الخ على قياس ماصر (قل مع أحد المتشاركين) وهو تالى احدى المتصلتين إذ المشاركة حينئذ فى التالى (قال إذا اتفقت) ظرف الاشتراط (قال ومع أحد) يعنى يشترط فى الصنف الثانى إذا اختلفت المقدمتان فى الكيف أن يكون نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة من المتصلتين منتجة الخ (قل مشروط بأحد) أى باستنتاج مقدم المتصلة الكلية من أحد المتشاركين بنفسه الخ أو استنتاج تالى السالبة من نتيجة التأليف مع أحد طرفى الموجبة كما فى شرح المطالع . ومن هذا يعلم أن المراد باستنتاج الصنف الثانى استنتاج القسم الثانى منه فقط خلافاً لما بوجه ظاهر المتن (قل كلية) أى موجبة كلية فيما إذا الخ إذا على تقدير صدق المقدمتين كلما صدق الاصغر صدق الاكبر (قل إذا فرض) قيد المثال ولو قال إذا

مقدم الكبرى حملية جزئية (فوائد نافعة فيما قبل وبعد) منها أن جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت أو سالبة في قوة كليته فتى صدقت ومقدمها جزئي صدقت ومقدمها كلي . ومنها أن كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة أو السالبة في قوة جزئيته . ومنها أن جزئية تالي السالبة الكلية أو الجزئية في قوة كليته . ومنها أن كلية تالي الموجبة الكلية أو الجزئية في قوة جزئيته (النوع الثالث) له ثمانية أصناف لان الشرطية التي هي أحد جزئي إحدى المتصلتين اما متصلة أو منفصلة مقدم الصغرى أو الكبرى أو تالي إحداها . وينعقد بين

جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجود حادثا ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيونا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادثا لان تالي الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق

جعل مقدم كبراه حملية الخ لكان أوضح (قال حملية جزئية) أى لا كلية لأن القياس المؤلف في المثال المار من تالي الصغرى ونتيجة التأليف لكونه من الشكل الثالث لا ينتج الكلية (قوله التأليف المفروضة) قال ذلك لان القياس المؤلف من المتشاركين من الشكل الاول ولم يتحقق فيه كلية الكبرى (قال نافعة) كما أشار ويشير اليه (قال إن جزئية) أما في الموجبة فلأن المقدم السكلى ملزوم للجزئي والجزئي ملزوم للتالي فالمقدم السكلى ملزوم له . وأما في السالبة فلأن الجزئي أعم من السكلى وإذا لم يستلزم الأعم شيئا أصلا لم يستلزمه الاخص أصلا وإلازم وجود الاخص بدون الأعم هف (قال فتى) بيان لمعنى القوة هنا (قل مقدم المتصلة) أما في الموجبة فلان اللازم باللازم للجزئي للخاص لازم كذلك للعام والا لم يستلزمه الخاص . وأما في السالبة فلأن الخاص إذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام إذ لو استلزمه العام استلزمه الخاص (قال في قوة كليته) لان العام إذا لم يلزم من شئ لم يلزم الخاص منه وإلا لازمه العام (قال في قوة جزئية) لان الجزئي لازم للسكلى ولازم اللازم لازم وفي التعميم في القوتين الأخيرتين من السكالية والجزئية اعلم إلى رد من خصصهما بالكلية لتحقيقهما في الجزئية (قال لان الشرطية) يعنى أن مابه الاشتراك لكونه جزءا تاما من احداها ناقصا من الاخرى جزء أولى من الاولى فتكون مركبة من حمليتين وجزء ثانوى من الاخرى فتكون مؤلفة من شرطيتين أو من حملية وشرطية يكون مابه الاشتراك جزئيا وتلك الشرطية الخ (قال مقدم الصغرى) أى كل من المتصلة والمنفصلة يكون لها

المتشاركين في كل صنف الاشكال الاربعة بضروبها والنتيجة في الكل متصلة أحد طرفيها متصلة أو منفصلة كقولنا كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكما امكن التمانع يلزم امكان اجتماع النقيضين ينتج أنه كلما كان العالم ممكنا فكما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع النقيضين وهذا النوع كالمقياس المؤلف من المحلية والمتصلة في شرائط الانتاج وعدد الضروب في كل صنف وستعرفها (القسم الثاني) ما يتركب من منفصلتين وله أيضا ثلاثة أنواع * النوع الاول ما يكون اشتراك مقدمتين في جزء تام من كل منهما وله ستة أصناف لانه مؤلف من حقيقتين أو من حقيقة مع مانعة الجمع أو مع مانعة الخلو أو مانعتي الجمع أو مانعتي الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في المؤلف من المتجانسين منها بالطبع بل بالوضع فقط ويشترط في انتاج الكل ايجاب احدي المقدمتين وكلية

أحد الاحوال الاربعة فيكون ثمانية أصناف (قال بضروبها) وهي في الشكل الرابع خمسة لاثمانية وفي البواقي كما مر وقد مر من المصنف ما يفيد أن الاختلاط باعتبار الزوم والعناد والاتفاق (قال أحد طرفيها) أي اذا كان أحد جزئي إحدى المتصلتين متصلة فأحد طرفيها متصلة أو منفصلة فمنفصلة (قال ينتج أنه) يعني أن النتيجة في هذا المثال شرطية متصلة والحلية التي هي مقدم الصغرى مقدمها والمتصلة التي مقدمها مقدم تالي الصغرى وتاليها تالي الكبرى تاليها (قال اجتماع النقيضين) هما كونهما واجبين وعدمه أو قدرتهما وعجزهما أو وجود أو إيجاد أو امكان العالم وعدمه (قال ثلاثة أنواع) وجه الحصر فيها كما مر (قال وله ست) حاصلة من اعتبار كل من الحقيقة ومانعتي الجمع والخلو مع نظيرتها واحدي مقابلتيها فلو قال بدل قوله لانه الخ لانهما اما حقيقتان أو مانعتا الجمع أو مانعتا الخلو أو مختلفتان لكفى (قال مع مانعة الجمع) الاولى ومانعة الخ (قال أو مانعتي الجمع) عطف على مدخول من والمراد المانعة الجمع بالمعنى الاخص بقريضة المقابلة وقس عليه قوله أو مانعتي الخلو (قال ولا يتميز) ولا الصغرى عن الكبرى كما لا يتميز الاصغر عن الاكبر لأن التمايز بينهما انما يكون إذا وجد التمايز بين الحدود وهو منتف ههنا وكلامه يشعر بالتمايز في المؤلف من غير المتجانسين وليس كذلك قال شارح المطالع وهو على ستة أقسام وكيف ما كان لا يتميز بعض الاشكال عن بعض انتهى . لكن كلامهم في بيان نتيجة المختلفين يرجح ما ذكره المصنف (قال الكل) أي كل من الاصناف الستة (قال إحدى المقدمتين) سواء كانت الاخرى موجبة أولا فغير المنتج هنا السالبتان فقط (قال وكلية) لم يقل وكلية لانه لا يلزم أن

احدهما ومنافاة السالبة للموجبة المستعملتين فيه بان لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا ينتج سالبة كل نوع من أنواع المنفصلة مع موجبته لاعم موجبة نوع آخر الا السالبة المانعة الجمع أو الخلو مع الموجبة الحقيقية لامتناع صدقهما في مادتها

واما النتائج فالمؤلف من الموجبتين السكيتين ينتج في الصنف الاول متصلتين موجبتين كليتين من الطرفين ومنفصلة سالبة كلية بانواعها الثلاثة كقولنا دائما اما أن يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا أو يكون العالم قديما والبتة اما أن يكون العالم قديما أو حادثا ينتج أنه كلما كان الواجب تعالى فاعلا مختارا كان العالم حادثا وبالعكس الكلي وانه ليس البتة اما أن يكون فاعلا مختارا أو يكون العالم حادثا وفي الصنف الثاني والثالث والسادس متصلة موجبة كلية

يكون المقدمة الموجبة هي المقدمة السككية (قال ومنافاة) لو قال وتنافي السالبة والموجبة المستعملتين لكان أولى لكن نسب المنافاة إلى السالبة اشرف الايجاب (قال فيه) أى في كل من الاصناف أى في كل قياس منها (قال ينتج سالبة) أى ينتج المختلفتان كيفا إذا اتحدتا نوعا لامتناع وقوع الانفصال الحقيقي ولا وقوعه بين أمرين بعينهما وكذا في مانع الجمع والخلو (قال لاعم موجبة) أما عدم انتاج الحقيقية السالبة مع موجبة مانعة الجمع أو الخلو فلجواز ان يكون بين امرين منع الجمع أو الخلو ويصدق بينهما سلب الانفصال الحقيقي بخلاف العكس المستثنى بقوله الا السالبة الخ لاستحالة الانفصال الحقيقي بينهما مع سلب منع الجمع أو الخلو بينهما . واما عدم انتاج سالبة كل من مانع الجمع والخلو مع موجبة الاخرى فلان سلب كل لا ينافي ايجاب الاخرى فظهر ان الاقسام المنفية الانتاج ستة والمستثنى منها اثنان (قال الا السالبة) فان سالبتها مع الموجبة الحقيقية منتجة (قال لامتناع) أى لوجود التنافي المذكور فيه (قال واما النتائج) أى الاصناف الستة (قال من الطرفين) أى باعتبار جعل كل من الطرفين مقدما والآخر تاليا . وفيه تنبيه على عدم التمايز بين الاشكال وبين صفراها وكبراهها في الصنف الاول (قال ومنفصلة سالبة) لان كلا من المتصلتين يستلزم سالبتي مانعة الجمع والخلو لجواز الجمع والخلو بين اللازم والمزوم وصدقهما مستلزم لصدق السالبة الحقيقية . واعترض بان الملازمة بين الشئين لا يقتضى جواز الخلو عنهما لجواز ان يكون احدهما شاملا لجميع الموجودات المحققة والمقدرة * ثم ان في قوله ومنفصلة الخ ايماء الى رد من قال ومنفصلتين سالبتين مانعتي الجمع ومانعتي الخلو وحقيقتين لعدم امتياز مقدمها عن تاليها بالطبع . والقول بالتمدد الوضعي بعيد . لا يقال المتصلة كذلك لانا نقول لمزومية أحد الطرفين للآخر مغايرة لمزومية الآخر له بالطبع أيضا (قال وانه ليس البتة) مثال للسالبة الحقيقية ومقابلتها (قال وفي الصنف الثاني الخ) هذه الثلاثة هي المؤلفة من غير المتجانسين ولتمايز

مقدمها من غير الحقيقية في الثاني ومن الحقيقية في الثالث ومن مانعة اجمع في السادس وفي الصنف الرابع والخامس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلف من الطرفين في الخامس ومن تقيضى الطرفين في الرابع * والمؤلف من موجبتين احدهما جزئية فهو في النتيجة كالرابع ان كانت الجزئية في الرابع حقيقية والسادس ان كانت الجزئية في السادس مانعة اجمع وكالخامس فيما عداها من الاصناف الاربعة والصنف السادس فيما كانت الجزئية مانعة الخلو * والمؤلف

الاشكال لا ينتج الا متصلة واحدة (قال من غير الحقيقية) اى وتاليها من الحقيقية لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط المستلزم لطرف الحقيقية او عينه ولا يكون مقدمها من الحقيقية والالم تصدق النتيجة كلية (قال ومن الحقيقية) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف الحقيقية تقيض الاوسط وهو يستلزم طرف مانعة الخلو ولا ينمكس لما مر (قال في السادس) اى وتاليها من مانعة الخلو لاستلزام طرف مانعة اجمع تقيض الاوسط واستلزام طرف مانعة الخلو وانتاج هذين الاستلزامين من الشكل الاول استلزام طرف مانعة اجمع لما نفعه الخلو ولا ينمكس لئلا تكذب النتيجة كلية (قال الرابع والخامس) هما من المتجانسين ولا يتمايز الاشكال فيهما (قال جزئيتين) لا كليتين لجواز كون كل من الطرفين او تقيضهما اعم من وجه من الآخر فلا تصدق الملازمة الكلية كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشئ لحيوانا او لاشجرا ودائما اما ان يكون لاشجرا او لاحجرا وكقولنا هذا الشئ اما حيوان او شجر واما شجر او حجر (قال كل منهما) اى من النتيجةين (قال تقيضى الطرفين) اى الاصغر والاكبر (قال احدهما) اى فقط لوجوب كلية الاخرى (قال فهو في النتيجة) حاصل ما في شرح المطالع ان نتيجة المؤلف من موجبتين احدهما جزئية متصلتان موجبتان جزئيتان في جميع الاصناف وهما مؤلفتان من تقيضى الطرفين في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت الجزئية هي الحقيقية وفي السادس ان كانت الجزئية مانعة الخلو ومن نفس الطرفين فيما عداها انتهى. ففي كلام المصنف خال ولو قال كالرابع في الرابع مطلقا وفي الثاني ان كانت جزئية حقيقية وفي السادس ان كانت مانعة الخلو وكالخامس فيما عداها لكان اخصر واوضح وصوابا (قال مانعة اجمع) مقتضى ما في شرح المطالع ان يقول هنا مانعة الخلو وفي الآتي مانعة اجمع بعكس ما ذكره (قال من الاصناف) هذا ومعطوفه بيان لما عداها اذ النفي المستفاد من عدا بالنسبة الى السادس متوجه الى القيد كما هو الاصل في الكلام المقيد (قال الاربعة) كان الحكم هنا بكون النتيجة في الصنف الثاني والثالث والسادس متصلتين موجبتين جزئيتين كل منهما مؤلفة من الطرفين بخالف الحكم بان النتيجة في غير المتجانسين واحدة لتمايز الاشكال فيه فتأمل

من الموجبة والسالبة عقيم في السادس ومنتج في الاول احدى متصلتين سالبتين جزئيتين لا على التعيين مقدم احدهما طرف الموجبة وتاليها طرف السالبة والاخرى بالعكس وفي البواقي احدهما على التعيين مقدمها من مانعة الجمع في الثانى ومن الحقيقية في الثالث ومن السالبة في الرابع ومن الموجبة في الخامس (النوع الثانى) ما يكون اشترا كهما في جزء ناقص من كل منهما وهو المطبوع * ويتألف بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها

(قال من الموجبة) الكلية كلتاها أو احدهما (قال ومنتج في الاول) وذلك لانه ان كذبت المتصلتان صدق تقيضاهما فيكون كل من الطرفين ملزوما مساويا للآخر فتكذب السالبة المنفصلة لمعاندة الاوسط لا أحد الطرفين المستلزمة لمعاندة الآخر له لتساويهما فيلزم العناد بين جزئى السالبة (قال لاعلى التعيين) ولم ينتج احدهما على التعيين لجواز تحقق الملازمة الكلية بين ما يعاند الشئ وما لا يعانده كالانسان المستلزم للفرس كليا مع أنه يعاند اللا ناطق بخلاف اللا فرس (قال مقدم احدهما) أى احدى النتيجةين المأخوذتين لاعلى التعيين بمعنى ان النتيجة ليست واحدة منهما على التعيين (قال ومن مانعة الجمع) لا يخفى ان انتاج الثانى والثالث مشروط بعدم كون الحقيقية سالبة والا لم ينتج كما برهن عليه في شرح المطالع فبيان المصنف قاصر (قال ومن الحقيقية) لثلا يلزم كذب السالبة الغير الحقيقية . ولا يجوز العكس بان يكون مقدمها من الحقيقية في الثانى ومن مانعة الخلو في الثالث لجواز كون تقيض الاوسط الذى هو طرف الحقيقية اخص من طرف مانعة الجمع واعم من طرف مانعة الخلو فيصدق سالبنا منع الجمع والخلو مع الموجبة الحقيقية ولا تصدق السالبة المتصلة (قال ومن السالبة) لثلا يلزم كذب السالبة ولا يكون مقدمها من الموجبة فيه لجواز كون طرف الموجبة اخص من طرف السالبة وامتناع سلب ملازمة الاعم للاخص (قال ومن الموجبة) أى لامن السالبة لجواز كون طرف الموجبة اعم من طرفها مع صدق استلزام الاخص للاعم كليا هذا . ثم انه ترك المؤانف من السالبتين لانه عقيم إذ يشترط في انتاج الكل ايجاب احدى المقدمتين . واستدل عليه في الاول بانه يجوز ان لا يعاند الشئ الواحد كالجسم للمتلازمين كالانسان والناطق ولا للمعاندين كالانسان والا انسان فيصدق السالبتان مع ان الحق التلازم في الاول والتعاند في الثانى (قال في جزء ناقص) بان يكون جزءا الجزء التام سواء كان موضوعا أو محمولا (قال وهو المطبوع) لا الاول والثالث فوجه جعل سابقه نوعا أول لمناسبته للنوع الاول من الصنف الاول (قال بين المتشاركين) أى في كل الاقسام الخمسة ويستفاد منه ان تميز الصغرى عن الكبرى بحسب الجزأين المتشاركين (قال الاربعة) أى من

وربما يجتمع في قياس واحد منه شكلان فصاعداً اما من نوع او من أنواع . ويشترط في انتاجه أمور أربعة ايجاب المقدمتين وكلية احدهما وصدق مانعة الخلو بالمعنى الاعم عليهما واشتمال الشكل المنعقد الواحد أو المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى أيضاً مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك ان وجد ذلك الجزء والا فن نتائج التأليفات . وله اصناف خمسة لامزيد عليها الاول ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الأخرى مشاركة منتجة ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرفين الغير المشتركين ونتيجة التأليف كقولنا إما ان يكون كل جسم متغيراً أولاً متغيراً . واما أن يكون كل متغير حادثاً أو بعض الممكن قديماً ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً أو لا متغيراً أو بعض الممكن قديماً . الثاني ما يشارك جزءاً من احدهما جزئين من

الاقترااني الحلي (قال وربما يجتمع) الاولى تأخيره عن بيان الاصناف الخمسة (قال واحد منه) أى من النوع الثاني في الاقترااني الشرطى الانفصالي (قال شكلان) كما في مثال الصنف الثالث (قال فصاعداً) كما في الرابع في المثال الآتى (قال من نوع الخ) تعميم للشكلين فصاعداً ومراده بالشكل هو الطبيعي وبالنوع الشكل المنطقي أى سواء كان القياسان فصاعداً من شكل واحد كما في مثال المصنف للصنف الثاني اذ التأليف فيه من تالى الصغرى مع مقدم الكبرى قياس حلى من الشكل الاول وكذا مع تالى الكبرى أو من اشكال كما في المثال الآتى منا للصنف الرابع . أو بالشكل المنطقي وبالنوع الضرب أى اما من ضرب واحد من ضروبها أو من ضرب لئكنه يتجه عليه مع انه خلاف المصطلح انه بعد اعتبار تغاير الشكلين لا معنى لهذا التعميم فتدبر (قال الاعم عليهما) أى بان يكونا حقيقتين أو مانعتي الخلو بالمعنى الاخص او مختلفتين احدهما حقيقة والاخرى مانعة الخلو (قال واشتمال الشكل) الاخص واشتمال المتشاركين على الخ . لا يقال هذا أوضح وانسب بنسبة الاشتمال لانا نقول لما علم ان انعقاد الاشكال باعتبارها وبينهما علم انهما الشكل (قال من نتيجة التأليف) أى من المتشاركين (قال التأليف) جمع تأليف والاوضح التأليفات (قال مشاركة) مستغنى عنه بما مر في الشرائط (قال منفصلة) لان المقدمتين مانعتا الخلو فيكون احد طرفي كل منهما واقماً فالواقم ان كان احد الطرفين المتشاركين صدق نتيجة التأليف والا فالواقم أحد الطرفين الغير المتشاركين فالواقم لا ينتج عن نتيجة التأليف وعن احدهما (قال كل جسم متغير) المؤلف من المتشاركين اعنى مقدمي المقدمتين قياس حلى من الشكل الاول من الضرب الاول (قال جزءاً من الخ) أى فقط (قال جزئين) أى لكل

الآخرى ينتج منفصلة ذات أجزاء ثلاثة . الطرف الغير المشترك وتنتجى التأليفين كقولنا
 اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو متغيراً واما أن يكون كل متغير حادثاً أو كل متغير
 قدماً ينتج اما أن يكون كل جسم لا متغيراً أو حادثاً أو قدماً . الثالث ما يشارك جزء من
 احدهما جزءاً من الاخرى والجزء الآخر من الاولى جزءاً آخر من الثانية ينتج باعتبار
 المشاركتين منفصلتين كل منهما ذات أجزاء ثلاثة كما انتج الاول . الرابع ما يشارك كل
 جزء من احدهما كل جزء من الاخرى ينتج منفصلة ذات أجزاء أربعة هي نتائج التأليفات
 الاربعة . الخامس ما يشارك جزء من احدهما كل جزء من الاخرى والجزء الآخر من
 الاولى أحد جزئى الاخرى فقط ينتج منفصلتين كل منهما ذات أجزاء ثلاثة كما انتج

منهما من الاخرى ولا يشارك الجزء الاخير من الاولى لشيء منهما من الاخرى فللمجتمع فيه قياسان
 (قل وتنتجى) لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو احد اجزاء النتيجة او الجزء المشترك فالواقع
 من المنفصلة الاخرى اما هذا الطرف أو ذك فيصدق نتيجة للتأليف فالواقع اما الطرف الغير المشترك
 أو احدى نتيجتي التأليفين (قل جزء من احدهما) يؤخذ منه ان المجتمع فيه شكلان فقوله الآتى
 كما انتج الخ تشبيه في مجرد كون النتيجة ذات أجزاء ثلاثة (قل كما انتج الاول) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل ناطق ضاحك واما كل حيوان متحرك بالارادة ينتج اما
 كل انسان ناطق واما كل ناطق ضاحك واما كل حجر متحرك بالارادة باعتبار أحد المشاركين وينتج
 باعتبار الآخر اما كل انسان ضاحك واما كل حجر حيوان واما كل حيوان متحرك بالارادة والمتألف
 من المشاركين اقترانيان حليان من الشكل الاول وذلك لان الواقع ان كان الجزء الغير المشترك فهو
 أحد اجزاء النتيجة والا فالواقع من المنفصلة الاخرى اما المقدم أو التالى وأيا ما كان تصدق احدى
 نتيجتي التأليفين (قل ما يشارك) فيكون المجتمع فيه اربع اقيسة (قل ذات أجزاء) مثاله اما كل
 انسان ناطق واما كل ناطق فرس واما كل فرس انسان واما كل ناطق حيوان ينتج اما بعض الناطق
 فرس واما كل انسان حيوان واما كل ناطق انسان واما بعض الفرس حيوان والمجتمع في هذا المثال
 قياسان من الشكل الاول وقياس من الشكل الثالث وآخر من الرابع . ووجه الانتاج ان الواقع من
 المنفصلة الاولى اما الجزء الثانى أو الاول وعلى كل فالواقع معه من الثانية أحد جزئيهما فيصدق احدى
 نتائج التأليفات الاربعة (قل منفصلتين) مثاله اما كل انسان ناطق واما كل حجر حيوان واما كل
 حيوان حساس واما كل حيوان انسان ينتج اما كل انسان ناطق واما كل حجر حساس واما كل حجر

الثاني (النوع الثالث) ما يكون اشتراكهما في جزء تام من احدهما وناقص من الاخرى بان يكون أحد طرفي احدهما شرطية متصلة أو منفصلة ويشرط انتاجه باشتراك المتشاركين على تأليف منتج من أحد الاشكال الاربعة ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو بالمعنى الاعم والنتيجة أيضا موجبة مانعة الخلو المؤلف من الجزء الغير المشترك ومن نتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة فان كانت تلك الشرطية منفصلة فحكمها مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في جزء تام من كل منهما في الشرائط والنتائج وقد سبق فيؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما وتجعل أحد جزئي النتيجة كقولنا اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واما أن لا يكون العدد كذا . واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما ينتج أنه اما كليا كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس واما أن لا يكون العدد كذا . وان كانت متصلة فحكمها معها حكم القياس المركب من المنفصلة والمتصلة وسيجي فتؤخذ نتيجة التأليف بحسبهما كقولنا دائما اما كليا كانت

انسان وهي احدى المنفصلتين . والثانية اما بعض الناطق حيوان واما كل حجر انسان واما كل حيوان حساس والمجتمع هنا قياسان من الشكل الاول وقياس من الرابع كما هو مقتضى الاخذ من تعريف الصنف الخامس وذلك لان الجزء المشترك لاحدهما من احدى المنفصلتين ان كان واقعا فهو احد اجزاء النتيجة وإلا فيقع الجزء المشترك للجزئين فيقع معه من الاخرى احدهما فتصدق احدى نتيجتي التأليفين (قال بان يكون أحد طرفي) أي المقدم والتالي وهذا تصوير للنوع الثالث أي لا يتصور هذا النوع إلا بان الخ (قال المتشاركين) أي المقدم أو التالي من احدى المنفصلتين ونفس الاخرى لا الصغرى والكبرى فما به الاشتراك مقدم أو قال من احدهما وجزء من احدهما من الاخرى (قال من أحد الاشكال) فتنمقد تلك الاشكال باعتبار المتشاركين (قال الشرطية) متصلة أو منفصلة (قال والنتيجة ايضا) لانه لما اشترط كون المنفصلة الشرطية الجزء موجبة مانعة الخلو كان الواقع غير خال عن الطرف الغير المشترك منها وعن القياس المنتج لنتيجة التأليف لان الواقع ان كان الاول فذاك والا تحققت الشرطية مع المنفصلة البسيطة فتصدق تلك النتيجة فلا يخلو الواقع عنهما (قال أحد جزئي النتيجة) وجزؤها الاخر هو الجزء الغير المشترك (قال ينتج أنه اما) الظاهر أن يزيد بعد قوله وبالعكس قولنا وایس البتة اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما (قال معها) أي المنفصلة التي هي الطرف الاخر من القياس (قال كقولنا دائما) المشترك فيه وهو النهار موجود جزء الجزء من الصغرى لانه جزء مقدمها

الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة ودائما اما أن يكون النهار موجودا أو الليل موجودا ينتج (١) اما أن يكون الشمس طالعة أو الليل موجودا واما أن يكون الشمس مظلمة (القسم الثالث) ما يتركب من المحلية والمتصلة ولا يمكن المشاركة بين المحلية والشرطية إلا في جزء تام من المحلية وناقص من الشرطية وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها بين المتشاركين وله انواع أربعة لأن المتشارك للمحلية اما تالى المتصلة والمحلية كبرى وهو المطبوع أو صغرى واما مقدم المتصلة والمحلية كبرى أو صغرى والنتيجة في الكل متصلة تابعة للمتصلة في الكيف فالنوعان الاولان ينتجان متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة التأليف بين التالى الصغرى والمحلية الكبرى في الاول وبالعكس في الثانى كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج أنه كلما كان العالم متحيزا كان حادثا وشرط انتاجهما أن يكون تأليف هذه المحلية مع ذلك التالى منتجا ولو بالقوة لنتيجة التأليف ان كانت المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف منتجا (٢) ولو بالقوة لتالى المتصلة السالبة

(١) (قوله ينتج أما أن يكون الخ) هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمها منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليها محلية كما هو مقتضى الشروط الآتية (٢) (قوله منتجا ولو بالقوة لتالى السالبة ان كانت الخ) كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى

وجزء الكبرى لانه مقدمها (قال تام من المحلية) لامتناع كون شئ من طرفي المحلية قضية للمشاركة اما بالموضوع أو بالحمول (قال بين المتشاركين) باعتبار الحد الاوسط فيهما وهما الجزء التام من الشرطية المتصلة مقدمها أو تاليها وتام المحلية (قال للمتصلة في الكيف) لان الاقيسة المنتجة لها صغراها موجبة فتتبع كيفياتها للكبرى (قال والمحلية الكبرى) لو قال بين تالى المتصلة صغرى والمحلية كبرى الخ لكان افيد واحسن (قال أو بالعكس) أى بين المحلية صغرى وتالى المتصلة كبرى هذا ثم إن قوله بين الى قوله فى الثانى مستغنى عنه بما سبق من وجوب مراعاة حال المحلية فى التأليف فتأمل (قال كان العالم) أى الجسمانى ويدخل فيه الفلك الأعلى اما لأن التحيز أعم من التمكن أو لكون المسكان بعدا (قال لنتيجة التأليف) مستدرك وانه ذكره موافقة للشق الثانى فى التصريح بالنتيجة (قال ان كانت المتصلة موجبة) لانه كلما صدق المقدم صدق التالى مع المحلية وكلما صدقا صدقت نتيجة التأليف * أما

ان كانت سالبة والنوعان الاخيران ينتجان متصلة مقدمها نتيجة التأليف بين المقدم
الصغرى والحملية الكبرى في الثالث وبالعكس في الرابع وتاليها تالى المتصلة كقولنا العالم
متغير وكلما كان كل متغير حادثا كان الفلك حادثا ينتج كلما كان العالم حادثا كان الفلك حادثا
ولا يشترط فيهما اشتمال المتشاركين على تأليف منتج فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل
أو بالقوة بناء (١) على القوى السابقة ينتجان مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة أو سالبة
كلية أو جزئية والا فيشترط اصران أحدهما كلية المتصلة وثانيهما كون الحملية

المتصلة السالبة أعنى قولنا بعض الحيوان قديم وإن كان حملية جزئية إلا أنها في قوة الكلية بناء
على القوى السابقة فهي كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم وإذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض الحيوان قديم
وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى (١) (قوله بناء على القوى الخ) قيد القوة لا الفعل

الكبرى فظاهرة واما صدق الحملية مع المقدم لانها صادقة في نفس الامر فيكون صادقا على ذلك
التقدير. هذا في المتصلة الموجبة. وأما في السالبة فلا أنه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحملية
لانها صادقة في الواقع وكلما صدقتا صدق تالى السالبة حين تحقق الشرط فكلما صدقت نتيجة التأليف
صدق تالى السالبة فنجعلها كبرى للمتصلة القائلة بأنه ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدق
التالى ينتج ليس البتة أو قد لا يكون إذا صدق المقدم صدقت نتيجة التأليف كذا في شرح المطالع
ثم انه اعترض الشيخ بأنه لا يلزم من صدق الحملية صدقها على تقدير صدق المقدم والا لا نتج قولنا
كلما كان الخلاء موجوداً كان بعض البعد قائماً بذاته ولا شئ من القائم بذاته ببعده وهو يستلزم سلب
الشئ عن نفسه * وأجاب تارة بفرض الكلام فيما لا يكون المقدم منافيا لصدق الحملية. وفيه أن عدم
المنافاة لا تقتضى صدقها على تقدير صدقه لجواز عدم المنافاة مع عدم بقاء صدقها معه. وأخرى بمنع
كذب النتيجة إذ وجود الخلاء لما كان محالا جاز استلزامه المحال. وفيه أنه دفع للنقض بقوله والا الخ
وأما المنع المشار اليه بقوله بأنه الخ فباق (قال الصغرى) الاولى ايراد الصغرى والكبرى منكرا لامعرفا
(قال وبالعكس) أى من الحملية صغرى ومقدم المتصلة كبرى (قال فان اشتملا على تأليف) اقامة المظهر
مقام المضمر فلو قال فان اشتملا عليه ولو بالقوة الخ لكان أولى (قال أو بالقوة) كما اذا بدلنا الشرطية
السابقة بقولنا كلما كان بعض المتغير حادثا كان الفلك حادثا فانه حينئذ يكون المتشاركان على تأليف
منتج بالقوة لما سبق من أنه اذا صدقت المتصلة كلية ومقدمها جزئى صدقت ومقدمها كلى. وقس عليه

مع نتيجة التأليف أو مع كلية عكسها المفروضتين منتجاً لمقدم تلك المتصلة الكلية كقولنا كلما كان كل انسان حيواناً كان كل رومى حساساً وكل فرس حيواناً ينتج كلما كان (١) كل انسان فرساً كان كل رومى حساساً (القسم الرابع) ما يتركب من الحولية والمنفصلة سواء كانت الحولية كبرى أو صغرى وهو على نوعين * النوع الاول ما ينتج حلية واحدة وهو

(١) (قوله ينتج كلما كان كل انسان فرساً الخ) هذه النتيجة متصلة موجبه كلية مقدمها نتيجة الشكل الثانى المنعقدة هنا بلا شرط اختلاف المقدمتين بالايجاب والسلب إذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحولية معها كما نحقق في المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية المذكورة في القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحولية الصادقة مطلقاً مقدم تلك المتصلة ومقدمها يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا الاستلزام

(قال نتيجة التأليف) لانه متى صدقت نتيجة التأليف صدقت مع الحولية ومتى صدقتا صدق مقدم المتصلة وكلاً أو ليس البتة إذا صدق مقدمها يلزم تاليها (قال أو مع كلية عكسها) لانه إذا صدق عكس نتيجة التأليف صدقت وكلاً أو ليس البتة إذا صدق عكسها صدق تاليها أما الصغرى فلان العكس لازم فصدقه مستلزم لصدق الاصل جزئياً. وأما الكبرى فلانه كلما صدق عكس نتيجة التأليف صدق مع الحولية لما مر وكلاً صدقاً صدق مقدم المتصلة بحكم القوى السابقة وكلاً أو ليس البتة إذا صدق مقدم المتصلة صدق تاليها (قال كلما كان) مثال النوع الثالث لما يكون المشاركان غير مشتملين على تأليف منتج وقد انتجت الحولية مع النتيجة المفروضة مقدم المتصلة الكلية. ومثال النوع الرابع مما لم تشتملا عليه مع انتاج الحولية والعكس الكلى المفروض للنتيجة مقدم تلك المتصلة قولنا كل فرس حيوان وكلاً كان كل انسان حيواناً كان كل رومى حساساً المنتج لقولنا كلما كان كل فرس انساناً كان كل رومى حساساً (قوله بل المفروضة) فيه اشعار بان المراد بفرضية النتيجة عدم اشتغال المقدمتين المنتجتين لها على شرائط الانتاج (قوله المقدم) أى كون مقدم المتصلة منتجة بالفتح من الحولية والنتيجة المفروضة فلا استنتاج بمعنى الانتاج مصدر مجهول (قوله بواسطة الحولية) أى بواسطة انضمام الحولية بالكبروية اليها (قوله الصادقة مطلقاً) أى من غير اشتراط الصدق بامر فهو قيد الصادقة ويمكن جملة قيد يستلزم (قوله وهذا الاستلزام) أى وطرفاً هذا الاستلزام معه عين النتيجة أو المراد أنه عين استلزام نتيجة

المسمى بالقياس المقسم المركب من منفصلة وحملات بعدد اجزاء الانفصال كل حملية منها مشاركة لجزء آخر من اجزاء تلك المنفصلة بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة متغايرة في الاوسط متحدة (١) في النتيجة التي هي تلك الحملية اما من شكل أو من اشكال مختلفة وشرط انتاجه أن يكون المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاعم واشتمال جميع تلك الاشكال على شرائط الانتاج حتى يشترط في الشكل الاول ايجاب اجزاء الانفصال الصغريات وكلية الحملات الكبريات وبالعكس كقولنا اما أن يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث فالعالم حادث

﴿ تنبيه ﴾ القياس المقسم وأمثاله في الحقيقة قياس مركب من اقيسة مفصلة النتائج كما سيأتي بناء على أن المنفصلة مع كل حملية قياس بسيط منتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك كما يأتي * النوع الثاني ما ينتج شرطية واحدة أو متعددة وهو القياس الغير المقسم المؤلف من منفصلة وحملية واحدة أو حمليات متعددة مشاركة لجزء

عين نتيجة القياس ههنا (١) (قوله متحدة في النتيجة) وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحملات

الخ فلا يتجه منه صحة الحمل مستنداً بأن النتيجة كل فلا يحمل على جزئه الذي هو الاستلزام (قال اجزاء الانفصال) لأنه ان زادت أو نقصت لا يكون قياساً مقسماً * اما على الاول فلان الحملية الزائدة ان لم تشارك شيئاً من اجزاء الانفصال تكون اجنبية من القياس وتكون النتيجة منفصلة والا فان شاركته فيما يشارك فيه أخرى فاما مع الاتحاد في السكم والكيف والوضع والجهة فلا فرق بين الحمليتين أو بدونه فيحصل باعتبار المشاركين نتيجتان وان لم تشارك فيه تحصل من المشاركين نتيجتان فلا تكون النتيجة حملية واحدة واما على الثاني فلنظير مامر بأن يقال الزائدة من اجزاء الانفصال ان لم تشارك شيئاً من الحملات الخ قال متغايرة الخ اشارة إلى شرطين لحصول القياس المقسم الاول التغاير في الاوسط لانه لو اتحد قياسان فيه وهما متحدان في طرفي النتيجة لزم تعدد النتائج ان لم يتحدا في الوضع والكيف والسكم والجهة وعدم التمايز بين الحملات ان اتحدت فيه * والثاني الاتحاد في النتيجة وهو مستغنى عنه بما مر * واعلم ان ههنا شرطين آخرين . الاول اشتراك اجزاء الانفصال في أحد طرفي النتيجة فانه لو لم يكن أحدهما مذكوراً في بعضها فان ذكر ذلك البعض في النتيجة كانت منفصلة والا كان اجنبياً عن القياس . والثاني اشتراك الحملات في الطرف الآخر من النتيجة بعين ذلك الدليل

من اجزائها أو لأجزاء متعددة اما بعدد الاجزاء أو اقل منها أو اكثر بان يشارك حملتان أو اكثر لجزء واحد . وله ثلاثة أصناف لأن المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة اجمع أو حقيقة * وينعقد الاشكال الاربعة بضرورها في الكل * فالصنف الاول يشترط انتاجه بكون المشاركة منتجة (١) مشتملة على شرائط الانتاج فينتج منفصلة موجبة مانعة الخلو مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان يكون الحلية واحدة مشاركة لجزء واحد كقولنا إما أن يكون هذا العدد عدداً منقسماً أو فرداً وكل منقسم زوج ينتج اما أن يكون هذا زوجاً أو فرداً وحينئذ

(١) قوله منتجة أي بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان في القياس متصلة ولا متصلة ههنا في القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى

(قال موجبة) والا جاز كذب اجزائها فلا يصدق شيء منها مع احدي الحليات فتكذب النتيجة (قال كلية) لاجزئية لانه يجوز حينئذ اختلاف الحلية والمنفصلة زماناً فلا يجتمعان في الصدق فلا ينتج (قال بالمعنى الاعم) الشامل للحقيقية ومانعة الخلو بالمعنى الاخص ولا يجوز ان يكون مانعة اجمع بالمعنى الاخص لجواز كذب اجزاء الانفصال فيها فلا يلزم اجتماع صدق أحد اجزائه مع احدي الحليات حتى تصدق النتيجة (قال الصغريات) هذا يقتضى كون كل جزء صغرى وهو بعيد كما يقتضى الآتى كون كل حلية كبرى إلا أن يقال المراد الصغريات والكبريات في الاقيسة الحليات الحاصلة فيه أو يراد بالصغرى والكبرى ماله دخل في الصغرى والكبرى * ولو قاليجاب اجزاء المنفصلة الصغرى لكان أحسن (قال وبالعكس) أى يشترط ايجاب الحليات الصغريات وكلية اجزاء الانفصال الكبريات واعلم أن الدليل على الانتاج حين تحقق الشرائط أن الواقع لا يخلو عن طرف من اجزاء الانفصال فيصدق مع ما يشاركه من تلك الحليات وينتج المطلوب (قال بجزء) الاولى ايراد اللام بدل البناء كما يدل عليه قوله أولاً اجزاء وقوله الآتى لجزء الخ (قال اما بعدد الاجزاء) تفصيل للتعدد الذى هو صفة الحليات لا الذى هو صفة الاجزاء والا لقال بعدد الحليات ولا ورد قوله بان يشارك عقب قوله أو اقل منها (قال بان يشارك) تصوير اللا كثرية وتنبيه على أنه لا يمكن ان تتحقق إلا عند تلك المشاركة بخلاف المساواة والاقلية (قال بكون المشاركة) أى القياس المؤلف من المتشاركين (قال مشتملة) تفسير المنتجة ولو ترك المفسر بالفتح لمكان أولى (قوله بناء على الخ) قيد المنفى وقوله لان الخ علة المنفى (قال مانعة الخلو) لان الكلام في مانعة الخلو الموجبة (قال من نتيجة التأليف) ونتيجة التأليف في

يكون القياس بسيطا . واما متعددة إن كانت المشاركة متعددة بان يشارك حملة واحدة لجزئين فصاعدا أو حمليات متعددة لجزء واحد أو لمتعدد فحينئذ هو باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركين فصاعدا قياس مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشارك والا فؤلفة (١) منها ومن ذلك الجزء سواء كان عدد الحمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر أو أقل منها كقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو فردا وكل عدد كم ينتج باعتبار البساطة

(١) قوله والا فؤلفة منها (أى من نتائج التأليفات) قوله ومن ذلك الجزء (الغير المشارك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حملة أو حمليتان لجزئين منها . وبقي هناك جزء لم يشاركه حملة كما لا يخفى *

المثال الآتى هذا العدد زوج والجزء الغير المشارك فيه هذا العدد فرد وقوله اما واحدة تفصيل للمنفصلة (قال بان يكون) تصوير للمشاركة الواحدة يعنى ليس مدار المشاركة الواحدة على كون الحملة واحدة إذ ربما تكون الحملة واحدة والمشاركة متعددة ألا يرى أن قوله فى مثال المتعدد كل عدد كم حملة واحدة مع أن المشاركة متعددة . ثم ان العدد مشترك بين الزوج والفرد فكانه قال وكل زوج كم وكل فرد كم ومن هذا تبين أن الحملة الواحدة المشاركة لجزئين مؤلفة بحمليتين (قال حملة واحدة) أى بحسب الظاهر واما بحسب الحقيقة فهي متعددة بقدر الاجزاء (قال أو حمليات) المراد بالجمع ما فوق الواحد وكلمة أو لمنع الخلوان أريد بالتعدد أعم من الاعتبارى والحقيقى لتحقيقهما فيما يشارك حملة لجزئين ولمنع الجمع ان أريد به الحقيقى (قل مساويا) أقول هذا لا يتصور فى الشق الاول إلا أن يراد بقوله عدد الحمليات الحمليات المتعددة ولو بالاعتبار لكن تمثيله بما ذكره للاقل يأتى عنها ويتصور فى الثانى كان يكون المنفصلة ذات جزئين والحمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما فقط وكذا فى الثالث وهو ظاهر . وأما الاقلية فيتصور فى الثلاثة . أما فى الاول فظاهر . وأما فى الاخيرين فبان تكون المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة فصاعدا والحمليات ثنتين مشاركتين لاحدهما أو لاثنين منها . وأما الاكثرية فيتصور فى الاخيرين دون الاول ونحوه كون المنفصلة ذات اجزاء أربع والحمليات خمساً واحدة منها مشاركة لجزئين وكل من الاربع البواقى مشاركة لجزء لا يقدح فيه لانه من اجتماع الاول والثالث لا الاول فقط (قال اما أن يكون) مثال لما يشارك حملة واحدة لجزئين كما سبقت الإشارة اليه (قال باعتبار البساطة) النتيجة الاولى مؤلفة من نتيجة تأليف قولنا هذا العدد زوج مع الحملة على هيئة الشكل الثالث

قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو هذا العدد فردا وقولنا اما أن يكون هذا العدد زوجا أو بعض الفرد كما وباعتبار التركيب قولنا اما أن يكون بعض الزوج كما أو بعض الفرد كما أو أكثر منها لكن حينئذ ينتج باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات كقولنا اما أن يكون هذا العدد منقسما أو لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج (١) باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج أو فرد وقولنا هذا اما زوج أو كم وقولنا هذا العدد إما زوج أو فرد أو كم. وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض آخر حينئذ تجعل المتحدتان جزءا واحدا من النتيجة المنفصلة

(١) قوله ينتج باعتبار التركيب الخ) فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثاني للثانية ينتج القول الاول. وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني للثانية ينتج القول الثاني. وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثاني لكل من الثانية والثالثة ينتج قول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد في القول الثالث بالواو الواصلة لا باو الفاصلة بخلاف عطفه على

والجزء الغير المشارك أعني هذا العدد فرد والثانية مؤلفة من نتيجة تأليف التالى معها ومن المقدم والثالثة من نتيجة التأليفين فقط لعدم وجود الجزء الغير المشارك (قل باعتبار التركيب) وباعتبار البساطة هذا العدد اما زوج أولا منقسم وقولنا هذا العدد اما منقسم أو فرد وقولنا هذا العدد اما منقسم أو كم فلهذا القياس نتائج ست والمثال لما يزيد عدد الحملات على عدد الاجزاء بحملية واحدة واجتمع فيه الشق الثانى والثالث لان الحملتين الاوليين مشاركتان لاجزاء متعددة من الانفصال وثانيتين مشاركتين مع الثالثة لجزء واحد ولا يخفى أن هذه النتائج انما تكون إذا كانت العملية الزائدة مشاركة لجزء من اجزاء الانفصال والا بان لم يشارك شيئا منها يكون حكم الاكثر كحكم المساوى إذ تكون الزائدة اجنبية ملغاة لا مدخل لها فى الانتاج (قوله ينتج القول الاول) الحاصل بعد التردد بين النتيجةين (قوله القول الثانى) أى يحصل من اعتبار المتشاركتين حملتين يحصل القول الثانى بالترديد بينهما وقس عليه قوله ينتج القول الثالث (قوله وعطف الكم) أقول السرفى ذلك ان الكم الملحوظ هنا هو المتحقق فى ضمن الفرد كما هو مفاد الكبرى فهو فى قوة الفرد فعطفه على الزوج بكامة أو الفاصلة صحيح دون عطفه على الفرد فلا ينتج ما يتوهم من ان الكم أعم من الزوج والفرد فالترقيق بين العطفين نحكم

وغير المتحدة أو الجزء الغير المشترك جزء آخر منها* والصنف الثاني غير مشروط بكون المشاركة منتجة لكن اذا كانت منتجة فيما كانت المشاركة واحدة انتج (١) سالبة جزئية متصلة مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك كقولنا إما أن يكون هذا الجسم حجرا أو شجرا وكل شجر متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان هذا الجسم متحيزا كان حجرا وفيما كانت متعددة ينتج متصلات متعددة كذلك كما إذا بدلنا الكبرى في هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز ينتج قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان هذا الجسم شجرا وقد لا يكون إذا كان بعض الشجر متحيزا كان هذا الجسم حجرا ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتائج التأليفات حتى لا ينتج المثال قولنا قد لا يكون إذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا للتخلف (٢) في بعض المواد وان لم تكن منتجة فشرط انتاجه أن تكون نتيجة التأليف المفروضة مع العملية

الزوج في القول الثاني (١) قوله انتج سالبة جزئية الخ) أى وان كانت المنفصلة موجبة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة في الكم ولا في الكيف ولا في الجنس فضلا عن النوع (٢) قوله

(قال أو الجزء الغير المشترك) أى ان كان . ثم كلمة أو لمنع الخلو ان أرادت النتيجة باعتبار التركيب ولمنع الجمع ان أرادت باعتبار البساطة (قال سالبة جزئية) لانه متى صدق القياس صدق قد لا يكون إذا صدق نتيجة التأليف صدق الطرف الغير المشترك والا لصدق تقيضه وهنا مقدمة معلومة الصدق وهى كلما صدق الطرف المشترك صدق نتيجة التأليف فجمعها صغرى لتقيض المطلوب لينتج من الشكل الاول استلزام الطرف المشترك للطرف الغير المشترك وكان بينهما منع الجمع هذا خلف (قال نتيجة التأليف) ولا ينتج متصلة مقدمها الطرف الغير المشترك وتاليها نتيجة التأليف لان نتيجتها لازمة للطرف المشترك فيجوز كونها أعم وجمعها مع الطرف الغير المشترك (قوله غير تابعة للمنفصلة) أى لا يلزم أن يكون تابعة أو المراد غير تابعة في الصورة المذكورة فلا يتجه عليه مخالفة الفرع لتقيض الفرع عليه المحذوف بقرينة أن التأكيدية (قال متعددة) أى حقيقة أو حكما كما يدل عليه المثال (قال كذلك) أى مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك وبرهانه يظهر مما ذكرنا (قال بعض الحجر) نتيجة الشكل الثالث ولذا كانت جزئية (قال حتى لا ينتج) هذه النتيجة صادقة هنا ولا ينافيه صدق قولنا كلما كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر متحيزا لانه انما يصدق موجبة كلية اتفاقية والنتيجة سالبة لزومية (قال في بعض المواد) هذا البعض مخصوص بما يكون التعدد حقيقيا كما هو الظاهر من

للجزء المشترك من المنفصلة فينتج منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الجزء الغير المشترك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك (١) اما ان يكون هذا الشيء متحيزا أو جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج اما أن يكون هذا الشيء جسما أو جوهرًا مجردا أو متعددة ان كانت المشاركة متعددة وهو حينئذ باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس

للتخلف في بعض المواد) كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل فرس ح. اس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا (١) قوله ينتج اما أن يكون الى آخره) لان المشاركة للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحلية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثان بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف لا ينتج لكننا نفرضه منتجاً لقولنا هذا الشيء جسم ونضمه الى تلك الحلية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء

المثال المورد في الحاشية . وهل كل ما يكون التعدد فيه حقيقيا يكون مادة للتخلف أم لا . الظاهر الثاني وكأن في قوله اشارة إلى هذا حيث لم يقل للتخلف فيما كانت متعددة حقيقة (قوله كما في قولنا) أى مما كان محمولا للحليتين متساويين (قوله فانه يكذب) واذا بدلنا محمول الحلية الاولى بالناطق ومحمول الثانية بالصاهل كان كل من المتصلتين السالبتين صادقة (قل فينتج ينتج) لان الطرف المشترك لازم لنتيجة التأليف لانه كلما صدقت نتيجة التأليف صدقت هي والحلية معا وكلما صدقتا صدق الطرف المشترك إذ المفروض أنها مع الحلية منتجة إياه والطرف الغير المشترك منافي له ومناف اللازم منافي المزوم فينافي نتيجة التأليف (قل اما واحدة) تفصيل للمنفصلة (قال واحدة كقولنا الخ) أى بالمعنى المار كما أن التعدد في مقابلة أعني او متعددة أعم من الصور المارة (قوله ونضمه الخ) أى نجعله صغرى وتلك الحلية كبراه (قل أو متعددة) قال شارح المطالع وان كانت المشاركة مع الجزئين انتج منفصلة مانعة الجمع من نتيجتي التأليفين لان الطرفين لازمان للنتيجتين وتنافي الاوازم يستلزم تنافي المزومات وهناك نظر وهو أن القياس على تقدير المشاركة مع الجزئين ينتج منفصلتين اخريين من أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر وكل واحد منهما أخص من المنفصلة التي من نتيجتي التأليفين فانه إذا تحقق منع الجمع بين أحد الطرفين ونتيجة تأليف الطرف الآخر يتحقق منع الجمع بين النتيجتين

مركب ينتج منفصلة موجبة أخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك أو من نتائج التأليفات سواء كانت الحملية واحدة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد موجودا أو الاله المتعدد موجودا وكل واجب موجود ينتج باعتبار البساطة قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما أن يكون الاله الواحد موجودا أو المتعدد واجبا وباعتبار (٢) التركيب قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد واجبا

متحيز وهو الجزء المشارك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج (١) قوله كقولنا اما أن يكون الخ) هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي المنفصلة على هيئة الشكل الثاني بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفما لكننا نفرض كلا منهما قياسا متتجا فباعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج ان الاله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان الاله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك الشكل الثاني وباعتبار مشاركتها للجزء الثاني ينتج أن المتعدد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول أن المتعدد موجود وهو الجزء الثاني المشارك لها في هذا الشكل الثاني فقد تحقق شرط الانتاج ههنا (٢) قوله وباعتبار التركيب الى آخره) وبرهان هذا الانتاج أنه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا منفصلة مانعة الجمع كما عرفت

لان منافي اللازم منافي الملزوم بخلاف العكس فكان هاتان المنفصلتان بالاعتبار أولى انتهى . ومن هذا يعلم وجه مخالفة المصنف لغيره فتأمل (قل من ذلك) أى من نتيجة التأليف والجزء الغير المشارك والظاهر أن الشق الاول مبنى على وجود الجزء الغير المشارك والشق الثاني مبنى على عدم وجوده نظير ماسبق (قل واحدة) أى بحسب الظاهر فلا ينافى تعدد المنفصلة المتفرع عن تعدد المشاركة بالصور المارة (قوله كلا منهما) أى من القياسين المنتظمين من ضم الحملية التي هي قولنا وكل واجب الوجود موجود إلى جزئي المنفصلة حال كونهما كبيرين (قوله الشكل الثاني) الغير المشتمل على شرائط الانتاج والاولى ترك قوله في ذلك الشكل الثاني بل الانسب أن يقول وهو الجزء الاول المشارك من المنفصلة وقس عليه الآتي (قوله هذا الانتاج) أى انتاج القياس لنتيجة التأليفين (قوله واذا ضم الحملية) أى كل واجب موجود (قوله إلى هذه المنفصلة) أى اذا جمعت المنفصلة صفري والحملية كبرى يعود إلى مشاركت الحملية لجزء فينتج منفصلة مشتملة على نتيجة التأليفين باعتبار البساطة إذ تلاحظ

أو متعددة (١) كقولنا اما أن يكون الاله الواحد قديما أو المتعدد موجودا وكل واجب قديم وكل مجرد موجود * جميع ما ذكر في الصنفين إذا كانت المنفصلة موجبة. وأما إذا كانت سالبة فحكم مانعة الخلو السالبة حكم مانعة الجمع الموجبة في الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الخلو الموجبة في الاشتراط بكون المشاركة منتجة لكن النتيجة فيهما سالبة من نوع المنفصلة . فالضابط في نتيجة الصنفين أنها منفصلة تابعة للمنفصلة في الحكم والكيف والجنس أعني المنفصلة والنوع أعني مانعة الخلو ومانعة الجمع إلا إذا كانت المشاركة منتجة فيما كانت المنفصلة موجبة مانعة الجمع كما عرفت * والصنف الثالث ان كانت المنفصلة فيه موجبة ينتج ما أنتجه

وإذا ضم العملية المذكورة إلى هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة أيضا (١) قوله أو متعددة كقولنا الى آخره) فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما أن يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من نتيجة التأليف مع العملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الاله الواحد واجبا أو المتعدد مجردا مثل ما عرفت

النتيجة الاولى من حيث أنه جزء غير مشارك وكذا إذا جعلت العملية صغرى للمنفصلة الثانية (قوله ينتج قولنا) أى بضم العملية الاولى إلى المنفصلة كما أن الثانية حاصلة من ضم العملية الثانية إلى المنفصلة (قوله واجبا) الظاهر ذكر التقديم بدل الواجب لئلا يتعد بالنتيجة الثالثة (قوله قولنا اما أن يكون) هذه النتيجة مؤلفة من نتيجتي التأليفين (قل الموجبة في الاشتراط) لو تركه إلى قوله لكن وقل بالعكس لكن (قل باستنتاج الجزء) أى يكون نتيجة التأليف مع العملية منتجة للجزء المشارك (قل لكن النتيجة فيهما) أما في سالبة مانعة الجمع فلا أنه لو لم يصدق النتيجة لصدق منع الجمع بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك ونتيجة التأليف لازم للطرف المشارك ومنافى لللازم منافى المزوم فلا تصدق السالبة المانعة الجمع هـ . وأما في مانعة الخلو فلا أنه لو لم يصدق سلب منع الخلو بين نتيجة التأليف والطرف الغير المشارك كان نقيض ذلك الطرف ملزوماً لنتيجة التأليف وهى ملزومة للطرف المشارك فيكون بين الطرفين منع الخلو فتمكذب سالبته (قل كانت المشاركة) فان النتيجة لا تكون تابعة للمنفصلة في الجنس فضلا عن النوع (قل موجبة ينتج) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص

الصنفان الأولان بشروطهما فيما كانت المنفصلة فيهما موجبة وإلا فلا ينتج * القسم الخامس ما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله أيضاً ثلاثة أنواع (النوع الأول) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من كل منهما ولا يتميز الاشكال الاربعة فيه بالطبع بل بالوضع فقط فله أربعة أصناف لأن المتصلة اما صغرى أو كبرى وعلى التقديرين فالاوسط اما مقدمها أو تاليها وشرط في الكل كلية احدى المقدمتين وإيجاب احدهما وبعد ذلك فالمتصلة اما موجبة أو سالبة فان كانت موجبة فالمتفصلة أيضاً اما موجبة فشرط انتاجه أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو تاليها ان كانت مانعة الجمع أو سالبة فالشرط بالعكس والنتيجة فيهما منفصلة موافقة للمنفصلة في الكيف والنوع كمقولنا كلما كان العالم حادثاً كان موجوده فاعلاً مختاراً . واما أن يكون موجوده فاعلاً مختاراً أو فاعلاً موجباً ينتج اما أن يكون العالم حادثاً أو يكون موجوده فاعلاً موجباً مانعة الجمع وان كانت المتصلة سالبة فالشرط أحد الاصرين . اما كلية المتصلة أو كون الاوسط تاليها ان كانت المنفصلة مانعة الخلو أو مقدمها ان كانت مانعة الجمع فان كانت المنفصلة مانعة الخلو

(قال والا فلا ينتج) لأن سالبة أعم من سالبتها ولازم الاخص ليس بلازم للاعم دائماً كذا قالوا وفيه تأمل لأنه إنما يثبت عدم انتاج نتيجتهما لاعدم الانتاج مطلقاً (قال فله أربعة أصناف) ولا يلاحظ في المشاركة ههنا إلا حال مقدم المتصلة وتاليها لعدم امتياز مقدم المنفصلة وتاليها فلذا قال لأن (قال فالاوسط اما الخ) فان كانت المنفصلة كبرى لم يتميز الشكل الثالث عن الرابع طبعاً إذ الاوسط ان كان مقدم المنفصلة فهو على نهج الثالث وان كان تالياً فهو على نهج الرابع ولا تمايز بينهما فيها بالطبع وان كانت صغرى لم يتميز الاول عن الثالث (قال أو تاليها) فان كانت المتصلة صغرى لم يتميز الشكل الاول عن الثاني لعدم الامتياز بين مقدم المنفصلة وتاليها أو كبرى له يتميز الثاني عن الرابع لما مر (قال فالشرط بالعكس) أي يشترط أن يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت مانعة الجمع وتاليها ان كانت مانعة الخلو (قال والنتيجة فيهما) أما في موجبة مانعة الخلو فلان امتناع الخلو عن الشيء والملزوم موجب لامتناع الخلو عنه وعن اللازم . وأما في سالبتها فلان جواز الخلو عن الشيء واللازم يستدعي جواز الخلو عن الشيء والملزوم . وأما في موجبة مانعة الجمع فلان امتناع اجتماع الشيء مع اللازم يوجب امتناع اجتماعه مع الملزوم وأما في سالبتها فلان جواز الجمع بين الشيء والملزوم يستلزم جواز الجمع بينه وبين اللازم (قال في الكيف والنوع) أي في كونها مانعة الجمع أو الخلو (قال مانعة الجمع) لامانة الخلو

الكلية فان كانت المتصلة أيضا كلية ينتج القياس نقيجتين مانعة الخلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة في الحكم والكيف كقولنا ليس البتة إذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما أما أن يكون الليل موجودا أو الارض مضيئة ينتج ليس البتة اما أن يكون الشمس طالعة أو الارض مضيئة وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا وان كانت غير مانعة الخلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع أو مانعة الخلو الجزئية نتج سالبة جزئية مانعة الخلو ﴿ تنبيه ﴾ اشتراط انتاج الموجبتين يكون الاوسط مقدم المتصلة في مانعة الخلو أو تاليها في مانعة الجمع إذا التزم موافقة النتيجة للقياس في الحدود فان لم يلتزم ذلك فالمؤلف منهما ينتج بدون ذلك الشرط (١) موجبة متصلة جزئية مؤلفة من تقيض الاصغر وعين الاكبر فيما يتركب من مانعة الخلو من

(١) قوله بدون ذلك الشرط الخ) يعنى سواء كان الاوسط مقدم المتصلة أو تاليها في كل من مانعتي الخلو والجمع فالمثال المذكور في المتن ينتج قولنا قد يكون إذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده

جواز أن يكون العالم قديما وموجوده فاعلا مختاراً بان يكون تقدم القصد على الایجاد وتقدم الایجاد على الوجود ذاتيا لازمانيا كما سبق نقله عن الامدى (قال ينتج القياس الخ) وبرهانه الخلف وهو ضم لازم تقيض النتيجة إلى لازم المنفصلة ليلزم كذب السالبة المتصلة وكذا برهان انتاج المتصلة الجزئية مع مانعة الخلو الكلية مانعة الجمع الجزئية وانتاج غير مانعة الخلو الكلية سالبة جزئية مانعة الخلو (قال سواء كانت) إشارة الى توجه النفي إلى التقييد والتقييد ليفصح برفع كل و برفع المجموع كان يكون المنفصلة مانعة الجمع الجزئية فالخاص منه ثلاثة شقوق (قال مانعة الجمع) كلية أو جزئية (قال يكون الاوسط) لو قال بما صر إذا الخ لكفى (قال فان لم يلتزم) الاخصر والا فينتج بدونه موجبة الخ (قال بدون ذلك الشرط) يعنى لو كانت المنفصلة مانعة الخلو والحد الاوسط تالى المتصلة أنتجت متصلة جزئية من تقيض الاصغر وهو مقدم المتصلة وعين الاكبر أعنى طرف مانعة الخلو لاستلزام تقيض الاوسط لهما وهما ينتجان من الثالث استلزام تقيض المقدم لطرف مانعة الخلو ولو كانت مانعة الجمع والحد الاوسط مقدم المتصلة أنتجت متصلة جزئية مؤلفة من عين الاصغر وهو تالى المتصلة وتقيض الاكبر أى تقيض طرف مانعة الجمع لاستلزام الاوسط ايها وانتاجهما من الثالث استلزام التالى لتقيض طرفها (قوله يعنى سواء) إشارة الى أن قوله بدون ذلك الشرط نفي الاشتراط لا اشتراط النفي فيكون المؤلف من الموجبتين

عين الاصغر وتقيض الاكبر فيما تتركب من مانعة الجمع . وأما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجتى الباقيتين وان كانت سالبة فلا ينتج شيئاً (النوع الثانى) ما يكون الاوسط جزءاً ناقصاً من كل منهما وله ستة عشر صنفاً لان المنفصلة فيه اما مانعة الخلو أو مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة أو سالبة والمتصلة اما صغرى أو كبرى والجزء المشترك من المتصلة اما مقدمها أو تأليها وينعقد الأشكال الاربعة بضروبها فى كل منها والكل ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة والاخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً ودائماً ما أن يكون كل حادث ممكناً أو يكون غير الواجب واجباً ينتج قولنا كلما كان

فاعلاً موجباً ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون إذا لم يكن العالم حادثاً كان موجد فاعلاً موجباً ان حملت على مانعة الخلو وكذا الكلام فيما كان الاوسط مقدم المتصلة

مأخوذاً لا بشرط شئ لا مأخوذاً بشرط لاشئ (قوله على مانعة الجمع) أى بالمعنى الاعم ولذا أمكن حملها على مانعة الخلو فلا يرد أنها منفصلة حقيقية فكيف نحمل عليها (قال الباقيتين) لأنه أخص منهما ولازم الاعم لازم الاخص (قال شيئاً) لأنه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم هذا . وقد يقال هذا الدليل يدل على أنها لا تنتج نتيجهما الا على أنها لا تنتج أصلاً فلا تقريب (قال اما مانعة الخلو) لم لم يذكر المنفصلة الحقيقية * فان قلت لم يذكره لان المراد بما نعتى الجمع والخلو هما بالمعنى الاعم فقتضيان عليها قلت هذا الدليل جار فيما سبق فلم يبينها فيه بخصوصها * وقد يقال انها متروكة البيان بالمقايسة (قال متصلة مركبة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المتصلة منضمّاً إلى المنفصلة حتى يكون قياساً مركباً من حملية ومنفصلة ويستنتج منه ثم يضم الطرف الغير المشترك من المتصلة إلى المنفصلة التى هى نتيجة ذلك وبيان الانتاج أن يقال كلما صدق مقدم المتصلة صدق التالى مع المنفصلة و كلما صدق صدقت نتيجة التأليف (قال من المنفصلة ومن متصلة) وذلك بان يؤخذ الطرف المشترك من المنفصلة منضمّاً إلى المتصلة حتى يكون قياساً مؤلفاً من حملية ومتصلة ثم يؤخذ نتيجة التأليف بينهما ويضم الى الطرف الغير المشترك من المنفصلة وهو فى حكم القياس المؤلف من الحملية والمنفصلة فان المتصلة ههنا تقوم مقام

العالم متغيرا فداً إما أن يكون العالم ممكناً أو غير الواجب واجباً وقولنا إما أن يكون غير الواجب واجباً وإما كلياً كان العالم متغيراً كان ممكناً وحكمه باعتبار النتيجة الأولى حكم القياس المركب من الحلية والمتصلة في الشرائط والنتائج بناء على أن المنفصلة فيه بمنزلة الحلية وباعتبار النتيجة الثانية حكم القياس المركب من الحلية والمنفصلة بناء على أن المتصلة بمنزلة الحلية (النوع الثالث) ما يكون الاوسط جزءاً تاماً من أحدهما وناقصاً من الأخرى فإن كان جزءاً تاماً من المتصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمنفصلة ويكون المتصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة ومن نتيجة التأليف بين الشرطيتين المتشاركتين وإن كان جزءاً من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من الحلية والمتصلة والمنفصلة مكان الحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المتصلة ومن نتيجة التأليف بين المتشاركتين .

﴿ فصل ﴾

القياس مطلقاً إن تألف من مقدمتين فقط يسمى قياساً بسيطاً كما كثر الامثلة
او انقضاء او اشتراكاً

(فصل القياس مطلقاً)

الحلية كما أن المنفصلة فيما سبق في حكمها ويقال في بيان الانتاج الواقع اما الطرف الغير المشترك أو الطرف المشترك فإن كان الاول فهو أحد جزئي النتيجة أو الثاني والمتصلة صادقة في نفس الامر تصدق نتيجة التأليف منهما وهو الجزء الآخر فلا يخلو الواقع عنهما ولهذا التفصيل قال المصنف وحكمه باعتبار الخ (قال وإما كلياً) الظاهر أن يزيد وقولنا إما أن يكون غير الواجب واجباً (قال باعتبار النتيجة) قد يقال الاظهر العكس بأن يكون باعتبار الاولى في حكم المركب من الحلية والمنفصلة وباعتبار الثانية في حكم الحلية والمتصلة (قال من الأخرى) وإنما يتصور هذا النوع لو كان أحد طرفي إحدى مقدمتيه شرطية مشاركة مع المقدمة الأخرى في جزء تام . هذا والحد الاوسط جزء تام اما من المتصلة أو المنفصلة فإن كان جزء تاماً الخ (قال كان حكمه حكم القياس) فيكون مثله في الشرائط والنتائج وبراهينهما (قال الشرطيتين) كقولنا كلما كان العالم متغيراً فالواجب مختار ودائماً اما كلما كان الواجب مختاراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب ينتج دائماً إما كلما كان العالم متغيراً فغير الواجب ممكن وأما الواجب موجب (قال ومن نتيجة التأليف) مثاله كلما كان العالم متغيراً فاما

وعلی کل تقدیر هو اما موصول النتائج ان اوصل الى كل قياس بسيط نتیجته فضمت الى مقدمة أخرى ليحصل بسيط آخر وهكذا الى حصول اصل المطالب كقولنا هذا الشبح جسم

لا لازمتان لهما فحينئذ نقول مجموع الاستثنائيين فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس
كصدقه على مجموع الاقترانيين وعلى مجموع الاقتراني والاستثنائي فلا بد وأن يكون من
أقسام القياس المركب ^{القياس المركب مجموعاه} والآ لبطال تعريف القياس منعا فلا بد أن القوم أهملوا المركب من
الاستثنائيين فلا يكون من أقسام القياس المركب

يعلم به الصانع كذلك يصدق على مجموع الاجناس (قوله لا لازمتان) أى حتى لا تصدقا إلا على واحد واحد على تقدير لزوم الوحدة وإلا على المجموع على تقدير لزوم الكثرة (قوله فرد محقق) أى للقياس المعروف (قوله وأن يكون) أى مجموع الاستثنائيين (قوله والا لبطل) أى وان لم يكن من أقسام القياس المركب مع ظهور أنه ليس من أقسام القياس البسيط وقد انحصر القياس فيهما أو المراد وان لم يكن فردا محققاً للقياس (قال وعلى كل) أى من التقادير الثلاثة (قال النتائج) اللام هنا وفى قوله الآتى وأما مفصول النتائج ابطال الجمعية فان المراد بالنتائج ما عدا النتيجة الأخيرة وذلك قد يكون نتيجة واحدة (قال فضمت الى الخ) بان جعلت المضمومة مقدمة والمضمومة اليها مقدمة أخرى ليحصل الخ * وكتب أيضا أى بالصغروية أو بكونها مقدمة استثنائية فعلى الاول تكون مقدمة ^{بغير تقدير إلا الأكبر} ^{أو في المركب الاستثنائي} وعلى الثانى مؤخرة (قال ليحصل) بمجموعة المضمومة والمضمومة اليها (قال كقولنا هذا الشبح الخ)

الاولى مفارقتان عن الماهية الخ (قوله فحينئذ نقول) توطئة لقوله فلا يرد (قوله والا لبطل) لامتناع كونه قياسا بسيطا (قوله اهملوا) بان لم يبينوا احكامه واقسامه كما بينوهما في المركب من الاقتراى والاستثنائى فلا يتجه أن اهمالهم له يقتضى كونه فردا مجوزا فينأى ماسبق وأنه لا بأس بخروجه عن القياس لجواز أن لا يكون تعريفه حدا تاما فلا ينتقض بالفرد المجوز (قال اما موصول النتائج) المراد بها مافوق الواحد ان أريد بها مايعم النتيجة الاخيرة وكذا في قوله موصول النتائج ولا ينتقض المحصر فيهما بالمثل الا ترى لمفصولها حيث وصلت نتيجة وفصلت أخرى لان المراد بالفصل عدم الوصل والنفي متوجه إلى النتائج فيكون مفصولها واللام هنا وفيما يأتي مبطل الجمعية ان أريد بها ماعداها كما هو ظاهر كلامه في الحاشية الآتية (قال ان أوصل الخ) الاخصر المناصب بالمعرف ان وصل بكل الخ (قال فضمت الى الخ) لفظا كئثال المصنف أو تقديرا كان حذف منه قوله ثم هذا حيوان (قال هذا الشبح جسم) فيه تسامح فلو قال هذا الشبح انسان الخ لكان أولى ويمكن جعله مثالا لمجموع

[illegible]

الشكل الثاني صادقا صدق معه عكس كل من مقدمتيه ^{متظنا} بعض المقدمات مع بعض
العكوس على هيئة شكل معلوم الانتاج لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق
النتيجة لكن صدق الشكل الثاني حق فيصدق النتيجة قطعاً (الباب الخامس)
في مواد الأدلة أعلم أولاً أن طرفي النسبة الخبرية من الوقوع أو الإلّا وقوع ان تساويا عند
العقل من غير رجحان أصلاً فالعلم المتعلق بكل منهما يسمى شكاً وأن ترجح أحدهما بنوع من
الاذعان والقبول يسمى العلم به تصديقاً واعتقاداً فذلك الاعتقاد ان كان جازماً بحيث انقطع
احتمال الطرف الآخر بالكلية

لا بمجرد اشتماله على مفهوم الحق حتى يتجه أن اللائق على ما ذكره المصنف تسمية الاستثنائي المستقيم
البسيط قياساً حقيقياً أيضاً بل لأن الشيء إذا قسم إلى قسمين وكان لأحدهما اسم مخصوص باعتبار لم
يوجد في الآخر ينبغي أن يكون للآخر اسم آخر مخصوص كذلك (قال صدق معه عكس) لم يقل
صدق معه عكس الكبرى منتظماً مع الصغرى مع أنه أخصر وأظهر ليشمل الضرب الثاني * ثم المراد
بالشكل الثاني ماعدا الضرب الرابع منه (قال في مواد الأدلة) أي في مسائل موضوعاتها الحقيقية الأدلة
من حيث المواد (قال في النسبة) ثبوتية أو اتصالية أو انفصالية وأكراد بطرفيها قسمها (قال أو اللّا
وقوع) الظاهر الواو الواصلة (قال من غير رجحان) تفسير تساويا (قال بنوع من الاذعان) أي بتعلق
نوع من الأنواع الأربعة للاذعان أعني الظن والتقليد والجهل المركب واليقين (قال واعتقاداً) واذعانا
وقبولا وحكما (قال جازماً بحيث) تفسير جازماً (قال انقطع احتمال) أي عند الحاكم وإن لم ينقطع في

قال وإن لم يسموه باسم فلا يرد أن ذلك مستغنى عنه بذكر فينبغي (قال الشكل الثاني) قد سبق أن
الضرب الرابع منه لا يجري فيه دليل العكس بل هو ثابت بالخلف فالمراد بالشكل الثاني ماعداه (قال
بعض المقدمات) وهو الصغرى في الضرب الأول والثالث والكبرى في الثاني. والمراد ببعض العكوس
عكس الكبرى فيهما والصغرى في الثاني (قال وكما صدق) نظرية أشار إلى دليلها بقوله منتظماً الخ وكذا
الصغرى ودليلها ان العكس لازم للأصل وصدق المزوم موجب لصدق اللازم (قال في مواد الأدلة)
أي في مسائل مشتملة على تلك المواد اشتمال البكل على الجزء أو على مصادقه (قال من الوقوع)
بيان لطرفي النسبة فكلية أو بمعنى الواو كما في قوافل الشاعر * لنفمي تقاها أو عليها فخورها (قال بنوع من
الاذعان) أي بقمم من الاقسام الآتية للاذعان والتصديق بان تعلق به ذلك النوع (قال جازماً) من
قبيل من (ماء دافق) أي مجزوماً بمنطقه (قال احتمال الطرف) أي نجويز العقل للطرف الخ

وثابتاً بحيث لا يزول بتشكيك المشكك ومطابقاً للواقع يسمى يقيناً أو غير مطابق فيسمى
 جهلاً مركباً أو غير ثابت فيسمى تقليداً أو غير جازم فيسمى ظناً . والعلم المتعلق بنقيض
 المظنون يسمى وهماً وبنقيض المجزوم الذي هو ما عدا المظنون تخيلاً * فقد ظهر أن الشك
 والوهم والتخييل تصورات لا تصديقيات

نفس الامر (قال وثابتاً بحيث) تفسير ثابتاً (قل أو غير مطابق) في المعطوف بأو نشر على غير
 ترتيب اللف فلاول عطف على الاخير من المتعاطفات بالواو والثاني على الثاني والثالث على الاول
 (قال أو غير ثابت) مطابقاً أولاً وكذا قوله أو غير جازم (قال بنقيض المظنون) أو أخص من نقيضه بان
 يكون كل من متعلق الظن والوهم حكماً كلياً وكذا مساوئ نقيضه وقس على ذلك نقيض المجزوم
 (قال وبنقيض المجزوم) باقسامه الثلاثة (قال الذي هو) كاشفة (قال تخيلاً) فينقسم إلى أقسام
 ثلاثة (قال واليقينية) الواو ابتدائية لاعاطفة لعدم تفرع مدخولها مما سبق (قال تكتمب منها) بلا
 واسطة أو بها

(قال بحيث لا يزول) أى يمتنع زواله به وليس المعنى يعسر زواله والا انتقض باعتقاد المقلد . ولو قال
 بالتشكيك لكان أخصر وأولى (قال ومطابقاً) بكسر الباء ويجوز الفتح (قال يسمى يقيناً) قضيته أن
 اليقين اعتقاد بسيط وهى كذلك عند الاجمال وأما عند التفصيل فلا لأنه اعتقاد الشئ بأنه كذا مع
 اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا (قال أو غير مطابق) بيان مقابل القيود المأخوذة فى تعريف اليقين بالنشر
 المعكوس * وهل يدخل فى الجهل المركب الاعتقاد الغير مطابق الغير الثابت أولاً . كلام المصنف مشعر
 بالثانى كقول الحكماء أنه لا اختلاف بينه وبين العلم بمعنى اليقين إلا بالمطابقة (قل أو غير ثابت)
 مطابقاً أولاً (قل الذى هو) صفة المجزوم إشارة إلى شموله للتقليد وسابقه * وما يقال إنه حينئذ ينقض
 تعريف التخييل بالظن مندفع بان تعلق الظن بنقيض المجزوم حال الجزم ممتنع والا لكان كل من
 الطرفين راجحاً ومرجوحاً . وقد يجعل صفة للنقيض وهو فاسد لاقتضائه كون المتيقن مثلاً نقيض
 المجزوم (قل تصورات الخ) هذا مبنى على أنه لا بد فى الحكم من الرجحان وهو غير موجود فيها
 وقد يقال ان الواهم حاكم بالطرف المرجوح والمرجوح والشاك حاكم بجواز كل من النقيضين بدلا عن
 الآخر والتخييل حاكم بان نقيض المجزوم مخيل * والجواب ان الكلام فى الوهم بمعنى ادراك الطرف المرجوح
 لافى الحكم بذلك إلا دراك فانه أحد الاقسام الأربعة للتصديق وكذا فى الشك والتخييل

فالقضية (١) اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا واليقينية اما بديهية او
نظرية تكتسب منها * اما البديهيات فست * الاولى الاوليات وهي التي يحكم بها كل
عقل سليم قطعاً أي جازماً ثابتاً

نفسه لتعلم البديهة لا يجب
أخذها في الاوليات فلا بد
من ضرورة للمناسبة

(١) قوله (فالقضية الى آخره) الفاء للتفريع لان القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق
بها وقد علم أن التصديق منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضاً * نعم
قد يطلق القضية على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي
لانه قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني

(قال فست) ان قلت الوهميات في المحسوسات كقولنا هذا الجسم أو كل جسم في جهة ومتحيز لا
من البديهيات مع عدم اندراجها في شيء من الاقسام ولذا جعلت في المواقف قسمين سابعا قلت انها
مندرجة في المشاهدات ويصدق عليها تعريفها لحكم العقل بها بواسطة القوة الباطنة التي هي الوهم
فيكون من الوجدانيات وكان من جعلها قسمين سابعا خص الوجدانيات بما يكون ادراكها بحصول انفسها
والوهميات بما يكون ادراكها بمثلها كما فرق بينهما بعض الفضلاء في تعليقاته على شرح مختصر الاصول
على ما نقله عنه عبد الحكيم (قال قطعاً) أي حكماً قطعياً (قال أي جازماً) لا وجه لترك قيد المطابقة

(قال اما يقينية) نسبة الكل إلى متعلق الجزء بالكسر ولو قال بدل قوله أو مظنونة الخ أو ظنية أو جهلية
لكان أخصر وأنسب (قال تكتسب منها) أي ترجع بالاكتساب إلى البديهية بلا واسطة أو بها مثلاً يلزم
الدور أو التسلسل (قوله فيلزم انحصار) لأن انحصار المتعلق بالكسر في أمور يستلزم انحصار المتعلق بالفتح
في متعلقاتها (قوله كأطراف) أشار بالكاف إلى المغالطات والقضايا الشعرية ان أريد بالتصديق
ما هو بحسب الحقيقة لا أعم مما بحسب الظاهر (قوله والكلام في الثاني) قد يقال لو كان الكلام فيه لزم
أن يكون بيان الجزء الثاني من القضية المركبة متروكاً وكذا المقدمة المطوية من القياس لأن كلا منها
قضية بالقوة. ويمكن الجواب عنهما بأن مراده بالقضية بالفعل ما يتعلق به التصديق عند التكلم باجزائه
في أي وقت كان وهو كذلك بخلاف اطراف الشرطية وعن الثاني بأن القضية المطوية قضية بالفعل وما
هو بالقوة ذكرها (قال فست) المشهور في أمثاله فسقته وقد يتوهم أنه غلط كذلك لما قاله أبو حيان
من أنه إذا لم يذكر المميز اطرده التاء للمؤنث وعدمها للمذكر وجاء العكس (قال عقل سليم) احتراز عن
الصبيان والمجانين وذو البلادة المنتهية (قال ثابتاً) مطابقاً للواقع

جواب غايته تذييل النفس بدون التصديق لان
الجزء الشرطي في كونه مشروطاً بالتصديق
ان الشرط بالتصديق هو القضية باليقينية
بموجب دعائها بالقوة
الاولا أحكام الحكم بالارادة لا كقولنا
المنهج مع العلم بالارادة لا كقولنا
فانما ذلك ما لا يرد عليه
فانما ذلك ما لا يرد عليه
فانما ذلك ما لا يرد عليه
فانما ذلك ما لا يرد عليه

العقل قطعاً بواسطة القياس الخفى اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لا تقسامها بمتساويين * الاربعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفى حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده

والعقل قطعاً بالقياس الخفى اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لا تقسامها بمتساويين * الاربعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفى حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده

الاوليات بلا واسطة كانت قريبة من الاوليات وعدها فى المواقف قسمًا ثانيًا من المديهيّات لاننا (قال القياس الخ) توصيف القياس هنا وفيما يأتى بالخطأ لحصوله مرتباً لصاحب الحكم مع أنه لا يشعر به قاله عبد الحكيم (قل الخفى اللازم) أى وسطه لزوماً بينا بالمعنى الاخص (قال لا تقسامها بمتساويين) هذه الصغرى من الاوليات كالكبيرة. واعترض بأنّه لا معنى للزوجية إلا الاقسام بمتساويين. وأجاب عبد الحكيم تارة بأن الاقسام أعم من الزوجية لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح . ويتجه عليه أنه لا يصح حينئذ كاية كبرى القياس الخفى أعنى وكل منقسم بمتساويين زوج إلا بارادة وكل عدد منقسم وتارة بأن الزوجية هى كون العدد مشتملاً على عددين لا ينفصل أحدهما عن الآخر وهو غير الاقسام (قال وهى التى يحكم) أى القضايا الشخصية التى الخ فتأمل (قال بحيث يمتنع عنده) قال القاضى فى حاشيته على جمع الجوامع أن الامتناع على ما صرح به جمع من المحققين عادى فاقول بأنه عقلى وهم أو مؤول بأن العقل يحكم بالامتناع بالنظر إلى العادة والآ فبالنظر إلى التجويز العقلى لا يمتنع الكذب وان

والعقل قطعاً بالقياس الخفى اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجية الاربعة لا تقسامها بمتساويين * الاربعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس خفى حاصل دفعة عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يمتنع عنده

الاطراف فهما كاف فى حكم العقل وان توقف هنا على القياس الخفى فلو ذكره عقيب الاوليات لكان حسناً (قال بواسطة القياس الخ) أى الذى يحصل لصاحب الحكم مع عدم شعوره به (قال لتصورات الخ) أى والنسبة أو المراد تصور اطرافها من حيث أنها اطرافها (قال لا تقسامها الخ) اعترض عصام بأن الزوجية هى الاقسام بمتساويين فيكون الأوسط عين الاكبر * وأجاب عبد الحكيم تارة بأنها كون العدد مشتملاً على عددين لا يفضل أحدهما على الآخر وهو غير الاقسام بمتساويين وأخرى بأن الاقسام بمتساويين أعم منها لتحقيقه فى المقادير كالخط والسطح * وأقول يتجه على الجوابين أنه حينئذ لا تصح كاية الكبيرة لان المراد بالمقابلة هى المنحقة بكون الاقسام أعم منها مطلقاً ليحصل التوافق بينهما خلافاً لمن خصه بالثانى وتقدير الموصوف أى كل عدد منقسم كره على ما فرمته فالاولى الجواب بأنه لا محذور فى جمل تفصيل الاكبر أوسط كما فى قولنا هذا انسان لانه حيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان لكفاية التغير الاعتبارى هنا كما بين الحد والمحدود (قال بواسطة قياس خفى) أى استثنائى كما يأتى أو اقترانى بأن يقال هذا خبر جمع يمتنع توافقهم على الكذب وكل خبر كذلك فمضمونه صادق (قال بحيث يمتنع) أى عادة لاعقلا * ثم ضابط كون الخبر متواتراً وقوع العلم بعده بحيث لا يحتمل

تواطؤهم على الكذب كحكم من لم يشاهد البغداد بوجودها المتواتر وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم لم يصح تواتر العقليات الغير لمحسوسة باحدى الحواس * الخامسة المجربات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة قياس ^{صحة} ^{ثابتة} خفى حاصل دفعة عند كرم مشاهدة ترتب الحكم على التجربة كالحكم بان شرب السموم نيا يسهل الصفراء وهى لا تكون يقينية عند غير المجرب الا بطريق التواتر * السادسة الحدسيات وهى التى يحكم بها العقل قطعاً بواسطة (١) القياس الخفى الحاصل دفعة بالحدس الذئى هو ملكة الانتقال (١) الدفعى

(١) (قوله بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة بالحدس الخ) وهذا القياس الخفي في الحدسيات وقضايا قياساتها معها يكون على أنحاء مختلفة كدلائل الاحكام لأن لكل حكم دليلا مغايرا للدليل الآخر بخلاف القياس الخفي في المجربات والمتواترات فإنه فيهما

بلغ العدد ما بلغ (قال باحدى الحواس) مقتضى اطلاق الحواس ونفى صحة مجرد تواتر العقلات صحة التواتر في الوجدانيات بالحسيات (قال على التجربة كالحكم الخ) مثل في شرح المواضع بما ذكره المصنف وبالحكم بأن الضرب بالخشبة مؤلم أيضاً وقال عبد الحكيم في ايراد المثالين من قبيل الفعل إشارة الى أن المجربات لا تكون إلا من قبيل التأثير والتأثر (قال هو ملزمة الانتقال) اضافة السبب (قال الى المطالب) التي هي من تلك القضايا الحدسية (قوله لان لكل حكم) علة لا محالة (قوله للدليل الآخر)

الناقض . واعترض بأن للتواتر مدخلا في افادة العلم فائبات التواتر بالعلم يستلزم الدور . وأجيب بأن نفس التواتر سبب نفس العلم والعلم بالعلم سبب العلم بالتواتر . ويتجه عليه أنه بمجرد حصول العلم يحكم العقل بالتواتر وان غفلنا عن العلم بالعلم إلا أن يقال لا يلزم عن الغفلة عنه عدم حصوله للعالم (قال وحيث اشترط) إشارة الى أن القضايا المتواترات شخصيات (قال الغير المحسوسة) مخالف للقياس فلو قال الحسية أو المحسوسة لكان أولى (قال الحواس) المتبادر من اطلاق الحواس هي الظاهرة لكونها متفقا عليها والمراد بالعقلية الغير المحسوسة بها ولو وجدانيات فلا يرد أنه يقتضى صحة التواتر في الوجدانيات وهو فاسد (قال المجربات) وهي لا تكون إلا من قبيل التأثير كما سيشير اليه فلا يقال جر بنا أن السواد هيئة قارة قاله عبد الحكيم (قال مشاهدة) المراد بها مطلق الاحساس ولو بالحواس الباطنة فان الترتيب من المعاني الجزئية المدركة بالوهم أو اضافة الترتيب إلى الحكم لمبدأ الصفة الى الموصوف (قال بالحدس) عدل عن قولهم الحدس سرعة الانتقال من ادلباي الى المطالب لأن فيه مسامحة إذ السرعة من

القدسية بالنسبة الى جميع المطالب وأما ممارسة مبادئ الحكم كما في غيره بالنسبة الى بعضها كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس بواسطة القياس الخفي الحاصل دفعة عند تكرار مشاهدة اختلاف أشكاله النورية عند قربيه من الشمس وبعده وهي أيضا لا تكون يقينية لغير المتحدث الا بواسطة الاستدلال بذلك القياس الخفي أو غيره ^{اللا بد} وحيث تكون نظرية بالنسبة اليه وإن كانت بديهية بالنسبة الى المتحدث * وأما النظريات فهي القضايا التي يحكم بها العقل قطعا بواسطة البراهين وترتيب مقدماتها تدريجا * وأما التقليدية فهي القضايا التي يحكم بها العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسمع منه الغير البالغ

(قال كما في صاحب الخ) كآف كما هنا وفيما يأتي استنباطية (قال الى جميع المطالب) النظرية (قال اختلاف) كحصول صورة الشيء أي أشكاله المختلفة (قال النورية الخ) الحاصلة (قال النظريات) اليقينية (قال فهي القضايا) الصادقة (قال وترتيب) تفسير (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال جزما بمجرد) غير ثابت (قال الغير البالغ) كأن المراد بعدم بلوغه حد التواتر

أن القسم الثاني ملكة بخلاف الاول لأن صاحب القوة القدسية مجرد عن المادة وعلم المجرد ليس بكيف بخلاف الملكة فلو قال بدل قوله حاصل الخ وهو الحاصل بممارسة المبادئ ملكة لكان أولى (قال للنفس) أي للمدرك (قال كما في صاحب) أشار بالكاف إلى غيره بالنسبة إلى بعض المطالب أو إلى صاحب تلك القوة بالنسبة إلى بعضها (قال كما في غيره) الكاف للأفراد الذهنية (قال كالحكم بأن) قد يقال هذا الحكم ظني لا قطعي إذ لا يلزم من مشاهدة الاختلاف الاتي ذلك كيف ويجوز أن يكون نور القمر من أمر يدور اختلافه مع اختلاف القرب والبعد . ويؤيده ما قاله البهائي من أنه يجوز أن يكون نصف كرة القمر مضيفا ونصفه مظلما بذاته ويدور على نفسه بحركة مساوية لحركة فلكه . نعم لو جعل منشأ الحدس وقوع الخسوف كلما توسطت الأرض بينه وبين الشمس لكان له وجه ما (قال مشاهدة) ظاهر في أنه لا بد في القسم الثاني من الحدسيات من تكرار الاحساس وكلامه في شرح الانبئية صريح في لزومه فيها مطلقا وهو الموافق لشرح المواقف لكن قال عبد الحكيم الحق أن الحدسيات لا تحتاج إلى المشاهدة فضلا عن تكررها فإن المطالب العقلية قد تكون حدسية * بقي أن المراد بالمشاهدة اما مطلق الاحساس ولو بالوهم أو إضافة الاختلاف الى الموصوف حقيقة وإلا لا يتجه أن الاختلاف أمر اعتباري لا يصلح متعلقا للرؤية والمشاهدة (قال أو غيره) أي غير الاستدلال كالتواتر أو غير ذلك القياس الخفي فقوله غيره معطوف على الاستدلال أو على ذلك (قال وترتيب) أي المقدمات

حد التواتر حكمكم من في شاهر الجبل جزماً بوجود الواجب تعالى بلا استدلال بالمصنوعات
بل بمجرد السماع من شخص أو شخصين وهذه القضية بديهية عند المقلد زعماً لأنظرية
يستدل عليها بخبر الغير للتنافي (١) بين التقليد والاستدلال عليه ولأن الاستدلال بخبر

(١) قوله للتنافي بين التقليد والاستدلال عليه أي الاستدلال عليه بغير تقليد آخر لأنه لا ينافي
أعم من أن يكون من جهة قلة العدد أو من جهة كون الخبر أصراً معقولاً لا محسوساً كمثل المصنف
حتى لا يبقى الوساطة إلا أن الأولى على هذا ترك قوله من شخص أو شخصين (قال بوجود الواجب)
أو بنموه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غير أن يتواتر عنده حاله. وفي التمثيل بما ذكره إشارة إلى
أن المقلد الذي لا يصح إيمانه عند الأشعري ومناخري المعتزلة هذا لا من نشأ في دار الإسلام ولو في
الصحارى وتنبيه على آثار وجوده وتواتر عنده حاله عليه السلام وإن لم يقدر على التعبير ومجادلة الخصوم
ورفع الشبهة خلافاً لقدمائهم حيث قالوا بأنه أيضاً مقلد لا يصح إيمانه وأما الجمهور فعلى صحة إيمان المقلد
مطلقاً وإن كان النظر المتكلمى فرض كفاية والعامى فرض عين فيحصل الاتم بتركه (قال بلا استدلال)
أي لأعلى طريقة المتكلمين ولا على طريقة العوام (قال عند المقلد زعماً) فيكون البديهيات عنده

اليقينية المرتبة تدريجاً فالمعطف تفسيري حقيقة (قال جزماً بوجود) أي بأنه تعالى موجود أو بأن محمداً
عليه السلام نبى من غير أن يتواتر عنده معجزته (قال بلا استدلال) أي لا تفصيلاً ولا إجمالاً (قال
من شخص) مقتضى هذا أنه لو سمع من كثيرين لكان الحكم متواتراً فيجوز التواتر في العقلات فلو
قال بمجرد السماع من الغير لكان أخصراً وأولى. ويمكن أن يقال إن ذكر الشخص والشخصين على
سبيل التمثيل لا التقييد (قال وهذه القضية) فتكون هذه سابع البديهيات. والقول بأن هذه نظرية
يستدل عليها بخبر المقلد بالفتح بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر كذلك مجزوم الصدق
وهذا الاستدلال لا ينافي التقليد مندفع بأن هذا قياس خفي حاصل دفعة فلا يقتضى كون المقدمة
نظرية. نعم لو ثبت احتياجه إلى ترتيب المقدمات لانه (قال بين التقليد) أي تقليد من سمعه منه
والاستدلال على الحكم المسموع بخبر ذلك المقلد بالفتح (قال ولأن الاستدلال) يعنى لو سلم عدم
التنافي فالنظرية بالمعنى المقصود وهو افادة الحكم الجزمى فلا تحصل بالاستدلال لأن الخ هذا. ولو
حمل الاستدلال في قوله والاستدلال عليه على ما يفيد الجزم لم يحتاج إلى ما ذكره في الحاشية (قوله
بغير تقليد) الاخصر الأولى أي الاستدلال بذلك التقليد (قوله قد يكون) قد يمثل له بأن صلاة

فإن نظره ترتيب مقدمات خصوصاً نادراً
سببهم كذا وليس على الباطن ترتيب مقدمات
دالاً عليه ذلك الترتيب تلك النظر لا يخلو العلم
أدليس نظره ترتيب مقدمات خصوصاً نادراً
شأن استدلال به على وجود الهاتج

المراد من نصيبه المالك
المراد من نصيبه المالك
المراد من نصيبه المالك

الآحاد لا يفيد الجزم أصلاً * وأما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات
يحكم بها العقل حكماً راجحاً مع تجويز تقضيها مرجوحاً كالحكم بكون الطواف بالليل

الاستدلال بتقليد آخر إذ قد يكون الحكم التقليدي مقدمة من دليل حكم تقليدي فالتأنيب بهذا
الدليل تقليدي آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما منشير إليه حيث تقول التقليد يفيد مثله

سبعاً ما بعها التقليديات * قد يقال لا نسلم أنها بديهية عنده بل هي نظرية يستدل عليها بخبر المقلد «بافتح»
بأن يقال هذا خبر شخص معتقد فيه وكل خبر هذا شأنه مجزوم الصادق كما أن خبر النبي عليه السلام نظري
يستدل عليه بأنه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق . ولا نسلم منافاة هذا الاستدلال
للتقليد وإنما المنافي له الاستدلال عليه بنحو دليل المقلد «بافتح» ولا نسلم أن الاستدلال بخبر الآحاد
إذا كانوا ممن يعتقد بهم لا يفيد الجزم. كيف لا وإذا أفاد مجرد خبر الآحاد الجزم فلا استدلال به أيضاً
مفيد * وكتب أيضاً أي ونظرية حقيقة عند المقلد بالفتح (قوله الحكم التقليدي) كقولنا صلاة زيد
فاسدة لأنها صلاة من لقي الكلب رطباً من غير تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي
كالكبرى (قال فهي القضايا) الصادقة أو الكاذبة كما يأتي (قال والامارات) لا يبعد أن يكون المراد
بالامارات الاستقرار والتنثيل والخطابة التي تألف كل منها من قضايا هي أمور ذهنية وبالقرائن الأمور
الخارجية التي هي مواد تلك القضايا وعناصرها كالطواف بالليل وانتشار التراب واستقبال السحاب الرطب
في الخارج لظن سمرقة أحد وانهدام الحدار ونزول المطر (قال يحكم بها العقل) أي يدركها العقل
ادراكاً راجحاً فذكر الحكم مع التوصيف بالرجحان مبني على التجريد (قال مرجوحاً كالحكم) أي

زيد صلاة من لاقى الكلب بلا تسبيح وكل صلاة من هو كذلك فاسدة فإن المدعى تقليدي كالكبرى
وينجيه عليه أنه ان أريد بالتقليدي ما سمع بخصوصه من المقلد بالفتح فكون المدعى تقليدياً ممنوع
أو ما سمع ولو ضمننا باعتبار ما يندرج فيه فلا نسلم أن الاستدلال بتقليد آخر إلا أن يحمل التغاير على
ما يعم الاعتباري (قال والأمارات) كأنه عطف تفسير وإشارة إلى أن القرائن أعم من الداخلة والخارجة
فيشمل الاستقرار والتنثيل ومواد تلك القضايا الظنية * والمراد بأخذها منها أخذ الحكم بها منها فلو قال
فهي قضايا يحكم بها العقل للقرائن والأمارات حكماً إلحاسكان أخصر وأظهر (قال حكماً) الإخصر
الاولى تركه (قال مع تجويز) تجويزاً مطابقاً للواقع أولاً (قل بكون الطواف) سواء أخذت كلية
ف تكون مستقرئة أو شخصية فتكون نتيجة القياس المنتظم من ضم صفى سهولة الحصول إلى القضية
الكلية المستقرئة أعني وكل طواف بالليل صادق * وأما إذا أخذت جزئية أو مهمة فتكون القضية

يكن ان يحال ان صادف من يثبت تلك القضية يدعى ان هذا
النظر يابس في لا يصح الحكم نظرياً وبنحو كون هذا
عليه السلام نظرياً وبنحو ذلك
جوابه ان هذا الاستدلال بالفتح وعنده لا يصح الاستدلال به
الوجه فليدفع مع استدلال المقلد بغيره
المراد من ذلك التقليد الاول حينما جازى به ذلك
جاء الاستدلال به

سارقا وجميعها نظريات * وأما الجهمية المركبة فهي القضية الكاذبة التي يحكم بها العقل المشوب ^{الظني} بالوهم (١) قطعاً أما بزعم البداة أو بواسطة الدليل الفاسد مادة أو صورة بزعم البرهان حكيم الحكماء بقدوم العالم فبعضها بديهية زعموا وبعضها نظرية فالجمليات لا تكون الا كاذبة كما أن اليقينيات لا تكون الا صادقة * وأما التقليديات والظنيات

(١) (قوله العقل المشوب بالوهم) قالوا العقل بدون تسلط الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق

كالحكم بكون كل طواف بالليل سارق فالتمثيل بالحكم المكتسب بالاستقراء الناقص فإن تلك القضية مستقرة أو كالحكم بكون أحد سارقاً بواسطة كونه طوافاً بالليل وكون كل طواف بالليل سارقاً فالتمثيل بالحكم المكتسب بقياس كبراه مستقرة فافهم (قال وجميعها) أقول إنما يتم هذا لو لم يكن الظن مستغداً من الحس الغير التام بسبب البعد أو ضعف الحاسة وكذا لو لم يكن مستغداً من الحدس الغير القوى أو التجربة الغير الواصلة إلى حد يفيد الجزم والسمع من جمع يجوز العقل اتفاقهم على الكذب أو كان تحصيل القياس منها مع كون مقدماته ظنية اختيارياً والسكك في حيز المنع قال عبد الحكيم في حواشي التخرير ويدخل في المظنونات التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة إلى حد الجزم وفي حواشي شرح المواقف إذا لم يكن الحدس قوياً لا يكون الحدسيات قطعيات ولذا حكم البعض بأنها قطعيات (قال نظريات) مكتسبة بالاستقراء أو التمثيل أو الخطابة (قال أما بزعم) صلة المقدر أعني وإنما يستدل (قال بزعم البرهان) صلة المقدر أعني وإنما يستدل به

يقينية لازنية (قال وجميعها نظريات) قد يقال التجريبات والمتواترات والحدسيات الغير الواصلة الى حد الجزم من المظنونات على ما قاله عبد الحكيم وكذا الحسيات الغير الواصلة اليه بسبب البعد أو ضعف الحاسة فلا يتم قوله وجميعها نظريات . أقول ادراج هذه الاربعة في البديهيات إنما هو على تقدير وصولها على حد الجزم فادراج الغير الواصلة اليه في الظنيات لا يقتضى عدم كونها نظريات لعدم كونها من البديهيات ولا مما صدقات تلك الاربعة المعدودة منها والا لكان التعاريف المارة لها غير جامعة لعدم صدقها عليها (قال وأما الجهمية) معنى كون الجهل مركباً استلزامه لجهل آخر فاعتقاد الحكماء ان العالم قديم جهل مركب لجهل المدرك بما في الواقع وجهله بأنه جاهل فليس المعنى أن مفهومه مركب حتى يرد أن مفهومه بسيط لأنه ادراك الشيء على خلاف هيئته (قال أما بزعم) أى وذلك الحكم القطعي أما بسبب زعم النخ (قال أوصورة) لمنع الخلو (قال بزعم البرهان) أى زعم المستدل أن دليله برهان مع كونه مغالطة في الواقع (قال وبعضها نظرية) لم يقل زعماء لان نظريته محققة لكن التأدية زعمية (قوله قالوا العقل) بيان لغائده قوله المشوب النخ (قال الا كاذبة) فلذا جمعت هي آخر الاقسام واليقينيات

فإنما لم يرد الصلة واللام في الطول للضرورة
أولاً وجوب كبر الشك لا أول
ع
أما كان الظن مستغداً من هذه المذكورات
لكن تحصيل القياس في الغير منها هو
شأن البراهين والمتواترات لا يكون على وجه
الذكر كونه الغير التام من هذه الثلاثة
الظنيات لا يقتضى بقاء الحدس في حد الجزم
الموازاة للحدس والتجربة في حد الجزم
لأن الحدس والسمع والبرهان في حد الجزم
تأسس على الدقة والبرهان في حد الجزم
فيكون نظرياً

فبعضها صادقة والبعض كاذبة (ثم القضايا) باعتبار تركيب الأدلة منها سبعة أقسام • منها
اليقينية بديهية كانت أو نظرية كما سبق • ومنها المشهورات عند جميع الناس كالحكم
بان الظلم قبيح أو عند طائفة كالحكم ببطلان مطلق التسلسل (١) ولو غير مرتبة الاجزاء
أو غير مجتمعة في الوجود عند المتكلمين • وأما الحكماء فقد اشرطوا في بطلانه الترتيب
والاجتماع • ومنها المسلمات بين المستدل وخصمه أو بين أهل علم كتسليم الفقهاء مسائل
علم الاصول • ومنها المقبولات المأخوذة عن يحسن فيه الاعتقاد كالمأخوذة عن الانبياء

للمواقع (١) (قوله كالحكم ببطلان مطلق التسلسل) فيه اشارة الى أن المشهورات قد
تجامع المتيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين

(قال بأن الظلم قبيح) من القبح بمعنى استحقاق الذم عند العقلاء لا بمعنى استحقاق الذم عند
الشارع عاجلا والعقاب آجلا (قال ولو غير مرتبة) تفسير المطلق (قال والترتيب) أى الوضعى أو العقلى
(قال وعن العلماء) المأخوذة عن الانبياء يقينية مكتسبة بالبرهان وعن العلماء تقليديات

أولها (قال فبعضها) كأنه ترك مثال كاذبة الاولى وصادقة الثانية احتياكا . على ان مثال الثانية صادقة اذا
أخذت جزئية (قال والبعض) لم يقل والباقي كاذب لثلايتهم كون الكاذب أكثر فى كل منها (قال عند
جميع الناس) استغراق عرفى لان اعتراف جميع أفراد الانسان فى أى قرن وأى إقليم كان بضمون
قضية ممتنع عادة فالمراد افراد الانسان الكائنة فى قرن أو إقليم أو بلدة (قال كالحكم) أى اذا كان
القبح من القبح العقلى الذى هو استحقاق الذم عند العقلاء والا فهو من الشق الثانى (قال أو عند
طائفة) أى مثلا فيشمل ما تطابق عليه أكثر الناس كقولنا الله واحد (قال ولو غير الخ) هذا مع
المعطوف عليه المقدر تفسير المطلق (قال الترتيب) طبعاً كما فى سلسلة العلل والمعلولات اذ بينها ترتيب
طبعى أو وضعاً كما فى الابعاد فانه لا احتياج بين اجزائها (قوله تجامع المتيقن) نظرياً كمثل المصنف
أو بديهاً أولياً كقولنا الواحد نصف الاثنين أو غيرهما (قال كتسليم) بناء على أن تلك المسائل مبرهنة
فى موضعها (قال مسائل علم الاصول) لوقال مسائل أصول الفقه لكان أولى (قال من الانبياء) قال
فى المواقف المقبولات ما تؤخذ من يحسن الظن فيه انه لا يكذب انتهى . وهو ظاهر فى أن المأخوذة
من الانبياء ليست منها لان صدقهم قطعى . والحق انها قضايا يقينية نظرية مستفادة من برهان هو انه
خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق خلافاً لما أفاده المصنف . الا أن يحمل على القضايا

هذا الكلام هو الذى لا يخلو عن الجدل والجدل هو الذى لا يخلو عن الجدال
فقد ورد فى المتن
بأن الظلم قبيح
والله اعلم
بما لا يعلمون

قياساً على ما شاهدوه من الاجسام والمراد من القياس على المحسوسات اعم مما (١) بالذات
أو بالواسطة فاللهومات هي الجهليات *

(١) (قوله اعم مما الذات) كما في قياس نفس الحكم (قوله بالواسطة) كما في قياس دليلهم على
المحسوس فيكون الحكم بقدم العالم وهو ما لأن العقل لا يحكم بحكم غير مطابق
الا بمتابعته للوهم بناء على ذلك القياس * وهذا التعميم لئلا يختل حصر مقدمات الأدلة في
السبعة بمثل الحكم بقدم العالم من غير قياسه على المحسوسات فتأمل

المحسوسات * والمراد بغير المحسوسات ما ليس من شأنها ان تدرك باحدى الحواس الظاهرة والباطنة
كالجردات سواء كان معها أمور محسوسة كثال المصنف أولاً كالحكم بان كل مجرد له مكان (قال قياساً
على ما شاهدوه) أى لما لم يشاهدوه من أفراد الموضوع وهى الجردات على ما شاهدوه منها (قال والمراد
بالقياس) أى من الحكم فى غير المحسوس بناء على القياس على المحسوس فان التعميم لكل من الحكم
والقياس فى عبارته مسامحة (قال فاللهومات) تفريع من التعميم يعنى إذا كان المراد اعم يكون ذكر
اللهومات ذكر الجهليات المركبة فلا حاجة إلى زيادة قسم آخر هى المشبهات المعرفة بانها قضايا كاذبة
شبهية باليقينية أو المشهورة أو المسلمة أو المقبولة لاشتباه لفظى أو معنوى (قوله كما فى قياس دليله)
أى مقدمة من مقدمات دليله (قوله غير مطابق) ظناً كان أو جهلاً مركباً تأمل (قوله بمثل الحكم)
المراد بمثله كل حكم غير مطابق ليس فى غير المحسوس كالحكم بقدم كل فلك وبتأليف كل جسم من
المهيولى والصورة وكالحكم بالاحكام الفقهية الاجتهادية الالامطابقة أو كان فى غير محسوس لكن لا يحكم
مختص بالمحسوس حتى يكون مبنياً على ذلك القياس كالحكم بقدم العقول (قوله فتأمل) كأن وجهه أن

الجزئية فيمتنع منه الحكم الكلى * والجواب أن المدرك والحاكم هو النفس والوهم آله إلا أن الوهم
سلطان القوى فستعمله فى غير المحسوسات أيضاً كذا قالوا (قوله كما فى قياس الخ) الكاف هنا
استقصائية كما يأتى (قوله وهو ما لأن) من مقدمات دليله أن أثر القديم قديم وهو مبنى على موافقة الأثر
مع المؤثر فى القدم قياساً على موافقتهما فى الحدوث كما يشاهد فى الاجسام (قوله فتأمل) وجهه انه لا حاجة
إلى هذا التعميم لجواز أن يكون الحكم بقدم العالم من المشهورات فلا يختل حصر مقدمات الأدلة فى السبعة
اذ يصدق عليها التعريف بالمرار * لا يقال يندرج فيه الحكم بأن كل موجود فله مكان فليكن مقدماتها ستة
لاسبعة لأننا نقول المراد بالطائفة المأخوذة فى المشهورات ما يعتمد به ولو باعتبار الكثرة والقائل به ليس
معتداً به كما هو معلوم فى محله (قال فاللهومات الخ) فى حصر كل من طرفى القضية فى الآخر تنبيه على

بسط ندم ان كان القيد فيهم بوسط النسيج
صفاء نقال جرد

فلا بد ان النسيج على ذلك ليس هو غير جرد
الزمان كالحكم بقدمه لا يجوز اصداره من الدين ما لا يكون

نفس حكمه لا يجوز اصداره من الدين ما لا يكون
الدين كالحكم بقدمه لا يجوز اصداره من الدين ما لا يكون

الدين كالحكم بقدمه لا يجوز اصداره من الدين ما لا يكون
الدين كالحكم بقدمه لا يجوز اصداره من الدين ما لا يكون

وهذه الاقسام السبعة (١) متصادقة اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن أو المقلد أو المظنون أو المجهول مشهوراً أو مسلماً أو مقبولاً . وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة مخيلاً عند أخرى الا أن المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية أو من حيث كونها مشهورة أو مسلمة أو مقبولة الى غير ذلك *

(١) (قوله وهذه الاقسام السبعة متصادقة) فلا بد من اعتبار قيود الحيثيات في تعريفات الصناعات لأن الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً أو من حيث كونها مشهورات أو مسلمات فيكون جدلاً أو من حيث كونها مقبولات فتسمى خطابة وهكذا فلا يرد أن أدلة مسائل علم الكلام من المقبولات في الاكثر مع القول ببناء عدم مطابقة كل حكم على ذلك القياس بشبه الامانة المعروضة على السموات والارض فانا إذا قدشنا كثيراً من تلك الاحكام لانجدها فيها ولا في مقدمات دليلها حكماً على غير المحسوس فضلاً عن أن يكون بحكم مختص بالمحسوس . ولا نسلم أن غلط الوهم منحصراً على ذلك القياس فانه ربما يغلط في المحسوس صرح به الجاهل وعبد الحكم كما يحكم بصداقة من لاصداقة له (قال الاقسام السبعة) فيسه احتباك حيث ترك ذكر تصادق كل من الاقسام الاربعة السابقة مع تلك الاقسام السبعة بقرينة صدر الدليل وترك دليل تصادق أكثر الاقسام السبعة بقرينة ذكر تصادقها وذكر تصادق كل من الموهوم والمتيقن مع الخيل فلا يتجه أن الكلام في تصادق الاقسام السبعة نفسها فالصواب الاكتفاء عن المقلد بالمقبول وذكر الموهوم بدل المجهول تأمل (قال عند طائفة) يؤخذ منه أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات أعم مما هو بحسب الواقع أو بحسب الزعم * ويتجه عليه أنه على هذا يندرج الموهومات في اليقينيات فتكون الاقسام ستة لاسبعة (قال مخيلاً عند الخ) أي بشرط افادة كل من الموهوم والمتيقن قبضاً أو بسطاً (قال كونها يقينية) فيكون الدليل برهاناً كما يأتي (قال أو مسلمة) فيكون الدليل جدلاً كما يأتي (قال أو مقبولة) فيكون الدليل خطابة (قوله كونها مقبولات) أو مظنونات (قوله وهكذا فلا يرد)

أن القضايا الكاذبة الشبيهة باليقينية أو المشهور أو غيرهما داخله في الموهوم وفي الجهل المركب (قال بل المتيقن) كأن المراد بالمتيقن المجزوم به ولو جهلاً مركباً مجازاً فلا يرد أن كلاًه يقتضي أن المطابقة المأخوذة في اليقينيات أعم من الواقعي والزعمي فيلزم اندراج الموهومات في اليقينيات فيكون الاقسام ستة (قال الا أن المقدمة) بيان لطريق امتياز كل من البرهان والجدل والخطابة عن الاخيرين (قوله فلا يرد أن أدلة الخ) هذا الايراد نقض لجامعة تعريف البرهان بقياس من الشكل الثالث . تقريره أدلة مسائل

وهذه اليقينية الظاهرة والتقليدية والظاهرية والباطنية
الركنية
كان يقول ولا فائدة من ذلك
هذه السبعة وهذه الاقسام اربع
الاولى باليقينيات والاثنتين
من اليقينية والظاهرية والباطنية
والثالثة بالبرهان والجدل والخطابة
والاربع بالجهل المركب والجهل البسيط
والجهل البسيط والجهل المركب

﴿ فصل ﴾

في الصناعات الخمس) الدليل قياساً كان أو غيره ان كان جميع (١) مقدماته بالمعنى الاعم يقينية من حيث أنها يقينية يسمى برهاناً كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والغرض منه تحصيل اليقين الذي هو أكل المعارف

أن مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها. وحاصل الدفع أن تلك الأدلة وإن كانت من المقبولات المنقولة عن النبي عليه السلام إلا أن مقدماتها معتبرة فيها من حيث أنها متواترات يقينيات فتأمل فيه (١) قوله (ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاعم) لا يقال هذا

تفرع من كون الاقسام متصادقة وامتيازها بالحيثيات (قوله إلا أن مقدماتها) أقول التواتر في تلك المقدمات لا يفيد إلا العلم بصدور الفاظها من النبي صلى الله عليه وسلم دون العلم بمدلولاتها. ولو فرض كونها من الأمور المحسوسة مع أنها أمور عقلية لا يجري فيها التواتر فينبغي أن يقول إلا أن مقدماتها معتبرة من حيث أنها مثبتة بالبرهان أعني أنها خبر من ثبت صدقه بالمعجزات الخ لا من مجرد أنها منقولة ممن يعتقد فيه حتى تكون خطابة تأمل (قال الدليل قياساً) جعل الدليل مقسم الصناعات دون القياس حتى يدخل الامارة التي هو الاستقراء والتثليل في الخطابة (قال يقينية من حيث) أي بديهية أو نظرية (قال يسمى برهاناً) أقول ترك التسمية بما فيه ياء النسبة وذكر التسمية بما ليست فيه في علمي الشعري وعكس ذلك في الشعري احتياكاً وتمنن * وكتب أيضاً وبرهاناً أيضاً (قوله لا يقال هذا)
اعني ذكر التسمية بما فيه ياء النسبة وذكر التسمية بما ليست فيه

الكلام من أفراد البرهان وهي خارجة عن تعريفه فقله أن أدلة اشارة الى الكبرى وقوله مع ان الخ اشارة الى الصغرى * والجواب منع الكبرى مستنداً بتحرير جزء من التعريف (قوله فتأمل) وجهه ان المراد بتواترها تواترها من حيث أن الفاظها صادرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبيقينها كون صدق معانيها مثبتاً بقياس برهاني هو أن هذا خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر كذلك صادق فلا يتجه أن قوله يقينيات مما لا حاجة اليه ولا أن المتواتر الفاظ المقدمات لا المدلولات فكيف تكون مقدمات البرهان (قال الدليل قياساً) خالف غيره حيث أخذوا في تعريف الصناعات الخمس القياس (قال جميع مقدماته) قد يقال المقدمة ما يتوقف عليه صحة الدليل فمعرفتها متوقفة على معرفة الدليل فلوانعكس دار. والجواب أن المتوقف على المقدمة دليل مخصوص وما توقفت هي عليه مطلق الدليل فلا دور (قوله لا يقال) نقض لما نعية التعريف الضمني للبرهان بأنه صادق الخ (قال الذي هو) اشارة الى أن البرهان

وهو ما يثبت على صدقها مع الدليل برهاناً مستقلاً
او خارجاً عنه كالنقدية الأخيرة والارضية كالحكم الشرعي
باجاب صدر الشك الادلة وكذا كبره وقرائنه

والا فان كان بعض مقدماته من المشهورات أو المسلمات من حيث أنها كذلك يسمى جدلا
كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح والغرض منه الزام الخصم واقناع العاجز
عن ادراك البرهان وما للاقناع

ودخل في الخطابة فتأمل فيه

أى الاستقراء الناقص (قوله فتأمل فيه) كان وجهه أن دخول ماذكره في الخطابة انما يتم لو لم يكن من
مقدماته ماهو جهلى وتخيلى وكذا لم يكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلحة أو كانت مقدماته
مقدمة أخرى مظنونة غير مشهورة ولا مسلحة (قال والا فان كان) أى وان لم يكن جميع المقدمات
المذكورة يقينية من تلك الحثية سواء كان جميعها يقينية لكن لان تلك الحثية فهذا يظهر مجامعة
الجدل مثلا للبرهان بحسب الصدق أو لم يكن شئ منها يقينية أو كان بعضها يقينية وبعضها لا (قال
أو المسلمات) أى ولم يكن بعضها الاخر ادون منهما سواء كان ^{منها} بعضها أو أعلى فقس عليه (قال
يسمى جدلا) وجدليا أيضا (قال هذا الفعل قبيح) في ذكر المطلوب تارة على صورة الدعوى كما في
هذا المثال وتارة على صورة النتيجة كما في مثال المار تفنن كما في ترك الغاء في يسمى تارة وذكرها أخرى
(قال وكل ظلم) الكبرى من المشهورات كما مر والصغرى تحتل أمورا لكن الممثل له يقتضى أن
لا تكون مما هو ادون من المشهورات والمسلمات (قال واقناع العاجز) كأن الواو بمعنى أو (قال وما للاقناع)
^{المراد انفسار القول}

مقدمات صحته وهو مظهر لا متيقن لجواز عدم تحققه (قوله فتأمل) وجهه أن المراد بأمثاله كل دليل
مركب من المظنون والمقطوع فقط وقوله دخل في الخطابة دخوله فيها من حيث أن مقدماته مأخوذة
من جهة كونها مظنونة فلا يتجه أن دخوله في الخطابة انما يتم لو لم يكن من مقدماته ماهو جهلى أو تخيلى
والا لكان سفسطة أو شعرا وكذا لو لم تكن تلك المقدمة المظنونة مشهورة أو مسلحة والا لكان
جدلا لان الشق الاول هنا ممتنع والثاني لا يقدح في كونه خطابة (قال مقدماته) سواء كان البعض الاخر
مساويا لها أو أعلى اذ الشرط عدم كون البعض الاخر ادون منهما (قال أو المسلمات) لمنع الخلو
(قال هذا الفعل) الأولى كقولك هذا الفعل ظلم وكل الخ (قال لانه ظلم) هذه الصغرى وان كانت محتملة
لكونها موهومة أو مخيلة لكن ينبغي أن لا تكون هنا ادون من المسلمات والمشهورات والا لم يكن
الدليل جدلا (قال الزام الخصم) أى اسكانه سواء كان الخصم معطلا فيكون الغرض اخفاه أو سائلا
فيكون الغرض الزامه فلا يتجه أن كلامه يقتضى كون الجدلى مجيبا فقط وهو مناف لما صرحوا به من
أنه قد يكون سائلا (قال واقناع العاجز) أى او اقناع الخ قالوا الواصلة بمعنى او الفاصلة * وهذا
الشق هو المشار اليه بقوله تعالى وجادلهم بالتى هي احسن (قال وما للاقناع) وما للازام يسمى دليلا

فان كان الاول لم يدخل في الخطابة والآخر على ما ذكره

يسمى دليلا اقناعيا أو من المقبولات أو المظنونات من حيث أنهما كذلك يسمى خطابة كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي أن يحتز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي أن يحتز عنه والغرض منه ترغيب الناس (١) فيما ينفعهم وتنفيرهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ

(١) قوله (ترغيب الناس الى آخره) فإن قلت قد يستدل شخص بامارة على حكم ظني من غير اظهاره على أحد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور أكثرى

أى الجدل الذى الغرض منه الاقناع (قال دليلا اقناعيا) أى وما اللازم يسمى دليلا الزاميا والنسبة فى كل منهما نسبة المغيا الى الغاية (قال كقولك هذا) لو قال كقولنا هذا الرجل سارق لانه طواف بالليل وكل طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافى كونها من المظنونات ثم الصغرى الذى ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والغرض منه) الضمير عائذ الى المسمى بالخطابة (قال وتنفيرهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والامارة قسم منها) كون الامارة قسما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منهما مظهر وقد عرفت منا ما فيه وكذا كون الدليل النقلى قسما منها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون ان توقف ببعضها على ذلك

الزاميا (قال يسمى دليلا) قضية ترتيب المصنف ان الجدل اشرف من الخطابة وهو مذهب بعض والراجح العكس كيف ونفع الجدل خاص بأحد الخصمين غالبا بخلاف الخطابة وما يكون نفعه اعم أشرف فلو قدمها على الجدل لكان اولى (قال اقناعيا) نسبة الموصوف الى الصفة ان كان الاقناع مصدر المعلوم والمغيا الى الغاية إن كان مصدر المجهول (قال هذا الرجل) الاولى كقولك هذا الرجل الطواف بالليل سارق وكل الخ (قال لانه سارق) الظاهر ان صغرى هذا القياس من المظنونات وكبراه من المشهورات (قال ترغيب الناس) كلامه فى شرح الانثوية مشعر بأنه قد يكون الغرض منها اقناع العاجز عن ادراك البرهان وهو مناف لما هنا واسأر الكتب (قوله عليه) أى على دايه الذى هو فرد من أفراد الخطابة هذا الغرض فلا يصح قوله والغرض الخ (قوله الناس أعم) قد يقال المتبادر من الناس ما يكون أكثر من شخص واحد فالاولى الاقتصار على الجواب الاول أو يقول المراد بالترغيب

أولى من قول المصنف أن هذا الرجل سارق لانه طواف بالليل سارق لكان الكبرى نصافى كونها من المظنونات ثم الصغرى الذى ذكرها المصنف ان كانت مكتسبة من هذا القياس فهى أيضا ظنية قطعاً والا فتحتمل أن تكون من المشاهدات أو من المتواترات أو من الجهليات مثلا (قال هذا الرجل الطواف) بالليل (قال والغرض منه) الضمير عائذ الى المسمى بالخطابة (قال وتنفيرهم) كأن الواو بمعنى أو (قال والامارة قسم منها) كون الامارة قسما من الخطابة مبنى كما عرفت على أن من مقدمات صحتها أمرين اللزوم الجزئى على بعض الاوضاع وكون هذا الوضع هو ذلك البعض والثانى منهما مظهر وقد عرفت منا ما فيه وكذا كون الدليل النقلى قسما منها انما يتم إذا لم تعتبر مقدماته من حيث انها مثبتة بالبرهان ان توقف بجميع مقدماته على النقل من الخبر الصادق ولم تكن منها ما هو أدون من المقبول والمظنون ان توقف ببعضها على ذلك

وكل من الدليل النقلى والامارة قسم منها* أو من الخيلات من حيث أنها مخيلات فيسمى شعريا كقول الشاعر .

لَوْلَمْ يَكُن نِيَّةُ الْجُورِ خِدْمَتَهُ * لَمَا رَأَيْتَ عَلَيْهِمْ عَقْدَ مُنْتَطِقٍ

أو من الموهومات من حيث (١) أنها موهومات فيسمى سفسطة كقول الفرقة
الضالة الواجب تعالى له مكان وجهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة فالدليل

لا كلى . على أنه يمكن ان يقال الناس أعم من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن
العاقل الا أنه جلب نفع أو دفع ضرر وأما إخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع أنه
يوجب اختلال انحصار الصناعات في الجنس لا يقتضيه تعريف الخطابة (١) قوله (من
حيث انها موهومات) هذه الحيثية لا إخراج الشعر لما عرفت أن المقدمة الموهومة عند
طائفة مخيلة عند أخرى لكن الدليل المركب منها من حيث إنها موهومة سفسطة
ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود الحيثيات المعبرة في مفهومات الصناعات للتقييد لا

(قوله أعم من المستدل) لآنه مخصوص بغير المستدل (قوله ومامن فكر) ومن هذا يظهر أن الترغيب والتنفير كما يترتب عن الخطابة كذلك يترتب عما عداها وإن لم يقصده المستدل (قال عقد منطلق) والقرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب وكأن المصنف لم يتعرض له لا مكان أخذه من تعريف

أعم من أن يكون بالقوة أو بالفعل وكذا التنفير (قوله إلا أنه) نعم . لكن لا نسلم اتخاذ الأول مع الترغيب والثاني مع التنفير . على أنه لو تم لزم ترتب هذا الغرض عما عدا الخطابة فلا يكون للتخصيص وجه وجيه (قوله لا يقتضيه) بل يقتضى الدخول امثلا يكون تعريفا بالأعم (قال من الدليل) أى اذا كانت مقدماته أو بعضها الادون منقولة عن شخص معتقد فيه واعتبرت من حيث أنها منقولة عنه وآلا فلا وأما كون الامارة منها فقد منّا تحريره (قال فيسمى) والغرض منه افعال النفس بقبض أو بسط ليصير مبدء فعل أو ترك أو غيرهما ولا ينافيه ما قيل من ان الغرض منه افعال النفس بالترغيب والترهيب لانهما من لوازم القبض والبسط فيكون الغرض فى الجملة (قال شعريا) وشعراً ايضاً (قال لو لم يكن) قياس استثنائى غير مستقيم شرطيته من الخيالات ورافته المطوية من اليقينيات (قال وكل موجود له) كون هذا الدليل وهمياً باعتبار كبراه (قوله لاخراج الشعر) خص الاخراج به لان التغاير الاعتبارى بينها وبين الشعر فقط كما هو الظاهر أو الاكتفاء

الفاسد مادة أو صورة على إطلاقه سفسطة وأعظم منافع معرفتها التوقي عنها وبشرط علم
المستدل بفساده يسمى مغالطة والغرض منها تغليب الخصم وإسكاته ومن يستعملها في مقابلة

للتعليل فلا يرد أن أخذ المستدل المقدمة الموهومة في السفسطة قد لا يكون لأجل أنها
موهومة كاذبة بل لزعم أنها يقينية فلا وجه لتقيد الحيثية ههنا تأمل فيه

الخيلات (قوله لأجل أنها) أى لأجل العلم بأنها موهومة كاذبة (قوله بل لزعم أنها) مقتضى قوله السابق
لاخراج الشعران يقول بل لزعم أنها مخيلة (قوله تأمل فيه) كان وجهه أن عدم صحة التعليل مبنى على
كون التعليل بحسب العلم بأن يقال معنى قولهم في تعريف البرهان من حيث أنها يقينية من حيث العلم
بأنها يقينية. وأما إذا كان بحسب الواقع فلا فيجوز أن يكون أخذ المستدل المقدمة الموهومة بسبب كونها
موهومة في نفس الأمر مع عدم شعوره به (قال لانه موجود) الصغرى يقينية مكتسبة والكبرى وهمية
(قال على إطلاقه) أى سواء علم المستدل بفساده أولا أو سواء كان قياسا أو غيره (قال سفسطة) فقول
عبد الحكيم لا يشمل السفسطة ما هو فاسد الصورة بخلاف المغالطة محمول على السفسطة بالمعنى الاول *
وكتب أيضا بالمعنى الاعم (قال معرفتها التوقي) أى تصور مفهومها أو أقسامها تأمل (قال بفساده) أى
من حيث المادة أو الصورة (قال يسمى مغالطة) وهى أخص مطلقا من السفسطة بالمعنى الثانى ومن وجه
منها بالمعنى الاول (قال والغرض منها) أى غرض المستدل من الاستدلال بمجزيات المغالطة * وأما غرض
صانع هذه الصناعة فهو التوقي (قال ومن يستعملها) ليس المراد بالاستعمال فى مقابلة الحكيم والجدلى

المراد بالعلم التعليل الذى لا يرد عليه
الجيشة للتعليل فانه يجوز

(قوله فلا يرد) تفريع على النفي أو قوله للتقييد (قوله تأمل فيه) وجهه أن كون الحيثية لتعليل فاسد
سواء كان بحسب العلم أو الواقع . أما الاول فلما ذكره المصنف . وأما الثانى فلأن تعليل أخذها فى
المغالطة بكونها وهمية بحسب الواقع يقتضى كون الأخذ علما بكونها وهمية بحسبه فينأى كونها مأخوذة
لزعم أنها يقينية * بقى أن التقييد كذلك الآ أن يراد به كونه قيدا بحسب نفس الأمر لكن يتجه أنه
فليحمل التعليل على كونه علة بحسبه فلا فساد فى شئ منهما (قال أو صورة) منع انطوائه (قال على
إطلاقه) أى علم المستدل بفساده أولا أو استعماله فى مقابلة الحكيم أو الجدلى . وأما جعل الإطلاق تعميما
من القياس وغيره فمع الاستغناء عنه بقوله فالدليل الخ غير ملائم لما بعده (قال وأعظم منافع) المنفعة
الثمرة المترتبة على الشئ وإن لم يقصد والغرض ما يقصد من الشئ وإن لم يحصل فبينهما عموم وجهى
فلا يرد أن هذا مناف لكون الغرض منها تغليب الخصم فقط (قال ومن يستعملها) بأن كانت المقدمات

﴿ فصل ﴾

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمى
كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط

(١) قوله (ان كان الجزء المتوسط الى آخره) لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان
الاستدلال بالتعفن مثلا لي سواء قرر اقتراينا أو استثنائيا كما أثرنا في المتن ومعبارة الاوسط
انما تنطبق على الاول * لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقتراينا فيشمل الكل
الاول والاوسط

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان)
قد خالف غيره حيث جعل مقسم اللى والأنى مطلق الدليل دون البرهان * وكتب أيضا مطلقا
قياسا أو استقراء أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ماهو حد أوسط في القياس الاقتراني الحمى أو
الشرطى أو مقدمة استثنائية في الاستثنائى سواء كانت واعدة أو رافعة (قال علة لها) أى علة للتصديق
بنسبة المحكوم به الى المحكم عليه باعتبار الذهن ولتقييد النسبة باعتبار الخارج وان لم يكن علة لثبوت
المحكم به في نفسه ولذا كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للإنسان لما كما قاله عبد الحكيم
في بحث النوع الاضافى وكذا المسمى هنا وقال الحيوان علة لثبوت الجسم للإنسان وان لم يكن علة
لثبوت الجسم في نفسه (قال بتعفن الخ) هذا جزء متوسط حد أوسط في الاقتراني الحمى واعدة أو رافعة
في الاستثنائى وقس عليه أمثاله (قال أو بوجود النار) هذا جزء متوسط واعدة أو رافعة في الاستثنائى
كما سيظهر وقس عليه أمثاله (قوله اقتراينا) أى حمليا لأشروطيا كما يظهر مما سندكر على قوله لانا
نقول الخ (قوله أو استثنائيا) مستقيما أو غير مستقيم

(قال الدليل) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس * وفيه رد على
الكاتبى وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللى هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط
كما في الاقتراني او كما في الاستثنائى (قال في الذهن) قال عبد الحكيم أى علة للتصديق بثبوت
الاكبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللى انما يتحققان في قياس اقتراني حملى يكون موجبة
المقدمات الا أن يحمل الاصغر والاكبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه
اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الاتصال والانفصال (قال والخارج) أى علة لتحقيق النسبة المعتمدة
في النتيجة باعتبار الخارج (قال فلمى كالا استدلال) لسكاه في إفادة اللمية أى العملية لكونها بحسب
الخارج والذهن معا (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

الدليل ان كان الجزء المتوسط (١) بين العقل والنتيجة منه علة لها في الذهن والخارج فلمى كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى وبوجود النار على الدخان ليلا أو في الذهن فقط

الاستدلال بالتعفن مثلا لي سواء قرر اقتراينا أو استثنائيا كما أثرنا في المتن ومعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول * لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقتراينا فيشمل الكل الاول والاوسط

والظن ان كان بعض المقدمات جهلية والاخر جهلية أيضا أو تقليدية أو ظنية (قال الدليل ان كان) قد خالف غيره حيث جعل مقسم اللى والأنى مطلق الدليل دون البرهان * وكتب أيضا مطلقا قياسا أو استقراء أو تمثيلا (قال كان الجزء) المراد به ماهو حد أوسط في القياس الاقتراني الحمى أو الشرطى أو مقدمة استثنائية في الاستثنائى سواء كانت واعدة أو رافعة (قال علة لها) أى علة للتصديق بنسبة المحكوم به الى المحكم عليه باعتبار الذهن ولتقييد النسبة باعتبار الخارج وان لم يكن علة لثبوت المحكم به في نفسه ولذا كان الاستدلال بثبوت الحيوان على ثبوت الجسم للإنسان لما كما قاله عبد الحكيم في بحث النوع الاضافى وكذا المسمى هنا وقال الحيوان علة لثبوت الجسم للإنسان وان لم يكن علة لثبوت الجسم في نفسه (قال بتعفن الخ) هذا جزء متوسط حد أوسط في الاقتراني الحمى واعدة أو رافعة في الاستثنائى وقس عليه أمثاله (قال أو بوجود النار) هذا جزء متوسط واعدة أو رافعة في الاستثنائى كما سيظهر وقس عليه أمثاله (قوله اقتراينا) أى حمليا لأشروطيا كما يظهر مما سندكر على قوله لانا نقول الخ (قوله أو استثنائيا) مستقيما أو غير مستقيم

(قال الدليل) قياسا أو استقراء أو تمثيلا سواء كان برهانا أو غيره من الصناعات الخمس * وفيه رد على الكاتبى وغيره حيث جعلوا المنقسم الى الانى واللى هو البرهان (قال المتوسط) سواء كان حدا اوسط كما في الاقتراني او كما في الاستثنائى (قال في الذهن) قال عبد الحكيم أى علة للتصديق بثبوت الاكبر للاصغر انتهى وظاهر كلامه ان الانى واللى انما يتحققان في قياس اقتراني حملى يكون موجبة المقدمات الا أن يحمل الاصغر والاكبر على المحكوم عليه وبه ويراد بالثبوت وقوع الثبوت اولا وقوعه اعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الاتصال والانفصال (قال والخارج) أى علة لتحقيق النسبة المعتمدة في النتيجة باعتبار الخارج (قال فلمى كالا استدلال) لسكاه في إفادة اللمية أى العملية لكونها بحسب الخارج والذهن معا (قوله انما تنطبق) الحصر بالنسبة الى الاطلاق الحقيقي فلا يتجه منع الحصر

بأن يكون عامه علة (١) لعلمه فقط فأنى سواء كان معلولاً مساوياً لها (٢) في الخارج كالاستدلال بالحمى على النعفن وبوجود الدخان على النار نهراً أو كنا معلولاً علة واحدة كالاستدلال بالحمى على الصداع وبالدخان على الحرارة سواء قرر الجميع اقترانياً

لَا نَأْتِيهِمْ إِلَّا فِي غَمَضَةٍ
لَآ أَنَّا نَقُولُ قَدْ لَا يُمْكِنُ تَقْرِيرُ الدَّلِيلِ اقْتِرَانِيَا كَمَا فِي الِاسْتِدْلَالِ بِوَجُودِ النَّارِ عَلَى الدِّخَانِ
وَبَعْكَسِهِ وَ لِلْإِشَارَةِ إِلَيْهِ مِثْلُنَا هُمَا (١) قَوْلُهُ (بَانَ يَكُونُ عَامَهُ عِلَّةٌ إِلَى آخِرِهِ) فَسَرُّهُ الْعِلْمِيَّةُ

(قوله بوجود النار) لا يقال قد يمكن جمل وجود النار أوسط ووجود الدخان أكبر في الافتراضي الشرطي
 كان يقال كلما وجد العنصرى اليابس الحار وجد النار وكلما وجد النار وجد الدخان لأننا نقول
 الاستدلال حينئذ ليس على وجود الدخان بل على اتصال وجود الدخان بالأصفر (قال كنا معلولى)
 أى الجزء المتوسط والنتيجة (قال قرر الجميع) المراد بالجميع جميع الأقسام أعنى اللعى وقسمى الانى
 لاجميع الأمثلة المذكورة حتى ينفى ثبوت الحاشية من أنه قد لايمكن تقرير الدليل اقترانيا كما فى
 الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعبارة أخرى سواء قرر مثال جميع الأقسام (قال اقترانيا) أى

مستنداً بجواز ان يعمم الاوسط من الحقيقي والحكمي . بقى ان عدم اطلاقه حقيقة على الجزء المتوسط في القياس الاستثنائي انما يتم اذا لم تطلق الصغرى والكبرى على مقدمتيه والا فتعريف الاوسط منطبق عليه (قوله قد لا يمكن تقريره الخ) اقول فيه نظرم وجهين . الاول ان الاستدلال في الحقيقة انما هو بالملزمة بينهما مع تحقق الملزوم وهذا يمكن اداؤه بالقياس الاقتراني بأن يقال الدخان لازم للنار الموجودة وكل لازم لها موجود والثاني ان ما ذكره مناف لما قالوا من ان الاستثنائي عائد في الحقيقة الى الاقتراني وهو بجميع اقسامه عائد الى الشكل الاول بل الى الضرب الاول منه * وما يقال إن كلا من الشكل الاول والقياس الاستثنائي بديهي ففي إعادة احدهما الى الآخر تحكّم مندفع بأن للبديهي مراتب متفاوتة ويجوز كون الشكل الاول اجلي منه (قال علمه علة) اي العلم المتعلق به علة للتصديق المتعلق بالنتيجة (قال فاني) النسبة هنا لكل الى صفة الجزء وفيما سبق لكل الى الجزء فان الآن بمعنى الثبوت والام بمعنى العلة في نفس الامر كما قاله أبو الفتح لكن اذا أريد بالدليل المعقول (قال مساويا لها) متنازع فيه لقوله معلولا وقوله ومساويا (قال على التعفن) انما تتم المساواة لو أريد بالتعفن مرتبة مخصوصة منه كما تحقق وجد الحمى والا فالتعفن اعم منه (قال نهائياً) قيل في إفادة الاستدلال لافي صحته وكذا قوله المار لايلا (قال كلا استدلال بالحمى) أي بالوجود الرابطي أو المحمولي لاحدهما على وجود الآخر كذلك بطريق القياس الاستثنائي أو الاقتراني (قال سواء قرر الجميع) أي جميع الاقسام

(۵۱- برهان)

أو استثنائيا أو غيرها * وأيضا الدليل

الذهنية بالعلمية بين العلمين لثلا يلزم الفساد لان مثل قولنا هذه الماهية المتعلقة كلية لانها
 حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف كلى دليل لمي مع أن ^{الذي} عليّة الحصول
 للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجود من
 حليا كما في أمثلة الحى أو شرطيا كما في غير ذلك (قل أو استثنائيا) كما في أمثلة الدخان مستقيما كان يقال
 كما وجدت النار وجد الدخان لكنه وجدت النار أو غير مستقيم كان يقال كما لم يوجد الدخان لم توجد
 النار لكنه وجدت النار (قل أو غيرها) انما قل أو غيرها لان المقسم الدليل الشامل للاستقراء
 والتمثيل لكنه انما يتصور القسمان في الاستقراء اذا لم يجب اشمال مقدماته على الا كبر كان يقال كل
 من أهل تلك القرية محموم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ وبكرأ وخالدا كذلك وبالعكس بأن يجعل
 التعفن محمول المدعى والحى محمول المقدمات * وأما مثال القسمين في التمثيل فكان يقال زيد كعمرو
 في التعفن وعمرو محموم أو زيد كعمرو وفي الحى وعمرو متعفن الاخلاط الا أن ما ذكر في تعريف التمثيل
 واثبات علمية الجامع يقتضى أن يكون الجامع علة بحسب الواقع لا العلم فقط فلا يتحقق الا في غير
 التمثيل تأمل (قوله يلزم الفساد) أى في جامعية تعريف اللبى وممانعية تعريف الانى (قوله لانها)
 صفرى (قوله وكل ما حصل) كبرى (قوله أن علمية الحصول) في الذهن بالتعريف (قوله ذهنية)
 فقط (قوله هو الواقع) أى ما ليس في ضمن العلم والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاعم

المارة من اللبى وقسمى الانى او جميع الامثلة السابقة بناء على ما ذكرنا او على التغليب (قال او غيرها)
 من الاستقراء والتمثيل ومثالهما كان يقال كل أهل هذا البلد محموم لان زيدا متعفن الاخلاط وعمرأ
 كذلك وبكرأ كذلك او يقال زيد كعمرو في التعفن وعمرو محموم * وقد سبق أنه قد تطلق الصفرى
 على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والا كبر كما في صفرى الاستقراء
 وكبراه فلا حاجة الى انضمام وكل متعفن الاخلاط محموم الى المقدمات المذكورة في الاستقراء لعدم
 لزوم اشتمالها على الا كبر (قوله مثل قولنا) الاخصر الاولى لان مثل قولنا هذه الماهية حاصلة الخ
 (قوله مع أن علمية) اشارة الى كبرى الشكل الثالث وقوله المار « دليل لمي » اشارة الى صفراء (قوله
 ذهنية) لا خارجية فيدخل في تعريف الانى ويخرج عن تعريف اللبى لان الاعتبار فيه العلمية بحسب
 الخارج والذهن (قوله بالخارج) جواب بتحرير جزء من التعريف (قوله هو الواقع) هذا هو الخارج

وهما ما يكون في المتوسط علم للنتيجة او سؤالا لها
 اولهما شملت مقدمات الاستقراء على الاكبر
 وقيل لا بل تلك القرية محموم لان زيدا محموم وبكرأ
 وخالدا كذلك انما قد ضحوا بالعلم والخطبة يتجلى
 المطلوب يكون انبلا علة

(١) ان توقف على حكاية كلام الغير فتقلي والافعقلي (خاتمة) أسامي العلوم كالمناطق والكلام
وانحو وغيرها قد تطلق ^{او لم يندرج وحدة} ^{او لم يندرج وحدة} ^{او لم يندرج وحدة}

لا بمعنى الاغيان المختصة بالوجود الخارجى * والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم
الشامل للتصور أيضا (٢) قوله (معلولا مساويا الخ) قيده بالمساوى لان المعلول اما مساو
أو أعم والأعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال بمطلق الحرارة على
وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من المعلول أو مساوية لها وعلى
التقديرين يصح الاستدلال بها ولذا لم تحتج الى تقييدها (١) قوله (ان توقف على حكاية

(قوله الاغيان المختصة) والخارج بهذا المعنى هو الخارج بالمعنى الاخص (قوله بخلاف العلة الخ) وهى
العلة التامة أو الجزء الاخير (قال ان توقف) أى بجميع مقدماته كقولنا تارك المأمور به عاص وكل
عاص مستحق العقاب أما الاول فلقوله تعالى أف عصيت أمرى وأما الثانى فلقوله تعالى (ومن يعص الله
ورسوله فإن له نار جهنم خالدين فيها أبدا) أو ببعضها كقولنا الوضوء عمل وكل عمل يجب فيه النية .
أما الاول فظاهر . وأما الثانى فلقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) (قال والا فتلى)
يتوقف بشئ من مقدماته (قال قد تطلق) كما فى قولهم فلان يعلم النحو قال عبد الحكيم ان لم تعتبر

بالمعنى الاعم . وقد يقال عطفه على الذهن مشعر بارادة المعنى الاخص المقابل للذهنى . على أنه ينتقض
تعريف المعنى بجميع أفراد الانى الا أن يراد به تحقق الشئ فى الواقع بذاته لا بصورته (قوله بالمساوى)
دون العلة (قوله أو أعم) هذا بحسب الظاهر واما بحسب التحقيق فالمعلول لا يكون أعم كما يشعر به
قول الحكماء يجب وجود العلة عند وجود المعلول ان لم تكن علة معدة (قوله لا يصح) أى كليا اذ
الاستدلال الجزئى به صحيح (قوله على وجود النار) قد يقال إنه علة للحرارة الخصوصية لا لمطلق
الحرارة (قوله العلة الموجبة) بأن تكون تامة أو مستلزما لها (قوله اما أخص مطلقا) فيه أنه يلزم
وجود المعلول بدونها وهو ممتنع (قوله ولذا لم تحتج) بل لو قيدها بالمساوى لكان كاذبا باعتبار مفهومه
(قال كلام الغير) أى باعتبار جميع المقدمات قرينة أو بعيدة أو بعضها * لكن قد يقال الشق الاول
ممتنع لان من المقدمات البعيدة صدق الخبر وهو لا يثبت الا بالعقل . نعم لو خصت بالقريبة لتحقق
الشقان . مثال الاول قولنا تارك المأمور به عاص لقوله تعالى أف عصيت أمرى وكل عاص يستحق العقاب
لقوله تعالى (ومن يعص الله ورسوله فإن له نار جهنم * والثانى قولنا هذا تارك المأمور به وكل تارك له
عاص * وبعضهم سمي الثانى مركبا من العقلى والنقل (قال قد تطلق) قال عبد الحكيم فى حواشى

انما الاستدلال
بالأعم هو الذى
لا يحتج به على
الذات بل على
الغاية

على المسائل وقد تطلق على الادراكات بها عن دليلها وقد تطلق على الملكية الحاصلة من
تكرار تلك الادراكات حقيقة العلم بالمعنيين الاخيرين الادراكات والملكية وبالمعنى الاول
مجموع المسائل الكثيرة التي تضبطها جهة واحدة

كلام الغير) سواء كان تلك الحكاية جزأ من الدليل كما في قولنا لان الله تعالى قال كذا
أو خارجا موقوفا عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته

تعمد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار الحال كما في العرف كان علما
شخصيا وأن اعتبر ذلك كان علما جنسيا انتهى ويتجه أن علم الجنس اضطراري ودخول اللام عليه كالصرف
والنحو والمنطق ينافيه (قل على المسائل) اللام هنا وفيما يأتي للاستغراق المجموع (قل وقد تطلق)
بلاشتراك اللفظي * وكتب أيضا كما في قولهم في تعريف كثير من العلوم (علم بأصول) قال عبد
الحكيم ان هذا الاطلاق شائع بالقياس الى الاول وان كان الاطلاق الاول أيضا حقيقة عرفية (قل
على الادراكات) مجموع (قل وقد تطلق) هذا الاطلاق عند عبد الحكيم مجازي (قال حقيقة العلم)
أشارت بقوله عن الاطلاقات المذكورة الى أنها حقيقة اعتبارية حاصلة باعتبار وضع الاسم بازائها
واطلاقه عليها (قل مجموع المسائل) فمعرفة العلوم بحسب حدها وحقيقتها لا تتصور الا بتصور تلك
الادراكات أو الملكية أو المسائل اذ ليس معنى تصور الشيء بمحده إلا تصور مجموع أجزائه بخلافه أولا
بما ذكره في المتن

التحرير ان لم يعتبر تعدد المسائل على هذا الاطلاق والادراكات على الاطلاق الثاني باعتبار الحال
كما في العرف كان علما شخصيا وان اعتبر ذلك كان علما جنسيا انتهى . وما يقال إن دخول اللام
عليه ينافيه مندفع بان دخوله مطرد في الاعلام المنقولة عن الوصف كما قرر في محله (قل وقد تطلق)
في اعادته إشارة الى أن الاطلاق بلاشتراك اللفظي (قل مجموع المسائل) بان حصلت تلك المسائل
أولا ثم وضع اسم العلم بازائها كما في التحرير . واعترض بان مسائل العلوم تنزايد بتلاحق الافكار
فكيف حصلت قبل الوضع . والجواب أن المراد بتحصيلها ملاحظتها اجمالا بعنوان القانون العاصم
عن الخطأ في الفكر وان كان بعضها حاصل بالقوة . بقي أن جعل المنطق اسما لها يستلزم أن لا يكون
علما شخصيا وان لم يعتبر تعدد المسائل بتعدد الحال لأنها ممدومة بعدم بعض أجزائها والتشخص من
لوازم الوجود . ولا الوضع خاصا في بعض الاعلام الشخصية فينبغي القول بوضعها لمفهوم كلي صادق
على البعض والكل . ألا أن يقال إنه يكفي وجود ذلك في خمسة علوم المبادئ العالية وخصوص الوضع

لان بغير زانبات وجود الشيء الوضو لا بد من كذا
علا كما في الـ ...
فالمعنى عليه العلم ...

ذاتية هي الموضوع كالمعلومات للمنطق وعرضية هي الغاية كالعضمة له وموضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارض الذاتية اللاحقة له لذاته أو لمساويه بأن يجعل هو أو عرضه الذاتي

كذا قاله القطب. وأعترض بأننا لا نسلم أن حقيقة العلم ما وضع الاسم بآرائه وأطلق عليه. ولوصلنا فلا نسلم أن
أسماء العلوم موضوعة لما ذكر لجواز أن يكون وضعها لمفهوم إجمالي صادق على ما ذكره والتعريفات
المذكورة للعلوم كتعريف المنطق بأنه قانون باحث عن أحوال المعلومات إلى آخره تفصيلات للامر
الإجمالي وحدود أسمية له (قال التي تضبطها) أي تعريف يؤخذ باعتبار الجهة وحدة ذاتية وجهة
وحدة عرضية (قال جهة وحدة) إضافة السبب إلى المسبب (قال ذاتية) المراد من الذاتي هنا ما كان
جزءا من المسئلة (قال عن عوارضه) أي عن خواجه المحمولة لأعن ذاتياته (قال الذاتية) لا الغريبة
(قال اللاحقة) هذا القسم يقال له العرض الأول وهو ما ليس له واسطة في العروض والقسم الثاني يقال
له العرض الغير الأول وهو ماله ذلك * وكتب أيضا من الحقوق بمعنى الثبوت وكتب أيضا تعريف
للعوارض الذاتية (قال أو مساويه) جزأ أو خارجا مخرج اللاحق لامر أعم جزأ أو خارجا أو لامر
أخص وهذه الأعراض الغريبة (قال بأن يجعل هو) أشار بالتفسير إلى نفي ما يتبادر من
التي هي غريبة فيها الإلهية لأنها لا تتغير

في الاعلام أكثرى (قال ذاتية) صفة المضاف أو المضاف اليه وكذا قوله عرضية (قال كالعصمة) اللام
هنا وفي المعلومات للعهد الذكري (قال يبحث فيه) الضمير عائدا الى العلم والعموم المستفاد من كل معتبر
بعد ارجاعه اليه أى ما يبحث فيه أى علم كان فلا يرد أن الضمير اما عائدا الى كل أو الى علم وعلى كل
يفسد المعنى اذ ليس موضوع كل علم بمبحثا عنه فى كل علم ولا فى علم بهم. ولم يقل موضوع العلم تنصيضا
على أن التعريف غير مختص بموضوع علم دون آخر. ثم أن البحث بمعنى حمل شئ على آخر ففيه تجريد
ليرتبط بقوله عن عوارضه (قال عن عوارضه) أى جميع خوارجه المحمولة بمعنى أن أى خارج ذاتي له
يستخرج الى الفعل يبحث عنه فلا ينتقض تعريف الموضوع معنا بمساويه لان من عوارضه الموضوع
ولا يبحث عنه بمجمله محولا للمساوى (قال أو لمساويه) جزءا أو خارجا مساواة بحسب التحقق فلا
يخرج عن تعريف العرض الذاتي مثل الملون المحمول على الجسم بتوسط السطح المبين له حملا للمساوى
له تحققا فنخرج اللاحق لخارج أعم أو أخص وهما غريبان اتفاقا واللاحق بواسطة الجزء الاعم جنسا أو
فصلا وفي غرابته خلاف (قال بأن يجعل) يعنى ليس المراد من التعريف كون موضوعات المسائل نفس
موضوع العلم ومحولاتها نفس عوارضه الذاتية والا لانتجه أن موضوعات كثير منها غير موضوع العلم وانه

العلم موضوع العلم كذا يكون موضوع العلم كذا
 العلم موضوع العلم كذا يكون موضوع العلم كذا
 العلم موضوع العلم كذا يكون موضوع العلم كذا

أو نوع أحدهما موضوعا للمسئلة ويحمل عليه عرضه الذاتي أو نوعه وهو في بعض العلوم أمر واحد كالسكينة في الصرف وفي البعض الآخر أمور متعددة متناسبة في أمر يعتد به عند أهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية والتصديقية المتشاركة في الايصال في المنطق فمسائل (١)

(١) قوله (فمسائل كل فن الى آخره) أشار بالفاء الى أنه متفرع على تعريف موضوع العلم بما ذكر أما كونها حمليات موجبات فلما أشار بالتفسير من أن البحث فيه بمعنى الحل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة أي الثابتة. وأما كونها ضروريات مطلقات فلأن العوارض الذاتية التي هي محولات المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع أو لاجل مساويه المستند الى الذات كان ذات الموضوع علة لها بالذات أو بالواسطة

التعريف من أن يكون موضوعات المسائل نفس موضوعات الفنون ومحولاتها نفس عوارضها الذاتية وإن في نسبة الحقوق وإضافة العوارض والذات والمساوي الى ضمير الموضوع مسامحة. والمراد ما يبحث فيه عن عوارض نفسه أو نوعه أو عرضه الذاتي أو نوع عرضه الذاتي اللاحقة لتلك الأمور لذاتها أو لمساوئها (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع وعرضه الذاتي (قال ويحمل عليه) أي على المذكور (قال عرضه الذاتي) ناظر الى الموضوع وعرضه الذاتي وقوله أو نوعه ناظر الى نوع أحدهما (قال في الايصال) الذي هو أمر معتد به لانه محمول الفن (قوله أشار بالتفسير) وهو قوله بأن يحمل الخ. ثم الإشارة الى كون البحث بمعنى الحل ظاهر وأما الى كونه بمعنى الحل ايجابا فلأن الحمل المسند الى العوارض الذاتية لا يتصور أن يكون سلبا (قوله ذات الموضوع) المراد بذات الموضوع في بحث العوارض الذاتية نفس مفهوم الموضوع لانفس الافراد ولا حقيقتها بخلاف ذات الموضوع في قولهم في تعريف الضرورية مادام ذات الموضوع موجودا فإن المراد به نفس الافراد. وذلك المفهوم قد يكون عرضا مفارقا بالفعل أو

مامن علم الا ويبحث فيه عن الاحوال المختصة بأنواعه كقول النحاة كل فاعل مرفوع وقول المناطقة كل حد تام موصل الى السكينة فيكون بحثا عن الاعراض الغريبة للحقوق بواسطة أمر أخص (قال أو نوع أحدهما) أي الموضوع والعرض الذاتي والمراد بالنوع هو الاضافي والاصناف مندرجة فيه بتعميمه من الاعتباري والفصول مندرجة في ذوات الفصول أو في العوارض الذاتية فجوزا فلا يبطل الحصر على تقدير حمل التريد على الخلو (قال ويحمل عليه) أي على أحد الأمور المذكورة المفهوم من أو فلا حاجة الى التأويل بالمذكور (قال متناسبة) أي مشاركة في الغاية والاعتدال العلم بتعددتها (قوله من أن البحث فيه) حيث فسر الحقوق بالحمل المسند الى العوارض الذاتية (قوله وأما كونها الخ) بيان وجه التفريع وأما بيان لمية اختيار الحمليات على الشرطيات فهو أن الغرض الاصل من تدوين العلوم معرفة

هذا العلم من جنس العلوم
التي لا يتناولها العقل
بل يتناولها الحواس

كل فن حليّات موجبات ضروريات كليّات يبرهن عليها في ذلك الفن

فيكون ثبوتها له أو لعارضه الذاتي أو لنوع أحدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا بالثبوت. وأما كونها كليات فلا ينهم انما يمجئوا عن تلك المسائل ودونوها لتسكون قوانين يستنبط منها أحكام جزئيات موضوعاتها ^{صحة} يضمها الى صغرى سهلة الحصول لينتظم قياس من الشكل الأول ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا الدليل قياس من الشكل الاول أو الثاني مثلا وكل قياس كذلك منتج فهذا الدليل منتج فلا بد من أن يقع تلك

بالامكان فاللازم مما ذكر كَوْنُ المسائل مشروطة عامة كقولهم كل فاعل مرفوع فان المرفوعة ثابتة لافراد
الفاعل مادامت فاعلا لامفعولا أو مضافا اليه . على أنه انما يتم ما ذكره لو لم يكن قولهم كل فلك متحرك
بالاستدارة وكل قمر منخسف وقت الحيلولة من مسائل الحكمة والهيئة وهو تعالى خالق لافعال العباد
ومُرْسِلُ الانبياء ومُعَذِّبُ أهل النار وَمُنْعِمُ أهل الجنة من مسائل الكلام (قوله واما كونها) لا يخفى
أن كليات المسائل معلومة من الغرض من تدوينها لامن تعريف الموضوع كما يظهر من الدليل بالتفريع
بالنظر الى الامور السابقة فقط (قوله الاول والثاني) انتاج جزئيات الشكل الاول بديهى لاحاجة الى
استنباطه من قولنا كل شكل اول منتجب كما لاحاجة الى استنباط حرارة نار مخصوصة محسوسة من قولنا
كل نار حارة ولذا لم يحتج انتاج ذلك القياس المنتظم الى الاستنتاج من القول الاول فالاول ترك لفظة

حكم الافراد لا الاوضاع مع أخصارية الحملية وسهولته في الاستنباط (قوله فيكون ثبوتها) أقول بعد تسليم اتحاد ذات الموضوع هنا مع مافى تعريف الضرورية انما يتم لو كان اللام في قوله لذاته داخلة على العلة التامة ولم يكن المساوى عرضا مفارقا وكان قولهم لذاته لنفى الواسطة في الثبوت. وفي الكل نظرا لانهم حملوا قولهم لذاته على معنى لاستعداد مخصوص بذاته لاعلى كون الذات علة تامة له وعلى نفى الواسطة في العروض كما سيصرح به وجدت الواسطة في الاثبات أو في الثبوت أولا ومثلا للاحق بواسطة المساوى بالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب . على أنه مثل في حاشية التهذيب لضم الصغرى السهلة الحصول الى المسئلة بقوله زيد مصل بالفعل وكل مصل يحرم عليه العمل الكثير المنفسد للصلاة مادام ممكنا لادائما وهو صريح في جواز كون المسئلة مشروطة أو عرفية خاصة (قوله موجودا بالبتة) كان هذا بيان لمية كونها كليات لا بيان تفرعه عن التعريف (قوله فلانهم) أقول يمكن استنباط الاحكام بضم مقدمة واضحة سهلة الحصول الى مقدمة شرطية كان يقال كلما كان هذا الدليل قياسي من الشكل الثاني كان منتجا لكنه قياس من الشكل الثاني (قوله من الشكل الاول) مقتضى هذا أن انتاج

وتعريفات المحمولات التي هي العوارض الذاتية حدوداً كانت أو دسوماً * وأما تصديقية هي الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل والقضايا التي تتألف هي منها . وتلك

(٢) قوله (تعريفات الموضوعات الى آخره) سواء كانت موضوعات المسائل أو موضوع العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى في الحكمة الطبيعية التي موضوعها الجسم الطبيعي المؤلف من الهيولى والصورة . وأما تعريف الجزئيات فكتعريف موضوع

المقدمات التي تألف منها دلائل المسائل (قال هي الحكم) إشارة الى أن من عدد الموضوعات جزءاً من العلم أراد به الحكم بموضوعية الموضوع وأنه لا تنافي بين كونه مقدمة العلم وكونه جزءاً من العلم مساحة لزيادة الاهتمام وأن المراد بالمبادئ التصديقية ما يتركب منها الأدلة وما يتوقف عليه الشروع على وجه يتميز به المسائل تميزاً ذاتياً معتداً به لأمّا يتوقف عليه التصديق بالمسائل حتى يندرج فيه التصديق بوجود الموضوع ويكون هذا مراد من عدد الموضوع جزءاً * ثم أن في قوله هي الحكم الخ مساحة . والمراد هي موضوعية موضوع العلم المحكوم به كما لا يخفى (قال والقضايا التي) أي دلائل القضايا التي الخ أن كانت

(قال والسوالب) وهي تؤول بالمعدولات لا بالموجبات السالبة المحمول لأنها لا تقتضي وجود الموضوع فيكون محمولها أعم من موضوع الفن الا أن يبنى على رأى المجوزين لكون العرض الذاتي أعم أو على رأى المصنف من اقتضاها وجود الموضوع (قال والموجبات) عدم التعرض لتأويل الشخصيات مع وقوعها في علم الكلام مشعر بأنها من المسائل حقيقة فالمراد بالكلية أعم من الحكمية (قال جزءاً من العلم) والمبادئ تابعة له في المعاني المارة اذ لا مانع من حملها على الادراكات أو المدركات أو الملمكة فحمل العلم هنا على المدركات تخصيص بلا مقتض (قال الموضوعات) أي بالذات أو بالواسطة فلا يرد أن كلامه قاصر حيث لم يتعرض لتعريفات المفاهيم التي تتألف منها تلك التعريفات على تقدير نظريتها لان تعاريفها تعاريف للموضوعات بالواسطة * وقس عليه قوله الاتي ودلائل المسائل (قوله كانت موضوعات) الا نسب بما هنا وبالتمعيم المار في تعريف الموضوع ترك قوله وجزئياتها ولذا تركه العلامة في التهذيب (قوله أو موضوع العلم) الاولى موضوعات العلوم (قال هي الحكم) أي نفس التصديق بها أو القضية المحكوم فيها بموضوعيته ففي كلامه مساحة (قال بموضوعية الخ) وكذا وجوده لان ثبوت الاعراض الذاتية لشيء موقوف على وجود ذلك الشيء في ظرف الثبوت * والمراد بالمبادئ التصديقية ما يتوقف عليه الشروع في المسائل لاما يتألف منها دلائل المسائل فقط والا لم يصح عد

سواء كان المنفرد به من غير الترتيب
المسئلة التي كان موضوعها نوع موضوع العلم (١) قوله (أو نظرية يدعن الى آخره) هكذا
قالوا ولي ههنا بثمان قويان * الاول أن ههنا قسيما ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم
يسموه باسم * الثاني أن اذعان المتعلم بها بحسن ظن يقتضي كون تلك القضية ظنية. ولو سلم
أن الظن ههنا بمعنى مطابق الاعتقاد فغاية الامر أن يكون تقليديا عند المتعلم اذ لا يتيقن
المنظري بدون البرهان والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع أفلاطون
اصولا ووضوعة لتكون مقدمات البراهين. إلا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم
لا يقدرح في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر أن يكون الحاصل للمتعلم من
الادلة المركبة منها تقليدا لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمي لافي الواقع فتأمل فيه جدا

الان بعد ان قد جرد
بالجمل السند الازلي
الاسم المسمى بالحي
الافضل والافضل
جودته

التصديق بموضوعية الموضوع منها * لا يقال عد الحكم بها وبوجوده منها ينافي عد الموضوع جزءا على حدة من الفن اذ لا يراد به نفس الموضوع لانه من أجزاء المسائل ولا تعريفه لانه من المبادئ التصورية فلا بد أن يراد به أحدهما لانا نقول يمكن ارادة أحد الاولين وعدة جزءا على حدة لشدة الاعتناء مع أنه لا تنافي بين كونه باحد المعنيين الاخيرين من المبادئ التصديقية وعدة جزءا لذلك وانما ينافي لو كان العد حقيقة (قال أو نظرية) أى يقينية نظرية لسكونها مقدمات البراهين (قال ظن للمستدل) أى ظنا قويا قريبا من الجزم قاله أبو الفتح فى حواشى تحفة الرئيس وبهذا يمكن الجواب عن البحث الثانى فى الحاشية (قوله قسما ثالثا) أقول الجواب عن الاول أنه ان أراد بقوله ثابتة بالدلائل ثبوته به عند المتعلم فتحقق هذا القسم ممنوع كيف والمتعلم من حيث أنه متعلم ليس من شأنه الاستدلال على ماهو مبادئ العالم الذى يتعلمه أو عند المعلم فتحققه مسلم لسكنه عين الشق الثانى لان المراد النظرية عند المعلم لا المتعلم والالم يصح انقسامه الى الاصول الموضوعية والمصادر . وعن الثانى بعد تسليم وضع الاصول الموضوعية لتكون مقدمة البراهين عند المتعلم أن الوضع باعتبار علمه بها عن دلائلها فى علم آخر لانها لا بد أن تبين فيه على وجه كونها مسائل لا باعتبار الاخذ من المعلم لسكن هذا الاعتبار يخرجها عن كونه متعلما فتأمل (قوله وادعاء المتعلم الخ) علة قوله ولا بأس أو عطف على قوله كونها فيكون جوابا ثانيا عن البحث الثانى حاصل أو لهما حمل البرهان على ماهو عند المعلم فقط وثانيهما حمله على الزعمى

[illegible]

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٦	١٣	الجنس العالى	٢٤	١٩	من العلاقة من العلاقات
٨	١٦	المحدود	٢٦	٤	وتثيلية وتمثيلة
٩	١١	وشاهد	٨	٨	كالنداء بين كالتدائين
١٠	١٣	وزكاه	٢٧	١٥	المستعمل المستعمل
١١	١٥	من الموضوع على الموضوع	٢٨	١٠	لذات المبهم لذات المبهم
١٢	١١	قال مكتسب وكتب أيضا	٢٩	٢٣	الماضى الذى الماضى الذى
١٣	٢٠	مرتب أصلا مرتب اصاله	٣٦	١٩	الى الخبر الى الجنس
١٤	٨	المصنف	٣٩	١٨	لا لامتناع لا لمتنع
١٥	١٣	بان المنع	٤٠	١٣	المفارق لها المفارقة لها
١٦	٩	مستغنى عنه بذكر	٤١	١٧	فى الاصل فى الاصيل
١٧	١١	طوب	٤٢	١٩	بعد كونه بعد كونه
١٨	١٥	حجة	٤٣	٢٠	استلزامه الوجود استلزام الوجود
١٩	١٩	أواقضاء أو انتفاء	٤٤	١٠	تقدير لا وجودها تقدير وجودها
٢٠	١٤	فى الحصول	٤٥	٨	المعقول للاول المعقول الاول
٢١	١٨	ليس بجزئى	٤٦	١٨	فيكون ويكون
٢٢	٢٥	وضع الشئ	٤٧	٨	ذكر الامتناع بعد قول
٢٣	١١	فى العقد	٤٨	١٠	التنويه التنوير
٢٤	١٤	لها دائما	٤٩	٢١	أمر اكليا أمرا ظليا
٢٥	٥	لانها	٥٠	٢٦	مطلقا مطلق
٢٦	١٧	أعن	٥١	١٨	أو بتبديله أو تبديله
٢٧	١٧	فوق الفصل	٥٢	١٧	لتعلق الحمرة كتملق الحمرة
٢٨	٩	بترك الباء	٥٣	١٨	الى وجوده الطبيعى الى وجود الطبيعى
٢٩	١٥	أو الاصلاحى أو الاصلاحى	٥٤	١١	المجمم الجسمة
٣٠	١٧	بان المراد	٥٥	١٨	زيدا زيدا بالاحسوس
٣١	٢٢	الايهام	٥٦	٢٤	ممنوع ممنوعة
٣٢	٧	الدخول	٥٧	١٠	روايته تعالى رؤيته تعالى
٣٣	١٣	مطلوب الى	٥٨	١٥	جزئية جزئية
٣٤	١٧	عن الحقيقة	٥٩	١٥	وعند وعند
٣٥	١٩	المدخول			

صحيفة سطر	خطأ	صواب	صحيفة سطر	خطأ	صواب
٥١	٢١	أقسام	٧٧	٢٤	قال للجسم (أى قال للجسم النام) (أى
»	٢١	عدا النسبة	٧٨	١١	لان مميزه لا أن مميزه
٥٢	١١	كان المار	٧٩	٢٣	السائل السؤال
٥٣	١٧	هى النائم	»	٢٣	قال للناطق الخ (أو) (أى قال للناطق (أى
»	١٩	بناء رطاية	٨٠	١١	من بارى من البارى
٥٣	٢٠	أمكنه	٨٠	١٥	قوله وكتب أيضا أى طوائف
٥٥	١٤	ناطقا			الى قوله قال عين الحقيقة ليس
»	٢١	والسبب والسلب			من حواشى البنجوينى وانما هو
٥٦	١٥	جزئية ومطلقة			من حواشى الفاضل القزلى على
»	١٧	ويرى أن			التهديب كتب هنا سهوا
»	٢٠	أو عموم وخصوص مطلقا	٨٠	١٧	افرادها افرادها
		أو بينهما عموم وخصوص مطلق	»	٢٠	بالسطر بالسطر
٥٧	٢٠	الافتراق الاول	٨١	٢٥	تعريف تعريف
»	٢٢	وخصوص مطلقا	٨٢	١٦	التعريف المذكور تعاريفها المذكورة
٥٨	١١	دليلها	»	١٥	مقول كثيرين مقول على كثيرين
»	٨-١٩-٢٤	المساواة	٨٧	٢١	قال على ما وقوله على ما
٥٩	١٤	قال والمرجع وكتب أيضا	»	٢٢	ولا التعريف بالاخص . ولا ان
٦١	٢١	ويكون (قال بان لا الخ تصوير			التعريف الا لى
»	»	ويكون قوله بان لا الخ تصويرا	»	٢٤	ويمكن ويمكن
٦٢	٢٢	وافتراق بانها	٩٠	١٢	للكتيف للكتيف
٦٣	١٦	مثلا كلما كان آدم مثلا كلما . مثلا كلما	»	١٧	الحق الجوازاذ قال الحق الجواز أن
٦٥	١٦	للرومى الرومى	٩٢	٢٣	العرض عاما العرض عرضا عاما
٦٦	١٣	طرفى غير العناديات	٩٣	١١	السبب الجزئى السلب الجزئى
٦٨	١٧	من الرسوم	٩٨	١٢	محدود محدود
٧٠	١٠	الكلى المحمول	»	٢٥	لا الاصلاحى لا الاصلاحى
»	١٤	مايجاب	١٠١	٨	الفصل السابق الفصل السافل
٧١	١١	وكتب أيضا معرف أى	»	١٦	بفعل سافل بفصل سافل
»	»	معرف وكتب أيضا أى	١٠٥	١٨	والاصناف والا فالاصناف
»	٢١	كبراه الخ تقريره	١٠٦	٩	لفصولها لفصلها
٧٣	٦	أنه لا يحتاج	»	٢١	أى خاصة الغير أى خاصته الغير
٧٤	١٠	أى مجموعها فردين	١٠٧	١٦	المطلق المطلق
»	١٦	تقنيطا	»	٢٣	زمان فى زمان

صحيفة سطر خطأ	صواب	صحيفة سطر خطأ	صواب
١٠٨ ٥ لعدم الفرنسية كعدم الفرنسية		١٣٨ ٢٠ نسبته بين نسبة بين	
« ٢١ لزوم الشيء الآخر لزوم شيء لا آخر		١٤٩ ٥ التسمية التسمية	
١١٠ ٢٠ لو انحصر به انحصر التعريف		١٥٠ ١٣ بدل من في القضية بدل في القضية	
لو انحصر التعريف		١٥٢ ١٢ لا كواهيولاها لا كون هيولاها	
« ٢٤ لو عم لو عمم		١٥٣ ٦ كما هو لما هو	
١١١ ١٢ في اليقينيات في البين اليقينيات		« ١٢ في الذهبية والذهنية	
« ١٤ اعتبر حيث اعتبر من حيث		١٥٤ ١٩ ببعضه بعضية	
١١٢ ٦ بمجرد بمجرد		١٥٦ ١٢ في المتباينتين في متباينتين	
« ١٢ وان امتنع وان لم يمتنع		« ٢٠ من الجانبين من الجانبين	
« ٢٠ من معنى من معني		١٥٨ ١٧ المصنف اما من المصنف أو من	
١١٣ ٧ مثلا مثلا		١٦٦ ٦ أو حاضرين على أو حاضرين أو مستقبلين على	
١١٤ ١٩ تعريف العرف تعريف المعرف		١٦٧ ٢٤ ماهيته له ماهية له	
١١٥ ١٨ أو بمعنى المكتسب أو المكتسب به		١٦٩ ٢٢ الغرض منها الغرض فيها	
١١٦ ١٠ السادس الثالث		١٧٠ ١٤ وخلف عقد وظرف عقد	
١١٧ ٨ من الفرض من العرض العام		١٧١ ١٧ أن المحقق أن في نسبة المحقق	
١٢٢ ٦ أو رسما أو رسوما		« ١٥ أو انتفاءه وانتفاء	
١٢٣ ١٠ عن مجموعها عن مجموعهما		١٧٣ ٢٤ الانصاف الاتصاف	
١٢٤ ١٩ تعريف حقيقي تعريفه حقيقي		١٧٤ ٨ الا من الا أنه من	
« ٢٣ اجتماعية اجتماعية		« ٢١ ما لكونه حال كونه	
« ٢٤ الفرد الواحد فرد الواحد		١٧٥ ٧ فالمانع ما المانع	
١٢٥ ١٧ بالمجموع بالمجموع		« ١٠ أو الحمار والحمار	
١٢٧ ١٦ اجلي الا أن اجلي لا أن		« ١٤ الفرابي الفرابي	
١٢٩ ١٩ وأشار الى وأشار الى		« ١٩ بينهما كما بينهما وبينها	
« ٢١ المذكورة المذكورة		« ٢١ حقيقة حقيقة	
١٣٠ ٨ من جهة واحد من جانب واحد		« ٢٤ يجب نفس بحسب نفس	
« ٩ بخلاف بخلاف		« ٢٥ لم يعم لم يعمم	
١٣٢ ١٥ الى التغيير الى التفسير		١٧٦ ٢٥ من العوارض من عوارض	
١٣٣ ١٥ بديها بديها		١٧٧ ٨ أي الاجناس أو الاجناس	
١٣٥ ٢٠ كونه في الاحكام كونه في الاحكام		١٧٩ ١٢ الاولين الاولين	
١٣٦ ٢٣ يقول وانك يقول انك		١٨٠ ٢٤ الاولين الاولين	
١٣٧ ٢٥ أو المنفصلة والمنفصلة		١٨١ ١٠ طرف السب حرف السلب	
١٣٨ ١١ قيدها قيدها		« ٢٣ مدخول مدخول	